حاشية

على

شرح الفاكهي لقطر الندى

تأليف

يس بن زين الدين الحمصي الشافعي

(المتوفى سنة ١٠٦١ هـ)

وبأعلى الصحائف

مجيب الندا إلى شرح قطر الندى

لأحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي

الجزء الثاني

الطبعة الثانية

١٣٩٠ هـ = ١٩٧١ م

« تَعَلَّمُوا العَرَبِيَّةَ وَعَلِّمُوهَا النَّاسَ »

(حديث شريف)

بسم الله الرحمن الرحيم

[باب]

فى ذكر ماينسخ المبتدأ والخبر

(النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع) من حيث العمل :

أحدها مايرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها وما حمل على ليس وأفعال المقاربة .

والثانى عكسه وهو إن وأخواتها وما حمل على إن .

والثالث ما ينصبهما معا وهو ظن وأخواتها وأعلم وأخواتها .

وسميت نواسخ لإزالتها حكم المبتدأ والخبر أخذا من النسخ وهو لغة الإزالة وبدأ بالنوع الأول غير متعرض لأفعال المقاربة .

بسم الله الرحمن الرحيم

باب النواسخ

جمع ناسخ لأن فاعلا وصفا لغير عاقل يطرد جمعه على فواعل بخلافه وصفا لعاقل ، ولفظ باب يقرأ بالضم والتنوين ، ويجوز ترك التنوين على الإضافة ، ولا يرد أن الباب ليس مما يضاف للجملة لأن المراد من الجملة هنا لفظها ، ويجوز الوقف على سبيل التعداد (قوله من حيث العمل) وأما من حيث الفعلية والحرفية فنوعان (قوله وأخواتها) أى التى جرت عادتها بذكرها مع كان فى ترجمة واحدة ولذا احتاج إلى قوله وما حمل الخ ، وإن كان ذلك من الأخوات فى العمل الخاص وهو رفع الاسم ونصب الخبر وقس مابعده عليه ، ومجرد اختصاص ماحمل بأحكام

ثم اعلم أن كان وأخواتها على ثلاثة أقسام :

أحدها مايعمل هذا العمل من غير شرط وهو ثمانية (كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس) وفى معنى صار آض ورجع وعاد واستحال وحار وراح وتحوّل .

الثانى مايعمل بشرط تقدم نفى أو نهى أو دعاء (و) هو أربعة (مازال) ماضى يزال لا ماضى يزيل

لايقتضى العطف على الأخوات لأن ماذكر فى هذا الباب مختلف الأحكام كما لايخفى (قوله على ثلاثة أقسام) أى صادقة عليها ولو أسقط على كان أخصر وأظهر (قوله مايعمل هذا العمل من غير شرط) أى مما سيأتى فى تقديم النفى وشبهه وما المصدرية الظرفية فلا ينافى ماسيأتى من الشروط العامة لأفعال هذا الباب والخاصة ببعض منها (قوله وفى معنى صار آض الخ) كقوله :

ربيته حتى إذا تمعددا   وآض نهدا كالحصان أجردا

وقوله :   * ويرجعن من دارين بجر الحقائب *

وقوله :   وكان مضلى من هديت برشده   فلله مغو عاد بالرشد آمرا

وقوله :   إن العداوة تستحيل مودة   بتدارك الهفوات بالحسنات

وقوله :   وما المرء إلا كالشهاب وضوئه   يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

وقولك : راح عبد الله منطلقا : وقوله * لعل منايانا تحولن أبؤسا * ومن النحويين من منع ذلك فى آض وعاد محتجا بأنهما فعلان تامان يتعديان بإلى و المنصوب بعدهما حال : ورد بأن المنصوب ورد معرفة كقولهم تعد فيكم جزر الجزور رماحنا إلا أن يكون التقدير مثل جزر الجزور وماكان من المعرفة على معنى مثل فقد تجعله العرب حالا فى الشعر ، وكون راح بمعنى صار أو وقع فعله فى وقت الرواح هو ماعليه جمع ، وألحقوا بأفعال الباب غدا بمعنى صار أو بمعنى وقع فعله فى وقت الغداة ، واستشهدوا بقوله صلى الله عليه وسلم « تغدو خماصا وتروح بطانا » ومنع الجمهور إلحاقه بصار وقالوا المنصوب حال إذ لايوجد إلا نكرة ، والحق أيضا أفعال أخر مذكورة فى المطولات منها قعد فى قعدت كأنها حربة : وجاء فى قولهم ماجاءت حاجتك وحاجتك يروى بالرفع فما استفهامية فى محل نصب على أنها خبر قدم لأجل الاستفهام ، والتقدير أية حاجة صارت حاجتك ، ويروى بالنصب على أنها خبر جاءت واسمها ضمير ماوصح تأنيثه للإخبار عنه بالحاجة مثل من كانت أمك :

ومقتضى كلام ابن الحاجب أنه لايقتصر على هذا التركيب مجىء جاء بمعنى صار فإنه قال : الأولى فى جاء البر قفيزين أن يكون قفيزين خبرا لأن الحال فضلة والمعنى على الصيرورة والخبر محط الفائدة ، ونظر فيه تلميذه إذ لم يقصد صيرورته على ذلك بعد أن لم يكن عليها بل القصد أنه جاء مفصلا وجعل انتقاله من الجهل إلى العلم مجيئا إلى العالم بمجيئه قفيزين ، وهذا بيان لوجه صحة إطلاق المجىء على القفيزين (قوله بشرط تقدّم نفى الخ) إنما اشترط فيها تقدم ماذكر لأنها بمعنى النفى فلما دخل عليها النفى انقلبت إثباتا ، فمعنى مازال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه أنه لايجوز مازال زيد إلا قائما كما يجوز ماكان زيد إلا قائما (قوله مازال الخ) أى ماتصرف منها : أى المواد وهو مادة أربعة ، فاندفع أن المذكورات أفعال ماضية والنهى لايدخل على الماضى (قوله ماضى يزال) زال هذه رواية العين وهى فعل بكسر العين يفعل بفتحها كخاف يخاف (قوله لاماضى يزيل) بفتح الياء وكان عليه أن يقول لاماضى يزيل بمعنى ماز ، لأن الكسائى والفراء حكيا لزال الناقصة مضارعا آخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص ، ثم هلا ترك هنا هذا الاحتراز ألبتة كما ترك هنا الاحتراز

ولا يزول فإنهما تامان : الأول منهما متعد إلى واحد ومصدره الزيل ؛ والثانى قاصر ومصدره الزوال (ومافتىء وما انفك وما برح) وهذه الأربعة معانيها متفقة بلا خلاف مثال النفى نحو — ولا يزالون مختلفين ، لن نبرح عليه عاكفين — ومنه — تالله تفتؤ — وقوله : ٭ فقلت يمين الله أبرح قاعدا ٭ إذا الأصل لاتفتؤ ولا أبرح ؛ ومثال النهى قوله : صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضـلال مبين

والدعاء قوله : ٭ ولازال منهلا بجرعائك القطر ٭ وقيده فى الارتشاف بلا خاصة كما فى البيت ؛

والقسم الثالث مايعمل هذا العمل بشرط تقدّم (ما) المصدرية الظرفية وهو (دام) لاغير كأعط مادمت مصيبا درهما : أى مدّة دوامك مصيبا ، وسميت ماهذه مصدرية ظرفية لأنها تقدر بالمصدر والظرف فلو لم يتقدّ مهاما

فى بقية الأفعال عنها إذا وردت تامة وأخر ذلك لما بعد هذا (قوله متعد إلى واحد) ومعناه ماز : أى ميز (قوله ومصدره الزيل) بفتح الزاى لأنه من باب ضرب ، ولم يذكر لزال التى من هذا الباب مصدرا لأنه لامصدرلها ولا أمر (قوله والثانى قاصر) وزنه فعل بفتح العين أيضا لأنه من باب نصر ينصر ومعناه الانتقال ، ولا يخفى أن الانتقال معنى زال ماضى يزال : وأما قولهم معناه الاستمرار فهو معنى مازال بواسطة النفى الداخل عليها إذ نفى النفى يستلزم الإثبات ، أى استمر ثبوت الخبر ، وإنما صارت الأولى تامة والثانية ناقصة لأن الأولى قصد فيها نفى انتقال النسبة التى هى مضمون الجملة بعدها فلابد من ذكر الجملة ؛ والثانية قصد فيها نفى الانتقال عن المفرد كزيد مثلا فى قولك مازال زيد فكانت تامة ، أى مستغنية بمرفوعها (قوله ومصدره الزوال) أى الانتقال (قوله وهذه الأربعة معانيها متفقة) لأنها وضعت لاستمرار ثبوت خبرها لفاعلها منذ قبله : أى من زمان كان للفاعل قابلية الاتصاف بالخبر عرفا (قوله ومنه تالله تفتؤ) أى لا وايس منه قوله ٭ فلا وأبى دهمى زالت عزيزة ٭ أى لازالت لأن الحذف لم يسمع إلا من مضارعاتها بل هذا من الفصل بين لا والفعل بالجملة القسمية وإن كان خلاف الأولى ؛

قال الرضى : والأولى أن لايفصل بين لا وما وبينها بظرف وشبهه وإن جاز فى غير هذه الأفعال نحو : لااليوم جئتنى ولاأمس ، وذلك لتركب حرف النفى معها لإفادة الإثبات (قوله إذ الأصل لا تفتؤ الخ) إنما جاز حذف لا لعدم اللبس إذ قد تقرر أنها لا تكون ناقصة إلا معها ، ولأنه لو كان إثباتا لم يكن بد من اللام والنون ، والحذف فى جواب القسم كثير لأنه ثابت فى غير هذه الأفعال نحو : والله أقوم : أى لا أقوم فكيف بها (قوله فقلت يمين الله ...الخ) صدر بيت لأمرىء القيس عجزه ٭ ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى ٭ ويمين الله مبتدأ خبره محذوف : أى علىّ ، ويجوز النصب لأن الحرف لما حذف وصل فعل القسم بنفسه إلى المقسم به ثم حذف ، واليمين القسم والجمع أيمن والأوصال المفاصل ولا أبرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير ولو قطعوا رأسى لا أبرح (قوله ولا زال منهلا بجرعائك القطر) عجز بيت : لذى الرمة صدره : ٭ ألا يا اسلمى يا دارمى على البلى ٭ ومنها : أى سائلا بشدة خبرها مقدم والقطر اسمها مؤخر ، والجرعاء تأنيث الأجرع رملة مستوية لا تنبت شيئا (قوله وقيده الخ) أى بناء على أن لن لا ترد للدعاء (قوله كأعط مادمت الخ) محل مادمت مصيبا نصب ، لأن مع صلتها نائب عن ظرف الزمان فاستحقت إعرابه كما يصرح به كلام المغنى فإنه قال : والزمانية نحو — مادمت حيا — أى مدّة دوامى حيا فحذف الظرف وخلفته ما وصلتها كما جاء فى المصدر الصريح نحو : جئتك صلاة العصر ، ثم قال : وإنما عدلت عن قولهم ظرفية إلى قولى زمانية ليشمل نحو : كلما أضاء لهم مشوا فيه — فإن الزمان المقدر هنا مخفوض : أى كل وقت إضاءة والمخفوض لا يسمى ظرفا انتهى ؛

أو كانت مصدرية غير ظرفية لم تعمل ، وإن ولى مرفوعها منصوب فهو حال كعجبت مما دام زيد صحيحا أى من دوامه صحيحا ، ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية وجود العمل المذكور بدليل قوله تعالى — مادامت السموات والأرض — إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية :

وانفق النحاة على أن كان وأخواتها أفعال إلا ليس فإن الفارسي ومن تبعه يذهب إلى حرفيتها ، والصحيح فعليتها لاتصال ضمائر الرفع البارزة وتاء التأنيث الساكنة بها كما تقدم (فيرفعن) هذه الأفعال وكذا ما تصرف منها (المبتدأ) تشبيها بالفاعل ، ويسمى (اسما لهن) حقيقة وفاعلا مجازا (وينصبن خبره) تشبيها بالمفعول ،

والحاصل أن المصدر المؤول ينوب عن اسم الزمان فإن كان مستحقا للنصب على الظرفية خلفه فيها أو الخفض بالإضافة فكذلك ، ولنيابة ما هذه عن الظرف افتقر الكلام إلى عامل فيها تتم به الجملة لأن الظرف فضلة ، ومن هنا امتنع أن تقول ابتداء ما دام زيد مقيما لأنه عند التأويل لايكون للظرف عامل (قوله لم تعمل) أى العمل المذكور فلا ينافى أنها ترفع الفاعل (قوله — ما دامت السموات والأرض —) أى بقيت . وقد يقال إن دام فى الآية تامة ، وسيأتى أن غير دام ممالم يشترط فيه شرط خاص يستعمل تاما أيضا (قوله فإن الفارسى ومن تبعه يذهب الخ) هو نظير زيد وعمرو قائم فسقط ما قيل الأولى يذهبان وأنه بتأويل كل (قوله هذه الأفعال)لو قال أى هذه الأفعال كان أولى (قوله وكذا ماتصرف منها) التصرف هنا وفى قولهم المصدر مايجىء ثالثا فى تصريف الفعل عبارة عن تحويل الفعل إلى أمثلة أخرى من المصدر وغيره أما على طريقة الكوفيين أو بطريق الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر ، وهى فى التصريف ثلاثة أقسام مالا يتصرف بحال وهو ليس اتفاقا ودام عند الفراء ومن تبعه ، والتصرف المراد هنا أن تثبت بقية المشتقات عاملة ذلك العمل فلا إشكال فى الحكم بأن دام غير متصرفة مع ثبوت يدوم ودائم والدوام وغيرها ، خلافا للقانى حيث استشكل ذلك وقال : تخلف العمل لا يوجب تخلف التصرف لأن أفعل التفضيل من المتعدى مشتق منه وإن لم يعمل عمله اه : على أن لا نسلم اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها كما ذكر فتدبر : وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر وما يتصرف تصرفا تاما وهو باقيها ، ولينظر إذا قيل ما منفك عمرو قائما مثلا فمنفك مبتدأ لأنه وصف معتمد وعمرو اسمه وقائما خبره ، لكنه يحتاج لما يغنى عن خبره من حيث الابتداء فهل هو مجموع اسمه وخبره أو اسمه فقط ؟ ويشكل الأول بأنه يلزم أن يقوم مرفوع ومنصوب عن مرفوع ، ويشكل الثانى بأن الفائدة لا تحصل بمجرد الاسم فقط فليتأمل ، وكذا فى قولك ما كائن زيد قائما فكائن مبتدأ والمغنى عن الخبر ماذا (قوله وفاعلا مجازا) لشبهه به ، وتسمية المرفوع باسمها والمنصوب بخبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى ، إذ المرفوع ليس اسما لها حقيقة وإنما اصطلحوا على تسميته بذلك ، وكذا المنصوب ليس خبرا لهاحقيقة وإنما هو خبر لاسمها حقيقة ، فلا حاجة إلى تقدير مضاف : أى خبر اسمها.واندفع بذلك ماقيل من أن المرفوع ليس اسمها وإنما هو اسم للذى وضع له ه

واعلم أن دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر على خلاف القياس لأن الأفعال حقها أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل فإن ذلك للحروف ، ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها إلى الجمل ورفعوا بها ونصبوا وكان القياس أن لاتعمل لأنها ليست بأفعال حقيقة وإنما دخلت لتدل على تقييد الخبر بالزمان الذى ثبت له فأشبهت بذلك الحروف : فإذا قلت كان زيد قائما فهو فى قوة أمس زيد قائم ، وإذا قلت يكون زيد قائما فهو فى قوة غداً زيد قائم إلا أنه لما جىء بها لتقرير المبتدأ على صفة وهى الخبر أعملوها فى الجزءين ، وجوز الجمهور رفع

ويسمى (خبرا لهن) حقيقة ومفعولا مجازا ، لكن يشترط فى المبتدأ الذى تدخل عليه أن لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا إنشائية وأن لا يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية سواء كانت لنفسه أو لمصحوب لفظى أم معنوى (نحو — وكان ربك قديرا —) وأما قوله : • وكونى بالمكارم ذكرينى • فنادر لعله استغنى عن ذكر هذه الشروط إحالة على المثال فإنه جامع لها :

الاسمين بعد كان وأنكره الفراء ورد بالسماع قال :

إذا مت كان الناس صنفان شامت　　وآخر مثن بالذى كنت أصنع

ثم اختلفوا فى توجيه ذلك، والجمهور على أن فى كان ضمير الشان اسمها والجملة فى موضع نصب على الخبر وقيل كان ملغاة لا عمل لها (قوله أن لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا إنشائية) فإن أخبر عنه بها لم تدخل عليه فلا يقال كان زيد اضربه أو لا تهنه أو غفر الله له لمنافاة الجملة المذكورة لهذه الأفعال لما عرف من معناها : وبين ذلك الرضى بما ينبغى مراجعته ، وقضية كلامه أن الطلب قسيم للإنشاء والصحيح أنه قسم منه كما مر وأما إذا كان الخبر مفردا مشتملا على ماله صدر الكلام جاز إذ لم تصدر هذه الأفعال بما لأن ذلك المفرد يجب تقديمه كما سيأتى نحو : أين تكن أكن وأين كنت (قوله وأن لا يلزم التصدير) فما لزم التصدير كأسماء الشرط والاستفهام وما أضيف إليها والمقرون بلام الابتداء وكذا كم الخبرية على الصحيح لا تدخل عليه ، وإنما لم يجز أن يكون الاسم مما له الصدر ويذكر مقدما كما جاز فى الخبر مفردا طلبيا لأن الاسم يمتنع تقديمه كما يمتنع تقديم الفاعل لالتباسه بالمبتدأ بخلاف الخبر (قوله ولا الحذف) فما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو : الحمد لله أهل الحمد برفع أهل لا تدخل عليه (قوله ولا عدم التصرف) أى عدم لزوم صيغة واحدة وذلك بأن يصغر ويثنى ويجمع ، وهذا هو المراد هنا لا التصرف المذكور فى الظروف والمصادر وهو عدم ملازمة وجه واحد من أوجه الإعراب كما توهمه جماعة لئلا يلزم التكرار بما بعد هذا الشرط. وعلل الرضى اشتراط ذلك بأن الاسم الجامد مشبه للحرف والناسخ لا يدخل على الحرف فكذا ما أشبهه ونظر فيه لما يلزم من أن من وما الموصولتين لا تدخل عليهما هذه النواسخ ، وبطلانه مقطوع به ، ومن ذلك : أيمن الله فى القسم ، وطوبى للمؤمن وويل للكافر ، وما التعجبية (قوله سواء كانت لنفسه) نحو قولهم أقل رجل يقول ذلك إلا زيد ، وقولهم نولك أن تفعل كذا كما مثل به ابن مالك :ورده أبو حيان بقول النابغة • فلم تك نولكم أن تشقذونى • بضم أوله مضارع أشقذ بهمزة فشين فقاف فذال معجمة : أى طرده ونازعه ابن هشام :

هذا ، واعترض على المثالين بأنهما مما امتنع لمانع معنوى لأنهم أقاموهما مقام ما لا تدخل عليه النواسخ ، لأن الأول بمعنى ما يقول ذلك رجل والثانى بمعنى ينبغى لك أن تفعل (قوله أم لمصحوب لفظى) مثله ابن قاسم بما بعد لولا الامتناعية وإذا الفجائية وفيه نظر ، إذ لا يمتنع فى لولا زيد سالم لهلك أن يقال لولا كون زيد سالما فلعل المراد امتناع دخول الناسخ الفعلى (قوله أم معنوى) نحو : ما أحسن زيدا ولله دره : ومثل ابن مالك لذلك بقولهم الكلاب على البقر : وقد يعترض بقولهم الكلاب بالنصب بتقدير ارسل فأين لزوم الابتدائية إلا أن يريد أنه إذا وقع لزم الابتدائية :

واعلم أن شرط ما تدخل عليه دام وليس والمنفى بما زيادة على ما سبق أن لا يكون خبره مفردا طلبيا لأن له الصدر وهذه لا يتقدم خبرها وقد مرت الإشارة إليه ، وسيأتى أن شرط ما تدخل عليه صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها أن لا يكون خبره فعلا ماضيا ونبين ما يتعلق به (قوله وكونى الخ) صدر بيت عجزه :

• وذلى ذل ماجدة صناع • (قوله فنادر) ومنع لدوره هو مؤول بالخبر مثل — فليمدد له الرحمن مدا —

وما اقتضاه كلامه من نسبة الرفع إلى هذه الأفعال هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فإنهم لا يجعلون لها عملا إلا فى الخبر لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه ، والصحيح الأول بدليل اتصال الإسم بها إذا كان ضميرا نحو : وكانوا هم الظالمين ، والضمير بالاستقراء لا يتصل إلا بعامله ويلزم على مقابله أن تكون هذه الأفعال ناصبة لارافعة وهذا لا يعهد فى الأفعال . والأصل تأخير الخبر عن الاسم كما فى باب المبتدأ :

(وقد يتوسط الخبر) بين الإسم والفعل مع جميعها ولو كان جملة على الأصح ، ثم تارة يكون التوسط جائزا نحو — وكان حقا علينا نصر المؤمنين — وقوله : * فليس سواء عالم وجهول * وتارة يكون واجبا نحو : يعجبنى أن يكون فى الدار صاحبها ، فلا يجوز حينئذ تقدم الخبر على الناسخ لأجل الحرف المصدرى ولا تأخيره عن الإسم لأجل الضمير :

أى كونى تذكرنى (قوله وهذا لا يعهد فى الأفعال) وأما الفعل الناصب للفاعل والمفعول كما ذكر فى باب الفاعل فشاذ لا يرد نقضا (قوله كما فى باب المبتدأ) أى الخبر الذى فى باب المبتدأ فإن الأصل فيه التأخير (قوله وقد يتوسط الخ) أى يدخل بينهما فلفظ التوسط مجرد عن بعض معناه والمراد به مجرد الدخول ويتوسط يحتمل الزمانى والمكانى ، وخصه بالمكانى قوله بين الاسم والفعل والأعذب يدخل والتعبير بالفعل ذكره غيره ، وانظر هل هو لأن الحكم مختص به أو لأنه الأصل وغيره مثله (قوله على الأصح) راجع لقوله مع جميعها وقوله ولو جملة هو مذهب البصريين ؛ ومنعه الكوفيون فى الجميع لأن الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه وابن معطى فى دام وبعضهم فى ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ، ولم يظفر به من حكى الإجماع على الجواز فيها كابن مالك ولا فرق فى الجملة بين الاسمية والفعلية ولا بين الفعلية التى فعلها رافع لضمير الاسم أو لا خلافا لمن منع مطلقا ولمن منع إذا كان رافعا لضمير الاسم نحو : كان زيد يقوم : وصححه ابن عصفور قال : لأن الذى استقر فى باب كان أنك ، إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر ، ولو أسقطها فيما ذكر على أن يقوم خبرا مقدما لم يرجعا إلى ذلك (قوله فليس سواء عالم وجهول) عجز بيت للسموءل صدره :

* سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم * والشاهد فيه ظاهر (قوله لأن الحرف المصدرى لا يجوز أن يليه معمول الصلة) هذا وقع فى كلام جماعة منهم الشهاب القاسمى ، والحق كما بيناه فى [حاشية المختصر] عند قوله فى الديباجة وعلم من البيان ما لم يعلم أن الممتنع تقديم الصلة أو شئ من أجزائها على الموصول ، وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز ومنه تقديم معمول الصلة على العامل وإيلاؤه الحرف المصدرى (قوله وتارة يكون واجبا) من ذلك إذا كان المقصود حصر الخبر فى الإسم نحو ليس قائما إلا زيد ، وهذا واضح فى ليس لأن خبرها لا يتقدم عليها وانظر لو كان الناسخ غيرها نحو : ما كان قائما إلا زيد هل يجوز تقديم الخبر على الناسخ وتأخيره عن ما فيقال ماقائما كان إلا زيد أو يفرق بين ما يشترط فى عمله تقدم الثانى وبين غيره ؟ صرح فى الأوضح فى غير مسألة الحصر بالجواز مطلقا ، والظاهر جريانه فيها ؛ وصرح الرضى بالاتفاق على المنع فيما اشترط لعمله تقدم نفى ، وعلله بأن النافى نزل معه منزلة الجزء وأما تقديمه على النافى فغير جائز لما يأتى ، ومن ذلك إذا كان الخبر ضمير وصل نحو : كأنه زيد كما فى النكت ؛ ونقله المصنف عن المعرب ورده بأن الفصل هنا جائز اتفاقا بخلاف ضربه زيد (قوله نحو يعجبنى الخ) مثله آتيك مادام فى الدار صاحبها كما مثل به ابن الناظم لأن ما مصدرية فيجرى فيه تعليل الشارح (قوله لأجل الحرف المصدرى) شامل لتقديم الخبر الذى هو فى الدار على الناسخ دون الحرف المصدرى الذى هو أن وعليهما جميعا ، لأن الحرف المصدرى لا يجوز أن يليه معمول الصلة لشدة امتزاجه بصلته ولا أن يتقدم عليه لأن الحرف المصدرى لا يعمل ما بعده فيما قبله (قوله لأجل الضمير) لأنه لو قيل كان يعجبنى أن يكون صاحبها

قال الدمامينى : وأما تمثيلهم فى هذا المقام بنحو: كان فى الدار صاحبها فليس بصحيح إذ ليس ثم مايوجب التوسط إذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع وتارة يكون ممتنعا لمانع كحصر الخبر نحو - وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية - وكخفاء إعرابهما نحو: كان موسى صديقى ، وكتأخر مرفوع الخبر نحو : كان زيد حسنا وجهه ، إذ لو قدم وقيل كان حسنا زيد وجهه أو حسنا كان زيد وجهه لزم الفصل بين العامل ومعموله الذى هو كجزئه بالأجنبى :

(وقد يتقدم) الخبر على الفعل واسمه مع جميعها ولو كان جملة على الأصح بدليل - أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون - فإن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل كذا قيل وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لايتقدم العامل بدليل - فأما اليتيم فلا تقهر - وجوازهم نحو زيدا لم أضرب وعمرا لن أضرب مع امتناع تقديم الفعل على لم ولن ، والأولى أن يستشهد ببيت العروض وهو قوله :

اعلموا أنى لكم حافظ شاهدا ماكنت أو غائبا

وقد يجب التقديم كأن يكون له صدر الكلام نحو : أيا كان زيد ، وقد يجب التأخير كما يعلم مما مر ، ولا يستثنى من هذه الأفعال (إلا خبر ليس) فإنه لا يجوز تقديمه عليها على الأصح قياسا على عسى ونعم بجامع الجمود ، وما احتج به المجيز من قوله تعالى - ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم - لا حجة فيه لجواز أن يكون يوم منصوبا بفعل مقدر : أى يعرفون لا بالخبر أو أنه ظرف والظرف يتوسع فيه مالا يتوسع فى غيره ، ولذلك جاز ماعندك زيد ذاهبا ولم يجز ما طعامك زيد آكلا ، لكن هذا يقتضى جواز تقديم خبر ليس عليها إذا كان

فى الدار لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله فليس بصحيح) إذ ليس ثم مايوجب التوسط إذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع . وجوابه أنهم أرادوا بوجوب التوسط الوجوب الإضافى : أى بالنسبة للتأخير لامطلق الوجوب أو أرادوا أنه يجب التوسط عند تأخير الخبر عن العامل (قوله كحصر الخبر) لأن المحصور فيه يجب تأخيره عن المحصور ولو كان الحصر بإلا .

فإن قيل : ما المانع من تقديم الخبر مع إلا فى هذه الحالة على الفعل الناسخ بأن يقال إلا قائما لم يكن زيد :

قلت : لامتناع تصدير إلا (قوله وكخفاء إعرابهما) لخوف التباس الاسم بالخبر (قوله وكتأخير مرفوع الخبر) أما تأخير المنصوب نحو آكلا كان زيد طعامك فلا يمنع تقديمه لكن يقبح مالم يكن ظرفا نحو: مسافرا كان زيد اليوم ، وراغبا كان زيد فيك وإلا فلا قبح (قوله على الأصح) راجع لقوله مع جميعها وقوله ولو جملة وجميع مامر فى التوسط يجىء هنا ، ومما يدل على جواز تقديم الخبر وهو جملة الآية التى استدل بها الشارح (قوله كذا قيل) قائله ابن مالك فى شرح التسهيل تبعا للفارسى وابن جنى وغيرهما من البصريين وابن مالك وإن أطلق القاعدة مراده أن ذلك هو الأغلب بدليل أنه صرّح بذلك فى شرح الكافية فقال : وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل غالبا . واحترز بقوله غالبا عما ذكره الشارح فى بيان عدم اللزوم (قوله بدليل فأما اليتيم فلا تقهر) لأنه تقدم معمول الفعل مع عدم جواز تقدمه لأن أما لايليها فعل (قوله وجوازهم زيدا لم أضرب) إنما امتنع تقديم أضرب لأنه معمول لعامل ضعيف وجاز تقديم زيدا لأنه معمول لعامل قوى ، ولا يصلح هذا جوابا عن اللزوم كما لا يخفى (قوله كأن يكون له صدر الكلام) أى مالم يصدّر الناسخ بما كما مر (قوله مما مر) أى فى وجوب التوسط من هذه الأفعال ؛ أى من خبر هذه الأفعال (قوله لجواز أن يكون الخ) ولجواز أن لا يكون يوم منصوبا بل مبنيا على الفتح لإضافته إلى الفعل وهو مرفوع المحل على الابتداء وليس مصروفا خبره كما قاله ابن الأنبارى : ويحتاج على هذا إلى تقدير العائد وأن يكون ظرفا لليس لما فيها من معنى النفى كما قاله الدمامينى

ظرفا وقد أطلقوا منعه :

(و) إلا خبر (دام) فإنه لايجوز تقديمه عليها مع «ما» باتفاق، لأن معمول صلة الحرف المصدرى لايقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم تصرفها ، ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته ، وظاهر كلام الألفية كالشرح أن هذا مجمع عليه أيضا :

قال المرادى : وفيه نظر ، لأن المنع معلل بعلتين وكل منهما لا ينهض مانعا باتفاق ، ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدرى كيعجبنى أن تكون عالما ، وإذا نفى الفعل بما امتنع تقديم الخبر على ما كما يمتنع على مادام

تبعا للرضى (قوله وقد أطلقوا منعه) قال شيخنا : ليس الأمر كذلك بدليل قوله فيما سبق إلا خبر ليس فإنه لا يجوز تقديمه عليها على الأصح فقد حكى فيه الخلاف وأمره مشهور ، اللهم إلا أن يقال مراده أن المصححين لعدم الجواز فى الخبر يجيزون تقديم معموله إذا كان ظرفا بناء على صحة تلك القاعدة ، وهى أنهم يتوسعون فى الظروف والمجرورات مالا يتوسع فى غيرها فلعل هذا من جملة ماتوسع فيه الآية ، ألا ترى أنهم يقولون إن بك زيدا مأخوذ وإن غدا أخاك راحل ، فيقدم الظرف والمجرور وهما معمولا الخبر على الاسم مع أن الخبر لا يجوز تقديمه ألبتة عندهم لا فرق فى ذلك بين الجار والمجرور وغيره لأن من جملة أدلة المانع من تقديمه أن ليس أشبهت أختها ما ومالا يتقدم خبرها عليها مطلقا ، وأما تلك القاعدة وهى أن تقديم المعمول لايجوز إلا حيث يتقدم العامل فهى منازع فيها ولا يقول بها القائل بعدم تقديم خبر ليس كابن مالك ، والجواب عنها بما ذكر إنما هو بعد التسليم على وجه الاحتمال كما قرره الشاطبى بمالا مزيد عليه (قوله بعلتين) هما عدم تصرف دام ولزوم الفصل (قوله وكل منهما الخ) بدليل اختلافهم فى ليس مع الإجماع على عدم تصرفها .وأجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفى وصلته إذا كان غير عامل كما المصدرية . وقد يقال اختلافهم فى ليس لا ينافى الاتفاق فى دام لمدرك يخصها ، وأيضا لا يلزم من الاختلاف فى الفصل المذكور فى الجملة الاختلاف فيه هنا . وقد يقال أيضا لعله لم يعتد بالخلاف أو بنقله :

هذا ، وفى شرح التوضيح عند قوله إلاخبر دام اتفاقا مانصه . فلا يجوز تقديمه على مادام اتفاقا لأن معمول صلة الحرف المصدرى لا يتقدم عليه ، ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب إن قلنا إن الحرف المصدرى لايفصل من صلته بمعمولها ، وإن قلنا يفصل إذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور : فإن قلنا بعدم تصرف دام فينبغى أن لا يجرى فيه الخلاف الذى فى ليس ، وإن قلنا بتصرفها فينبغى أن يجوز قطعا قاله الموضح فى حواشيه :

قال شيخنا : ومن ذلك يعلم أن تشبيه الشارح هنا الفعل المنفى بما دام مع قوله لاتوسطه لايخلو عن إجمال وإبهام فليتأمل فى تفصيله وتحريره (قوله وإذا نفى الفعل بما الخ) هذا مذهب البصريين والفراء ولافرق فى ذلك بين أن يكون مادخلت عليه يشترط فى عمله تقدم النفى أولا ، ويترتب على هذا امتناع كون الخبر اسم استفهام لأن له الصدر ولا يمكن تصدره لفوات تصدر ماقال شيخنا ، وهل يمكن توسطه ؟ الظاهر لا ، لأنه بالتوسط تفوت صدارته ، وعموم قول الشارح لاتوسطه يقتضى خلافه . ولكن فى الرضى مايخالفه فينبغى تقييده وخرج بماغيرها كلم ولن ولا وإن وجرى عليه السيوطى :

وقال المرادى : ينبغى أن تكون إن كما لأن لها الصدر بدليل أنها تعلق نحو — وتظنون إن لبثتم إلا قليلا — وأطلق ابن مالك أن لاتعلق فالقياس أنها كما عنده. وفى المغنى فى بحث إذا أن مالها الصدر مطلقا بإجماع البصريين:

لأن مالها صدر الكلام لا توسطه بينها وبين الفعل فيجوز ما قائما كان زيد دون قائما ما كان زيد :

واعلم أن خبر هذه الأفعال كخبر المبتدإ فى جواز تعدده ووقوعه مفردا وجملة لها رابط ، وله مع الاسم حالات فإن كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب أولا مطلقا ، فإن علمهما وجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فالاسم هو الأعرف على المختار

واختلفوا فى لا فقيل لها الصدر مطلقا ، وقيل ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول نحو : إن لا تقم أقم ، وجاء بلا زاد ، وقيل إن وقعت فى صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل أدوات الصدر وإلا فلا هذا هو الصحيح (قوله لا توسطه بينها وبين الفعل) أى بين ما والفعل ، ومنعه بعضهم والصحيح الجواز وحينئذ فالتشبيه بدام إنما هو فى التقدم فى الجملة فافهم . ثم لا فرق فى الفعل بين أن يكون الفعل شرط فى عمله تقدم النفى أولا كما فى منع التقدم فيجوز التوسط فى مازال نحو : ما قائما زال زيد كما فى التصريح .

وقال الشاطبى : وأما ما كان النفى من شرطه دخوله فى هذا الباب فالجواز فيه غير مسلم .

قال شيخنا : ويمتنع عند الكل توسطه بين الفعل وحرف النفى ، لأنه لما تلازما صارا كالشىء الواحد انتهى : وهذا ليس خاصا بما وحدها بل عام فى سائر حروف النفى فلا يصح أن يقال : لا قائما يزال زيد ، وما خارجا انفك عمرو انتهى المراد نقله بحروفه (قوله فى جواز تعدده الخ) أى لا فى حذفه فإنه لا يجوز حذفه ولا حذف الاسم لا اختصارا ولا اقتصارا كما نقله أبو حيان عن أصحابنا ، أما الاسم فلأنه يشبه الفاعل وأما الخبر فلأنه صار عندهم عوضا من المصدر لأنه فى معناه ، إذ القيام مثلا كون من أكوان زيد والأعواض لا يجوز حذفها . قالوا : وقد تحذف فى الضرورة ، ومن النحويين من أجاز حذفه اختصارا ، وفصل ابن مالك فمنعه فى الجميع إلا ليس إذ كان اسمها نكرة عامة فيحذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة تشبيها بلا ، ولا يشكل على منع حذف الخبر ماقالوه فى — إن خيرا فخير — لأنه مخصوص بذلك أو بحذف الخبر وحده إذ رب شىء يجوز تبعا ولا يجوز وحده ، ويخالف خبر كان خبر المبتدأ فى اقترانه بالواو إذا كان جملة تشبيها بالجملة الحالية نحو : فأمسى وهو عريان (قوله حالات) أى ثلاث (قوله مطلقا) أى سواء كان أعرف أولا (قوله فإن علمهما الخ) فيه إشارة إلى أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافى كون الكلام مفيدا ، لأن العلم بهما لا يوجب العلم بانتساب أحدهما إلى الآخر ، لأن السامع علم أمرين لكنه يجوز أن يكونا متعددين فى الخارج فاستفاد أنهما متحدان فى الوجود الخارجى بحسب الذات (قوله فالاسم هو الأعرف على المختار) أى وجعل الاسم غير الأعرف ضعيف كما يصرح بذلك قول المغنى :

واعلم أنهم حكموا لأن وإن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك فلهذا قرأت السبعة — ما كان حجتهم إلا أن قالوا — فما كان جواب قومه إلا أن قالوا — والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه فى التعريف انتهى : وبين هذا وما أجازه ابن مالك من الإخبار بالمعرفة عن النكرة المحضة فى باب النواسخ كما سيأتى بون عظيم : ويؤيد كلام ابن مالك قوله تعالى — فإن حسبك الله — ومقابل المختار التخيير كما واستويا تعريفا ، وتقييده فى المغنى بأن وإن اتفاق لا للاحتراز بدليل إطلاقه فى الجهة السادسة من الباب الخامس أن الحرف المصدرى وصلته فى نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة ولم يخصه بأن وإن : وقد يقال فرق بين مطلق التعريف وكونه فى حكم الضمير كما لا يخفى ، وقوله بمصدر معرف يقتضى أنهما لو كانا مقدرين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما إذا قيل أعجبنى ماصنع رجل حسن ، وللك على هذا أن تجعل الصفة للمصدر المقدر : أى صنع رجل حسن إلا أن يقال لا يلزم من عدم ثبوت مرتبة الضمير لهما جواز وصفهما لأن امتناع الوصف أعم من مرتبة الضمير :

مالم يكن الآخر اسم إشارة اتصل به ها التنبيه ، فإن لم يكن أحدهما أعرف فالتخيير ، وكذا إن كانا نكرتين ولكل منهما مسوّغ ، وإن كان لأحدهما فقط فهو الاسم وإن اختلفا تنكيرا وتعريفا ولا مسوغ فالمعرفة هو الاسم والآخر هو الخبر ولا يعكس إلا فى الضرورة . وجوزه ابن مالك اختيارا بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة ، ومن وروده قوله ٭ يكون مزاجها عسل وماء ٭ :

(وتختص الخمسة الأول) وهى كان وظل وما بينهما (بمرادفة صار) الدالة على تحوّل الموصوف عن صفته التى كان عليها إلى صفة أخرى إما باعتبار العوارض أو الحقائق فيصير المعنى واحدا نحو :

هذا ، وأورد أن كونه لا يوصف لا يقتضى تنزيله منزلة الضمير فكم اسم لا يوصف وليس بتلك المنزلة : وأجيب بأنه جاز أن يكون فى ذلك الاسم مانع من جعله بمثابة الضمير لأن عدم المانع ليس جزءا من المقتضى ولا شرطا فى وجوده : واقتضى كلامه أن المصدر المقدر مما ذكر المعرف بالإضافة سواء أضيف إلى ضمير أو غيره بمثابة الضمير ، ولم ينقل عن أحد من الأئمة مايخالفه والامام ابن هشام ثقة يقبل منه مايقول إذا لم يخالف المنقول ، وليس فى كلامه مايقتضى أن المضاف إلى ذى الأداة إذا كان غير مسبوك بمنزلة الضمير خلافا للدماميني (قوله مالم يكن أحدهما) فإن كان أحدهما اسم إشارة اتصل به ماذكر تعين للإسمية لمكان التنبيه المتصل به فيقال كان هذا أخاك وكان هذا زيدا إلامع الضمير ، فإن الأفصح فى باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتدخل التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا ، ولا يتأتى ذلك فى باب النواسخ لأن الضمير يتصل بالعامل فلا يتأتى دخول التنبيه عليه على أنه سمع قليلا هذا أنا (قوله فإن لم يكن أحدهما أعرف فالتخيير) فتقول كان زيد أخاعمرو ، وكان أخو عمرو زيدا (قوله وكذا إن كانا الخ) أى مثل ذلك فى التخيير فتقول كان خير من زيد شرا من عمرو وتعكس (قوله وإن كان لأحدهما) نحو : كان خير من زيد امرأة (قوله وإن اختلفا الخ) نحو كان زيد قائما . وأما إذا كان للنكرة مسوغ فالأحسن كما قالوا أن تجعلها الخبر نحو : كان عبدالله رجلا صالحا ، ولك أن تجعلها الاسم فتعكس (قوله ولا تعكس إلا فى الضرورة) كقوله ٭ ولايك موقف منك الوداعا ٭ والبيت الآتى . وأما قراءة ابن عامر — أو لم تكن لهم آية أن يعلمه — بتأنيث تكن ورفع آية فإن قدرت تكن تامة فاللام متعلقة بها وآية فاعلها وأن يعلمه بدل من آية أو خبر لمحذوف أى هى أن يعلمه ، وإن قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة وأن يعلمه مبتدأ وآية خبره والجملة خبر كان أو آية اسمها ولهم خبرها وأن يعلمه بدل أو خبر لمحذوف . وأما تجويز الزجاج كون آية اسمها وأن يعلمه خبرها فردوه لما ذكرنا من أن الاسم والخبر إذا اختلفا تجعل المعرفة الاسم ، واعتذر له بأن النكرة قد تخصصت بلهم كذا فى المغنى (قوله اختيارا) بناء على طريقته فى تفسير الضرورة بتمكن الشاعر من أن يقول موقفي بالياء ويرفع مزاجها على أن كان شانية . وقيل إن البيتين ونحوهما من القلب (قوله غير صفة محضة) فلا يجوز عنده كان قائم زيدا بخلاف كان قرشىّ زيدا (قوله وتختص الخمسة الأول بمرادفة صار) فتفيد التقرير على وجه الانتقال من غير ملاحظة الوقت المفهوم منها ولا يكون خبرها فعلا ماضيا كما قاله السيوطى وغيره : وأما مجىء بات بمعنى صار وإن ذكره صاحب الكشاف فليس بصحيح لعدم شاهد عليه وأما « أين باتت يده » والنوم قد يكون بالنهار فيحتمل أن يقال إنها خرجت فى هذا الخبر مخرج الغالب لأن غالب النوم بالليل (قوله إما باعتبار العوارض) نحو : صار زيد غنيا ، فإن معناه أنه انتقل من صفة عارضة هى الفقر إلى صفة أخرى عارضة هى الغنى (قوله أو الحقائق) بأن يكون الانتقال من حقيقة إلى حقيقة أخرى نحو : صار الطين خزفا ، وجعل تحول الحقيقة سببا لتحول الصفة لأنه يلزم من تحول الحقيقة تحول الصفة ، وعبارته فى شرح المتممة كعبارة غيره صار الدالة على انتقال الاسم من صفة إلى صفة أو من حقيقة إلى حقيقة وتكون أيضا للانتقال من مكان إلى مكان نحو :

– فكانت هباء منبثا وكنتم أزواجا ثلاثة – وقوله : « أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا » وقوله تعالى – فأصبحتم بنعمته إخوانا – وقال الشاعر : « أضحى يمزق أثوابي ويضربني » وقوله تعالى – فظلت أعناقهم لها خاضعين – :

وكما تختص هذه الخمسة بمرادفة صار تختص صار وليس وما بعدهما بعدم الدخول على مبتدإ خبره ماض ، فلا يقال صار زيد علم ، ولا مادام زيد قعد ، وكذا البواقي لأن هذه الأفعال تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا :

(و) تختص (غير ليس وفتئ وزال) من هذه الأفعال (بجواز التمام : أي الاستغناء) بالمرفوع (عن الخبر) ويقال له فاعل حقيقة ، هذا هو الصحيح عند ابن مالك. وذهب الأكثرون إلى أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان ، فعلى الأول معنى نقصانها عدم اكتفائها بالمرفوع وعلى الثاني دلالتها على الزمان فقط :

قال في المغني : والصحيح أنها كلها دالة على الحدث إلا ليس : وأبطل ابن مالك مذهب الأكثرين

صار زيد إلى عمرو ، وانظر هل تكون للانتقال في الزمان كأن تقول مثلا صار الربيع إلى الصيف أم لا يتصور أو صار زمن قدوم الحاج إلى الشتاء فحرره بالنقل (قوله – فكانت هباء منبثا –) أي صارت غبارا منتشرا (قوله أمست خلاء) صدر بيت عجزه « أخنى عليها الذي أخنى على لبد » والإستشهاد إنما هو باعتبار أمست خلاء لا باعتبار أمسى أهلها احتملوا إذ لو كان بمعنى صار لم يقع الماضي خبرا : ويقال أخنى عليه أتى عليه وأهلكه ، ولبد آخر نسور لقمان وهو منصرف لأنه ليس بمعدول (قوله أضحى الخ) صدر بيت عجزه :

« أبعد شيبي يبغي عندي الأدبا » (قوله وما بعدهما) وهي مازال وما فتئ وما انفك وما برح وما دام وكذا ما بمعنى صار كما مر ، وإن أوهم كلام الشارح خلافه . وأما بقية أفعال هذا الباب فالبصريون على جواز كونه فعلا ماضيا وإن كان بدون قد : وشرط الكوفيون اقترانه بقد ظاهرة أو مقدرة وهو الصحيح خلافا لما يوهمه كلام السعد في حاشية الكشاف مشيرا إلى أنه مذهب النحاة قاطبة ، وذلك أنه قال : جعل خبر كان فعلا ماضيا من غير قد مما يأباه النحاة لكنه واقع في التنزيل نحو – إن كان قميصه قد من قبل – فلا وجه للمنع انتهى : وقد علمت التفصيل في المسألة :

[فائدة] قال في المنهل وشرحه : ويقعن خبرا لكان نحو : كان زيد أصبح صائما بلا عكس فلا يجوز أصبح زيد كان صائما ، وذلك لأن كان تدل على كون مطلق وأخواتها تدل على كون مقيد ففي وقوعها خبرا لكان فائدة جديدة تتحصل فجاز الإخبار . بخلاف العكس لعدم تجدد الفائدة المسوغ للإخبار ، إذ الكون المطلق الذي تدل عليه كان في ضمن الكون المقيد الذي يدل عليه أخواتها . وانظر في عموم قول المتن ويقعن خبرا لكان بلا عكس فإنه يشمل ما زال وأخواتها . والظاهر أنه ليس مرادا (قوله وتختص غير ليس الخ) شمل ظل وبه صرح ابن مالك وقال : تكون تامة بمعنى طال أو دام : وقال الرضي قالوا ولم تستعمل ظل إلا ناقصة انتهى : ونقل عن المهاباذي . قال أبو حيان : وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو أنها تكون تامة (قوله والصحيح أنها الخ) لأنها مختلفة في المدلول ولا موجب للاختلاف إلا الحدث فتعين أنه مدلولها قاله اللقاني : وفيه بحث لأن الأزمنة الماضية مختلفة في نفسها بالصباح والمساء والضحى والليلية والنهارية فلم لا يجوز الاختلاف بها أنفسها ، وأيضا فإذا كانت هذه الأفعال الناقصة دالة على الحدث فما وجه تخصيص كان التامة بتفسيرها بحصل ودام التامة يبقى ، وهكذا إلا أن يقال إذا كانت ناقصة فالمتصف بمعانيها هي النسبة لا المرفوع بعدها وإذا كانت تامة فهو المرفوع وحده وحينئذ فلا إشكال في التخصيص : ويدفع البحث بأن هذا لا يطرد لأنه الأظهر في نحو : أصبح

بعشرة أمور ذكرها فى شرحه على التسهيل وفى الارتشاف. وهذا الخلاف ينبنى عليه خلاف من أنها هل يتعلق بها الظرف والجار والمجرور أم لا ؛ فمن قال بدلالتها على الحدث أجاز تعلقها بها ، ومن قال لا يمنع ذلك وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم ،

زيد مقيما وأمسى مسافرا حيث يقال إن الزمان اختلف فيهما لأنه فى الأول ماض صباحى والثانى ماض مسائى ، ولا يظهر فى نحو : كان زيد غنيا وصار زيد غنيا إذ الماضى فى أحدهما لم يتميز عنه فى الآخر :

فإن قلت: إذا كانت دالة على الحدث فأين فاعله ؟

قلت : مصدر خبرها مضافا إلى اسمها ، وقوله إلا ليس : أى فإنها لا تدل على الحدث والمراد أنها لا تدل عليه استعمالا وإلا فكل فعل يدل على الحدث وضعا ، وحينئذ فلا ينافى قول الرضى إنها تدل على الحدث لأن مراده أنها تدل عليه وضعا فتفطن (قوله بعشرة أمور) أحدها : أن الحكم بكونها أفعالا يستلزم دلالتها على الحدث لأن الحدث جزء ماهية الفعل . الثانى : لو دلت على الزمان فقط لأمكن تركيب جملة من بعضها ، ومن اسم معنى . الثالث: لو لم تكن دالة على الحدث لم يميز بعضها عن بعض. الرابع: لو لم تكن دالة عليه لم تدخل عليها أن المصدرية نحو — إلا أن يكونا ملكين — ولم ينطق فى بعضها بالمصدر الصريح . الخامس : لو لم تدل عليـه لم يبن منها اسم فاعل لأنه لا دلالة له على الزمان بل الحدث : السادس : أنها لو لم تدل عليه لم يبن منها أمر لأنه لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث : السابع : أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان ، لأن الأولى لا تتغير بالقرائن بخلاف الثانية . فالأولى أولى بالبقاء : الثامن : أن من جملتها دام ومن شرط إعمالها تقدم المصـدرية ومن لوازم ذلك تقدير المصدر : التاسع : من جملتها انفك ولا بد معها من ناف ، فلو لم تدل على الحدث الذى هو الانفكاك لزم أن يكون معنى ما انفك زيد غنيا ما زيد غنيا فى وقت من الأوقات الماضية ، وذلك نقيض المراد . العاشر: الأصل فى كل فعل الدلالة على الحدث فالحكم بالخروج عن الأصل لا يقبل بلا دليل ؛ ولا يخفى ما فى بعضها من النظر (قوله هل يتعلق بها الظرف الخ) حكى أبو حيان الخلاف فى عملها فى الحال وأما نصبها المصدر فالأصح منعه على القول باثباته لها لأنهم عوضوا عن النطق به الخبر وأجازه السيرافى وطائفة فيقال كان زيد قائما كونا :

قال فى المغنى : واستدل لمثبتى التعلق بقوله تعالى — أكان للناس عجبا أن أوحينا — فإن اللام لا تتعلق بعجبا لأنه مصـدر مؤخر ولا بأوحينا لفساد المعنى ولأنه صلة لأن ، وقد مضى عن قريب أن المصـدر الذى ليس فى تقدير حرف موصول وصلته لا يمتنع التقديم عليه ، ويجوز أيضا أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله • لمية موحشا طلل • انتهى وقوله وقد مضى عن قريب أى فى الـكلام على قوله تعالى — وهو الله فى السموات وفى الأرض يعلم سركم وجهركم — فإنه يجوز تعلق الأرض بسركم وجهركم ، ولا يرد بأن فيه تقديم معمول المصدر لأن المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدرى وصلته : والغرض من ذلك المناقشة فى منع تعلق الظرف بعجبا :

واعلم أن المصنف لم يفصح فى المغنى عن سر عدم تقديم المصدر فيما ذكر بأن والفعل وسببه كما قال فى شرح القصيدة إنه ليس فيه معنى الحدوث . وقال : ولا يقدح ذلك عمله فى الظرف لأن الظرف يعمل فيه رائحة الفعل ، وبذلك يسقط قول الدمامينى لم لا يجوز أن يكون مقدرا بما تسرون وما تعلنون (قوله كانت بمعنى فعل لازم) كذا فى شرح التوضيح ، لـكن يرد عليه أن ابن مالك فى شرح الـكافية ومتن التسهيل ذكر أن كان تأتى بمعنى كفل وبمعنى غزل نحو : كان فلان الصبى إذا كفله ، وكان الصوف إذا غزله : وأن صار تأتى بمعنى ضم نحو : صار فلان

فكان بمعنى حصـل (نحو - وإن كان ذو عسرة -) أى وإن حصـل ، وأمسى وأصبح بمعنى دخل فى المساء وفى الصباح نحو - فسبحان الله (حين تمسون -) أى تدخلون فى المساء (- وحين تصبحون -) أى تدخلون فى الصباح : ودام بمعنى بقى نحو - خالدين فيها ما دامت السموات والأرض -) أى بقيت : وأضحى بمعنى دخل فى الضحى نحو: أضحينا : أى دخلنا فى الضحى: وبات بمعنى عرّس كقول عمر رضى الله عنه : أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمنى : أى عرس بها : وقد تكون بمعنى نزل قالوا بات بالقوم: أى نزل بهم ليلا : وصار بمعنى انتقل نحو: صار الأمر إليك : أى انتقل: وقد تأتى بمعنى رجع نحو- ألا إلى الله تصير الأمور - أى ترجع . وظلّ بمعنى دام واستمر نحو : ظل اليوم : أى دام ظله : وبرح بمعنى ذهب نحو - وإذ قال موسى لفتاه لاأبرح - أى لا أذهب . وانفك بمعنى انفصل نحو: فككت الخاتم فانفك: أى انفصل: وأما ليس وفتىء وزال فإنها ملازمة للنقص ، وما أوهم خلاف ذلك يؤوّل :

(و) تختص (كان)

الشىء بمعنى ضمه إليه . وزاد فى التسهيل أن صار تأتى بمعنى قطع فلعل المراد أن الأغلب كونها بمعنى فعل لازم (قوله بمعنى حصل) عبر ابن مالك بثبت وقال : ثبوت كل شىء بحسبه فتارة يعبر عنه بالأزلية نحو «كان الله ولا شىء معه» وتارة بحدث نحو «إذا كان الشتاء فأدفئونى» وتارة بحضر نحو - وإن كان ذوعسرة - وتارة بقدر أو وقع نحو: «ماشاء الله كان» انتهى : قيل والتعبير بقدر مشكل بأن شاء الله بمعنى قدر فيتحد السبب والمسبب انتهى : وفيه نظر كما قال شيخنا لأن شاء بمعنى أراد كما هو مقرر فى الأصول (قوله بمعنى بقى) أى أو سكن ومنه فى الماء الدائم (قوله بمعنى عرس) بمهملات والراء مشددة والتعريس نزول استراحة بغير إقامة وأكثر ما يكون فى آخر الليل ، وخصه بذلك الأصمعى وأبو زيد (قوله بمعنى نزل) أى ليلا بدليل ما بعده (قوله قالوا بات الخ) وقالوا بات فلان القوم ، ولا ينبغى أن تفسر هذه بنزل لأنه يتعدى بنفسه ونزل بالباء بل يأتى (قوله بمعنى دام واستمر) العطف تفسيرى (قوله بمعنى ذهب) أى أو ظهر كما فى التسهيل وفى الصحاح ذهب الخفاء: أى ظهر الأمر كأنه ذهب السر وزال فجمع بينهما (قوله بمعنى انفصل) أى أو خلص : قالوا : فككت الأسير فانفك : أى خلص ، وانفك فيهما مطاوع لفك بخلاف الناقصة فإنها كانطلق ومعناها زال وتختص بالجحد فهذه فروق ثلاثة (قوله وفتىء) بكسر التاء إذ هى الملازمة للنقص وأما فتأ بفتح التاء فتستعمل تامة بمعنى كسر أو أطفأ كما فى شرح التسهيل عن الفراء يقال فتأته عن الأمر كسرته والنار أطفأتها ، وتوهم أبو حيان أنه تصحيف من ابن مالك وإنما ذلك فثأت بالثاء المثلثة ، وفيه أنه ليس بممتنع أن تكون المادتان قد توافقتا على هذا المعنى ، ولابن مالك كتاب سماه [مااختلف إعجامه واتفق إفهامه] وقدانتصر صاحب القاموس لابن مالك . وانظر لم لزم فتىء وزال النقص دون انفك وبرح مع أن المعنى واحد وما سره غير السماع (قوله وما أوهم خلاف ذلك يؤول) نحو قول الراجز :

وفى حما بغية تفجس ولا يزال وهو ألوى أليس

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر وتأويله أن الخبر محذوف ؛ والتقدير ولا يزال متفجسا وهو ألوى أليس والتفجس التكبر والأليس الشجاع ، وقوله «إنما يجزى الفتى ليس الجمل» وتأويله على جعل الجمل اسم ليس وخبرها ضميرا متصلا عائدا على الفتى : أى ليسه الجمل ثم حذف لاتصاله (قوله وتختص كان الخ) أى هذه اللفظة من حيث هى لاالناقصة بخصوصها لأن من جملة الخصائص الزيادة والزائدة قسيمتها لاقسم منها : والمراد أنها تختص بكل واحدة من الخصائص التى تذكر لاباجتماعهن فلا يشاركها غيرها فى شىء منها لابشرط

بمرادفة لم يزل فتفيد استمرار خبرها لاسمها نحو ــ وكان الله على كل شىء مقتدرا ــ و (بجواز زيادتها متوسطة) بين شيئين متلازمين ليســا جارا ومجرورا كالمبتدإ وخبره نحو : زيد كان عالم ، والفعل ومرفوعه نحو : لم يوجد كان مثلك ، والموصول وصلته نحو : جاء الذى كان ضربته ، والموصوف وصفته نحو : جاء رجل كان عالم ، واطراد زيادتها بين ما وفعل التعجب (نحو : ماكان أحسن زيدا) ومعنى زيادتها أنه لم يؤت بها للإسناد : وفهم من قوله كان أنها تزاد بلفظ الماضى وأن غيرها من أخواتها لا يزاد وهو كذلك ، وما ورد بخلاف ذلك فشاذ . ومن قوله متوسطة أنها لا تزاد فى صدر الكلام ولا آخره وهو كذلك لأن ماذكر أو لا يكون معتنى بشأنه وماذكر آخرا يكون محط الفائدة وكلاهما ينافى الزيادة : وجوّز الفراء زيادتها آخرا قياسا على إلغاء ظن آخرا ، والأصح المنع لأن الزيادة خلاف الأصل فلا تستعمل إلا فيما اعتيد استعمالها فيه :

(و) تختص بجواز (حذف نون مضارعها المجزوم) أى بالسكون إذ هو الأصل والمتبادر عند الإطلاق فلا تحذف من غير المجزوم

ولا بغير شرط ،ولا ينافى أن غيرها يختص بأمور كما لايخفى (قوله بمرادفة لم يزل) فيه نظر إذ لاترادف بين فعل ومجموع حرف وفعل ، والذى يظهر أن يقال تختص كان بإفادة استمرار خبرها لاسمها ، والأصل فى كان أن لاتدل على استمرار ولا انقطاع بل ذلك إلى القرينة ، ولا يلزم من دلالتها على المضى الانقطاع خلافا لأبى حيان لأنه لاملازمة بين مضى الشىء وانقطاعه (قوله متوسطة) أى داخلة كما مر : وأطلق قوم منهم الجوهرى الزيادة عليها فى مثل ــ وكان الله غفورا رحيما ــ مع تصدرها (قوله ليسا جاراومجرورا) فلا تزاد بينهما لشدة الإتصال بينهما فكأنهما كلمة واحدة ونحو ٭ على كان المسومة العراب ٭ ضرورة أو شاذ خلافا للبدر ابن مالك والرضى (قوله ومعنى زيادتها الخ) أى وإلا فهى دالة على الماضى مع التأكيد أو مؤكدة فقط من غير دلالة على الماضى نحو ــ من كان فى المهد صبيا ــ وإلا فأين المعجزة وصبيا على هذا حال ، وذكر الرضى ماحاصله : أن كان الزائدة لاتدل على الزمن الماضى وأن ماتدل عليه كالزائدة نحو : ماكان أحسن زيدا فالحكم بزيادتها فيه تجوز لدلالتها على الزمن الماضى وأنها جردت عن الحدث ، ووجه بذلك عدم عملها لأنها إذا جردت عن ذلك لم يبق إلا الزمان وهو لايطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقيت كالظرف :

قال الشهاب القاسمى : إن تجردها عن ذلك غير ضرورى بل لامانع من بقاء تلك الدلالة ، ويؤيده أن سيبويه قال بزيادتها فى قوله ٭ وجيران لنا كانوا كرام ٭ وقالوا : إن عملها فى الضمير ليس مانعا من زيادتها ولا فرق بين الضمير والظاهر ، بل جوّز ابن مالك فى نحو : أتاك أتاك اللاحقون إلغاء الثانى ونسبة العمل لهما ، وإذا جاز إلغاؤه مع الظاهر الذى لايتأتى معه دعوى التجرد عن الحدث فلتجز زيادة كان مع بقاء دلالتها على الحدث انتهى : لكن نقل فى المغنى فى بحث لعل فى الكلام على هذا البيت أن الجمهور على أن الزائد لايعمل (قوله بلفظ الماضى) لخفته (قوله وماورد بخلاف ذلك فشاذ) نحو قولهم ، ما أصبح أبردها أى الغداة ، وأمسى أدفأها أى العشية : وقيل الضميران للدنيا ، ونحو قول أم عقيل ٭ أنت تكون ماجد نبيل ٭ (قوله وجوز الفراء الخ) أجاز أيضا زيادة أفعال سائر هذا الباب وكل فعل لازم من غيره إذ لم ينتقض المعنى (قوله نون مضارعها الخ) لم يقل ونون يكون بجواز حذفها لأن المقصود ذكر خواص كان ولا يفيده ماذكر إلا بتأويل بخلاف ما إذا أضيف المضارع إلى ضمير كان ، وحذف هذه النون شاذ فى القياس لأنها من نفس الكلمة ، لكن سوغه كثرة الاستعمال وشبه النون بحرف العلة (قوله من غير المجزوم) وهو المرفوع نحو من تكون له عاقبة الدار والمنصوب نحو وتكون لكما الكبرياء وإنما اشترط كونه مجزوما لأن الجزم يكون بحذف حرف العلة أو النون أو الحركة

والمجزوم بالحذف (وصلا) فلا تحذف من المجزوم بالسكون حال الوقف نحو: لم أكن، لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقى على حرف أو حرفين يجب الوقوف عليه بهاء السكت كعه ولم يعه فلم يلك كلم يع فالوقف عليه بإعادة الحرف الذى كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن ، وإنما لم يلزم مثله فى لم يع لأن إعادة الياء تؤدى إلى إلغاء الجازم بخلاف لم أكن فإن الجازم إنما اقتضى حذف الضمة لا حذف النون (إن لم يلقها ساكن) فلا تحذف من المتصل بالساكن لتعاصيها عن الحذف لقوتها بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين خلافا ليونس مستندا إلى نحو قوله : ❊ إذا لم تك الحاجات من همة الفتى ❊ وهذا ونحوه محمول عند المانع المعتدّ فى المنع بمطلق الحركة على الضرورة كقوله : ❊ ولاك اسقنى أن كان ماؤك ذا فضل ❊ (ولا ضمير نصب متصل) فلا تحذف من المتصل به نحو: إن يكنه فان تسلط عليه إذ الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها فلا يحذف معها بعض الأصول ، فإذا توفرت هذه الشروط جاز الحذف نحو - ولم أك بغيا - أصله أكون فحذفت الضمة للجازم والواو للساكنين والنون للتخفيف ، ولا يختص الحذف بكان الناقصة بل التامة كذلك ولذلك قرئ - وإن تك حسنة يضاعفها - برفع حسنة .

(و) تختص أيضا بوجوب (حذفها) دون اسمها وخبرها (معوّضا عنها) بعد الحذف (ما) الزائدة ، وذلك مطرد بعد أن المصدرية الواقعة فى كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل كما (فى مثل) قوله :

(أبا خراشة أما أنت ذا نفر) فإن قومى لم تأكلهم الضبع

أصله فخرت علىّ لأن كنت ذا نفر ثم قدمت العلة على المعلول

والحذف يؤنس بالحرف ، ولأن النون فى غير المجزوم محركة فهى متعاصية على الحذف لقوّتها بالحركة . ولا يخفى أن شرط الجزم يخرج نحو : النسوة لم تكن قائمات إذ هو مبنى وليس بمجزوم وإن دخل عليه الجازم (قوله والمجزوم بالحذف) إنما اشترط أن يكون الجزم بالسكون لأنه لو كان بحذف النون لم تحذف نونه لأنها إنما تحذف لسكونها آخرا ، ولما اتصل الفعل بالمرفوع لم تصر النون آخرا لأن مرفوع الفعل منزل منزلة جزئه (قوله لأن الفعل المجزوم الخ) ماقاله الشارح تبعا للمصنف هنا مخالف لقوله فى الأوضح قال الناظم وكذا أى تجب ها السكت فى الفعل إذا بقى على حرفين أحدهما زائد نحو لم يعه انتهى ، وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف إذا أرادوا الوقف نحو - ولم أك - ومن تق بترك الهاء انتهى وعلل ذلك بخوف الالتباس بالضمير المنصوب (قوله إذا لم تك الخ) صدر بيت عجزه ❊ فليس بمغن عنك عقد الرتائم ❊ والشاهد فيه ظاهر (قوله ونحوه) كقوله :

إذا لم تك المرآة أبدت وسامة فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

(قوله ولاك اسقنى الخ) عجز بيت للنجاشى يصف حاله مع ذئب عرض له فى السفر صدره :

❊ فلست بآتيه ولا أستطيعه ❊ والشاهد فيه أنه حذف النون من لكن وهى متحركة (قوله ترد الأشياء إلى أصولها) أى ترد الأشياء التى استعملت على غير الأصل إلى أصولها المستعملة ، فلا يرد مثل يدك وذيك وفيك لأن اليد وأخويه أصله غير مستعمل (قوله بكان الناقصة) أى بمضارعها لأن لكنّ الحذف فى التامة أقل (قوله بعد الحذف) أشار به إلى أن معوضا حال منتظرة من ها (قوله ما الزائدة) خصت ما بالزيادة لمجيئها زائدة فى قوله تعالى - فبما رحمة من الله - ولكثرة مشابهتها بأخت كان وهو ليس ، وماذكر من أن المحذوف كان الناقصة والباقى اسمها وخبرها وما زائدة للتعويض هو الصحيح . وبقى فيها أقوال مذكورة فى المطوّلات (قوله أصله فخرت علىّ الخ) أشار إلى أن الجار متعلق بمحذوف تدل عليه القرينة .

لإفادة الاختصاص ، ثم حذفت اللام وكان للاختصار فانفصل الضمير وصار أن أنت ذا نفر ، ثم زيدت ماعوضا عن كان المحذوفة وأدغمت النون فى الميم لما بينهما من التقارب فى المخرج فصار أما أنت ذا نفر . ويقاس بضمير المخاطب غيره ، وقد مثل سيبويه بأما زيد ذاهبا ، وإنما خص ضمير المخاطب بالذكر لأنه لم يسمع من العرب حذفها إلا معه ، ولا يجوز الجمع بين ما وكان لامتناع الجمع بين العوض والمعوّض عنه ، وجوزه المبرد وجرى عليه فى الشرح :

(و) تختص أيضا بجواز حذفها (مع اسمها) ضميرا كان أو ظاهرا دون خبرها ، وذلك مطرد بعد إن ولو الشرطيتين كما (فى مثل) قول الحريرى :

فإن وصلا ألذ به فوصل ... وإن صرما فصرم كالطلاق

وقال اللقانى : تقدير فخرت يورث فى التركيب ركاكة وفى المعنى فسادا إذ لايتجه أن يقال فخرت لكونك ذا نفر لأن قومى لم يأكلهم الضبع ، بل المتجه أن يقال مهما تذكر أنت فى حال كونك مذكورا بالنفر فإنى مثلك ذو نفر إذ قومى لم تأكلهم سنة الجدب حتى تترفع علىّ بقومك ونفرك . وهذا ينادى بكون أما نائبة عن مهما كما مر انتهى . ويجوز أن يكون فإن قومى تعليلا لمحذوف أى ولا اعتبار بفخرك فإن قومى لم تأكلهم الضبع وبعضهم جعل التقدير لاتفخر والتعليل حينئذ واضح وإنما بين تقدير هذا المثال بقوله لأن كنت الخ للرد على الكوفيين حيث جعلوا أن المفتوحة كلمة شرط كالمكسورة ، ورجح فى المغنى مذهبهم وللتنبيه على أن ماهذه مفتوحة (قوله لإفادة الاختصاص) أى والاهتمام (قوله فانفصل الضمير) لتعذر الاتصال لعدم مايتصل به (قوله وجوزه المبرد) أى جوز الجمع بين ما وكان على أن كان زائدة لاعوض ولم يبد مستندا من جهة السماع (قوله وجرى عليه فى الشرح) كلامه ليس صريحا فى الجواز المقابل للوجوب لجواز أن يكون مراده مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب والقرينة تصريحه بأن مازيدت عوضا (قوله وتختص أيضا بجواز حذفها) هذا خاص بمادة كان لابصيغة الماضى لما يذكر ، وكلامه يفهم أنها لاتحذف وحدها جوازا .

وفى الأشمونى عند قول الخلاصة * ويحذفونها ويبقون الخبر * مايدل على الجواز حيث قال : ويحذفونها وحدها أو مع الاسم انتهى . ولا شك أن كلام الخلاصة صالح لذلك إذ بقاء الخبر لاينافى بقاء الاسم (قوله ضميرا كان أو ظاهرا) أدخل ضمير المتكلم نحو : لأرتحلنّ إن فارسا وإن راجلا ، والمخاطب كقوله :

* انطق بحق ولو مستخرجا إحنا * والغائب كـ « اطلب العلم ولو بالصين » ولايجوز عند عدم إظهار الفعل إلا النصب وربما يجوز فيه الرفع والجر ؛ فالأوّل إذا حسن فيه تقدير فيه أو معه أو نحو ذلك ، والثانى بعد إن فقط إذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء اقترن إن بلا أو لا كقولهم مررت برجل صالح إن لاصالح فطالح وقيد التسهيل اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من تفرّداته (قوله وذلك مطرد بعد إن ولو الشرطيتين) قيل لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فتخفف بالحذف ، وخص بأن ولو لأن الأولى أم الأدوات الجازمة والثانية أم غير الجازمة ، وفيه أنهم قالوا أم غير الجازمة إذ قال فى التصريح : الغالب فى إن أن تكون تنويعية ومثال غير التنويعية قولهم * انطق بحق وإن مستخرجا إحنا * انتهى . وحقه أن يقيد لو بالتى ما بعدها يندرج فيما قبلها وغاية له فى شئ كأتنى بدابة ولو حمارا ، ويقل حذف كان مع اسمها بدون ذلك .

قال المحشى : وذلك فى ثلاث صور : بعد هلا وإلا ولدن . أقول : وبقى صورة رابعة وهى بعد لكن نحو — ولكن رسول الله — أى ولكن كان رسول الله فالواو عاطفة جملة على جملة وليست لكن عاطفة لاقترانه

وقولهم : الناس مجزيون بأعمالهم (إن خيرا فخير) وإن شرا فشر : أى إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير : وقوله عليه الصلاة والسلام (« التمس ولو خاتما من حديد ») أى ولو كان ماتلتمسه خاتما من حديد : وقول الشاعر : ٭ لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا ٭ أى ولو كان الباغى ملكا . وأما حذف كان مع خبرها وإبقاء الاسم فضعيف وعليه إن خير بالرفع : أى إن كان فى عملهم خير . وفى هذا ونحوه أربعة أوجه مشهورة ، وإن ضممت إليه إن شرا فشر كان المجموع بالقسمة العقلية ستة عشر وجها . وقد تحذف مع اسمها وخبرها بعد إن الشرطية كقولهم : افعل هذا إمالا : أى إن كنت لا تفعل غيره فما عوض من كان

بالواو لا الواو وعاطفة لمفردين على مفردين لأن معطوفيها المفردين لا يختلفان سلبا وإيجابا (قوله الناس مجزيون بأعمالهم) فيه حذف مضاف أى بجنس أعمالهم إذ الأعمال يجازى عليها لا بها (قوله فجزاؤهم خير) أى فالذى يجزون به خير ، وأشار به إلى أن خير خبر مبتدإ محذوف (قوله لا يأمن الدهر الخ) لانافية فما بعدها مرفوع ، ويحتمل أن تكون ناهية فما بعدها مجزوم وكسر لالتقاء الساكنين والدهر منصوب على الظرفية : أى لا يأمن فى الدهر الحوادث أو المفعولية أى لا يأمن غدرات الدهر : والشاهد فى ولو ملكا حيث حذف كان واسمها بعد لو وجنوده مبتدأ والجملة بعده خبره والجملة من المبتدإ وخبره فى محل نصب على أنها صفة ملكا . وفى البيت وقولهم ألا حشف ولو تمرا رد على أبى حيان حيث شرط أن لا يكون ما بعد لو أعلى مما قبلها ولا أعم فإن الملك أعلى مما قبله والتمر أعم (قوله وأما حذف كان الخ) هذا خاص بمادة كان لا بصيغة الماضى : ووجه الضعف أن الخبر منصوب فنى بقائه دلالة على كان المحذوفة بخلاف بقاء الاسم : قيل : ولما فيه من كثرة الحذف ، وفيه أنه يقتضى ضعف حذفها مع الاسم إلا أن يقال الخبر فى صورة الفضلة والاسم كالجزء لاسيما إذا كان ضميرا متصلا وجواز حذف الخبر وحده بلا ضعف وليس كذلك :

هذا ، وفى حذف الخبر فى خصوص هذا ضعف معنوى لأنه إذا كان فى العمل خير لايلزم أن يكون جزاء جميع الأعمال خيرا (قوله أى إن كان فى عملهم خير) اعترض بأن الخير جزاء الخير الذى فى العمل لا العمل الذى فيه خير كما هو المتبادر إلا أن يقال إنه على التجريد فيكون الكلام حينئذ مثل لهم فيها دار الخلد . والمعنى إن كان عملهم خيرا كما أن المعنى أنها نفسها دار الخلد .

قال فى التسهيل : وإضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من إضمار التامة انتهى . فتقدير إن كان فى عملهم خير أولى من تقدير إن كان خير وإن كان أقل لأن كان التامة قليلة الاستعمال ولا يحذف إلا كثير الاستعمال للتخفيف ولتكون الشهرة دالة على المحذوف ، وأيضا فيضعف تقديرها من جهة أن الكلام معها يصير كأنه أجنبىّ عن الأوّل والمعنى على تعلقه به (قوله وقد يحذف الخ) أشار إلى قلته وصرح بذلك فى التسهيل (قوله أى إن كنت الخ) قال الدمامينى : ولا يحذف الفعل مع المكسورة معوّضا عنه إلا فى هذا ، فلو قلت إما كنت منطلقا انطلقت كانت ما زائدة ولا يجوز إما أنت منطلقا انطلقت .

قال اللقانى : ولاحاجة لما تكلفوه بلادليل إذ الظاهر أن ما مزيدة لتأكيد إن الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ولا ومنفيها هو الشرط فإن أداة شرط مؤكدة بما نظيرها إما فى قوله تعالى — فإما ترينّ — والشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبقه عليه نظير ذلك فى التقدير :

فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام

والأصل افعل هذا إن تفعل غيره ، وهذا معنى واضح لا غبار عليه فعليك بالحق وإن أفتاك الناس وأفتوك

ولا هي النافية للخبر :

ولما فرغ من كان وأخواتها أخذ يتكلم على ماحمل على ليس وهو ما ولا ولات ، وبدأ بما فقال (وما النافية عند الحجازيين كليس) في رفع الاسم ونصب الخبر لشبهها بها في نفي الحال والدخول على المعارف والنكرات وفي دخول الباء في الخبر ، وبنو تميم لا يعملونها بل هي عندهم مهملة وهو القياس لأنها حرف لا يختص بقبيل بل تدخل على الأسماء والأفعال فأصلها أن لاتعمل . قال شاعرهم :

ومهفهف الأعطاف قلت له انتسب فأجاب ما قتل المحب حرام

أي هو تميمي لا حجازي .

ولما كان عملها على خلاف الأصل شرط الحجازيون له أربعة شروط : أشار إلى الأول بقوله (إن تقدم الاسم على الخبر) فلو قدم الخبر نحو : مامسيء من أعتب بطل عملها خلافا للفراء وإن كان ظرفا أو مجرورا خلافا لابن عصفور . وإلى الثاني بقوله (ولم يسبق) الاسم (بإن)

(قوله ولا هي النافية للخبر) كذا في الأوضح والظاهر أن الخبر هو المجموع النافي والمنفي والمنفي جزء الخبر ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه وتقديره فافعله (قوله تشبيها بها في نفي الحال الخ) الصحيح من مذاهب أربعة أنه لا يلزم حالية المنفي بما وليس نعم الأصل ذلك ما لم يكن الخبر مخصوصا بزمان فبحسبه هذا : وقد يقال إنما يتوجه الإلحاق ويظهر التوجيه به لو كان عمل ليس لما فيها من النفي ، وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها ، إلا أن يقال يصح الإلحاق بسبب المشابهة في النفي وإن لم يكن سبب العمل على طريقة قياس الشبه لاقياس العلة ، والقياس في اللغة إنما يمتنع في المدلولات أما في الأحكام كما هنا فلا يمتنع نبه عليه العز بن جماعة : على أنا لا نسلم أن ذلك من القياس لجواز أن يكون من قبيل الاستقراء وما ذكر محقق (قوله وفي دخول الباء في الخبر) ظاهره أن تميما لا تدخل الباء في الخبر :

وفي الجنى الداني : وفي زيادة الباء بعد ما التميمية خلاف منعه الفارسي والزمخشري ، والصحيح الجواز لسماعه في أشعار بني تميم (قوله وبنو تميم لا يعملونها الخ) لم يقرأ على لغتهم إلا شاذا. روى الفضل عن عاصم «ما هن أمهاتهم» بالرفع . وأما قول سيبويه وبنو تميم يرفعون إلا من درى كيف هي في المصحف، فإنه يؤذن بأن لكل أحد أن يقرأ على حسب لغته من غير توقيف وذلك لا يحل قاله ابن فلاح اه . وانظر كيف يتأتى لمن درى أن ينطق بغير لغته مع أن العربي لاينطق بغير لغته كما قيل لكن الحق خلافه ، وأنه إنما يمتنع نطقه بالخطأ (قوله ولما كان عملها الخ) أي فانحطت عن ليس فليس تعمل دون شرط منها والأصل أقوى من الفرع فتعمل وإن توسط خبرها وكذا إن تقدم على قول غير ابن مالك من البصريين . وأما عدم السبق بإن فأمر لازم وبمعمول الخبر فإن ولي ليس فلا عمل لها ، وإن ورد شيء منه كانت شانية ، وإن سبق على نفس ليس ففيه اضطراب فليحرر مع ملاحظة أن خبر ليس لا يتقدم عليها عند ابن مالك ، ويتقدم عند غيره من البصريين ، وتعمل وإن سبق الخبر بإلا عند الحجازيين دون التميميين نحو : ليس الطيب إلا المسك فانظر المغني في بحث ليس (قوله إن تقدم الخ) لأنها عامل ضعيف لا قوة لها على شيء من التصرف فلذلك لم تعمل حال تقدم الخبر ، وقيد بقوله على الخبر لأنه لايجوز تقديمه عليها لأن «ما» لها الصدر فلا يتقدم مافي حيزها عليها فلا يجوز قائما مازيد ولو كان الخبر ظرفا (قوله ما مسيء الخ) يحتمل أن مسيء مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر فلا شاهد فيه ، والمعتب الذي عاد إلى مسرتك بعد ما أساءك (قوله ولم يسبق الاسم بإن) هو إن صدق بسبق إن على ما فغير مراد ذلك

الزائدة فلو سبق بها كقوله : ٭ بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ٭ بطل عملها وجوبا عند البصريين لأنها محمولة على ليس فى العمل وليس لايقترن اسمها بإن فبعدت عن الشبه ؛ وروى ذهبا بالنصب وأول على أن إن نافية مؤكدة لما لا زائدة :

وإلى الثالث بقوله (ولا بمعمول الخبر) فإن سبق به نحو : ٭ وما كل من وافى منى أنا عارف ٭ بطل عملها وجوبا لضعفها فى العمل فلا يتصرف فى معمول خبرها

الصدق قطعا والمدار أخذا من التعليل على وجود إن وإن اقترن بأحدهما دون الآخر فيما إذا فصل بين ما والاسم بمعمول الخبر ، ولو عبر بالمرفوع كان أولى إذ المقترن بها ليس باسم لها (قوله الزائدة) بخلاف النافية كما يدل عليه قوله الآتى وأوّل على أن إن نافية الخ (قوله بطل عملها وجوبا عند البصريين) يوهم أنه لايبطل عملها عند الكوفيين وليس كذلك فإنها عندهم لا تعمل وما بعدها مبتدأ وخبر وانتصاب الثانى بنزع الخافض (قوله وأوّل على أن إن نافية الخ) هذا التخريج إنما يتأتى على قول الكوفيين أن إن المقترنة بما هى النافية جىء بها توكيدا :

قال ابن مالك فى شرح التسهيل : والذى قالوه مردود بوجهين :

أحدهما أنها لو كانت نافية مؤكدة لم يتغير العمل كما لايتغير بتكرير ما كما قال :

لا ينسك الأسى تأسيا فما ما من حمام أحد معتصما

فكرر ما النافية توكيداً وأبقى عملها .

الثانى أن العرب قد استعملت إن زائدة بعد ما التى بمعنى الذى وبعد ما المصدرية التوقيتية لشبهها فى اللفظ بما النافية فلو لم تكن إن المقترنة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ انتهى ؛ وفيه أمور :

الأوّل : يتأمل فى الرد مع أنه نقل عنهم أنهم يقولون إن ما لاعمل لها .

الثانى : دل كلامه على أن ما إذا كررت لايبطل العمل ، وفى كلام ابن عقيل والأشمونى فى شرح التوضيح خلافه كما سيأتى :

الثالث : أنهم نقلوا أن إن تزاد بعد ألا الاستفتاحية ومدة الإنكار وحينئذ فلاينحصر المسوغ للزيادة فى المشابهة (قوله ولا بمعمول الخبر) يعنى ولم يسبق بمعمول الخبر ويفهم منه أنه يجوز توسط معمول الخبر بين الاسم والخبر وإن لم يكن ظرفا أو مجرورا وهو كذلك . وعبارة بعضهم وإن قدمت معمول الخبر عليه دون الاسم جاز إعمالها كقولك ما زيد طعامك آكلا إلا أن يكون الخبر موجبا بإلا فلايجوز إعمالها خلافا للكسائى والفراء كقولك ما زيد طعامك إلا آكلا انتهى . وأنه لو سبق الاسم بمعموله لم يبطل عملها وإن كان غير ظرف نحو : قولك ما زيدا ضارب قائما . وعبارة اللباب وشرحه ربما أفهمت خلافه ونصها : ولا يجوز الفصل بأجنبىّ بينه : أى بين اسم لا وما وبين عامله وهو ما ولا ، لا تقول ما طعامك زيد آكل بنصب طعامك انتهى . وانظر حكم معمول الخبر (قوله وما كل من وافى منى الخ) عجز بيت لمزاحم بن الحارث العقيلى صدره :

٭ وقالوا تعرفها المنازل من منى ٭ والشاهد فيه حيث أبطل عمل ما بإيلائها معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ولا مجرور وهذا على رواية نصب كل ، وأما من روى رفع كل فهو على الحجازية والجملة فى موضع نصب على خبر ما والعائد محذوف أى عارفه (قوله لضعفها الخ) قضية التعليل عدم تقدمه على ما نفسها بالأولى وامتناع الفصل بين ما واسمها بمعمول اسمها نحو : مازيدا ضارب قائما . وقضيته أيضا منع الفصل بما ليس معمولا لاسمها ولا لخبرها . وقضية كلام المصنف الجواز ، وقضيته أيضا أنه يجوز تقديم معمول الخبر عليه إذا توسط بينه وبين الاسم ، وسيأتى جواز توسط معمول خبر إن بين اسمها وخبرها إذا كان غير ظرف وجار ومجرور

بالتقديم (إلا) إذا كان المعمول (ظرفا أو) جارا و (مجرورا) فإنه لايبطل نحو : ماعندك زيد مقيما ، وما بى أنت معنيا لتوسعهم فيهما ما لايتوسع فى غيرهما ، ولم ينبه على هذا الشرط فى الشرح .

وإلى الرابع بقوله (ولا الخبر) بالرفع عطفا على الضمير المستكنّ فى يسبق : أى ولم يسبق الخبر (بإلا) فلو سبق بها نحو ــ وما محمد إلا رسول ــ بطل عملها لبطلان معنى ليس .

وزاد بعضهم شرطين : أن لاتتكرر وأن لايبدل من خبرها موجب نحو : مازيد بشىء إلا شىء لايعبأ به ، فإذا توفرت هذه الشروط عملت كليس (نحو ــ ماهذا بشرا ــ) ماهنّ أمهاتهم ــ وإذا عطف على خبرها بلكن أو ببل تعين فى المعطوف الرفع على أنه خبر مبتدإ محذوف نحو : مازيد قائما لكن قاعد أو بل قاعد .

إلا أن إن أقوى من ما كما يأتى بيانه (قوله بالتقديم) انظر حالة التوسط (قوله إلا إذا كان ظرفا الخ) أى فإنه لا يبطل ولو اجتمع الأمران فهل يجوز الفصل بهما لايبعد الجواز فأو فى كلامه مانعة خلوّ ، وكذا لا يبعد الجواز إذا تعدد الظرف أو الجار والمجرور (قوله ولم يسبق الخبر بإلا) فيه إشارة إلى أنه لا يضر انتقاض نفى معمول خبرها نحو : ما زيد مقيما إلا عند عمرو وإلا فى الدار ، وهو ظاهر لأنه غير معمول لها فلا حاجة لبقاء نفيها بالنسبة إليه ، وإن انتقض نفى خبرها بغير إلا وجب النصب عند البصريين نحو : ما زيد غير قائم .وأجاز الفراء الرفع .

بقى أن المتبادر من الكلام أنها تكون لإيجاب الخبر وحينئذ فلو كانت سابقة على الخبر لكنها من تعلقات الاسم نحو : ما القوم إلا زيدا قائمون ينبغى أن لايبطل عملها لأن معنى ليس موجود فى هذه الحالة، ثم إن النقض بإنما كالنقض بإلا على ما فى جمع الجوامع ولم يمثل فى شرحه له فانظر مثاله (قوله أن لا تكرر) فإن تكررت بطل عملها ومر عن ابن مالك خلافه (قوله وأن لا يبدل الخ) وذلك لاتحاد حكم البدل والمبدل منه وما لا يقدّر عاملها بعد قصد الإثبات لأن عملها لمشابهتها ليس فى النفى ، وقد انتقض النفى بإلا : أى لم يبق معناه بعد إلا لأن الاستثناء من النفى إثبات للمنفى بمابعد إلا ، ولما انتقضت المشابهة بالنظر إلى المستثنى لم يتمكن عملها فيه ، ومقتضى هذا التعليل أن النعت وعطف البيان كالبدل فالأوّل نحو: مازيد رجل إلا كريما ، والثانى ماهذا عمر إلا أبوحفص ، وليراجع جواز اقتران عطف البيان بإلا (قوله مازيد بشىء الخ) أى هو ملحق بالمعدومات فليس شيئا حقيرا فضلا عن العظيم ، وقوله إلا شىء حقير لأن التنكير للتحقير ، وقوله لا يعبأ به : أى لا يبالى به ولا يلتفت إليه وهو صفة لشىء . والظاهر أنه من تأكيد الذم بما يشبه المدح وشىء بالرفع بدل من شىء وهو خبر عن زيد وهو مرفوع المحل فأعرب البدل بإعراب المحل ، ولا يجوز أن يعرب البدل بإعراب المبدل منه اللفظى لأن شىء حينئذ يكون مجرورا بالباء كالمبدل منه فتكون الباء مقدرة عليه حقيقة كما هو مذهب الجمهور أو حكما لظهور أثره فيه ، والمقدر كالملفوظ والباء هذه زائدة إذ المعنى ما زيد شىء إلا شىء لا يعبأ به فإنه أثبت له الشيئية ، فقوله إلا شىء يفيد الإثبات فيلزم زيادة الباء فى خبر مبتدأ مثبت ، وهى لا تزاد قياسا إلا فى خبر مبتدأ فى الحال أو الأصل ويكون فى الكلام استفهام بهل أو نفى (قوله تعين فى المعطوف الرفع) أى على أنه خبر مبتدأ محذوف كذا قاله الشيخ عبد القاهر ، وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه إذ كلامنا فى عطف المفرد وهــذا من باب القطع والاستئناف ، لأن بل ولكن لا يعطفان الجمل . وقد ذهب بعضهم إلى أن الرفع حمل على محل الخبر إذ هو مرفوع نظرا إلى الأصل ، وكلامه يوهم تساوى بل ولكن وهو فى بل مسموع وفى لكن بالقياس ، وتعين الرفع لا ينافي ما سيأتى في باب العطف لأن العطف هنا امتنع لعارض فلا ينافي ثبوت العطف لهما بشرطه

ولا يجوز النصب لأن المعطوف بهما موجب وما لاتعمل إلا في منفي "وأما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران والنصب أجود (وكذا لا النافية) للوحدة أو للجنس ظاهرا عند الحجازيين كليس فيما تقدم لكن عملها قليل جدا لم يرد إلا (فى الشعر) خاصة (ويشترط) له مع ماتقدم فى عمل ما من الشروط الأربعة ماعدا الثانى منها وزيادة على مامر (تنكير معموليها) فلا تعمل فى معرفة خلافا لابن جني مستندا بقول النابغة :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا

وأجازه في شرح التسهيل القياس عليه مع تصريحه فى التسهيل بالندور ، وتأوله المانعون على جعل أنا مرفوعا

(قوله لأن المعطوف بهما موجب) هذا رأى الجمهور ، وأما على مذهب المبرد فيما بعد بل فيجوز فيه النصب لأنه منفى لأن بل عنده تنقل النفى جوازا من الأول إلى الثانى فقياسه أنه يجوز مازيد قائما بل قاعدا ، ويختلف المعنى باختلاف الرفع والنصب : وقياس قول يونس أن لا يمتنع نصب المعطوف ببل ولكن لأنه يرى أن بقاء النفى ليس بشرط فى عمل ما لأنه أجاز إعمالها مع انتقاض النفى بإلا (قوله وأما المعطوف بغيرهما الخ) أما النصب فبالعطف على خبر ما وأما الرفع فعلى إضمار هو . وقيل إتباعا على المحل وفيه أن الرفع منسوخ فلا محل للرفع ، ومراعاة المحل يشترط لها وجود المحرز : أى الطالب لذلك المحل :

[تتمة] لايجوز حذف اسم ماقياسا ولاخبرها كذلك فإن كنت بإن جاز تشبيها بلا نحو * فما إن من حديث ولا صال * التقدير فما ذى حديث ولا صال منتبه ، وإذا دخلت همزة الاستفهام عليها لم تغيرها عن العمل وأجاز الكسائى إضمارها وأنشد * فقلت والله يدرى مسافر * أى مايدرى ، ومنعه البصريون وشذ بناء النكرة معها تشبيها بلا سمع ما بأس عليك ولا يغنى عن اسمها بدل موجب خلافا للأخفش (قوله عند الحجازيين) قال أبو حيان : لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا المطرزى فإنه قال : بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها . وفى كلام الزمخشرى : أهل الحجاز يعملونها دون طيء . وفى البسيط : القياس عند بنى تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز (قوله كليس فيما تقدم) أى فى رفع الاسم ونصب الخبر وهو أحد أقوال ثلاثة : ثانيها أنها عاملة فى الاسم وهما جميعا فى موضع الابتداء ولا تعمل فى الخبر أصلا وثالثها أنها غير عاملة واختاره الرضى . وسماع نصب الخبر يبطلهما (قوله إلا فى الشعر) لم يقيد ابن الحاجب به بل عبر بقوله وهو : أى عمل ليس فى لا شاذ قال الجامى : فيقتصر عمل لا على مورد السماع انتهى . ولا يخفى أنه حيث كان سماعيا فلا حاجة لتقييده فى الشعر . وقول التسهيل : ويلحق بها إن النافية قليلا ولا كثيرا ظاهره يخالف ذلك ، ولكن أبو حيان قال : الصواب العكس فليحرر ، وعلى كل حال لاتعمل إلا بالشروط المذكورة فلا يتوهم أن الشعر محل ضرورة فلا تعتبر فيه الشروط (قوله ما عدا الثانى منها) وهو قوله ولم يسبق الاسم بإن الزائدة : قال الشاطبي : لأنها لايتأتى معها دخول إن فى القياس وإن دخلت عليها فالحكم الإهمال انتهى : وحينئذ فهذا الشرط لايحتاج إليه وإن صح اعتباره (قوله تنكير معموليها) لعل وجه ذلك أنها لنفى الجنس راجحا ونفى الوحدة المطلقة مرجوحا وكل منهما بالنكرات أنسب ، وانظر هل يكون الخبر جملة لأنها نكرة فى المعنى ولم يذكر من الشروط أن لا يدخل عليها جار كما ذكر ذلك فى لا العاملة عمل إن فانظر سر ذلك (قوله فلا تعمل فى معرفة) وذلك لنقصان مشابهتها بليس لأن لا للنفى المطلق بخلاف ما (قوله مع تصريحه فى التسهيل بالندور) أى والنادر لا يقاس عليه : وقد قاس عليه المتنبى فى قوله * فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا * فإن قيل كيف يجعل لادرا وفى مثل سيبويه ما زيد ذاهبا ولا أخوه قاعدا ؟ قيل لا عمل للا بل هى زائدة والاسمان تابعان

بفعل مضمر وباغيا نصبا على الحال تقديره ولا أرى باغيا فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل : والغالب فى خبر لا أن يكون محذوفا حتى قيل بلزومه ، والصحيح جواز ذكره (نحو) قوله :

(تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

و) كذا يعمل عمل ليس (لات) خلافا للأخفش ، وهى لا زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ وحركت للتخلص من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا ؛

قال فى الأوضح : وعملها بإجماع من العرب انتهى .

و (لكن) لا تعمل إلا (فى الحين) نص عليه سيبويه ، فأخذ بعضهم بظاهره وقصر عملها على لفظ الحين.

وقال بعضهم : المراد أسماء الزمان ، وهو ظاهر عبارة الأوضح وكذا ابن مالك فى التسهيل حيث قال : وتختص بالحين أو مرادفه ؛

وصرح فى الشذور وشرحه بأنها تعمل فى الحين بكثرة وفى الساعة والأوان بقلة وهذا منه كالمتوسط فى المسألة :

(ولا يجمع) فى كلام (بين جزأيها) أى اسمها وخبرها لضعفها بل لابد من حذف أحدهما لصحة عملها (والغالب) فى كلامهم (حذف) اسمها (المرفوع) وبقاء المنصوب (نحو - ولات حين مناص -) أى ليس الحين حين فرار ، ومن غير الغالب عكسه وعليه قرىء شذوذا - ولات حين مناص - بالرفع .

قال بعضهم : وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغى أن حذف المرفوع لايجوز ألبتة لأن مرفوعها محمول على مرفوع ليس وهو لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه مالم يتصرفوا فى أصله .

وأفهم كلامه أنه لا يشترط فى عملها تنكير معموليها ولم يتعرض لأن النافية لأن إعمالها نادر كما فى الأوضح

لمعمولى ما (قوله نصبا على الحال) أى لا على أنه خبر فلادليل فيه (قوله ولاأرى) بالبناء للمفعول وأول أيضا بأنه على حذف مضاف : أى لا مثلى باغيا فمدخول لانكرة لأن مثلا لا يتعرف بالإضافة ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأتى به منفصلا مرفوعا كما قيل فى : لا التبرئة فى قضية ، ولا أبا حسن لها . ويحتمل أن هذا مراد ابن جنى ، وقصده بعمل لا فى المعرفة عملها لا بطريق الأصالة بل بطريق النيابة (قوله حتى قيل بلزومه) قد يستشكل وجه الغاية هنا . وجوابه أن ما بعد حتى ليس نهاية لما قبلها بل هو مسبب عنه (قوله تعز الخ) قد يقال لا دلالة فيه لإمكان أن باقيا وواقيا حالان (قوله خلافا للأخفش) حيث قال : إن المنصوب بعدها بتقدير فعل فمعنى لات حين مناص : أى لا أرى حين مناص ، والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر (قوله لتأنيث اللفظ) وعلى هذا فهى ساكنة وحركت لما ذكر . وقيل زيدت التاء للمبالغة فى النفى وعليه فهى محركة فى الأصل . قيل أولهما وفيه أنه يلزم حينئذ اجتماع وصفين متنافيين وضعا وهما السكون والتحرك (قوله وحركت الخ) قال الأشمونى : حركت فرقا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل وليس لا لتقاء الساكنين بدليل ربت وثمت فإنها فيهما متحركة مع تحريك ماقبلها (قوله وعملها بإجماع من العرب) انظر هذا مع ماسبق من خلاف الأخفش ، ولا يصح جواب اللقانى بأنه لا ينقض دعوى الإجماع على العمل إذ ورود النصب بعدها إجماع منهم وإن اختلف النحاة فى سببه لأن الدعوى إجماع العرب على العمل لا على ورود النصب بعدها . وقد يجاب بأن الإجماع على جواز الإعمال لا وجوبه (قوله وعليه قرئ شاذا) أى قرآنا شاذا فهو صفة مصدر محذوف يقال قرأ قرآنا وقراءة ، وليس حالا لأن تقديم الحال على صاحبها المجرور بالباء إما ممتنع أو ضعيف (قوله والغالب حذف اسمها الخ) لأن الخبر محط الفائدة (قوله وأفهم كلامه الخ) لأنه إنما تعرض لشرطين كون معموليها اسمى

تبعاً لابن مالك : وذهب الفراء وأكثر البصريين إلى المنع . وإعمالها لغة أهل العالية كقول بعضهم إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية ، وقول الشاعر :

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين

(و) النوع الثانى من أنواع النواسخ (إنّ) بالكسر والتشديد (وأنّ) بالفتح والتشديد وهما موضوعان (للتأكيد) أى لتأكيد الحكم المقترن بأحدهما ونفى الشك عنه والإنكار له ، ومن ثم لا يؤتى بهما إذا كان السامع خالى الذهن من الحكم والتردد فيه ، ويفترقان من حيث أن إن المكسورة لا تغير الجملة بدخولها عليها وأن المفتوحة تصيرها فى حكم المفرد ، ولهذا تقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل والمفعول والمجرور فتؤوّل بمفرد .

زمان وحذف أحدهما وبما أفهمه كلامه غير مراد ولأن لات لا تزيد على ما ولا ، فالظاهر أنه يشترط لعملها تنكير ما يذكر من جزءيها ، وهو مراد الأشمونى بقوله : إنها إنما تعمل فى نكرة ، فلا ينافى قول ابن مالك فى قراءة النصب : ولا بد من تقدير المحذوف معرفة لأن المراد نفى كون الحين الخاص حينا ينوصون فيه : أى يهربون أو يتأخرون ، وليس المراد نفى جنس حين المناص والترتيب وبقاء النفى .

وفى كلام السيوطى مايدل على اشتراط هذا الأخير حيث قال : والعطف على خبر لات العاملة كالعطف على ما فينصب رجوع ولات حين ويرفع فى نحو لات حين طيش ويتعين الرفع فى لات حين قلت بل حين صبر ، أى ولكن حين صبر (قوله تبعا لابن مالك) وقال أبو حيان : الصواب أن إعمالها كثير لوروده نظما ونثرا ولمشاركتها لما وكونه للحال (قوله إلى المنع) لعدم اختصاصها (قوله العالية) بالعين المهملة والياء المثناة ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها ، ولم يذكر شرط عملها عندهم وشرط له فى الشذور نفى الخبر وتأخيره وأن لا يليها معموله وليس ظرفا ولا مجرورا . وظاهره لايشترط عدم تكرارها ، ويحتمل أن يجرى فيه ما جرى فى تكرار ما ، وأنه لا يشترط تنكير ما يعمل فيه : وذكر فى التحفة أنها لا تعمل إلا فى اسم معرفة عكس لا وأنها تعمل فى المعرفة والنكرة انتهى .

وانظر قوله إنها لا تعمل إلا فى معرفة مع تمثيلهم بإن أحد الخ ، وكذا فى اشتراط الشذور نفى الخبر مع انتقاضه فى هذا المثال والبيت (قوله وهما موضوعان للتأكيد) أشار إلى أن قوله للتأكيد خبر لمبتدإ محذوف ، ويجوز أن يكون فى موضع نصب على الحال : أى موضوعين للتأكيد (قوله أى لتأكيد الحكم) إشارة إلى أن اللام عوض عن المضاف إليه المحذوف على رأى الكوفيين . وأما على رأى البصريين فالتقدير للتأكيد للحكم : ولايشكل على كون المفتوحة للتأكيد أنك لو صرحت بالمصدر المنسبك لم يفد توكيدا لأن كون الشىء بمعنى الشىء لايستلزم أن يساويه فى كل ما يفيده ، لكن الحق أنها لتوكيد ذلك المصدر المنسبك لا لتوكيد الحكم (قوله ونفى الشك عنه والإنكار له) الأوفق أن يقول الشك فيه أو الإنكار عنه لأن الجار إن تعلق بالنفى فالتعدية بعن أو بالمصدر فالتعدية بفى أو اللام وعطف نفى الشك الخ على توكيد الحكم من عطف المسبب على سببه (قوله من الحكم) أى الإيقاع والانتزاع ، ويعبر عنه بإدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة : وقوله والتردد فيه أى الحكم وهو النسبة ففى الكلام استخدام ، وليس المراد بالحكم النسبة فى الموضوعين ليرد أن الخلو من الحكم يستلزم التردد فيه (قوله ولهذا تقع الخ) ظاهره يقتضى أن الواقع موقع ماذكر ما بعدها بدونها وليس كذلك ، وذكر الفاعل والمفعول والمجرور للتمثيل فإن ماذكرنا يقع نائبا عن الفاعل واسما لهذه الأحرف بشرط الفصل بالخبر إلا ليت فبلاشرط نحو : ليت إنك عندى ، فتكون إن ومعمولاها سادة مسد جزءى ليت ، وهى

وظاهر إطلاقه كغيره أن إن لتوكيد الإيجاب والنفي ويشهد له قوله تعالى - إن الله لا يظلم الناس شيئا - وهو الملايم لقول البيانيين إن زيدا ليس بقائم فيه توكيد إن لـكن ذكروا في باب لا التبرئة ماينافي الإطلاق .

(ولـكنّ) بالتشديد وهي موضوعة (للاستدراك) وهو رفع مايتوهم من الـكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء تقول زيد شجاع فيوهم إثبات الشجاعة لزيد إثبات الكرم له لأن من سمة الشجاعة الكرم ، فإذا أردت رفع هذا التوهم تأتي بلـكن فتقول لكنه بخيل وقس على هذا النفي . ولابد أن يتقدمها كلام إما مناقض لما بعدها نحو : ماهذا ساكن لـكنه متحرك ، أو ضده نحو : ماهذا أسود لـكنه أبيض ، أو خلاف له على الأصح نحو : ماقام زيد لـكن عمرا أشار به ويمتنع أن يكون مماثلا له باتفاق .

قال أبو حيان في النكت الحسان : وقد تأتي للتوكيد نحو : لو جاءني أحسنت إليه لـكنه لم يجيء .

(وكأنّ) بفتح الهمزة والتشديد (للتشبيه) المؤكد عند الجمهور لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وأن المفيدة للتأكيد سواء كان خبرها جامدا أو مشتقا نحو : كأن زيدا أسد إذ أصله إن زيدا كأسد فقدمت الكاف على إن

في محل نصب ورفع باعتبار قيامها مقام مرفوع ومنصوب ، ولا مانع من إثبات محلين مختلفين لشيء واحد باعتبارين (قوله وظاهر إطلاقه الخ) بذلك صرح المصنف في المغني في بحث إنما (قوله ويشهد له الخ) يمكن أن يجعل ذلك من قبيل القضية المعدولة لكن فيه بعد من اصطلاح النحويين كما قاله حفيد الموضح ، ثم الظاهر أن أنّ المفتوحة كالمكسورة (قوله للاستدراك) أي التدارك (قوله رفعا شبيها الخ) لأن قوله لـكنه بخيل بمعنى إلا أنه بخيل (قوله وقد يأتي للتوكيد) ينبغي أن يكون منه ما تقدم من نحو : ما هذا ساكن لـكنه متحرك ، وعلى القول بأنها للاستدراك فيه ، فلعل وجه كون هذا استدراكا مع أن مبناه على توهم الخلاف أنه قد يذهل عن مناقضة الحركة للسكون فيتوهم انتفاء التحرك أيضا عند انتفاء السكون لتوهم إمكان الواسطة (قوله لو جاءني الخ) وذلك لأن امتناع المجيء مفهوم من لو لأنها حرف يقتضي امتناع ما يليه فقوله بعد ذلك لـكنه لم يجيء توكيد لما دل عليه الـكلام السابق ، وهذا مبني على عرف أهل العربية من أن لو للدلالة على أن سبب انتفاء الجزاء هو انتفاء الشرط ، وأما على عرف المناطقة من أنها للدلالة على الملازمة بين مقدمها وتاليها ، والاستدلال بوجود المقدم على وجود التالي أو بانتفاء التالي عن انتفاء المقدم فلا تدل عندهم على وجود مقدمها ولا انتفائه وكذا تاليها .

وقد صرح السيد الجرجاني بأن كلا من الفريقين لا ينكر استعمالها في اللغة بالمعنى الذي بينه غيره إذ الجميع يبحثون عن أحكام اللغة العربية (قوله للتشبيه المؤكد) أي لإنشاء تشبيه اسمها بخبرها : أي لبيان أن اسمها مشبه بخبرها .

إن قلت : الذي يفهم من كأنّ على القول بالتركيب التأكيد المشبه لا التشبيه المؤكد لأن الـكاف تفيد تشبيه مادخلت عليه وقد دخلت على التأكيد المستفاد بأن .

قلت : قد ادعى أن أصل كأن زيدا أسد أن زيدا كالأسد وهذا تشبيه مؤكد ، ثم قدمت الـكاف إيذانا بأن الكلام مبني على التشبيه من أول الأمر (قوله لتركبها الخ) أي وإنما كان كأن للتشبيه المؤكد لتركبها الخ (قوله سواء كان خبرها الخ) وقال الزجاج والـكوفيون : هي للتشبيه إن كان الخبر جامدا نحو : كأن زيدا أسد وللشك ويعبر عنه بالظن إن كان مشتقا نحو : كأنك قائم ، لأن الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه . وجوابه أن المعنى كأنك شخص قائم . ولما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر ، فلهذا يقولون كأني أمشي وكأنك تمشي . وأجاب بعضهم بأن

ليدل الكلام على التشبيه من أول وهلة ، وفتحت همزة كأن للجار وصارا حرفا واحدا مدلولا بهما على التشبيه والتأكيد . وقيل إنها بسيطة لأن الأصل عدم التركيب ويلزم عليه أن يكون لمطلق التشبيه ويليها المشبه دائما ، بخلاف الكاف ومثل فإن الذى يليهما المشبه به (أو للظن) على رأى بعضهم نحو : كأن زيدا كاتب ، والصحيح أنها لا تكون إلا للتشبيه فلا تأتى للظن بل ولا للتقريب ولا للتحقيق ، وما أوهم خلاف التشبيه فؤول به .

(وليت) وهى موضوعة (للتمنى) وهو طلب ما لاطمع فيه نحو * ليت الشباب يعود يوما * فإن عوده مستحيل عادة ، أو مافيه عسر نحو : ليت لى مالا فأحج منه ، فإن حصول المال ممكن ولكن فيه عسر ، وتعلق التمنى بالمستحيل كثير وبالممكن قليل فلا يكون فى الواجب ، ويجب فى التمنى إذا كان متعلقه ممكنا أن لا يكون لك توقع وطماعية فى وقوعه وإلا صار ترجيا .

(ولعل) وهى موضوعة (للترجى) وهو توقع المحبوب المستقرب حصوله نحو : لعلّ الله يرحمنا ،

الشئ يشبه فى حالة بما به فى حالة أخرى فكأنك شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما . والتقدير كأن هيئة زيد هيئته قائما (قوله وفتحت همزة كأن) لو قال أنّ كان أخصر . واختلف على هذا هل تتعلق هذه الكاف بشئ على قولين : أحدهما : لا لأنها فارقت الموضع الذى يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف فزال ما كان لها من التعلق (قوله فهو مؤول به) قد مر ما يتعلق بالظن ومثال ما قيل إنه للتحقيق قوله : * كأن الأرض ليس بها هشام * إذ لا تكون للتشبيه لأنه ليس فى الأرض حقيقة ، وتأويله أن المراد بالظرفية الكون فى بطنها لا الكون على ظهرها : فالمعنى أنه كان ينبغى أن لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيها لأنه كالغيث لها . ومثال التقريب : كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل : وتأويله من وجوه : منها أن الكاف حرف خطاب والباء زائدة فى اسم كأن (قوله وليت) يقال فيها لت بإبدال الياء تاء وإدغامها فى التاء (قوله للتمنى) أى لإنشائه وإحداثه لا للإخبار بأن التمنى حاصل ، وقس عليه ما بعده (قوله وهو طلب ما لاطمع فيه الخ) لا يخفى أن هذا التعريف يتناول سائر أنواع الطلب من الأمر والنهى والترجى وغيرها مع المحبة ، أو كون المطلوب لا طمع فيه أو فيه عسر فأما أنه تعريف بالأعم على رأى المتقدمين ، أو المراد أن المعتبر فى مفهومه هو ما ذكر فقط وغيره يعتبر فيه زيادة مع هذا كالاستعلاء فى الأمر ، أو لايعتبر فيه هذا بل بعضه كالنداء لا يعتبر فيه المحبة :

بقى أن التحقيق أن التمنى اسم لحالة نفسانية يلزمها الطلب والمراد بالطلب ميل النفس إلى حصول المقصود سواء أمكن الحصول أولا ، فلا يرد أن التمنى قد يكون محالا معلوم الاستحالة والعاقل لايطلب ماعلم استحالته ، وقس عليه الترجى (قوله فإن عوده الخ) أى إن فسر بعود القوة والنشاط الحاصلين قبل الشيخوخة والقول بأنه ممكن عقلا مبنى على تفسيره بالسن الذى لم يتجاوز ثلاثين سنة فإن كان عوده يستلزم الجمع بين النقيضين (قوله ليت لى مالا) عبارة المصنف وقول منقطع الرجاء ليت الخ :

فإن قلت : هذا من النوع الذى قبله إذ لاطمع لمنقطع الرجاء فى الحج .

قلت : المراد بما لاطمع فيه ماشأنه أن لايطمع فيه أحد ، والمال الذى يحج به يتعلق به الإطماع غالبا (قوله ولا يكون فى الواجب) فيمتنع تمنى وقوعه فى وقته بقرينة قولهم فلا يقال ليت غدا يجىء فلا يرد تمنى الموت فى قوله تعالى — ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه — (قوله وطماعية) بتخفيف الياء على وزن كراهية مصدر يقال فيه طمع طمعا وطماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها ، والفرق بين التوقع والطمع أن الأول أبلغ ولذا أخر الطماعية ، ويستعمل فى الأول لعل وفى الثانى عسى (قوله وإلا صار ترجيا) يؤخذ منه أن الترجى

(أو للإشفاق) وهو توقع المكروه نحو — لعلك باخع نفسك — ولا يكون الترجى إلا فى الشىء الممكن بخلاف التمنى فإنه يكون فيه وفى الممتنع فافترقا. وأما قول فرعون — لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات — فجهل منه أو إفك قاله فى المغنى . ولو عبر بالتوقع لكان أخصر لشموله لما ذكر (أو للتعليل) على رأى الكسائى والأخفش نحو — فقولا له قولا لينا لعله يتذكر — أى لكى يتذكر ، وهذا ونحوه عند الجمهور للترجى ، وترد للاستفهام عند بعض الكوفيين كقوله تعالى — ومايدريك لعله يزكى — وقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه وقد خرج إليه مستعجلا « لعلنا أعجلناك » والآية عند المانع محمولة على الترجى والحديث على الإشفاق . وعقيل تجيز حذف لامها الأولى وجر اسمها وكسر لامها الأخيرة وهى حينئذ غير عاملة عمل إن كما فى المغنى ، وكلامه فى الأوضح يشعر بخلافه (فينصبن) هذه الأحرف المتقدمة (المبتدأ) اتفاقا بدخولها عليه ويسمى (اسما لهن ، ويرفعن الخبر)

والتمنى متباينان وسيصرح بذلك (قوله وهو توقع الخ) يؤخذ منه أن الترجى ليس بطلب بل هو توقع وهو التحقيق كما سبق (قوله أو للإشفاق) أى الخوف إذا عدّى بمن فإن عدى بعلى كان بمعنى العطف (قوله — لعلك باخع نفسك —) أى قاتل نفسك . والمعنى أشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على مافاتك من إسلام قومك (قوله لما ذكر) أى من الترجى أو الإشفاق .

قال التفتازانى فى حواشى الكشاف : والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم ، وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال (قوله للترجى) أى مصروفا للمخاطبين : أى اذهبا على رجائكما (قوله وترد للاستفهام) ولهذا علق الفعل فى الآية المذكورة وفى — لاتدرى لعلّ الله يحدث بعد ذلك أمرا — والتقدير لاتدرى الله يحدث وما يدريك أيزكى . والمعنى لاتدرى جواب ذلك .

لكن قال صاحب الكشاف فى — وما يدريك لعله يزكى — أى وأىّ شىء يجعلك داريا بحال هذا الأعمى لعله يزكى : أى يطهر بما يلقى إليه من الشرائع ، وحينئذ فيدريك ليس متعلقا بما بعد لعل حتى يعلق عنه لأنه جعل معموله بحال هذا الأعمى ، وبه يبطل كون لعل بمعنى أداة الاستفهام (قوله وعقيل تجيز الخ) مقتضاه أن غيرهم وهو الناصب بها لايوافقهم فى مجموع ذلك وهو صحيح فقد خالفهم فى كسر اللام الأخيرة وزاد عليهم لغات (قوله وجر اسمها) أى فالجر بها لغة وليس شاذا ولا على سبيل الحكاية كما قيل ، وإنما جروا بها تنبيها على أن الأصل فى الحروف المختصة بالأسماء أن تعمل العمل الخاص بها (قوله فينصبن الخ) أى فى المشهور وبعض العرب ينصب بهن الجزءين كقوله : ٭ إن حراسنا أسدا ٭ وقوله : ٭ كأن أذنيه إذا تشوفا ٭ قادمة وقوله ٭ ياليت أيام الصبا رواجعا ٭ وقد يرتفع بعدهن المبتدأ فيكون الاسم ضمير شأن محذوف كقوله عليه الصلاة والسلام « إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصوّرون » أى إنه من أشد والمصوّرون مبتدأ خبره الظرف المتقدم : ويجوز حذف ضمير الشأن نظماً ونثراً عند ابن مالك بلا ضعف خلافا لابن الحاجب .

واعلم أنه قال فى التسهيل : وللجزءين بعد دخولهن مالهن مجردين اهـ . قال شراحه : من كون المبتدإ عينا أو معنى وكون الخبر مفردا أو جملة إلى غيره مما بينوه . وبقى أنه يقتضى جواز تعدد خبر هذه الأحرف .

وقال أبو حيان : الذى يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذى يقتضيه القياس لأنها إنما عملت تشبيها بالفعل والفعل لايقتضى مرفوعين مع أنه لم يسمع ، وأنه يقتضى جواز الإتيان بخبر واحد عن متعاطفين بتكرير إن نحو : إن زيدا وإن عمرا منطلقان . ومنعه السيوطى لأن الخبر يكون معمولا لعاملين ، لكن نص الرضى فى باب لا على جواز ذلك لكون العاملين متماثلين (قوله هذه الأحرف) لو قال أى هذه الأحرف لكان أظهر ، وسيبويه عبر بالحروف الثمانية وانتقد واعتذر عنه بأنه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة مجازا ، ولا حاجة إليه على ماقال

أى خبر المبتدإ ويسمى (خبرا لهن) لكن يشترط فى اسمهن ما تقدم فى اسم كان وأخواتها ، ونسبة الرفع إلى هذه الأحرف هو مذهب البصريين . وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها لأنه لم يتغير عما كان عليه ، ولهـذا لا يجوز إن قائم زيدا ولو كان معمولا لها لجاز . والأصح الأول لأن لهذه الأحرف شبها بكان الناقصة فى لزوم دخولهن على المبتدإ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيها على الفرعية ، ولأن معانيها فى الإخبار فكن كالعمد والأسماء كالفضلات فأعطيا إعراب العمد والفضلات كذا قيل فى تقرير العلة وهى متأتية فى ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها .

وينبنى على هذا الخلاف خلاف فى جواز العطف بالرفع على اسم إن قبل استكمال الخبر ، فمن نسب الرفع لها منع العطف لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد ، ومن منع أجاز العطف لانتفاء ذلك .

وما اقتضاه كلامه من نسبة العمل لهن محله (إن لم يقترن بهن ما الحرفية) الزائدة فإن اقترنت بهن (نحو - إنما الله إله واحد -) و - قل إنما يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد - و - كأنما يساقون إلى الموت -

---

السعد من أن الجمعين إنما يفترقان فى الغاية لافى مبتدإ فجمع القلة مختص بالعشرة فما دونها والكثرة غير مختص لأنه مختص بما فوق العشرة . قال : وهذا أوفق بالاستعمالات وإن صرح بخلافه كثير من الثقات ، واستدل على ذلك بأن القوم لم يفرقوا فى مقام التعريف بما يفيد الاستغراق بينهما حيث جعلوا كلا من اقتل المشركين وأكرم العلماء حيث جعلوا كلا شاملا للثلاثة وما فوقها فدل على أن الفرق بينهما منكرين إنما هو فى جانب الزيادة ، وبذلك ينحل الإشكال عما لو أقر بدراهم حيث يقبل بتفسيره بثلاثة ، وأما الجواب بأن جمع الكثرة قد يطلق على القلة مجازا ففيه أنه لا يقبل من اللافظ بحقائق الألفاظ فى الأقارير التفسير بالمجاز ، ألا ترى أن من أقر بفلس لا يقبل منه التفسير بفلس راحد من صحة إطلاق الجمع على الواحد مجازا (قوله لكن يشترط الخ) أى فلاتدخل على مبتدإ أخبر عنه بجملة طلبية ولا إنشائية إلى آخر ما تقدم .

ومن هنا يعلم أن جملتى نعم وبئس خبريتان لا إنشائيتان لقوله تعالى - إن الله نعما يعظكم به - ولقوله تعالى - إنهم ساء ما كانوا يعملون - وربما أدخلت إن على ما خبره نهى فيؤول نحو قوله :

إن الذين قتلتم أمس سيدهم ... لا تحسبوا ليلكم عن ليلهم ناما

وقد يكون خبر المخففة من الثقيلة طلبا ذكر أبو حيان فى تفسير - أن غضب الله عليها - أنها مخففة من الثقيلة . ورد بأن المشهور أن الطلبية لاتقع خبر إن ولذا أولوا إن الذين قتلتم البيت إنى عسيت صائما . وفى الكشاف لا تكون مخففة من الثقيلة لأنه لابد من قد . وقال بعضهم : الحق أن الطلبية يعنى الخبرية لفظا تجوز . ومنع مبرمان وتبعه الحريرى وقوع الماضى خبرا عن لعل ، لأن لعل للترجى وهو إنما يتعلق بالمستقبل ويرده « وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر » الحديث . ومنع الأخفش وقوع سوف خبرا الليت لأن ليت لما لم يثبت وسوف لما ثبت (قوله فى لزوم دخولهن) خرج باللزوم ألا وأما الاستفتاحيتان لأنهما يدخـلان على الاسمية تارة وعلى الفعلية أخرى (قوله والاستغناء بهما) أى عن دخول كان عليهما بحيث يستقل الكلام ولايحتاج معها إلى شىء آخر ، وخرج بهذا القيد لولا الامتناعية وإذا الفجائية فإنهما وإن أشبها كان فى ازوم المبتدإ والخبر لكنهما يفارقانها من حيث افتقار لولا إلى جواب وإذا إلى كلام سابق (قوله فى تقرير العلة) أى جنسها الصادق بالعلتين لانتفاء ذلك لأن الرافع المبتدأ لا غير (قوله ما الحرفية الزائدة) ماذكر من أن ما هذه حرفية زائدة كافة هو المعروف . وقيل مانع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن فى التفخيم والإبهام وفى أن الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه .

* ولـكنما أسعى لمجد مؤثل * ولعلما * أضاءت لك النار الحمار المقيدا * بطل عملهن وجوبا لزوال اختصاصها بالأسماء ، ولهذا سميت ماهذه كافة لـكفها مااقترن بها عن العمل .

ولا يستثنى من ذلك (إلا ليت) فيجوز حينئذ فيها (الأمران) أى الإعمال وهو الأرجح لبقائها على اختصاصها بالأسماء مع ما على الأصح ، والإهمال حملا على أخواتها ، وقد روى بهما قول النابغة :

* قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا *

قال ابن مالك فى شرح الـكافية : ورفعه أقيس ، وما اقتضاه كلامه من الإلغاء فيما عدا ليت وجوازه فيها هو الراجح .وقيل بجوازه فى الـكل وهو ظاهر الألفية .وقيل بوجوب الإعمال فى ليت ،وخرج بالحرفية الاسمية فلا تكف عن العمل كقوله * ولكن مايقضى فسوف يكون * ومثلها ما المصدرية نحو : إن ما فعلت حسن : أى إن فعلك حسن ، ويحتملهما قوله — إنما صنعوا كيد ساحر — وليس لك أن تقدرها كافة لأن ذلك يوجب نصب كيد ساحر . ووقع فى الشرح وفى بعض نسخ الأوضح الاستشهاد بقوله :

ويرد أنها لا تصلح للابتداء بها ولا لدخول ناسخ غير إن وأخواتها . وقيل إن ما نافية وأن ذلك سبب إفادتها للحصر ورده فى المغنى (قوله ولعلما الخ) صدره * أعد نظرا يا عبد قيس * وغرض الشاعر هجاء عبد قيس بأنه يفعل فى الحمار الفعلة الشنعاء (قوله على الأصح) مقابله ما ذهب إليه ابن أبى الربيع وظاهر القزوينى من جواز ليتما زيدا ألقاه على الإعمال ، ويمتنع على إضمار فعل على شريطة التفسير لأن ذلك يزيل اختصاصها بالاسم . وينبغى أن يجوز عند ابن أبى الربيع وظاهر ٧ وإن أعملت كان ما الجرد الزيادة (قوله حملا على أخواتها) قد يتوقف فى صحة الحمل لعدم مشاركتها لأخواتها فى علة الإهمال التى هى زوال الاختصاص (قوله وهو الأرجح) ظاهر كلام المصنف استواء الوجهين وبه صرح بعضهم (قوله ورفعه أقيس) فى المغنى وأما قول النابغة * قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * فيمن نصب الحمام وهو الأرجح عند النحويين فى ليتما زيد قائم فما زائدة غير كافة وهذا اسمها ولنا الخبر .

قال سيبويه : وكان رؤبة بن العجاج ينشده رفعا انتهى .

فعلى هذا يحتمل أن تـكون ما كافة وهذا مبتدأ ، ويحتمل أن تـكون موصولة وهذا خبر لمحذوف :أى ليت الذى هو هذا الحمام وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع فى صلة غير : أى مع عدم طول الصلة وقوى لتضمنه إبقاء الإعمال (قوله وقيل بجوازه فى الـكل) أى قياسا على ما سمع وإن كان نادرا :

قال الجاربردى : المراد بالشاذ فى كلامهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقود ، والنادر ما قل وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس كخرعال ، والضعيف ما يكون فى ثبوته كلام كقرطاس بالضم انتهى :

فعلم من كلامه أن النادر يقاس عليه وأن بينه وبين الشاذ عموما وخصوصا من وجه فتأمل ، ولأنه يكفى فى صحة الإعمال قليلا الاختصاص الأصلى ولا يضر عروض زواله ، ولذلك نظائر اعتبر فيها الأصل منها إن المـكسورة المخففة (قوله وقيل بوجوب الإعمال فى ليت) يشكل على قول ابن مالك أن جواز الأمرين فيها إجماع (قوله ولـكن ما يقضى الخ) عجز بيت صدره * فوالله ما فارقتكم قاليا لـكم * والدليل على أن ما فيه موصولة عود الضمير المستتر فى يقضى عليها ودخول الفاء على حرف التنفيس المصدر به خبرها لشبه الموصول بالشرط فى عمومه واستقبال الفعل بعده (قوله ويحتملهما) أى الاسمية والمصدرية .وقضيته أن ماسبق لايحتملهما وفيه أن إن ما فعلت حسن يحتمل الاسمية أيضا : أى إن الذى فعلته حسن (قوله إنما صنعوا كيد ساحر) محل

* ولكن مايقضى فسوف يكون * لما الكافة وهو غير ظاهر (كإن المكسورة) أى كما يجوز فى إن المكسورة ذلك حال كونها (مخففة) من الثقيلة بأن سكن نونها لكن الإهمال كثير لزوال اختصاصها بالأسماء وإنما أعملت قليلا استصحابا للأصل وقد قرئ بهما قوله تعالى - وإن كلا لما ليوفينهم -:

ويكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخا والأكثر فيه كونه ماضيا نحو - وإن كانت لكبيرة - وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين -

ووقوع غير الناسخ بعدها نادر والمضارع أندر كقوله: إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه، وإذا أهملت لزم الخبر اللام فى الغالب كما سيأتى لئلا يتوهم كونها نافية.

(وأما لكن) إذا كانت (مخففة) من الثقيلة (فتهمل) وجوبا لزوال اختصاصها بالأسماء بدليل - ولكن كانواهم الظالمين - وعن يونس والأخفش جواز الإعمال قياسا، وعن يونس أنه حكاه عن العرب.

(وأما أنّ) المفتوحة إذا خففت (فتعمل) وجوبا كما إذا لم تخفف بخلاف المكسورة فإنها أشبه بالفعل منها

احتماله لهما فى قراءة رفع كيد فإنّ عاملة وما موصول محتمل للاسمى والحرفى: أى إن الذى صنعوه أو إن صنعهم ومن نصب فما كافة كما أشار إليه الشارح (قوله وهو غير ظاهر) لما مر أنها فيه موصولة (قوله لزوال اختصاصها الخ) قضية كلامه هنا وفيما يأتى أن المقتضى لعمل هذه الأدوات الاختصاص، وفيه أنه مخالف لما قالوه من أن علة هذا العمل كونها أشبهت الأفعال لفظا ومعنى، وهو المناسب لما سيأتى عن ابن مالك من الفرق بين إن المخففة المكسورة والمفتوحة، وأن الاختصاص إنما يقتضى العمل الخاص، ولهذا جرت عقيل بلعل لاهذا العمل فتدبر (قوله وإنما أعملت قليلا الخ) إنما جاز إعمالها قليلا وبطل فيما إذا كفت بما على مذهب سيبويه مع أن العلة فى الموضعين زوال الاختصاص، لأن الزوال هناك أقوى لكونه بواسطة أمر أجنبى عنها، وهو مابخلافه هنا فإنه بواسطة إسقاط بعضها، ومحل جواز الإعمال والإهمال إن وليها اسم فإن وليها فعل فالواجب إهمالها، ولا يجوز ادّعاء الإعمال بإضمار ضمير قاله شيخ الإسلام: وظاهره أن المهملة فى ظاهر اللفظ لا فى نفس الأمر إذا وليها اسم يجوز معها تقدير ضمير الشأن كالمفتوحة فتكون عاملة وهو ما جوزه بعضهم ومنعه أبو على، بل ظاهر إطلاق الرضى أن ذلك البعض يجوز ذلك فيما إذا وليها الفعل أيضا (قوله ويكثر كون الفعل الخ) إنما كثر كونه ناسخا لأنهم لما أخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل آثروا فى ذلك الفعل أن يكون من أفعال المبتدأ والخبر لئلا يزول عنها وضعها بالكلية لأنها إذا دخلت عليه يكون مقتضاها موفرا عليها إذ الاسمان مذكوران بعدها، لأنك إذا قلت إن كان زيد القائم فمعناه إن زيدا لقائم وإنما كان الأكثر كونه ماضيا، لأن إن وأخواتها مشابهة للفعل لفظا ومعنى. فقصدوا بعد تخفيفها أن يدخلوها غالبا على ما هو مشابه لها لفظا ومعنى وهو الماضى، ولأن الماضى أشبه بالتأكيد من المضارع لدلالته على الوقوع والحصول فيما مضى دون المضارع وشرط الناسخ كونه غير ناف كليس وغير منفى كزال وأخواتها وغير صلة كما دام. وأفهم قوله والأكثر أنه يكثر كونه مضارعا، والمراد أنه كثير فى نفسه فلا ينافى كونه قليلا كما صرح به ابن الناظم ومع قلته فيقاس عليه خلافا لابن مالك فى شرح التسهيل، وهو مع قوله فى متنه ويقاس على نحو: إن قتلت لمسلما * عجيب لورود الأول فى القرآن نحو - وإن نظنك لمن الكاذبين - بخلاف الثانى (قوله إن يزينك الخ) بفتح حرف المضارعة من يزينك ويشينك والهاء من لهيه للسكت، ولا يقاس على مثل هذا التركيب بإجماع (قوله وأما لكن الخ) اعلم أن لكن تكون خفيفة بأصل الوضع، وانظر بم تتميز المخففة من الثقيلة إذا دخلت على الجملة الفعلية عن الخفيفة بأصل الوضع (قوله فإنها أشبه بالفعل) لأن لفظها كلفظ عض مقصودا به المضى أو الأمر والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كجدّ:

قاله ابن مالك فى شرح الكافية (و) لكن (يجب فى غير ضرورة حذف اسمها) وكونه (ضمير شأن) تبع فى هذا ابن الحاجب : وأما ابن مالك فلم يوجب ذلك بل يجوّز أن يكون غيره وهو ظاهر عبارة المصنف فى الشذور والأوضح (وكون خبرها جملة) اسمية كانت أو فعلية لاشتمالها على المسند والمسند إليه محافظة على الأصل حيث لم يذكر الاسم ، وأما فى الضرورة فلا يجب شىء مما تقدم كقوله :

بأنك ربيع وغيث مريع   وأنك هناك تكون الثمالا

وكون الجملة (مفصولة من أن إن بدئت بفعل متصرف غير دعاء) إما (بقد) نحو — ونعلم أن قد صدقتنا — (أو) بحرف (تنفيس) نحو — علم أن سيكون — وقوله :

وفرق الرضى بما حاصله : أن المفتوحة لكونها مصدرية بعض حروف المفرد بخلاف المكسورة. وحاصله أنه لما كان بين الجملة الواقعة بعد المفتوحة وبينها ارتباط معنوى أرادوا أن يكون بينهما ارتباط لفظى ليتطابق اللفظى والمعنوى ، وبهذا يندفع ما قيل ما وجه التفرقة بين المفتوحة والمكسورة وكلاهما عمل لشبه الفعل لفظا ومعنى وبالتخفيف زال اللفظى ، وأنه حيث فرقوا فينبغى أن تكون التفرقة على العكس لأن المكسورة أصل والأصل أقوى من الفرع ؟ ووجه دفع الأول ظاهر والثانى أنه لا يعد فى اختصاص الفرع لما لم يوجد فى أصله (قوله وكونه) فيه إشارة إلى تقدير معطوف وهو كون وإن ضمير شأن خبر المعطوف المقدر ولا ضرورة تدعو إلى ذلك بل هو مخالف لظاهر كلام الأوضح (قوله تبع فى هذا الخ) فيه نظر إذ ليس فى كلامه ظاهرا ولا صريحا ذلك بل ظاهره خلاف ذلك لأن قوله ضمير شأن حال من المضاف إليه .

قال ابن الحاجب فى شرح المفصل : والذى يدل على تقدير ضمير الشأن مع المفتوحة أن العرب تقصده قال :

فى فتية كسيوف الهند قد علموا   أن هالك كل من يحفى وينتعل

فلولا أن الضمير مقدر لم يستقم تقدير الخبر ههنا فالذى سوغ التقديم كونه جملة واقعة خبرا ، فإن زعم زاعم أن التقديم إنما جاز لبطلان عمل أن فصار مبتدأ وخبرا والخبر يسوغ فيه التقديم ، فهو باطل بامتناع إن منطلق لزيد فدل على أنهم يعتبرون بعد تخفيفها فى امتناع تقديم الخبر ما يعتبرونه من التشديد ؛ وإنما أوجبوا عمل أن فى مقدر لا يظهر وحيث جوزوا عمل المكسورة أعملوها فى ظاهر لا مقدر لأنه لما كانت المفتوحة فرعا كان فى التزام إعمالها فى الظاهر مزية للفرع على أصله فى الظاهر فجعلوها فى الظاهر كالملغاة ، وأعملوا المكسورة فى اسم ظاهر ليروا فى الظاهر أنه قدر بالأصل على الفرع إذ العمل فى الظاهر أقوى من العمل فى مقدر ، وبهذا يظهر وجه اختصاص عملها فى الضمير لأنه فرع عن الظاهر الذى فسره (قوله حيث لم يذكر الاسم) وأما إذا ذكر فيجوز أن يكون مفردا كما يأتى (قوله كقوله) أى القائل أو الشخص لأن البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب وقبله :

لقد علم الضيف والمرملون   إذا اغبرّ أفق وهبت شمالا

وبذلك صح الاستشهاد به على المخففة لأنها لا بد أن يتقدم عليها لفظ دال على اليقين ، والغيث المطر والكلأ ومريع بضم الميم على الأوّل وبفتحها على الثانى والثمال بكسر المثلثة الغياث (قوله وكون الجملة مفصولة الخ) إنما احتيج إلى ذلك للتمييز بين المصدرية والمخففة لأن المصدرية مع الفعل بتأويل مصدر فلا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه لضعفها. ولما كانت المصدرية لا يقع بعدها الاسمية ولا الفعلية الشرطية ولا التى فعلها جامد أو دعاء لم يحتج مع ذلك إلى فارق آخر كذا قالو . ويرد عليهم لأن لا النافية تفصل بين المصدرية والفعل المنصوب وأنه ما المحوج إلى المميز إذا تقدّم على المخففة ما يدل على اليقين فإنها لا تشتبه بالمصدرية إلا أن يقال لما احتمل التأويل احتاجوا لذلك ، ولبعضهم هنا كلام لا يجدى نفعا فى المرام (قوله إما بقد الخ) زاد فى التسهيل والشذور أو أداة شرط .

فاعـلم فعـلم المرء ينفعه أن سوف يأتى كل ماقدرا

(أو) بحرف (نفى) نحو - وحسبوا أن لا تكون فتنة - علم أن لن تحصوه - أيحسب أن لم يره أحد - (أولو) الامتناعية نحو - أن لو نشاء أصبناهم - وقلّ من بعدها من النحاة ، وربما جاء ذلك بلا فصل كقوله :

* علموا أن يؤملون فجادوا * وأطلق الثانى هنا وقيده فى الأوضح بلا ولن ولم فاقتضى ذلك أنه مقصور على أحدها .

وأفهم كلامه أن الجملة إن بدئت باسم أو فعل جامد أو دعائىّ لم تحتج إلى فاصل بينها وبين أن نحو - وآخر دعواهم أن الحمـد لله رب العالمين - وأن ليس للإنسان إلا ما سعى - والخامسة أن غضب الله عليها - فى قراءة بعضهم :

(وأما كأنّ) إذا خففت (فتعمل) وجوبا عند الجمهور استصحابا للأصل وحملا لها على أن المفتوحة ، لكن تخالفها فى أن خبرها لا يلزم كونه جملة وفى أنّ اسمها لا يجب كونه ضمير شأن ولاحذفه بل يجوز إظهاره كما قال (ويقلّ ذكر اسمها) فى اللفظ كقوله : * كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم * فى رواية نصب ظبية (ويفصل الفعل) المتصرف الواقع بعدها ولا يكون إلا خبريا (منها) بأحد شيئين لا غير ، إما (بلم) نحو

قال المرادى مثل - وقد نزل عليكم فى الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله - قال الدمامينى : هذه فعلية والكلام فى الاسمية نحو : أعلم من زيد إن من يسأله فهو محسن عليه . والظاهر أن أن فى الآية مفسرة لأن نزل عليكم مضمن لمعنى القول . وفى التسهيل والجامع أو برب كقوله :

تيقنت أن ربّ امرئ قيل خائنا أمـين وخـوّان يخال أمينا

(قوله علموا الخ) صدر بيت عجزه * قبل أن يسئلوا بأعظم سؤل * والشاهد ظاهر والسؤل بمعنى المسئول (قوله فاقتضى أنه مقصور على أحدها) قال حفيده : ولم أعلم له مخالفا ، وينبغى أن يتأمل وجه الاقتصار على هذه فإن فيه دقة (قوله وآخر دعواهم الخ) يتأمل فى التمثيل بذلك للمخففة مع أنه لم يتقدم عليها مايدل على اليقين إلا أن يقال اشتراط تقدّمه أغلبى كما فى التصريح (قوله فتعمل وجوبا عند الجمهور) وقيل تهمل وعليه الكوفيون : وقيل تعمل فى المضمر لا البارز . واستظهر الحفيد القول بأغلبية إهمالها لأن إلحاقها بالمكسورة أولى لمشابهتها لها بحصول الفائدة بكل منهما مع مدخوله بخلاف المفتوحة لأنها مع معموليها بمنزلة المفرد (قوله لا يجب كونه ضمير شأن) بل قد يكون ضمير شأن كقوله :

وصـدر مشرق النحر كأن ثدياه حقـان

كذا قيل ، ولا يظهر تعينه لجواز كونه ضميرا عائدا إلى المتقدّم ذكره : أى كأن الصدر ، وقد يكون غيره كالبيت المذكور فى الشرح على رفع ظبية (قوله كأن ظبية) عجز بيت لعلباء بن أرقم اليشكرى صدره :

* ويوما توافينا بوجه مقسم * والموافاة الإتيان والمقسم الحسن (قوله فى رواية نصب ظبية) على أنها الاسم والجملة بعدها صفة والخبر محذوف : أى كأن ظبية عاطية هذه المرأة على عكس التشبيه . وقيل غير ذلك (قوله ويفصل الفعل الخ) أى ليحصل الفرق بين كأن المخففة من الثقيلة وبين كأن المركبة من كاف الجر وأن الناصبة للمضارع ، لكن لم يفصلوا فى الفعل المذكور بين كونه دعائيا أولا وكان قياس ماتقدّم فى أن ذلك (قوله بلم) ذكر الجلال السيوطى أن مثلها لما ، لكن أبو حيان قال : لم يحفظ الفصل بلما وينبغى أن يتوقف فى جوازه

—كأن لم تغن بالأمس— (أو قد) نحو: « فمحذورها كأن قد ألما » فإن كان خبرها مفردا أو جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل كقوله :

وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان

ويروى « كأن ثدييه حقان » وترك ذكر ليت ولعل لأنهما لا يخففان .

والحاصل أن ما خفف من هذه الأحرف على ثلاثة أقسام : قسم يجوز إلغاؤه وهو إن المكسورة ، وقسم يجب إلغاؤه وهو لكن ، وقسم يمتنع إلغاؤه وهو أن المفتوحة وكأن الملحقة بها .

(و) هذه الأحرف (لا يتوسط خبرهن) بينهن وبين أسمائهن لضعفهن فى العمل لعدم تصرفهن وإن عملن عمل الأفعال ، وكذا لا يتقدم عليهن ولو ظرفا لذلك كما يفهم بالأولى (إلا) إذا كان الخبر (ظرفا أو) جارا و (مجرورا) فيجوز توسطه لتوسعهم فيهما مع تأخرهما عن العامل (نحو - إن فى ذلك لعبرة -) مثال المجرور (- إن لدينا أنكالا -) مثال للظرف .

وقد يجب ذلك لعارض نحو : إن عند هند عبدها ، وإن فى الدار صاحبها . وكذا لا يجوز تقديم معمول خبرهن عليهن مطلقا ولا إيلاؤه لهن إلا إذا كان ظرفا أو مجرورا ، ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا ، ويجوز حذف خبرهن إذا علم مطلقا عند سيبويه .

(قوله أو قد) أى إن كان الفعل ماضيا مثبتا (قوله فمحذورها كأن الخ) قبله « لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب » والشاهد فيه ظاهر (قوله لضعفهن الخ) علل أيضا بأن التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع ، ومن عادتهم أنهم إذا تركوا شيئا لا يعودون إليه (قوله ولو ظرفا) أراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور (قوله لذلك) أى لضعفهن فى العمل وعلل أيضا بأن لهذه الأحرف صدر الكلام سوى أن المفتوحة فهى بعكسها ، ولم يجز تقديم خبر المفتوحة حملا لها على المكسورة فإنها فرعها (قوله فيجوز توسطه) ولا يلزم من تجويز التوسط تجويز التقدم على هذه الأحرف لأنه لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره بخلاف العكس ، والمراد بالجواز مقابل الامتناع لا مقابل الوجوب ليدخل ما إذا وجب التوسط كما سيأتى .

قال فى الغرة : ويجب أن يقدر العامل فى الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف ومثله فى المغنى وقيل يقدر قبل الظرف لأنه الأصل فى العامل ؛ ولا يعتد به فاصلا لكونه ممنوع الإظهار (قوله وقد يجب ذلك) أى التوسط ، وقوله لعارض وهو لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فيما مثل به .

بقى أنه قد يجب تأخير الخبر مع كونه ظرفا نحو إن زيدا لفى الدار بقيد كون اللام داخلة على الخبر وحينئذ فللخبر الظرفى ثلاث حالات (قوله مطلقا) أى سواء كان ظرفا أو مجرورا أم لا وعليه ما تقدم (قوله إلا إذا كان ظرفا) كقوله :

فلا تلحنى فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلابله

ومنع الأخفش قياس ذلك وقصره على السماع وإن كان حالا فالجمهور على المنع ، وظاهره ولو ظرفا أو مجرورا وأجازه الحلوانى قال لأنهم أجروا الحال مجرى الظرف ، وقد يشعر هذا بأن الحال لو كان ظرفا جاز عند الجمهور فليحرر . وبقى معمول اسمها نحو : إن ضربى زيدا يوم الجمعة عند بكر شديد ، ومعمول صفة اسمها أو خبرها نحو : إن رجلا ضاربا زيدا الآن حاضر ؛ وإن زيدا رجل ضارب غدا عند عمرو يريد السفر هل يجوز إيلاؤه فليحرر ، ويظهر أن معمول الصفة لا يجوز إيلاؤه لها لأن معمول الصفة لا يجوز تقدمه على الموصوف (قوله ويجوز حذف خبرهن إذا علم مطلقا) أى سواء كان الاسم معرفة أو نكرة كررت إن أم لا وذهب ابن مالك

وقد يجب إذا سد مسده واو المصاحبة أو حال أو مصدر مكرر وبعد: ليت شعرى إذا أردف باستفهام قاله فى الكافية الكبرى. وأما حذف الاسم فخاص بالضرورة كما صححه ابن عصفور وجزم به فى سبك المنظوم: ومن جوّزه اختيارا خصه بضمير الشأن غالبا.

إلى أنه لايحذف إلا إذا كان نكرة نحو: إن محلا وإن مرتحلا. وذهب الفراء إلى أنه لايحذف مطلقا إلا إذا كررت إن كالبيت ورد المذهبان بالسماع فى التنزيل — إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم — الآية — و — إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله — فالخبر محذوف وليس الاسم نكرة ولم تتكرر إن أى لهم عذاب شديد، ويجوز تقديره فى الآية الثانية هلكوا: وقيل الخبر ويصدون والواو زائدة.

فإن قيل: تقدم امتناع حذف خبر كان مطلقا فما الفرق؟

قلت: لما منع تقديم الخبر فى هذا الباب جبر بجواز حذفه (قوله إذا سد مسده واو المصاحبة) حكى سيبويه إنك ما وخيرا: أى إنك مع خير وما زائدة والخبر محذوف وجوبا. وحكى الكسائى: أن كل ثوب لو ثمنه بإدخال اللام على الواو (قوله أو حال) نحو: إن ضربى زيدا قائما (قوله أو مصدر مكرر) نحو: إن زيدا سيرا سيرا: أى يسير سيرا (قوله وبعد ليت شعرى الخ) الشعر بمعنى الفطنة مصدر قولك شعرت أشعر كنصرت أنصر: والمعنى ليت علمى بجواب هذا الاستفهام حاصل فحذف الخبر لكونه فى معنى ليت أشعر والتزم الحذف لأن الاستفهام سد مسد الخبر وجملة الاستفهام فى موضع نصب بشعرى على المصدرية؛ لكن استشكل الرضى ذلك بأن محل خبر شعرى الذى هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام فى مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا سادّ مسده لكثرة الاستعمال. وذهب المبرد والزجاج إلى أن جملة الاستفهام فى محل رفع خبر ليت ونسبه فى الإيضاح إلى سيبويه. قال: وتحقيقه أن شعرى بمعنى مشعورى والجملة نفس المبتدإ فلا تحتاج إلى رابط، والذى ينبغى على تقدير كون شعرى بمعنى مشعورى أن يكون الأصل ليت مشعورى جواب هل زيد قائم والجملة مراد بها لفظها: أى جوابى هذا اللفظ ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فالمعنى ليت معلومى قيام زيد أو عدم قيامه لأن أحد هذين الأمرين هو جواب هذا الاستفهام، وإلا فلو لم يعتبر هذا الحذف لم يستقم ظاهرا. وبهذا يندفع أن ذلك يؤدى إلى الإخبار فى هذا الباب بالجملة الطلبية (قوله قاله فى الكافية الكبرى) وكذا فى التسهيل (قوله ومن جوزه خصه الخ) هذا أحد أقوال: منها أنه حسن فى الشعر وغيره ما لم يؤدّ حذفه إلى أن يلى إن وأخواتها فعل فإنه حينئذ قبيح: ومنها إنه حسن فيهما إن لم يؤد الحذف إلى أن يلى إن وأخواتها اسم يصح عملها فيه. ومنها أن الحذف خاص بأن (قوله غالبا) ومن غير الغالب * ولكن زنجى عظيم المشافر * أى ولكنك * وليت رفعت الهم عنى ساعة * أى ليتك.

[تتمة] سكتوا عن التعرض للنص على حذف هذه الأحرف إما وحدها أو مع الاسم أو مع الخبر أو معهما مع بقاء العمل. وفى كلام المصنف ما يقتضى جواز عمل ليت محذوفة. وذكر الدمامينى فى الكلام على قوله * فلولا الغمد يمسكه لسالا * أن الأصل إن الغمد ثم حذفت إن وارتفع الاسم بعدها، وفيه إشعار بأنها إذا حذفت لا تعمل: ثم رأيت الشاطبى وأبا البقاء وجها قراءة حمزة والكسائى بنصب آيات فى سورة الجاثية بكون أن مضمرة وهى العاملة للنصب: ورده السفاقسى بأنه لايصح لأن إن لا تعمل مضمرة، وإذا لم تضمر إن وهى أم الباب فغيرها لا يضمر بالأولى انتهى. ورده المصنف فى باب العطف على معمولى عاملين بقوله: وإضمار إن بعيد وكأن السفاقسى أراد عدم الصحة عند الجمهور: وقد ذكروا فى باب الاستثناء أن السيرافى حكى عن

واعلم أن لهمزة إن ثلاث حالات وجوب الكسر إن لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ووجوب الفتح إن سد ذلك ، وجواز الأمرين إن صح الاعتباران ، وعلى الحالة الأولى اقتصر المصنف وذكر من صورها أربعة فقال (وتكسر إن) إذا وقعت (فى الابتداء) أى فى ابتداء الكلام حقيقة أو حكما (نحو - إنا أنزلناه -) - ألا إن أولياء الله - إذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لتأولها بالمفرد وهو لا يستقبل به الكلام (وبعد القسم) أى بأن تقع جوابا له سواء وجدت معه اللام (نحو - يس والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين -) أم لا

الكسائى أن ناصب المستثنى أن بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هى وخبرها. وفى المغنى وغيره يجوز أن يكون تقدير - أين شركائى الذين كنتم تزعمون - تزعمون أنهم شركائى وفيه حذف أن ومعموليها : وأما حذف الاسم والخبر وبقاء الحرف فقال فى المغنى فى بحث إن المكسورة : إنه لا يجوز وأيد بذلك كون إن فى قول ابن الزبير رضى الله عنهما : إن وراكبها بمعنى نعم ، لكن يرد عليه قوله قالت وإن وقوله وكان (قوله إن لم يسد المصدر الخ) قال اللقانى : لقائل أن يقول إن أريد سد المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شىء آخر انتقض بالواقعة بعد فاء الجزائى فإنها تفتح جوازا لأنها يسد مسدها مصدر هو مبتدأ يقدر له خبر كما سيجىء . وإن أريد سد المصدر أعم من أن تتم الفائدة بما ذكر أو به مع تقدير شىء فما المانع من وقوع المصدر فى أكثر المواضع العشرة موقعها على أنه مبتدأ حذف خبره ؟ وقد يجاب بأن الجملة المقرونة بإن إن قصد بها إرادة نسبة إسنادية تامة مؤكدة لم يجز أن يقع المصدر موقعها ، وإن قصد بها نسبة تقييدية مسندة أو مسند إليها أو مفعولا أو غيرها جاز سد المصدر مسدها سواء تمت الفائدة بالمذكور وحده أو مع مقدر . وفيه نظر إذ يعود الكلام فيقال ما المانع من أن يراد بأن ومعموليها فى المواضع المذكورة النسبة التقييدية الخ انتهى :

قال الشهاب القاسمى : وقد يقال بأنه لما لم يكف المصدر وحده تعين الكسر لإغنائه عن التقدير لأنه يجب الاحتراز عن التقدير مهما أمكن لأن الاختصار مهما أمكن مطلوب اه . فتأمله فلم يظهر منه ما يرفع الإشكال: هذا ، وإنما قال المصدر ولم يقل المفرد لأنها إذا أولت بمفرد غير مصدر لم تفتح كما فى قولك ظننت زيدا إنه قائم فهى هنا واجبة الكسر وإن كانت فى موضع مفرد وهو المفعول الثانى كذا قيل . واعترضه بعضهم بقوله أما إنها مع جزأيها فى محل مفرد فصحيح وأما إنها مؤولة معهما بمفرد فليس كذلك إذ لا يلزم فى الجملة الحالة محل المفرد أن تؤول والتأويل إنما يكون فى المصدرية انتهى ، ولا يخفى أن حاصل الاعتراض المنازعة فى التعبير بالتأويل والشارح كابن مالك إنما عبر بالسد وحينئذ فيقال لم يقل المفرد لأنها إذا سدت مسد مفرد غير مصدر لم تفتح كظننت زيدا الخ تأمل (قوله الاعتباران) أى السد وعدمه فالاعتباران بمعنى المعتبرين (قوله أى فى ابتداء الكلام) أى لا التجرد للإسناد فإن الواقعة فيه مفتوحة :

قال أبو حيان : وليس وجوب كسرها مجمعا عليه فقد ذهب بعض النحويين إلى جواز الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام فتقول : أن زيدا قائم عندى (قوله نحو - إنا أنزلناه -) مثال للابتداء الحقيقى وقد يتوقف فيه لسبق البسملة عليه وخصوصا على القول بأن البسملة آية من كل سورة ، وتقدم الكلام على الآية فى بحث الضمير (قوله - ألا إن أولياء الله -) مثال للابتداء الحكمى لتقدم ألا الاستفتاحية عليها ومن الابتداء الحكمى الواقعة وسط كلام المتكلم إذا كانت ابتداء كلام آخر نحو : الزم زيدا إنه فاضل ، فقولك إنه فاضل كلام مستأنف وقع علة لما تقدمه ، ومنه قوله تعالى - ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعا - (قوله بأن تقع جوابا له) أى للاسم المقسم به وما ذكر مذهب البصريين . وقيل يختار الفتح . وقيل يجب ، وأصل الخلاف أن جملة القسم والمقسم عليه هل إحداهما معمولة للأخرى فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم أولا ؟ فمن قال نعم فتح ، ومن قال

كما فى (ـ والكتاب المبين إنا أنزلناه ـ) لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة . ولا يعارض ماهنا إجازة الوجهين بعد فعل القسم حيث لا لام معه كما فى الأوضح وغيره نحو :

أو تحلفى بربك العــلىّ   أنى أبو ذيا لك الصبى

لأن من فتحها لم يجعلها جوابا للقسم (وبعد القول) بأن تقع مع معموليها محكية به (نحو ـ قال إنى عبد الله ـ) لأن محكى القول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدّى معناها فإن وقعت بعد القول غير محكية وجب كسرها نحو ـ ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعا ـ وفتحها فى نحو : أخصك بالقول أنك صالح ؛ ونحو : أتقول أن زيدا عاقل (وقبل اللام) الابتدائية المعلقة للعامل عن العمل نحو (ـ والله يعلم إنك لرسوله ـ) لوجود اللام إذ لو فتحت إنّ لزم تسليط العامل عليها ، ولام الابتداء لها صدر الكلام وماله صدر الكلام لايعمل ماقبله فيما بعده ،

لا وإنما هى توكيد للمقسم عليه لاعاملة فيه كسر ، ومن جوّز الأمرين أجاز الوجهين (قوله ـ والكتاب المبين ـ) الواو للعطف إن كان ـ حم ـ مقسما به بإضمار حرف القسم لاللقسم حتى لا يلزم اجتماع قسمين على مقسم واحد وإلا فللقسم وجواب القسم ـ إنا أنزلناه ـ لااعتراض تفخيما للمقسم به والجواب ـ إنا منذرون ـ خلافا لابن عطية للسبق ولسلامته عن الفك فإن قوله ـ يفرق ـ الآية من تتمة الاعتراض ، وقد تخلل بينهما المقسم عليه (قوله لم يجعلها جوابا للقسم) وإنما يجعلها مع معموليها مفعولا لفعل القسم وهو تحلفى بواسطة نزع الخافض : أى على : وقد يقال جواب القسم هو المحلوف عليه ، والمجرور هنا هو المحلوف عليه : وفى التصريح أن الفعل على الفتح إخبار بمعنى الطلب للقسم لاقسم إذ الأصل فى الجواب أن يكون مذكورا ، والمفتوحة لا تصلح له لأنها فى تأويل مفرد وجواب القسم لا يكون إلا جملة .

قال الشهاب القاسمى : وكونه ليس قسما واضح فى مثل هذا البيت إذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما بل طالب من غيره أن يقسم ، وأما فى نحو قولنا حلفت بالله على كذا لامانع أن يكون قسما ، ولهذا قال فقهاؤنا فى حلفت أو أحلف أو أقسم أو أقسمت إنه يمين إن نواها أو أطلق انتهى . ولا يضر عدم الجواب لأن الجار والمجرور يقوم مقامه وإن لم يكن الجواب اصطلاحا (قوله محكية به) أو بعد مافيه معنى القول نحو ـ أم لكم كتاب فيه تدرسون إن لكم فيه لما تخيرون ـ أى تدرسون فيه هذا اللفظ أو تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك إما أن يكونوا خوطبوا بذلك فى الكتاب على زعمهم أو الأصل إن لهم لما يتخيرون ثم عدل إلى الخطاب عند مواجهتهم (قوله ـ قال إنى عبد الله ـ) الظاهر أن مقول القول ـ إنى عبد الله ـ إلى قوله ـ حيا ـ والتعبير يقال إما باعتبار ما سبق فى قضائه أو بجعل المحقق وقوعه كالواقع . وقيل كمل الله عقله واستنبأه طفلا (قوله أو ما يؤدّى معناها) أو المفرد إذا أريد لفظه كما يدل عليه قوله تعالى ـ يقال له إبراهيم ـ ونائب الفاعل مفعول فى المعنى (قوله نحو ـ ولا يحزنك ـ الخ) ـ فإن العزة ـ الخ ليس محكيا لفساد المعنى ، لأن ذلك ليس من مقولهم لأنه لا يحزنه قولهم ذلك وكونه من مقولهم على جهة السخرية فيحزنه خلاف الظاهر لا قرينة عليه (قوله فى نحو أخصك الخ) فإنها فى الأول للتعليل : أى لأنك فاضل : وفى الثانى مفعول للقول بمعنى الظن (قوله وقبل اللام الخ) سكت عن بقية المعلقات فلينظر الفرق بين اللام وغيرها من بقية المعلقات التى تتصور مع إن :

هذا ، وقال الرضى : وتكسر أيضا إذا دخلت فى مبتدإ فى خبره لام الابتداء فإنها لا تجامع إلا المكسورة لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كإن المكسورة فهما سواء فى المعنى انتهى . وعلى هذا كان الأولى إبقاء المتن على إطلاقه لأن اللام أعم من المعلقة إذ المعلقة خاصة بأفعال القلوب وإنما فتحت فى نحو : علمت أن

وهذه اللام وإن تأخرت لفظا لمانع فرتبتها التقديم على إن :

وتكسر أيضا إذا وقعت فى أول الجملة المخبر بها عن اسم عين وفى أول الصلة والصفة والجملة الحالية والمضاف إليها مايختص بالجمل كإذ وحيث ، وقضية كلام ابن الحاجب فى كافيته وجوب الفتح بعد ما يختص بالجملة :

قال بعض العلماء : والأوجه جواز الوجهين بعد حيث الكسر باعتبار كون المضاف إليه جملة والفتح باعتبار كونه فى معنى المصدر ، ولزوم إضافتها إلى الجملة لا يقتضى وجوب الكسر لأن الأصل فى المضاف إليه أن يكون مفردا وامتناع إضافتها إلى المفرد إنما هو فى اللفظ لا فى المعنى . على أن الكسائى جوّز إضافتها إليه : ومن ثم قال المرادى : ويتخرج الفتح على مذهب الكسائى ، وعلى ذلك ينبغى جوازهما أيضا بعد إذ : ويؤيده جوازهما فى إذا الفجائية مع اختصاصها بالجملة.

[تتمة] تفتح أن وجوبا إذا وقعت فاعلا أو نائبا عنه أو مفعولا به

زيدا لقعد ، لأن اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضى من غير قد ظاهرة أو مقدرة (قوله وهذه اللام الخ) إنما أخرت لئلا يدخل حرف التوكيد على مثله ولم تؤخر إن لقوتها بالعمل (قوله وتكسر أيضا الخ) قد يقال : جميع ذلك داخل فى قول المصنف : وتكسر فى الابتداء وأمثلة الواقعة بعد كلا وحتى الابتدائية (قوله فى أول الجملة الخ) إنما وجب الكسر فى ذلك لأن المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات إلا بتأويل وذلك ممتنع مع إن ، ووجوب الكسر مبنى على إجازة ذلك وهو رأى البصريين . والكوفيون يمنعون صحة التركيب أصلا والخلاف عائد إلى أصل المسألة لا الكسر وهما متلازمان ، وأما الواقعة خبرا عن اسم المعنى فتفتح نحو : اعتقادى أنك فاضل (قوله وفى أول الصلة) أى صورة ولفظا ، ولا فرق بين صلة الموصول الاسمى والحرفى وإنما وجب الكسر لأن الصلة لا تكون إلا جملة بخلاف الواقعة فى حشو الصلة صورة ولفظا نحو : جاء الذى عندى إنه فاضل ، وإلا فهى واقعة فى أولها بحسب المرتبة لأنها فى الحقيقة أول الصلة لوقوعها مع معموليها فى محل المبتدإ والظرف قبله خبره ، وإنما وجب كسرها فى نحو : أعجبنى الذى أبوه إنه فاضل مع وقوعها حشو الصلة لأنها خبر عن اسم عين (قوله والصفة) أى وتكسر أيضا إذا وقعت إن مع معموليها فى أول صفة : قال فى التصريح : لاسم عين . قال شيخنا : وانظر هل له محترز وإنما وجب الكسر لأن الفتح يؤدى إلى وصف أسماء الأعيان بالمصادر وهى لا توصف بها إلا بتأويل مفقود مع إن ، وأما الواقعة فى حشو الصفة لفظا وصورة فتفتح نحو : مررت برجل عندى أنه فاضل ، لأن الوصف بالجملة لا بالمصدر (قوله والجملة الحالية) أى وتكسر أيضا إذا وقعت فى أول الجملة الحالية لفظا وصورة سواء وقعت بعد واو الحال أم لا ، لأن الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها فى تأويل المفرد .

فإن قلت : أفتحها لتكون فى تأويل المصدر والمصدر يقع حالا ؟

قلت : ذاك إذا كان صريح المصدر لا المؤول به لأنه يؤول بمعرفة وشرط الحال التنكير ، لكن ذكر السيرافى أن موضع الموصول وصلته فى نحو : قاموا ماخلا زيدا نصب على الحال كما يقع المصدر الصريح فى نحو : أرسلها العراك ، وهذا لا يحتاج إليه مع الواو لأن الحال المفردة لا تقع بعد الواو (قوله قال بعض العلماء) هو أبو عبد الله القاياتى ، ويؤخذ من التعليل أن جواز الوجهين لا يختص بحيث (قوله إذا وقعت فاعلا) أى إذا وقعت هى ومعمولاها فاعلا نحو — أو لم يكفهم أنا أنزلنا — أو نائب فاعل نحو — قل أوحى إلىّ أنه استمع نفر من الجن — لأن الفاعل ونائبه لا يكونان إلا مفردين (قوله أو مفعولا به) نحو — ولا تخافون أنكم أشركتم بالله — لأن المفعول لا يكون إلا مفرداً ، والأولى أن لا يقيد بقوله به لتدخل الواقعة مفعولا نحو : جئتك إنى أحبك ،

غير محكية أو مبتدأ أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها أو مجرورة بحرف أو بما لا يختص بالجمل أو تابعة لشيء من ذلك : وتكسر إن أو تفتح إذا وقعت بعد إذا الفجائية أو فاء الجزاء أو أما أو لاجرم أو واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه أو وقعت فى موضع التعليل خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد : وقد بسط فى الأوضح الكلام على هذه الأمور :

ومفعولا معه كما قال ابن الخباز نحو : يعجبنى جلوسك عندنا وإنك تحدثنا (قوله غير محكية) كان عليه أن يقول وغير خبر للاحتراز من ظننت زيدا إنه قائم فيجب الكسر هنا (قوله أو مبتدأ) أى فى الحال نحو — ومن آياته أنك ترى الأرض — أو فى الأصل نحو : كان عندى أنك فاضل ، لأن المبتدأ لا يكون إلا مفردا (قوله أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه) نحو : اعتقادى أنه فاضل فيجب الفتح ، ولا يجوز الكسر لأنه يؤدى إلى وقوع الجملة خبرا من غير رابط بخلاف قولى إنه فاضل واعتقاد زيد إنه حق فيجب الكسر ، لأن الجملة فى الأول قصد حكاية لفظها فهى نفس المبتدإ فلا تحتاج لرابط : أى قولى هذا اللفظ لا غيره : وفى الثانى الرابط اسم إن :

وقال مكى : لايظهر وجه الكسر فى هذا الأخير ولعله لذلك أسقطه الشارح ولأنه يرد عليه نحو : عملى إنى أحمد الله ، فإن حمد الله صادق على عملى مع أن الفتح واجب ، وتحرير المقام يطلب من حواشى التوضيح (قوله أو مجرورة بحرف) نحو — ذلك بأن الله هو الحق — لأن المجرور بالحرف لايكون إلا مفردا (قوله أو بما لايختص بالجمل) نحو — مثل ما أنكم تنطقون — فمثل مضاف وأنكم تنطقون مضاف إليه وما صلة : وذكر الحفيد أن هذا مما يجوز فيه الأمران ووجهه ظاهر (قوله أو تابعة لشيء من ذلك) أى مما يجب فيه فتح أن ودخل فى التابعة المعطوفة نحو — اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم — والمبدلة نحو — إذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم — والمؤكدة توكيدا لفظيا نحو : يعجبنى أنك قائم أنك قائم ، فالتعبير بالتابعة أولى من تعبير الموضح بالمعطوفة والمبدلة (قوله بعد إذا الفجائية) نحو « إذ أنه عبد القفا واللهازم » فالكسر على معنى فإذا هو عبد القفا ، والفتح على معنى فإذا العبودية : أى حاصلة (قوله أو فاء الجزاء) نحو — فأنه غفور رحيم — من قوله تعالى — من عمل منكم سوءا بجهالة — الآية ، فالكسر على معنى فهو غفور رحيم ؛ والفتح على معنى فالغفران والرحمة : أى حاصلان : أى فالحاصل الغفران والرحمة (قوله أو أما) بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو : أما إنك فاضل ، فالكسر على أنها حرف استفتاح ، والفتح على أنها بمعنى حقا وهو قليل (قوله أو لاجرم) نحو — لاجرم أن الله يعلم — فالفتح هو الغالب على أن جرم فعل ماض معناه وجب ، وأن وصلتها فاعل : أى وجب أن الله يعلم ، ولا صلة كما يقول سيبويه .

وقال الفراء : لاجرم مركبة بمنزلة لارجل بمنزلة لابد ومن بعدها مقدرة : أى لا بد من أن الله يعلم ، والكسر على ماحكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول : لاجرم لآتينك (قوله أو واو الخ) نحو — إن لك أن لاتجوع فيها ولا تعرى وأنك لاتظمأ فيها ولا تضحى — فالكسر إما على الإستئناف أو بالعطف على جملة إن الأولى والفتح بالعطف على أن لاتجوع ، واحترز بقوله صالح للعطف عليه من نحو قولك : إن لى مالا وإن عمرا فاضل ، فإن مالا مفرد غير صالح للعطف عليه إذ لايصح أن يقال إن لى مالا وفضل عمرو فيجب كسر إن (قوله أو وقعت الخ) نحو — إنه هو البر الرحيم — من قوله تعالى — إنا كنا من قبل ندعوه أنه هو البر الرحيم — فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على أنه تعليل مستأنف استئنافا بيانيا لأنه فى المعنى جواب عن سؤال كأنه قيل لم فعلتم ذلك (قوله أو خبرا عن قول الخ) نحو : قولى إنى أحمد الله ، فالفتح على أن القول على حقيقته من المصدرية

(ويجوز دخول اللام) الابتدائية عند إرادة المبالغة فى التأكيد (على ما) أى الذى أو شىء (تأخر من خبر إن المكسورة) وإن تقدم معموله نحو : إنى لوزر ،

أى قول حمد الله فالخبر مفرد والكسر على أنه بمعنى المقول : أى مقولى إنى أحمد الله ؛ والخبر جملة وهى مستغنية عن العائد لأنها نفس المبتدإ فى المعنى ، ولو انتفى القول الأول فتحت نحو : عملى إنى أحمد الله أو القول الثانى أو اختلف القائل كسرت فالأول نحو : قولى إنى مؤمن والثانى نحو : قولى إن زيدا يحمد الله .

واعلم أن الضابط يصدق على أول قولى إنى أحمد الله لأن أفعل التفضيل بعض مايضاف إليه فيصدق على أن إن وقعت خبرا عن قول ؛ فالفتح على أن المعنى أول أقوالى حمد الله تعالى من حيث هو بأى عبارة كانت ، والكسر على أن المعنى أول أقوالى هذا اللفظ المعين .

قال شيخنا : فيكون إنى أحمد الله خبرا عن أول لكن هذا إنما يتجه إذا كان القول مؤوّلا بالمقول : أى أول مقولاتى هذا اللفظ المعين بخلاف ماإذا لم يكن بمعنى المقول بل باقيا على مصدريته ، اللهم إلا أن يقال يقدر مضاف قبل قوله إنى أحمد الله : أى قولى إنى أحمد الله ، ويحتمل أن قولى هذا المقدر خبر عن أول ، وجملة إنى أحمد الله مقوله :

فإن قلت : قد لزم من كلامك أولا أن جملة أحمد الله مضاف إليها والجمل لايضاف إليها .

قلت : إذا كانت فى تأويل مفرد صح أن تكون مضافا إليها كما فى قوله — هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم — هذا ماظهر . واعترض الدمامينى على الرضى فى تقدير القول بمعنى المقول وقد علمت رده مما قدمناه انتهى : وفى شروح التسهيل فى هذا التركيب ماينبغى مراجعته للأريب (قوله عند إرادة المبالغة فى التأكيد) أشار إلى أن فائدة اللام ذلك .

قال فى المغنى : ولهذا زحلقوها فى باب إن عن صدر الجملة كراهة ابتداء الكلام بمؤكدين انتهى : ولها فائدة ثانية وهى تخليص المضارع للحال : وكأن الشارح تركها لأن ابن مالك اعترضها بقوله تعالى — وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة — إنى ليحزننى أن تذهبوا به — فإن الذهاب كان مستقبلا فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل فى الوجود على فاعله مع أنه أثره . وأجيب بأن اللام فى ذلك لمجرد التوكيد مسلوبة الدلالة على تخليص المضارع للاستقبال ، وأجاب فى المغنى بغير ذلك فليراجع (قوله على ماتأخر من خبر إن الخ) قال الرضى : فإذا أردت دخولها فى خبر إن الذى فى أوله لام قسم وجب الفصل بينهما لكراهة اجتماع اللامين قال تعالى — وإن كلا لما ليرينهم — فصل بينهما بما الزائدة انتهى ، وانظر جعله ما زائدة فإن غيره جعلها موصولة أو موصوفة . وراجع المغنى والتصريح ، وأفهم قوله على ما تأخر أنها لاتدخل على إن وعلته مامر عن المغنى ، لكن إذا أبدلت همزة إن هاء جاز دخول اللام عليها عند سيبويه كقوله ٭ لهنك من برق على كريم ٭ لزوال لفظة إن . وظاهر كلامه أنه لايشترط فى الخبر أن لايكون جملة شرطية .

وقال الرضى : لاتدخل هذه اللام على حروف الشرط فلا تقول إن زيدا لئن ضربته يضربك ، ولا على اسم فيه معنى الشرط لأن اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر فتنافرا ، وحذرا من التباسها بالموطئة لأنها تصحب أداة الشرط كثيرا ، ولذلك جوز ابن الأنبارى دخولها على جوابه لأنه غير صالح للتوطئة نحو : إن زيدا من يأته ليحسن إليه لأنه غير صالح للتوطئة . ورد بأنه لم يسمع :

ونص الفرّاء على منعه وعلى منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم إن وخبرها نحو : إن زيدا لئن أتاك محسن (قوله وإن تقدم معموله) نحو : إن زيدا طعامك لآكل وإن منع البدر ابن مالك من ذلك فقد وهمه

وإن زيدا لأبوه قائم ، فلو قدم الخبر امتنع دخول اللام عليه كما لو كان مع تأخره منفيا أو ماضيا متصرفا خاليا من قد : وَهَٰذه اللام هى الداخلة على المبتدإ وإنما أخرت مع الخبر كراهة اجتماع حَرْفى تأكيد وتسمى اللام المزحلقة ، وزحلقت دون إن لئلا يتقدم معمولها عليها (أو) من (اسمها) عن خبرها نحو - إن فى ذلك لعبرة لأولى الأبصار - ولا يكون الخبر فى ذلك إلا ظرفا أو جارا ومجرورا

المصنف . والوارد من ذلك فى التنزيل كثير نحو - إن ربهم بهم يومئذ لخبير - فلا التفات لمن تعقب المصنف بأن لام الابتداء لها الصدر لما يأتى أنها لاصدارة لها فى باب إن (قوله وإن زيدا لأبوه قائم) نبه به على أنه لافرق بين الخبر المفرد والخبر الجملة .

قال الرضى : وإذا وقعت الاسمية خبر إن فالوجه دخول اللام على الجزء الأول وقد حكى إن زيدا وجهه لحسن ، وهو ضعيف لأن حقها لما سقطت عن التصدير أن لاتتأخر عن الاسم وعن أول أجزاء الخبر : وصرح المرادى فى شرح التسهيل بأنه شاذ . وفى كلام بعضهم مايقتضى أن دخولها على الأول أولى وإن دخولها على الثانى جائز من غير ضعف ومنه قوله ٭ وإنك من حاربته لمحارب ٭ وعلى هذا يخرّج - إن هذان لساحران - ولايحتاج إلى تقدير مبتدإ (قوله منفيا) أى بحرف لأن أكثر المنفى بما أوله لام فكره دخول لام على لام ثم أجرى النفى على سنن واحد أو فعل فلا يقال إن زيدا لليس قائما ، وتدخل على النافى إذا كان اسما نحو : إن زيدا لغير قائم ، ويدل عليه لعندى غير مكفور فدخلت على معمول ماعملت فيه غير ، وعلم من قوله كما لو كان مع تأخره منفيا أو ماضيا الخ أى فإنه يمتنع دخولها عليه فى ذلك أنها تدخل على ماليس واحدا مما ذكر وهو المفرد نحو - إن ربى لسميع الدعاء - والجملة الفعلية التى فعلها مضارع نحو - إن ربك ليحكم - لشبهه بالاسم ، ولا فرق فى المضارع بين المتصرف كما تقدم وغيره نحو : إن زيدا ليذر الشر ، والجملة الاسمية وتقدم الكلام عليها والظرف والجار والمجرور نحو - وإنك لعلى خلق عظيم - ومحله إذا لم يقدر متعلقهما ماضيا ، والماضى الجامد نحو : إن زيدا لنعم الرجل والمقرون بقد الظاهرة نحو : إن زيدا لقد قام ، والمقرون بقد المقدرة كما يقتضيه إطلاقه نحو : إن زيدا لقام بتقدير قد ، وفى الثلاثة الأخيرة خلاف فانظر التوضيح . وظاهر كلامهم أنه لافرق فى المضارع والماضى بين الناسخ وغيره فتدخل على الأول مطلقا والثانى مع قد ، لكن يبقى الكلام فى دخولها على معمولاته فلم ينصوا على حكمه هنا . نعم قال ابن مالك : وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرا عن إن نحو قول أم حبيبة رضى الله عنها فى قولها : إنى كنت عن هذا لغنية ، فأشار إلى قلته من جهة دخول اللام على الجزء المتأخر كما هو المتبادر ، ثم هو لايعارض ماسلف عن الرضى والمرادى فى الاسمية كما لا يخفى ، وسيأتى عن الرضى أنها لاتدخل بعد الأفعال الناسخة إلا على الجزء الأخير (قوله وهذه اللام الخ) قضيته أنه ليس حقها الدخول على أن ، وفى المغنى ما يخالفه فإنه قال : وليس لها الصدرية فى باب إن لأنها مؤخرة من تقديم ، ولهذا تسمى المزحلقة لأن أصل إن زيدا لقائم لأن زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين الخ (قوله كراهة اجتماع حرفى توكيد) احترز باجتماع عن نحو : إنّ زيدا لقائم ، وبحرفى عن نحو : قام زيد نفسه عينه . وفى المغنى : وإن لم يقيد بحرفين لكنه قيد بافتتاح فأخرج مثل هذا الأخير والأول خارج بما هو المتبادر من اجتماعهما ، لكن يرد على ذلك أن السكاكى ادعى أن سبب إفادة إنما للحصر أنّ إن للتأكيد وما كذلك . وإن ابن مالك قال فى التوضيح : قد يجمع بين ألا وما توكيدا للتنبيه وإن فى مثل لسوف يقدم زيد اجتماع حرفى توكيد فليحرر المقام (قوله أو من اسمها) أى ويجوز دخول اللام على ما تأخر من اسمها الخ . وحكى الكسائى دخولها على الاسم غير مفصول بشىء ، وذلك

أو عن معمول خبرها نحو : إن فيك لزيدا راغب .

وعبارة بعضهم تقتضى أن تأخر الاسم على الخبر شرط فى دخول اللام ، وليس كذلك بل الشرط أن لايلى إن لئلا يجمع بين حرفى تأكيد كما مثلنا (أو ماتوسط) بين الخبر والاسم أو بين الاسم وغيره (من معمول الخبر) نحو : إن زيدا لطعامك آكل ، وإن فى الدار لعندك زيدا جالس ، فلو أخر عن الخبر امتنع دخولها عليه كما لو كان مع توسطه حالا أو الخبر غير صالح للام .

وظاهر كلامه دخولها عليه وإن صحبت الخبر أيضا وهو ماصححه ابن مالك وأبو حيان . وصحح بعضهم المنع لأن الحرف إذا أعيد للتأكيد لم يعد إلا مع مادخل عليه أو مع ضميره ولا يعاد مع غيره إلا فى ضرورة .

وقضية كلام بعضهم أن توسط المعمول بين الاسم والخبر شرط لدخول اللام عليه ، وليس كذلك بل الشرط أن يفصل المعمول عن إن كما مثلنا (أو من ضمير الفصل) نحو — إن هذا لهو القصص الحق — سمى به لكونه فاصلا بين الخبر والتابع . والكوفيون يسمونه عمادا لأنه يعتمد عليه فى تأدية المعنى أو لأنه حافظ لما بعده حتى لايسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف من السقوط . والصحيح أنه اسم وأنه لامحل له من الإعراب ومن فى قوله من خبر إن للبيان .

[تنبيه] لا تدخل اللام فى غير ماذكر وسمع فى مواضع وخرج على زيادتها نحو :

قول بعض العرب : خرجت فإذا إن لغداءنا ، وينبغى أن يقدر الفاصل : أى فإذا إن بالمكان لغداءنا (قوله أو عن معمول خبرها) قال الرضى : ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله لنقصان حقه من التصدر ، وما ذكر من جواز تقديم المعمول هو الأصح ومنعه المغاربة وجرى عليه ابن عقيل أول الباب .

قال شيخنا : وانظر عند تعدد معمول الخبر مع التقدم هل يجوز دخول اللام على الجميع أو على أحدهما ، وكذلك انظر الخبر إذا تكرر إن قلنا بجواز تكرره ، وانظر أيضا معمول الاسم وحكمه فى دخول اللام عليه انتهى .

وفى شرح التسهيل للمرادى : إن فى جواز الفصل بمعمول الاسم نحو : إن فى الدار ساكنا زيد نظرا (قوله كما لو كان مع توسطه حالا) فإنه يمتنع لأنه لم يسمع وإن اقتضاه القياس على المفعول مع أنه فرق بين الحال وبينهما فانظر التصريح . ومقتضى الفرق أن التمييز كالحال بناء على الأصح أنه لايجوز نيابته عن الفاعل .

وقال بعضهم : ودخل فى المعمول المذكور التمييز على القول بجواز تقديمه على عامله إذا كان فعلا متصرفا انتهى .

قال أبو حيان : وأما إذا كان المعمول مصدرا أو مفعولا له نحو : إن زيدا لقياما قائم وإن زيدا لإحسانا يزورك ، فهو مندرج فى قولهم إنها تدخل على معمول الخبر ، وينبغى أن يتوقف فى ذلك ولايقدم عليه إلا بسماع (قوله غير صالح للام) أى غير صالح فى نفسه لدخول اللام فلا يرد مالو كان الخبر ظرفا مقدما وتعلق به جار ومجرور نحو : إن عندك لفى الدار زيدا . وقلنا بجواز دخول اللام على معمول الخبر المذكور لأن الخبر فى نفسه صالح لدخول اللام عليه فى هذه الحالة لما تقدم بخلاف إن زيدا جالس فى الدار ، وإن زيدا راكبا منطلق ، وإن زيدا عمرا ضرب لتأخر معمول الخبر فى الأول ، ولكونه حالا فى الثانى ، ولكونه فعلا متصرفا خاليا من قد فى الثالث ، لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على العامل (قوله وخرج على زيادتها الخ) ظاهر الكلام أنها فى هذه الحالة لا تدل على التأكيد كلام الابتداء ، ومما سمعت زيادتها فيه واو المعية المغنية عن الخبر . حكى الكسائى عن بعض العرب أنه قال : إن كل ثوب لو ثمنه ؛ وقاس عليه بناء على قوله إنه لاحذف وإن الخبر وضيعته

* أم الحليس لعجوز شهر به * * ولـكننى عن حبها لعميد *

قال البدر ابن مالك : وأحسن مازيدت فيه قوله :

إن الخلافة بعدهم لدميمة وخلائف ظرف لمما أحقر

(ويجب) دخولها (مع) إن (المخففة) المكسورة الهمزة (إن أهملت وإن لم يظهر المعنى) لأنها لما أهملت صارت بصورة إن النافية فخيف اللبس فجيء بعدها باللام دفعا له وتسمى اللام الفارقة فإن أعملت أو ظهر المعنى لوجود قرينة دافعة لاحتمال النفى لفظية بأن يكون الخبر منفيا نحو : إن زيدا لن يقوم أو معنوية كأن يكون الكلام سيق للمدح كقوله :

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

لم يجب دخولها بل قد يجب تركها كالمثال المذكور :

وقضية كلامه فى الشرح أن هذه اللام هى لام الابتداء وبه صرح فى الأوضح وهو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك :

وذهب بعضهم إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق : وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا تقدم عليها فعل قلبى كقوله

لأن الواو بمعنى مع (قوله أم الحليس الخ) صدر بيت لرؤبة عجزه : * ترضى من اللحم بعظم الرقبه * والشاهد فيه ظاهر ، والشهربة العجوز الفانية (قوله ولـكننى) الخ لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا رواه عدل ، والشاهد فيه ظاهر (قوله إن الخلافة الخ) دميمة بالدال المهملة من الدمامة : وهى الحقارة ، والخلائف جمع خليفة وظرف بضم الظاء المعجمة جمع ظريف ، وما بمعنى من أى لمن الذين أحقرهم بالنسبة إلى من سلف وإن كان الذين أحقرهم ظرفا ، والشاهد فى دخول اللام فى قوله لما، وإنما كان حسنا لدخولها قبل ذلك على خبر إن (قوله دفعا للبس) يؤخذ منه أنها إذا كانت عاملة وخيف اللبس بأن كان الاسم مبنيا أو معربا مقصورا لزمته اللام كما فى الرضى .

قال الشهاب القاسمى : أقول يلزم التباس العاملة بالمهملة نحو : إن هذا لقائم ، وإن الفتى لقاعد انتهى :

قال شيخنا : قد يقال لاضرر فى هذا اللبس إذ المعنى الأصلى لم يتغير بخلاف اللبس بالنافية انتهى : ثم هذا مذهب الجمهور .

وقال ابن الحاجب : تلزم اللام مع التخفيف مطلقا أما مع الإهمال فلما ذكر وأما مع الإعمال فللطرد (قوله بأن يكون الخبر منفيا) لأنه يبعد إرادة النافية حينئذ وإلا كان نفيا للنفى ونفى النفى إثبات فلاحاجة للنفى بل الموضع موضع الإثبات (قوله أنا ابن الخ) قاله الطرماح : وأباة كقضاة جمع آب بمعنى ممتنع . والضيم الظلم . ومالك اسم أبى القبيلة والثانى القبيلة ولهذا قال كانت وصرفها مراعاة للحى ، وصرف المعادن لدخول أل عليه لا للضرورة كما قيل ، والتمثيل بذلك يدل على الاحتياج للام مع الإعمال وإن دخلت على الفعل (قوله وذهب بعضهم الخ) من البعض المذكور أبو على وأبو الفتح .

قال الرضى : واحتجوا بأنها لو كانت للابتداء لوجب التعليق فى علمت زيدا لقائما ، ولما دخلت فيما لاتدخله لام الابتداء نحو : إن قتلت لمسلما ، وإن يزينك لنفسك . والجواب أن المثال مخترع ويلتزم تعليقها لأفعال القلوب لو دخلت على أول مفعوليها لـكنها لا تدخل بعد الأفعال الناسخة إلا على الجزء الأخير وهو الخبر ، ولما نصب الأول لخلوه عن المانع فلا بد من نصب الثانى وإن دخله لام الابتداء ، وأما : إن قتلت لمسلما ، وإن يزينك لنفسك فشاذ .

عليه الصلاة والسلام « قد علمنا إن كنت لمؤمنا » فمن جعلها لام الابتـــداء كسر همزة إن ومن جعلها لاما أخرى فتحها .

(ومثل إن) المشدّدة فى نصب الاسم ورفع الخبر (لا النافية للجنس) لمشابهتها لها فى التوكيد ولزوم الصدر والدخول على الجملة الاسمية ، وتسمى لا التبرئة لأنها تدل على نفى الجنس فكأنها تدل على البراءة منه . وخرج بالنافية لا الناهية فإنها تختص بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيئا وهى التى دخولها فى الكلام كخروجها ، وبقوله للجنس لا النافية للوحدة لأنها تعمل عمل ليس ، لـكن تقدم أن المشبهة بليس قد تكون نافية للجنس فكان الأولى التعبير بلا المحمولة على إن كما قال ابن مالك فى نـكته على مقدمة ابن الحاجب قال : ويفرق بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن : والأصل أن لا تعمل لما تقدم فى ما النافية ، لـكن ورد السماع بعملها على خلاف القياس: وإنما تعمل بشروط أربعة : الأوّل أن يقصد بها نفى الجنس على سبيل الاستغراق . الثانى أن لا يدخل عليها جار .

فإن قلت : هذا يدل على أن اللام مع المفتوحة للفرق مع أنها لا تلتبس بالنافية .

قلت : قد يقال إنها دخلت بعد المكسورة للفرق ثم لما أدخل الفعل على إن فانةتحت لأجل الفعل فيقدر تأخر دخول الفعل فيـكون الكسر وقصد الفرق سابقا عليه ، ثم يتغير الحال بدخوله أو يقال لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج إلى الفرق كما تدخل بعد المكسورة مع القرينة (قوله كسر همزة إن) لأن لام الابتداء لاتدخل إلا على المكسورة (قوله فتحها) إذ لا مانع من تسلط الفعل قبلها عليها .

قال أبو حيان : وهذا البناء إنما هو على مذهب البصريين ، وأما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم بمعنى إلا وإن نافية لاحرف توكيد، فعلى مذهبهم لا يجوز فى نحو : قد علمت إن كنت لمؤمنا إلا الكسر لأنها عندهم حرف نفى . والتقدير قد علمنا ما كنت إلا مؤمنا انتهى (قوله النافية للجنس) أى لصفته وحكمه وإلا فالجنس لا ينفى وإسناد النفى إليها مجاز من إسناد ما للشىء إلى آلته (قوله وكأنها تدل على البراءة منه) عبارة الدمامينى كأنه مأخوذ من قولك إبرأت فلانا عن كذا إذا نفيته عنه فهى مبرئة للجنس أى نافية له ، وإطلاق المصدر عليها لقصد المبالغة كما فى زيد عدل (قوله وهى التى دخولها الخ) يعنى باعتبار أصل المعنى وإلا فكل زائد يفيد دخوله التأكيد وخروجه يخل بذلك (قوله ويفرق بين إرادة الجنس الخ) من قرائن إرادة الجنس بل امرأة ومن قرائن إرادة غيره بل رجال أو رجلان (قوله لما تقدّم فى ما) أى من أنها حرف لا يختص بقبيل فأصلها أن لا تعمل : وذكر ابن مالك فى شرح الـكافية ما يفيد أن لا إذا قصد بها النفى العام اختصت بالاسم فليست إذا الداخلة على الفعل فقال إذا قصد بلا نفى الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم ، لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظا أو معنى ، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النـكرات فوجب للا عند ذلك القصـــد عمل فيما يليها ، ولا يمكن أن يكون جرا لئلا يعتقد أنه بمن فإنها فى حكم الموجودة لظهورها فى بعض الأحيان ، ولا رفعا لئلا يعتقد أنه بالابتداء فتعين النصب ، انتهى مع اختصار (قوله نفى الجنس) أى جنس اسمها من حيث اتصافه بالخبر ، وإلا فليس المنفى الاسم بل الخبر إن مفردا فمفرد وإن مثنى فمثنى أو جمعا فجمع ، ومعنى نفى الجنس والوحدة فى المثنى والجمع نفى كل مثنى وجمع ونفى فرد من أفرادهما لـكن كونها لنفى الجنس فى المفرد ظاهر أما الجمع والمثنى ففيه توقف ، فقد أشار السيد فى حواشى المطوّل إلى أن نفى الجمع يحتمل نفى كل فرد ونفى قيد الجمعية وأنه ليس نصا فى نفى الجنس فراجعه ، ولعل المراد أنها لنفى الجنس نصا فى الجملة .

وقضية كلام السيد أن ذلك جار على القول بأن أفراد الجمع آحاد فيكون لزوم ذلك فى غير النـكرة المنفية بلا فليحرر (قوله أن لا يدخل عليها جار) فإن دخل سواء كان مضافا نحو : هو ابن لا شىء ، أو حرف جر

الثالث والرابع أن لايفصل بينها وبين اسمها فاصل وأن يكون هو والخبر نكرتين ، وإليها أشار بقوله (لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بها) فلا تعمل فى معرفة ، وما أوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه ولا فى نكرة

نحو : غضبت من لاشىء جر النكرة ، ولم تعمل لا لأن الجار إنما يتعلق بالأسماء فإذا دخل عليها لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها معمولا للجار لا لها (قوله أن لايفصل الخ) فإن فصل بطل عملها خلافا للرمانى لأنها عامل ضعيف ، وأما لا كذلك رجلا ولا كزيد رجلا ولا كالعشير زائرا فاسم لا فى الأولين محذوف أى لا أحد ورجلا تمييز والثالث على معنى لا أرى وسواء كان خبرها ظرفا أو مجرورا أولا ، لكن هذا لا يفيد أنه لا يجوز تقديم الخبر أو معموله أو معمول الاسم عليها نفسها بناء على أنها ليس لها الصدر فليحرر :

وأفهم كلامه أنه يشترط فى لا هذه عدم تقدم خبرها وإن اشترط فى العاملة عمل ليس : قال فى اللباب : وحكمه حكم خبر إن إلا فى جواز تقديم الظرف . قال الشارح : فإن خبر إن إذا كان ظرفا يجوز تقديمه على اسمها بخلاف خبر لا فإنه لا يتقدم على اسمها فانحطت مرتبتها عن مرتبة أصلها انتهى :

بقى أن عموم كلامه يقتضى أنه لا يشترط فى لا هذه عدم انتقاض نفيها وهو صريح فى قول شرح التوضيح فى الكلام على قوله :

يحشر الناس لا بنين ولا آ باء إلا وقد عنهم شئون

أن جملة وقد عنهم شئون خبر لا وهو مقتضى عدم ذكره ذلك من شروطها ، لكن صرح العصام فى شرح الكافية باشتراط ذلك وهو القياس ، وصرحوا به فى باب الاستثناء ، ومافى شرح التوضيح مشكل كيف وفيه فى ذلك المحل ما يقتضى أن ما تعمل مع الانتقاض وهم مطبقون على خلافه وإن وقع فى المطول ما يقتضيه : وقد تقدم فى لا العاملة عمل ليس أنه يجوز الفصل بينها وبين اسمها بمعمول الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا فهل الأمر كذلك هنا أو يفرق بينهما (قوله وأن يكون هـو والخبر نكرتين) أما الاسم فلأنه على تقدير من الاستغراقية كما تقدم وهى مختصة بالنكرات وأما الخبر فعلى الأصل وخالف الكوفيون فى هذا الشرط وتفصيل مذاهبهم يطول : وأورد على اشتراط تنكير الاسم نحو : لا أباله ولا غلامى له ولا مسلمى له فإنه جائز بدون شذوذ مع أنها مضافة إلى الضمير حقيقة باعتبار المعنى واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة وإن اعترض د وأجيب عنه بما هو مقرر فى موضعه.وأجاب اللقانى بأنها نكرة صورة فقد حصل الشرط فى الجملة انتهى : وأشار لذلك فى المغنى فى بحث اللام حيث قرر أنها معتد بها من وجه دون وجه وأن لها منزلة بين منزلتين فراجعه (قوله وإليهما أشار الخ) فى كونه إشارة إلى اشتراط عدم الفصل نظر لا يخفى (قوله وما أوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه) قال الرضى : واعلم أنه قد يؤول العلم المشهور ببعض الخلال بنكرة فينصب بلا التبرئة وتنزع منه لام التعريف إن كانت فيه نحو : لا حسن فى الحسن البصرى ، أو مما أضيف إليه نحو : لا ابن زبير ، ولا تجوز هذه المعاملة فى لفظى عبد الله وعبد الرحمن إذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى ، ولتأويله بالنكرة وجهان : أحدهما أن يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالإضافة لتوغله فى الإبهام وذلك المضاف هو المنفى بالحقيقة وإنما نزع اللام من المضاف إليه لرعاية اللفظ وإصلاحه ، وهو فى الحقيقة معرفة ومن ثم لا يوصف بنكرة على التأويل كما قال الأخفش . وأما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى ، فمعنى ولا أبا حسن لها ولا فيصل لها وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر انتهى ملخصا وقدره بعضهم بلا مسمى بهذا الاسم أو بلا واحد من مسميات هذا الاسم واعترضه ابن مالك بأن من الأعلام ماله مسميات كثيرة فتقديره بما ذكر كذب ، واعترض تقدير مثل بأنه قد ذكر مثل فى قوله :

منفصلة . فإذا وجدت هذه الشروط عملت وجوبا إن أفردت وجوازا إن كررت (ثم اسمها إن كان مضافا نحو : لا صاحب علم ممقوت ، أو شبيها به نحو : لا حسنا وجهه فى الدار ، ولا عشرين درهما عندى ظهر نصبه) وكان معربا باتفاق ، والمراد بشبهه ماتعلق به شيء من تمام معناه سواء كان ذلك الشيء مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا وإنما سمى شبيها بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف .

(فإن كان اسمها غير مضاف) إلى نكرة (ولا شبهه) بأن كان مفردا أو مثنى أو مجموعا (بنى) معها على ماينصب به لو كان معربا لتضمنه معنى من الجنسية ، فإن كان مفردا لفظا ومعنى أو لفظا فقط أو جمع تكسير

« يبكى على زيد ولا زيد مثله » وبأن المتكلم إنما يقصد نفى مسمى العلم المقرون بلا فتقدير مثل خلاف المقصود وبأن المقابل بهذا قد يكون انتفاء مثله معلوما لكل أحد فلا يكون فى نفى مثله فائدة نحو : لانصرة لكم قال : فالصحيح أنه لايقتصر على تقدير واحد بل يقدر فى كل موضع مايليق (قوله إن كررت) أى على سبيل العطف ولم يذكر إلا خبر واحد وعقب كل نكرة بلا فصل حتى لا يرد مثل لارجل فى الدار ولا امرأة خارجها فإنه لايجوز نصب الثانى ولا يرد لارجل فى الدار ولا امرأة ولا فى الدار رجل ولا فيها امرأة ولازيد ولاعمرو ، فإنه لايجوز الإعمال على أنه يجوز نصب الثانى ولا امرأة خارجها على كون لاالثانية مزيدة وكون العاطف يعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر (قوله ظهر نصبه وكان معربا باتفاق) هذا مبنى على الأعم الأغلب فلا يرد نحو لا كزيد عندنا ، فإن اسم لا فيه مبنى على أنه مضاف ، وإنما لم يبن المضاف كالمفرد لتعذر التركيب وألحق به التشبيه فى عمله فى الثانى أو تخصيصه به .

قال فى التسهيل : وقد يحمل على المضاف مشابهه بالعمل فينزع تنوينه انتهى . وذلك نحو : لاطالع جبلا بلا تنوين وهذا مبنى على أن الاسم معرب ولكن ترك تنوينه لشبهه بمايجب ترك تنوينه وهذا مذهب البغداديين ، وخرج عليه «لامانع لما أعطيت» وسيأتى فى كلام الشارح أنه من المفرد يعرف وجهه (قوله ماتعلق به شىء الخ) إن أريد بالشيء اللفظ وهو يوصف بالتعلق ففيه أن اللفظ ليس تمام المعنى إلا أن يقدر مضاف : أى من مفهوم تمام معناه ، وأيضا فهم قد يصفون الألفاظ بصفات معانيها ، وإن أريد به المعنى فى وصفه بالتعلق الذى هو العمل تجوز وقول الشارح سواء الخ صريح فى الأول (قوله مرفوعا) نحو : لاقبيحا فعله (قوله أو منصوبا) نحو : لاطالعا جبلا حاضر (قوله أو مجرورا) نحو : لاخيرا من زيد عندنا (قوله لعمله فيما بعده) قال شيخنا : فيه نظر ، فقد عد بعضهم من الشبيه بالمضاف المعطوف والمعطوف عليه نحو زيد وعمرو وثلاثة وثلاثين مسمى به ، فإنه ينصب لأنه مطول كما ينصب فى باب النداء فالشرط فيه أن يكون تابعا له من تمام معناه ولايشترط أن يكون عاملا فيما بعده ، فعبارة بعضهم فيه بأنه ما اتصل به شيء من تمام معناه أسد من قول بعضهم فى ضابطه أن يكون عاملا فيما بعده ، صرح بذلك بعض شراح الكافية (قوله على ماينصب به) أى على شيء ينصب به من حركة أو حرف . وقضيته أنه بنى على حركة لاستحقاقه لها فى الأصل قبل البناء عكس ماعلل به بناء المنادى على الضم من مخالفة حركة بنائه لحركة إعرابه ، ولعله للإشارة إلى أن للضدين اعتبارين الموافقة فى الخيال لخطور أحدهما عند خطور الآخر والمخالفة فى الخارج . ثم المراد أنه بنى غالبا لأن النكرة المفردة إذا تكررت يجوز رفعها (قوله لتضمنه معنى من الجنسية) أى الاستغراقية إما لأن لارجل فى الدار جواب سؤال محقق أو مقدر هو هل من رجل فى الدار؟ وكان الواجب ذكر من فى الجواب ليطابق السؤال إلا أنه استغنى بذكرها فى السؤال وإما لأن لارجل بالفتح أبلغ فى النفى من لارجل لما أن الأول نص فى الاستغراق دون الثانى ، ولا يمكن تقدير مايكون الكلام به

لمذكر أو مؤنث بنى (على الفتح) كما فى (نحو : لا رجل) ولا قوم (ولا رجال) ولا هنود فى الدار ، ومنه « لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت » :

(و) بنى (عليه أو على الكسر) مع عدم التنوين عند الجمهور إن كان مما جمع بألف وتاء كما (فى نحو : لا مسلمات) وقد روى بهما قوله : « نلذ ولا لذات للشيب » فالكسر استصحابا للأصل والفتح نظرا للأصل فى بناء المركبات : قال المصنف : وهو أرجح ، والتزمه ابن عصفور :

(و) بنى (على الياء) على الأصح إن كان مثنى أومجموعا على حدّه كما (فى نحو : ولا رجلين ولامسلمين) عندك . وقد تقدم أنّ لا إذا كررت كان عملها جائزا لا واجبا فلذلك قال (ولك فى نحو « لا حول ولا قوة

كذلك إلا بحرف مؤكد للنفى فى المسند إليه وهو من فإنه يؤكد به النفى فى المسند إليه مثل ماجاءنى من أحد فإذا لم يكن ظاهرا يكون مقدرا ، والباء وإن كانت مما تزاد لتأكيد النفى إلا أنها لتأكيد نفى الحكم فى الخبر نحو : مازيد بمنطلق ، والقول بأن علة البناء ماذكر اختاره ابن عصفور : واعترض بأن المتضمن لمعنى من لا نفسها لا الاسم بعدها ، وإن من إذا ظهرت يحكمون عليها بأنها زائدة مؤكدة لتنصيص عموم النفى ولا يدفعه إلا دعوى أن كلا من لا ومن نص فى النفى الاستغراقى فإذا أوردت من بعد لا كانت زائدة مؤكدة وإذا لم ترد تضمن اسم لا معناها وفيه ضعف لا يخفى وقيل العلة تركيب الاسم مع الحرف ورد وأيد بما هو مذكور فى التصريح .

هذا ويظهر من كلام بعضهم أن التنصيص على العموم مخصوص بما إذا كان اسمها مبنيا وكلام التوضيح كالتسهيل يخالفه وهو الحق ، ولا يشكل إعراب المضاف وشبهه لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها إلى مايستحقه وهو الإعراب ، وألحق بها شبهها لاسيما وهذا التضمن ليس فى أصل الوضع بل عارض : وقد استشكل البناء لأجله لاشتراطهم فى البناء لأجل تضمن معنى الحرف أن يكون بأصل الوضع ، ومن ثم لم يبن الظرف مع تضمنه معنى فى إلا أن يقال التضمن الطارئ يجوز للبناء بالنسبة للواضع فارتكبه فى بعض المواضع إشارة لذلك ولذا اختار ابن الناظم أن علة البناء التضمن والتركيب (قوله كما فى نحو الخ) تمثيل لقوله فإن كان مفردا الخ وفيه مراعاة الترتيب ، وعلم منه أن المراد بالمفرد هنا ماليس مضافا ولا شبهه وإن مثنى أو جمعا ، وقوله فى الدار إما خبر لقوله لا هنود وخبر الباقى محذوف أو خبر للجميع لأن توارد العوامل المختلفة المتماثلة مغتفر لتنزيلها منزلة الواحد (قوله ومنه لا مانع الخ) أى من كل ماوقع فيه بعد اسم لا ظرف احتمل أن يكون متعلقا به وأن يكون متعلقا بمحذوف نحو ـ لا عاصم اليوم من أمر الله ـ لا تثريب عليكم اليوم ـ فإن جعل الظرف متعلقا بالاسم كان شبيها بالمضاف لكن ترك تنوينه لما مر عن التسهيل ، وإن جعل متعلقا بمحذوف كان من المفرد أى لا مانع مانع لما أعطيت ، وجوز الحذف ذكر مثل ماحذف وحسنه دفع التكرار واللام للتقوية فلك أن تقول تتعلق ولك أن تقول لا تتعلق. وقد بين فى الجهة الثانية من الباب الخامس فى مغنى اللبيب ذلك ، وأما فى الباب الثانى فى بحث الجملة المعترضة فاقتصر على أن ذلك مخرج على طريق الكوفيين واعترضه الدماميني بأن ذلك لا يتعين وأطال فى الكلام وأطنب فليراجع (قوله مع عدم التنوين) لأنه وإن لم يكن للتمكين لكنه مشابه له فمنع من الدخول على المبنى ، ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا إلى أن التنوين للمقابلة (قوله نلذ الخ) هو بعض من بيت لسلامة ابن جندل لا مقبل خلافا لابن عصفور وتمامه « إن الشباب الّذى مجد عواقبه » فيه ، وتلذ بالتاء الفوقية على أنه تجريد أو بالنون والشيب بكسر الشين جمع أشيب . وقال فى التصريح بفتح الشين (قوله على الأصح) مقابله قول المبرد إن لا عاملة فى لفظ المثنى والمجموع على حده فهما عنده معربان لا مبنيان وعلل مذهبه بما رده الرضى :

إلا بالله ») من كل تركيب تـكررت فيه لا واسمها مفرد (فتح الأوّل) من الاسمين ، وإذا فتحت (فني الثانى) ثلاثة أوجه (الفتح) على إعمال لاالثانية نحو – فلا رفث ولافسوق – بالفتح فيهماوالكلام حينئذ جملتان(والنصب) على جعلها زائدة وعطف الاسم بعدها على محل اسم لاقبلها فإن محله نصب نحو : « لا نسب اليوم ولا خلة » بنصب الثانى والـكلام حينئذ جملة واحدة (والرفع) على إعمالها عمل ليس أو زيادة وعطف مابعدها على محل لا الأولى مع اسمها فإن موضعهما رفع بالابتداء لأنهما بالتركيب صارا كالشيء الواحد وحق الاسم المخبر عنه أن يرفع بالابتداء والكلام على إعمالها عمل ليس جملتان .

فإن قيل : يشكل على الأصح أنهم جعلوا مجيء اللذين واللتين على صورة المثنى معارضا لشبه الحرف ولهذا أعربا ، فهلا كانت التثنية هنا معارضة لشبه الحرف ؟

قلت : أجاب الشهاب القاسمى بأن الشبه هنا وهو تضمن معنى الحرف الاستغراق أقوى من الشبه هناك وهو الافتقار إلى جملة ، وبأن التثنية هناك وردت على المبنى فأضعفت سبب البناء لأن للوارد قوة وهنا بالعكس فإن سبب البناء ورد على التثنية فأضعفها لذلك . ويرد عن الأول إعراب هذان وتان مع تضمن معنى الحرف ، وعلى الثانى إعراب المضاف مع ورود سبب البناء على الإضافة ويفرق بأن الإضافة أخص بالاسم لوجود صورة التثنية والجمع فى الفعل بل قيل بجمع الفعل انتهى .

فإن قلت : قد يبنى المثنى على الألف فى نحو : لا وتران فى ليلة ، على لغة من يجرى المثنى بالألف على كل حال .

قلت : الظاهر أنه على هذه اللغة مبنى على فتحة مقدرة على الألف لأنه لو نصب على هذه اللغة كان منصوبا بها لا بالألف، ويدل لذلك قول التسهيل وبنى على ما كان ينصب به (قوله مع كل تركيب تكررت الخ) أى ولم يذكر إلا خبر واحد إلى آخر ما أسلفناه عند قوله فإذا وجدت هذه الشروط الخ (قوله والـكلام حينئذ جملتان) أى بناء على تقدير خبر لـكل منهما على حياله ، ولا يتعين بل يجوز أن يقدر لهمامعا خبر واحد والـكلام حينئذ جملة واحدة ، أما على مذهب سيبويه فواضح لأن لا المفتوح اسمها لاتعمل فى الخبر . وأما على مذهب غيره فلأنهما وإن كانتا عاملتين إلا أنهما متماثلان فيجوز أن يعملا فى اسم واحد عملا واحدا (قوله زائدة) أى لتأكيد النفى (قوله على محل اسم لاقبلها) أى اسم لاقبلها باعتبار محله الذى هو النصب . وقيل النصب باعتبار الإتباع للحركة البنائية لـكونها بمنزلة الإعرابية كما فى النداء وعليه الرضى (قوله لانسب اليوم الخ) صدر بيت للعباس السلمى عجزه « اتسع الخرق على الراقع » ويروى بدل الراقع الراتق وهوأنسب بالبيت قبله (قوله والـكلام حينئذ جملة) أى بناء على تقدير خبر واحد لهما لأن العامل لاوحدها ، فإن قدر لـكل خبر وهو واجب عند سيبويه لما بينه فى التصريح فالـكلام جملتان (قوله على إعمال لا عمل ليس) انظر هذا مع ماتقدم من أن عمل لاعمل ليس خاص بالشعر (قوله أو زيادتها) أى لتأكيد نفى لاالأولى (قوله على محل لاالأولى مع اسمها) أى على لامع اسمها باعتبار المحل : وقضيته أن لا من جملة المعطوف عليه فلا يكون المعطوف فى خبرها فـكيف تـكون لا الثانية زائدة لتأكيد النفى . والوجه أن المراد العطف على اسم لاباعتبار محله مع لا (قوله لأنهما بالتركيب صار كالشيء الواحد) استشكل بأنه كيف تجعل الكلمتان معا مبتدأ مع أن تعريف المبتدأ غير صادق عليهما لأن مجموع لاواسمها ليس اسما مجردا ولا صفة معتمدة . وأجيب بأنا لا نسلم أنه ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر ، ولا يخفى عليك أنه ليس هنا تركيب إذ لو كان لم يكن لامستعملا فى النفى وإنما هنا شبه تركيب (قوله والـكلام على إعمالها عمل ليس جملتان) لأنه لايجوز أن يقدر الخبر لهما جميعا لئلايلزم اجتماع عاملين

وهذه الأوجه الثلاثة جائزة فى الثانى أيضا إذا كان اسم لا الأولى معربا نحو : لا غلام رجل ولا امرأة (كالصفة) إذا كانت مفردة متصلة باسم لا المبنى كما (فى نحو : لا رجل ظريف) ولا ماء ماء باردا عندنا فالفتح على أن الصفة والموصوف ركبا تركيب خمسة عشر ثم أدخلت لا عليهما بعد أن صارا كاسم واحد، والنصب على اتباع الصفة لمحل الاسم ، والرفع على اتباعها لمحل لا مع اسمها ، وكالصفة فى ذلك

على معمول واحد ليسا متماثلين لأن خبر لا التبرئة مرفوع بها أو بما يرتفع به خبر المبتدأ أو لا العاملة عمل ليس خبرها منصوب (قوله وهذه الأوجه الثلاثة الخ) لايخفى أن النصب هنا على لفظ اسم لا الأولى لا على محله (قوله متصلة باسم لا المبنى) أى على فتحه أو كسر أو ياء ودخل فيه المثنى والجمع عند التركيب، فإن المفرد يشملهما ويستوى فيهما المفتوح والمنصوب؛

قال الشهاب القاسمى: ولا يبعد أنه يجوز بناء صفة جمع المذكر السالم على الفتح إن كانت جمع تكسير وإن كان هو مبنيا على الياء نحو : لا بنين ظرفاء انتهى . وانظر لو نعت جمع المؤنث المبنى على الكسر بمفرد هل يجوز أن يركب معه على الكسر كما ركب فى لا رجل ظريف على الفتح ؟ قال بعضهم : الظاهر الامتناع لأن التركيب يثقل مع الكسر بخلاف الفتح فإذا أريد تركيبه مع الكسر وجب الفتح، ويكون هذا مقيدا لقولهم يجوز الوجهان أى إن لم يركب فليحرر ، وخرج بقوله المتصلة النعت الثانى ومابعده فلا يجوز فيه البناء نحو : لا رجل ظريف عاقل ، والضابط المذكور صادق بنحو باردا فى المثال الآتى (قوله ولا ماء ماء باردا عندنا) قال فى التوضيح : لأنه يوصف بالاسم إذ وصف والقول بأنه تأكيد خطأ انتهى . وتحرير المقام يطلب من شرحه والحواشى (قوله فالفتح على أن الصفة الخ) هذا قول ابن برهان والسيرافى : وقد يقال أى حاجة إلى اعتبار التركيب قبل دخول لا على القول بأن بناء الاسم لتضمنه معنى من الذى قدمه الشارح ، وما المانع على هذا من أن تركب الصفة مع الموصوف مع دخول لا ثم إذا كان تركيب الصفة مع الموصوف يقتضى البناء فهلا اعتبره الشارح فيما تقدم فى بناء الاسم إجراء للصفة والموصوف فى علة بنائهما على سنن واحد.

هذا ؛ والتركيب قبل دخول لا لايقتضى البناء لأن كلا من الإعراب والبناء إنما يثبت بعد تركيب الاسم تركيبا يتحقق معه العامل بناء على قول من يقول إن الأسماء قبل التركيب معربة . أما على القول بأنها مبنية فهى مبنية بدون اعتبار التركيب فلا فائدة فيه فهلا أبدلوا قبل بمع إلا أن يقال لم يبدلوا لئلا يلزم تركيب ثلاث كلمات وقضية دخول لا عليهما بعد جعلهما كلمة واحدة أن تأثيرها بناء لفظا وإعرابا محلا فى آخر مجموعهما لا فى آخر كل منهما . ويؤيده التشبيه بخمسة عشر (قوله والنصب على اتباع الصفة لمحل اسم لا) لأنه فى محل نصب بلا فالنصب باعتبار عمل لا ، وهذا أولى بأنه حمل على اللفظ لأن فتحة لا رجل عارضة فى هذا الموضع فأشبهت لعروضها حركة الإعراب كما فى النداء . ووجه الأولوية ظاهر إذ لا ضرورة إلى التشبيه المفضى إلى وجود حركة إعرابية من غير عامل حقيقى، ويمكن أن يفرق بين ماهنا والنداء بأنه هنا أمكن اتباع النصب للإعراب الأشرف فكان أولى بخلافه فى النداء إذ لا إعراب رفعا للمنادى المبنى لا لفظا ولا محلا (قوله والرفع على اتباعها لمحل لا مع اسمها) لأن موضع لا مع اسمها رفع بالإبتداء كما مر لصيرورتهما بالتركيب كشىء واحد وفيه مامر ، ولا يختص ذلك بالاسم المبنى بل المعرب كذلك كما فى التسهيل :

بقى أنهم إن أرادوا مع ذلك أن الخبر خبر هذا المبتدإ على قول سيبويه إن التى يبنى اسمها غير عاملة فى الخبر فهو مناف لكون لا لنفى الجنس : أى نفى الخبر عن جنس الاسم كما هو الظاهر إذ مع كون الخبر خبرا عن مجموع لا مع اسمها لايتصور أن تكون لنفى الخبر، بل ولا يتصور ماقالوه من أن لا الثانية فى نحو لاحول ولا قوة إلا بالله زائدة مؤكدة لنفى الأولى ، فلعلهم تسمحوا فى قولهم إن لا مع اسمها مبتدأ ، وأرادوا مع كون المبتدإ المجموع أن

التوكيد اللفظى المتصل .

وأما البدل فإن كان نكرة فكالصفة المفصولة على ما سيأتى نحو لا أحد رجلا وامرأة فى الدار ومثله عطف البيان إن أجريناه فى النكرات ، وإن كان معرفة وجب الرفع كالنسق المعرفة نحو : لا أحد زيد فيها (ولك فيه أيضا (رفعه) أى الأول على الابتداء أو على إعمال لا عمل ليس، وإذا رفعته (فيمتنع) حينئذ (فى الثانى النصب) لعدم نصب المعطوف عليه لفظا أو محلا، ويجوز فيه الفتح على إعمال لا الثانية نحو: • فلا لغو ولا تأثيم فيها • والرفع على إعمالها عمل ليس أو زيادتها وعطف الاسم بعدها على ماقبلها نحو : • لا ناقة لى فيها ولا جمل • ففى جملة التركيب خمسة أوجه وجهان فى الأولى وثلاثة فى الثانية ، ولو قلت لا رجل ولا طالعا جبلا امتنع الفتح لامتناع تركيب غيرالمفردة (وإن لم تكرر لا) مع المعطوف نحو: لاحول وقوة (أو فصلت الصفة) عن موصوفها نحو : لا رجل فيها كريما (أوكانت غير مفردة) بأن كانت مضافة أو شبيهة به سواء أكان الموصوف مفردا أم لا نحو : لا رجل صاحب برّ عندنا، أو غلام سفر صاحب بر عندنا، أوكانت مفردة وهو غير مفرد نحو : لاغلام سفر ظريف عندنا (امتنع) فى المسائل الأربع فى المعطوف والصفة (الفتح) لعدم لا فى الأولى، وامتناع

الخبر إنما هو منسوب : أى بالنفى للاسم وحده فليتأمل (قوله التوكيد اللفظى المتصل) نحو : لارجل رجل فى الدار . وخرج باللفظى المعنوى فلا يتأتى هنا لامتناع توكيد النكرة به . وخرج بالمتصل المنفصل فلا يجوز فيه البناء على الفتح ، ويجوز الرفع والنصب نحو :لارجل فى الدار رجل ورجلا (قوله فكالصفة المفصولة) أى فيجوز فيه النصب نظرا لعمل لا والرفع نظرا لعمل الإبتداء ، ويمتنع الفتح لأنه لايجوز تركيبه مع الاسم إذ هو فى نية تكرار العامل، ولا فرق بين أن يكون البدل مفردا أو غيره هذا قول ابن مالك . وقيل يجوز البناء إن كان مفردا (قوله لاأحد رجلا وامرأة) بنصب رجلا وامرأة ويجوز رفعهما ، وهذا يوهم أن البدل يتعين فيه العطف وذلك غير متعين لإمكان بدل البعض من الكل ، ولا يلزم من اشتراط الضمير فيه أن يكون معرفة ولا إنما تعمل فى النكرات لأنه لايجب أن يضاف إلى ذلك الضمير ، بل قد يكون مجرورا بعده على أن غاية ذلك أن يتعين رفعه لأنه بدل غير صالح لعمل لا ، وإنما لم يجعل البدل مستقلا هنا كالنداء لأن استقلاله يقتضى تركيبه ، وهو ممتنع إذ لاجائز أن يركب مع المبدل منه للفصل بلا المقدرة ولا مع لا المقدرة لأنها معدومة من اللفظ والتركيب حكم لفظى فلا يتصور مع المعدوم من اللفظ ، وكذا عطف النسق لم يجعل كالمستقل لأن حرف العطف فاصل فيمنع من التركيب . وأما عطف البيان فلم يجعل كالمستقل وإن لم يكن فيه مانع لأنه فى معنى البدل ، ولهذا كل ماجاز إعرابه بيانا جاز إعرابه بدلا إلا مااستثنى (قوله وجب الرفع) لأن مقتضى النصب منتف(قوله أو على إعمال لا عمل ليس) قال الحفيد : ليس بجيد لأن إعمالها عمل ليس خاص بالشعر وكلامه فيما هو أعم منه ، وحكم تقدير الخبر على هذا الوجه والذى قبله يعلم مما مر (قوله فلا لغو الخ) صدر بيت لأمية بن الصلت من قصيدة ذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها عجزه • وما فاهوا به أبدا مقيم • (قوله والرفع على إعمالها عمل ليس الخ) لايخفى أنه يتصور حينئذ أوجه لأن لاإما ملغاة أو "لا وثانيا أو تعمل عمل ليس على مافيه أو الأولى ملغاة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس ، فعلى الوجهين الأولين يجوز تقدير خبر لكل وتقديره لهما . أما فى الأول فظاهر إذ لاعامل إلا الإبتداء إذ لافرق بين سيبويه وغيره ، وأما على الثانى فلتماثل العاملين ، وعلى الأخيرين يجب تقدير خبر لكل لئلا يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد ، وخبر المبتدإ مرفوع ولا العاملة عمل ليس منصوب (قوله لاناقة الخ) عجز بيت لعبيد الراعى صدره • وما هجرتك حتى قلت معلنة • وقوله لاناقة الخ مقول القول وهو مثل لبراءتها منه ، وهو مثل مشهور فى هذا المعنى (قوله لعدم لا فى الأولى) وربما فتح منويا

التركيب فى الباقى لأنهم لم يركبوا ثلاثة أشياء فيجعلوها كشىء واحد ، وجاز فيهما الرفع والنصب كقوله

• فلا أب وابنا مثل مروان وابنه • يروى بنصب ابن ورفعه .

[تتمة] إذا علم خبر لا جاز حذفه كثيرا عند الحجازيين ووجب عند بنى تميم والطائيين نحو : قالوا لا ضير أى علينا ، ولا إله إلا الله أى موجود ، فإن جهل وجب ذكره عند جميع العرب كقوله عليه الصلاة والسلام « لا أحد أغير من الله عز وجل » وقد يحذف اسم لا للعلم به كقوله : لا عليك أى لا بأس عليك .

(الثالث) من أنواع النواسخ (ظنّ) من الظن بمعنى الحسبان لا بمعنى اتهم وقد ترد بمعنى علم (ورأى) بمعنى علم لا من الرأى وقد ترد بمعنى ظن (وحسب) وهى كظن (ودرى) فى لغية بمعنى علم والأكثر تعديها بالباء لواحد فإن دخلت عليها الهمزة تعدت لآخر بنفسها (وخال) ماضى يخال

معه لاحكى الأخفش لارجل وامرأة بفتح المعطوف ، وانظر هل يجوز على هذا أن ترفع الأول كما لو صرحت بلا (قوله فلا أب الخ) صدر بيت عجزه • إذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا • وأراد بابنه عبد الملك (قوله إذا علم) أى بقرينة حالية أو مقالية (قوله ووجب عند بنى تميم والطائيين) هذا نقل ابن مالك . ونقل ابن خروف عن بنى تميم أنهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ويظهرون المجرور والظرف ، وهو ظاهر كلام سيبويه (قوله ولا إله إلا الله) قد أكثر الناس من التصانيف فيما يتعلق بهذه الكلمة الشريفة فلا نطيل بذلك (قوله لا أحد أغير من الله) فى صحيح البخارى باب قول النبى صلى الله عليه وسلم « لا شخص أغير من الله » قال الحافظ ابن حجر : كذا وقع لهم ، ووقع عند ابن بطال بلفظ أحد بدل شخص فكأنه من تعبيره انتهى : فكأن الشارح اعتمد على رواية ابن بطال ، ثم إنه لا دلالة على الرواية المشهورة على أن الشخص يطلق على الله ، ولذا لم يفصح البخارى بإطلاق الشخص على الله بل أورد ذلك على طريق الاحتمال وجزم بعده بتسميته شيئا لظهور ذلك فيما استدل به من قوله تعالى — قل أىّ شىء أكبر شهادة قل الله شهيد بينى وبينكم — (قوله وقد يحذف اسم لا) أى مع وجود الخبر ولا يحذفان معا لئلا يكون إجحافا خلافا للفراء وأصحابه ولا حجة لهم فى قولهم

• إذ الداعى المثوّب قال يالا • بناء على أن أصل يالزيد يا آل زيد لجواز أن يكون الأصل ياقوم لا فرار فحذف المنادى وخبر لا (قوله بمعنى الحسبان) بكسر الحاء مصدر حسب فتفيد الرجحان (قوله لا بمعنى اتهم) أما الذى بمعناه نحو : ظننت زيدا : أى اتهمته فيتعدى لمفعول واحد (قوله وقد ترد بمعنى علم) أى فتفيد اليقين نحو — إنى ظننت أنى ملاق حسابيه — (قوله بمعنى علم) أى فتفيد اليقين لأنه المتبادر من العلم فينصرف إليه الإطلاق أنه بمعناه ، ولا ينافى أن العلم قد يأتى للرجحان (قوله لا من الرأى) أما التى منه فتارة تتعدى لمفعولين كرأى أبو حنيفة كذا حلالا ، وتارة إلى واحد هو مصدر ثانيهما مضاف إلى أوّلهما كرأى أبو حنيفة حل كذا كما أن علم قد تستعمل هذا الاستعمال كما صرح به الرضى ، وبهذا يعلم قصور قول من قال رأى من الرأى نحو : رأى فلان كذا : أى اعتقده إنما تتعدى لواحد خلافا لمن قال إنها تتعدى لاثنين (قوله وقد ترد بمعنى ظن) أى فتفيد الرجحان لأنه المتبادر من الظن إذا أطلق وإن جاء لليقين كما مر ، وقد اجتمع مجيئها لليقين والرجحان فى قوله تعالى — إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا — (قوله وهى كظن) فالغالب كونه للرجحان كقوله

• وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة • وقد تأتى لليقين كقول الآخر • حسبت التقى والجود خير تجارة •

ومن العجب ماقيل إن ظاهر كلام الشارح أنها لا تأتى لليقين (قوله ودرى فى لغية بمعنى علم) أى فتفيد اليقين .

قال أبو حيان : لم يعدها أصحابنا فيما يتعدى لاثنين ولعل قوله • دريت الوفىّ العهد ياعرو فاغتبط • من باب التضمين ضمن دريت معنى علمت والتضمين لا ينقاس (قوله فإن دخلت عليها الهمزة الخ) كقوله تعالى :

وهى كظن لاماضى يخول بمعنى تكبر (وزعم) وهى كظن والأكثر وقوعها على أن وأنّ وصلتهما تسد مسد معموليها ، والزعم قول يطلق على الحق والباطل وأكثر مايقال فيما يشك فيه :

وفى شرح التلخيص للسبكى : ولم يستعمل الزعم فى القرآن إلا للباطل واستعمل فى غيره للصحيح كقول هرقل لأبى سفيان زعمت وهو كثير ، ولكن إذا تأملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو كقول لم يقم الدليل على صحته وإن كان صحيحا فى نفس الأمر انتهى :

ومن استعماله فى الصحيح قول أبى طالب :

ودعوتنى وزعمت أنك ناصحى ... ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

(ووجد) بمعنى علم لا بمعنى حزن أو حقد (وعلم) بمعنى تيقن لا بمعنى عرف وحرج بقوله (القلبيات) أى القائم معانيها بالقلب ما إذا كانت معانيها غير قلبية فإنها تكون لازمة غالبا كرأى بمعنى أبصر كرأيت الهلال أى أبصرته ، وحسب بمعنى احمرّ لونه وابيضّ يقال حسب الرجل إذا احمر لونه وابيض كالبرص ، ودرى بمعنى ختل نحو : درى الذئب الصيد إذا ختله واستخفى له ليفترسه وخال بمعنى طلع يقال خال الفرس إذا طلع وزعم بمعنى سمن أو هزل نحو : زعمت الشاة أى سمنت أو هزلت ، ووجد بمعنى استغنى يقال وجد زيد إذا استغنى فصار ذا جدة ، وعلم بمعنى انشقاق الشفة العليا يقال علمت الشفة إذا انشقت .

ـ ولا أدراكم ـ ومحل هذا إذا لم تدخل الفعل أداة الاستفهام وإلا لعدى الفعل إلى ثلاثة نحو قوله تعالى ـ وماأدراك ما القارعة ـ فالكاف مفعول أول والجملة استفهامية سدت مسد المفعولين الباقيين (قوله وهو كظن) أى فيفيد الرجحان غالباً وقد يفيد اليقين فالأوّل كقوله • أخالك إن لم تغضضى الطرف ذا هوى • والثانى كقول الآخر : • ماخلتنى زلت بعدكم ضمنا • (قوله لا ماضى يخول بمعنى تكبر) لكن خال بمعنى تكبر ليست من أفعال القلوب فكان ينبغى للشارح عدم الاحتراز عنها فإنه فى باقى الأفعال لم يحترز عن ذلك مع أنها تأتى بمعنى أفعال غير قلبية لأن الاحتراز عنها سيأتى (قوله وهو كظن) أى فالغالب كونه للرجحان وقد تفيد اليقين ، وظاهر صنيع الأوضح أنه لا يستعمل إلا فى الرجحان (قوله والأكثر وقوعها على أن وأنّ الخ) نحو قوله تعالى ـ زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ـ وقول الشاعر : • وقد زعمت أنى تغيرت بعدها • (قوله بمعنى علم) ظاهره أنه موضوع للعلم وليس كذلك بل وضع لإصابة الشىء على صفة ، والعلم لازم له لأن من وجد الشىء على صفة فقد علمه عليها وهذا هو المجوّز لعده من أفعال القلوب كوجد وإلا فهما باعتبار معناهما الأصلى ليسا منها (قوله لا بمعنى حزن أو حقد) فإنهما لازمان (قوله بمعنى تيقن) ظاهره أنه لا يستعمل للظن وليس كذلك فقد صرح فى التوضيح بأنه يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين قال الله تعالى ـ فاعلم أنه لا إله إلا الله ـ أى تيقن وقال ـ فإن علمتموهن مؤمنات ـ أى ظننتموهن وليس فى قول العصام فى شرح الكافية وهو أى علمت لليقين اتفاقا مايقتضى أنه لا يستعمل إلا فيه كما لا يخفى (قوله لا بمعنى عرف) أما الذى بمعنى عرف فيتعدى لواحد نحو : علمت الشىء ، وهل ذلك مقتض لفرق معنوى بينهما أم لابل هو موكول إلى اختيار العرب فإنهم قد يخصون أحد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى .

وذهب ابن الحاجب إلى الأول والرضى إلى الثانى لكن ناقض الرضى نفسه فى الكلام على كاد حيث قال : كاد فى أصل الوضع بمعنى قرب ولا تستعمل على أصل الوضع فلا يقال كاد زيد عن المجىء ، ومعنى أوشك فى الأصل أسرع وتستعمل على الأصل فيقال أوشك فلان فى السير انتهى : فقوله ولا تستعمل على أصل الوضع

وهذه الأفعال المذكورة وكذا متصرفاتها تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها (فتنصبهما) معا (مفعولين) لها عند الجمهور (نحو) — وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه — وقوله :

(رأيت الله أكبر كل شيء) محاولة وأكثرهم جنـودا

وقوله • حسبت التقى والجود خير تجارة • وقوله • دريت الوفى العهد ياعرو فاغتبط • وقوله • ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا • وقوله • زعمتنى شيخا ولست بشيخ • وقوله تعالى — إنا وجدناه صابرا — وقوله — فإن علمتموهن مؤمنات — :

والأصل فى هذه الأفعال أن يعملن ولكن قد يعرض لهن مايضعفهن عن العمل فيهملن معه بمرجوحية (ويلغين برجحان) والإلغاء إبطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه أو تأخره (إن تأخرن) عن المفعولين (نحو) قوله (القوم فى أثرى ظننت) فأخر الفعل وأهمل لضعفه بالتأخر، وماقبله مبتدأ وخبر (ويلغين بمساواة لإعمالهن (إن توسطن) بينهما (نحو) قوله :

فيه أن مقتضى الاتحاد فى المعنى عدم الاختلاف فى التعدية (قوله وكذا متصرفاتها) هو بكسر الراء وفتحها لحن للزوم الفعل (قوله فإنها تدخل على المبتدأ والخبر) ليس فيه أنها لا تدخل إلا عليهما فلا يرد حسبت أن زيدا قائم أو أن يقوم زيد على مذهب سيبويه أنه لاحذف فيه وذهب المبرد إلى أن الخبر محذوف. والتقدير حسبت قيام زيد ثابتا أو مستقرا .

وذهب السهيلى إلى أن مفعولى ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولى أعطى بدليل ظننت زيدا عمرا. وأجاب الكافيجى بأنه متأول بأن المعنى ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو كما أن قولك زيد حاتم بمعنى زيد مثل حاتم بشهادة المعنى (قوله بعد استيفاء فاعلها) جرى على الغالب فلايرد أن الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدأ والخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل (قوله فتنصبهما مفعولين) إن قيل الفاء تقتضى نصب المبتدأ والخبر للدخول عليهما معا والحال أن نصب المبتدأ عقب الدخول عليه لا عليهما معا . فالجواب أن المراد تعقيب المجموع للمجموع ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد ، والمراد تعقيب نصب الأول للأول ونصب الثانى للثانى (قوله عند الجمهور) مقابله قول السهيلى السابق (قوله فاغتبط) من الغبطة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها (قوله ضمنا) بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم الزمن المبتلى (قوله — فإن علمتموهن مؤمنات —) قد سلف أن العلم هنا بمعنى الظن والشارح اقتصر على أن علم بمعنى تيقن فكان ينبغى أن يمثل باعلم أنه لا إله إلا الله (قوله ويلغين برجحان) قال الحفيد : وإنما جاز إلغاء هذه الأفعال دون غيرها لأنها ضعيفة ووجه ضعفها أن معانيها قائمة بجارحة ضعيفة وهى القلب ثم ينضم إلى ذلك إما تأخرها عن المفعولين أو توسطها بينهما ، والعامل إذا تأخر عن المعمول ولو كان قويا يحصل له نوع وهن بدليل لزيد ضربت وامتناع ضربت لزيد فجاز إلغاؤها ولا كذلك غيرها من الأفعال انتهى : وبه يعلم جواب مايقال لم ضعفت هذه الأفعال بما ذكر حتى بطل عملها بخلاف كان وأخواتها (قوله برجحان) محل ذلك مالم يؤكد العامل المتأخر أو المتوسط بمصدر منصوب وإلا فلا يحسن الإلغاء .

قال الرضى : وتأكيد الفعل الملغى بمصدر منصوب قبيح إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والإلغاء ظاهر فى ترك الاعتناء به فبينهما شبه التنافى . وأما توكيده بالضمير أو اسم الإشارة المراد بهما المصدر فأسهل إذ ليسا صريحين فى المصدرية (قوله القوم فى أثرى ظننت الخ) بعض صدر بيت بقيته :

. . . . . . فإن يكن ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا

أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدنى (وفى الأراجيز خلت اللؤم والخورا)

فتوسط الفعل بين اللؤم والأرجيز وأهمل لضعفه بالتوسط أيضا ، وإنما كان الإلغاء والإعمال مع التوسط على حد سواء لأن ضعف العامل بالتوسط سوّغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح :

قال أبو حيان : وقيل الإعمال أرجح لأن العامل اللفظى أقوى من العامل المعنوى وبه جزم فى الأوضح :

وفهم من كلامه أن الإلغاء حينئذ جائز لا واجب وأنه لايجوز مع تقدّم العامل على المعمولين وإن تقدّم عليه غيره وهو كذلك على المشهور :

(و) هذه الأفعال (إن وليهنّ) ماله صدر الكلام وهو واحد من ستة وهى (ما) مطلقا (ولا وإن) فى جواب قسم ملفوظ به أو مقدر إذ ليس لهما صدر الكلام إلا حينئذ (النافيات) لما وليهن نحو : علمت مازيد قائم ، وعلمت والله لازيد فى الدار ولا عمرو ، وعلمت والله إن زيد قائم (أو لام الابتداء) نحو ولقد

(قوله أبالأراجيز الخ) قاله منازل بن ربيعة : واللؤم بالهمز أن يجتمع فى الإنسان الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء . والخور بفتح الخاء المعجمة الضعف (قوله جائز لا واجب) قد يكون سبب الإلغاء موجبا.

قال الرضى : ومصدر الفعل القلبى إذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله فى الإعمال والتعليق نحو: أعجبنى ظنك زيدا قائما ، وعلمك لزيد قائم ، وأما الإلغاء فواجب مع التوسط أو التأخر نحو : زيد قائم ظنى غالب : أى ظنى زيدا قائما غالب إذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل . وأما إذا كان مفعولا مطلقا فإن كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل ،وكذا إذا حذف جوازا ففى الصورتين يجوز إلغاء الفعل وإعماله متوسطا ومتأخرا لكن الإلغاء قبيح . وأما إن حذف الفعل وجوبا كما إذا أضيف إلى الفاعل نحو : ظنك زيدا قائما أى ظن ظنا فعند من قال العامل الفعل دون المصدر هو كما لو حذف جوازا نحو : متى زيد ظنك قائم ، ومتى زيد قائم ظنك . ويجوز الإعمال أيضا لأنك تعملّ الفعل لا المصدر ، وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مصدراً بأن والفعل (قوله وإن تقدّم عليه غيره) الأولى غيرهما : أى المعمولين. ووجه الإفراد التأويل بماذكر (قوله على المشهور) مقابله قول الكوفيين والأخفش وابن مالك حيث جوّزوا ذلك ، لكن من غير قبح عند غير ابن مالك وبقبح عنده . وفى التوضيح فى الكلام على قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » ما يقتضى موافقتهم (قوله مطلقا) أى سواء كانت فى جواب قسم أو لم تكن فى جوابه (قوله فى جواب قسم) هذا هو الصحيح كما فى المغنى فى بحث إذا.وقيل لها الصدر مطلقا. وقيل ليس لها مطلقا (قوله النافيات لما وليهن) احترز به من غير النافيات كما الموصولة ولا وإن الزائدتين وكأن المخففة. وقيدلا فى شرح اللباب بالتى لنفى الجنس احترازا عن التى بمعنى ليس وإليه يشير كلام الرضى (قوله علمت والله الخ) هذان مثالان للقسم الظاهر وإذا سقط القسم كانا مثالين للمقدر وجملة القسم وجوابه فى الجميع معلق عنها العامل فهى فى محل نصب على المفعولية بعلمت وقد يستشكل ما ذكر لأن المعلق متأخر عن القسم لأن القسم مذكور أو مقدر قبله فكيف يعلق به عنه ولم يتصدر عليه إلا أن يجاب بأن القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه كالشىء الواحد وكأن المتصدر عليه متصدر على القسم :

إن قلت : بم يفترق الإعمال والإلغاء فى مثل ذلك مما لا إعراب له قبل التعليق؟ فالجواب الجملة فى نحو ذلك كجملة ما هؤلاء ينطقون لا محل لها بل لإجزائها ، وبعد التعليق لا محل لإجزائها بل لها فليتأمل (قوله أو لام الابتداء) يندرج فيه نحو : إن زيدا لقائم إن قيل يرد عليه عدم إطراد العلة فى تعليق هذه الحروف وهى أنها

علموا لمن اشتراه - الآية ، ومنه قوله : • إنى رأيت ملاك الشيمة الأدب • (أو) لام (القسم) نحو علمت والله ليقومن زيد ، وقوله • ولقد علمت لتأتين منيتى • (أو الاستفهام) سواء تقدمت أداته على المفعول الأول نحو - وإن أدرى أقريب أم بعيد ماتوعدون - أم كان المفعول اسم استفهام كما سيأتى أم أضيف إلى مافيه معنى الاستفهام كعلمت أبو من زيد ، فإن كان الاستفهام فى الثانى كعلمت زيدا أبو من هو فالأرجح نصب الأول لأنه غير مستفهم به ولا مضاف إليه قاله ابن مالك فى شرح الكافية (بطل عملهن) أى عمل هذه الأفعال (فى اللفظ) دون المحل (وجوبا) لوجود المانع من العمل وهو اعتراض ماله صدر الكلام (ويسمى ذلك تعليقا) لأنه إبطال عملها فى اللفظ مع تعلق العامل بالمحل ، فهو كالمرأة المعلقة التى هى لا مزوجة ولا مطلقة بدليل صحة العطف بالنصب على محل الجملة التى عاق العامل عنها ، ولا فرق فى الاستفهام بين أن

لا تدخل إلا على جملة فإن لام الابتداء تدخل على المفرد فى نحو : إن زيدا لقائم فالجواب قدصرحوا بأن الأصل فيها التقديم وأصله لأن زيدا قائم ثم أخرت اللام لإصلاح اللفظ (قوله ومنه قوله إنى رأيت الخ) أى لأن الأصل للملاك وبذلك يندفع ما يقال فى البيت إلغاء العامل فى الابتداء وهو لا يجوز .

فإن قيل : يجب على هذا التأويل أن تكون الرواية إنى بالكسر لتعايق العامل ، وليس كذلك وإلا لما وقع تردد فى أنه على التعليق ولما صح لابن عصفور فى المقرب وغيره ولابن مالك فى شرح الكافية أن يستدلوا على جواز الإلغاء لأجل تقديم إنى على رأيت .

قلت : إنما يجب الكسر إذا تقدم الفعل المعلق على أن مثل - والله يعلم إنك لرسوله - وهذا عجز بيت صدره : • كذاك أدبت حتى صار من أدبى • (قوله ولقد علمت الخ) صدر بيت للبيد بن عامر عجزه • إن المنايا لا تطيش سهامها • وما اقتضاه كلامه كالتوضيح من أن لتأتين جواب لقسم مقدر يخالف قول المغنى إن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت الخ ونحوه فى الرضى (قوله أو استفهام) إطلاقه يشمل الاستفهام بهل وفيه خلاف . واستشكل تعليق الفعل بالاستفهام فى نحو : علمت أزيد عندك أم عمرو . وأجيب بأن هذا استفهام صورى وليس المراد منه الحقيقة لاستحالة الاستفهام عما أخبر علمه : والمعنى علمت الذى هو عندك من هذين .

قال أبو حيان : كلام العرب ثلاثة أقسام : مطابقة اللفظ للمعنى وهو الأكثر ، وغلبة اللفظ للمعنى نحو : أظن أن تقوم فإنه جائز دون أظن قيامك لاشتمال أن تقوم على جزء الإسناد . وغلبة المعنى للفظ ومنه ما نحن فيه وقيل هو على حذف مضاف والمراد علمت جواب هذا الكلام .

فإن قلت : يرد على التعليق بالاستفهام أرأيتك زيدا ماصنع ، وأرأيتك زيدا أبو من هو فإنه واجب الإعمال .

قلت : هو بمعنى أخبرنى وليس من القلبية (قوله فالأرجح نصب الأول) هذه الصورة مستثناة من كون سبب التعليق موجبا وانظر المغنى فى بحث جملة المفعول (قوله دون المحل) قال الحفيد : إنما كان له أى المعلق عمل فى المحل أى محل الجملة دون محل كل واحد من جزأى الجملة لأن هذه الأفعال إنما تطلب بالأصالة مضمون الجملة وعملها فى مضمون الجملة ليس بطريق الأصل ، وحيث امتنع عملها فى الجزءين رجع إلى الأصل وهو محل الجملة .

قال الشهاب القاسمى : إن قيل المعلق له الصدر فما بعده جملة لامفرد فكانت الجملة فى قوة المفرد المعمول لما قبل ذلك المعلق . قلت : العمل ثابت لمحل المعلق وما بعده معا لالمحل مابعده فقط (قوله وهو اعتراض الخ) أى بينها وبين معموليها ويرد عليه بعض الأمثلة فإن المعلق فيه أحد المفعولين (قوله بدليل صحة العطف بالنصب الخ)

يكون عمدة (نحو ـ لنعلم أىّ الحزبين أحصى ـ) ونحو : علمت متى السفر ، أو فضلة نحو ـ وسيعلم الذين ظلموا أىّ منقلب ينقلبون ـ فأى منقلب مفعول مطلق منصوب بما بعده لا مفعول به منصوب بما قبله لأن الاستفهام له صدر الكلام .

[تتمة] ذكر أبو على فى التذكرة أن من جملة المعلقات لعل كقوله تعالى ـ وإن أدرى لعله فتنة لكم ـ وجزم به فى الشذور وشرحه وذكر بعضهم من جملتها لو وجزم به فى التسهيل والمصنف فى الشذور وشرحه أيضا كقوله :

لقد علم الأقوام لو أن حاتما أراد ثراء المال كان له وفر

ولا يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لغير دليل لأنك إذا اقتصرت على ظننت مثلا لم تكن فيه فائدة

قال فى التوضيح : فيجوز علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره . وقال شارحه كغيره : استفيد من المثال أنه لابدّ أن يكون المعطوف مفردا فيه معنى الجملة فلا يقال علمت لزيد قائم وعمرا ، وهو يدل على منع عمرا جالسا بالنصب . وفى كلام الرضى التصريح بجواز ذلك ولعل وجهه أن عمرا جالسا يتضمن معنى الجملة لأنه جزآن ، ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل أن المعلق إنما يمنع العمل بالنسبة إلى الجملة المعلق عنها لا بالنسبة لتوابعها ويقتضى أن المعلق إنما معلق عن المعطوف عليه دون المعطوف وأن صدارته بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف ، لكن هل إعراب المعطوف مراعاة للمحل على سبيل اللزوم أولا كما يدل عليه التعبير بالجواز فليتأمل (قوله أن من جملة المعلقات لعل) وافقه أبو حيان لأنه مثل الاستفهام فى أنه غير خبر وأن مابعده منقطع عما قبله فلا يعمل فيه . وقال فى الجامع ، ويختص بدرى نحو ـ وما يدريك لعله يزكى ـ (قوله وجزم به فى التسهيل) لم أر له ذكرا فى التسهيل عند ذكر المعلقات (قوله لو) قيد فى شرح الشذور لو بالشرطية ولم يذكر المحترز عنه ، وعد فى الشذور وشرحه من المعلقات كم الخبرية ، وبسط الكلام عليها فى شرح الشذور وفى بحث الأشياء التى تحتاج إلى رابط فى الباب الرابع من المغنى : ولم يذكر النحويون أن كم الخبرية تعلق العامل عن العمل فى النوع الثانى عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس وكم الخبرية تعلق خلافا لأكثرهم .

ونص فى شرح الشذور عن جماعة من المغاربة أن من المعلقات أن التى فى خبرها اللام نحو : علمت أن زيدا لقائم ثم قال والظاهر أن المعلق اللام لا أن إلا أن ابن الخباز حكى أنه يجوز علمت إن زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وأن ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق إن انتهى .

وليس مراد ابن الخباز بالجواز التخيير بل إنه جائز بعد امتناعه قبل كسر إن وهو صادق بالواجب الذى هو المراد لما عرفت أن التعليق واجب ولم يستثنوا إلا صورة واحدة ، وعلى الأول فالظاهر أن الاسم كالخبر نحو : علمت أن فى ذلك لعبرة ، ويستفاد من قوله والظاهر أن المعلق إنما هو اللام أن المعلق لايشترط أن يكون فى صدر الجملة المعلق عنها ؛ وقد يقال إن اللام حقها فى الأصل صدر الجملة لكن زحلقت عنه كما تقدم فهى مصدر حكما (قوله لقد علم الخ) الشاهد فيه ظاهر ، وثراء المال كثرته ونموه والوفر الكثير يقال وفر المال ككرم وعد كثير (قوله ولا يجوز الخ) أما عدم جواز حذفهما فعن سيبويه والأخفش وابن مالك وعن الأكثرين الإجازة مطلقا وعن الأعلم الإجازة فى أفعال الظن دون أفعال العلم ، وأما عدم جواز أحدهما فبالإجماع (قوله لأنك إذا اقتصرت الخ) تعليل للمسألة الأولى ، وبذلك فارق باب ظن باب أعطى كما قاله الرضى . وأورد أن قولك فلان يعطى يراد به كثرة الإعطاء وإلا فالإنسان كما لايخلو عن علم أو ظن لايخلو فى الأغلب عن إعطاء شىء ، وفلان يعلم بهذا المعنى يفيد أنه كثير العلم على أنه لاتنحصر الفائدة فى ذكر المفعولين ، بل يصح أن تحصل فائدة معتدّ بها فيقال علمت الآن أو ظننت الآن فيعلم حدوث علم أو ظن فى الآن ، أو تقول علمت علما أو ظننت ظن السوء إلى غير ذلك .

إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما فإن دل دليل جاز ذلك :

[تنبيه] قد يضمن القول معنى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين عند سليم مطلقا ، وغيرهم يخصه بمضارع مبدوء بتاء الخطاب بعد استفهام متصل به أو منفصل عنه بظرف أو مفعول نحو : أتقول زيدا منطلقا ، وأفى الدار تقول عمرا مقيما : ● وأجهالا تقول بنى لؤى ● فإن لم يستوف الشروط تعينت الحكاية .

[باب فى ذكر الفاعل وأحكامه]

(الفاعل) وهو اسم أو مافى تأويله قدم عليه فعل تام أو مافى تأويله

وسكت عن تعليل المسألة الثانية وهو أن المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر . ولا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ بلا دليل قبل دخول الناسخ فكذا بعده انتهى وفيه نظر (قوله جاز ذلك) أى حذفهما وحذف أحدهما أما الأول فبالإجماع . وأما الثانى فمنعه ابن ملكون وطائفة من المغاربة . ووجهه مع رده فى التصريح (قوله مطلقا) أى نصبا مطلقا فيكون مفعولا مطلقا . ويحتمل أنه حال من الضمير المستتر فى ينصب : أى سواء وجدت الشروط الآتية أو بعضها أو لم يوجد منها شىء (قوله بمضارع مبدوء بتاء الخطاب) خرج المصدر والوصف والأمر والمضارع المبدوء بغير تاء الخطاب (قوله بعد استفهام) أى بحرف أو باسم ، ويستفاد من قولهم بعد استفهام أنه لايشترط أن يكون مستفهما عنه فصح قول التوضيح الحق أن متى ظرف لتجمعنا لالتقول فى قوله ● فمتى تقول الدار تجمعنا ● فلا يتم الرد على ابن مالك فى اشتراطه فى المضارع أن يكون حالا ، خلافا لمن رد عليه بذلك وطاح النظر بأنه على ذلك لايكون القول مستفهما عنه فلا يكون عاملا (قوله نحو أتقول الخ) الأمثلة على ترتيب الممثل له كما لايخفى .

[باب الفاعل]

(قوله هو اسم) أى صريح ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر بقرينة مقابلته بالمؤول (قوله أو مافى تأويله) ماواقعة على لفظ وفى للظرفية ، وتأويله مصدر بمعنى اسم المفعول عام مضاف : أى لفظ حاصل فى عدد الألفاظ المؤولة بالاسم ومثله فى ذلك مابعده ، ولو قال أو مؤول به كان أظهر وأخصر ، ثم التأويل لابد أن يكون بحرف سابك وهو هنا أن وأن ومادون كى ولو أو بغيره فى باب التسوية فلا يقع الفاعل جملة خلافا لبعضهم ، فانظر المغنى وشرح الشذور فى بحث الجملة التفسيرية .

وأجاز ابن مالك أن يكون الفاعل مضمون الجملة فقال فى قوله تعالى — وتبين لكم كيف فعلنا بهم — أن فاعل تبين مضمون كيف فعلنا كأنه قيل تبين لكم كيفية فعلنا بهم وفى — أولم يهدلهم كم أهلكنا — أنه على تأويل أو يهد لهم كثرة إهلاكنا (قوله قدم عليه فعل تام أو مافى تأويله) أى بأن يكون بعده حقيقة أو حكما كما فى الفاعل المستتر فإن التقدم هنا حكمى كوجوده والضمير فى عليه وتأويله ، وكذا مابعدهما راجع إلى أحد الأمرين المستفاد من لفظه أو والتقدم المأخوذ فى الحد تقدم العامل الذى هو وقوع الفاعل بعده والمأخوذ فيما سيأتى حكما ، والمراد به وجوب الوقوع لاالوقوع فلا دور على أن لزوم الدور ممنوع لإمكان تصور تقدم الفعل على اسم أسند إليه بدون تصور الفاعل ، وخرج بقوله قدم الخ نحو : زيد قام أو قائم فإن كلام السعد فى بحث التقوى صريح فى أن المسند الفعل وحده لا أن الفعل مسند إلى ضميره وهما مسندان إلى زيد ومثله شبهه ، ولو سلم فإسناد الجملة يتضمن إسناد الفعل فى ضمنها بل هو المقصود بالإسناد فيصدق عليه وأسند إليه فعل أو مافى تأويله فيحتاج إلى

وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه وله أحكام :

منها : أنه (مرفوع) بما أسند إليه ورفعه إما حقيقة (كقام زيد) وعمرو قائم أبوه (ومات عمرو) وخالد ميت أبوه ، أو حكما كالمجرور بمن الزائدة نحو — وما بأتيهم من ذكر — أو بإضافة المصدر إليه نحو — ولولا دفع الله الناس — :

إخراجه ، ولو سلم فهو لدفع التوهم ، ودعوى أن ذلك كلام ظاهرى ممنوع فإن دفع التوهم أمر مهم .

وماجوزه الأعلم وابن عصفور فى : وقلما ٭ وصال على طول الصدود يدوم ٭ من أن وصال فاعل يدوم قدم للضرورة غير مسلم بل وصال مبتدأ خبره يدوم ، ولوسلم لايرد نقضا لأن الضرورة لايجب أن تدخل فى التعريف . فاندفع مافى شرح التسهيل للدمامينى وخرج بالتام الناقص فإن مرفوعه لايسمى فاعلا اصطلاحا ، والمراد بما فى تأويله مايشبهه فى العمل والدلالة على المعنى المصدرى ، وهو هنا اسم الفاعل والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة واسم التفضيل والمصدر واسم الفعل والظرف وعديله المعتمدان :

قال أبو حيان : أواسم موضوع موضع الفعل نحو إياك أنت وزيد أن تخرجافى : إياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك أكد بالمنفصل وعطف عليه المرفوع ، وإياك وضع موضع احذر انتهى .

والجوامد الملاحظ فيها معنى الاشتقاق نحو : أسد بمعنى شجاع نحو : زيد أسد ، فى أسد ضمير مستتر مرفوع محلا على أنه فاعل . وقد يرفع الظاهر نحو : زيد أسد غلامه (قوله وأسند إليه) أى نسب إليه وربط به أصالة له اصطلاحا ماذكر باعتبار مدلوله ، وحيث فسر الإسناد بالنسبة دخل فاعل شبه الفعل وزيد فى أن ضرب زيد ولم يضرب زيد لظهور تحقق النسبة والربط . ولا يشمل حينئذ المفاعيل ونحوها لخروجها بقيد الاصطلاح فإنها تسمى متعلقا لامنسوبا ، والمتبادر من الإسناد : الإسناد بالأصالة ، والمتبادر يحمل عليه التعاريف فخرج التوابع أى بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل إذلا إسناد إلى التابع إلا فيهما بخلاف البقية . على أنا لانسلم الإسناد فى البدل بناء على أن عامله مقدر من جنس الأول (قوله وله أحكام) جمع حكم بمعنى محكوم به (قوله منها أنه مرفوع) أى على المشهور ولغة الجمهور وجاء نصبه ورفع المفعول نحو : كسر الزجاج الحجر . وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا : وبعضهم ادعى أن الزجاج هو الفاعل والحجر هو المفعول اعتبارا للفظ وإن كان المعنى بخلافه . ويؤيده ماقيل إنه من القلب وإن الإعراب أبدا على حسب العلامة التى تكون فى المعرب . ألا ترى أن القرية من - واسئل القرية - إنما تعرب على حسب حركتها لا على حسب الأصل (قوله أو حكما كالمجرور بمن الزائدة الخ) هذا ماذكره جمع منهم ابن مالك والمصنف ، وهو مبنى على أن الإعراب المحلى لايختص بالمبنيات ، وقدمضى فى بحث الإعراب أنه يشكل عليه قول الرضى إن معنى كون الكلمة معربة محلا أنها فى موضع لوكان فيه اسم معرب كان إعرابها كذا وكذا ، فإنه يقتضى أن ذلك لايتصور فيما إذا كانت الكلمة معربة . ويشكل عليه أيضا فرقهم بين الإعراب المحلى والتقديرى بأن المانع فى المحلى قائم بجملة الكلمة وفى التقديرى بالحرف الأخير ، ولا شك أن المانع فى المجرور بمن الزائدة ونحوه قائم بالحرف الأخير فالظاهر أن يكون الإعراب فيها تقديرا .

وبذلك صرح العينى فى شرح الشواهد فى الكلام على قوله ٭ ماأنت بالحكم الترضى حكومته ٭ فى محل رفع لأنها صفة للحكم وهو مرفع تقديرا لأنه خبر انتهى :

وهذا هو القياس على المتبع والمحكى والمدغم ونحوها لأن إعرابها تقديرى اتفاقا (قوله بما أسند إليه) أى على الأصح ووراءه أقوال لانطيل بها والمصنف أبهم الرافع ليجرى على كل الأقوال (قوله إماحقيقة) أى لفظا أو تقديرا ولو عبر بذلك كان أولى (قوله كقام زيد) أى كرفع زيد من قام زيد (قوله أو بإضافة المصدر إليه)

ومثل بمثالين تنبيها على أن الفاعل نوعان : نوع يكون المسند واقعا من الفاعل كالأول ، ونوع يكون المسند قائما به كالثانى .

(و) منها (أنه لا يتأخر عامله عنه) بأن يتقدّم الفاعل عليه لأنهما لما كانا كالكلمة الواحدة امتنع تقديم الفاعل عليه كما يمتنع تقديم عجز الكلمة على صدرها .

واستدل أبو البقاء فى اللباب على أنهما كالكلمة الواحدة باثنى عشر وجها أخذها من سر الصناعة لابن جنى فإن وجد فى اللفظ ماظاهره أنه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا وكون المقدم مبتدأ كما فى نحو : زيد قام ، وإما فاعلا بفعل محذوف كما فى نحو — وإن أحد من المشركين استجارك — وأما نحو قول الزباء :

* ما للجمال مشيها وئيدا * فضرورة أو مؤول .

(و) منها أن عامله (لا تلحقه علامة تثنية) إذا كان الفاعل مثنى ظاهرا (ولا) علامة (جمع) إذا كان مجموعا ظاهرا فلا يقال على اللغة الفصحى قاما رجلان وقاموا رجال وقمن نسوة (بل يقال قام رجلان و) قام

الباء فيه للسببية والسبب أعم من العامل والأعم لايلزم أن يصدق بأخص معين أو إضافة بمعنى مضاف وإضافتها إلى المصدر بيانية ، ولا ينافى أن الصحيح أن العامل فى المضاف إليه هو المضاف وكالمصدر اسمه نحو : من قبلة الرجل امرأته الوضوء

وقال الشاطبى : إن فاعل المصدر إذا أضيف لايسمى فاعلا عرفا بل هو مضاف إليه كما لايسمى زيد فى زيد قام فاعلا ولا فى زيد مضروب مفعولا وإن كان المعنى فى الجميع على ذلك . وقياسه أن المجرور بالحرف الزائد كذلك ، وحينئذ فلا يرد أمثال ذلك على اعتبار رفع الفاعل ليحتاج إلى تعميم الرفع لإدخالها (قوله ومثل بمثالين الخ) وزاد الشارح مثالين تنبيها على أن مافى تأويل الفعل مثله فى كونه نوعين (قوله لأنهما لما كانا الخ) قد يقال هذا كما يقتضى منع التقديم يقتضى منع فصله عن عامله فلم جاز الفصل (قوله واستدل أبو البقاء الخ) قال فى اللباب : والدليل على أن الفاعل كجزء من آخر الفعل اثنا عشر وجها — أحدها : أن آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل لئلا يتوالى أربع متحركات كضربت وضربنا ، ولم يسكن مع ضمير المفعول نحو : ضربنا لأنه فى حكم المنفصل . والثانى : أنهم جعلوا النون فى الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ، ولولا أنه كجزء من الفعل لم يكن كذلك . والثالث أنهم : لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به . والرابع : أنهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلالة على تأنيث الفاعل فكان كالجزء منه . الخامس : أنهم قالوا ألقيا وقفا مكان ألق ألق وقف قف ، ولولا أن ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أنيب منابه . السادس : أنهم نسبوا إلى كنت فقال كنتى ، ولولا جعلهم الفاعل كجزء من الفعل لم يبق مع النسب : السابع : ألغو اظننت إذا توسطت أو تأخرت ، ولاوجه لذلك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذى لافاعل له ومثل ذلك لايعمل . الثامن : امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقديم بعض حروفه . التاسع : أنهم جعلوا حبذا بمنزلة جزء واحد لايفيد مع أنه فعل وفاعل . العاشر أن من النحويين من جعل حبذا فى موضع رفع بالابتداء وأخبر عنه ، والجملة لايصح فيها ذلك إلا إذا سمى الحادى عشر : أنهم جعلوا ذاقى حبذا بلفظ واحد فى التثنية والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك فى الحرف الواحد . الثانى عشر : أنهم قالوا فى تصغير حبذا ما أحيبذه فصغروا الفعل والفاعل وحذفوا من الفعل إحدى الباءين ومن الاسم الألف ومن العرب من يقول لاتحبذه فاشتق منهما (قوله كما فى نحو زيد قام) أى على الأصح . وقال المبرد ومتابعوه برجحان ذلك على الفاعلية (قوله وإما فاعلا بفعل محذوف الخ) أى على الأصح .

وجوز الأخفش والكوفيون الرفع فى ذلك على الإبتداء وسوغ الابتداء بالنكرة تقدم الشرط أو نعته بالظرف بعده (قوله أو مؤول بأن مشيها مبتدأ حذف خبره) أى يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا فانظرا التوضيح وشرحه

(رجال و) قام (نساء) بتجريد العامل من علامة التثنية والجمع ، وبها جاء التنزيل نحو — قال رجلان — وقال الظالمون — وقال نسوة (كما يقال) مع المفرد (قام رجل) بتجريد الفعل إذ لو قيل قاما رجلان مثلا لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وماقبله من الفعل والفاعل خبر مقدم . فالتزم تجريد العامل دفعا لهذا الإبهام وحكم الوصف فى ذلك حكم الفعل :

(وشذ) إلحاقها بالعامل المسند لما بعدها من مثنى ومجموع كقول الشاعر : * وقد أسلماه مبعد وحميم *

وقوله : يلوموننى فى اشتراء النخيـ ـــل أهلى فكلهم ألوم

وقوله : نتج الربيع محاسنـا ألقحنها غرّ السحائب

وهذه لغة طيىء تسميها النحويون : لغة أكلونى البراغيث ، وعليها جاء ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام فى الحديث (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار) وقوله أيضا لورقة بن نوفل (أو مخرجىّ هم) بتشديد الياء

(قوله كما يقال مع المفرد الخ) ما مصدرية والمصدر المنسبك منها ومن يقال مجرور والمجرور نعت لمصدر محذوف معمول ليقال : أى يقال قولا كالقول قام رجل (قوله من مثنى ومجموع) أى حقيقة أو حكما فيشمل المفردين المتعاطفين والمفردات المتعاطفة (قوله وقد أسلماه) عجز بيت لعبدالله بن قيس يرثى مصعب بن الزبير صدره :

* تولى قتال المارقين بنفسه * والمارقين الخوارج . والمبعد إما اسم فاعل أو اسم مفعول ، والحميم القريب والشاهد فى إلحاق الألف فى أسلماه (قوله يلومننى الخ) قائله أمية . والشاهد فى يلومننى حيث لحقته العلامة مع إسناده للظاهر ، وكلهم مبتدأ وألوم بفتح الواو غير مهموز خبره اسم تفضيل من ليم بالبناء للمفعول (قوله لتج الربيع الخ) الربيع الزمان المعروف . والمراد بالمحاسن الأزهار وضمن ألقحن معنى أولدن فلذا عداه إلى ضمير المحاسن ولا يخفى مافى الكلام من الإستعارات . والشاهد فى ألقحنها حيث لحقته العلامة (قوله وهذه لغة طيىء الخ) قال الدمامينى : وينبغى أن يكون أصحاب هذه اللغة يتركون العلامة إذ قالوا قام اليوم أخواك جوازا ، وإذا قالوا ماقام إلا أخواك وجوبا كما يفعلون هم وغيرهم فى علامة المؤنث الحقيقى انتهى .

وقضية هذا التخريج أن من يجوز إلحاق التاء وعدمه مع الفصل بإلا جوز إلحاق الألف أيضا هنا فى المغنى :

ومنع أبو حيان على هذه اللغة جاءونى من جاءك لأنها لم تسمع إلا مع مالفظه جمع :

وأقول إذا كان سبب دخولها بيان أن الفاعل الآتى جمع كان لحاقها هنا أولى لأن الجمعية خفية وأطال فى ذلك فراجعه مع حواشيه :

[فائدة] قال الدمامينى : إذا قال أرباب هذه اللغة قاما وقعدا أخواك وأعملوا أحدهما فإنهم يضمرون فى الآخر ضمير اثنين فيتصل بكل من الفعلين ألف ، ولكنها فى أحدهما ضمير وفى الآخر علامة انتهى .

وانظر لو قلت قام غلاماك أو إخوتك أو عكسه فإن الفاعل غير واحد قطعا فهل يراعى مااتصل بالعامل أو يجوز إلحاق علامة التثنية أو الجمع ويظهر مراعاة مااتصل بالعامل ، وفى المغنى مايؤيده (قوله وعليها جاء ظاهر الخ) إنما قال ظاهر لاحتماله لغيرها بأن يكون مبتدأ وخبرا على التقديم والتأخير ، أو يكون ملائكة بدلا من الواو فى يتعاقبون ، ولكنه خلاف الظاهر (قوله يتعاقبون فيكم ملائكة الخ) هو ظاهر على رواية الحديث كذلك لكن رواه البخارى وغيره « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم » الخ فعليه الواو ضمير ومعنى يتعاقبون : تأتى طائفة عقب طائفة ثم تعود الأولى عقب الثانية (قوله أو مخرجىّ هم) بفتح الواو لأنها للعطف وقدمت همزة

حين قال له ورقة : ليتنى أكون معك إذ يخرجك قومك ، وأصله أو مخرجوى هم اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وكسر ماقبلها فصار أو مخرجىّ هم .

وفهم من كلامه أن هذه الأحرف اللاحقة للعامل ليست بضمائر وهو كذلك على هذه اللغة بل هى علامات للفاعل كالتاء فى قامت هند. والصحيح أن هذه اللغة لا تمنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة

الاستفهام لصدارتها ، وقيل الهمزة فى محلها والمعطوف عليه محذوف ، وكون ظاهر هذا الحديث جاء على هذه اللغة مخالف كلام ابن مالك فى التوضيح فإنه إنما ذكر ذلك على جهة التجويز ، وبدأ بقوله مخرجى خبر مقدم وهم مبتدأ مؤخر ، ولايجوز العكس لئلا يلزم الإخبار بالمعرفة عن النكرة لأن إضافة مخرجى غير محضة . قال : ولو روى بتخفيف الياء على أنه غير مفرد مضاف لجاز وجعل مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر كما تقول : أمخرجى بنوفلان .

وقال ابن الحاجب : إنه خبر مقدم ؛ قال : وكذلك جاء بتشديد الياء لأنه جمع : أى ويمتنع كون هم فاعلا لأن مخرجى جمع والوصف وما بعده إذا تطابقا فى غير الإفراد كان الأوّل خبرا مقدما والثانى مبتدأ مؤخرا ، ولا يجوز غير ذلك :

وقال السهيلى : مخرجى خبر مقدم ولو خففت لم يجز لأنه لايكون هم مبتدأ مخبرا عنه بمخرجى إذ لايخبر عن الجمع بمفرد ، ولا يكون مخرجى مبتدأ وهم فاعل لأنه لايجوز للعامل أن يكون ضميرا منفصلا إلى جنب عامله لاتقول قام أنا إنما تقول قمت فلو كان مكان هذا الضمير ظاهر جاز نحو : أو مخرجىّ قوم . قال : وهذا فصل بديع (قوله وأصله أو مخرجوى هم) الأصل الأصيل أو مخرجونى سقطت نون الجمع للإضافة (قوله وكسر ماقبلها) أى بدلا عن الضمة للتخفيف كما فتحت الياء له (قوله وهو كذلك على هذه اللغة) أى على الأصح لقول الأئمة إن ذلك لغة لقوم معينين : وقيل إنها ضمائر الفاعلين ومابعدها مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير وتابع على الإبدال من الضمير بدل كل من كل . والوجه الأول لايتأتى فى قوله : « وإن كانا له نسب وخبر » لأن إن الشرطية لاتدخل على الجمل الاسمية على الصحيح . والوجه الثانى لايتأتى فيما إذا كان الواقع بعد الفعل ضميرا منفصلا نحو : ماقام إلا هما وما قاموا إلا هم وما قمن إلا هن ، لأن الضمير المنفصل المرفوع بعد المرفوع المتصل توكيد بالإجماع ، ثم إن التقديم والتأخير أو الإبدال لايختصان بلغة قوم بأعيانهم إلا أن يقال الذى لايختص جواز التقديم والتأخير والإبدال ، وأما وجوب أحدهما الذى هو المراد فهو مختص قطعا (قوله كالتاء فى قامت) أى بجامع الفرعية عن الغير فالمثنى والمجموع فرع الإفراد والمؤنث فرع المذكر (قوله المتعاطفة) أى بغير أو فإن عطفت بأو قلت قام زيد أو عمرو :

وقال الدمامينى : يمتنع إثبات العلامة لأن الفاعل واحد لا اثنان غاية ما فيه أن ذلك الواحد غير معين : فان قلت : قام أخواك أو غلاماك ، فينبغى أن تلحق لأن الفاعل اثنان قطعا وإنما فقد التعين . فان قلت : قام أخوك أو غلاماك أو قام غلاماك أو أخوك ، فينبغى أن لاتلحق لأنه لم يتحقق كون الفاعل اثنين والأولى أولى بالمنع لأنك قدمت المفرد انتهى :

ويحتمل أن تلحق فى المثال الثانى لأن الفاعل الاصطلاحى اثنان قطعا وعدم تحقق فاعليته من جهة المعنى لا دخل له فى ذلك ، وهل قياس ما فعله من اللحاق فى قام زيد وعمرو ولحاق الواو فى قام أخوك وغلاماك فيقال قاموا أخوك وغلاماك :

خلافا للخضراوى وإنما كان الفصيح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تأنيثه لأن تأنيثه وجمعه يعلمان من لفظه دائما بخلاف تثنيته فإنه قد لا يعلم من لفظه بأن يكون مقدرا به التأنيث مع أن فى الالحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثم .

(و) منها أن عامله (تلحقه علامة التأنيث) فى آخره إن كان ماضيا أو وصفا وفى أوله إن كان مضارعا (إن كان) الفاعل (مؤنثا) حقيقيا كان وهو ماله فرج (كقامت هند) وتقوم دعد وزيد قائمة أمه أو مجازيا

وبقى مالو عطف بالفاء أو ثم ، وقد يؤخذ من قوله لأن الفاعل واحد لا اثنان لحاق العلامة لأن الفاعل اثنان ، وقوله المتعاطفة نعت المفردات وحذف نعت المفردين لدلالته عليه (قوله خلافا للخضراوى) حيث قال : لا نعلم أحدا يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر . ورد عليه أبو حيان بقوله ، وقد أسلماه مبعد وحميم ، وقوله ، وإن كانا له نسب وخبر ، وقياس ماورد فيهما قاموا زيد وعمرو وبكر .

قال فى المغنى : وليس بشىء لأنه يمنع التخريج لا التركيب (قوله يعلمان من لفظه دائما) لأن المراد من علمهما من اللفظ أن علامتهما أبدا ظاهرة ولا تكون مقدرة بدليل ما بعده ، فلا يرد أنه قد يسمى المفرد بمثنى أو جمع لكن قد يتوقف فيه فإن مثل من الموصولة لا يعلم من لفظه أن المراد به اثنان أو جمع . وقد مر عن المغنى أن علامة الجمع تلحق الفعل المسند إليها .

واعلم أن كلام الشارح يوهم أنه لم يعلم مما سلف علة تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع مع أنه أسلف ذلك قريبا حيث قال : إذ لو قيل قاما الخ فكان عليه أن يقول هنا قبل قوله لأن تثنيته الخ لما مر من رفع الإلباس ثم يقول ولأن هذا وفى قوله قد لا يعلم إدخال قد على الفعل المنفى . وفى المغنى وجمع الجوامع أنها مختصة بالمثبت (قوله بأن يكون مقدرا به التأنيث) ولأنه قد يكون مؤنثا لفظيا من غير تأنيث المعنى كطلحة (قوله مع أن فى الإلحاق الخ) فيه تأمل ، وفرق فى التصريح بما هو أظهر فراجعه (قوله تلحقه علامة التأنيث) للايذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث وسوى ابن مالك بالتاء بين النون (قوله إن كان ماضيا الخ) شمل قوله ماضيا فعل ضمير الواحدة المخاطبة أو المتكلمة مع أنه لا يجوز أن تلحقه علامة التأنيث بل لا يمكن ، وقوله مضارعا مضارع الواحدة المتكلمة مع أنه لا يجوز تأنيث فعله ، وإنما لم تدخل فى هذه المواضع لعدم الحاجة إليها لأن قرينة التكلم والخطاب معينة للمؤنث فلا التباس ، فالمراد أن عامله تلحقه علامة التأنيث حيث لا مانع يمنع من تأنيثه ، ويستثنى من الوصف مايستوى فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل واسم التفضيل فى بعض أحواله وخرج بالماضى وما بعده الجار والمجرور والظرف واسم الفعل فلا تلحقها علامة التأنيث (قوله إن كان الفاعل مؤنثا حقيقيا) أى تأنيثا معنويا إما لفظا أيضا أو دون لفظ . ويرد عليه مالا يتميز مذكره من مؤنثه نحو : برغوث فإنه لا يؤنث وإن أريد به مؤنث كما ذكره أبو حيان . وذكر أن مافيه تاء التأنيث ولا يتميز مذكره من مؤنثه نحو نملة مؤنث وإن أريد به مذكر والمسئلة مشهورة وما يتعلق بها من حكاية أبى حنيفة . وللسمين مناقشة مع أبى حيان لا نطيل بها . وقد نظمت فى المقام أبياتا لا بأس بإيرادها وهى :

ما فيه تا التأنيث حيث يعلم	تذكيره تذكيره محتم
كطلحة والتاء ليست تعتبر	إلا إذا ميز أنثى أو ذكر
وحيث لم تميز أو كنمله	فأنث الكل وحرر نقله
واحكم بتذكير الذى تجردا	من تاء تأنيث سوى ماوردا

(و) هو بخلافه نحو (طلعت الشمس) وتغرب الشمس واليوم وطالعة الشمس فيه من جهة الجنوب، وإلحاقها له واجب إذا أسند إلى ظاهر متصل حقيقى التأنيث، ولو مثنى أو مجموعا بالألف والتاء كقامت الهندات أو إلى ضمير متصل عائد إلى مؤنث مطلقا كالشمس طلعت : وشذ قول بعضهم قال فلانة وأما قوله

• ولا أرض أبقل إبقالها • فضرورة :

مؤنثا فاحرص على اتباع   فذاك مقصور على السماع

هـذا إذا كان مجازيهما   أما إذا كان حقيقيهما

فإن تميزا فأنث إن يرد   مؤنت واعكس كهند وأدد

أما إذا التميز صار ساقطا   فذكر الكل فهاك الضابطا

(قوله وهو بخلافه) منه ما تأنيثه بالتأويل نحو : أتته كتابى فاحتقرها فأنث الكتاب لكونه فى معنى الصحيفة، وما اكتسب التأنيث بإضافته إلى مؤنث إذا كان المضاف صالحا للحذف نحو :

• كما شرقت صدر القناة من الدم • (قوله متصل) هو الذى لم يفصل بينه وبين عامله شىء، وأفهم أن غير المتصل وهو المنفصل لا يجب فيه الإلحاق فشمل نحو : كفى بهند، فيوهم جواز الأمرين فيه كغيره، وهو لايؤنث وإن فصل بالباء لأنه فى صورة الفضلة وهى لا يؤنث لأجلها فلذا استثناه بعضهم كذا قيل، وفيه نظر لأنه لايقتضى عدم جواز التأنيث إذا جر الفاعل المؤنث بغير الباء لأنه فى صورة الفضلة، وسيأتى جواز الوجهين فى المجرور بمن وأن التأنيث هو الأصل والتذكير إنما هو لإرادة الجنس : والحق أن عدم التأنيث خاص بكفى فى نحو : كفى بهند، لأن العرب التزمت ذلك كما مر فى صدر الكتاب.

هذا، والوجوب بحاله إذا عطف عليه مذكر نحو : قامت هند وزيد كوجوب التذكير فى عكسه لأن الحكم للسابق كما نص عليه السفاقسى (قوله ولو مثنى) وأما تمنى ابنتاى فضرورة كما قال ابن مالك وذلك بناء على أنه ماض، ولا ضرورة إليه كما فى المغنى لجواز جعله مضارعا محذوفا من أوله إحدى التاءين (قوله أو إلى ضمير متصل) يحتمل أن المراد مالم ينفصل من العامل وأن يراد به المنفصل اصطلاحا، ويظهر أثر الاحتمالين فى نحو : غلام هند تقوم هى معه. وقضية الاحتمال الثانى خروج المنفصل سواء انفصل بإلا نحو : هند ما قام إلا هى، أولا نحو : غلام هند حضرت هى معه. وصرح فى التصريح بوجوب التذكير فى المنفصل بغير إلا وفى كلام الدمامينى مايفيد جواز الوجهين (قوله مطلقا) أى سواء كان حقيقى التأنيث كهند طلعت أو مجازيه كما مثل ومن المجازى اسم الجنس واسم الجمع والجمع المكسر.

وبحث الشهاب القاسمى أخذا من الرضى أنه يجوز تذكير ضمير جمع التكسير وكذا اسم الجمع، والرضى إنما ذكر ذلك فى الخبر : قال الشهاب : فإذا جاز فيه جاز فى الوصف قطعا إذ لا فرق بين الخبر والوصف (قوله وشذ قول بعضهم الخ) هذا متفرع على وجوب التأنيث فى الإسناد إلى الظاهر المتصل (قوله وأما قوله الخ) هذا متفرع على وجوب التأنيث فى الإسناد إلى الضمير المتصل وهو عجز بيت لعامر بن جوين الطائى صدره :

• فلا مزنة ودقت ودقها • وانظر الكلام عليه فى التصريح :

واعلم أن البهاء السبكى ذكر فى عروس الأفراح أن من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر تذكير المؤنث وعكسه قال : فالأول لتفخيمه نحو — فمن جاءه موعظة من ربه — ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث مجازى ومنه • ولا أرض أبقل إبقالها • لأنه أراد تفخيم الأرض فعبر عنها بما يعبر به عن المكان، وبذلك ينجلى لك أنه لا ضرورة فى البيت لأنه إنما يكون شاذا إذا أريد بالظاهر المؤنث ويعود عليه ضمير الغائب مذكرا

(ويجوز الوجهان) أى إلحاق العامل للعلامة وعدمه فى أربع مسائل والإلحاق أرجح فى جميعها :
أحدها (فى) العامل إذا أسند إلى (مجازى التأنيث الظاهر) المتصل (نحو) طلعت أو طلع الشمس، والمنفصل نحو (- قد جاءتكم موعظة -) ونحو - فقد جاءكم بينة - وكلامه فى الشرح يقتضى أن التأنيث فى هذا أرجح ، وكلامهم صريح فى خلافه كما ستراه .

(و) الثانية فى العامل إذا أسند إلى حقيقى التأنيث (المنفصل) من العامل بغير إلا (نحو: قامت اليوم هند ، وحضرت القاضى امرأة) ونحو - إذا جاءك المؤمنات - وقوله : * إن امرأ غره منكن واحدة * وخرج بقوله الحقيقى غيره نحو: طلع اليوم الشمس، فترك العلامة أحسن إظهارا لفضل الحقيقى على غيره . قاله الدمامينى فى شرح التسهيل نقلا عن النحاة ثم قال : والذى يظهر لى خلاف ذلك فإن الكتاب العزيز قد كثر فيه الإتيان بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير الحقيقى كثرة فاشية فوقع فيه من ذلك ماينيف على مائتى موضع ، ووقع فيه مما تركت فيه العلامة فى الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا ، وأكثرية أحد الاستعمالين دليل على أرجحيته فينبغى المصير إلى القول بأن الإتيان بالعلامة فى ذلك أحسن انتهى . وما بحثه موافق لمقتضى عبارة الشرح :
والثالثة هو المشار إليها بقوله (أو المتصل) بعامله كما (فى باب نعم وبئس) وذلك نحو (نعمت) أو نعم

فليتأمل (قوله أى إلحاق العامل للعلامة) الظاهر إلحاق العلامة للعامل ولعله أراد ذلك فقلب (قوله والإلحاق أرجح فى جميعها) فى الدمامينى أن الحذف أحسن من جمع التكسير كالرجال واسم الجمع كنسوة وجمع المذكر بالألف والتاء العاقل وغيره كطلحات ودريهمات لكون تأنيثها بالتأويل وهو كون كل منها جماعة (قوله إذا أسند إلى حقيقى التأنيث المنفصل الخ) دخل فيه المنفصل بمن .

وقال المصنف فى حواشى الألفية : لو قيل ما جاءنى من امرأة هل يجوز الفصل بمن :

قال الزمخشرى : فى قوله تعالى - ما يكون من نجوى ثلاثة - الآية ، من قرأ بالياء فعلى أن النجوى تأنيثها غير حقيقى ومن فاصلة أو على معنى شىء من نجوى انتهى .

وأقول : محل النظر إنما هو إذا كان المنفصل بمن حقيقى التأنيث كما مثل المصنف والنجوى ليست كذلك . فكلام الزمخشرى ليس من محل النظر ثم إنه لا حاجة فى الآية فى التذكير للفصل بمن ولا للتأويل لأن مجازى التأنيث يجوز فيه الأمران ، وسيأتى جواز التذكير فى مثال المصنف لا للفصل بل لإرادة الجنس ودخل المنفصل بالباء مثل كفى بهند ، وتقدم أنه لا يجوز فيه الوجهان بل يجب التذكير .

ويبقى ما إذا كان المؤنث الحقيقى المفصول منقولا من اسم مذكر كما لو سمى أنثى بزيد .

قال الجامى : يتعين الإثبات دفعا للإلباس . وقيده العصام بما إذا لم تقم قرينة على التأنيث نحو: جاءت اليوم زيد الكريمة ، فلا يجب التأنيث :

قال شيخنا : وقد يقال القرينة فى هذا المثال مؤخرة والمطلوب دفع الإلباس من أول الأمر (قوله إن امرأ الخ) صدر بيت عجزه : * بعدى وبعدك فى الدنيا لمغرور * والشاهد فيه ظاهر كمعناه بتقدير غره منكن امرأة واحدة : وقدره المبرد خصلة واحدة فلا شاهد فيه لأن التأنيث مجازى .

هذا ، وقال ابن سيده : أراد لمغرور جدا ولولا ذلك لم يكن فى الكلام فائدة لأنه قد علم أن كل من غر فهو مغرور: أى فائدة فى قوله لمغرور إنما هو على ماذكرنا وفسرنا (قوله والذى يظهر لى الخ) إن كان ماذكره أولا فى المحترز منقول الأئمة أمكن الجواب بأن كثرة الإثبات فى القرآن لعله لاقتضاء الحال إياها (قوله فى باب نعم وبئس)

(المرأة هند) فالتأنيث على مقتضى الظاهر والتذكير على إرادة الجنس ، إذ ليس المراد امرأة واحدة بل المراد الجنس فمدحوه أو ذموه عموما ثم خصوا من أرادوا مدحه أو ذمه مبالغة بذكره مرتين :

(و) الرابعة (فى) العامل إذا أسند إلى (الجمع) سواء كان جمع تكسير لمذكر (نحو- قالت الأعراب -) أو لمؤنث كقامت الهنود أو اسم جمع كقامت النساء

إنما ذكر باب لأن الحكم لا ينقصر على نعم وبئس (قوله بل المراد الجنس) أى والجنس يجوز فيه ترك التاء كما يأتى ، وهذا يقتضى أن كل فرد حقيقى التأنيث إذا قصد به الجنس فيه الوجهان وهو كذلك فيقال صارت المرأة خيرا من الرجل وصار وما أشبهه مما فيه جنسية ، وليس من ذلك ماقام من امرأة وإن كان فى معنى ما قام أحد من هذا الجنس لأن امرأة هنا ليس المراد بها الجنس بل المراد واحدة ، والعموم إنما جاء من النافى قاله الشاطبى . وقال قبل ذلك : إذا قلت ما قامت امرأة فلا بد من التاء بخلاف ما قامت من امرأة فأنت بالخيار لأن دخول من أفاد معنى الجنس :

وقال المصنف : لايقال كفت بهند بل يتعين كفى فانظر الفرق بين الباء ومن الزائدتين . وفى الرضى التسوية بينهما فى جواز الأمرين :

وأقول : مر أن وجوب التذكير خاص بكفى فى كفى بهند ومر وجهه وبه يعلم الفرق بين الباء ومن وان التسوية بينهما مطلقا لاتصح .

ونقل المصنف فى التعليقة عن ابن عصفور أن الأكثر فى المؤنث المقرون بمن الزائدة أن لاتلحقه علامة التأنيث لأنها لاتدخل إلافيما يراد به الشياع وعموم الجنسية ، والظاهر خلافا للناصر اللقانى أن المراد بأل هنا لام الحقيقة ولاينافيه مامر فى بحث خبر المبتدإ أن الرابط قد يكون العموم كزيد نعم الرجل لجواز أن يراد بالعموم صدقه على المبتدإ لاشموله للمبتدإ ولغيره .

بقى أن الحكم لايختص بالإسناد إلى الظاهر كما قد يتوهم من الاقتصار على تمثيل المصنف والشارح كالألفية بنعم المرأة ونحوه بل يجوز الوجهان عند الإسناد إلى الضمير المميز بنكرة مؤنثة نحو : نعم امرأة هند كما صرح به السيوطى .

وقال ابن أبى الربيع : لاتلحق استغناء بتأنيث المضمر (قوله إذا أسند إلى الجمع) المراد به كما يعلم مما يأتى مايدل على جماعة لا لجمع الصيغ والإلم يدخل فيه اسم الجنس واسم الجمع .

[فائدة حسنه] قال ابن جنى : إذا أنثت الجمع العاقل أعدت إليه الضمير مؤنثا وإن ذكرته أعدته إليه مذكرا تقول قامت الرجال إلى أخواتها وقاموا إلى إخوتهم (قوله نحو -قالت الأعراب-) الصحيح أنه اسم جمع (قوله أم لمؤنث الخ) لم يعتبر التأنيث الحقيقى الذى كان فى المفردات نحو : قال الهنود لأن المجازى الطارئ أزال حكم الحقيقى كما أزال التذكير الحقيقى فى رجال (قوله أم اسم جمع) قيده فى التصريح بالمعرب وقال : إن المبنى نحو : الذين ، لايقال فيه قالت الذين وإنه قيل إنه جمع الذى انتهى .

وظاهره أنه لافرق فى المبنى بين مايختص بالمذكر كالذين ومايختص بالمؤنث كاللاتى واللائى لكن فى الشاطبى أنه يجوز فى الاسم الجمع المبنى الوجهان ومثل بذهبت اللذون وذهب اللذون .

وفى الأوضح فى الجواب عن التذكير فى -إذا جاءك المؤمنات- أن التذكير فى جاءك للفصل ، أولأن الأصل النساء المؤمنات ، أو لأن أل مقدرة باللاتى وهى اسم جمع .

أو اسم جنس كأورقت الشجر فالتأنيث فى ذلك على التأويل بالجماعة والتذكير على التأويل بالجمع ، ولا يستثنى من الجمع (إلا جمعى التصحيح) المذكر والمؤنث (فكمفرديهما) أى فى التذكير والتأنيث فيجب التذكير على الأصح فى (نحو: قام الزيدون) مما هو جمع لمذكر سالم كما يجب فى (نحو : قام زيد) لأن سلامة نظمه تدل على التذكير . وقضية هذه العلة جواز الوجهين فى نحو : جاء البنون لتغير نظم واحده ، وبه صرح بعضهم بل نقل الشاطبى الاتفاق على ذلك .

قال فى التصريح : وتقدم أنه يجوز مع اسم الجمع التذكير والتأنيث ، وظاهر أن اللاتى اسم جمع مبنى (قوله اسم جنس) أى جمعى بدليل قوله على التأويل بالجماعة وقيده فى الهمع بالمؤنث وأطلق فى اسم الجمع . وظاهر كلام الشارح الإطلاق فيهما كالجمع وفى الرضى كلام يتعين مراجعته (قوله على التأويل بالجماعة) أنت خبير بأن التأويل بالجماعة فى التأنيث عند الإسناد إلى ظاهر المذكورات ، وبالجمع فى التذكير عند الإسناد إليه يجرى عند الإسناد إلى ضمائرها من غير فرق ، فلاوجه لتقول بأنه يلزم على طرد تعليل التأنيث بالتأويل بالجماعة وجوب إفراد ضمير هذه الثلاثة وتأنيث المسند إليه مع عدم وجوب ذلك ولا حاجة للجواب بأن الجماعة مفرد مؤنث فى اللفظ جمع فى المعنى ، فيجوز فى ضميرها مراعاة اللفظ فيفرد ويؤنث فيؤنث الفعل له ، ومراعاة المعنى فيجمع الضمير ويذكر كما جاز الوجهان فى الذى إذا أغنى عن الذين كقوله تعالى — والذى جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون — وقوله — كمثل الذى استوقد نارا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم — ولو كان الذى مخفف الذين بحذف النون لم يجز إفراد الضمير العائد إليه نعم يحتاج إلى اعتبار اللفظ . والمعنى فى لفظ جماعة إذا أسند إلى ضميره نحو : الجماعة قامت أو قاموا .

وقد تعرض فى التسهيل فى باب الضمير لحكم ضمير الجمع فلا بأس بذكر ذلك مع زيادة الأمثلة فإنه يستفاد منه ما أشرنا إليه ، وأنه يجوز تأويل التذكير بغير الجمع فنقول يأتى ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيرا لتأويله بجماعة نحو — وإذا الرسل أقتت — وكضمير الغائب قليلا لتأويلهم بواحد منهم نحو ◦ وبالبدو منا أسدة يحفظوننا ◦ إذ الأسد واحد منهم نحو : أحسن الفتيان أو نبله ومنه — وإن لكم فى الأنعام لعبرة نسقيكم مما فى بطونه — ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيرا ودونه قليلا ، ولجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة نحو — وإذا النجوم انكدرت — أو الغائبات نحو — فأبين أن يحملنها — وفعلت ونحوه أولى من فعلن ونحوه بأكثر جمعه وأقله والعاقلات مطلقا بالعكس (قوله إلا جمعى التصحيح) هل المراد به فى هذا المقام ما حصلت فيه شروط ذينك الجمعين أو المراد به ما يشمل الملحق بهما ظاهر كلام الشارح حيث قال : وقضية هذه العلة جواز الوجهين فى نحو البنون ، أن المراد بهما ما يشمل الملحق بهما حيث لم يتغير واحده لا مطلقا ، وهو مشكل . فقد صرح الدمامينى بأن الوابلين حكمه جواز لحوق العلامة وحكم واحده امتناع لحوقها وأمر فيه بالتأمل : وشرح الشاطبى بجواز الوجهين فيما جاء على شكل الواحد وليس فيه شروطه . وقال أيضا ما حاصله : إن الجمع السالم إذا لزم فيه تغيير الواحد وليس فيه شروطه كأرضين وعزين وسنين جاز فيه الوجهان ، فنقول : مضت سنون ومضى سنون وذهب اللذون وذهبت اللذون ، وكذلك ما كان من هذا النحو بالألف والتاء نحو لدات حكم التاء معه التخيير ، ومن ذلك عند الناظم يعنى ابن مالك بنون وبنات فإنهما لم يسلم فيهما بناء الواحد (قوله فى نحو : جاء البنون) أى من كل ما لزم فيه تغيير الواحد أو غلب .

قال بعضهم : وقضيتها أيضا أن نحو : المصطفين والقاضين يجوز فيه التأنيث لعدم سلامة نظم الواحد وهو

(ويجب التأنيث فى) نحو (قامت الهندات) مما هو جمع لمؤنث سالم كما يجب فى نحو : قامت هند ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وصححه المرادى وغيره . واستثنوا منه مايكون واحده مذكرا كطلحات أو مغيرا كبنات فحكمه حكم جمع التكسير ، ونقل الشاطبى الاتفاق على ذلك أيضا فى الصورة الثانية .

ولما كان هنا مظنة سؤال هو أن يقال قد مر أن الفاعل الحقيقى المنفصل يجوز فيه الوجهان فلم منعتم التأنيث فى نحو : ماقامت إلا هند مع أنه حقيقى التأنيث ؟ أشار إلى دفعه بقوله (وإنما امتنع فى النثر) أن يقال (ماقامت إلاهند) بتأنيث الفاعل (لأن الفاعل) فى الحقيقة ليس هو مابعد إلا وإنما هو (مذكر محذوف) والفعل مسند إليه

بعيد (قوله وهذا مذهب جمهور البصريين) وقال الكوفيون : يجوز فى جمعى التصحيح التذكير والتأنيث ودليلهم وروده فى التوضيح (قوله واستثنوا) أى جمهـور البصريين ، والضمير فى قوله منه يرجع إلى جمع المؤنث السالم .

وهذه العبارة مشكلة وأشكل منها قول السيوطى أو جمعا بالألف والتاء لمذكريعنى يستوى فيه الإلحاق وعدمه من غير ترجيح نحو : جاءت الطلحات بخلاف المؤنث فإن التاء واجبة فيه لسلامة نظم واحده نحو : جاءت الهندات إلا على لغة قال فلانة انتهى .

فانظر كيف اعتبر التذكير فقط فى جواز الوجهين واعتبر التأنيث فقط فى وجوب الإلحاق إلا أنه عال بسلامة نظم واحده ولا يخفاك مافيه . والذى تحرر عندى فى هذه المسألة باختصار أن الكوفيين يجيزون الوجهين فى الجمع من غير استثناء شىء أصلا ، وأن جمهور البصريين يوجبون التذكير فى جمع المذكر السالم إذا وجدت فيه شروط الجمع بخلاف الملحق به ، ويوجبون التأنيث فى جمع المؤنث السالم إذا كان واحده مؤنثا حقيقياسالما عن التغيير أيضا وماعداه من مذكر حقيقة أو حكما أو مؤنث حقيقى متغيرا أو غير حقيقى مطلقا يجوز فيه الوجهان التذكير وعدمه قاله شيخنا .

وقضية جواز الوجهين فى المغير جوازهما فى حبليات ، وهو غير بعيد لأن ابن الحاجب وأتباعه جوزوا الوجهين من غير تفصيل .

وفى الشاطبى : أن جمع المؤنث السالم ثلاثة أقسام : أحدها : مايكون للمذكر حقيقة أو حكما نحو الطلحات والحمامات فجواز الوجهين فيه ظاهر ووجهه ثم قال : والثانى يكون للمؤنث المجازى التأنيث نحو : ثمرات وخطوات ، فجواز الوجهين فيه ظاهر ووجهه أيضا ثم قال : والثالث للمؤنث الحقيقى التأنيث نحو : الهندات والزينبات ، وظاهر إطلاق النظم الخ (قوله فحكمه) أى كل واحد من طلحات وبنات (قوله ونقل الشاطبى الخ) كذا نقل فى التصريح عنه الاتفاق فى المتغير وليس فى كلامه تصريح بالاتفاق إلا أن يكون فى نسخة تحريف أو اختلاف .

[فائدة] قال أبو حيان : الفرق بين المذكر والمؤنث لا يكون فى أكثر الألسن . قال : وهذا من أحسن مايعتذر به عن التذكير فى قوله — فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى — فأشار بلفظ المذكر حكاية لقول إبراهيم ولم يكن فى لسانه فرق . قال شيخنا : وأحسن منه أنه ذكر مراعاة للخبر أو باعتبار الكوكب (قوله ولما كان هنا مظنة سؤال) لا داعى لدعوى أن فيه استعمال هنا غير ظرف لكونه اسم كان مرفوع المحل والخبر مظنة سؤال لأنه يجوز أن يكون هنا ظرفا خبرا مقدما ومظنة سؤال اسما لكان مؤخرا ، ولا وجه لاستبعاد ذلك فإن تقديم الخبرخصوصا الظرفى مما اشتهر (قوله لأن الفاعل الخ) قضية هذا التعليل أن الفصل بغير إلا من أدوات

ومابعد إلا بدل منه : والتقدير ماقام أحد إلا هند : وقضية هذه العلة امتناع نحو : ماطلعت إلا الشمس . وأفهم كلامه جواز التأنيث فى النظم وهو مذهب الأخفش كقول الشاعر :

ما برئت من ريبة وذم　　فى حربنا إلا بنات العم

وقضية كلام الألفية والتسهيل جوازه فى النثر ، وصححه المرادى بقلة ، وصرح المصنف فى الشذور بمرجوحيته ، ومنه قراءة أبى جعفر — إن كانت إلا صيحة واحدة — بالرفع وحذف الفاعل فى هذا جائز مطرد (كحذفه) إذا وقع فاعل المصدر كما (فى نحو — أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما -) فاطعام مصدر وفاعله محذوف . والتقدير أو إطعامه يتيما بالإضافة إلى الفاعل (و) كحذفه فى باب النيابة عن الفاعل (نحو — قضى الأمر —) أصله والله أعلم قضى الله الأمر (و) كحذفه فى باب التعجب عند وجود ما يدل عليه نحو (— أسمع بهم وأبصر —) أى بهم ، وهذا بناء على أن أفعل خبر بصيغة الأمر وأصله أفعل بصيغة الماضى وما بعده فاعل كما سيأتى فى بابه . لكن لما غيرت الصيغة قبح رفعه للظاهر لكونه على صورة الأمر فزيدت الباء فى فاعله لإصلاح اللفظ كما زيدت فى فاعل كفى لا بمعنى وقى ، فهذه أربعة مواضع يطرد حذف الفاعل فيها ويضاف إليها فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو : اضربن يازيدون واضربن ياهند كما قرر فى محله .

(ويمتنع) حذفه (فى غيرهن) لأنه عمدة وكالجزء من الكلمة ، وذلك لايجوز

الاستثناء كالفصل بإلا ولاينافيه أن غير مثلا مذكر لأنه يكتسب التأنيث من المضاف إليه (قوله ومابعد إلا مبدل منه) هذا البدل يخالف سائر الأبدال من وجهين : الأول : عدم احتياجه إلى الضمير العائد إلى المبدل منه مع وجوبه فى بدل البعض ، لأن الاستثناء المتصل يفيد أن المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير . الثانى : مخالفته للمبدل منه فى الإيجاب والسلب مع وجوب الاتفاق فى غير باب الاستثناء (قوله وقضية هذه العلة امتناع الخ) ظاهره أن امتناع التأنيث فى نحو : ماذكره مما المسند إليه فيه مجازى التأنيث أخفى من امتناعه فى نحو : ماقامت إلا هند حتى احتاج إلى أخذه من تعليل ذلك . ولا يخفى مافيه لأنه إذا امتنع التأنيث فيما أسند إلى الحقيقى التأنيث امتنع فى المسند إلى مجازيه بالأولى (قوله مابرئت الخ) الشاهد فيه ظاهر ، وكون الفاعل بنات وهو جمع تكسير فليس نحو : قامت الهندات مما يقوى حجة الأخفش لا مما يرد عليها كما ظن ، لأنه إذا جاز فى المكسر التأنيث جاز فى السالم بالأولى كما عرفت آنفا على أنه ينبغى أن يقول وليس نحو : ماقامت إلا الهندات ليكون مما الكلام فيه (قوله وصححه المرادى الخ) وجهه أن يقدر الفاعل المحذوف مؤنثا عاما للمستثنى وغيره كبنات فى البيت وصيحة فى الآية . وفى شرح الشذور ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ (قوله كحذفه إذا وقع فاعل المصدر) إنما جاز حذفه دون فاعل الفعل لأخذ النسبة المعينة فى مفهوم الفعل فإنها تحتاج إلى الفاعل المخصوص الغير المعلوم لا لأجل الحدث (قوله لابمعنى وقى) أما التى بمعنى وقى فلا تزاد الباء فى فاعلها نحو : كفت هندابنها ، ومنه قوله تعالى — وكفى الله المؤمنين القتال — (قوله ويضاف إليها الخ) يضاف إليها أيضا نحو : اضربوا القوم يازيدون ، واضربا القوم يازيدان ، واضربى القوم ياهند بحذف الواو والألف والياء لالتقاء الساكنين ، وحذفه إذا قام مقامه حالان نحو : فتلقفها رجل رجل ، لأن أصله فتلقفها الناس رجلا رجلا لأنهم أجمعوا على أن الفاعل لايتعدد فلما حذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه جعلا كشىء واحد ولم يتعاطفا وصار رفعهما كرفع واحد فرجل رجل بمنزلة قولك الناس مفصلين ، وبهذين والمسألة التى زادها الشارح يعترض إطلاق قوله ويمتنع فى غيرهن ويمكن الجواب فتدبر (قوله لأنه عمدة وكالجزء من الكلمة) العلة مجموع الأمرين لا كل على انفراده لير د على الأول أن المسند

بل إن ظهر فى اللفظ فذلك واضح ، وإلا فهو ضمير مستتر راجع إما لمذكور كهند قامت أو لما دل عليه الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام « ولا يشرب الخمر حين يشربها » أى لا يشرب الشارب ، وحسن ذلك تقدم نظيره فى قوله « ولا يزنى الزانى » أو لما دل عليه الحال : أى المشاهدة نحو — كلا إذا بلغت التراقى — أى بلغت الروح .

(والأصل) فى الفاعل (أن يلى عامله) لأنه كالجزء منه ولذلك سكن له آخر الفعل إذا كان ضميرا كراهة توالى أربع متحركات ؛ وإنما يكرهون ذلك فى كلمة واحدة فدل ذلك على أنهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول فالأصل فيه أن ينفصل عنه ويتأخر عن الفاعل لأنه فضلة (وقد) يجاء بخلاف الأصل فيـلى المفعول الفعل و (يتأخر) الفاعل (عنه) إما (جوازا) كما فى (نحو — ولقد جاء آل فرعون النذر —) وقوله :

جاء الخلافة أو كانت له قدرا (كما أتى ربه موسى على قدر)

ولا يضر فى هذا اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه فى الرتبة .

(و) إما (وجوبا) وذلك فى ثلاث مسائل : —

إحداها : أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول كما (فى نحو — وإذ ابتلى إبراهيم —) إذ لو أخر للزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز إلا فى الضرورة وفى مواضع مخصوصة وأجازه ابن جنى فى النثر بقلة وتبعه ابن مالك قال : لأن استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه .

عمدة ويحذف ويحتاج إلى الجواب بأن المسند إليه يتوقف عليه الإخبار والمسند لأنه صفة له والصفة تتوقف على الموصوف والمسند إنما يتوقف عليه الإخبار فقط وأن جزء الكلمة يحذف . وقال بعضهم : إنما لم يحذف الفاعل مع القرينة كالفعل والمبتدأ لأن الفعل عرض قام به فلو حذف لزم قيام العرض بنفسه (قوله بل ظهر الخ) أى وجد حقيقة وهو ظاهر أو حكما بأن يكون معدوما فى حكم الموجود كما فى صورة الحذف المتقدمة ولولا ذلك أشكل قوله وإلا فهو ضمير مستتر إذ لا يلزم من عدم الوجود حقيقة كونه ضميرا مستترا (أى ولا يشرب الشارب) لو قال أى ولا يشرب هو أى الشارب كان أوفق بقوله وإلا فهو ضمير (قوله أى بلغت الروح) فيه ما عرفت قبله (قوله والأصل فى الفاعل الخ) أى الأولى فمباحث الوجوب عديلة له ويدل عليه قوله وقد يجب ذلك الأصل ولم يعبر به مع أنه أوضح ، لأن فى لفظ الأصل لمحا إلى أن قرب الفاعل من الفعل كأنه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها ، وأنه ليس بمجرد أولوية بل ينبى عليه بعض الأحكام ؛ والولى القرب وباشتراط تقدم العامل عليه تعين الولى بالتأخير : أى أن يتصل به ، ويتأخر عنه : أى يقع بعده حقيقة أو حكما كالمستتر فإن البعدية فيه حكمية كوجوده (قوله ولذلك سكن الخ) لا يقال هذا لا يدل على كونه كالجزء مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا لأنه ممنوع ولذا لم يسكن فى نحو ضربك (قوله بخلاف المفعول الخ) لا يغنى عنه ما قبله لاحتمال أن يكون الأصل فى كل منهما أن يلى عامله كما قاله ابن جنى والأخفش . والظاهر أن المراد بالمفعول المذكور المفعول به وحده ويحتمل أن يراد الأعم ، لكن قد يمتنع خلاف الأصل فى بعضها كالمفعول معه وذلك لا يقدح فى صحة الكلية (قوله جاء الخلافة الخ) فاعل جاء ضمير الممدوح وأو بمعنى الواو وقدرا : أى مقدرة من غير سعى ، والكاف للتشبيه وما مصدرية ، والجملة فى محل نصب صفة لمصدر محذوف : أى إتيانا كإتيان موسى (قوله إذ لو أخر لزم الخ) يؤخذ من هذا التعليل أنه لو قدم المفعول على الفعل لم تمتنع المسألة .

قال الحفيد : اعلم أنه إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول وجب تأخير الفاعل وذلك فى المفـ ل التقدم على الفعل والتوسط بينه وبين الفاعل انتهى المراد منه . واعترض على جده فى الأوضح حيث عد هذه الصورة وصورة الحصر من مسائل وجوب التوسط وقد يقال المراد بوجوب توسطه امتناع تأخره أو إذا تأخر عن الفعل

الثانية : أن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل (و) ذلك (نحو ضربنى زيد) إذ لو تقدم والحالة هذه لانفصل الضمير مع تأتى اتصاله وهو لا يجوز إلا فيما استثنى .

الثالثة : أن يحصر الفاعل بإنما نحو — إنما يخشى الله من عباده العلماء — أو بإلا على الأصح نحو : ماضرب عمرا إلا زيد .

(وقد يجب) ذلك الأصل الذى هو إيلاء الفاعل لعامله و (تأخر المفعول) عنه وذلك فى ثلاث مسائل أيضا :
إحداها : أن يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل (كضربت زيدا) إذ لو قدم على الفاعل لانفصل الضمير مع إمكان اتصاله . ولا يخفى عليك أن تأخير المفعول إنما يجب إذا كان ضميرا متصلا أيضا وإلا فتقديمه على عامله جائز كما صرح به فى الأوضح . واعترض فيه على ابن مالك بأن كلامه فى الألفية يوهم امتناع التقديم .

الثانية : أن يخاف التباس أحدهما بالآخر لعدم ظهور الإعراب وعدم قرينة تميز أحدهما عن الآخر سواء كانا مقصورين أم اسمى إشارة أم موصولين أم مضافين إلى ياء المتكلم (و) ذلك نحو (ضرب موسى عيسى) أو غلامى غلامى أو هذا ذاك أو من فى الدار من على الباب ، فيتعين فى مثل هذا كون الأول فاعلا والثانى مفعولا

وانظر هل يجوز التقديم فى خصوص مثال المصنف ومثله — يوم لاينفع الظالمين معذرتهم — أولا ؟ وهل يمنعان من التقديم عليهما أو على الفعل فقط وحرره (قوله أن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل) أى والفاعل ظاهر إذ لو كان ضميرا متصلا أيضا وجب تقديمه كما سيأتى ، وخرج بقوله متصلا نحو : ماضرب زيد إلا إياك ، فإن الضمير يجب فصله وتأخيره (قوله أن يحصر الفاعل بإنما) إن قلت : المحصور هو الفعل الواقع على المفعول وأما الفاعل المذكور فمحصور فيه . قلت : إذا حصر الفعل الواقع على المفعول فى الفاعل المذكور فقد حصر الفاعل : أى من وقع منه ذلك الفعل فى ذلك الفاعل المذكور ، فالمراد بالفاعل فى كلامه مفهومه : أى من وقع منه الفعل الواقع على المفعول لا يقال فالمحكوم بحصره هو الأمر الكلى ولم يؤخر بل الذى أخر فرده ، لأنا نقول تأخير فرده تأخير له لاتحاده به مع أن المراد بقوله أن يحصر الفاعل أنه لم يوجده غيره والذى لم يوجده غيره هو بعينه الذى أخر ، وتقدم عن الحفيد أن فى صورة الحصر يجوز تقديم المفعول على العامل (قوله على الأصح) مقابله ماذهب إليه الكسائى وحجته وردها تطلب من التوضيح وشرحه (قوله إذ لو قدم على الفاعل الخ) بخلاف مالو قدم على الفعل (قوله إذا كان) أى المفعول (قوله أيضا) أى كالفاعل : أى ولا حصر فى أحدهما كما فى الأوضح ، وبه يعلم أن الشارح تصرف فى عبارته (قوله وإلا) أى وإن لم يكن ضميرا متصلا بأن كان ظاهرا كما فى مثال المصنف ويدخل تحت قوله وإلا مالو كان ضميرا منفصلا أيضا نحو : ماضربت إلا إياك ، وليس مرادا كما لايخفى إذ لايجوز التقديم فيه (قوله واعترض فيه على ابن مالك) يمكن أن يجاب عنه بأن فى كلامه حذف الواو مع معطوفها . والتقدير إن أضمر الفاعل والمفعول أو المراد الوجوب الإضافى : أى بالنسبة إلى التوسط بين الفعل والفاعل أو يحمل كلامه على ما إذ تأخر المفعول عن الفعل وبهذين يجاب عن المصنف هنا (قوله الثانية أن يخاف الخ) إنما لم يجز فى هذه الصورة تقديم المفعول على العامل ، ولا لبس بالفاعل لأنه لايتقدم لئلا يلتبس بالمبتدإ كما قاله الحفيد (قوله لعدم ظهور الإعراب) إنما احتاج إليه ولم يكتف بقوله ولا قرينة لأن القرينة لا تشمله إذ هى أمر يدل لا بالوضع وإن نوقش فى هذا (قوله سواء كانا) أى الفاعل والمفعول لا يخفى مافى عبارته من القصور عن تمام الأقسام وكان ينبغى أن يزيد أم مختلفين ، وليس فى عبارته أو ليقال إنها لمنع الخلو هذا وبقى نحو ضرب سيبويه سيبويه أو الذى قام أبوه أو هذا أو غلامى أو عيسى وما لو كان أحدهما إعرابه مقدرا والآخر إعرابه ظاهرا وهناك لبس نحو : ضرب مسلمىّ صالحىّ

خلافا لابن الحاج محتجا بأن العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير ، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وشرعا على الأصح . وبأن الزجاجى نقل الاتفاق على أنه يجوز فى نحو — فمازالت تلك دعواهم — كون تلك اسمها ودعواهم خبرها وبالعكس (بخلاف ما إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية فلا يجب التأخير بل يجوز التقديم كما فى (نحو : أرضعت الصغرى الكبرى) وضربت موسى سعدى :

الثالثة : أن يحصر المفعول بإنما نحو: إنما ضرب زيد عمرا أو بإلا على الأصح نحو : ماضرب زيد إلا عمرا ؟ (وقد يتقدم المفعول على العامل والفاعل إما جوازا نحو — فريقا هدى) وفريقا حق عليهم الضلالة — (وإما وجوبا) وذلك فى مسئلتين : أن يكون له صدر الكلام (نحو — أيا ماتدعوا —) فأيا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وماصلة وتدعوا مجزوم بأيا فكل منهما عامل فى عامله من جهتين مختلفتين . الثانية : أن يقع عامله بعدفاء الجزاء فى جواب أما ، وليس للعامل منصوب غير مقدم نحو — فأما اليتيم فلا تقهر — ونحو — وربك فكبر —

(قوله محتجا بأن العرب) مااحتج به من الأوجه الأربعة الأول مبنى على عدم الفرق بين اللبس الموجود هنا وهو أن يسبق إلى الفهم خلاف المراد وبين الإجمال وهو أن يقف الذهن فلايحكم بشىء . وأما الوجه الخامس فقضية كلام ابن مالك فى التسهيل خلافه وبتسليمه فليس فى اللبس فيه محذور إذ ماصدق اسم زال وخبرها واحد وليسا متخالفين بخلاف الفاعل والمفعول (قوله قرينة لفظية) منها الإعراب الظاهر فى تابع أحدهما نحو : أكرم موسى الظريف عيسى ، واتصال ضمير الثانى بالأول نحو : ضرب فتاه موسى (قوله نحو أرضعت الخ) مثال لما القرينة فيه معنوية فإن العقل يدرك أن المرضع الكبرى (قوله وضربت الخ) مثال للقرينة اللفظية وهى اتصال علامة الفاعل المؤنث بالفعل. ولا يرد أن القرينة أمر يدل لا بالوضع والتاء موضوعة لتأنيث المسند إليه فكيف تكون قرينة لفظية لأن التاء موضوعة لتأنيث مطلق المسند إليه لا لتأنيث هذا بخصوصه (قوله أن يحصر المفعول الخ) فيه نظير مامر وإنما وجب تقديم الفاعل على المفعول المحصور فيه لأنه لو أخر انقلب المعنى المراد كما لا يخفى .

قال المولى عبد الغفور : وهو ظاهر إذا كان الفاعل خاصا أما إذا كان عاما فلا نحو : ماضرب أحد إلا زيدا وذلك لأنه لم يبق أحد حتى يصح أن يكون زيد مضروبا له .

قال العصام : قلت فيما إذا كان الفاعل عاما لايكاد يوجد مثال صادق بل مالا يخفى كذبه إذا أبقى الفاعل على عمومه لبداهة كذب حصر ضاربية كل أحد فى زيد ، والكواذب لايبالى بها ولاتندخل تحت القصد ، والمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب أحد من الجماعة المختصة التى تخصص مقام الإخبار العام بها وحينئذ يصح أن يكون زيد مضروبا للغير . وأما دعوى ظهوره فيما إذا كان الفاعل خاصا فذهول عجيب ، كيف وهو لايصح فى مثل : ما خلق الله تعالى على أحسن الصور إلا يوسف أن يقال فيه المقصود حصر خالقية الله تعالى فى يوسف مع جواز أن يكون يوسف مخلوقا لغير الله تعالى فتحت بابا للنقض تأتى فيه الأمثلة متسلسلة . ودفع الاشتباه أن المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل آخر الجواز بالنظر إلى الهيئة التركيبية ، فإن هيئة القصر فى المثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ، ولا تمنع كون المفعول لهذا الفاعل مفعولا لغير هذا الفاعل ، والمنع إنما يأتى فيما يأتى من خصوص المادة فلاينافى دعوى الجواز (قوله على الأصح) مقابله قول البصريين والكسائى والفراء وابن الأنبارى بجواز تقديمه مع إلا فانظر التوضيح وشرحه (قوله بعد فاء الجزاء الخ) إنما وجب التقديم حينئذ حذرا من أن تلى الفاء أما (قوله فى جواب أما) أى الظاهرة أو المقدرة كما أشار إليه بالمثالين (قوله غيره) أى المفعول ، وقوله مقدم نعت منصوب احترازا عما إذا كان للفعل منصوب غير المفعول مقدم على الفاء فإنه

والحاصل أن للفاعل ثلاث حالات : تأخره جوازا أو وجوبا وتوسطه وجوبا ، وللمفعول أربع حالات : تأخره وجوبا وتوسطه وجوبا وتقدمه عليهما وجوبا وعلى الفاعل جوازا . ويوجد فى بعض النسخ (وإن كان الفعل) العامل فى الفاعل (نعم وبئس فالفاعل) إما ظاهر أو مضمر فالظاهر يجب أن يكون (إما معرّفا بأل الجنسية) على أحد القولين أو العهدية على القول الآخر ، والقول بأنها للجنس حقيقة أو مجازا أو للعهد الذهنى أو الشخصى مذكور فى المطولات (نحو — نعم العبد) إنه أواب — وبئس الشراب (أو مضافا لما هى) أى أل الجنسية (فيه نحو — ولنعم دار المتقين) — وبئس مثوى المتكبرين — أو مضافا إلى مضاف لما هى فيه كنعم ابن أخت القوم وبئس ابن غلام الرجل .

واشتراط كون الظاهر بأل أو مضافا لما هى فيه هو الغالب كما قال المرادى ، فقد حكى الأخفش أن ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة .

وأجاز الجرمى أن يكون علما كقوله عليه الصلاة والسلام « نعم عبد الله خالد بن الوليد » وهذا ونحوه مما يوهم ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم شاذ أو مؤول وكون المرفوع بعدهما فاعلا هو عند القائل بفعليتهما. وأما من يرى اسميتهما فقال صاحب البسيط : ينبغى أن يكون تابعا لنعم أو بدلا أو عطف بيان ونعم اسم

يكتفى بالفصل بذلك المنصوب ، ولا يجب تقديم المفعول سواء كان المنصوب الآخر ظرفا نحو : أما اليوم فاضرب زيدا ، أو مفعولا آخر نحو : أما درهما فأعطيت زيدا ، أو حالا نحو : أما مجردا فأنا ضاربك ، أو مفعولا مطلقا نحو : أما ضرب الأمير فأنا ضاربك ، أو مفعولا له نحو : أما تأديبا فأنا ضاربك ، والضابط صادق على نحو : أما زيد فيضرب عمرا ؛ ولا يجب تقديم المفعول فيه فلو قال ولم يحصل الفصل بين أما والفاء بشىء آخر كان أولى ، وإنما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها لأنها ليست فى مركزها الأصلى بل مؤخرة من تقديم (قوله أو مضمر) أى مستتر أو بارز (قوله أما معرفا الخ) خرج ما فيه أل وليست معرفة نحو : الله والذى (قوله مذكور فى المطولات) فلا ينبغى أن يذكر فى مثل هذا الشرح من المختصرات (قوله ولنعم دار المتقين الخ) إن قلت : المتقين جمع متق والمتكبرين جمع متكبر واللام فى اسم الفاعل موصولة . قلت : ذاك إذا كان بمعنى الحدوث أما ما هو بمعنى الثبوت فكالصفة المشبهة أل فيه للتعريف : لا يقال المصنف لم يقل مضاف للمعرف بأل ليتجه السؤال بل لما هى فيه وذلك صادق بكونها موصولة . لأنا نقول لو كانت موصولة لم تكن الإضافة لما هى فيه بل لنفس أل ، ولو قال مضافا للمعرف بأل كما عبر أولا بقوله إما معرفا بأل كان أولى ليخرج ما مر (قوله أو مضافا إلى مضاف الخ) قد يدخل فى كلام المصنف بأن يجعل المعنى أو مضافا لما هى فيه ولو بواسطة (قوله فقد حكى الأخفش الخ) وأجاز بعضهم أن يكون مضافا إلى ضمير ما فيه أل كقوله : ° فنعم أخو الهيجا ونعم شهابها °

قال الدمامينى : فإن قلت : هذا وإن كان بعضهم أجازه قياسا فإن الذى صححه الجماعة المنع وجعلوا البيت شاذا . قلت : الذى أجاز فى الإضافة ° الواهب المائة الهجان وعبدها ° قياسا يلزمه أن يجيز هذا انتهى. وقد يفرق بأن نحو : وعبدها تابع لما فيه أل ويغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى غيره (قوله مفردة ومضافة) نحو : نعم رجل زيد ، ونعم جليس قوم عمرو (قوله أو مؤول) أى على جعل ذلك المخصوص والفاعل مضمر حذف تفسيره (قوله فقال فى البسيط الخ) قال الشهاب القاسمى : فيه أمران — الأول : أنه يبقى الكلام فى نحو : نعم رجلا زيد ، ويحتمل أن يقال إن رجلا تمييز عن النسبة التى تضمنتها نعم بمعنى الممدوح : أى الممدوح من جهة الرجولية زيد ، ويحتمل أنه حال . والثانى : أنه قياس ما ذكره فى نعم الرجل جر الولد فيما استدلوا به من قوله ما هى بنعم الولد : أى ما هى بالممدوح الولد فلعلهم يروونه بالجر ، فإن فرض أنهم يروونه بالرفع فلعله مقطوع

يراد به الممدوح ، وأما الفاعل المضمر فقد أشار إليه بقوله (أو ضميرا) مفردا (مستترا) وجوبا (مفسرا) لكونه مبهما (بتمييز) بعده قابل لأل مذكور غالبا (مطابق) ذلك التمييز للمخصوص بالمدح أو الذم إفرادا وتذكيرا وفرعهما (نحو — بئس للظالمين بدلا) ونحو : نعم امرأ هرم ، ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون ، والمخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ والجملة خبره تقدم عليها أو تأخر ، والرابط بينهما العموم فيما إذا كان الفاعل ظاهرا كما مر وكذا إذا كان مضمرا فتأمل ، ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل ولا بينه وبين التمييز فلا يقال نعم زيد الرجل ولا نعم زيد رجلا ، ويجوز حذفه لدليل نحو — إنا وجدناه صابرا نعم العبد — أى أيوب .

عما قبله أو تابع على المحل بجعل الباء زائدة فى الخبر أو المبتدإ ، وكذا يقال فى بئس العير ، ولينظر ماذا يقال فى قول الراجز :

صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر

فإنه إن جر طير لزم إتباع نعم بنكرة إذ التقدير حينئذ بالممدوح طير لكنه لامانع من إبدال النكرة من المعرفة ، ويحتمل أن جره بإضافة نعم إليه وبنعم بدل من بخير انتهى . والذى نقله عنه أبو البقاء فى البيتين أن ما بعد نعم وبئس مرفوع بهما كما يرتفع بالممدوح والمذموم وعليه لا إشكال (قوله مستترا وجوبا) فلا يبرز فى تثنية ولا جمع خلافا للكوفيين ونحو : نعما رجلين ونعموا رجالا شاذ وذلك من أحكام هذا الضمير ؛ ومنها أنه لا يتبع بشئ من التوابع لشبهه بضمير الشأن فى قصد إبهامه تعظيما لمعناه ، وأما نحو : نعم هم قوما أنتم فشاذ. وأما التمييز فيجوز وصفه نحو : نعم رجلا صالحا زيد نقله أبو حيان عن البسيط (قوله بتمييز) يشترط أن يكون نكرة عامة ، فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز لأن الشمس مفردة فى الوجود ، ولو قلت شمس هذا اليوم جاز قاله ابن عصفور وفيه نظر (قوله بعده) فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس (قوله قابل لأل) لأنه خلف عن فاعل مقرون بها فلا بد من صلاحيته لها فلا يفسر بمثل وغير وأفعل التفضيل . وهذا يشكل على ما فى نحو : — فنعما هى — فإنها تمييز عند الأكثرين إلا أن يقال حلت محل ما يقبل أل (قوله مذكور غالبا) هو ما صححه ابن عصفور واختاره فى التسهيل والكافية فقال :

والعلم بالتمييز أغنى عنه فى بها ونعمت فلذا به اكتفى

ونص سيبويه على أن هذا التمييز لايجوز حذفه فيها ونعمت شاذ (قوله — بئس للظالمين بدلا —) يؤخذ منه جواز الفصل بين الضمير والتمييز بالظرف وهو كذلك ، ولا يفصل بينهما بغيره لشدة احتياج الضمير للتمييز (قوله نعم امرأ هرم) قطعة من بيت تتمته :

. . . . لم تعر نائبة إلا وكان لمرتاع بها وزرا

أى لخائف بها ملجأ (قوله فتأمل) أمر بالتأمل لما فى العموم فى الضمير من الخفاء (قوله ولا نعم زيد رجلا) فى الرضى ولا يجوز تأخير التمييز عن المخصوص . وأما قولهم نعم زيد رجلا فنادر ،

[باب]

فى ذكر النائب عن الفاعل وهو ما حذف فاعله وأقيم هو مقامه

(يحذف الفاعل) للجهل به كسرق المتاع ، أو لغرض لفظى كتصحيح النظم ، أو معنوى كالتعظيم

[باب النائب عن الفاعل]

هكذا ترجمة ابن مالك وترجم غيره بمفعول ما لم يسم فاعله. قال فى شرح الشذور : والعبارة الأولى أولى لوجهين أحدهما : أن النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره . والثانى : أن المنصوب فى قولك أعطى زيد دينارا يصدق عليه أنه مفعول الفعل الذى لم يسم فاعله وليس مقصودا لهم انتهى .

ونازعه الجوهرى بأن المفعول الذى لم يسم فاعله صار فى العرف علما بالغلبة على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول وغيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك ولا يدخل فيه غيره انتهى .

وبذلك يجاب عما قيل إن العبارة الثانية تصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو : اضربا القوم . وقال الحفيد : إنما قال المتقدمون مفعول ما لم يسم لأنهم يرون أن الفعل إذا بنى للمفعول إنما يكون إسناده حقيقة إذا أسند إلى المفعول به ، أما إذا أسند إلى غيره فلا يكون حقيقة وبهذا صرح أهل المعانى ، وعلى هذا فعبارتهم أولى لأنها لا تشمل غير المقصود ، وأما صدقها فمدفوع بأن كلامهم فى المرفوعات ، وفيما قاله أولا وأيده بكلام أهل المعانى نظر لا يخفى على من للمعانى يعانى :

وذكر فى المغنى لبيان الأولوية وجهين غير هذين : أحدهما أنها أخصر . والثانى : أنها أنصح فى المراد والمعرب ينبغى أن يختار الأوضح والأخصر . قال الحفيد : الأخصرية موجودة فى كلامهم لأنه لا عبارة أخصر مما ذكروا فى تأدية ما قصدوا ، وأما الأوضحية فموجودة أيضا (قوله وهو ما الخ) أى لفظ فيشمل الاسم الصريح نحو : ضرب زيد والمؤول بحرف مصدرى نحو : يستحسن ما قمت أى قيامك . أو بغيره نحو : لا يبالى أقمت أم قعدت ، وقوله حذف أى ترك ولم يقصد ، وقوله فاعله أى فاعل فعل ذلك اللفظ والإضافة لأدنى ملابسة ، والمراد فاعله الاصطلاحى فلا ينتقض التعريف بنحو : أنبت الربيع البقل حيث حذف فاعل أنبت وقام الربيع مقامه ، وقوله وأقيم الضمير المستتر فيه يرجع إلى ما ، وقوله هو تأكيد للمستتر فيه تنبيها على مكانه والضمير فى مقامه يرجع إلى فاعله ، وخرج بذلك بقية المفاعيل التى شملها قوله ما حذف فاعله (قوله للجهل به) قابله بالغرض اللفظى والمعنوى فأشعر أنه لا يدخل تحت الغرض وقد أصاب فى ذلك ولم يخط الغرض ، وإدخال ابن مالك له فى الغرض المعنوى ليس بظاهر وإن تبعه بعضهم . ثم تعليل الحذف بالجهل قال المصنف : فيه نظر لأن الجهل إنما يقتضى أن لا يصرح باسم الفاعل لا أن يحذف ، كيف وكل فعل يجوز لك أن تسنده إلى اسم الفاعل المشتق من مصدره مثل — سأل سائل — وسام سائم وهذا لا يعوزك فى وقت ما . ودفعه الدمامينى فى شرح التسهيل بأن التقى السبكى ذكر أنه يقال جاء شىء ولا يقال جاء جاء وإن كان الجائى أخص من شىء ، لأن جاء مسند والمسند إليه الفاعل ومعرفة المسند إليه سابقة على معرفة المسند ففى عرف المجىء فلا يبقى فى الإسناد فائدة والشىء قد لا يعرف بمجيئه . قال ولده البهاء فى العروس : وما ذكره الوالد صحيح ولا يرد عليه إلى آت ونحو :

• هريرة ودعها وإن لام لائم • فإن التنكير فى ذلك لمعنى خاص وكلامنا إنما هو فى جاء جاء من غير إرادة شىء انتهى .

أقول : إرادة المعنى الخاص بالتنكير ممكن فى كل موضع ، فصح قول المصنف إن الا إسناد إلى اسم فاعل

(فينوب عنه فى أحكامه كلها) من وجوب الرفع والتأخير عن العامل واستحقاقه للاتصال به ، وتأنيث العامل لتأنيثه وامتناع حذفه ، وغير ذلك من الأحكام للفاعل . وهذه العبارة لعمومها أحسن من عبارته فى الأوضح

المصدر لا يعوقك فى محل . وقول السبكى ومعرفة المسند إليه معناه أن هذا المعنى المقرر عندهم لم يتحقق فى نحو : جاء جاء فإن معرفة المسند إليه فى ذلك لم تكن سابقة لتحصل الفائدة بل هى مقارنة فلا فائدة فيه ، ولهذا قال فتى عرف الخ أى متى عرف المجىء ، وحينئذ فتى سمع جاء علم أن هناك جاء أى شخص متصف بالمجىء وحينئذ فلا يبقى فى الإسناد إلى جاء فائدة فاندفع قول الشهاب القاسمى فى تعليل قول السبكى فلا يبقى فى الإسناد فائدة لأن فائدة الإسناد بيان ثبوت المسند للمسند إليه ، وذلك حاصل بمعرفة المسند إليه لأن معناه ذات متصفة بذلك المسند ، لكن لقائل أن يقول إن أراد عدم الفائدة بالنسبة إلى المتكلم فلا يفيد ، لأن مقصود المتكلم بالكلام إفادة السامع لا إفادة نفسه لأنه مستفيد ذلك المعنى بدون تكلم ، وإن أراد عدم الفائدة بالنسبة إلى السامع فهو ممنوع لأنه لا يسمع المسند إليه أولا ، فنى سماع التركيب تستفيد بواسطة الإسناد فيه ثبوت المسند لفاعل ما نعم يتوجه أنه لا حاجة إلى هذا الإسناد لحصول المقصود منه بنحو : حصل مجىء إلا أن عدم الحاجة لا يوجب عدم الفائدة فليتأمل انتهى .

وقوله فى توجيه المنع لأنه لا يسمع المسند إليه أولا مبنى على ما فهمه عن السبكى من أن المراد بقوله فتى عرف المجىء المفهوم من المسند إليه فكأنه أخذه من قوله ومعرفة المسند إليه سابقة الخ ، وليس بمتجه وإنما معنى كلامه ما قررنا . ثم اعترض على الدمامينى فى زعمه اندفاع نظار المصنف بما ذكره السبكى بأن اندفاع هذا المسند الخاص للنظر لا يوجب اندفاعه رأسا لجواز أن يكون مسند آخر وهو كذلك هنا بأن يقال الجهل إنما يقتضى أن لا يصرح باسمه ولا يقتضى أن يحذف لجواز أن يعبر عنه بأمر يشمله ويصدق عليه كإنسان أو حيوان أو آدمى أو مخلوق اللهم إلا أن يكون المراد الجهل به عينا ونوعا وجنسا ، فلو علم أنه إنسان أو حيوان أو آدمى لم يكن مجهولا فلا يتوجه أنه يمكن التعبير به بهذه الألفاظ لأنه مع معرفة دخوله تحتها لا يكون مجهولا على هذا التقدير ويدعى أن التعبير عنه بنحو شىء أو مخلوق لا يفيد لشدة الإبهام وعدم معرفة عينه أو نوعه أو جنسه وفيه نظر فليتأمل وليراجع انتهى .

ويمكن أن يوجه النظر بأن الظاهر من كلامهم أن المراد بالجهل به عدم معرفته ، ولعله أمر بالتأمل لأن هذه الاستفادة التى زعم أنها حاصلة من سماع التركيب حاصلة من المسند قبل سماع المسند إليه لأنه يدل على الفاعل والحدث ، بل لو قلنا إنه يدل على الحدث فقط استلزم فاعلا فهو يستفيد منه ثبوت المسند لفاعل ما (قوله والتأخير عن العامل) أى وجوب التأخير عن العامل عند جمهور البصريين (قوله وتأنيث العامل لتأنيثه) أى جوازا ووجوبا إن كان مؤنثا . ولا يرد نحو : مر بهند ، لأن القائم مقام الفاعل لفظا أغنى الجار والمجرور من حيث هو هو ليس بمؤنث ولذا لم يستثنه (قوله من الأحكام) أى من بقية الأحكام للفاعل المذكورة له فى بابه كصيرورته كالجزء منه فمن للبيان لكن على تقدير مضاف (قوله أحسن من عبارة الأوضح) وهى فينوب عنه فى رفعه وعمديته ووجوب التأخير عن فعله واستحقاقه للاتصال وتأنيث الفعل لتأنيثه واحد من أربعة ، وذلك لأنه أخل ببعض الأحكام لأن منها إسناد الفعل أو شبهه إليه بأن أسند إليه الفعل معنى فصار هو معه كلاما تاما وتفاوت الإسنادين لا يضر ، ثم لو قال فى وجوب الرفع والعمدية والتأخير كان أحسن إذ كل من الثلاثة واجب والنيابة فى مطلق الرفع والعمدية لا فى رفع الفاعل وعمديته ، لكن يرد على عبارته هنا أنه لا يجرى مجراه فى العمل لأن الفاعل

(مفعول به) إذا وجد وهو النائب عنه بالأصالة ولهذا لاينوب عنه غيره مع وجوده نحو — قضى الأمر — كما يفهم من قوله (فإن لم يوجد) فى اللفظ (فـ) ينوب عنه (ما) أى الذى أو شىء (اختص وتصرف من ظرف) زمانى أو مكانى نحو : صيم رمضان وجلس أمام الأمير . والمتصرف مااستعمل فى الظرفية وغيرها ، والمختص ما اختص بعلمية أو إضافة أو غيرهما (أو مجرور) بحرف لغير تعليل نحو — ولما سقط فى أيديهم — ومعنى كونه متصرفا أن لا يلزم الجار له وجها واحدا فى الاستعمال كمذ ورب ، وماخص بقسم أو استثناء .

يرتفع باسم الفعل وبالظرف والمجرور والأمثلة والجامد الجارى مجرى المشتق ، ولا يرتفع النائب إلا بالفعل واسم المفعول ، وفى ارتفاعه بالمصدر المنحل خلاف ، وأنه إذا قدم الفاعل صار مبتدأ ولا يلزم فى النائب ذلك لأنه إذا كان ظرفا أو عديله لا يكون مبتدأ إذا قدم (قوله مفعول به) منه المنصوب على التوسع فلا يقام غيره مع وجوده ، ولا يمتنع نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند ابن مالك ، فيقال اختير زيد الرجال والأصل اخترت زيدا من الرجال والجمهور على المنع (قوله ولهذا لاينوب الخ) ولأنه قد يكون فاعلا فى المعنى نحو : أعطيت زيدا دينارا وضارب زيد عمرا حتى إن بعضهم جوّز فى هذا أن يرفع وصف المنصوب كما يجوز نصب وصف المرفوع ولشدّة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما ، ولأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولا به مجازا فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره وإلا لزم تقديم الفرع على الأصل بلا موجب ، ولأنه لا يصار إلى المجاز مع إمكان الحقيقة. وفيه أن معنى هـذا أن الحمل على المعنى الحقيقى واجب لا أنه يجب التكلم به إذ لامانع من التكلم بالمجاز مع إمكان التكلم بالحقيقة ، ثم لايظهر لكون الإسناد إلى المفعول به حقيقة وإلى غيره مجازا وجه وجيه. وذكر الأستاذ الصفوى مايقتضى أن الإسناد إلى غير المفعول به حقيقة وهذا مذهب جمهور البصريين. وذهب الكوفيون وتبعهم ابن مالك فى سبك المنظوم إلى جواز نيابة غيره معه مطلقا والأخفش بشرط تقدم النائب (قوله ما اختص وتصرف من ظرف) فيمتنع نيابة نحو : زمان ومكان إذا لم يخصصا بوصف أو غيره لعدم الفائدة (قوله صيم رمضان) ظرف زمان متصرف مخصوص لكونه علما (قوله وجلس أمام الأمير) ظرف مكان متصرف مخصوص بالإضافة (قوله وغيرها) كالفاعلية والمفعولية والإضافة ونحوها (قوله أو غيرهما كالوصف) نحو : سير وقت طيب ، وجلس مكان بعيـد ، ولا فرق بين الظاهر والمقدر كما يأتى فى المصدر لأن الفائدة تحصل بالوصف إذ الفعل لا يدل على خصوصية الوصف وإنما يدل على مطلق المكان والزمان التزاما فى الأوّل ووضعا فى الثانى ؛ ويمتنع نيابة نحو : عندك ومعك وثم وقط وعوض، لأنها لاتتصرف فلا ترتفع ولو نابت لرفعت ، وعن الأخفش نيابة غير المتصرف مع بقائه على النصب (قوله لغير تعليل)وذلك كاللام والباء ومن لأن المجرور بها مفعول لأجله ؛ والجمهور على منع نيابته خلافا للأخفش: وعلة المنع كما قال الخفاف أن المفعول لأجله مبنى على سؤال فكأنه من جملة أخرى ؛ وبهذا يعلل منع نيابة الحال وفى كون المجرور بحرف تعليل مفعولا له عند الجمهور نظر لأنه لايوافق المنقول عنه وإنما هو مذهب ابن الحاجب . هذا ولايرد على منع نيابة المجرور بحرف تعليل قوله ويغضى من مهابته لأن النائب ضمير المصدر (قوله ومعنى كونه متصرفا أن لايلزم الخ) هذا المقدار لا يفى بتمام الغرض بل لابدّ أيضا أن لايكون المجرور به فى موضع الصفة أو الحال ، فقد صرح فى المغنى بأنه يشترط أن لا يكون حرف الجر متعلقا بمحذوف حالا أو صفة ، وأن لا يكون علة نحو : خرج للإكرام عمرو ، وكان من حق الشارح أن يضم مسألة الحال والصفة إلى قوله بحرف لغير تعليل ، فإن اقتصاره على ذلك يوهم جواز نيابة المجرور المتعلق بمحذوف على أنه صفة أو حال اللهم إلا أن يقال إنما امتنعا نظرا لأصلهما فى الحقيقة .

وظاهر كلامه أن النائب هو المجرور فقط وهو مانقله فى الارتشاف عن اتفاق البصريين والكوفيين . وقال ابن مالك : النائب الجار مع مجروره. وفى الارتشاف أنه لم يقل به أحد . وقال الفراء : النائب الجار فقط وهو بعيد إذ الحرف لاحظ له فى الإعراب لا لفظا ولا محلا (أو مصدر) نحو - فإذا نفخ فى الصور نفخة واحدة - والمتصرف منه ما فارق النصب على المصدرية والمختص ما اختص بنوع ما من الاختصاص كتحديد العدد وكونه

قال شيخنا : ولم يبين كونه مختصا ، فقد يفهم منه أنه لايشترط فيه الاختصاص وهو محل نظر ، فقد صرح الرضى بما نصه : وكذا تشترط الفائدة المتجددة فى كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شىء وجلس مكان أو زمان أو فى موضع لأن هذه الأشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة فى ذكرها انتهى :

فتأمل عموم قوله : وكذا تشترط الفائدة المتجددة فى كل ما ينوب الخ مع تمثيله بقوله أو فى موضع إذ يعلم منه أنه لابد من اشتراط التخصيص فى المجرور كما شرط ذلك فى المصدر أيضا انتهى :

ولا يخفى أن ظاهر كلام المصنف بل صريحه اشتراط التصرف والاختصاص فى المجرور كالظرف والمصدر : وفى حواشى الألفية ما نصه : والجار والمجرور شرطه أمران : التصرف فخرجت السبعة التى قصرتها العرب على جر الظاهر وحصول الفائدة إما بالاختصاص بالإضافة نحو : سير بأبيك ، أو بأل نحو : بالرجل ، أو بالوصف نحو : برجل حسن أو بالعلمية نحو : سير بزيد ، أو بتقييد الفعل نحو : سير فى طريق سيرا شديدا ، ولم أر أحدا ذكر شرطى الجار والمجرور إلا أن ابن الناظم أطلق اشتراط التخصيص أو التقييد المذكورين فشملت الظرف والمصدر والمجرور ، ولا أرى ذلك فى المصدر بل لابد من كون المصدر مختصا لأن أحد شطرى الجملة لا يجوز أن يكون مستفادا من الآخر (قوله وظاهر كلامه أن النائب الخ) إنما قال ظاهر لاحتمال أنه عبر بالمجرور عن الجار تسمية للكل باسم بعضه ، ثم لافرق بين المجرور بحرف أصلى أو زائد نحو : ما ضرب من أحد . واعلم أن هذه الأقوال تجرى بعينها فى نحو : مررت بزيد كما قاله الدمامينى (قوله مع مجروره) صوابه الجار ومجروره لأنه الذى قاله ابن مالك فى التسهيل فليس المجرور هو النائب بالأصالة والجار تابع له كما تقتضيه مع لأن وضعها الدخول على المتبوع ، ويدل على أصالة الجار فى النيابة عنده اقتصاره فى الألفية عليه فى الظاهر وإن كان مراده التجوز عن المجموع إذ لولا أصالته لم يحسن التجوز فتدبر (قوله الجار فقط) بناء على قوله إن الباء فى مررت بزيد فى موضع نصب (قوله أو مصدر) ومثله اسمه وخرج به وصفه فلا يقال فى سير سير حثيث سير حثيث بل يجب نصبه وأجازه الكوفيون (قوله مافارق النصب الخ) بخلاف مالزم النصب على المصدرية نحو : سبحان فيمتنع سبحان الله بالضم على أن يكون نائب فعله المقدر على أن الأصح يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ، ومنه معاذ الله وحنانيك (قوله والمختص منه ما اختص بنوع الخ) ولو بعهد نحو : ضرب الضرب أى المعهود بخلاف المبهم نحو سير سير فيمتنع لعدم الفائدة ، فلو أفاد ولو بوصف محذوف جازت نيابته ؛ ففى المغنى أجازوا سير سير بتقدير الصفة أى واحد ، وفى نكت المصنف على الألفية قولهم فى المصدر النائب عن الفاعل لابد من اختصاصه خطأ لأنه قد يكون المراد الإبهام فينوب قال تعالى - فمن عفى له من أخيه شىء - أى نوع ما من أنواع العفو وهو الصادر من كل الورثة أو بعضهم انتهى :

وبعضهم جعل الشرط أحد أمرين : الاختصاص أو تقييد الفعل فلايرد عليه الآية ، لكن الظاهر أن حصول الفائدة بتقييد الفعل لا يطرد بدليل اعتقد فى زيد أمر وأثبت له شىء . ومر عن المصنف أنه لابد من كون المصدر مختصا فلا يكفى التقييد ، وفى شرح الشذور كلام يتعلق بالآية يرجع إليه وإنما لم يكن مفعولا به لأن عفا لايتعدى

اسم نوع . وأفهم عطفه لهذه الأشياء بأو أنه لا أولوية لبعض منها على بعض . واختار فى الجامع تبعا لابن عصفور أولوية المصدر . وفهم من تخصيصه النيابة بما ذكر أنه لايجوز نيابة الحال ولا التمييز ولا المستثنى ولا المفعول له ولا المفعول معه ؛ ومن فى قوله من ظرف للبيان .

وقد أشار إلى مالا تتأتى النيابة بدونه بقوله (ويضم أول الفعل) المتصرف عند إرادة إسناده إلى النائب لفظا أو تقديرا (مطلقا) أى ماضيا كان أو مضارعا ثلاثيا أو رباعيا مجردا أو مزيدا (وشاركه) فى الضم (ثانى) الماضى المبدوء بتاء زائدة معتادة وإن لم تكن للمطاوعة (نحو تعلم) وتضورب (وثالث) الماضى المبدوء بهمز الوصل (نحو انطلق و) استخرج (ويفتح ماقبل آخره لفظا) أو تقديرا (إن كان مضارعا) مجردا أو مزيدا فإن كان مفتوحا فى الأصل بقى عليه وكذا إن كان أوله مضموما فى الأصل (ويكسر) كذلك (إن كان ماضيا كضرب) زيد بضم أوله وكسر ماقبل آخره ويضرب عمرو بضم أوله أيضا وفتح ماقبل الآخر. وأما الفعل الجامد فلا يبنى للنائب اتفاقا وفى كان وكاد وأخواتهما خلاف مذهب الجمهور الجواز ، وعليه فالأصح أنه لا يقام خبرها بل لو قلنا إنها تعمل فى الظروف أقيم وإلا تعين ضمير المصدر ، ولم يتعرض لرافع النائب إذا كان اسما ، وذكر فى الجامع أنه لايغير إذا كان مصدرا ويحول اسم الفاعل إلى اسم المفعول (ولك فى) فاء الفعل الثلاثى المعتل العين (نحو قال) مما عينه واو (وباع) مما عينه ياء (الكسر مخلصا) نحو : قيل وبيع ، والأصل قول وبيع نقلت حركة العين لاستثقالها إلى ماقبلها بعد إسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها ، وسلمت الياء فى الثانى لسكونها بعد حركة تجانسها ، وهذه اللغة العليا (والكسر مشما ضما) تنبيها على أن الضم

إلى مفعول به إلا بواسطة فشىء فى موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب ضرب شديد لما فى تنكير شىء من الدلالة على ذلك ، وله مفعول به لكن لكونه بواسطة حرف الجر كان مساويا للمصدر وغيره فى جواز الإسناد إليه ـو ـمن أخيه ـ يجوز أن يتعلق بالفعل وأن يكون حالا من شىء (قوله بأو) أى الدالة على مطلق الجمع (قوله أولوية المصدر) لوصول الفعل إليه بنفسه وإليهما بواسطة (قوله وفهم من تخصيصه الخ) أى مع كونه فى مقام بيان النائب وإلا فالنص على الشىء لا ينفى ما عداه (قوله أنه لايجوز نيابة الحال) أى ولا صفة المصدر وحدها كما قدمناه ولا ضمير المصدر وخالف فى التمييز الكسائى ولا خبر كان ، وتوجيه ذلك يطلب من محله ومر بعضه .

وقال الأستاذ الصفوى : وجاز عند البصريين نيابة أفعل مضافا إلى المصدر نحو : ضرب أشد الضرب (قوله معتادة) انظر مامعنى الاعتياد وعدمه ، وبالجملة فهو احتراز عن ترمس الشىء بمعنى رمسه : أى ستره فإنها زائدة ولا يضم فعلها ولا يلتبس هذا العمل حال الوقف باسم الحب المعروف لأن الظاهر أنه مضموم التاء والميم (قوله تعلم وتضورب) التاء فى الأول للمطاوعة وفى الثانى لغيرها (قوله مجردا أو مزيدا فيه) فيه نظر لأن المضارع لا يكون إلا مزيدا فيه حرف المضارعة (قوله وأما الفعل الجامد) محترز قوله السابق المتصرف وكالجامد فعل الأمر والأفعال المراد بها الإنشاء لأنها مسندة إلى المتكلم أبدا كما قاله بعضهم (قوله وفى كان وكاد الخ) ظاهره استواء بابيهما فى الخلاف وليس كذلك .

قال فى الارتشاف : إن كان ناقصا من باب أفعال المقاربة فلا نعلم أحدا أجاز بناءه للمفعول إلا الكسائى والفراء أجازا جعل يفعل فى جعل زيد يفعل انتهى المقصود منه (قوله أنه لايقام خبرها) أى المفرد خلافا للفراء والجملة خلافا له وللكسائى (قوله بعد إسكانه) لأن الحرف الواحد لايتحرك بحركتين فى آن واحد ؛

هو الأصل . ومعنى الإشمام هنا شوب الكسر شيئا من صوت الضمة ولا تغير الياء ، ولهذا قيل ينبغى أن يسمى روما مع أن القراء قد عبر به ، وهذه اللغة الوسطى وبها قرأ ابن عامر والكسائى فى قيل وغيض (والضم مخلصا) نحو : قول وبوع بحذف حركة العين وقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها ومنه قوله :

* حوكت على نيرين إذ تحاك * وقوله : * ليت شبابا بوع فاشتريت * وهذه لغة ضعيفة . وظاهر إطلاقه جواز اللغات الثلاث فى المعتل العين وإن حصل لبس وهو مذهب سيبويه : وخص ابن مالك الجواز بما إذا لم يكن لبس ، فإن حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول بأحد الوجوه الثلاثة اجتنبت كبعت وعقت مبنيين للمفعول فلا يجوز عنده الكسر فى الأول ولا الضم فى الثانى وجزم به فى الجامع ، ومثل قال وباع نحو : اختار وانقاد مما أعلّ عينه :

[باب الاشتغال]

أى اشتغال العامل عن المعمول وهو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل فى ضميره

(قوله ومعنى الإشمام الخ) هذا كلام الدماميني وقيل غير ذلك فانظر التصريح (قوله بحذف حركة العين الخ) إنما حذفت حركة العين لاستثقال الكسرة على حرف علة بعد ضمة فحذفت الكسرة وسلمت الواو لسكونها بعد حركة تجانسها ، وقلبت الياء واوا لسكونها أثر ضمة ، ففى ذوات الواو عمل واحد وفى ذوات الياء عملان (قوله حوكت الخ) صدر بيت عجزه : * تختبط الشوك ولا تشاك * الحياكة النسج وضمير حوكت يرجع لكل واحد من إزاره وردائه وكذا فيما بعده ، والثوب إذا نسج على نيرين كان أصفق ، ولصفاقتها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها (قوله ليت الخ) عجز بيت صدره * ليت وهل ينفع شيئا ليت * وشبابا اسم ليت الأولى وجملة نوع خبرها وليت الثانية فاعل ينفع والثالثة توكيد الأولى فلا عمل لها ، والجملة معترضة بين المؤكد والمؤكد وشيئا مفعول مطلق أى نفعا شيئا لامفعول به خلافا للعينى (قوله كبعت وعقت) والأصل باعنى عمرو وعاقنى عن كذا ثم بليا للمفعول وأبدل من ياء المتكلم تاء لاشتراكهما فى الدلالة على المتكلم . فلو قيل بعت بالكسر وعقت بالضم لتوهم أنهما فعل وفاعل وانعكس المراد فتعين فيهما الإشمام أو الضم فى الأول والكسر فى الثانى (قوله نحو : اختار وانقاد) يمكن إدخال ذلك فى كلام المصنف بأن يراد بنحو : قال وباع ما اعتلت عينه وهو ثلاثى أو على افتعل أو انفعل :

[باب الاشتغال]

(قوله أن يتقدّم اسم) أراد به الجنس فيشمل الواحد والأكثر .

قال الرضى : وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين أو أكثر نحو : زيدا أخاه ضربته : أى أهنت زيدا ضربت أخاه ، وزيدا أخاه غلامه ضربته : أى لابست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه انتهى :

وعلم منه أن محل الجواز إن كان الناصب المقدر متعددا بعدد المشغول عنه فلو كان الناصب للأكثر فعلا واحدا مقدرا امتنع إلا عند الأخفش كما بينه الشاطبى (قوله ويتأخر عنه عامل) خرج به نحو : ضربته زيدا لأن العامل لم يتأخر والاسم الذى عاد إليه الضمير لم يتقدم ، بل إن نصب زيد فهو بدل من الهاء ، وإن رفع فهو مبتدأ خبره ماقبله ، وشمل العامل الاسم وهو كذلك بشرط أن يكون وصفا وهو هنا اسما للفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة دون غيرها ، وأن يكون عاملا ، وأن يكون صالحا للعمل فيما قبله باعتبار ذاته (قوله مشغول عن العمل فيه) لو قال أو ملابسه لكان أولى ليتناول نحو : زيدا مررت به ؛ ويتبادر من الشغل عن الشىء احتياجه إليه فيخرج

أو ملابسه لولا ذلك لعمل هو أو مناسبه فيه . والمراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله .

ثم الاسم السابق بحسب الإعراب على خمسة أقسام : مايترجح رفعه على نصبه ، ومايترجح نصبه ، ومايجب رفعه ، وما يجب نصبه ، وما يستوى فيه الأمران ، هكذا ذكره النحويون وتبعهم المصنف فشرع فى بيانها بقوله (يجوز فى) نحو (زيد ضربته أو) زيد (مررت به أو) زيد (ضربت أخاه) أو رجلا يحبه (رفع زيد) بالابتداء وهو الراجح لعدم احتياجه إلى تقدير (فالجملة) فى محل رفع على أنها (خبر له) والرابط بينهما الضمير

المستغنى عما بعده نحو : زيد فى الدار فأكرمه ، وجواز عمل ذلك العامل فيما قبله وإلا لم يكن الضمير أو ملابسه شاغلا له بحيث لو فرغ من الضمير أو ملابسه عمل فى الاسم المتقدم فيخرج مايمتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب وأفعل التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل فإنها لا تصح أن تطالب المتقدم : وقضية ذلك أن الاشتغال لايجرى فى المرفوعات لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه فامتناع عمل الرافع المتأخر فيه ذاتى ، ويؤيده أنه لما قال فى المغنى فى بحث إذا وما لايعمل فى هذا الباب لايفسر عاملا . قال الدمامينى : المراد باب المنصوبات على شريطة التفسير وهو المسمى بباب الاشتغال انتهى :

فأفاد أن المرفوع على تلك الشريطة لايسمى اشتغالا . ويؤيده قول التوضيح فى التتمات : الرابع إذا رفع فعل ضمير اسم سابق ولم يقل إذا شغل كما فى المنصوب ، لكن سيأتى أن الشارح يقول إن الاشتغال يجرى فى المرفوعات وصرّح به السيوطى فى النكت وغيرها . ويوافقه قول التسهيل وإن رفع المشغول ضمير شاغله الخ ، وحينئذ فالتعريف المتقدّم خاص بالاشتغال فى المنصوبات ، ومراد الشارح بالعمل وإن أطلقه عمل النصب كما صرح به غيره . واشتراط صحة عمل المشغول بالضمير فى الاسم المتقدّم او لم يعمل فى الضمير خاص بالمنصوبات ولينظر وجه الفرق . والمراد جواز العمل فى ذاته لا مطلقا كما قررناه وإلا خرج مسائل وجوب الرفع : لكن الشارح ذكر أنها إنما ذكرت تتمة وأن الضابط غير صادق عليها فكأنه فهم جواز العمل مطلقا ، وهو ظاهر قوله والمراد الخ وهو فى ذلك تابع للمصنف فى الأوضح . وقد تعقبه غير واحد وفرقوا بين ما المانع فيه ذاتى مما تقدّم وبين هذه . لكن يرد عليهم قول الألفية :

وسوّ فى ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل إن لم يك مانع حصل

إذ هو احتراز عن الوصف الواقع صلة لأل مع أنه باعتبار ذاته يصح عمله فيما قبله إلا أن يقال التقييد لصحة النصب لا لكونه من الاشتغال .

قال المحشى : وترك من الشروط اتحاد جهة النصب فى المشغول به والمشغول عنه لإخراج زيدا جلست مكانه فلا يجوز لأن زيدا منصوب على المفعولية ومكانه على الظرفية ونحو ذلك لأنه مختلف فيه انتهى .

وفيه أن قوله بحيث لوفرغ من الضمير الخ صريح فى ذلك الاشتراط فإن جلست لايمكن أن يعمل فى زيد . وقد صرح أبو حيان بأن الصحيح أنه لايشترط اتحاد جهة النصب فى المشغول به والمشغول عنه ، لأن الأخفش حكى فى الأوسط عن العرب أزيدا جلست عنده قال : وبهذه المسألة ونحوها يبطل اشتراط ابن مالك أن يكون المشتغل جائز العمل فيما قبله (قوله أو ملابسه) أى ملابس ضميره بأن يعمل فى مضاف إلى ضميره نحو : زيدا ضربت أخاه أو غير ذلك كما فى التوضيح (قوله لعمل هو) أى إن لم يمنع مانع ، وقوله أو مناسبه : أى إن منع مانع (قوله والمراد بالعامل الخ) لا حاجة لذلك للعلم به مما قبله (قوله لعدم احتياجه إلى تقدير) وإن استلزم

وجملة الكلام حينئذ اسمية ذات وجهين (ونصبه بإضمار) عامل على الأصح موافق للمذكور لفظا ومعنى أو معنى فقط مقدم على الاسم إلا لمانع فيقدر فى المثال الأول (ضربت) فيقال ضربت زيدا ضربته لعدم المانع من ذلك (و) فى الثانى (جاوزت) فيقال جاوزت زيدا مررت به إذ لايصل مررت إلى الاسم بنفسه (و) فى الثالث (أهنت) فيقال أهنت زيدا ضربت أخاه أو رجلا يحبه لأن من ضربه فقد أهان زيدا فالاسم فى هذه الأمثلة

كون الخبر جملة ، والأصل فيه الإفراد لأنه أسهل من حذف الجملة (قوله ذات وجهين) أى اسمية الصدر فعلية العجز (قوله على الأصح) مقابله قول الكسائى النصب بالفعل الظاهر المؤخر على كونه ملغى غير عامل فى الضمير . ورد بأن الضمير قد لايتعدى إليه إلا بحرف الجر فكيف يلغى وينصب الظاهر وهو لا يتعدى إليه أيضا إلا بحرف الجر ، وأيضا لا يمكن الإلغاء فى السببى لأنه مطلوب الفعل فى الحقيقة نحو : زيدا ضربت غلام رجل يحبه .

وقال الفراء : الفعل عامل فى الاسم والضمير معا . ورد بلزوم تعدى المتعدى لواحد لاثنين وهكذا وهو خرم للقواعد ، وقيل غير ذلك (قوله إلا لمانع) أى كالحصر ، أوكون الاسم مما يلزم الصدارة نحو : أيهم ضربته ، أو لأنه يلزم على تقديمه الفصل بين أما والفاء نحو - وأما ثمود فهديناهم - فى قراءة النصب (قوله وفى الثانى جاوزت) فيه بحث لأن كون المجاوزة فى معنى المرور محل نظر ، لأن مفهوم المرور بزيد مثلا هو محاذاته وقت السير فيصدق حينئذ على المحاذى أنه مار بزيد لا مجاوز ، وكيف يكون المرور هو المجاوزة فى قوله :

أمر على الديار ديار ليلى أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

ويجاب بأن المفهوم من المرور المعدى بالباء يرادف المجاوزة بخلاف المعدى بعلى كالبيت فإنه يرادف المحاذاة والمانع فى الأول صناعى وفى الثانى معنوى ، ويقدر فى زيدا مررت بأخيه لابست لا جاوزت ، وفى زيدا ضربت عدوه أكرمت زيدا ضربت عدوه ، والمانع فيهما معنوى كالأول . وقس على ذلك .

قال فى المغنى : وليس المانعات فى كل متعد بالحرف ولا مع كل سببى ، ألا ترى أنه لا مانع فى زيدا شكرت له لأن شكر يتعدى بالجار وبنفسه ، وكذا مسألة الظرف نحو : يوم الجمعة صمت فيه ، لأن العامل لم يتعد إلى ضمير الظرف بنفسه مع أنه يتعدى إلى ظاهره بنفسه ، وكذا لا مانع فى نحو : زيدا أهنت أخاه ، لأن إهانة أخيه إهانة له بخلاف الضرب (قوله وفى الثالث أهنت) فى كون الإهانة من معنى الضرب نظر لايخفى ، نعم هى لازمة فإن أريد بالمعنى ما دل عليه اللفظ بالمطابقة أو الالتزام كانت الإهانة من معنى الضرب ، ولو قال فيقدر فى المثال الأول ضربت وفى بقية الصور من معناه أو لازمه ، أو قال من مناسب كان واضحا . والمراد اللزوم العادى العرفى فلا يرد أنه لاتلازم بين ضرب شخص وإهانة أخيه لأنه قد يقال ضربت زيدا وأكرمت أخاه ، وعلى هذا يجوز أن يقدر ضربت زيدا ضربت أخاه ، ويكون الضرب المقدر كناية عن الإهانة (قوله أو رجلا يحبه) أشار به إلى أن العلقة كما تحصل بالاسم الشاغل تحصل بتابع الشاغل الأجنبى ، لكن يشترط أن يكون التابع للأجنبى نعتا كالمثال لأن الهاء من يحبه حصل بها الربط ، أو بيانا نحو : زيدا ضربت عمرا أخاه إذا لم يجعل الأخ بدلا أو نسقا بالواو خاصة بشرط أن لايعاد العامل كما فى التسهيل نحو : زيدا ضربت عمرا وأخاه . بخلاف ما إذا كان العاطف غير الواو أوكان الواو وأعيد العامل لأن الواو لمطلق الجمع فى المفردات فالاسمان أو الأسماء معها بمنزلة المثنى أو الجمع . لكن أطلق الرضى العاطف واستظهره الحفيد . وفى القصريات أن بعض أصحابنا يجيزه مع إعادة

منصوب بعوامل مضمرة (واجبة الحذف) لأن المذكور عوض من المقدر فلا يجمع بينهما (فلا موضع للجملة التي هى (بعده) من الإعراب لسكونها مفسرة وجملة الكلام حينئذ فعلية ، ومحل جواز الوجهين صلاحية الاسم السابق للابتداء كما مر ، فإن لم يصلح كما فى نحو : رجلا أكرمته تعين نصبه خلافا للفارسى .

(ويترجح النصب) على الرفع (فى نحو : زيدا اضربه) أو لا تضربه مما الفعل المشغول ذو طلب ولو بصيغة الخبر، وإنما رجح (للطلب) الواقع بعد الاسم إذ فى الرفع الإخبار بالطلب عن المبتدإ وهو خلاف القياس بل منعه بعضهم وأول ماورد من ذلك .

وإنما وجب الرفع فى نحو : زيد أحسن به ، لأن الضمير فى محل رفع

العامل إن قدرت الجملة الثانية توكيدا للأولى ، وأن سيبويه لم يقدرها إلا معطوفة واستثناء البدل مبنى على أن عامل البدل غير عامل المبدل منه على كلام فيه وإلا فهو كالبيان .

قال فى التصريح : وبقى من التوابع التوكيد ، ولا يصح مجيئه هنا لأن الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا فلا يصح عوده على الاسم السابق انتهى . وهذا فى المعنوى وأما اللفظى فلا ضمير فيه ألبتة ، وانظر هذا مع ماسلف عن التصريات (قوله فلا يجمع بينهما) لا يرد عليه النقض بقوله تعالى — إنى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين — لأنه ليس من هذا الباب لأن الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير بل أتى بها لتبيين الجملة الأولى قبل تمامها باعتبار ماتعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا علمته كاتبا ، ويؤخذ من كلامه أن محل منع الجمع إذا كان المفسر بكسر السين عوضا عن المفسر بفتحها فلا يرد نحو : عندى عسجد : أى ذهب . وقول بعضهم : إن الأولى التعليل بالاحتراز عن البحث لئلا يرد نحو : ذلك غير ظاهر فيما يقدر فيه المحذوف من لوازم المذكور نحو : أهنت زيدا ضربت أخاه ، فالأولى التعليل بمايعم جميع أفراد الباب (قوله لكونها مفسرة) أى والجملة المفسرة لامحل لها من الإعراب على الأصح كما بينه فى المغنى وقال : قد تبين أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل بها تفسير . وقد يقال الظاهر أن المفسر بكسر السين الفعل المذكور لا الجملة بأسرها ، ولا يلزم من كون الجملة لامحل لها كون جزئها لامحل له ، ألا ترى أن نحو : إن قام زيد قام عمرو الجزم فيه للفعل وحده لا الجملة بأسرها (قوله فإن لم يصلح كما فى رجلا أكرمته) لكونه نكرة غير مخصصة (قوله خلافا للفارسى) فإنه قال فى قوله تعالى — ورهبانية ابتدعوها — إنه منصوب على شريطة التفسير ، ووافقه البدر ابن مالك ، وأيد بعضهم ذلك بأن من المسائل التى يجوز فيها الاشتغال مايجب فيه النصب ، وهو لا يصح أن يكون مرفوعا بالابتداء فتأمله . وقد بين فى المغنى فى الجهة السادسة من الباب الخامس سبب امتناع أبى على من جعل نصب رهبانية بالعطف على ماقبله وقوله إنه من الاشتغال وذكر أن ابن الشجرى رد عليه فراجعه . وبه يعلم مافى قول المحشى إن أبا على أجاز النصب على الاشتغال المشعر بأنه أجاز العطف (قوله ذو طلب) أى بنفسه أو بغيره لا فرق بين طلب الفعل والترك (قوله ولو بصيغة الخبر) نحو زيدا غفر الله له أو لا يعذبه ، والباء فى بصيغة للملابسة (قوله بل منعه بعضهم) أى وإذا تردد أمر بين متفق عليه ومختلف فيه فإلحاقه بالمتفق عليه أولى وإن كان منشأ المنع التباس الخبر القابل للإنشاء بخبر المبتدإ على مامر فى باب المبتدإ والخبر (قوله وإنما وجب الرفع الخ) جواب سؤال مقدر كما لا يخفى ، لكن السؤال لا يتجه لأن أفعل فى التعجب لا يدل على الطلب كما يأتى فى بابه وإن كان لفظه لفظ الطلب فالسؤال مبنى على الظاهر (قوله فى محل رفع) أى على الفاعلية وزيدت الباء لإصلاح اللفظ فليس من الاشتغال فى شىء ، وكذا إن قلت الضمير

(و) أما نحو — (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما —) فإنما أجمعت القراء السبعة على الرفع فيه مع أن الفعل ذو طلب لأنه (متأول) عند سيبويه على حذف الخبر والمضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . والتقدير مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة ثم استؤنف الحكم وذلك لأن الفاء لاتدخل عنده فى الخبر فى نحو : هذا ومثله —الزانية والزانى فاجلدوا—

(و) يترجح أيضا فى نحو — و (الأنعام خلقها لكم —) بعد خلق الإنسان من نطفة مما الاسم السابق واقع بعد عاطف له على جملة فعلية ، ولم يفصل ذلك العاطف بإما وإنما رجح (للتناسب) بين المعطوف والمعطوف عليه بعطف جملة فعلية على مثلها وهو أولى من التخالف ، فإن فصل عما قبله بأما نحو : قام زيد وأما عمرو فأكرمته ترجح الرفع لأن أما تقطع مابعدها عما قبلها ، وحتى ولكن وبل

فى محل نصب لأن التعجب جامد لايعمل فيما قبله ومالا يعمل لايفسر عاملا (قوله وأما نحو السارق الخ) جواب سؤال تقديره أنه يرد على كون النصب راجحا قبل الفعل الطلبى لزوم إجماع القراء السبعة على الوجه المرجوح ، وهو وإن لم يكن ممنوعا غير واقع أو قليل الوقوع جدا وتقرير الجواب ظاهر .

هذا ، وذكر السعد عند قوله تعالى — وما عملت من سوء تود — الآية أنه لايمتنع إجماع القراء على أحد الجائزين وإن كان مرجوحا لقوله تعالى — وجمع الشمس والقمر — لأن المختار جمعت الشمس لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقى بلا فاصل (قوله متأول) أى عند سيبويه بما ذكره الشارح وعند غيره بما ذكره فى التوضيح فاقتصار الشارح على تأويل سيبويه قصور يوهم أن غيره يلتزم اتفاق السبعة على الوجه المرجوح (قوله على حذف الخبر) جوّز المهدى فيه أن يكون خبر مبتدإ محذوف ؛ أى هذا بيان حكم السارق الخ (قوله ثم استؤنف الحكم) إشارة إلى أن الفاء استئنافية لاعاطفة لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر ، وإذا كان مستأنفا لم تكن الآية من الاشتغال لأن جزء جملة لايعمل فى جزء جملة أخرى ، وشرط الاشتغال ، أن يكون الفعل المشتغل بالضمير بحيث لو لم يشتغل به عمل فى الاسم السابق (قوله فى نحو هذا) أى مما لم يكن المبتدأ موصولا وصلته فعل أو ظرف (قوله ومثله —الزانية والزانى—) لما كانت السرقة تفعل بالقوة والرجل أقوى من المرأة قدم السارق ، والزنا يفعل بالشهوة والمرأة أكثر شهوة قدمت الزانية (قوله بعد عاطف له) أى للاسم السابق وفيه مسامحة إذ المعطوف عليه إنما هو الجملة الفعلية كما يأتى ، وأطلق العاطف فشمل الواو والفاء وثم وأو (قوله على جملة فعلية) أى مصدّرة بفعل وكالفعل الصفة الناصبة للمفعول لأنها بمنزلة الفعل نحو : مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها بخلاف الرافعة للفاعل فقط ، واستثنى سيبويه من الجملة الفعلية التعجبية نحو : أحسن بزيد وعمرو يضربه ؛ لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العوارض لاحقا بالأسماء . واعترض بأن الظاهر أن الجملة الثانية اعتراضية لامعطوفة لأنه لايصح عطف الخبر على الإنشاء ؛ وذلك مناقشة فى المثال فيجعل المثال أحسن بزيد والله أحمده مع أن عمرا يضربه استعمل فى إنشاء التحزن والتحسر على أنه مبنى على أن الاعتراض يقع فى آخر الكلام والمشهور خلافه .

قال العصام : ومما أظنه ينبغى أن يستثنى ما إذا كانت الجملتان مقولى القول نحو : قال زيد عمرو قائم وبكرا ضربه ، فإنه ليس العطف فى مقول القول باعتبار اشتراكهما فى التحقق حتى تتفاوت الاسمية والفعلية فى التناسب بل باعتبار أنهما مقولان ولا تفاوت فى المقولية بين الأشياء (قوله لأن أما الخ) لكونها من الحروف التى يبتدأ بها الكلام فالواقع بعدها مستأنف مقطوع عما قبله . فإن قيل : فلم ترجح رفعه ؟ قيل : لعدم احتياجه إلى التقدير وقضية كون الكلام مستأنفا بعد أما أن الواو الداخلة عليها للاستئناف فلا معنى لرعاية التناسب معها ، ومحل اختيار الرفع مالم يوجد مرجح النصب نحو : وأما زيدا فأكرمه وإلا استوى الأمران لتقابل المرجحين بلا مرجح

كالعاطف نحو : ضربت القوم حتى زيدا ضربته ، قاله فى الأوضح.

(و) يترجح أيضا فى نحو (ـأبشرا منا واحد نتبعه ـ ومازيدا رأيته) مما الاسم السابق واقع بعد شيء يغلب دخوله على الفعل كإن ولا النافيتين وحيث مجردة من ما نحو : حيث زيدا تلقاه فأكرمه ، وإنما رجح (لغلبة) وقوع (الفعل) بعد همزة الاستفهام وما النافية نعم إن فصل بين الاسم والهمزة بغير ظرف نحو : ءأنت زيد تضربه فالمختار الرفع .

ثالث لأحدهما عند بعض ، أو ترجيح النصب لسلامته من جعل الجملة الإنشائية خبرا عند آخر ، وفى حكم أما إذا الفجائية نحو : رأيت عبد الله وإذا زيدا يضربه عمرو ، فإن إذا من أدوات الابتداء وهى تقطع مابعدها عما قبلها فلا تطلب المشاكلة بينهما (قوله كالعاطف) إنما قال كالعاطف لأن المعطوف فى هذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت هذه الأحرف منزلة العاطف إعطاء حكمه (قوله نحو : ضربت القوم حتى زيدا ضربته) هذا صريح فى أن المنصوب بعد حتى منصوب بفعل مقدر لامعطوف على المنصوب قبلها خلافا لما صرحوا به فى قوله « والزاد حتى نعله ألقاها » من أن نصب النعل بالعطف قاله اللقانى .

قال الشهاب القاسمى : قد يجاب بأنهم إنما صرحوا هناك بما ذكر لإمكان حمل ألقاها على التوكيد لقوله ألقى الصحيفة ولا كذلك هنا انتهى .

وأقول : قال ابن مالك: إذا قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربت أخاه فحتى حرف ابتداء فلما وليها فى اللفظ بعض ماقبلها أشبهت العاطفة فأعطى تاليها مايعطى تالى الواو . فإن قلت : ضربت القوم حتى زيدا ضربتـه ، فالأجود أن تنصب زيدا بمقتضى العطف وتجعل ضربته توكيدا ، فلو قلت ضربت زيدا حتى عمرو ضربته تعين رفع عمرو لزوال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة إذ لايقع العاطف إلا بين كل وبعض انتهى .

فأنت تراه جعل الأجود هنا العطف ، وجعل جملة ضربته توكيدا . وما اعترض به من أنه إذا دار الأمر بين التوكيد والتأسيس فالحمل على التأسيس أولى ، والتأسيس هنا ممكن بجعل النصب هنا من باب الاشتغال لايمنع إمكان التوكيد هنا كما لايخفى . فإن قلت: ماهو المؤكد ؟ قلت : ضرب زيد الثابت له بقضية العطف فهو توكيد لبعض ماأفهمه الكلام السابق .

بقى أن تعيين الرفع فى ضربت زيدا حتى عمرا ضربته محل نظر ، لأنه إذا كان حتى الابتدائية مختصة بالأسماء لم يصح النصب بعدها إذا أشبهت العاطف فضـلا عن ترجيحه ، وقد جوزه ورجحه وإلا فما المـانع من جواز النصب هنا ، وتـكون حتى داخلة على الجملة الفعليـة وإن كان الرفع أرجح إذ لاطالب للنصب (قوله كان ولا النافيتين) أى ولابد أن يكون النافى أحد هذه الثلاثة كما فى التوضيح ، لأن غيرها لم يقع بعده الاشتغال أصـلا أو يقع لـكن فى الشعر فالأول كليس والثانى كقوله :

ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء ألقه غير واهب

أراد فلم ألق ذا رجاء ألقه : وفى التسهيل أن النصب واجب بعد مايختص بالفعل وهو لم ولما ولن . وفى الرضى أن لم ولما ولن مختصة بالمضارع ولا يقدر معمولها لضعفها فى العمل ، فلا يقال لم زيدا تضربه مثـلا وكأنه أراد أنه لايقدر وجوبا لأنه يكفى فيما هوبصدده نفى وجوب التقدير فلايرد أنه يجوز حذف فعل لما (قوله مجردة من ما) لأنها تشبه حينئذ أدوات الشرط فلا يليها غالبا إلا فعل ، فإن اقترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل وانظر التصريح . وظاهر كلام الرضى وشراح الكافية أن التى يترجح بعدها النصب هى التى لم يقصد بها المجازاة وأن ذلك القصد يكون بدون ما فليراجع (قوله لغلبة دخول الفعل بعد همزة الاستفهام) وإنـما لم يجب دخولها على الأفعال كباقى أخواتها لأنها أم الباب وهم يتوسعون فى الأمهات (قوله فالمختار الرفع) لأن الاستفهام حينئذ

ويترجح النصب أيضا إذا وقع الاسم السابق جوابا لاستفهام منصوب كزيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت أو من ضربت . أو كان رفعه يوهم أن الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو - إنا كل شيء خلقناه بقدر - وإنما لم يتوهم ذلك مع نصبه لأن الصفة لا تعمل فى الموصوف ومالا يعمل لا يفسر عاملا كما أشرنا إلى ذلك أول الباب .

(ويجب) النصب إذا وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل كما إذا وقع بعد أداة شرط (فى نحو) إن

داخل على الاسم وهذا مبنى على أن أنت مبتدأ كما هو رأى سيبويه . ورجح الأخفش النصب وهو مبنى على قوله إن الضمير فاعل محذوف وانفصل بعد حذفه (قوله ويترجح النصب أيضا) ليطابق الجواب السؤال فى الجملة الفعلية (قوله منصوب) أما إذا كان الاستفهام مرفوعا نحو : أيهم ضربته برفع أى فإنك تجيب بالرفع ليطابق الجواب السؤال فى الاسمية (قوله أو كان رفعه يوهم الخ) إنما قال يوهم دون يلبس لأن الرفع لايستلزم اللبس لأنه يمكن رفع اللبس بقرينة وترجح النصب لإغنائه عن تكلف القرينة . ولو كان فى الرفع لبس لوجب النصب كما لايخفى (قوله نحو - إنا كل شيء خلقناه - الخ) قال فى التصريح : لأنه إذا رفع كل احتمل خلقنا أن يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم خلق الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت أو شرا كما هو مذهب أهل السنة والجماعة . ويحتمل أن يكون خلقنا صفة لشيء وبقدر خبر كل ، والتخصيص بالصفة يوهم أن مالايكون موصوفا بها لاتكون بقدر والصفة هى المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التى لاتكون منسوبة له لاتكون بقدر فيوهم أن ثم مخلوقا لغيره تعالى وهومذهب المعتزلة .

هذا ، ولكن الرضى اعترض التمثيل بالآية لإيهام الرفع الصفة المخلة بالمراد قال : لأنه لايتفاوت فيها المعنى سواء جعلت الفعل خبرا أو صفة لأن مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق ، ولا يريد خلقنا كل مايقع عليه اسم شيء لأنه تعالى لم يخلق جميع الكائنات غير المتناهية ويقع عليها اسم شيء فكل شيء فى هذه الآية ليس كما فى قوله تعالى - والله على كل شيء قدير - لأن معناه أنه قادر على كل ممكن غير متناه؛ فمعنى كل شيء خلقناه بقدر على أن خلقنا هو الخبر كل مخلوق بقدر وعلى أن خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر ، والمعنيان واحد إذ لفظ كل شيء فى الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له أو خبرا ، وليس مع التقدير الأول أعم منه مع التقدير الثانى انتهى .

قال الشهاب القاسمى : انظر على هذا هل يكون الرفع أرجح إذ لاطالب لغيره ولا مسوى (قوله لأن الصفة الخ) أى فيجب كون خلقنا ليس بصفة حتى يصح تفسيره للعامل فنحو : كل رجل ضربته فى الدار إن علقت فى الدار بضربته صح أيضا فيه الاشتغال وإن علقته بمحذوف مخبر به امتنع لأن الجملة الفعلية حينئذ صفة (قوله وما لايعمل لايفسر عاملا) أى فى باب المنصوبات على شريطة التفسير بأن يكون المشغول عوضا فى اللفظ عن العامل المضمر أما المرفوعات على شريطته فيصح لما لايعمل فيها أن يفسر عاملا كما صرح به الدمامينى فى شرح المغنى فى بحث إذا . واعترض على المغنى فى بحث حيث لإيهام كلامه خلاف ذلك ، وحينئذ يكون تعريف الاشتغال المتقدم خاصا بالمنصوبات لقوله فيه لولا هو لعمل الخ ، ويحتاج للفرق بين المنصوبات والمرفوعات وكذلك المنصوبات لاعلى تلك الشريطة بأن يكون المذكور دليلا على المحذوف من غير تعويض كما فى شرح التسهيل لمصنفه . وقضية صحة النصب فى زيد ما أحسنه إذا لم يكن من الاشتغال جواز التفسير فى نحو : زيد قام ، أو يكون المفسر غير مشغول بضمير المفسر ، لكن منع من عمله فى الاسم المتقدم مانع كالتأكيد بأحد النونين . وبهذا يندفع كثير من الشبه فاحفظه . فإن قيل : الاسم المشتغل بالضمير حال عمله فى الضمير لايصح أن يعمل فى المتقدم

(زيدا لقيته فأكرمه) ومتى عمرا تلقه فأحسن إليه . أو أداة تحضيض كما فى نحو : ألا عمرا أهنته (وهلا زيدا أكرمته) أو أداة استفهام غير الهمزة نحو : هل زيدا حدثته ، وإنما وجب (لوجوبه) أى لوجوب وقوع الفعل بعد هذه الأدوات فلو جاز الرفع لخرجت عن اختصاصها بالأفعال . وصرح فى الأوضح بأن أدوات الاستفهام أى غير الهمزة وأدوات الشرط لايقع الاشتغال بعدهما إلا فى الشعر إلا إذا كانت أداة الشرط إذا مطلقا أو إن والفعل ماض فيقع فى الكلام .

(ويجب الرفع) على الابتداء إذا وقع الاسم بعد مايختص بالابتداء كإذا الفجائية كما (فى نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو) لأن إذا الفجائية لايليها إلا مبتدأ أو خبر نحو -- إذا لهم مكر -- فلايجوز النصب بفعل مضمر (لامتناعه) أى لامتناع وقوع الفعل بعدها ولهذا قدر متعلق الخبر بعدها اسما كما مر فى باب المبتدإ . وكذا يجب

فكيف فسر عاملا ؟ قلنا المراد أخذا من التعريف . وقولهم لولا هو الخ مالا يعمل لذاته بأن يقوم به مانع ذاتى ككونه صفة لما قبله أو فعل تعجب أو عرضى غير العمل فى الضمير (قوله ومتى عمرا تلقه الخ) وجه الجزم فى تلقه مع أنه ليس بيانا ولا بدلا ولا فعل شرط أنه مفسر للمجزوم فأعطى حكمه (قوله هل زيدا حدثته) فيه نظر لما يأتى عقبه ، والكلام مفروض فيما إذا كان الشاغل فعلا فلا يرد أنه إذا كان بعد هل جملة اسمية ذات وجه واحد مثل هل زيد أنا ضاربه لا يتعين نصب الاسم الذى يليها نعم ، ليس فى كلامه إشعار بقبح هل زيدا ضربته ، وكلام الرضى صريح فى قبحه (قوله فلو جاز الرفع الخ) أى على الابتداء، وامتناعه هو مراد المصنف بوجوب النصب فلا ينافى جواز رفعه على الفاعلية بفعل مضمر مطاوع للظاهر إما لفظى كما فى :

* لا تجزعى إن منفس أهلكته * فى رواية رفع منفس أى إن هلك منفس أو معنوى كما فى :

* أتجزعى إن نفس أتاها حمامها * أى إن أهلكت أوماتت نفس إذ ذاك لازم لأتاها حمامها (قوله إلا فى الشعر) استشكله اللقانى بقوله تعالى -- وأما ثمود فهديناهم -- بنصب ثمود فإنه منصوب على الاشتغال بمقدر بعده وأما من أدوات الشرط كما لا يخفى :

وقال الشهاب القاسمى: يجاب باستثناء ذلك بدليل أن الفعل الذى يشترط أن يليها هو الشرط وشرط أما محذوف وصرحوا بجواز عمل ما بعد الفاء التى فى جواب أما فيما قبلها إذا كان من بعض أجزاء الجزاء كما بينوه فى مبحث أما فانظره . ويحتمل أنــه جرى على أن أما ليست أداة شرط كما نقله فى عروس الأفراح عن شيخه أبى حيان وتصريح جمع بأنها حرف شرط باعتبار تضمنها لمعنى الشرط لا باعتبار أنها موضوعة له والإضافة لأدنى ملابسة (قوله مطلقا) أى سواء كان الفعل ماضيا أو غيره (قوله والفعل ماض) أى لفظا أو معنى نحو : إن زيدا لم تلقه فانتظره (قوله فى الكلام) أى فى نثر الكلام (قوله كإذا الفجائية) أى على الأصح ، وقيل يجوز النصب على الاشتغال بعد إذا مطلقا وهو ظاهر كلام سيبويه . ومشى عليــه ابن الحاجب وهو مع اعترافه بأنها تلزم المبتدأ بعدها مشكل إلا أن يريد اللزوم فى غير تركيب الإضمار على شريطة التفسير أو يريد به غلبة الوقوع ، وقيل يجوز فى نحو : فإذا زيدا قد ضربه عمرو . والمنع بدون قد ووجهه المصنف بأن التزام الاسمية معها إنما هو للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية ، وقد يحصل بها الفرق إذ لا تقترن الشرطية بها (قوله لا يليها إلا مبتدأ أو خبر) أى أو أن المفتوحة المؤولة بمبتدإ أو المكسورة لأن الكلام معها بمنزلة مبتدإ وخبر والمراد لا يليها فعل ظاهر ولامضمر . وأجاز الزعفرانى إيلاء المضمر إذا لزم الحذف فجوّز نصب الاسم بعدها على الاشتغال (قوله وخالد إن رأيته أكرمه) ينبغى أن يقرأ أكرمه على صيغة المضارع المجزوم لا الأمر وإلا فكان يجب فأكرمه بالفاء

الرفع إذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ماله صدر الكلام كالاستفهام وأما النافية وأدوات الشرط نحو : زيد هل أكرمته وعمرو ماصحبته وخالد إن رأيته أكرمه لأن ماله صدر الكلام لا يعمل مابعده فيما قبله ومالا يعمل لا يفسر عاملا ، وذكره لهذا القسم إفادة لتمام القسمة وإن كان ليس من هذا الباب لعدم صدق ضابط الباب عليه كما قاله فى الأوضح .

(ويستويان) أى الرفع والنصب إذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بأما مسبوق بجملة ذات وجهين غير تعجبية كما (فى نحو : زيد قام وعمرو أكرمته) لأجله أو فعمرو أكرمته فيجوز فى عمرو الرفع والنصب (للتكافؤ) الحاصل على كل تقدير لأن الجملة الأولى اسمية الصدر فعلية العجز ، فإن راعيت صدرها رفعت وإن راعيت عجزها نصبت فالتشاكل بين المتعاطفين حاصل على كلا التقديرين ولا مرجح . وظاهر تمثيله بماذكر

(قوله كالاستفهام الخ) أى من كل ماله الصدر ومنه أدوات العرض والتحضيض والتمنى بألا خلافا للجزولى حيث جعل توسطه التحضيض وأخويه قرينة ترجح بها النصب ، أو يمتنع عمل مابعده فيما قبله وإن لم يكن له الصدر كأن المفتوحة :

قال الرضى : وأما أن المفتوحة فإنه وإن لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

واعلم أنه يتبادر من كلامه أن بقية الأحرف النافية لا تكون كما وهو كذلك إلا إن ولا على خلاف مر .

وفى الرضى : وكذا أى من الواجب التصدير ما وإن من جملة حروف النفى بخلاف لم ولن ولا إذا لعامل قد يتخطاها قال :

قد أصبحت أم الخيار تدّعى   علىّ ذنبا كله لم أصنع

يروى برفع كل ونصبه ثم قال : ومع هذا فالرفع راجح نظرا إلى كونها للنفى إلى جهة صدر الكلام وأداة الاستثناء نحو : زيد مايضربه إلا عمرو لأنها لايعمل مابعدها فيما قبلها ، ولهذا ردّ على من زعم فى - وإن كلا لما ليوفينهم - كون إن نافية واللام من لما بمعنى إلا وكلا منصوب بمحذوف يفسره ليوفينهم ، وفيه مانع آخر وهو لام القسم (قوله لعدم صدق ضابط الباب الخ) لأنه اعتبر فى الضابط أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لعمل فى الاسم السابق وذلك لايصح هنا كما لايخفى . ولا يتقيد عدم صدق الضابط بكون العامل لو فرغ للمتقدم نصبه فإذا قد أشرنا فيما سلف بأن المراد جواز العمل فى ذاته لامطلقا (قوله بعد عاطف) أى أو ماهو بمنزلته وهو حتى وبل ولكن (قوله غير مفصول بأما) احتراز عن زيد قام وأما عمرو فأكرمته فإن الرفع فيه راجح ولا أثر للعطف ، ومحله كما يؤخذ مما تقدم إذا لم يوجد مرجح للنصب كأن يكون الفعل المشغول فعل طلب ، وانظر الفصل بإذا الفجائية فإن قضية كلام بعضهم بوجوب الرفع وبعضهم ترجيحه (قوله ذات وجهين) أى اسمية الصدر فعلية العجز واسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل نحو : زيد ضارب عمرا وبكرا أكرمته بخلاف ما إذا لم ينصب المفعول به نحو : زيد قائم غلامه وبكر أكرمته لأن مشابهته للفعل غير تامة ، وانظر حكم اسم الفعل والمصدر (قوله غير تعجبية) احتراز عن التعجبية نحو : ماأحسن زيدا وعمرو أكرمته فلا أثر للعطف على الفعلية والرفع هو المختار عند سيبويه ومر وجهه وما فيه (قوله لأجله) أو فعمرو أكرمته فالرابط إما الضمير من لأجله أو الفاء المفيدة للسببية (قوله ولا مرجح) فإن رجحت قرينة الرفع بالأصل الذى هو السلامة من الحذف عورض بأن النصب مرجح بقرب قرينته وهى معارضة بقرب المعطوف عليه .

قال الجامى : فإن قلت لاتفاوت فى القرب والبعد بينهما إذ الكبرى أيضا قرينة غير مفصولة عنها قلنا : هذا باعتبار المنتهى وأما باعتبار المبتدأ فالصغرى أقرب انتهى . واعترضه العصام فراجعه .

أنه لايشترط فى الجملة المعطوفة وجود رابط يربطها بالمعطوف عليها ، وهو ماجزم به فى الجامع حيث قال : ولا يشترط الرابط إن نصبت وفاقا لسيبويه والفارسى ، لكن خالف فى أوضحه فجزم باشتراط ذلك ومنع النصب فى نحو المثال المذكور لعدم الرابط تبعا للأخفش والسيرافى قال وهو المختار (وليس منه) أى من باب الاشتغال — وكل شىء فعلوه فى الزبر — أى الكتب لعدم صحة تسلط العامل على ماقبله إذ لو صح لكان تقديره فعلوا كل شىء فى الزبر وهو باطل فرفع كل واجب على الابتداء ؛ وجملة فعلوه فى موضع رفع صفة كل أو فى موضع جر صفة لشىء وفى الزبر خبر كل . والمعنى وكل شىء مفعول لهم ثابت فى الزبر (و) كذا ليس منه (أزيد ذهب) به بالبناء للمفعول وفاقا لسيبويه لعدم صدق ضابط الباب عليه . إذ لو سلط العامل على ماقبله

بقى أن البعد على تقدير الرفع إنما يتم إذا عطفت مفردات الجملة الثانية على الأولى ، وأما إذا كانت الثانية برأسها معطوفة على الأولى فلا يتحقق بعد ، إلا أن يقال بتقدير النصب تعين القرب وبتقدير الرفع لايتعين لجواز أن يكون حينئذ من عطف المفردات ، وفيه أنه يلزم على عطف المفردات العطف على معمولى عاملين مختلفين (قوله يربطها بالمعطوف عليها) لعل المراد بمبتدإ المعطوف عليها (قوله جزم به فى الجامع) أى تبعا للتسهيل حيث قال : وإن ولى العاطف جملة ذات وجهين : أى اسمية الصدر فعلية العجز استوى الرفع والنصب مطلقا خلافا للأخفش ومن وافقه فى ترجيح الرفع إن لم يصلح جعل مابعد العاطف خبرا انتهى.

واستدل ابن عصفور لذلك بقوله تعالى — والقمر قدرناه منازل — قرأ الحرميان وأبو عمرو بالرفع والباقون بالنصب وهى فى النصب معطوفة على تجرى من قوله تعالى — والشمس تجرى لمستقر لها — وليس فى الجملة المعطوفة ضمير يعود على الشمس ، وأجمع القراء على نصب — والسماء رفعها — وهى معطوفة على — يسجدان — قوله تعالى — والنجم والشجر يسجدان — وليس فيهما ضمير يعود على النجم والشجر (قوله ومنع النصب الخ) أى لأنه لايجوز العطف على الصغرى لأنها خبر والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب فى الجملة التى هى خبر المبتدإ اشتمالها على رابط يربطها به وهو منتف هنا ، ولأنه لايجوز عطف جملة لامحل لها على جملة لها محل . وأجيب عن الأول بأنه أكثرى لا كلى فقد يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الأوائل نحو رب شاة وسخلتها ، وعن الثانى بأن الإعراب لما لم يظهر فى المعطوف عليه جاز أن يعطف عليه جملة لاإعراب لها ثم إنه ماالمانع من النصب ، وتقدير الجملة الفعلية معطوفة على جملة المبتدإ والخبر ، فإن عطف الاسمية على الفعلية وعكسه جائز إلا أن يقال إمكان العطف على الكبرى جاز مع الرفع والنصب فلا وجه لتخصيصه بالنصب (قوله تبعا للأخفش والسيرافى) إنما منعا العطف بناء على الصغرى فلا ينافى ماسبق عن التسهيل من أن الأخفش ومن وافقه رجحوا الرفع (قوله وهو باطل) قال الجامى : لأنه يصير التقدير فعلوا كل شىء فعلوه فى الزبر ، فقوله فى الزبر إن كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لأن صحائف أعمالهم ليست محلا لأفعالهم لأنهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم ؛ وإن كان صفة لشىء مع أنه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود إذ المقصود أن كل شىء مفعول لهم كائن فى الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى — وكل صغير وكبير مستطر — لا أن كل كائن فى صحائف أعمالهم مفعول لهم انتهى . وانظر حواشيه (قوله وفاقا لسيبويه) وأجاز السيرافى وابن السراج والمرادى نصب زيد فى المثال ونحوه فيكون من باب الاشتغال فى المنصوبات على أن يكون المجرور فى موضع نصب والنائب عن الفاعل ضمير المصدر المنوى الذى تضمنه الفعل . وردّه ابن مالك بأن الفعل لايتضمن إلا

لامتنع إعماله النصب فيه فرفع زيد واجب إما على الابتداء أو على إضمار فعل تقديره أذهب زيد فذهب به ولم ينبه على هذا فى الشرح .

[تتمة] الاشتغال كما يجرى فى النصب يجرى فى الرفع بأن يكون الرفع على الابتداء أو على الفاعلية بإضمار فعل ويأتى فيه الأقسام الخمسة ذكره فى الأوضح والجامع وابن مالك فى التسهيل والكافية الكبرى فيجب الابتداء فى نحو: خرجت فإذا زيد يكتب، ويترجح فى نحو: زيد قام عند المبرد. وتجب الفاعلية فى نحو — إن امرؤ هلك — ويترجح فى نحو — أبشر يهدوننا — ويستويان فى نحو : زيد قام وعمرو قعد .

مصدرا غير مختص ، والإسناد إليه منطوقا به غير مفيد فكيف إذا كان غير منطوق به (قوله لامتناع إعماله النصب فيه) لأن الجار والمجرور فى موضع رفع يذهب إذ ذهب لا يعمل النصب وكذا مناسبة أعنى اذهب :

قال الجامى : فإن قلت لا ينحصر المناسب فى إذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابسه أو أذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب أو يلابسه أحد بالذهاب . قلنا : المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد المسند إليه والاتحاد فيما ذكرته مفقود ، وفى كلام الشارح ما عرفته مما سبق (قوله أو على إضمار فعل الخ) هذا هو المختار لمكان الهمزة (قوله الاشتغال كما يجرى الخ) مر مافيه (قوله بإضمار فعل) أى بسبب إضمار فعل والسبب أعم من العامل أو بفعل مضمر على أنه من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله فيجب الابتداء الخ) أى يجب كون الاسم السابق مبتدأ فى نحو ماذكر من كل ما وجد فيه مانع من الموانع المذكورة فى النوع الأول ، لأن إذا الفجائية لا تدخل على الأفعال على الأصح فلا يجوز رفع ما بعدها بفعل مقدر (قوله ويترجح فى نحو زيد قام الخ) قال المرادى : فيه نظر ، لأن المعروف أن شرط تقدير الفعل فى هذا النوع وجود طالب للفعل لزوما أو اختيارا وهو مفقود هنا ، ولا نعلم من أجاز رفعه على الفاعلية أى بفعل محذوف إلا ابن العريف :

قال الدمامينى : وزاد غيره المبرد ، وينبغى أن يزاد الكوفيون لأنهم قائلون بجواز تقديم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال عندهم أقيس من جوازه عند من قال لايتقدم (قوله وتجب الفاعلية فى نحو إن امرؤ هلك) أى من كل ما وقع فيه الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل ، وبحث فيه الناصر اللقانى بأن أداة الشرط إنما تقتضى فعلا ما أعم من أن يكون ناصبا أو رافعا ، وكون استجارك تفسيرا لا يتعين لجواز أن ينصب أحد بوجدت مثلا بقرينة المقام فاستجارك نعت لا تفسير انتهى .

وقد يجاب بأن الغرض التمثيل لا الاستشهاد والتمثيل يكفيه الاحتمال ، ولو سلم أن المراد الاستشهاد على وجوب الرفع على الفاعلية فالمراد به امتناع الرفع بالابتداء، ولو قال ويجب الرفع بفعل مقدر لكان أولى ليدخل نحو إن زيد ضرب أو غضب عليه بالبناء للمفعول (قوله ويترجح فى نحو أبشر يهدوننا) أى يترجح الرفع أو النيابة عن الفاعل على الابتدائية فى كل موضع يقع فيه الاسم المتقدم بعد ما يغلب دخوله على الأفعال فيترجح الرفع على ماذكر فى كل موضع يترجح فيه النصب فى النوع الأول (قوله ويستويان فى نحو الخ) أى فيما إذا عطفت الجملة التى وقع فيها الاسم المذكور على جملة اسمية الصدر فعلية العجز ، وإنما استويا لحصول التناسب فيهما .

فإن قلت : يترجح الرفع بالابتداء بسلامته من التقدير الذى هو خلاف الأصل .

قلت : عند قصد العطف على جملة الخبر يعارض ذلك أن التناسب بين المتعاطفين فى الفعلية أرجح من التخالف ، وهو يقتضى الرفع بتقدير فعل وأيضا فقرب المعطوف عليه معارض للسلامة من الحذف ومر ما يأتى هنا .

[باب التنازع فى العمل]

وهو أن يتوجه عاملان متصرفان فأكثر ليس أحدهما مؤكدا للآخر إلى معمول فأكثر متأخر عنهما (يجوز) لك إذا تنازع عاملان اتفقا فى العمل كقام وقعد أخواك أم اختلفا (فى نحو : ضربنى وضربت زيدا إعمال الأول)

[باب التنازع]

(قوله عاملان) ودخل فيه المذكوران والمحذوفان لقرينة كقولك زيدا فى جواب من ضربت أو أكرمت ، وعليه فهل يجوز إعمال الأول فيضمر للثانى فتقول إياه زيدا بفصل الضمير بعد حذف العامل لكن ذكر فى التصريح أنهما لابد أن يكونا مذكورين وأنه لاتنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور (قوله متصرفان) عبارة الأوضح فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما أو فعل متصرف واسم يشبهه انتهى ولم يبين المراد بالاسم المتصرف مع تمثيله بقوله تعالى — هاؤم اقرؤا كتابيه — ويحتمل أن المراد أو اسمان يشبهان الفعلين فيكون الضمير راجعا للمقيد بدون قيده ، وكذا قوله أو اسم يشبهه : أى الفعل فى العمل بأن يتضمن الحدث بخلاف الأسماء الجامدة التى ليس فيها معنى الحدث (قوله فأكثر) كذا وقع فى عبارة ابن عصفور .

قال المصنف فى الحواشي تبعا لأبى حيان : وهو يوهم أنه سمع فى أكثر من ثلاثة ، وليس كذلك فالأولى أن يقال عاملان أو ثلاثة .

قال الدمامينى فى شرح التسهيل : قلت أنشد الشيخ نجم الدين سعيد فى شرح الحاجبية شاهدا على تنازع أكثر من ثلاثة قول الحماسى :

طلبت فلم أدرك بوجهى وليتنى ‏ ‏ ‏ قعدت ولم أبغ الندى عند سائب

(قوله ليس أحدهما مؤكدا للآخر) خرج نحو أتاك أتاك اللاحقون وقد يقال لا حاجة لهذا مع قوله أن يتوجه عاملان لأن المؤكد لم يتوجه للمعمول أصلا ولم يطلبه لأنه لم يؤت به للإسناد .

[تنبيه] لابد من رابط بين المتنازعين بأن يكون الثانى إما معمولا للأول نحو قوله تعالى — وأنه كان يقول سفيهنا على الله — وأنهم ظنوا كما ظننتم — أو معطوفا عليه نحو : أرجو وأخشى وأدعو الله ، أو جوابا له معنويا نحو — يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة — أو صناعيا نحو — آتونى أفرغ — لأنه بمعنى إن يستفتوك فقل وإن يأتونى أفرغ .

قال المصنف فى الحواشي : ولينظر فى — هاؤم اقرؤا كتابيه — فقد يقال إن الثانى مسبب عن الأول (قوله إلى معمول فأكثر) شمل الظاهر والضمير . وقول ابن الحاجب شرطه أن يكون ظاهرا إن أراد مقابل المستتر فذاك وإلا لزمه أن لا يكون نحو : ماضربت وشتمت إلا إياك وقمت وقعدت بك من باب التنازع مع أنه منه ، ولعله جرى على الغالب أو لأن فى الضمير تفصيلا كما بينه الرضى والجامى . وحاصله أنه لا يصح التنازع فى الضمير المتصل بعامله إذ لا يمكن أن يكون معمولا لغيره ولا فى المرفوع الواقع بعد إلا كالظاهر الواقع بعدها لما سيأتى (قوله متأخر عنهما) علم منه أنه لايقع فى متقدم إذ المتقدم يأخذه الأول قبل وجود الثانى ويستحقه قبل وجوده فلا يكون فيه مجال تنازع لأن الثانى قبل وجوده لا يمكن أن ينازع فيما أخذه الأول ، فلا يرد أن استحقاق الأول قبل الثانى لو منع التنازع لتعين إعمال الأول لأن استحقاق الأول قبل استحقاق الثانى لايمنع وإنما يمنع استحقاق الأول قبل وجود الثانى وبينهما فرق جلى . وقال ابن مالك : لأنك إذا قلت زيدا أكرمته ويكرمنى أخذ كل من العاملين مطلوبه ولم يتنازعا انتهى .

منهما فى الاسم الظاهر وإهمال الثانى (و) هذا الوجه (اختاره الكوفيون) لقوته بالسبق (فيضمر فى) الثانى (المهمل) كل (مايحتاجه من مرفوع) ومنصوب ومجرور مطابق للمتنازع فيه إذ لا محذور فيه لرجوع الضمير إلى متقدم رتبة لأنه معمول للأول نحو: قام وقعدا أخواك أو قام وضربتهما أخواك وقاما ومررت بهما أخواك ، وقد يحذف منصوبا للضرورة وعن السيرافى إجازة حذف غير المرفوع واختاره ابن الحاجب إلا أن يمنع مانع فيظهر (و) إعمال (الثانى) فى ظاهر وإهمال الأول (و) هذا الوجه (اختاره البصريون) لقربه

وقد ينازع فيه بأن ذلك الأخذ مما هو بعد ذلك الطلب وإن قطع النظر عن الضمير وجرد إلى الاسم السابق فكل منهما طالب له . وقد صرح الهندى بأن التنازع فى القلب بمعنى أن يقصد توجه الفعلين مثلا إلى اسم واحد أما بعد التركيب فلا تنازع ، لكن بحث فيه اللهدى بأن المحذوف فى باب التنازع محذوف نسيا كما أشار إليه الرضى ، ولا معنى له سوى عدم قصد المتكلم تعلق الفعل بالمفعول بجعل المتعدى كاللازم واللازم الحقيقى لا يقتضى المفعول فكذلك الجعلى ،وبأن التنازع إنما يتحقق فى المعمول المتأخر ولو كان فى القلب جرى فى المتوسط والمتقدم إذ التوسط والتقدم إنما يكون فى التركيب دون القلب انتهى :

ولايخفى مافى هذا الأخير وأما الأول ففيه أنه إذا نزل منزلة اللازم لا تنازع إذ لاتنازع بين اللازم والمتعدّى فى منصوب على أنه معمول لهما إذ اللازم لا يطلب منصوبا . وأجاز بعضهم التنازع فى المتقدّم وعليه ربما وجب نحو: أى رجل ضربت أوشتمت ، وعلى هذا فيترجح إعمال الأول لاجتماع صفتى القرب والسبق ولا فى متوسط لما تقدم فى تعليل المتقدم بما فيه من البحث وخالف الفارسى فى ذلك . وظاهر كلام الأوضح أن القائل بجوازه فى المتقدم لا يقول بجوازه فى المتوسط وأن الفارسى لا يقول بجوازه فى المتقدم فليحرر ولينظر الفرق إن كان الأمر عندهما كذلك : ولينظر على قول الفارسى إذا تنازع ثلاث معمولات تأخر عن اثنين منها وأعملت الثانى هل يحذف الضمير من الأخير منها أولا لأنه لا يلزم إضمار قبل الذكر والظاهر المتعين أنه يضمر فى الأخير لعدم لزوم المحذور ويصدق أن الثانى أولى بالنسبة إلى الأخير : والظاهر أيضا على الجواز فى المتقدّم جواز الإضمار فى الملغى أوّلا كان أو غيره لأنه لا يلزم فيه إضمار قبل الذكر (قوله فى الاسم الظاهر) تبع فيه ابن الحاجب (قوله وإهمال الثانى) أى ترك إعماله (قوله فيضمر فى الثانى) أى يؤتى معه بضمير المتنازع فيه فاعلا أو نائبه أومفعولا أومجرورا ، ومنه يفهم أنه لا تنازع فى الحال والتمييز لأنهما لا يضمران فإذا قلت قمت وخرجت مسرعا أوتصببت وامتلأت عرقا كان من الحذف للدليل لا من التنازع (قوله وقد يحذف منصوبا للضرورة) كقوله :

بعكاظ يعشى الناظر ... ين إذا هم لحوا شعاعه

(قوله إلا أن يمنع مانع فيظهر) وذلك إذا كان الضمير خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم مخالفا فى الإفراد والتذكير وغيرهما للاسم المفسر له وهو المتنازع فيه نحو: أظن ويظنان أخا الزيدين أخوين . وقال فى التوضيح الذى يظهر لى فساد دعوى التنازع فى هذه المسئلة وشرحها . والحق كما قاله الأشمونى وبكى وغيرهما أنه لا فساد فى ذلك إذ طلب العامل للمعمول إنما هو توجهه إلى معنى المعمول ومادة لفظه وأما صورة لفظه فرجعها إلى الواقع فى نفس الأمر على أن صورة التثنية إنما حصلت بعد تسلط أظن وإعماله (قوله اختاره البصريون) أى إن لم يكن فى اللفظ مانع أو مرجح :

قال أبو حيان : لابد من اشتراط أن لايمنع مانع لفظى ليخرج نحو قوله :

كأنهنّ خوافى أجدل قرم ... ولى ليسبقه بالأمعز الخرب

ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي وهو الصحيح لأن إعماله فى كلام العرب أكثر من إعمال الأول ذكر ذلك سيبويه :

قال المرادى : وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث .

قال الشيخ خالد الأزهرى : وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالأوّل لسبقه على الثالث أو الثانى لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأوّل أو يستوى فيه الأمران ؟ لم أر فى ذلك نقلا (فيضمر فى الأوّل) المهمل (مرفوعه فقط) فاعلا كان أو نائبه مطابقا للاسم الظاهر

فهذا من إعمال الأوّل ولا يجوز أن يكون من إعمال الثانى لأنه حينئذ يكون مفسرا للضمير الذى فى ولى ولام كى تمنعه أن يتخطاها إلى تفسيره فإنه لا يتقدم ما بعدها على ما قبلها لأن المفسر نائب المفسر فكأنه قد تقدّم .

وقال فى البسيط إذا كان فى اللفظ ما يرجح أحد العاملين وجب إعماله فإن عطف الثانى بحرف الإضراب نحو : ضربت بل أكرمت زيدا وجب إعماله ، وعكسه فى نحو : ضربت لا أكرمت زيدا ، والعامل الملغى نحو : كان أرى زيدا ذاهبا (قوله ولسلامته من الفصل الخ) أى فيما إذا لم يكن الثانى من متعلقات الأول فلا يرد أنه غير مطرد فى نحو : جاءنى لإكرامه زيد وكاد يخرج زيد . وهذا يجرى فى صورة العطف وغيرها ولسلامته من العطف على الشيء وقد بقيت منه بقية فى صورة العطف :

فإن قيل : الفصل بالأجنبي لامتناعه يقتضى وجوب إعمال الثانى .

قلت : نص الرضى على جواز الفصل بالأجنبي عند قوة العامل فى بحث اسم التفضيل :

وقال ابن مالك فى شرح التسهيل : إعمال السابق موافق لما أجمع عليه فى اجتماع القسم والشرط ، فإن جواب السابق منهما مغن عن جواب الثانى فليكن عمل السابق من المتنازعين مغنيا عن عمل الثانى انتهى .

والجواب بأن الأقرب إنما يعتبر إذا استويا قوّة وضعفا بخلاف ما إذا اختلفا فالاعتبار للأقوى ، والمتقدم من الشرط والقسم أقوى لبقائه على التصدر بخلاف المتنازعين فإن لكل منهما ما للآخر من القوة مردود بأن التنازع قد يقع بين القوى والضعيف كالفعل واسم الفاعل والمدار على السبق فيهما عند الكوفيين والقرب عند البصريين كما يؤخذ من إطلاقهم . وصرح به ابن هشام فى الحواشى فقال : خطر لى فى وقت أنه يترجح إعمال الأول فى كان قائما زيد لأنه فعل فهو أولى بالإعمال ، وقوى ذلك عند قول الزمخشرى فى ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون ولما وقفت على قول أبى خراش الهذلى :

بلى إنها تعفو الكلوم وإنما ... يوكل بالأدنى وإن جل ما يمضى

رجعت عن ذلك فانظر هذا المأخذ ما ألطفه وهذا البيت ما أحسن طباقه لمسألتنا انتهى أى لأنه قال : إنما يوكل الأمر بالأقرب وإن كان الماضى جليلا فأدنى المصائب إلى الإنسان بشغله عن أبعدها عهدا منه . وانظر ذلك مع ما سلف عن البسيط من أن محل الخلاف حيث لا مرجح (قوله وسكتوا الخ) قال العصام فى شرح الكافية وإذا كان هناك ثالث ورابع يختارون الأقرب فالأقرب رعاية للقرب انتهى . وقال الدمامينى فى شرح التسهيل : وما أحسن تعبير المصنف بالأقرب والأسبق لكونه أفاد به الحكم مشهرا بشبهة كل من أهل البلدين ، ولشموله لما إذا كان التنازع بين أكثر من عاملين وإن كان هناك بصدد ذكر العاملين على الخصوص انتهى .

وينظر كيف يقال إن الثانى أولى من الثالث عند الكوفيين ومن الأول عند البصريين مع قوله فى التصريح لم يسمع إعماله عند تنازع ثلاثة (قوله مطابقا للاسم الخ) أى غالبا كما فى التسهيل وقد لا يطابقه . أجاز سيبويه

لامتناع حذف العمدة وإن لزم منه الإضمار قبل الذكر لوقوعه فى غير هذا الباب كباب نعم وبئس بل وفى هذا الباب نثرا ونظما (نحو) ضربونى وضربت قومك حكاه سيبويه . وقوله :

(جفونى ولم أجف الأخلاء إننى) لغير جميل من خليـلى مهمل

وأوجب الـكسائى حذفه هربا من الإضمار قبل الذكر لفظا والفراء إضماره مؤخرا إن طلب الثانى منصوبا لما يلزم من الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل وإلا أعملها فى المرفوع وهو مشكل فإن اجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع فى الأصول ، والنحويون يجرون العوامل كالمؤثرات الحقيقية قاله الرضى ؟

ضربنى وضربت قومك بنصب القوم : أى ضربنى ومن ثم حكم بقبحه . وأجازوا فى :

تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال . . . .

أن ينوى الضمير فى تعفق مفردا باعتبار تأويله بالمذكور (قوله لامتناع حذف العمدة) قال اللقانى: هذا الدليل لا يفيد وجوب الإضمار لإمكان وجوب الإظهار وجوازه انتهى . وأجيب بأن المقصود إثبات وجوب الإضمار بالإضافة إلى الحذف وأما بالنسبة لجواز الإظهار فله دليل آخر وهو لزوم التكرار كما قرر فى محله نعم فى هذا الدليل نظر لأنه قد جاء حذف الفاعل فى مواضع معروفة . وعبارة بعضهم يسوغ تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر أو الإتيان به لمجرد التفسير كما فى نعم رجلا زيد أو قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما فى ضمير الشان ، والثلاثة مفقودة فى ضمير المتنازع فيه (قوله لوقوعه فى غير هذا الباب الخ) بحث فيه اللقانى بأن جواز الإضمار فيه لغرض إيراد الشىء مجملا ثم مفصلا ليكون أوقع فى النفس لا يفيد جوازه مطلقا. وأجيب بأن المقصود الاستدلال على أن الاضمار قبل الذكر فى حد ذاته ليس أمرا ممتنعا ، ولا شبهة أن وروده فى غير هذا الباب ولو لهذا الغرض يفيد ذلك إذ لو كان فى نفسه ممتنعا لما جاز مطلقا ، فحاصل الـكلام أنه لما ورد الإضمار قبل الذكر فى غير هذا الباب دل على أنه ليس ممتنعا فى نفسه ، وحينئذ لا يمتنع ارتكابه فيما نحن فيه لوجود الداعى إليه وهو امتناع حذف العمدة واستقباح التكرار بالاظهار فتعين الإضمار ، فتأمله فإنه واضح عند من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد . وانظر ما المانع من كون الغرض هنا الإجمال ثم التفصيل (قوله بل وفى هذا الباب الخ) فإن قلت : هـذا لا يفيد إطراد الجار لامكان أن يكون سماعيا والمطلوب أنه مطرد قلت : لو صح لم يثبت فى العربية حكم من الأحكام لورود ذلك فى كل محل بل الواجب حمل ما ثبت عن العرب على الاطراد ما لم يدل دليل على خلافه ، لا يقال ما تمسك به الـكسائى يدل على خلافه لأنا نمنع ذلك لأنه بيت شعر يمكن تأويله بإضمار المفرد فلا يقاوم النظم والنثر الصريحين فى الإضمار قبل الذكر (قوله حكاه سيبويه) أى عن العرب فلا حاجة لقول المرادى : فإن قلت قد قيل إنه لم ينقله عن العرب بل هو مثال مخرّج على مذهبه . قلت : هو خلاف الظاهر (قوله جفونى الخ) عزاه ابن الناظم لبعض الطائيين والشاهد فيه ظاهر (قوله وأوجب الـكسائى حذفه) قيل مافر إليه أشنع مما فرّ منه ، فإن حذف الفاعل أشنع من الاضمار قبل الذكر لأنه قد فسر على الجملة بما ذكر بعده وخطىء وهذه تخطئة فى القياس ، والتخطئة التى لا مدفع لها هى أن العرب تضمر ولا تحذف وهذا هو المشهور عن الكسائى ؟

وفى باب الاستثنائى من شرح الإيضاح ماحكاه البصريون عن الـكسائى أنه يجيز حذف الفاعل فى نحو : ضربنى وضربت الزيدين باطل هو عنده مستتر فى الفعل مفرد فى الأحوال كلها انتهى .

وكلام الشارح يفهم أنه إن أعمل الأول وألغى الثانى لم يحذف المرفوع عند الـكسائى فتقول على هذا ضربت وضربونى قومك كما يقول البصريون وفيه بحث (قوله والفراء إضماره الخ) اعلم أن النقل عن الفراء مختلف ومانقله الشارح هو مافى المغنى ، لـكن قيد صورة استواء العاملين فى طلب بكون العطف بالواو نحو : قام وقعد

وأفهم كلام المصنف حذف غير المرفوع وهو كذلك إن استغنى عنه كضربت وضربنى زيد ومررت ومر بى زيد ، ولا يجوز إضماره لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة فإن لم يستغن عنه بأن أوقع حذفه فى لبس كرغبت ورغب فى الزيدان عنهما ،أو كان عمدة فى الأصل بأن كان العامل من باب كان أو ظن نحو : كنت وكان زيد صديقا إياه ، وظننى وظننت زيدا قائما إياه وجب إضماره مؤخرا عن المتنازع فيه لخوف اللبس فى الأول ولكون المنصوب عمدة فى الأصل فى الثانى ، لكن صحح فى الأوضح جواز حذفه فى الثانى قال لأنه حذف لدليل (وليس) أى من هذا الباب نحو : ماقام وقعد إلا زيد لانعكاس معنى المهمل ، ولا نحو :

وعزة ممطول معنى غريمها   لزوال الارتباط قاله فى الجامع ، ولا قول امرئ القيس :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة   (كفانى ولم أطلب قليل من المال)

(قوله حذف غير المرفوع) أى من منصوب لفظا أو محلا ، والمراد بالمنصوب لفظا مايصل إليه العامل بنفسه وبالمنصوب محلا مايصل إليه بواسطة حرف الجر كما أشار إليه بالمثال (قوله كرغبت الخ) وجه اللبس أن المتبادر من رغبت إنما هو رغبت فى الزيدين بقرينة معمول الفعل الثانى مع أن المراد رغبت عن الزيدين أما لو أريد رغبت فى الزيدين فينبغى جواز الحذف إذ لالبس لأن الذى يتبادر حينئذ هو المراد ، فقول التصريح تعليلا للبس لأنه مع الحذف لايدرى هل المحذوف مرغوب فيه أو مرغوب عنه لايناسب فإنه إجمال لالبس والمحذور إنما هو اللبس كما مر (قوله لأنه حذف لدليل) هذا لايجرى فى باب كان لأن خبرها لايحذف قياسا للدليل كما مر فى باب كان .

وقال اللقانى : إن قلت هذا الدليل يجرى فى الحذف من الثانى فيجوز وقد سبق منعه ودليل المنع من الثانى وهو تهيئة العامل وقطعه جاز فى الحذف من الأول فيمتنع وقد بين أنه جائز . قلت : التهيئة عبارة عن إيلاء العامل ماهو معموله معنى وقطعه عن العمل فيه هو عدم عمله فى لفظه وفيما يرادفه . ولا يخفى أنه إنما يجرى فى الثانى دون الأول لفصله من المعمول بالعامل الثانى وحينئذ لايتوجه الاعتراض على الدليل المذكور بجواز حذف الفضلة مع أن عاملها متهيئ للعمل فيها ، لأن التهيؤ بالمعنى الذى ذكرناه منتف من عامل الفضلة (قوله نحو ماقام وقعد إلا زيد الخ) بل هو محمول كما اختاره ابن مالك وابن الحاجب على الحذف واعترض بأنه يلزم حذف الفاعل . وأجيب بأن الممتنع حذف الفاعل لفظا ومعنى أما حذفه لفظا مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فإن إلا زيد فاعل لهما معنى وإن كان من حيث اللفظ لأحدهما وضعفه غير خفى . وأشار إلى أنه لافرق فى الاسم المرفوع الواقع بعد إلا بين الظاهر والضمير وهو كذلك وإن توهم بعضهم من اقتصار ابن الحاجب على الضمير الاختصاص به . وذهب بعضهم إلى أن ذلك من باب التنازع فإن أراد أن ذلك على قول الفراء فى رفع الفاعل بالفعلين فممكن ، لكن القصد تخريجه على وجه يقول به البصريون فإنهم موافقون على أن التركيب مسموع (قوله لانعكاس معنى الخ) وذلك لأنه يجب أن يكون فى أحد العاملين ضمير لأنهما موجهان إلى الفاعل وعند ذلك ينتفى أحد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه . وعبارة ابن عقيل لو كان من التنازع لزم إخلاء الفعل الملغى من الإيجاب ولزم فى نحو : ماقام وقعد إلا أنا إعادة ضمير غائب على حاضر انتهى . ووجه المصنف لزوم إخلاء الملغى من الإيجاب بقوله لأن الفعل المنفى إنما يصير موجبا بمقارنة إلا لمعموله لفظا أو معنى وعلى تقدير التنازع لم يقارن إلا معمول الملغى لالفظا ولا معنى فيلزم بقاؤه على النفى (قوله ولا نحو وعزة الخ) هذا أولى من جعله فى الأوضح المدار على كون السببى مرفوعا لأن الحق كما أشار إليه كلام الجامع . وصرح به

لفساد المعنى إذ لو وجه كفانى ولم أطلب إلى قليل

فى الحواشى أن المدار على الارتباط وعدمه لافرق بين السببى المرفوع والمنصوب والربط إما بالضمير أو العطف بالفاء فيجوز نحو : زيد يقوم فيقعد أبواه كما قاله الدمامينى . قال فى الحواشى : يجوز فى السببى المرفوع نحو : زيد قام عنده وقعد لأجله أخوه ، ويمتنع فى السببى المنصوب فى زيد ضربت وأكرمت أخاه انتهى .

والقول بعدم الارتباط فى البيت محل نظر لحصول الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف إلى الضمير العائد إلى المبتدإ كما قاله ابن مالك فى قوله تعالى — والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن — والأصل يتربصن أزواجهم ثم جىء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن وامتنع ذكر الضمير لأن النون لانضاف : وقد قالت العرب زيد قائم أبواه لاقاعدان فجعلوا ضمير المرتبط مرتبط .

هذا ، وأجاز بعضهم التنازع فى البيت على قول البصريين بالارتباط فى المعنى لكن يتعين إعمال ممطول كما قال ابن عصفور لأن ارتباط الخبر بالمبتدأ معنى خارج عن القياس وإنما سمع فى الثانى لافى الأول . وقد أجاز سيبويه مررت برجل عاقلة أمه لبيبة ، ومنع مررت برجل لبيبة عاقلة أمه بإضمار الأم فى لبيبة ، وهذا يرجع إلى قولهم يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل . وقيل المانع من التنازع فى السببى المرفوع كالبيت أن غريمها إن رفع بمعنى كان فيكون ممطول، قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير ، وإن رفع بممطول لزم ذلك وعمل الاسم العامل عمل الفعل مع وصفه ، واعترض بأن هذا لايختص أيضا بالمرفوع فانظر التصريح ، ثم هذا لا يظهر مانعا على قول الكوفيين إذا جرت الصفة على غير من هى له وظهر المراد جاز استتارها ، وإذا لم يكن البيت من التنازع تعين كون عزة مبتدأ أول وغريمها مبتدأ ثان وممطول معنى خبر إن أو ممطول خبر ، ومعنى صفة له بناء على أن المشتق يوصف وفيه مذهبان ، وبناء على أن الوصف العامل يوصف وفيه مذاهب ثالثها وصححوه يوصف بعد العمل لا قبله أو حال من ضميره لأنه خفى الإعراب فجاز كونه منصوبا حال من نفس ممطول خلافا لمن غلط ، لأن المبتدأ لا يعمل فى الحال والعامل فى الحامل هو العامل فى صاحبها عند الجمهور : وجوّز ابن يسعون وغيره كونه تأكيدا ومما يـدل على فساده أنهم جوّزوا كونه خبرا والخبر لا يكون توكيدا (قوله لفساد المعنى) انظر المغنى فى بحث الأشياء التى تحتاج إلى رابط وحواشيه .

وقال العصام : ومأأجاب به عنه الكوفيون بأنا لانسلم أن الواو للعطف فلتكن واو الحال أو واو الاعتراض سلمنا أنه للعطف فلتكن للعطف على مجموع الشرط والجزاء ليس بشىء لا لما قيل إن الاحتمال الراجح فى الواو العطف والراجح هنا العطف على الجزاء ، والمرجوح لا يصلح للاستدلال لأنه إذا استلزم الراجح فساد المعنى ترجح المرجوح بل لأنه لافائدة فى التقييد بهذه الحالة والإخبار بعدم الطلب . وتوجيه عدم كونه من باب التنازع أن مفعول لم أطلب الملك والمجد بقرينة قوله : ٭ ولكنما أسعى لمجد مؤثل ٭ ولا يخفى أنه وإن خرج بهذا التوجيه عن فساد المعنى إلا أنه اشتمل على فساد اللفظ للفصل بالأجنبى بين معمول كفانى ونفسه إلا أن يجوز ذلك فى الشعر أو يقال ربما يقع فساد اللفظ فى كلام البلغاء دون فساد المعنى ألا ترى إلى قول الفرزدق :

وما مثله فى الناس إلا مملكا أبو أمه حى أبوه يقاربه

ونحن نقول الحق مع الكوفى ولا تناقض لأن المعنى إن كان سعيى المشاهد لأدنى معيشة كفانى قليل من المال ولم أطلبه لأن القليل من المال يحصل لمثلى على تقدير القناعة بأدنى المعيشة من غير طلب لمصالحة جميع الأشراف معى وإنعامهم فى حقى ٭ ولكنما أسعى لمجد مؤثل ٭ فصار الناس خصمائى واحتجت إلى طلب قليل من المال

لزم من ذلك اجتماع النقيضين لأن لو لامتناع الشيء لامتناع غيره فيلزم كون المثبت في سياقها وسياق جوابها منفيا والمنفي فيهما مثبتا إذ امتناع الإثبات نفي وامتناع النفي إثبات فيكون السعي لأدنى معيشة منفيا إذ هو مثبت في سياق لو ، ولو وجه ولم أطلب إلى قليل لكان طلب القليل مثبتا إذ هو منفي في سياق جوابها وهما واحد في المعنى فيؤدى إلى إثبات الشيء ونفيه في كلام واحد وهو باطل فتعين أن يكون مفعول أطلب محذوفا تقديره : ولم أطلب الملك والمجد ، ويدل عليه قوله بعد :

ولكنما أسعى لمجد مؤثل   وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

[باب] في ذكر المنصوبات

وبدأ منها بالمفاعيل لأنها الأصل في النصب وغيرها محمول عليها فقال (المفعول منصوب) أبدا كما أن الفاعل مرفوع أبدا ، وسبب ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحدا بخلاف المفعول والرفع أثقل والفتح أخف فأعطوا الأقل

فيرد استدلالهم بأن اختيار غير الأفصح على الأفصح من شيمة البليغ إذا دعا إليه المقام وإسناد عدم الكفاية إلى صريح القليل أهم من إثبات طلب القليل لنفسه لأن الأول ينبئ عن الشرف والثاني عن الزيادة انتهى .

وفي كتاب [ثمار الصناعة] للدينوري أن معنى ولم أطلب ولم أسع وهو غير متعد فلذلك لم يحفل به ولم يعمل إلا الأول قال ولا أدري كيف خفي على الأفاضل من أصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت شاهدا لجواز إعمال الأول انتهى

أقول : والعجب أن هذا معنى ظاهر خفي على أصحابنا فتكلفوا ما تكلفوا (قوله لزم من ذلك اجتماع الخ) أي طلب القليل وعدمه ولو قال لزم من ذلك التناقض كان أولى (قوله لأن لولا الخ) أي تدل على امتناع الجزاء وانتفائه لامتناع الشرط ، وانتفائه غالبا يعني أن الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترضه ابن الحاجب ورد اعتراضه السعد في شرحي التلخيص والمطول (قوله فيلزم كون المثبت الخ) أي في الواقع إذا كان صادقا والمقصود أن هذا معنى الكلام فلا يرد عليه الكواذب (قوله وامتناع النفي إثبات) أي نفي النفي إثبات أي مستلزم للإثبات لا أنه عينه فإن تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الإثبات لا يتوقف عليه فليس عينه (قوله وهما واحد في المعنى) لأن السعي هو الطلب والأدنى هو القليل فلا يمكن تحقق طلب القليل بدون السعي (قوله في كلام واحد) كان ينبغي أن يزيد في وقت واحد ، وتقدم في كلام العصام دفع المنافاة :

[باب المنصوبات]

(قوله في ذكر المنصوبات) جعل الذكر ظرفا لأنه أعم من الباب الذي هو العبارات المخصوصة الصادرة من المصنف لحصوله بغير تلك العبارات أيضا والأعم كأنه ظرف ، ويجوز أن تكون في للتعليل والتقدير باب معقود لذكر المنصوبات (قوله المفعول منصوب) أبهم ناصبه ليجرى على كل الأقوال والصحيح أنه الفعل وشبهه ، ولذا اقتصر عليه الشارح فيما يأتي لا الفاعل ولا مجموع الفعل والفاعل ولا معنى المفعولية (قوله لا يكون إلا واحدا) أي لا يكون للفعل الواحد إلا فاعل واحد ، وأما فتلقفها رجل رجل فمر أن الاسمين فيه في معنى اسم واحد أي تلقفها الناس (قوله بخلاف المفعول) أي فإن الفعل الواحد يكون له مفاعيل (قوله والرفع أثقل) لأنه بالضمة التي هي أثقل الحركات وبالواو التي هي أثقل الحروف ، وأما الألف فليس رفعا أصليا بل نصب أصلي على أن غلبة الثقل تكفي (قوله والفتح أخف) لو قال والنصب أخف لأن علامته فتحة وهي أخف الحركات كان أولى

الأثقل والأخف الأكثر ليكون ثقل الرفع موازيا لقلة الفاعل وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول (وهو خمسة) على المشهور - أحدها :

[المفعول به]

قدمه على غيره من المفاعيل لأنه أحوج إلى الإعراب إزالة لالتباسه بالفاعل (وهو) كما قال ابن الحاجب (ماوقع عليه فعل الفاعل) وذلك (كضربت زيدا)

(قوله وخفة الفتح) لو قال وخفة الفتحة كان أولى (قوله وهو خمسة) الضمير راجع إلى المفعول المراد به الجنس فلذا أخبر عنه بخمسة ، وصح الإخبار بالجمع عن المفرد لأن المقصود التقسيم فهو نظير الكلمة اسم وفعل وحرف. فاندفع ما توهم من أن إرادة الجنس لا تصحح الأخبار وإلا جاز : الرجل ثلاثة والرجل قائمون ، ووجه الدفع أن عدم الصحة هنا لعدم إرادة التقسيم ، ألا ترى إلى صحة : الرجل ثلاثة عربي ورومي وهندي لإرادته فتدبر (قوله على المشهور) مقابله ذكره المصنف في الشرح (قوله المفعول به) قال العصام : ولا ضمير في المفعول به وضمير به إلى اللام وكذا المفعول فيه وله ومعه . ومن قال الضمير المستتر في المفعول راجع إلى الفعل : أي الذي فعل فعل بسببه أو فيه أو لأجله أو معه ، ففيه أن الواجب حينئذ المفعول وبه أو فيه أو له أو معه لأن مسنده صفة جارية على غير من هي له . ويتجه على كون الضمائر المجرورة راجعة إلى اللام أيضا أنه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول مع أنه يستعمل مفعول به وله ومعه كثيرا بالاضافة وتنكير ، فالتحقيق أنه راجع إلى موصوف محذوف أي شيء مفعول به واللام ليس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة انتهى .

ولا يبعد كما قال السيد الصفوي أن أمثال هذه العبارة صار كالعلم فلا يقتضى الضمير مرجعا والباء في به إما للسببية فتتعلق بالفعل أو للصلة فتتعلق بما تضمنه من معنى التعلق (قوله وهو ماوقع عليه الخ) أي اسمه إذ زيد مثلا لا يقع عليه فعل الفاعل وهو مفعول به والشخص المسمى به وقع عليه ذلك وليس مفعولا به لأن أبحاث النحاة لا تعلق لها بالأعيان الخارجية بل بالألفاظ من حيث الإعراب والبناء . وقيل لا حاجة إلى تقدير الاسم لأنهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها. ولا يرد أن اسم الاستفهام مثلا يكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليه من صفات مدلولاته المطابقية بل التضمنية لأن المتضمن لمعنى الاستفهام مثلا دال على المعنى الاسمي مطابقة والدلالة على معنى الاستفهام طارئة ولذا عد اسما. والمراد أيضا ماذكر ليدل على وقوع الفعل عليه لكنه اختصر للعلم بالمقصود . فخرج المبتدأ في نحو : زيد ضربته لأنه لم يذكر ليدل على ماوقع الفعل عليه بل ذكر ليدل على أنه المسند إليـه ، وإنما اتفق أنه وضميره في المفعول واحد فتوهم أنهما على حد واحد باعتبار نسبة الفعل ، ثم إن المفعول لم يقصد به قصد مدلوله باعتبار الاشتقاق وإنما قصد به في الاصطلاح اللقب على نوع مخصوص ، فلايرد أن المشتق منه أخفى من المشتق لتوقف معرفة المشتق على معرفته فكيف جعل الأخف معرفا للأظهر ، والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر إسناده إلى ماهو فاعل على حقيقة أو حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فإنه لم يعتبر إسناده إلى فاعله ، وهذا إنما يحتاج إليه لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو الأرجح الأليق بالاعتبار ، وقولهم المفعول به وفيه يصح أن يكونا مفعولي ما لم يسم فاعله لا يدل على تسميته مفعولا به أو فيه ، ودخل درهما في نحو : أعطى زيد درهما لأنه يصدق عليه أنه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر إسناد الفعل إليه فإن مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل ، وبما ذكر ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد أنه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان أخصر على أنه لو قال ذلك تبادر منه الفعل الاصطلاحي ويلزم خروج شبه الفعل والمسامحة في إسناد الوقوع (قوله وذلك) إشارة إلى أن قوله كضربت زيدا

فزيدا مفعول لوقوع فعل الفاعل عليه وهو الضرب ، والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشىء من غير واسطة بحيث لا يعقل إلا بعد تعقل ذلك الشىء فسقط ماقيل من أنه غير جامع لخروج نحو : ضربت زيدا ولا تضرب عمرا ، إذ الفعل لم يقع فيهما على المفعول ، وخرج بقوله وقع عليه فعل الفاعل بقية المفاعيل إذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل والمفعول له وقع لأجله والمفعول فيه وقع فيه والمفعول معه وقع معه ، والناصب له إما فعل نحو — وورث سليمان داود — أو وصف نحو — إن الله بالغ أمره — أو مصدر نحو — ولولا دفع الله الناس — أو اسم فعل نحو — عليكم أنفسكم — وسمع رفعه ونصب الفاعل ورفعهما ونصبهما والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس ولا يقاس

خبر مبتدإ محذوف (قوله فزيدا مفعول به) إشارة إلى أن فى العبارة مسامحة ، والمراد كزيدا من ضربت زيدا (قوله من غير واسطة) خرج به ما تعلق به بواسطة حرف الجر ، لأن مطلق المفعول به لايقع عليه وإن كانت مفعولا بها لكن بواسطة فمن زاد بعدبلاواسطة أو بواسطة ويسمى بالظرف أراد الأعم (قوله بحيث لايعقل الخ) أورد عليـــه أن كل واحد من المشخصات مثل زيد وعمرو لا يتوقف عليه تعقل الفعل لاستغنائه عنه فلا يكون مفعولا به فى مثل ضربت زيدا بل يتوقف على شخص ما .

وأجيب بأن توقف الفعل على الشخص لوجود شخص ما فيه . فإن قيل : تفسير وقوع الفعل بما ذكر يستلزم أن يكون الزمان مفعولا به بل الفاعل لأنهما كذلك . أجيب بأن المراد الفعل الحقيقى والمصدر لايتوقف تعقله على الزمان وما بين الفعل والفاعل لايسمى تعلقا اصطلاحا بل قياسا وإسناداً والتعلق مخصوص بالفضلات كما قاله السيد فى حواشى الرضى . على أن المفسر بما ذكر ليس مجرد وقوع الفعل بل وقوع فعل الفاعل فخرج الفاعل نعم يحتاج إلى ماقاله السيد لدفع دخول عمرو فى اشترك زيد وعمرو فقد نقض الرضى به التعريف ، وأشار الصفوى لدفعه ونحوه بجعل ما عبارة عن منصوب (قوله لخروج نحو : ما ضربت زيدا الخ) إذ الفعل فيهما لم يقع على المفعول وكذلك يسقط بذلك ما يتوهم من خروج نحو : عبدت الله وشافهت زيدا وأوجدت ضربا وضرب زيد عمرا مع كذبه .

وأجاب العصام عن صورة النفى والكذب بأن المراد بوقوع الفعل عليه عبارة ، والعبارة دلت على وقوع الفعل على المفعول فيهما ولولا دلالته لم يفد دخول حرف النفى نفى الوقوع ، لكن يبقى فى تناول التعريف للمفعول الأول فى باب علم وللثانى فى باب أعلم نظر إذ العلم والأعلام إنما يقعان على غيرهما فليتأمل (قوله إذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل) إذ مدلول الفعل المطلق نفس فعل الفاعل وهذا مبنى على المسامحة لأن المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر : أى الأثر لا المصدر الذى هو التأثير ولتقاربهما لم يفرق أهل اللغة بينهما ، ثم المراد به نفس الفاعل بحسب دلالة اللفظ وهو المعنى المتعارف فى إطلاقاتهم فلا يرد مصادر الفعل المنفى نحو : ما ضربت ضربا ، ولا نحو ضربا كاذبا . ولا نحو مات موتا وجسم جسامة ، لأن ماذكر ليس فعلا لفاعل الفعل المذكور .

وأجيب عن هذا أيضا بأن الكلام مبنى على التسامح واعتبار الحقيقى والحكمى ، ولا يرد نحو : ضربته سوطا لأنه ليس بمفعول مطلق حقيقة بل مجازا ، وأما نحو كرهت كراهتى ففيه كلام يطلب من الجامى (قوله إما فعل) أى متعد تام فلا ينصبه اللازم ولا الناقص (قوله أو وصف) يستثنى منه الصفة المشبهة فإنها لاتنصبه وكذا اسم التفضيل لأنه التحق بأفعال الغريزة (قوله وسمع رفعه ونصب الفاعل) مر مايتعلق به فى الفاعل (قوله ورفعهما) قال فى المغنى كقوله :

إن من صاد عقعقا لمشوم   كيف من صاد عقعقان وبوم

(قوله ونصبهما) قال فى المغنى كقوله : • قد سالم الحيات منه القدما • فى رواية من نصب الحيات :

على شيء من ذلك والضمير المجرور فى قولهم مثلا المفعول به عائد إلى أل : أى الذى يفعل به فعل.

وقد يحذف عامله للعلم به إما جوازا نحو - قالوا خيرا - أو وجوبا قياسا وذلك فيما نصب على الاشتغال كما تقدم أو على الاختصاص نحو : نحن العرب أقرى الناس للضيف، أو على الإغراء نحو : السلاح السلاح ، أو على التحذير نحو : الأسد الأسد ، أو على النداء كما أشار إليه بقوله (ومنه) الاسم (المنادى) بجميع أنواعه وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا ، فإن قولك مثلا يازيد أصله أدعو زيدا فحذف

وقيل القدما تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله • هما خطتا إما إسار ومنة • فيمن رواه برفع إسار ومنة (قوله والضمير المجرور الخ) تقدم مافيه (قوله للعلم به) أى لقرينة مقالية كما مثل لأن القرينة فيه سؤال السائل (قوله إما جوازا) أى جائزا أو ذا جواز (قوله -قالوا خيرا-) أى أنزل خيرا (قوله أو على الاختصاص الخ) كل من هذه له باب يتكفل ببيانه فليطلب من المطولات والتعرض له غير لائق بالمقام (قوله أو على النداء) أى وما نصب على تقدير فعل النداء ولأجل النداء وهو بكسر النون وضمها لأن ماجاء على فعال من الأصوات يجوز فيه كسر فائه وضمها والهمزة فى آخره بدل من الواو بدليل ندوت القوم إذا جلست معهم فى النادى وهو مجلسهم الذى ينادى فيه بعضهم بعضا (قوله ومنه الاسم المنادى) أى ومن المفعول به الذى عامله محذوف وجوبا الاسم المنادى عند سيبويه لأن الناصب عنده الفعل وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء فلا يكون مما نحن فيه (قوله وهو المطلوب إقباله) أى المسئول إجابته بذكر الملزوم وإرادة اللازم فلا يرد نحو : ياألله وأما نحو -ياجبال-و- ياأرض- فمن باب الاستعارة بالكناية ونداؤها استعارة تخييلية وطلب الإقبال فيها ادعائى ،وذلك أنه لما شبه الجبل بالحيوان المميز فى الانقياد للأمر أثبت له طلب الإقبال ادعاء ثم استعمل النداء الموضوع لطلب الإقبال الحقيقى فى الادعائى. قيل : ويجوز أن يكون منه ياألله وفيه أنه يستلزم تشبيه الله تعالى أولا بما يكون مطلوب الإقبال ثم إثبات النداء له على سبيل التخييل. ويمكن الجواب بأن الممنوع هو التصريح بالتشبيه لأنه يوهم إثبات المثال المنتفى بالعقل والنص وإلا فاشتراك القديم والحادث فى ماهية الوجود والحياة والعلم والقدرة إلى غير ذلك من الصفات أمر لامرد له فيمكن بناء الاستعارة على هذا الاشتراك ، وإن وجب التنزيه عن التصريح بالتشبيه واستعمال أداته ولا يخرج عن التعريف نحو : يازيد لاتقبل فإنه منهى عن الإقبال لامطلوب به ، ونحو قول أحد المتعانقين لصاحبه يافلان لأن الأول مطلوب الإقبال لسماع النهى ومنهى عن الإقبال بعد توجهه فاختلفت الجهتان ، ولأنه مطلوب الإقبال حكما لكونه مسئول الإجابة ، وعن الثانى بأنه من باب الاستعارة أو لأن المقصود طلب الإقبال إما حدوثا أو بقاء (قوله بحرف) متعلق بالمطلوب : أى بواسطة حرف من حروف النداء(قوله نائب مناب أدعو) صفة حرف وقوله مناب ظرف نائب وإنما حذف فى فيه مع أنه ليس من الجهات الست لكونه جاريا مجرى لفظ مكان لكونه ذاميم فيه معنى الاستقرار : أى بواسطة حرف قائم مقام أدعو فى شغل محله لافى العمل وإلا لم يكن المنادى محذوف الفعل لقيام قرينة (قوله لفظا أو تقديرا) دفع لما يوهم النيابة من وجوب ذكر الحرف مع أنه يحذف إذاكان ياخاصة كما فى المغنى والتصريح إلا فى ثمان مسائل ذكرها فى الأوضح . وفى جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا دغدغة يمكن دفعها بأن النائب يحذف إذا كان له نائب كما فى ضربى زيدا قائما والقرينة هنا ثابتة (قوله أصله أدعو زيدا) المتبادر منه أن أدعو مقدر قبل المنادى كما هو الأصل فى العامل وهو خلاف مانقل عن سيبويه أن أصل ياإياك أعنى وكأنه رأى أن المنادى مقصود الاختصاص من بين المتعدد فناسب التقديم للاختصاص ، وتقدير أدعو أنسب بمقام النداء وأنسب منه تقدير أنادى ، وتقدير الفعل لايستلزم كون الجملة

الفعل وعوض منه حرف النداء للتخفيف وليدل على الإنشاء وإنما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعوّض منه .

ثم المنادى قسمان : معرب وهو مايظهر فيه النصب . ومبنى وهو بخلافه ، والأول ثلاثة أنواع وقد أشار إلى ذلك بقوله (وإنما ينصب) المنادى لفظا إذا كان (مضافا) سواء كانت الإضافة محضة (كيا عبد الله) أم لا كياحسن الوجه ، وجميع الأسماء المضافة يجوز أن تكون منادى إلا المضاف إلى ضمير المخاطب فلا يقال ياغلامك لاستلزام اجتماع النقيضين ، لأن الغلام مخاطب من حيث إنه منادى وغير مخاطب من حيث إنه مضاف إلى المخاطب لوجوب تغايرهما (أو) كان (مشبهه) وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه إما بعمل أو عطف قبل النداء والعمل إما فى فاعل (كيا حسنا وجهه) أو مفعول كيا ضاربا زيدا (ويا طالعا جبلا)

خبرية لجواز أن يقصد به الإنشاء إلا أن الأولى تقديره بلفظ الماضى لأن الأغلب فى الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضى: فاندفع أن دعوى حذف الفعل وإنابة الحرف عنه يستلزم كون الجملة الندائية خبرية كأصلها وهو خلاف المقصود منها . وقال بعضهم : يازيد أصله أدعوك فأقيم المظهر مقام المضمر وحرف النداء موضع أدعو ، وقولنا أدعوك لا يحتمل الحكاية مع غير المخاطب فكذا ماقام مقامه وهو يازيد . فاندفع أن أدعو زيدا يحتمل الحكاية مع الغير فلا يصح إنابة يازيد عنه لأنه لايحتملها. وأورد على كون الأصل ذلك أنه ينادى الغائب ومن لم يكن مواجها للمنادى: وأجيب بأن المراد بالغائب البعيد منك السامع نداءك فهو حاضر (قوله وليدل على الإنشاء) أى نصا (قوله وهو مايظهر فيه النصب) يرد عليه المستغاث إذا جر باللام والمضاف إلى ياء المتكلم إذا كان مقصورا أوصحيح الآخر ، ويرد ذلك على طرد تعريف المبنى (قوله وهو بخلافه) أى ملتبس بمخالفته للمعرب فهو الذى لم يظهر فيه النصب (قوله لفظا) مراده به ما قابل المحلى فيدخل فيه النصب تقديرا نحو : يافتاى ويا غلامى، لكن يرد نحو يايوم لا ينفع مال ولا بنون ويامثل ما ينفعنى وياغير من يضربنى ، وقد يقال كلامه مبنى على الأعم الأغلب (قوله كياعبد الله) التمثيل به للمضاف ظاهر إن لم يكن علما وإن كان علما ففيه مسامحة لأن العلم مجموع المضاف والمضاف إليه (قوله لاستلزامه اجتماع النقيضين) لو عبر بالتناقض لكان أولى لأن دعوى الاستلزام قد تمنع لأن دلالة الألفاظ وضعية لا يلزم من وجودها وجود المدلول ، والأولى التعليل بأنه يلزم منه نداء من ليس بمخاطب لأن الكاف للخطاب والغلام غير الذى له الكاف، وإنما جاز فى الندبة لأن المندوب ليس منادى حقيقة. وأما قول بعضهم لم يجمع بينهما لأن أحدهما يغنى عن الآخر فمحل نظر (قوله أو كان شبيهه) وجه الشبه أن الأول عامل فى الثانى وأنه يتخصص بما بعده ، ويفتقر إليه كما أن المضاف كذلك بالنسبة إلى المضاف إليه ولا فرق فى الشبيه بالمضاف بين أن يكون علما أو نكرة مقصودة أو غير مقصودة لأن النصب إنما هو للمشابهة وهى فى الجميع ويظهر الفرق بالنعت ، فإذا سميت رجلا بطالعا جبلا أو واجهت رجلا يطلع الجبل بذلك كان نعتهما معرفة وإلا كان نكرة (قوله إما بعمل) أى فيما بعده . فلو قلت ياذاهب بنيت على الضم ولا نظر إلى الضمير المستكن فيه ، ولو قلت يا ذاهب وزيد فإن عطفت زيدا على ذاهب بنيته أيضا على الضم أو على الضمير المستتر فى ذاهب نصبت ذاهبا لعمله فى زيد بواسطة الحرف ، ولذا وجب نصب مشتركا من قولك يامشتركا وزيد عطفا على الضمير لعدم استغنائه بواحد (قوله قبل النداء) إنما قيد بذلك إذ لولم يكن كذلك لم يكن شبيها بالمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو : يارجل وامرأة .

والحاصل أنه إذا وجد العطف قبل النداء كان الثانى من تمام الأول وإذا وجد حال النداء لا يكون كذلك لأنه منفصل عنه (قوله إما فى فاعل) لو عبر بمرفوع شمل النائب نحو : يامحمود افعله (قوله وياطالعا جبلا) فيه

أو مجرور كيا خيرا من زيد (ويارفيقا بالعباد) ومثال المعطوف عليه قبل النداء ياثلاثةوثلاثين فيمن سميته بذلك ، ويمتنع إدخال ياعلى ثلاثين لأنه من العلم ، ومن المشبه به عند المصنف والرضى قولهم: ياحليما لا يعجل ويا جوادا لايبخل (أو) كان (نكرة غير مقصودة) سواء أكانت جامدة أو مشتقة (كقول الأعمى) وفى معناه الغريق (يارجلا خذ بيدى) ويا واقفا أنقذنى .

أنه إن لم يعتبر اعتماده عن موصوف مقدر لم يصح عمله وإن اعتبر كان مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع .

وقال المولى عبد الغفور : وإن اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لأنه موصوف بمفرد اللهم إلا أن يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر ، لكن بقى شىء وهو أن طالعا جاز أن يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح أن يكون موصوفه نكرة إلا أن يقال إن الوصف وقع موقع الموصوف فلم يمتنع قصد تعريفه انتهى ؟

وقال الهندى : تقدير الموصوف يدرجه فى باب يارجلا صالحا فهو مما يمتنع تعريفه خلافا للكسائى، وقولنا يا طالعا جبلا معرفة بدليل تعريف صفته فى نحو : يا طالعا جبلا الظريف . وأجاب اللهدى بأن تقدير الموصوف لا يدرجه فى باب يا رجلا صالحا لأن المنادى فيه هو الموصوف دون صفته بخلاف يا طالعا جبلا إذ المنادى فيه الصفة القائمة مقام الموصوف . ولا يخفى أن امتناع قصد التعريف فى الموصوف لمانع لا يستلزم امتناعه فى الصفة بعد ما أقيمت مقام الموصوف وجعلت مستقلة وانهدرت فيه جهة التبعية نعم الاعتماد على موصوف مقدر غير معتبر عند الجمهور ذكره الرضى وجعل طالعا جبلا من كلام المولدين ، ثم لما لم يصح الاكتفاء بالموصوف المقدر لايصح قول الهندى فى الإرشاد أصله يا أيها الطالع جبلا حذف اللام اكتفاء بيا فاستغنى عن أيها كما قالوا إن أصل يا رجل ذلك انتهى . على أنه لا دليل على هذا التقدير إلا أن يكون هذا صورة أخرى للنداء (قوله أو مجرور) عمل المنادى فى المجرور النصب محلا (قوله فيمن سميته بذلك) ظاهره أنه لابدّ من كونه علما وبه يصرح قوله لأنه من العلم ، وعبارة بعضهم بأن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشىء واحد سواء كان علما له أو لم يكن علما لأن المجموع اسم لعدد معين كأربعة فهو كخمسة عشر إلا أنه لم يركب ، وانظر الأوضح وشرحه فى الكلام على هذا النوع (قوله ومن المشبه به الخ) هو منه عند المصنف لأن جملة يرجى فى موضع نصب على الحال من فاعل عظيما المستتر فيه والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، وعند الرضى لأنه جعل الاتصال إما بعمل أو عطف قبل النداء أو نعت لأنه لدلالته على معنى فى المتبوع بمنزلة جزئية ، وجعل ابن مالك ذلك من الملحق بالشبيه لأنه عبر عن المضاف وشبهه بقوله لاعامل فيما بعده ولا مكمل قبل النداء بعطف انتهى . فاقتضى خروج النعت واقتضى كلامه هذا خروج الموصول عن الشبيه بالمضاف وقضية ذلك تقدير الضم فى آخره وذكر الرضى فى بحث نداء المعرف باللام أن الموصول شبيه بالمضاف وكلام ابن الحاجب فى الإيضاح يدل عليه .

[تنبيه] يشترط فى النعت أن يكون جملة أو ظرفا نحو « ألا يا نخلة من ذات عرق » وإنما اشترط ذلك لأنه لو كان النعت مفردا جاز جعل المنادى مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفا له نحو : يارجل الظريف بخلاف ما إذا كان جملة أو ظرفا ، فإنه لا يجوز أن يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة والظرف وصفا له . لأن الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وفى جعلها صلة للذى يفوت الاختصار الذى هو المطلوب فى النداء ، ألا ترى إلى ترخيم المنادى فى السعة وحذف صيغة النداء فكأنهم يضطرون إلى جعل المنعوت بالجملة أو الظرف عندقصد التعريف مضارعا للمضاف ، ولهذا لم يجعلوه فى باب لامضارعا للمضاف ، فلا يقال لا ظريفا فى الدار بل يقال لا ظريف فيها ، ولا يجوز أن يجعل حالا إذ ليس المعنى على تقييد النداء كذا فى الحواشى الغفورية .

وقد أشار إلى الثانى بقوله (والمفرد) وهو ماليس مضافا ولاشبيها به ولا نكرة لم تقصد (المعرفة) أى المعين سواء أكان معرفة قبل النداء أم بعده ينصب محلا لأن إعراب المبنى إعراب محله و (يبنى) لفظا (على مايرفع به) من حركة أو حرف لمشابهته كاف الخطاب فى نحو : أدعوك من حيث الإفراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه ، وبنى على الحركة للإعلام بأن بناءه غير أصلى وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف إلى ياء المتكلم فى بعض لغاته إذ لو بنى على الكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها أو على الفتح

وفرق بعضهم بأن الموصوف بالجملة أو الظرف لابدّ وأن يجعل من نداء الموصوف لا من وصف المنادى ، وإلا لزم وصف المعرفة بالجملة أو الظرف وهو لايجوز ، بخلاف اسم لا فإنه لو جعل من وصف المنفى لامن نفى الموصوف لم يلزم ذلك ، لأن اسم لا لا يكون إلا نكرة لكن فى التسهيل ويجوز نصب ماوصف من معرف بقصد وإقبال وهو شامل للوصف بالمفرد وفى شرحه للدمامينى ، والمسألة مشكلة لأنه قد تقرر أن الجمله لايوصف بها إلا النكرة وكذا الظرف والجار والمجرور ، ثم الوصف ليس مقيدا بذلك بل يجوز فى مثل يا رجل عالما أن يعتقد فى رجل أنه معرّف بالقصد والإقبال فكيف جاز وصفه بصريح النكرة وغاية مايتمحل له أنه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء داخلا على الموصوف وصفته جميعا لا داخـــلا على المنادى فقط ثم وصف بعد ذلك انتهى :

وينبغى أن يجوز تعريف الوصف فتقول يارجلا الظريف افعل كما فى الشبيه بالمضاف إذا أريد به معين وبذلك صرح الرضى ونصه : وكان القياس فى الموصوف بالجملة أو الظروف أيضا أن يجوز نحو : يا حليما لا يعجل القدوس وأدارا بحزوى الدارسة ٧ لكن كره وصف الشىء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة على تقدير أنه كان موصوفا بتلك الصفات النكرة قبل النداء فتقول ياحليما لايعجل غفار الذنوب انتهى (قوله ولا نكرة) لم تقصد الصواب حذفه لأنه ليس معتبرا فى معنى المفرد فى باب النداء وأيضا فأخذه فى تعريف المفرد يوجب الاستغناء عن قول المصنف المعرفة (قوله سواء كان معرفة قبل النداء) هو العلم نحو : يا زيد .

فإن قيل : العلم إذا أريد إضافته نكر فما الفرق ؟

قلت : الفرق أنه ليس المقصود من الإضافة إلا تعريف المضاف أو تخصيصه فلو أضيف مع بقاء تعريفه كانت الإضافة لغوا لعدم فائدتها ، وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الإصغاء لإلقاء الكلام فلا حاجة إلى تنكير المنادى المعرفة (قوله أم بعده) وهو النكرة المقصودة (قوله لفظا) إنما قال ذلك لقول المصنف على ما يرفع به لأنه لا يتناول المبنى وكان ينبغى أن يزيد أو تقديرا ، ويستثنى من كلامه المستغاث الذى فى أوّله اللام أو فى آخره الألف (قوله على ما يرفع به) أى قبل النداء حالة الإعراب . والمراد على ما يرفع به لو لم يناد فيدخل ما لا استعمال له إلا فى النداء ، ويرفع مسندا إلى الجار والمجرور أعنى فلا ضمير فيه ، والمعنى على مايقع الرفع به أو إلى الضمير العائد على الاسم لا على المنادى لأن المنادى لا يرفع بحال . ويبعده أن الضمير فى يبنى عائد على المنادى فيلزم انتشار الضمائر وهو قبيح (قوله لمشابهته كاف الخطاب الخ) أى وكاف الخطاب مشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى فى إياك فكأنهما متماثلان فلا يلزم الاستعارة من المستعير وهو ممنوع ، لكن فى ذلك تطويل بلاطائل فلذا جعل السيد فى شرح الكافية العلة مشابهته لكاف ذلك فى الخطاب والإفراد بلاواسطة (قوله من حيث الإفراد) خرج المضاف وبطلت دعوى أنه إنما أعرب مع وجود الشبه بالكاف ، لأن الإضافة تمنع البناء لأنها تعاقب التنوين المنافى للبناء لكنها لاترفعه فلا ترد الظروف المبنية الملازمة للإضافة ، وإنما قلنا ذلك لأن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف أو الفعل (قوله إذ لو بنى على الكسر الخ) سيأتى أن المنادى المضاف يجوز فيه الضم عند

. لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة عنها ، وتعبيره بما ذكر أولى من قول بعضهم يبنى على الضم لشموله للمبنى على الضم (كيازيد) وللمبنى على الألف نحو (يازيدان و) للمبنى على الواو نحو (يازيدون و) من المبنى على الضم النكرة المقصودة نحو (يارجل لمعين) ثم المبنى على الضم إن كان صحيح الآخر ظهرت فيه الضمة وإلا قدرت نحو : ياموسى وياقاضى ، وكذا إن كان مبنيا قبل النداء نحو : ياحذام ويا سيبويه ويا برق نحره ، وإذا اضطر إلى تنوينه جاز أن ينوّن مضموما ومنصوبا وهو أقوى ، وإذا كان علما موصوفا بابن متصل به مضاف إلى علم جاز أن يفتح فتحة إتباع لما بعده نحو : يازيد بن عمرو .

[فصل]

فى الكلام على المنادى الصحيح الآخر المضاف إلى ياء المتكلم أو إلى المضاف إليها

(ويقول) فى نحو (ياغلام) مريدا به الإضافة إلى الياء ياغلام (بـ) الحركات (الثلاث) على الميم من غير ياء (وبالياء فتحا) أى مفتوحة نحو ـ ياعبادى الذى أسرفوا ـ (وإسكانا) أى ساكنة نحو ـ ياعبادى فاتقون ـ (وبالألف) نحو ـ ياأسفا على يوسف ـ فهذه ست لغات لكنها متفاوتة فى القوة والضعف أفصحها حذف الياء اكتفاء بالكسرة ثم إثباتها ساكنة ومفتوحة ثم قلبها ألفا ثم حذف الألف اكتفاء بالفتحة

حذف يائه فكيف يحصل الفرق ؟ ويجاب بأنه قليل وإنما يفعل فيما يكثر أن لاينادى إلا مضافا (قوله أولى من قول بعضهم الخ) إنما لم يحكم بفساده لاحتمال أن اقتصاره على الضم لأنه الأصل أو من باب الاكتفاء (قوله وللمبنى على الألف الخ) إن قيل العلم إذا ثنى أو جمع لزم فيه اللام فكيف صح يازيدان ويا زيدون ؟ قيل صح لقيام يا مقام اللام فى إفادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا لزم اجتماع أداتى تعريف (قوله إن كان صحيح الآخر) أى حقيقة أو حكما فلا يرد دلو وظبى مما هو معتل الآخر وتظهر فيه الضمة (قوله نحو : يا قاضى بحذف التنوين لحدوث البناء وإثبات الياء إذ لاموجب لحذفها قاله الخليل ؟

وذهب المبرد إلى أن الياء تحذف لأن النداء دخل على اسم منون محذوف الياء فبقى حذفها بحاله وتقدر الضمة فيها (قوله ويا برق نحره) قضيته أن المحكى مبنى وبه صرح الشيخ خالد . وصرح السيد فى موضعين من حاشية المتوسط بأن إعرابه تقديرى (قوله جاز أن ينوى الخ) وجه الضم استصحاب الأصل والنصب أنه لما نون أشبه المضاف وظاهر كلامه جواز الأمرين ولو فيما ضمه مقدّر . ويفرق بين هذا ومايأتى بأن القصد ثم الإتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير (قوله موصوفا بابن) أى مجردا عن التاء أو ملحوقا بها أعنى ابنة ولم يقيد العلم بالموصوف بالإفراد وقيده فى الأوضح به ، والكلام على هذه المسألة مبسوط فيه فلا نطيل به .

[فصل]

(قوله الصحيح الآخر) أى حقيقة أو حكما ، فيدخل نحو : ظبى ودلو ، وقيد الصحيح الآخر يخرج نحو : يا مسلمى :

قال العصام : وأما يا مسلمى جمعا وتثنية فينبغى أن يجوز فيه إسقاط الياء لدلالة ياء الجمع والتثنية على الإضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة فى صورة الحذف هذا إذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة أو ما فى حكمها ، وأما إذا كان اكتفاء بالشهرة كما فى لغة الضم ومنها القراءة الشاذة فى ـ رب احكم ـ بضم الباء فينبغى أن يجوز نحو : يافتا إذا اشتهر إضافته إلى ياء المتكلم . ولا يخفى عليك أنه كما أن الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يافتاى كذا القلب بالألف انتهى. وفيه نظر فى الجمع لالتباسه حينئذ بالمفرد فى صورة إثبات يائه ساكنة (قوله أى مفتوحة) أو ذات فتح والتأويلان يجريان فى قوله وإسكانا (قوله أفصحها حذف الياء) لأنها أكثرها استعمالا (قوله ثم قلبها ألفا)

ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الإضافة ، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر أن لاينادى إلا مضافا حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا أم لاتفعلى بالضم حكاه يونس .

ثم جواز هذه اللغات مشروط بما الإضافة فيه للتخصيص كما فى التسهيل والجامع احترازا مما فيه الإضافة للتخفيف نحو : يامكرمى ويا ضاربى فليس فيه إلا لغتان إثبات الياء مفتوحة وساكنة . ومثله فى وجوب إثبات الياء إلا أنها مفتوحة لاغير المنادى المعتل المضاف إلى الياء نحو : يا فتاى ويا قاضىّ . ولايجوز حذفها للإلباس ولا إسكانها لئلا يلتقى ساكنان ولا تحريكها بالضم ولا بالكسر لثقلهما على الياء .

(و) تقول فى يا أبى ويا أمى زيادة على اللغات الست (يا أبت ويا أمت بفتح وكسر) للتاء المزيدة عوضا عن ياء المتكلم والكسر أكثر فى كلامهم ولكن الفتح أقيس وسمع ضمها تشبيها بنحو ثبة وهبة وهو شاذ وقد قرئ بهن فهذه تسع لغات جائزة فى الأب والأم مضافين للياء فى النداء وسيأتى أن فيهما لغتين أخريين فالمجموع أحد عشر لغة على خلاف فى بعضها .

وذلك بقلب الكسرة فتحة وقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . والظاهر أن الألف اسم لأنها منقلبة عن اسم ، وينبغى أن يحكم بأنها مضاف إليه وأنها فى محل جر بل قد يدعى أن هذه الألف ياء المتكلم غاية الأمر أنها تغيرت صفتها ، وينبغى أن يكون نصب يا غلاما فتحة مقدّرة والفتحة الظاهرة لأجل الألف المنقلبة عن ياء المتكلم (قوله ثم ضم الاسم الخ) يظهر فى توجيه ذلك أنه حذف كل من الكسرة والياء ثم عومل معاملة الاسم المفرد المعين فبنى على الضم .

قال أبو حيان : إن حكمه فى الإتباع حكم المبنى على الضم غير المضاف لاحكم المضاف للياء انتهى . وقياس هذا أنه فى محل نصب وأن نصبه ليس مقدّرا كما فى سائر الصفات المضافات للياء . والوجه وفاقا للمرادى أنه معرّف بالإضافة لابالقصد وإلا لم يكن لغة فى المضاف وحينئذ فنصبه مقدّر ويجوز فى تابعه الوجهان ، ودعوى أن الإتباع جرى على حكمه العارض لادليل عليها (قوله وإنما يفعل ذلك) أى الضم أو هو وحذف الألف احترازا عن قولك ياعدوى فلا يضم ولا تحذف ألفه (قوله مشروط بما الإضافة فيه للتخصيص) وبأن لايكون فى آخره ياء مشددة كنبيى فليس فيه إلا الكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالى الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل وجود الثنتين وليس بعد اختيار الشىء إلا لزومه . والفتح على وجهين : أحدهما أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا ثم التزم حذفها لأنها بدل مستثقل : الثانى أن ثانية ياءى بنى حذفت ثم أدغمت أولاهما فى ياء المتكلم ففتحت لأن أصلها الفتح كما فى يدى ونحوه قاله ابن مالك فى شرح الكافية . وعلى القول بأن أصلها السكون يوجه الفتح بأنه لدفع التقاء الساكنين والفتح أخف (قوله فليس فيه إلا لغتان) ينبغى أن يستثنى منه المستثنى والجمع على حده نحو : ياضاربىّ وياضاربى فليس فيهما إلا إثبات الياء مفتوحة وانظر ماتقدم عن العصام (قوله المنادى المعتل) يستثنى منه نحو : ظبى ودلو فإن حكمه حكم الصحيح ، ونحو : بنى ، وأما أخ المحذوف لامه فلا يرد خلافا للمبرد (قوله لئلا يلتقى ساكنان) وتسكين ورش – محياى – من إجراء الوصل مجرى الوقف (قوله لثقلهما على الياء) أى الساكن ماقبلها (قوله يا أبت وأمت) قال صاحب الكشاف : فإن قلت كيف جاز إلحاق تاء التأنيث بالمذكر ؟ قلت : كما جاز حمامة ذكر وشاة ذكر . فإن قيل : كيف جاز تعويض تاء التأنيث من ياء الإضافة ؟ قلنا : لأن التأنيث والإضافة متناسبان فى أن كلا منهما زيادة مضمومة إلى الاسم فى آخره انتهى .

واعلم أن كلا من ياأبت وياأمت منصوب لأنه معرب فإنه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء لاستدعائها فتح ماقبلها إلا على التاء لأنها فى موضع الياء التى

(و) تقول فيما إذا نودى المضاف إلى المضاف إلى الياء وكان لفظ أم أوعم (ياابن أم وياابن عم) أو ياابنة أم ويا ابنة عم (بفتح) آخر كل منهما للخفة ، وقيل إنهما ركبا وجعلا اسما واحدا مبنيا على الفتح (وكسر) ذلك أيضا وهو الأكثر على حذف الياء والاجتزاء بالكسرة وقد قرىء بالوجهين فى السبعة ، وإنما جاز فيهما الوجهان لكثرة استعمالها فى النداء فخففا بالحذف بخلاف غيرهما فحكم الياء فيه كحكمها فى غير النداء نحو يا ابن أخى ويا ابن صاحبى (وإلحاق الألف أو الياء للأولين) وهما يا أبت ويا أمت (قبيح) لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض عنه أو بدله وسبيل ذلك الشعر ومنه قوله ٭ يا أبتا علك أو عساكا

وقوله : يا أمتا أبصرنى راكب ٭ يسير فى مسحنفر لاجب

وقوله : ٭ يا أبتى لازلت فينا فإنما ٭ (وإلحاقهما للأخيرين) وهما ابن أم وابن عم (ضعيف) لايكاد يوجد إلا فى الضرورة كقوله : ٭ يا ابنة عما لا تلومى واهجعى ٭ وقوله : ٭ يا ابن أمى ويا شقيق نفسى ٭

[فصل] فى أحكام توابع المنادى

(ويجرى ما أفرد أو) ما (أضيف) حالة كونه (مقرونا بأل من نعت) المنادى (المبنى) العلم والنكرة المقصودة (وتأكيده و) عطف بيانه وعطف (نسقه المقرون بأل على لفظه) أى المبنى فيرفع مراعاة للفظ (أو على (محله) فينصب مراعاة للمحل نحو : يازيد الكريم أو الكريم الأب بالرفع والنصب ، وياتميم أجمعون وأجمعين ، وياسعيد كرز وكرزا ، و ـ ياجبال أوّبى معه والطير ـ قرئ بالرفع والنصب والأول مختار الخليل والمازنى تنبيها على أنه منادى ثان ، والثانى مختار أبى عمرو ويونس لأن مافيه أل لايلى حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ماوليه . وفصل المبرد بين مافيه أل للتعريف فالنصب ومالا فالرفع كاليسع فهذه خمس صور يجوز فيها الرفع

يسبقها إعراب المضاف إليها (قوله ياابن أم ويا ابن عم) قال اللهدى : لقائل أن يقول الألف عوض عن الياء فحذف الألف يستلزم حذف العوض والمعوض وذلك غير صحيح انتهى . ومثله فى الهمع عن أبى حيان ، لكن قال الدمامينى : لانسلم أن العوضية تنافى الحذف بدليل وأقام الصلاة وأجاب إجابا انتهى . وفيه أن الألف هنا بدل عن الياء فهى بمنزلتها وفرق بين العوض والبدل (قوله أو ياابنة أم أو ياابنة عم) خرج لفظ بنت ، لكن قال الجامى : إنهم يقولون بنت أم وبنت عم على الأوجه الأربعة (قوله كحكمها فى غير النداء) أى من ثبوت الياء لاغير وهى إما ساكنة أو متحركة (قوله وإلحاق الألف الخ) كان الظاهر أن يقول وإلحاق الياء أو الألف بتقديم الياء لأنها الأصل ، ومن ثم قدم الشارح رحمه الله تعليل إلحاق الياء لكنه راعى فى التمثيل كلام المصنف (قوله وسبيل ذلك الشعر) مثله فى الأوضح . وظاهر كلام الرضى عدم اختصاص ذلك بالشعر ، ويؤيده أنه قرئ ـ ياأبت إنى أخاف ـ وفى المرادى وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما فى الكلام ونظيره قراءة أبى جعفر ـ ياحسرتاى ـ فجمع بين العوض والمعوض (قوله يسير فى مسحنفر) فى القاموس المسحنفر الطريق استقام :

[فصل : فى أحكام توابع المنادى]

(قوله وتأكيده) أى المعنوى وأطلقه اعتمادا على اشتهار أمر اللفظى فقد علم أن حكمه حكم الأول حتى كأنه هو ، ألا ترى أنك تقول يازيد زيد اليعملات فتأتى به على هذه الصفة فكذلك هنا (قوله المقرون بأل) أى الممتنع دخول ياعليه احترازا عن لفظ الله (قوله على لفظه) أى حملا على لفظه ، والمراد به ماقابل المحلى بدليل معادلته له فشمل ماكان ضمه مقدرا مما كان مبنيا قبل النداء نحو : ياسيبويه العالم ، ولا حاجة لما أطال بعضهم به (قوله تنبيها على أنه منادى بأن) إن قلت : فينبغى أن يختار الرفع إذا كان المتبوع غير مبنى على الضم لعين هذا الوجه :

والنصب لكن عبارته تقتضى أن الصور ثمانية فإن منْ فى قوله من نعت المبنى ببيان لما فى قوله ماأفرد أو أضيف وإنما ألحق المضاف المقرون بأل بالتابع المفرد فى جواز الوجهين لأن الإضافة غير محضة فلم يعتد بها ، وخرج بالمبنى المعرب فإن تابعه من نعت وتوكيد وبيان ونسق مقرون بأل منصوب لاغير ولو كان مفردا نحو : ياعبدالله الحسن أو الحسن الوجه ، ويابنى تميم أجمعين ، وياعبد الله كرزا ، وياعبد الله والحارث ، وسيأتى حكم البدل والنسق المجرد .

وأما التابع المضاف المجرد فقد أشار إليه بقوله (ويجرى ما أضيف) من نعت وتوكيد وبيان حالة كونه (مجردا) من أل (على محله) دون لفظه فينصب فقط كما لوكان المنادى نحو : يازيد صاحب عمرو ، وياتميم كلهم أو كلكم ، ويازيد أبا عبد الله وإنما لم يجز رفعه لئلا يفضل الفرع الأصل (و) يجرى (نعت أى) وأية فى تبعيته لمتبوعه (على لفظه) فيرفع فقط لأنه المقصود بالنداء نحو — يا أيها الإنسان — يا أيتها النفس — وجوز

أجيب بأنه أراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظى ولا يتصور ذلك إلا إذا كان المتبوع مضموما ، وينبغى حال رفع التابع أن لايكون محله نصبا إذ ليس مفعولا به بل تابع له (قوله لكن عبارته تقتضى أن الصور ثمانية) حاصلة من ضرب الأقسام الأربعة التى اشتمل البيان عليها فى القسمين اللذين اشتمل عليهما المبين ، وما اقتضاه كلامه مشكل لأن التأكيد المعنوى لايتأتى فيه أن يكون مضافا مقرونا بأل وكذا عطف البيان ، وأما عطف النسق فيتصور فيه أن يكون مضافا وإن كان مقرونا بأل نحو: يازيد والضارب الرجل فتكون الصور التى يجوز فيها الأمران ستة لاخمسة (قوله وإنما ألحق المضاف الخ) مثله عندالرضى الشبيه بالمضاف فإن قلت كيف يجوز رفع المضاف المقرون بأل وقد أوجبوا نصب المنادى المضاف مطلقا ؟ قلت : إنما تعيين النصب فى المنادى المضاف لأنه إعراب المفعول به ولا موجب من إعراب آخر أو بناء وإنما جوزوا الرفع فى التابع لإمكان التبعية فى ضم المتبوع المشبه للرفع فتأمله ، ولعله مراد الحفيد بقوله لا يلزم من إيجابهم نصب المنادى المضاف إيجاب نصب النعت المضاف لمفرد. وأجاب الشهاب القاسمى فى حواشى الأشمونى بمالايخلو عن نظر فانظره (قوله منصوب لا غير) لأنه إذا وقع منادى نصب فنصبه إذا وقع تابعا أولى لأن حرف النداء لا يباشره ، ويرد عليه تابع المستغاث المجرور باللام فإنه لا يجوز فى تابعه إلا الجر :

[تنبيه] تابع نعت المنادى محمول على اللفظ كما فى التسهيل فإذا قيل يازيد الظريف صاحب عمرو فإن قدرت الثانى نعتا للمنادى نصب لا غير أو نعتا لنعت المنادى لفظ به كما يلفظ بالنعت (قوله كلهم أو كلكم) لأنه إذا جئ مع تابع المنادى بضمير جاز فيه أن يأتى بلفظ الغيبة باعتبار الأصل وبلفظ الخطاب نظرا لأن المنادى مخاطب فى المعنى ، وإنما لم يجز أن يقول المسمى بزيد زيد ضربت لأنه ليس فيه دليل التكلم وهذا وجد فيه دليل الخطاب وهو يا (قوله وإنما لم يجز رفعه) أجاز الكسائى والفراء وابن الأنبارى الرفع فى يازيد صاحبنا ، وهو محمول عند الجمهور على القطع لكن جزم شيخ الإسلام فى حاشية ابن الناظم فى باب التأكيد بمنع قطعه (قوله لأنه المقصود بالنداء) لا يرد عليه أن الصفة لا تكون مقصودة ، لأن معنى كونها غير مقصودة أنها غير مقصودة بالنسبة إلى متبوعها لا أنها غير مقصودة أصلا ، فالرجل وإن لم يقصد بالنسبة بحيث أنه يكون المنادى إذ لو كان كذلك لوجب أن يكون ياداخلة فيه لكنه مقصود فى الأصل والحقيقة ، وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ، ومع ذلك لا ينبغى أن يكون محله نصبا لأنه بحسب الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له ، لكن فى كلام النجم سعيد ما يؤخذ منه أنه فى محل نصب ، ومع ذلك لا يتبع على محله وفرق بينه وبين فاعل

المازنى نصبه على المحل وقرىء شاذا — قل يا أيها الكافرين — ولا تنعت إلا بما فيه أل أو باسم إشارة عار من كاف الخطاب نحو : ياأيهذا الرجل (والبدل والنسق المجرد) من أل (كالمنادى المستقل) فيبنيان على مايرفعان به حيث يبنى المنادى وينصبان حيث ينصب وإن كان المتبوع بخلاف ذلك ولهذا قال مطلقا : أى مبنيا كان أو معربا نحو : ياسعيد كرز وياعبد الله كرز ويازيد وبكر وياعبد الله وخالد وسبب ذلك أن البدل فى نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل ، وقيد النسق بالمجرد لأنه لو كان بأل لم يعط حكم المستقل إذ هى تمنع من تقديره منادى إذ حرف النداء لا يجتمع معها .

(ولك) فى تكرار لفظ المنادى المبنى على الضم كما (فى نحو) قوله :

(يا زيد زيد اليعملات الذبل) تطاول الليــل عليك فانزل

وجهان : الأول (فتحهما) على أن الأول مضاف لما بعد الثانى وهو مقحم بينهما ونصبه على التأكيد أو على أن

المصدر واسم إن حيث يصح الاتباع على المحل فيهما فليراجع (قوله إلا بما فيه أل) أى الجنسية لا الغالبة على الاسم كالصعق ولا التى يجبر بها فقد العلمية كالزيدان. وقد نبه على هذا فى التسهيل بقوله ويوصف بمصحوبها الجنسى وأراد بالجنسى ما يقابل العلم لا ما يقابل الوضعى لجواز — يا أيها النبى — وأما قول المرادى إن أل صارت بعد أى للحضور فمر أن ما فيه أل لما وقع صفة لأى المفيدة لحضور معناه لكونه مقصودا كان معناه حاضرا لا أن المراد أنها للعهد (قوله أو باسم إشارة الخ) لم يقيده بما إذا وصف بذى الألف واللام تبعا للتسهيل ، ولما فى شرحه من عدم التزام ذلك لقوله * أيها ذان كلا زادكما * (قوله وسبب ذلك أن البدل الخ) يظهر على أن العامل مقدر لا على أن العامل فيه هو العامل فى المبدل منه كما هو مذهب ابن مالك مع أنه موافق على هذا الحكم ولكون البدل كالمستقل لا يصح إلا إذا صح مباشرة حرف النداء له وحذفه منه فلا يقال يا صاحبنا الرجل لأن الرجل لا يباشر حرف النداء ، ولا يا صاحبنا هذا لأن اسم الإشارة لا يحذف منه حرف النداء (قوله لأنه لو كان بأل الخ) قضيته تعين الضمة فيما يجوز فيه الجمع بين يا وأل نحو يارسول الله والله وهو محتمل ، ويحتمل الأخذ بإطلاقهم وحمل التعليل على امتناع التقدير على أنه باعتبار ما من شأنه (قوله ولك فى تكرير لفظ المنادى المبنى على الضم مضافا) الظاهر أن تكرير بمعنى مكرر أى مكرر لفظ المنادى أى اللفظ الذى كرر به لفظ المنادى المبنى على الضم أى صورة فلا ينافى قوله مضافا . وقد يقال المراد المبنى على الضم فى الجملة ومضافا فى الجملة ووصف الشىء بصفتين متنافيتين باعتبارين لا محذور فيه وكذا مجىء حالين متنافيين ، ولك أن تجعل قوله مضافا حالا من المنادى بدون صفته ، والمراد أنه مضاف فى الجملة فلا يرد عليه أن من جملة الوجوه الآتية ضم الأول على أنه مفرد فلا إضافة حينئذ واحترز بالمبنى من نحو : ياتيم عدى تيم عدى بتكرير المضاف إليه وهو توكيد ، وبقوله مضافا من نحو : يا زيد زيد ، فلك فى الثانى الضم على أنه منادى ثان ولم يجز ابن مالك غيره ورد تجويز الأكثرين البدلية بأنه لا يتحد لفظ البدل والمبدل منه إلا ومع الثانى زيادة بيان ليست مع الأول أو توكيد لفظى ، والرفع والنصب عطف بيان على اللفظ وعلى المحل واعترض البيان بأن الشىء لا يبين نفسه (قوله فتحهما) لم يقل نصبهما مع كونهما معربين ليكون الكلام جاريا على كل الأقوال (قوله وهو مقحم) أى الثانى زائد .

قال فى التصريح : وهذا مبنى على جواز إقحام الأسماء وأكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشىء الواحد وكان يلزم أن ينون الثانى لعدم إضافته انتهى .

قالوا : ولا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف إلا فى هذه المسألة خاصة وظاهر كلام التصريح أن

الأول منادى مضاف إلى محذوف مماثل لما أضيف إلى الثانى على أنه عطف بيان أو بدل أو بإضمار يا أو أعنى : وقال الفراء : كلاهما مضافان إلى مابعد الثانى وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد :

(و) الوجه الثانى (ضم الأوّل) منهما على أنه منادى مفرد معرفة وهو الأرجح ونصب الثانى على ماسبق : وفهم من كلامه أنه لا يجوز ضم الثانى ولا يختص الوجهان بالعلم بل اسم الجنس والوصف كذلك نحو : يارجل رجل القوم ويا صاحب صاحب عمرو :

[فصل] فى ترخيم المنادى

وهو لغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم أى رقيق ، واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة أنواع : ترخيم نداء وترخيم ضرورة وترخيم تصغير ، وعلى الأوّل اقتصر فقال (ويجوز ترخيم المنادى) لا مطلقا بل (المعرفة) لأنها كثر نداؤها فيدخلها التخفيف بحذف آخرها فلا يرخم نحو :

الاسم الثانى غير مضاف مطلقا ، وأن المراد بزيادته الزيادة المرادة فى زيادة الحروف كالباء ومن فى النفى ففتحته حينئذ غير إعراب إذ هى حينئذ غير مطلوبة لعامل ، وإنما حرك بها لأنه قصد زيادة هذا الاسم المخصوص على هذا الوجه ، ولا ينافى ذلك قولهم فى بيان هذا الوجه والأصل ياتيم عدى تيمه أو يا تيم عدى تيم عدى لجواز أن يكون المراد أنه ترك هذا الأصل ، لكن صرح الشارح بأن نصب الثانى توكيد ويوافقه تفسير الحفيد الاقحام بالتأكيد اللفظى :

وقال الدمامينى : إن التأكيد اللفظي يأتى ولا يغير ما قبله ومابعده عما كان عليه انتهى :

ولايصح أن يعرب حال إقحامه بدلا أوعطف بيان كما فى صورة الرفع لأنه إنمايبدل من الاسم بعد كماله والأوّل لايكمل إلا بالإضافة بخلاف صورة الرفع فإنه غير مضاف (قوله أو باضمار يا) فيكون على نداء مستأنف وهو منادى مضاف ، والفرق بين هذا الوجه والذى قبله أن هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولايجوز ذلك فى البدل وإن قيل إن البدل على تقدير تكرار العامل لأنه كالتقدير المعنوى (قوله وهو ضعيف) لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد لكنه يقول به . وقد يقال إن العاملين لما اتحدا معنى وعملا نزلا منزلة العامل الواحد (قوله على ما سبق) أى على أنه عطف بيان على المحل أو بدل أو بإضمار يا أو أعنى :

قال ابن مالك : أو توكيد لفظى واعترضه أبو حيان والمصنف بما أجيب عنه :

[فصل فى الترخيم]

(قوله حذف بعض الكلمة الخ) المراد مايتناول البعض تنزيلا فيشمل التعريف حذف الكلمة التى بمنزلة البعض كجزء المركب الأخير وتاء التأنيث : وأما الجواب بأنه يلزم من حذف الكلمة حذف بعضها ففيه أنه لا يدل على أن مسمى الترخيم حذف بعض الكلمة وغيره ، والبعض شامل للآخر وغيره إذ لا يخفى أن هذا تعريف للترخيم مطلقا وقد يكون المحذوف فى ترخيم التصغير عن الآخر ، والمراد بكونه على الوجه المخصوص أن يكون اعتباطا جوازا ليخرج الحذف فى باب عصا وقاض لأن الحذف لعلة ، وكذا نحو أب أصله أبو فحذفت الواو لأنها لو بقيت ساكنة لفات الأمر المطلوب من الإعراب ولو تحركت لحصل الثقل فحذفها لعلة تصريفية ، ويخرج أيضا حذف لام يد ودم لأنه واجب لكن يرد نحو دد فإنه منقوص من الددن وهو اللهو واللعب ، واستعمال كل من اللفظين جائز فقد ثبت أن بعض الكلمات حذف آخرها اعتباطا جوازا مع أنه ليس ترخيما (قوله المعرفة) المراد بها فى المؤنث بالتاء المعين ليشمل النكرة المقصودة نحو : يا شاو ياجار لمعينين وفى غيره

يارجلا خذ بيدى لأنه نكرة ، وكذا لا يرخم المستغاث ولا المندوب اتفاقا ؛ ولا المضاف خلافا للكوفيين ، ولا المحكى خلافا لابن مالك ، ولا المبنى قبل النداء كحذام خلافا لبعضهم قاله فى الجامع .

(وهو) اصطلاحا (حذف آخره تخفيفا) على وجه مخصوص وخص الآخر بذلك لأنه محل التغيير ثم المنادى ضربان مختوم بتاء التأنيث ومجرد عنها (فذو التاء) يرخم (مطلقا) أى سواء كان علما أم لا ثلاثيا أم لا (نحو : ياطلح ويائب) فى نداء طلحة وثبة (وغيره) وهو المجرد منها إنما يرخم (بشرط ضمه) فغير المضموم كالاضافى والمحكى لا يرخم وإن كان علما (وعلميته) فغير العلم كالنكرة لا يرخم وإن كان مضموما . وجوّز بعضهم ترخيمها قياسا على قولهم أطرق كراو ياصاح وهو قياس على شاذ (ومجاوزته ثلاثة أحرف) فلا يرخم الثلاثى وإن كان محرك الوسط وجوّزه الأخفش مطلقا والفراء محرك الوسط إجراء لحركة الوسط مجرى الحرف قياسا على إجرائهم نحو : سقر مجرى زينب فى إيجاب منع الصرف ، والمشهور ماذهب إليه المصنف فإذا استوفى المجرد هذه الشروط جاز ترخيمه (كياجعف) فى نداء جعفر :

ثم المرخم فيه لغتان : إحداهما قطع النظر عن المحذوف للترخيم فيجعل الباقى كأنه اسم تام موضوع على تلك الصيغة فيعطى من البناء على الضم وغيره مايستحقه ولم يحذف منه شىء ،وتسمى هذه اللغة لغة من لاينتظر فتقول

العلم (قوله وكذالايرخم المستغاث الخ) لما ذكر فى المطولات وأشار الشارح إلى ورود ذلك على إطلاق المصنف (قوله ولاالمضاف) أى حقيقة أو حكما فيدخل فيه الشبيه بالمضاف (قوله ولاالمحكى) المراد به المركب الإسنادى واحترز به عن المزجى ، وبعضهم يقول السماع مفقود من العرب فى ترخيم المركب المزجى وإنما أجازه بعضهم قياسا على ما فيه تاء التأنيث لأن الجزء الثانى يشبه تاء التأنيث من وجوه : فتح ما قبله غالبا وحذفه فى النسب وتصغير صدره كما أن تاء التأنيث كذلك (قوله حذف آخره) أى المنادى وذلك متعين على كلام الشارح كما لايخفى بخلاف عبارة الحاجبية فلايجىء هنا تحرير الجامى إرجاع الضمير المرفوع إلى الترخيم والضمير المجرور إلى الاسم ، وخرج بالآخر الحذف فى غير الآخر ولم يقيد الآخر بكونه حرفا كما قيد ابن الحاجب فشمل كلامه الحرف والحرفين وجزء المركب من غير تكلف فلا حاجة لشرح كلامه بكلام شراح الحاجبية :

[تنبيه] قال المرادى : أجاز الجمهور وصف المرخم ومنعه الفراء والسيرافى واستقبحه ابن السراج انتهى: وظاهر أنه على لغة عدم الانتظار يجوز رفع تابعه مراعاة للفظ وأما على لغة الانتظار ففيه نظر إذ لاضم فى اللفظ ويظهر جواز رفع تابعه لأن الحرف الذى حقه الضم فى حكم الثابت ، ويؤيده جواز رفع التابع قبل النداء فتأمل (قوله أى سواء كان علما الخ) إشارة إلى أنه أراد بالإطلاق عدم اشتراط ما يخص المجرد لا أنه لا يشترط فيه شىء أصلا فلا ينافى أنه يشترط فيه كغيره أن يكون معرفة إلى آخر ما تقدّم (قوله قياساعلى إجرائهم سقر الخ) قيل الفرق أن حركة الوسط ثمت اعتبرت فى حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وها هنا فى حذف حرف أصلى ،وأيضا ليس الحذف هاهنا واردا على حرف بعينه فهو مظنة الالتباس (قوله ثم المرخم فيه لغتان) ليس فى كلامه ما يظهر منه جريان اللغتين فى كل ما رخم فلا ينافى أنه لا يجوز الترخيم على نية المحذوف فيما فيه لبس علما كان أو صفة خلافا لمن قال إن اشتهار العلم بمسماه مما يزيل اللبس فى الغالب،ولا يجوز الترخيم على عدم نيته وفيما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير كطيلسان فى لغة من كسر اللام ونحوه مما فى المطوّلات (قوله وغيره) من الصحة والاعلال ومن ظهور الضمة إن كان حرفا صحيحا نحو ياهرق ولو وصف بابن نحو ياهرق بن فلان جاز الفتح وتقديرها إن كان معتلا نحو يا سارى ، وثبوت الياء دليل على التقدير كذا فى المرادى وفيه أنه لايتأتى إلا على تقدير علمية سارية وتخفيض مسألة اللبس بالصفة وإلا فسارى ملبس ، وقضية أنه لا فرق بين الصفة

فى جعفر يا جف (ضما) أى بضم آخره وفى منصور يامنص بتقدير ضمه ضمة بناء غير تلك الضمة التى كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز اتباعها وتلك لا ، وفى ثمود يا ثمى بقلب الضمة كسرة والواو ياء لتطرفها بعد ضمة ولا يجوز بقاؤها لأنه يؤدّى إلى عدم النظير إذ ليس لنا اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة .

(و) الثانية أن ينوى المحذوف فيبقى ماكان قبله على حالته ولا يعلّ إن كان حرف علة وهى الأكثر فى كلامهم فتقول فى جعفر ياجعف (فتحا) ببقاء فتح الفاء ؛ وفى منصور يامنص ببقاء ضمة الصاد ، وفى ثمود ياثمو ببقاء الواو على صورتها من غير إبدال لأنها فى حشو الكلمة لنية المحذوف ، وفى بعلبك يابعل ببقاء فتح اللام .

ثم اعلم أن المحذوف للترخيم إما حرف واحد وهو الغالب كما مر وإما حرفان وإما كلمة وقد أشار إلى الثانى بقوله (ويحذف من نحو : سلمان ومنصور ومسكين حرفان) الحرف الأخير وماقبله مما استكمل شروط الترخيم وكان ماقبل آخره حرف لين ساكنا زائدا مكملا أربعة أحرف نصاعدا قبله حركة من جنسه ولو تقديرا ، فتقول فيها ياسلم ويامنص ويامسك بخلاف نحو : سفرجل وهبيخ ومختار وسعيد وفرعون وغرليق ، وإلى الثالث بقوله (ومن نحو : معدى كرب) مما هو مركب تركيبا مزجيا (الكلمة الثانية) فتقول فيه يامعدى ، وشمل كلامه

والعلم التزام لغة من ينتظر فى نحو سارية وناحية وقد يقال قضية التزام لغة من ينتظر عند الالتباس امتناع الوجهين إذا ألبس كل منهما فيمتنع ترخيمه رأسا نحو فتاة فإنه على الوجهين يلتبس بباقى غير مرخم ، لكن قضية تجويز ابن مالك ترخيم نحو المثنى والجمع بحذف زيادتيه عدم موافقته على ما ذكر ، ولعل الفرق أن هاء التأنيث وضعت تمييز المؤنث فلا يليق حذفها عند اللبس لمنافاته الغرض من وضعها ولا كذلك ما عداها (قوله أى بضم) فيه أن النصب بنزع الخافض سماعى والأولى أنه منصوب على الحال أى حال كونه ضما أو ذا ضم (قوله وهى الأكثر فى كلامهم) لأن المحذوف للترخيم فى حكم الموجود لأنه مراد ، ويرد على قوله فيبقى الخ ماكان مدغما فى المحذوف ولو لم يكن بعد ألف فإنه إن كان له حركة أصلية حرك بها نحو : مضار ومحاج اسمى فاعل ومفعول مسمى بهما ، وإن كان أصله السكون حرك بالفتح نحو اسحار اسم نبت إذا جعل علما ، وكذا نحو : خويص تصغير خاص وتموه الثوب لو سميت بهما (قوله أما حرف الخ) لم يرد الحصر لأنه قد يكون كلمة وحرفا نحو : اثنى عشر واثنتى عشرة علمين لأن عشر وعشرة بمنزلة النون ، لكن قال ابن الحاجب الثانى اسم برأسه ولا يلزم من معاقبة النون حذف الألف مع النون وقد يكون ثلاثة أحرف نحو رهبوتا ورغبوتا إذا سمى بهما عند الكوفيين فيقولون يارغب ويارهب ولم يحذف البصريون إلا الألف (قوله وهو الغالب) لأن الحذف خلاف القياس فتقليله أولى (قوله وكان ما قبل الآخر الخ) أى زيادة على تلك الشروط ويشترط أيضا لجواز حذف الحرفين أن لا يكون مختوما بالتاء لأن مافيه تاء التأنيث اختص بأحكام منها أنه إذا حذفت منه التاء توفر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها فتقول فى عقبناه ياعقبناه بالألف (قوله ساكنا) المحققون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف العلة إلا إذا كانت ساكنة فقوله ساكنا وصف كاشف (قوله ولو تقديرا) كما فى مصطفون ومصطفين مسمى بهما فحرف اللين فيهما ليست الحركة المجانسة له ظاهرة وإنما هى مقدرة إذ أصل مصطفون ومصطفين مصطفيون ومصطفيين بياء مضمومة فى الأول ومكسورة فى الثانى ، فتقول فى ترخيمه يامصطفى بحذف الواو والنون كما مشى عليه ابن مالك وكان الأصل فى ترخيمه أن يقال يا مصطف حذفت الألف لالتقاء الساكنين وترك ما قبلها على ماكان عليه من الفتح لكن هذا يؤدّى إلى الحذف من غير موجب إذ موجب حذفها واو الجمع وياؤه ، وقد ذهب فى الترخيم فاحتاجوا إلى رد الألف لزوال موجبها فقالوا يا مصطفى وأماغير ابن مالك فذهب إلى عدم الرد لأن الترخيم على من نوى يصير المحذوف كالموجود (قوله بخلاف نحو : سفرجل الخ) محترزات قوله حرف

ما آخره ويه كسيبويه وما سمى به من العدد المركب كخمسة عشر ولم يسمع ترخيمه من العرب وإنما أجازه النحويون قياسا ، وقد تقدم أن المجرد إنما يرخم بشرط ضمه وكأن هذا مستثنى ، وكما يجوز ترخيم الاسم فى النداء يجوز ترخيمه فى الضرورة على اللغتين بشرط صلاحيته لأن ينادى ومجاوزته ثلاثة أحرف إن لم يكن بالتاء .

[فصل] فى الاستغاثة والندبة

فالاستغاثة نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة وتتضمن المستغيث والمستغاث من أجله والمستغاث ، ولا يستعمل معها من أحرف النداء إلا « يا » خاصة ، ويجب ذكرها لأن الغرض من ذلك إطالة الصوت ، والحذف مناف لها وله ثلاثة أحوال :

إحداها : أن يجرّ باللام مفتوحة وهى أكثر أحواله .

الثانية : أن يزاد فى آخرها ألف تعاقب اللام .

الثالثة : أن يجرد من اللام والألف ويجعل كالمنادى المستقل وهذه أقلها .

وإذا تقرر هذا فعلى الأول (يقول المستغيث إذا استغاث بالله : يالله للمسلمين بفتح لام المستغاث) وجوبا لتنزيله منزلة الضمير وجره بها للتنصيص على الاستغاثة وهل هى زائدة أو متعلقة بيا أو بالمحذوف

لين ساكنا الخ على الترتيب ، والهبيخ بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء التحتية وبالخاء المعجمة الغلام الممتلىء (قوله وإنما أجازه النحويون) أى بعضهم وتقدم أنه يحذف من اثنى عشر واثنى عشرة مع العجز الألف (قوله وكأن هذا مستثنى) لا يتعين ذلك بل يجوز أن يكون مصورا بلغة إعرابه إعراب ما لا ينصرف (قوله بشرط صلاحيته لأن ينادى) احترز عما لا يصلح لذلك كالمعرف بأل ، ومن ثم خطىء من جعل من ذلك قوله :

• قواطن مكة من ورق الحمى • وإنما هو من الحذف للضرورة لا على طريق الترخيم (قوله ومجاوزته ثلاثة أحرف الخ) مثال الأول قوله :

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء نار   طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

ومثال الثانى قوله : • ليسلبنى حتى أمال ابن حنظل • أراد حنظلة .

[فصل : فى الإستغاثة والندبة]

(قوله وتتضمن الخ) أى تستلزم ولا يخفى أن المستغاث الذى تتضمنه المعنى وإيقاع الاستغاثة على الاسم اصطلاحى وإلا فالمستغاث حقيقة المعنى وهو من باب وصف اللفظ بصفة المعنى ، وكذا يقال فى المستغاث من أجله (قوله ألا يا) ذكر بعضهم أن يا للمنادى البعيد أو كالبعيد فيلزم أن لا يستغاث بالقريب إلا إن كان كالبعيد أو يقال الاستغاثة كالبعد لاحتياجها إلى مد الصوت لأنه أعون على إسراع الإجابة المحتاج إليها (قوله أن يجر بلام مفتوحة) أى بما كان يجر به قبل النداء ، واختيرت اللام لمناسبة معناها لمعنى الاستغاثة وهى لام التخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء (قوله الثانية أن يزاد فى آخره الخ) صرح الجامى كالرضى بأنه حينئذ مبنى على الفتح وأن توابعه لا ترفع ، ومقتضاه أن ألف الاستغاثة إذا لحقت المثنى والجمع على حده صارا مبنيين على الياء ، ثم انظر وجه البناء على الفتح وعدم تقدير الضم فإن الألف لا تقتضى كون الفتح قبلها بناء بل مناسبة ، وعلى كونه مبنيا على الفتح هو فى محل نصب كما هو ظاهر لأنه مفعول به فلا تغفل (قوله لتنزيله منزلة الضمير) أى فتحت لوقوع المستغاث موقع الضمير الذى تفتح لام الجر معه ويرد عليه نحو : يا للكهول وللشبان فإنه يجب كسر لام المعطوف مع كونه مستغاثا واقعا موقع الضمير فالحق أن الفتح لأمرين .

أقوال ، وإنما أعرب المستغاث لتركبه من اللام فأشبه المنادى المضاف إذا نعت جاز فى نعته الجر على اللفظ والنصب على المحل نحو : يالزيد العادل للمظلوم :

وأما المستغاث له فلامه مكسورة على الأصل غالبا متعلقة بمحذوف بخلاف المستغاث فلامه مفتوحة

هذا ، ودفع التباس المستغاث بالمستغاث له إذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم أى ياقوم للمظلوم ، وجعل الجامى هذا الأخير علة فتح لام المستغاث والأول علة عدم عكس الأمر :

[تنبيه] محل ماذكر فى الأسماء الظاهرة لأنها الأصل فاعتبروا الفرق فيها أما مع المضمر فتفتح اللام معهما إلا مع الياء فتكسر فيهما :

قال فى المغنى : إذا قيل يالك ويالى احتمل كل منهما أن يكون مستغاثا به وأن يكون مستغاثا من أجله . وقد أجازهما ابن جنى فى قوله « فياشوق ماأبقى ويالى من النوى » وأوجب ابن عصفور فى يالى أن يكون مستغاثا من أجله لأنه لو كان مستغاثا كان التقدير ياأدعو لى ، وذلك غير جائز فى غير باب ظننت وفقدت وعدمت وهذا لازم لابن جنى (قوله أقوال) أى فيه أقوال والقول بالزيادة نسب لابن خروف : ووجهه أن الفعل فى النداء يتعدى بنفسه وبدليل صحة إسقاطها ومعاقبتها للألف ورد بأن الزيادة على خلاف الأصل ، والقول بأنها متعلقة بيا ذهب إليه ابن جنى جريا على مذهبه أن حرف النداء اسم فعل وغيره لأن فى حرف النداء معنى الفعل . ورد بأن معنى الحرف لايعمل فى المجرور وفيه نظر لأنه قد عمل فى الحال فى قوله « كأن قلوب الطير رطبا ويابسا » والقول بأنها متعلقة بالفعل المحذوف ذهب إليه سيبويه واختاره ابن عصفور واعترض بأن فعل النداء يتعدى بنفسه وأجيب بأنه لما التزم إضماره ضعف فقوى . ورد بأن اللام المقوية زائدة وهؤلاء لايقولون بالزيادة واعترض أيضا بأن اللام لاتدخل فى نحو : زيدا ضربته مع أن الناصب ماتزم الحذف . وأجيب بأنه لما ذكر ماهو عوض منه فى اللفظ كان بمنزلة مالم يحذف :

فإن قيل : وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء .

قلت : إنما هو كالعوض ولو كان عوضا ألبتة لم يجز حذفه ثم إنه ليس بلفظ المحذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه : وأجاب ابن أبى الربيع بأنه ضمن معنى الإلتجاء فى نحو : يالزيد لعمرو والتعجب فى نحو : ياللدواهى (قوله فأشبه المنادى المضاف) ولأن علة بنائه مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت المشابهة فأعرب على الأصل (قوله وإذا نعت جاز فى نعته الجر الخ) أى ولا موضع رفع له لينعت بالرفع ، وقيل إن ياصار حكمها فى النداء حكم العامل إذ البناء فيهما يشبه الإعراب فلما دخل الحرف لمعناه زال عمل يالفظا وصار بمنزلة مازيد بجبار ، فعلى هــذا له موضع رفع فينعت بثلاثة أوجه وجزم الرضى بامتناع ماعدا الجر (قوله غالبا) من غير الغالب فتحها معه إذا كان ضميرا غير ياء المتكلم وقد يجر المستغاث له بمن لأنها تأتى للتعليل كاللام كقوله : « ياللرجال ذوى الألباب من نفر » كذا فى التسهيل . وقيد المسألة فى شرح الكافية بالتعجب فقال : وقد تغنى من عن اللام الثانية إذا كان فى الاستغاثة معنى التعجب :

وقال المصنف فى الحواشى : الحق عندى أن مابعد المستغاث إما أن يراد الخلاص منه أو يراد تخليصه مما نزل به أو ممايتوقع نزوله به فعلى الأول يصح المجىء باللام والمجىء بمن نحو : يالزيد للظالم ويالزيد من الظالم وعلى الثانى يتعين اللام : ومعنى يالزيد للظالم أدعوك له لتخلصنا منه (قوله متعلقة بمحذوف) أى بفعل محذوف تقديره أدعوك لفلان فالكلام جملتان ، وقيل إنها تتعلق بفعل النداء وذهب إليه ابن الضائع . ورد بأن فعل النداء ضعيف لايقوى

(إلا فى المعطوف الذى لم تتكرر معه يا) نحو « ياللكهول وللشبان للعجب » فإنها تكسر لامه لأن اللبس إذ عطفه على المستغاث الذى قبله يقتضى أنه مستغاث أيضا لا مستغاث من أجله . وكذا تكسر إذا كان ياء المتكلم نحو : يا لى للمناسبة ، فإذا تكررت معه يا فتحت اللام نحو « يا لقومى ويا لأمثال قومى »

(و) على الحالة الثانية تقول (يا زيدا لعمرو) بإلحاق ألف فى آخره عوضا من اللام فى أوله ، ولا يجوز يا لزيدا لعمرو .

(و) على الحالة الثالثة تقول يا زيد لعمرو بضم زيد كالمنادى المستقل ومن ذلك قوله :

(ألا يا قوم للعجب العجيب) وللغفلات تعرض للأريب

وقد يكون المستغاث مستغاثا له نحو : يالزيد لزيد : أى أدعوك لتنصف من نفسك :

وأما الندبة فهى نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة أو حكما أو المتوجع منه لكونه محل ألم أو سببا له نحو :

حملت أمرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله ياعمرا

وقوله : فواكبدا من حب من لا يحبنى ومن عبرات مالهن فناء

وهى من كلام النساء فى الغالب والغرض منها الإعلام بعظمة المصاب ومن ثم لا يندب إلا المعروف . وأما قولهم وامن حفر بئر زمزماه فهو فى قوة قولهم واعبد المطلباه إذ من المعلوم أن من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب ، ولا يستعمل مع المندوب من حروف النداء إلا حرفان « واو » هى الغالبة فيه والمختصة به « ويا » إذا لم يلتبس

أن يتعلق به حرفا جر ، وقيل بحال محذوفة فالكلام جملة واحدة (قوله إلا فى المعطوف) إطلاقه شامل للعطف بغير الواو كالفاء وثم ، ولا مانع منه إذ قد تقصد الإشارة إلى تأخر وتراخى رتبة الثانى عن رتبة الأول فى النجدة والإعانة (قوله ياللكهول) عجز بيت صدره « يبكيك ناء بعيد الدار مغترب » والشاهد فيه ظاهر (قوله لأمن اللبس) يفهم منه أن الالتباس موجود فيما إذا كررت ياووجهه أن المستغاث له قد يلى حرف النداء إذا حذف المستغاث ثم إنه إنما يحسن ما ذكره هنا لو علل فتح لام المستغاث بخوف اللبس كما فعل غيره (قوله يازيدا لعمرو) المنادى فى هذه الحالة مبنى على الفتح . وعبارة الكافية وشرحها للجامى : ويفتح أى يبنى المنادى على الفتح لإلحاق ألفها أى ألف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الألف فتح ما قبلها انتهى . وحينئذ فليس فى تابع هذا المنادى إلا النصب وبذلك صرح الجامى (قوله ولا يجوز يالزيدا لعمرو) لأن اللام تقتضى الجر والألف الفتح فبين أثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما (قوله وقد يكون المستغاث الخ) أى تقريعا وتهديدا (قوله فهى نداء الخ) أى اصطلاحا وأما لغة فالتفجع على الميت وذكر خلاله الجميلة فى زعم النادب ثم المراد أنها نداء صورة لاحقيقة لما سيجىء (قوله أو حكما) كقول عمر رضى الله عنه وقد أخبر بجدب شديد أصاب قوما من العرب : واعمراه (قوله وقمت الخ) مثال للمتفجع عليه (قوله وقوله فواكبدا) مثال للمتوجع منه لكونه محل ألم ومثال المتوجع منه لكونه سبب ألم قوله :

تبكيهم دهماء معولة وتقول سلمى وارزيته

والرزية سبب التفجع (قوله ومن ثم لا يندب إلا المعروف) فلا يندب النكرة فلا يقال وارجلاه خلافا لمن أجاز ذلك ، مستدلا بقول صهيب حين طعن عمر واصحباه . وأجيب بأن النكرة هنا كناية عن اسم علم وكأنه قال واعمراه ومقتضى كلامه فى الأوضح أن العلم يندب وإن لم يكن معروفا : ثم هذا فى المتفجع عليه أما المتوجع منه فإنك

بالمنادى المحض وحكمه حكم المنادى فيضم إن كان مفردا نحو : وازيد ، وينصب إن كان مضافا أو شبيها به نحو : واعبد الله ، واضاربا زيدا، ولك زيادة الألف فى آخره وهى أكثر أحواله وإليها أشار بقوله (والنادب) أى يقول (وازيدا) بألف فى آخره مفردا كان أو مضافا لظاهر نحو (وا أمير المؤمنينا) أو لمضمر نحو (وارأساه) أو شبيها بالمضاف نحو : واطالعا جبلا ، أو مركبا نحو : وامعدى كربا . ويحذف لهــذه الألف ماقبلها من ألف نحو : واموساه ، أو تنوين فى صلة أو غيرها نحو : وامن نصر محمداه ، ونحو : وا أبا بكراه ، أو ضمة إعرابية أو بنائية نحو : وامنذاه فيمن اسمه منذ ، أو كسرة كذلك نحو : واعبد الملكاه وا حذاماه ، فإن أوقع حذف الضمة

تقول وامصيبتاه وإن كانت المصيبة غير معروفة (قوله وحكمه حكم المنادى) فيه إشارة إلى أنه فى المعنى ليس بمنادى وهو كذلك إذلم يطلب إقباله بحرف مخصوص نائب مناب أدعو ، ومن ثم منعوا فى النداء ياغلامك لأن خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين ، وأجازوا فى الندبة واغلامك ، وتقدّم سبب آخر لمنع ياغلامك (قوله وحكمه حكم المنادى الخ) يعنى إذاوقع المندوب على صورة قسم من أقسام المنادى فحكمه فى الإعراب والبناء حكم ذلك القسم ، ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى ليرد أنه لا يقع نكرة كما تقدم وللإشارة إلى ذلك قال فيضم الخ ولم يقتصر على ما قبله .

وأفهم كلامه أنه إذا اضطر إلى تنوينه جاز ضمه وفتحه كقوله ٭ وافقعسا وابن بنى فقعس ٭ (قوله واضاربا زيداه) مثله واثلاثا وثلاثيناه (قوله ولك زيادة ألف فى آخره) أى مع آخره أى بعــد آخره أو آخر ما اتصل به على ما سيأتى وظاهره سواء كان واوا أو ياء ، لكن أوجب بعضهم لحاق الألف مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض ثم هو حينئذ نظير إلحاق الألف فى المستغاث ، وقد صرحوا هناك بأنه حينئذ مبنى على الفتح ، وقياسه أن يكون هذا أيضا مبنيا على الفتح ، وعلى هذا ليس فى نعته إلا النصب لكن الشاطبى جوز تقدير الضم مع ألف الندبة ولم يتعرض لحكم التابع حينئذ فليحرر المقام (قوله أو لمضمر نحو : وارأساه) هذا على لغة من قال يا عبد بالكسر أو يا عبد بالضم أو يا عبد بالفتح أو يا عبدا بالألف . أما على لغة من قال ياعبدى بفتح الياء أو ياعبدى بإسكانها فيقال فى الندبة يا رأسى بإبقاء الفتح على الأول واجتلابه على الثانى (قوله من ألف) أى مقصورة غير منونة كما مثل فإن كانت منونة كما فى عصا فإنك تحذف التنوين فتعود الألف المقصورة فتلتقى مع ألف الندبة فتحذف وتبقى ألف الندبة خلافا للكوفيين فإنهم قالوا تبقى ألف المقصور ويستغنى بها عن ألف الندبة ويرده أن الطارئ يزيل حكم الثابت وأن ألف المقصور جزء كلمة وألف الندبة كلمة وأن ألف الندبة اجتلبت لمعنى فحذفها لا يليق أما الممدودة فإنها لا تحذف سواء كانت للتأنيث كحمراء أو لغيره كزكرياء (قوله نحو واموساه) لا يبعد تقدير الضم على المحذوفة كذا فى حواشى الأشمونى للشهاب القاسمى وفيه أن المندوب المختوم بالألف مبنى على الفتح كما هو التحقيق ، وينبغى أن يكون الفتح مقدرا على الألف المحذوفة لا على السين لأن آخر الاسم إنما هو الألف والبناء كالإعراب من أحوال الأواخر (قوله إعرابية) فتقول واقام زيداه (قوله كذلك) أى إعرابية أو بنائية (قوله واعبد الملكاه واحذاماه) الأول لما كسرته إعرابية والثانى لما كسرته بنائية وينبغى أن يكون المضاف إليه هنا أعنى الملكا معربا مقدّر الجر ولا يقال إنه مبنى على الفتح كما فى وازيدا لأنه غير مندوب فليس منادى حتى يستحق البناء بل هو معرب منع من ظهور جره الفتح لأجل الألف فيقدّر الجر والمنادى إنما هو المضاف لكنه معرب لأن الألف لم تلحق آخره وألف الندبة لا تقتضى البناء على الفتح إلا إذا لحقت المنادى حقيقة لا ما اتصل به من مضاف إليه أو شبهه وكان ذلك المنادى مما يبنى بخلاف المضاف .

أو الكسرة فى لبس أبقيا وقلبت الألف ياء بعد الكسرة نحو: وا غلامكى، وواوا بعد الضمة نحو: واغلامهوه واغلامكموا لأنك لو أبقيت الألف لأوهم الإضافة إلى كاف المخاطب وهاء الغائبة والمثنى (ولك زيادة الهاء) بعد ألف الندبة أو بدلها (وقفا) نحو: وازيداه وغلامكيه واغلامكموه لأن الغرض مد الصوت والتطويل *
وأفهم كلامه أنها لاتزاد وصلا نعم تزاد فيه ضرورة مضمومة ومكسورة ومن ذلك قوله:

ألا يا عمرو عمراه   وعمرو بن الزبيراه

وأجاز الفراء اثباتها فى الوصل بالوجهين.

ولما فرغ من المفعول به شرع يتكلم على المفعول الثانى (و) هو:

[المفعول المطلق]

أى الذى يصدق عليه اسم مفعول من غير قيد.

قال الشهاب القاسمى: عند قول الألفية وقائل واعبديا واعبدا ما نصه الظاهر أن عبدا هذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لأجل الألف لا بهذه الفتحة الظاهرة لأنها لأجل الألف ولا هو مبنى لأنه مضاف والمضاف لا يبنى فى النداء فليتأمل (قوله نحو واغلامكى) قياس ماذكر فى عبد المذكور أن يكون غلام فى هذه الأمثلة منصوبا وأن الضمائر المضاف إليها فى محل جر إذ لايتصور فيها الإعراب التقديرى (قوله والمثنى) فإن قيل لا ضمة هنا قيل هى مقدرة لأن الواو مرادة، ولذلك وجب الضم فى قولك غلامكم اليوم ردا للميم إلى أصلها (قوله أو بدلها) أى الواو والياء (قوله ألا يا عمرو الخ) هذا البيت من مجزو المضارع وتامه مفاعيلن مفاعيلن فاعلاتن مرتين والجز وإسقاط جزءيه لا فرق بين كونها العروض والضرب أو حشوين أو مختلفين كما هنا فإنه حذف من الأول العروض ومن الثانى الحشووتقطيعه ألا ياعم مفاعيلن روعمرا مفاعيان واعمرب مفاعيان ن الزبيراه فاعلاتن، وبهذا ظهر أن الهاء التى لحقت المندوب الأول وقعت فى الوصل متحركة (قوله وأجاز الفراء الخ) قال المرادى: هو عند الجمهور من إجراء الوصل مجرى الوقف. قال الدماميني، وقد يقال أما ثبوتها فى الوصل فمناسب لاجراء الوصل مجرى الوقف وأما كسرها أو ضمها فليس كذلك:

[المفعول المطلق]

(قوله أى الذى يصدق عليه) أى لغة، وأما اصطلاحا فيصح إطلاقه على كل من المفاعيل الخمسة، وخصص صاحب البسيط المطلق بما كان فعله عاما كفعلت وعملت وليس ما تخيله بالذى يوجب مخالفة الجماعة.

وبما تقرر من أن المراد صحة الصدق لغة اندفع ما فى المغنى من قوله وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل مفعول وأطلق لم يرد إلا المفعول به لما كان أكثر المفاعيل دورا خففوا اسمه، وإنما كان حق ذلك أن لا يصدق إلا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم مفعول إلا مقيدا بقيد الإطلاق انتهى لأن ذاك بحسب الاصطلاح وما هنا بحسب اللغة وأيضا فما هنا باعتبار ما ينبغى وما هناك لا بهذا الاعتبار (قوله اسم مفعول) أى اسم هو لفظ مفعول فالإضافة بيانية، والمراد هذه المادة التى هى ميم الخ وليس المراد المفعول الذى يشتق من مصدر فعله للدلالة على من وقع عليه الحدث فإن ذلك مقابل لاسم الفاعل وإن لم يكن بلفظ مفعول، وهو المراد بقولهم فى الفعل المتعدى ما يبنى منه اسم مفعول تام (قوله من غير تقييد) أى بجار حرف أو اسم لأنه المفعول الحقيقى الذى أوجده فاعل الفعل المذكور:

وقد صرح السيد بأن إطلاق المصدر والفعل على الأثر يعنى المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز

ومن ثم قدمه الزمخشرى وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل إذ صدق المفعولية عليها مقيد بالأداة (وهو المصـدر الفضلة) أى المستغنى عنه (المسلط عليه عامل) ينصبه (من) مادة (لفظه) وذلك (كضربت ضربا أو) عامل (من معناه) بأن وافقـه فى المعنى ولم يكن من مادته وذلك (كقعدت جلوسا) ألا ترى أنهما متحدان فى المعنى دون المادة فخرج بالفضلة العمدة نحو: قيامك قيام حسن وجدجده ، وبمابعدها نحو: سمعت حديثك وقت إجلالا لك . وانتصاب المصدر المرادف بالفعل المذكور هو مذهب المازنى . والمنقول عن الجمهور أن ناصبه فعل من لفظه مقدر . ثم المفعول المطلق ثلاثة أقسام :

مؤكد لعامله

بين الأثر وبين الفعل والمصدر ، وصيغة المفعول مأخوذة من الفعل اللغوى الذى هو المصدر تأثيرا كان أو أثرا ، ولا يعنى بكونه مفعولا إلا أنه حاصل بمصدر الفعل المذكور .

هذا ، وقيل إنما سمى المفعول المطلق لأن المفعول عند إطلاقه ينصرف إليه أو لأنه مفعول لكل فعل إذ ما من فعل إلا وله مفعول مطلق بخلاف باقى المفاعيل وفيه نظر إذ الأفعال الجامدة كنعم وعسى لا مصدر لها (قوله ومن ثم قدمه الزمخشرى الخ) يعنى إنما قدماه لأجل صدق اسم المفعول عليه بلا قيد وذلك لكونه المفعول حقيقة كما مر آنفا فسقط ماقيل إن فى كلام الشارح نظرا لأنهما لم يقدماه لذلك بل لأنه المفعول حقيقة (قوله إذ صدق الخ) لأنها ليست مفعولا حقيقة وتسمية كل منها مفعولا إنما هو باعتبار إلصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه فلذلك احتاجت فى حمل المفعول عليها إلى التقييد بالجار .

فإن قلت : من ضرورة صدق المقيد صدق المطلق :

قلت : تقييد المفعول بكل قيد مغير لمعنى لا بقيد فلا تقييد إلا بحسب الصورة ، وصحة الإطلاق المقيد بحسب الصورة لا يستلزم صحة إطلاق المطلق لأنه ليس فى المقيد معنى المطلق (قوله وهو المصدر) أى الصريح فلا يجوز أن يقع أن والفعل فى موقع المصدر فلايجوز ضربته أن أضربه لأن أن تخلص الفعل إلى الاستقبال والتأكيد إنمايكون بالمصدر المبهم ولأن أن يفعل يعطى محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر ، وأورد على الحد نحو : كرهت كراهتى فإن المنصوب مفعول به . وأجيب بأن الكراهة لها اعتباران كونها بحيث قامت بفعل الفاعل المذكور واشتق منها فعل أسند إليه وكونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فإذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الأول نحو: كرهت كراهة فهى مفعول مطلق ، أو بالاعتبار الثانى نحو : كرهت كراهتى فمفعول به (قوله الفضلة) أى ليس جزءا من الكلام بأن لا يكون مسندا ولا مسندا إليه (قوله فخرج بالفضلة) لم يذكر ماخرج بالمصدر وهو الجملة فلا تقع مفعولا مطلقا ، وماقاله ابن الحاجب من أن الجملة المحكية بالقول مفعول مطلق رده فى المغنى ، وحديث الإخراج بالجنس فى شهرته ما يغنى عن التنبيه عليه (قوله نحو قيامك الخ) أى نحو قيام من ذلك وقس عليه مابعده لأنه خبر فليس فضلة وإن حصل به بيان النوع ومثله ضربك ضربتان وإن حصل به بيان العـدد (قوله وجدجده) لأنه فاعل فليس فضلة والأصل جد زيد جدا ثم قصد المبالغة فى وصفه بالجد فأسند إلى الجد مجازا للملابسة بينهما وهو صدوره منه (قوله مؤكد لعامله) أى مقرر لمعناه وفائدته دفع توهم السهو أو التجوز وعليه حمل قوله تعالى — وكلم الله موسى تكليما — أى كلمه بذاته لا بترجمان بأن أمره بالتكليم لموسى فهو من قبيل التأكيد اللفظى كما صرح به ابن جنى خلافا للآبدى حيث قال إنه ليس من التأكيد اللفظى بل مما يعنى به البيان لأنه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ولذا لايأتى التأكيد فى المجاز ه

إن كان مصدرا وإلا فللمصدر المفهوم منه نحو : ضربت ضربا - والصافات صفا - وأنت مطلوب طلبا، وهذا لايجوز تثنيته ولا جمعه باتفاق لأنه بمثابة تكرير الفعل ولأنه اسم فعل محتمل للقليل والكثير .

ومبين لنوع عامله بأن دل على هيئة صدور الفعل إما باسم خاص نحو : رجع القهقرى أو بإضافة كضربت ضرب الأمير أو بوصف كضربت ضربا أليما أو بلام العهد كضربت الضرب أى الذى عهد ويسمى المختص ، ويجوز تثنيته وجمعه إن ختم بتاء الوحدة كضربة وظاهر كلام سيبويه المنع واختاره الشلوبين ؛

ومبين لعدد عامله بأن دل على مرات صدور الفعل كضربت ضربتين وضربات ، وهذا جائز تثنيته وجمعه باتفاق وأدرجه ابن مالك فى التسهيل فى المختص ، وجعل المفعول المطلق قسمين مبهما ومختصا فعلى المختص قسمان معدود وغير معدود وناصبه إما فعله أو وصفه كما مر ؛

وقوله: بكى الخز من روح وأنكر جلده وعجت عجيجا من جذام المطارف

نادر لا يقاس عليه ، وإجراء للمجاز مجرى الحقيقة مبالغة . ورده أن السعد صرح بأن التأكيد اللفظى يرفع المجز نحو : قطع اللص الأمير الأمير ، وأقره السيد . ومراده بقوله مؤكد أنه يجىء لمجرد التأكيد وإلا فالنوعى والعددى يفيدان التأكيد أيضا ولعله إنما اقتصر فيهما على غير التأكيد لأن الغالب عند إفادة النوع والعدد أن يكون المقصود بالذات مجرد بيانهما (قوله إن كان) أى العامل (قوله وإلا فللمصدر) أى وإن لم يكن العامل مصدرا بل فعلا أو وصفا فالمفعول المطلق مؤكد للمصدر المفهوم من ذلك العامل ، وبعضهم أطلق أن المصدر مؤكد لعامله توسعا . ومن العجب شرح كلام الشارح بكلام من أطلق والاعتذار عنه . والتحقيق ماذكره الشارح لأنك إذا قلت ضربت ضربا فالتأكيد إنما هو للمصدر المضمون وحده لا للأخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل . قيل : ويلزم أن يكون مثل ضربت ضربا فى الزمن الماضى للتأكيد حقيقة (قوله نحو ضربت الخ) تمثيل لماقبله على غير الترتيب (قوله لأنه بمثابة تكرير الفعل) أى والفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما هو بمثابته وفيه إشكال لأنه إنما هو تأكيد للمصدر والمصدر يثنى ويجمع ، وقيل لأن الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا مفهومه .

فإن قلت فيجب أن لا يصح الإسناد إليه كما لا يصح الإسناد إلى الفعل . وأيضا مفهوم المصدر هو الحدث ومفهوم الفعل هو الحدث مع الزمان فأنى يكون مفهومه مفهوم الفعل ؟ وأجيب بأن المصدر يغاير مفهوم الفعل حقيقة ويتحد مع مفهومه اعتبارا من جهة أن الحدث هو الأصل فى مفهوم الفعل والزمان كالقيد فى اعتبار الحقيقة فلذا يصح الإسناد إليه ، وباعتبار الاتحاد الحكمى لا يثنى ولا يجمع عملا بالاعتبارين (قوله محتمل للقليل والكثير) لأنه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد وفيه بحث لأن المصدر كسائر أسماء الأجناس فى الدلالة على الماهية والفرد جميعا ، ألا ترى أنه لو قال لا آكل أكلا كان عاما حتى لو نوى التخصيص صحت نيته ولو كان المصدر دالا على نفس الماهية المعراة عن الوحدة والكثرة لما كان عاما فلا يقبل التخصيص كما لا يقبله المصدر المفهوم من الفعل ، وأنه لو قال إن أكلت ونوى أكلا دون أكل لا يعمل بنيته (قوله ومبين لنوع عامله) أراد به مايدل على نوعه فقط أو فى ضمن الدلالة على جميع أنواعه لئلا يخرج نحو : ضربته جميع أنواع الضرب (قوله لعـدد عامله) أى وحدته أوكثرته (قوله بأن دل على مرات صدور الفعل) إضافة مرات للجنس الصادق بالمرة والأكثر (قوله إما فعله) لا يمتنع عمل الفعل فى مصدرين ولا ثلاثة إذا اختلف معنـاها وفاقا للسيرافى وابن طاهر ؛ وإن منع ذلك الأخفش والمبرد وابن السراج والأكثرون ؛

أو مصدر مثله كعجبت من ضربك ضربا شديدا وشرط الفعل التصرف والتمام والوصف الدلالة على الحدث ، وقد يحذف ناصب غير المؤكد جوازا لقرينة حالية أو مقالية كقولك للقادم أو لمن قال سأقدم عليك خير مقدم أى قدمت ، ووجوبا سماعا نحو : سقيا ورعيا وحمدا وشكرا ، وقياسا فى مواضع نحو : ـفإما منا بعد وإما فداءـ

وفى البديع إذا قلت ضربت ضربا شديدا ضربتين كان ضربتين بدلا من الأول ، ولا يكونان مصدرين لأن الفعل الواحد لا ينصب مصدرين فأما قوله :

ووطئتنا وطأ على حنق وطأ المقيد ثابت القدم

فلا يكون الثانى فيه بدلا لأنه غيره ولكنه بمعنى مثل وطء المقيد أو على إضمار فعل (قوله أو مصدر مثله) ينبغى أن يحمل المثل على المماثل ولو فى المعنى ليشمل نحو إيمانك تصديقا (قوله كعجبت من ضربك الخ) لم يمثل بقوله تعالى ـ فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفور ـ لأن جزاء وإن كان بلفظ المصدر لكن معناه المجزى به لحمله على جهنم فالمعنى أن جهنم هى الشىء الذى تجزون به ، ولذا قال الكشاف : وانتصب جزاء بما فى فإن جهنم جزاؤكم من معنى تجازون أو بإضمار تجازون أو على الحال لأن الجزاء موصوف بالموفور . ولا يخفى أن ذلك غير متعين لأن المصدر قد يخبر به عن اسم العين من غير تأويل لقصد المبالغة على حد :

* فإنما هى إقبال وإدبار * (قوله وشرط الفعل التصرف) خرج به أفعل التعجب وليس وعسى وتبارك وقد يقال قوله وفعله بالإضافة أى فعل ذلك المصدر يعلم منه أن المراد فعل له المصدر وذلك مفقود فى الجامد (قوله والتمام) خرج به كان وأخواتها فإن الفارسى نص على أنها لاتنصب المصدر وأن الخبر قام لها مقامه (قوله الدلالة على الحدث) خرج به أفعل التفضيل والصفة المشبهة فلا ينصبان المفعول المطلق من حيث هو مصدر لقصور عملهما عن عمل الأفعال ولأن عمل الصفة المشبهة مقصور على السببى وأفعل التفضيل إنما يعمل فى الضمير الرفع وفى الظاهر فى موضع واحد ، وأما قوله : أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم لؤما . . . .

فلؤما منصوب بمحذوف (قوله وقد يحذف ناصب غير المؤكد) هو المبين للنوع أو العدد لأنه يدل على معنى زائد على معنى فعله فأشبه المفعول به أما المؤكد فذكر ابن مالك رحمه الله أنه لايجوز حذف عامله وبحث معه ولده وتحرير ذلك يطلب من شروح الألفية ، ويشهد للحذف قوله تعالى ـ فطفق مسحا بالسوق والأعناق ـ أى يمسح مسحا (قوله جوازا) أى حذفا جائزا أو ذا جواز (قوله لقرينة حالية أو مقالية) أى وقت حصول قرينة فاللام للتوقيت كقوله تعالى ـ أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل ـ والقرينة الحالية ويقال لها المعنوية مامرجعها إلى المعنى من مشاهدة أو غيرها واللفظية مامرجعها إلى اللفظ (قوله كقولك للقادم) أى فالقرينة حالية وقوله أو لمن قال أى فالقرينة مقالية (قوله خير مقدم) أى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف أو المضاف إليه لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه (قوله ووجوبا سماعيا) أى حذفا واجبا أو ذا وجوب سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له (قوله حمدا وشكرا) اعترض بأنهم قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا . وأجيب بأن ذلك ليس من كلام الفصحاء وبأن وجوب الحذف عند البعض وبأنه عند ذكر الفعل يكون خبرا لا إنشاء ، والكلام عند قصد الإنشاء وعنده يكون الفعل والمصدر متعاقبين حيث ذكر أحدهما ترك الآخر (قوله وقياسا فى مواضع) أى حذفا قياسا أو ذا قياس يعلم له ضابط كلى يحذف معه الفعل (قوله نحو ـ فإما منا ـ) أى من كل مايكون تفصيلا لعاقبة ماقبله فى طلب أو خبر ، والمراد بعاقبة الطلب والخبر الفوائد التى تترتب عليهما وتأتى على أثرهما فالطلب كالآية فإن طلب شد الوثاق يترتب عليه فوائد فصلت بما ذكر من المصادر والخبر كقول الشاعر :

لأجهدن فإما درء واقعة تخشى وإما بلوغ السؤل والأمل

وأنت سيرا سيرا وما أنت إلا سيرا وهذا ابنى حقا وله على ألف عرفا، وأكثر مايكون المفعول المطلق مصدرا وهو اسم الحدث الجارى على الفعل وليس علما. وقد ينفك

واحتمال كون مناوفداء مفعولا له للشد لايطوى هذا القسم لعدم الاحتمال فى وهبتك ألفا فإما إعانة وإما إكراما إذ لا يصح تقدير اللام فيه لعدم اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعالل ، واحترزوا بقيد القبلية عن نحو : إما يتأدب زيد بالضرب تأدبا أو يهلك هلاكا فاضربه فلا يجب الحذف فيه . وقيد ابن الحاجب ماقبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما يقع تفصيلا لعاقبة مفرد نحو : لزيد سفر فإما يصح صحة أو يغتنم اغتناما وجعل المصنف فى الأوضح كابن الناظم هذه الأمثلة من الآتى بدلا من اللفظ بفعله فهل اعتبار البدلية واجب فيها يتوقف عليه وجوب حذف العامل فيه نظر ومقتضى ماوجهوا به وجوب الحذف عدم التوقف .

هذا ، وفى جعل المفعول المطلق تفصيلا مسامحة بمعنى أن له دخلا فى التفصيل لأن المفصل هو وماعطف عليه فهو بعض المفصل (قوله وأنت سيرا سيرا الخ) أى من كل مصدر مستمر للحال لا منقطعا ولا مستقبلا كما نص عليه سيبويه ، ولم يشترط المصنف كابن مالك مكررا : أى ذكر مرتين فأكثر أو محصورا بما وإلا أو بإنما وعامله خبر عن اسم عين وإن دخلت عليه النواسخ نحو : إن زيدا سيرا سيرا .

قال الرضى : ويجوز أن يكون ما كان زيد إلا سيرا من هذا . ومقتضى كلام ابن مالك فى شرح الكافية أن لا يقيد باسم العين بل باسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه حقيقة كما عبر به ابن الحاجب وحينئذ فنى مفهوم اسم العين تفصيل فليتأمل (قوله وهذا ابنى حقا الخ) أى من كل مصدر مؤكد لنفسه أى لمثله لأن الشىء لا يؤكد نفسه ، وهو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه كالمثال الثانى فإن الجملة نص فى الاعتراف لا يحتمل لها غيره أى مما يضاده ويقابله أو لغيره ، وهو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره مما يضاده كالمثال الأول فإن الجملة تحتمل عقلا الباطل والكذب . وبهذا التقرير اندفع ماقيل إن أريد أن الجملة فى المؤكد لنفسه لاتحتمل غير معناه مطلقا فممنوع إذ تحتمل المجاز أو لاتحتمل غير معناه حقيقة فالمؤكد لغيره كذلك إذ احتمال هذا ابنى لغير معناه عقلى ليس مدلولا للفظ .

هذا ، وفى وقوع المصدر فى هذا المحل لغير التأكيد كالنوع نحو أن يقال له على ألف درهم اعتراف زيد فيجوز تثنيته وجمعه حينئذ نظر ، ولايبعد صحة وقوعه كذلك فليحرر النقل .

واعلم أنه لايجوز فى هذين المصدرين التقدم خلافا لمن أجازه واستدل بقولهم أحقا زيد منطلق ، وأول على أن حقا هنا نصب على الظرف لاعلى المصدر أى أفى حق نص عليه سيبويه ولا التوسط كما يفهم من التسهيل ، وأجازه الزجاج نحو : زيد حقا أخوك ، وأن التقدير فى هذا ابنى حقا أحق حقا أو حق حقا من حق إذا ثبت ووجب ، ويجوز أن يكون من حق الأمر بمعنى تحققه وكان على يقين فالمقصود حينئذ إثبات كونه على يقين ورفع كونه على شك فإنه من محتملات الجملة كما أن الباطل والكذب من محتملاتها ، لأنها تحتمل البنوة والتبنى ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف أى قولا حقا لما قاله الرضى من أن جميع الأمثلة الموردة للمؤكد لغيره إما صريح القول أو مافى معنى القول قال الله تعالى – ذلك عيسى ابن مريم قول الحق – ثم قال : فنقول التقدير الأصلى فى مثل هذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لأن المتكلم إذا تكلم بالجملة فهى مقولة (قوله وهو اسم الحدث الجارى الخ) أى اللفظ الدال على الحدث مطابقة كالضرب أو تضمنا كالجلسة والجلسة بفتح الجيم وكسرها ، والمراد بالحدث معنى قائم بغيره من حيث أنه قائم بغيره كما قال العصام

عن المصدرية إلى ماهو جار مجراها كما أن المصدر يكون غير مفعول مطلق فبينهما عموم من وجه كما يفهم من التعريف مع قوله (وقد ينوب عنه) أى عن المصدر (غيره) فينصب على أنه مفعول مطلق لمافيه من الدلالة على المصدر فما ناب عن المبين للعدد اسم الآلة (كضربته سوطا) أى ضربته بسوط فحذف الجار والمصدر وأقيم مابعده مقامه واسم العدد نحو (ــ فاجلدوهم ثمانين جلدة ــ) أى جلدا ثمانين جلدة فحذف المصدر وأقيم العدد مقامه . ومما ناب عن المبين للنوع مادل على كلية أو بعضية مضافا للمصدر نحو (ــ فلا تميلوا كل الميل ــ) أى ميلا كل الميل (و) لو تقول علينا بعض (الأقاويل) ومما ناب عن المؤكد ما شاركه فى مادته وهو ثلاثة : اسم مصدر نحو : اغتسل غسلا ، واسم عين نحو ــ والله أنبتكم من الأرض نباتا ــ ومصدر لفعل آخر نحو ــ وتبتل إليه تبتيلا ــ

وإلا ورد أن اللون قائم بغيره وليس حدثا سواء صدر عنه كالضرب والمشى أو لم يصدر كالطول والقصر ، وبالجريان على الفعل اشتماله على حروفه لفظا أو تقديرا فما ليس له فعل كالعالمية وويلا لا يسمى مصدرا بهذا المعنى وإن سمى مصدرا بمعنى آخر وخرج بهذا القيد اسم المصدر فعلى هذا هو اسم للمعنى لا للفظ المصدر وإلا خرج بقوله اسم الحدث ، وخرج بقوله وليس علما اسم الحدث إذا كان علما مثل فجار وحماد : وأما المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة فالحق أنه مصدر ، وتسميته فى بعض الأحيان اسم مصدر بطريق المجاز (قوله عن المصدرية الخ)لوقال عن المصدر إلى ماهوجار مجراه كان أولى (قوله على المصدر) أى معناه الذى هو الحدث وفى قوله وقد ينوب عنه الخ إجمال تفصيله أن المصدر المؤكد ينوب عنه مرادفه ومشاركه فى المادة بأقسامه الثلاثة والنائب عن المبين مابقى (قوله اسم الآلة) أى اللفظ الدال على آلة الفعل ، ويشترط أن يكون آلة للفعل عادة فلا يجوز ضربته عمودا لأنه لا يعهد كون العمود آلة للضرب ، وقضية ذلك جواز ضربته حجرا لأن الحجر عهد الرمى به ، ولا رميته آجرة لأن آجرة لم تعهد للرمى (قوله وأقيم مابعده مقامه) أى فأعطى ماله من إعراب وإفراد أوتثنية أوجمع تقول ضربته سوطا وسوطين وأسواطا (قوله واسم العدد) أى واللفظ الدال على عدد المصدر وليس بمصدر موضوع له وذلك إما عدد صريح مميز بالمصدر كما مثل أو غير مميز نحو ضربته ألفا (قوله مادل على كلية أو بعضية) إشارة إلى أنه لا يختص بكلمتى كل وبعض كما يوهمه كلام الأوضح فدخل ضربته جميع الضرب وعامة الضرب ونحو ــ لا تظلمون نقيرا ــ ولا تضرونه شيئا ــ وضربته يسير الضرب فلا حاجة إلى زيادة كلمتى ما الشرطية والاستفهامية نحو : ماشئت فقم أى أىّ قيام شئت فقم ، ومثله ــ فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ــ ونحو ماتضرب زيدا أى أىّ ضرب تضرب ، ومثله ــ ما أغنى عنى ماليه ــ (قوله اسم مصدر) قيده فى التسهيل بغير العلم احترازا من نحو حماد علما للحمد فلا يستعمل مؤكدا لأن معنى العلم زائد على معنى العامل ، ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل .وأورد على ذلك سبحان فإنه اسم مصدر علم على التسبيح ، وقد استعمل مؤكدا لعامله المحذوف : وقد يجاب بمنع علميته وهو رأى ابن مالك (قوله ــ والله أنبتكم من الأرض نباتا ــ) تبع فى جعله مثالا لما ذكر الأوضح وجعله النحاة مثالا لاسم العين . وقد يجمع بينهما لأن النبات يستعمل تارة بمعنى نبت وتارة اسما للشىء النابت ، ويجوز أن يكون مثالا لما ناب فيه مصدر فعل آخر كالمثال الذى بعده خلافا للناصر اللقانى ، فقد صرح السفاقسى فى قوله تعالى ــ فأخرجنا به أزواجا من نبات شتى ــ بأن النبات مصدر سمى به النابت كما سمى بالنبت ، وصرح به ابن القطاع فقال : نبت البقل نباتا .

قال الشاطبى : وعن سيبويه أن نباتا فى الآية مصدر جار على غير الفعل فكان نائبا عن إنباتا (قوله ومصدر لفعل آخر نحو ــ وتبتل إليه تبتيلا ــ) وذلك لأن تبتيلا مصدر لبتل لا لتبتل ومصدر تبتل تبتل فناب تبتيلا عن تبتلا

وجعل فى الأوضح مما ناب عنه مارادفه نحو : أحببته مقة وفرحت جذلا (وليس منه) أى من النائب عنه صفته كرغدا فى قوله تعالى (ـ فكلا منها رغدا ـ) وإنما هو حال من المصدر المفهوم من الفعل . والتقدير فكلا حالة كون الأكل رغدا بدليل إقامتهم الجار والمجرور دون المصدر فى قولهم سير عليه طويلا، فدل ذلك على أنه حال لامصدر وإلا جاز إقامته مقام الفاعل إذ المصدر يقوم مقامه ، باتفاق . والقول بمنع إقامة صفته مقامه تبع فيه سيبويه لكن خالفه فى الأوضح تبعا لابن مالك .

لأن معنى تبتل بتل نفسه فجيء به على معناه مراعاة لحق الفواصل ، وظاهر كلامه أن النائب فى جميع الأقسام المذكورة منصوب بلفظ العامل المذكور وفيه خلاف .

بقى أن لقائل أن يقول إن كان مراده باسم المصدر ماليس جاريا على الفعل العامل فيه وإن كان جاريا على فعل آخر فكان ينبغى أن يدخل فيه تبتيلا ، وإن كان مراده ماليس جاريا على فعل أصلا فنحو الغسل والوضوء والعطاء ليس كذلك لجريانها على غسل ووضوء وعطى أى أخذ ، إلا أن يجاب بأن مراده ما ليس جاريا على فعله مادخله نقص لبعض الحروف التى فى فعله (قوله وجعل فى الأوضح الخ) هو مذهب المازنى والمبرد والسيرافى واختاره ابن مالك .

قال الرضى : وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ماجئة إليه ، ومذهب سيبويه أن المصدر منصوب بفعله المقدر وهو منقول عن الجمهور . والتقدير أحببته ومقته مقة ، وفرحت وجذلت جذلا، والمقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمحبة ، والجذل بذال معجمة وبفتحتين مصدر جذل بكسر الذال .

[تتمة] مما ينوب عن المصدر أيضا ضميره نحو : عبد الله أظنه جالسا وهل هو نائب عن مصدر مؤكد أو نوعى أنظر التصريح واسم الإشارة يشار به إلى المصدر كضربته ذلك الضرب ، ولا يشترط جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة المقصود به المصدر خلافا لابن مالك فى اشتراطه ذلك وتخطئته من حمل قول المتنبى :

« هذى برزت لنا فهجت رسيسا » على أنه أراد هذه البروزة . وعلله بأن مثل ذلك لاتستعمله العرب لأن من كلام العرب ظننت ذلك يشيرون للظن : ولذلك اقتصروا عليه والوقت كقوله « ألم تغتمض عيناك ليلة أرمد » بنصب ليلة نيابة عن المصدر والتقدير اغتماضا مثل اغتماض ليلة الأرمد فحذف المصدر وأقام الوقت مقامه وذلك قليل وعكسه كثير نحو جئتك صلاة العصر ، وأسماء أعيان على خلاف فى ذلك يقال تربا وجندلا فى معنى تربت يداه أى لاأصابت خيرا والترب التراب والجندل الحجارة :

قال سيبويه : جعله بدلا من قولك تربت يداك فانتصاب تربا وجندلا عند الشلوبين وغيره على المصدر بدليل جواز اللام فتقول تربا لك كما تقول سقيا لك ، والأصح وهو ظاهر كلام سيبويه أنهما منصوبان على المفعول به والتقدير ألزمك الله تربا وجندلا والهيئة نحو مات ميتة جاهلية وعاش عيشة مرضية (قوله وإنما هو حال من المصدر الخ) عبارة المغنى والمنصوب حال من ضمير مصدر الفعل والأصل فكلاه أى فكلا الأكل (قوله بدليل إقامتهم الخ) زاد فى المغنى : وبدليل أنه لايحذف الموصوف إلا والصفة خاصة بجنسه تقول رأيت كاتبا ولا تقول رأيت طويلا لأن الكتابة خاصة بجنس الإنسان بخلاف الطول وقال : وعندى فيما احتجوا به نظر . أما الأول : فلجواز أن المانع من الرفع كراهة اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا على السعة ، ولهذا يقولون دخلت الدار بحذف فى توسعا ومنعوا دخلت الأمر لأن تعليق الدخول بالمعانى مجاز وإسقاط الخافض مجاز ويوضحه أنهم يقولون ذلك فى صفة الأحيان فيقولون سير عليه زمن طويل ، فإذا حذفوا الزمان قالوا طويلا

(و) الثالث من المفاعيل :

[المفعول له]

أى الذى يفعل له فعل ويوقع لأجله ،

بالنصب لما ذكرنا : وأما الثانى : فلأن التحقيق أن حذف الموصوف إنما يتوقف على وجدان الدليل لاعلى الاختصاص بدليل – وأننا له الحديد أن اعمل سابغات – أى دروعا سابغات ، ومما يقدح فى قولهم مجىء نحو قولهم اشتمل الصماء أى الشملة الصماء والحالية متغذرة لتعريفه انتهى :

ومراده بقوله إنهم لايجمعون بين مجازين أنهم لايجمعون بينهما فى كلمة واحدة مع استقلال كل منهما بإرادة كانفظة قليلا فيا مثل به ولتقدمها وحذف موصوفها فلا ينقض كلامه بنحو : أحيا الأرض شباب الزمان ؛

قال الدماميني : ولا حاجة لما أجاب به الشمنى بما هو فى محل المنع كما حررنا ذلك فى رسالة بديعة سميناها [أحكام المجاز إلى أحكام تعدد المجاز] بينا فيها ماوقع لفضلاء العصر من الوهم فى هذا المقام وحررنا فيها أن أقسام تعدّد المجاز أربعة .

الأول أن يجتمعا فى كلمتين فصاعدا وهو أكثر من أن يحصى ولا يتوهم منعه فالعجب للدماميني من إيراده .

الثانى أن يجتمعا فى كلمة من جهتين مختلفتين ، وفى الحقيقة إنما اجتمعا فيه جهتا مجاز وأمثلته كثيرة .

الثالث أن يجتمعا فى كلمة ويكون أحدهما مبنيا على الآخر ويعبر عنه بالمجاز فى المرتبتين . قال الفنرى : وهو غير عزيز وقد أوردنا منه فى رسالتنا أمثلة وذكر منه أمثلة فى الأساس عنون عليها بقوله ومن مجاز المجاز .

الرابع أن يجتمعا فى كلمة وتكون إرادة كل مستقلة ولهذا ادعى السعد الاتفاق على بطلانه : وفى جمع الجوامع تصحيح وقوعه وهو الذى أراده ابن هشام على مافيه كما يعلم بمراجعة تلك الرساله .

[المفعول له]

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله . وقدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه فى المفعولية وأقرب إلى المفعول المطلق بكونه مصدرا ، وذكره ابن الحاجب بعد المفعول فيه لأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان أشد من احتياجه إلى العلة (قوله ويوقع لأجله) أى بأن يكون هو المقصود من الفعل وثمرته سواء تقدم على وجود مضمون الفعل كما فى قعدت عن الحرب جبنا أو تأخر كما فى جئتك إصلاحا :

فإن قلت : من أمثلة المفعول له ضربته تأديبا مع أن الضرب سبب التأديب وعلته فكيف يكون التأديب سببا وعلة للضرب ؟

قلت : الضرب علة فى إيجاد التأديب وتصور التأديب وتعقله سبب فى الإقدام على الفعل الذى هو الضرب فالوجه الذى كان به سببا غير الوجه الذى كان مسببا فالجهتان مختلفتان .

قال الرضى : وإذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما فى ضربته تأديبا وأعطيته مكافأة فليس هنا حدثان فى الحقيقة حتى يشتركان فى زمان ، بل هما فى الحقيقة حدث واحد لأن المعنى أدبته بالضرب وكافأته بالإعطاء فالضرب هو التأديب والإعطاء هو المكافأة ، فالعلة ههنا فى الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لأن الشىء لايكون علة لنفسه بل هى أثره أى ضربته لتأدبه ، لكن لوصرحت بما هو العلة لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة فى الفاعل والزمان إذ ربما لايحصل هذا الأثر فكيف يشارك الضرب فى الزمان كما قال ابن دريد :

والشيخ إن قوّمته من زيغه   لم يقم التثقيف منه ما التوى

(وهو المصدر) القلبي الفضلة (المعلل) بكسر اللام أى الواقع علة (لحدث)قد (شاركه) المعلل (وقتا وفاعلا) أى فى الزمان والفاعل سـواء كان باعثا وغاية (كقمت إجلالا لك) أم باعثا فقط كقعدت عن الحرب جبنا ، فإجلالا مصدر قلبي علة للقيام باعثة عليه وغاية له وزمنه وزمن القيام وفاعلهما واحد وهو المتكلم وجبنا مصدر قلبي علة للقعود عن الحرب باعثة عليه وليست غاية له .

وعلامة المفعول له وقوعه فى جواب لم فعلت وإنما اشترط فيه أن يكون مصدرا لأنه علة للفعل والعلل إنما تكون بالمصادر لا بالذوات ، وخرج به غيره كما سيأتى ، وبالقلبي نحو : جئتك قراءة للعلم كما اعتمده

وإنما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث فى الفاعل والزمان إذ هو كما بينا انتهى :

وفيما ذكره نظر لأنا نمنع أن التأديب عين الضرب لأن التأديب يحصل الأدب ومايليق بالشخص وإحداث التأديب والضرب سبب ذلك ووسيلته كالشتم وأيضا فلم منع تأهبت السفر (قوله وهو المصدر) لا يرد عليه أما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد لأنه مؤول فانظر المغنى والأوضح (قوله الفضلة) أى ليس جزءا من الكلام بأن لا يكون مسندا ولا مسندا إليه (قوله قد شاركه الخ) حال من المعلل فمحله النصب والرابط فاعل شارك إذهو ضمير يعود إلى المعلل وضميره المنصوب يعود على الحدث كما أشار إليه الشارح ، ويجوز أن يكون نعتا لحدث والرابط فاعل شارك إذهو على هذا ضمير يعود إلى الحدث وضميره المنصوب يعود على المعلل . والظاهر أن معنى تشاركهما فى الزمان كون أول زمان المصدر يعقب آخر زمان الفعل ولا يلزم أن يقع الحدث فى بعض زمان الحرب بدليل جئتك إصلاحا لحالك وشهدت الحرب إيقاعا للهدنة ، وأول زمان الإصلاح وإيقاع الهدنة لا يلزم أن يكون هو آخر زمن المجىء والشهود بل الغالب أنه يعقبه إن لم يلزم ، ولا يبعد أخذا من النظائر الاكتفاء فى كون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر أو بالعكس بالتنزيل مبالغة ، ولا يشكل على هذا ما صرحوا به فى « فجئت وقد نضت لنوم ثيابها » من اختلاف زمن النوم وزمن نضوا الثياب مع اتصال النوم بنزع الثياب لأنا لا نسلم الاتصال المذكور بل نفس النوم منفصل قطعا عن نزع الثياب كما هو معلوم ، ثم لا فرق فى المشاركة فى الفاعل بين اللفظية كضربته تأديبا والتقديرية ، كقوله تعالى - يريكم البرق خوفا وطمعا - لأن معنى يريكم يجعلكم ترون وجعل الزمخشرى نصب ذلك على الحال (قوله سواء كان باعثا وغاية) أى سـواء كان باعثا من حيث الوجود الذهنى وغاية من حيث الوجود الخارجى فالجهتان مختلفتان (قوله وإنما اشترط فيه أن يكون مصدرا الخ) قال الجامى : وإنما اشـترط هذه الشرائط لأنه بهذه الشرائط يشبه المصـدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما إذا اختل شىء منها انتهى (قوله والعلل إنما تكون بالمصادر الخ) أى غالبا فلا يرد - والأرض وضعها للأنام - ونحوه (قوله وبالقلبي نحو : جئتك قراءة للعلم الخ) قال الرضى : وشرط بعضهم كونه من أفعال القلوب قال لأنه الحامل على إيجاد الفعل والحامل على الشىء متقدم عليه ، وأفعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل ، وأما أفعال الباطن كالعلم والخوف والإرادة فإنها تبقى : والجواب أنه إن أراد وجوب تقديم الحامل وجودا فممنوع وإن أراد وجوب تقدمه إما وجودا أو تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض بجواز نحو : جئتك إصلاحا لأمرك وضربته تأديبا اتفاقا ، فإن قال هو بتقدير حذف أى إرادة إصلاح وإرادة تأديب ؟ قلنا أيضا فجوز جئتك إكرامك لى وجئتك اليوم إكراما لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل جوز جئتك سمنا وعسلا فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا المقدر فنقول المفعول له على ضربين إما أن يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو : قعدت جبنا فهو من أفعال القلب كما قالوا وإما أن يتقدم على الفعل تصورا : أى

فى الأوضح تبعا لابن الخباز وغيره وخالف فى هذا الفارسى فأجاز جئتك ضرب زيد أى لتضربه ، ويؤخذ منه أنه لا يشترط الاتحاد فى الفاعل أيضا، وبالفضلة نحو : حصل لى رغبة فى الخير ، وبالمعلل الحدث بقية المفاعيل إذ لا تعليل فيها وبما بعده ما اختلف فيه زمان العلة والمعلول وما اختلف فيه فاعلهما كما سيأتى (فإن فقد المعلل الحدث عامله (شرطا) مما شمله التعريف (جر) وجوبا (بحرف التعليل) وهو اللام ونحوها مما يفهم التعليل وهو من والباء وفى والكاف . والظاهر أنهم أرادوا بالشرط ما لابد منه وإلا ففيه نظر ففاقد المصدرية (نحو - خلق لكم -) فالمخاطبون علة للخلق وليس ضميرهم مصدرا فلذلك جر باللام ومثله قوله عليه الصلاة والسلام « إن امرأة دخلت النار فى هرة » أى لأجل هرة : وفاقد الاتحاد فى الفاعل نحو :

(وإنى لتعرونى لذكراك هزة) كما انتفض العصفور بلله القطر

فالذكرى هى علة عروّ الهزة وزمنهما واحد ولكن فاعلهما مختلف وفاعل العروّ الهزة ، والذكرى هو المتكلم لأن المعنى لذكرى إياك فلذا جر باللام ، والهزة هى النشاط والارتياح ؛ ومثله نحو - فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم - واذكروه كما هداكم - وفاقد الاتحاد فى الوقت نحو :

(فجئت وقد نضت لنوم ثيابها) لدى الستر إلا لبسة المتفضل

يكون غرضا ، ولا يلزم كونه فعل قلب نحو : ضربته تقويما وجئته إصلاحا (قوله ويؤخذ منه) أى من إجازته هذا المثال لا من عدم اشتراط كون المصدر قلبيا إذ لا يلزم من كونه غير قلبى اختلاف الفاعل بدليل المثال السابق وهو جئتك قراءة العلم وما مثل به الرضى ، وبهذا ظهر أن ما نقله فى التصريح عن الشاطبىّ من أن اشتراط اتحاد الفاعل يغنى عن اشتراط كونه قلبيا ليس ظاهرا فتدبر (قوله ما اختلف فيه زمان العلة والمعلول وما اختلف فيه فاعلهما) استثنى أبو حيان تبعا لابن مالك من المشاركة فى الزمان والفاعل أنّ وأن إذا نابتا عن المصدر تقول جئتك أن زيدا يكرمنى وجئتك أن يكرمنى زيد، وجئتك الساعة أن وعدتك أمس، ويحذف معهما حرف الجر أيضا.

قال المرادى فى شرح التسهيل: يجوز فى كى إذا كانت ناصبة بنفسها أن تقع مفعولا له لأنها إذ ذاك ينسبك منها مصدر فتكون مثل أنّ وأن وهل تجرى ما المصدرية مجرى أنّ وأن فى جواز حذف الحرف نحو : أزورك لما تحسن إلى أى لإحسانك . قال الشيخ أثير الدين : لا أعرف فى ذلك نصا عن أحد (قوله جر وجوبا بحرف التعليل) أى عند من اعتبر ذلك الشرط (قوله وهو من الخ) قال المصنف فى شرح اللمحة : حروف السبب سبعة اللام نحو - هو الذى خلق لكم مافى الأرض جميعا - والباء نحو - فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات - وفى نحو - لمسكم فيما أفضتم عذاب عظيم - أى بسببه ، ومن نحو - الذى أحلنا دار المقاومة من فضله - أى بسبب فضله لا بأعمالنا ، وهذه الأربعة يجوز دخولها عليه ، وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة، والكاف نحو - اذكروه كما هداكم - أى لهدايته إياكم، وكى نحو : جئتك كى تكرمنى ، وهذه الثلاثة لا تدخل عليه لأنها لاتكون للتعليل إلا مع الفعل المقرون بالحرف المصدرى انتهى :

وهذا قد ينافى ماسبق فى أنّ وأن وصلتهما وكى وما سيأتى من التمثيل باذكروه كما هداكم إلا أن يقال المراد أنها لا تدخل على ما استوفى الشروط وماذكر لم يستوفها فلا يكن من المفعول فليتأمل : ومما يفهم التعليل عن نحو - بتاركى آلهتنا عن قولك - (قوله فالمخاطبون علة للخلق) فى هذه العبارة حزازة :

قال الجلال الدوانى: اعلم أنه تعالى راعى الحكمة فيما خلق وأمر وأودع فيها المنافع ، ولكن لاشىء فيها باعث له على الفعل وإن كانت معلومة له تعالى كما أن من يغرس غرسا لأجل الثمرة يعلم ترتب المنافع الأخر على

فالنوم علة لخلع الثياب ولكن وقتهما مختلف فوقت الخلع سابق على وقت النوم فلذلك جر باللام ، ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ، ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس . والمتفضل هو الذى يبقى فى ثوب واحد ، ومثله نحو ــ كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم ــ أى لأجل الغم :

واعلم أن هذه الشروط معتبرة لجواز النصب لا لوجوبه وتعينه ، حتى أن المستوفى لجميعها يجوز فيه أن يجر بحرف التعليل كما قال فى الألفية : وليس يمتنع مع الشروط ، سواء كان مجردا من أل والإضافة أم مضافا أم محلى بأل ، لكن الأرجح فى الأول النصب وفى الثالث الجر ويستويان فى الثانى :

ذلك الغرس كالاستظلال به والانتفاع بأغصانه وغيرهما ، والباعث له على الغرس هو الثمرة لاغير فجميع تلك الفوائد والمصالح بالنسبة إليه تعالى بمنزلة ماسوى الثمرة بالنسبة إلى الغارس ، والآيات والأحاديث الموهمة بالعلل والأغراض مؤولة بتلك الحكم والمصالح إذا تيقنت ذلك كله علمت أن ماقاله شارح المقاصد من أن الحق تعليل بعض الأفعال سيما الأحكام الشرعية بالحكم والمصالح ظاهر كإيجاب الحدود والكفارات وتحريم المسكرات وماأشبه ذلك . وأما تعميمه بأنه لايخلو فعل من أفعاله عن غرض فمحل بحث وكلام غير منخول ، فإنه إن أراد بالتعليل جعل تلك الحكم علة غائية باعثة فلا شىء من أفعاله وأحكامه كذلك غاية الأمر أن بعضها مما يظهر علينا وبعضها مما يخفى إلا على الراسخين المؤيدين بنور من الله (قوله ونضت بتخفيف الضاد) قال الجوهرى : نضا ثوبه أى خلعه وأنشد البيت ثم قال : ويجوز عندى تشديده للتكثير (قوله لا لوجوبه وتعينه) لو اقتصر على أحدهما كفى وحيث جمع بينهما فاللائق تأخير الوجوب لأنه أوضح فيفسر ماقبله (قوله يجوز فيه أن يجر بحرف التعليل) قال فى الارتشاف : ولا يجوز أن يكون للعامل منه اثنان إلا على جهة البدل أو العطف سواء جرا بحرف السبب أو أحدهما أم نصبا فأما قوله تعالى ــ إلا تذكرة لمن يخشى ــ فمنصوب بفعل مضمر انتهى :

ولعدم جواز تعدد المفعول له منع فى قوله تعالى ــ ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا ــ تعلق لتعتدوا بتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا له وإنما يتعلق به على جعل ضرارا حالا . وفى الجهة الثانية من الباب الخامس من المغنى أن عصريا له قال فى تفسير قوله تعالى ــ يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت ــ من متعلقة بحذر أو بالموت لابيجعلون لئلا يتعدد المفعول له من غير عطف ، واعترض عليه فى إعرابه ثم قال : وقد أجيب بأن الأول تعليل للجعل مطلقا والثانى مقيد بالأول والمطلق والمقيد غيران فالمعلل متعدد فى المعنى وإن اتحد فى اللفظ انتهى :

أقول هذا يستلزم عدم تصور تعدد المفعول له ، ثم ماقتضاه ماذكر من تسمية المجرور بالحرف مفعولا له هو ماقتضاه كلام ابن الحاجب : ومذهب الجمهور أن المجرور بالحرف مفعول به بواسطة الحرف صرح به عقيل هنا والجامى فى المفعول فيه :

بقى أن بعضهم قال : إن من تعدده على وجه العطف قوله تعالى ــ والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ــ وإن فقد الشرط فى الأول لأن قوله لتركبوها بتقدير أن تركبوها وهو علة لخلق المذكورات ، وجىء به مقرونا باللام لاختلاف الفاعل لأن فاعل الخلق هو الله جل جلاله وفاعل الركوب بنو آدم . وأما الثانى فلم يفقد فيه الشرط لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله جل جلاله . ولا يخفى أن ماذكر من فقد الشرط فى الأول إنما يأتى على ماتقدم عن أبى حيان تبعا لابن مالك فتفطن :

(و) الرابع من المفاعيل :

[المفعول فيه] وهو المسمى ظرفا

(وهو ماسلط عليه عامل) ينصبه من فعل أو شبهه وإن لم يكن واقعا فيه (على معنى فى) الظرفية ، وخرج بهذا القيد بقية المفاعيل فإن تسلط العامل عليها ليس على معنى فى لما تقدم كما فى نحو - يخافون يوما - الله أعلم حيث يجعل رسالته - فليس المنصوب فيهما مفعولا فيه بل مفعولا به لوقوع الفعل عليه لا فيه .

[خاتمة] يجوز تقديم المفعول له كما فى قوله :

فما جزعا ورب الناس أبكى ولاحرصا على الدنيا اعترانى

وهذا أولى مما ذكره الجلال السيوطى من أخذ هذا الحكم من قول ابن مالك كالزهد ذا قنع لأنه من الجر ليس مفعولا له كما مر نعم يدل له تجويزهم فى قول الناظم ترخيما أن يكون مفعولا له ، ومنع ثعلب تقديمه مردود بالبيت المتقدم وبقوله « وما شوقا إلى البيض أطرب » ومحل التقديم مالم يكن العامل معنويا راجع شرح الشواهد للمصنف .

[المفعول فيه]

(قوله ماسلط عليه الخ) أى باطراد بأن لايختص التسلط بعامل فخرج نحو : دخلت الدار إذ لايقال صليت الدار ويستثنى من الاطراد ماصيغ من مصدر عامله ، وينبغى أن يستثنى أيضا المقادير إذ لايعمل فيها إلا مادل على حركة لايقال قعدت ميلا ولا رقدت ميلا ، ولذا ذهب السهيلى إلى أن نصبها على المصدرية ، وأسقط بعضهم قيد الاطراد لأن نحو : دخلت الدار منصوب على التوسع ولم يتضمن معنى فى فهو خارج بقوله على معنى فى فتدبر (قوله ينصبه) بين به أن معنى سلط عليه عامل نصبه عامل وبذلك اندفع مايقال لم يعتبر فى تعريف الظرف كونه منصوبا ولابد منه ، وقد يستفاد ذلك من قوله على معنى فى لأن غير منصوب ليس على معناها بالفعل وإن كان قابلا لذلك (قوله من فعل أو شبهه) بيان لعامل إذ كان مبهما شاملا لكل عامل وإن لم يكن واقعا فيه نحو : ماصمت يوم الخميس (قوله لما تقدم) من أن تسلطه على المفعول به لوقوعه عليه وعلى المفعول لأجله لوقوعه لأجله وعلى المفعول المطلق لأنه نفسه (قوله كما فى نحو - يخافون يوما -) من نحوه - ارجعوا وراءكم - فوراءكم اسم فعل معناه ارجعوا وإنما جمع بينهما تأكيدا وإنما لم يكن ظرفا لأن الظرف إنما يجاء به لتقييد عامله وهو منتف هنا إذ لو قلت ارجع وراءك وأردت الظرفية كان بمنزلة ارجع فى الوراء والرجوع لايكون إلا فى الوراء فهذا الظرف مستفاد من الفعل والظرف لا يكون كذلك قاله جماعة .

ورده السمين بجواز كونه ظرفا إذ المعنى ارجعوا إلى الموقف الذى أعطينا فيه نورا والتمسوا فيه نورا مع من يقتبس أو إلى الدنيا فالتمسوا نورا بتحصيل سببه وهو الإيمان وهذا الظرف ليس مستفادا من الفعل انتهى .

ويرد أيضا بأن الظرف قد يكون للتأكيد (قوله بل مفعولا) كذا فى النسخ بنصب مفعولا والصواب بل مفعول برفعه إلا أن يتكلف ويقدر بل يكون مفعولا به (قوله لوقوع الفعل عليه لا فيه) لأنه ليس المراد أن الخوف واقع فى ذلك اليوم والعلم واقع فى ذلك المكان، وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم وأن الله تعالى يعلم نفس ذلك المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ، ولأنه تعالى لا يكون فى مكان أعلم منه فى مكان لكن هذا مبنى على تصرف حيث وهو كما فى التسهيل نادر فلا ينبغى تخريج التنزيل عليه : ولهذا قال الدماميني فى حواشى المغنى : ولو قيل إن المراد يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد وفيه إبقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها .

وناصب حيث يعلم محذوفا دل عليه أعلم لا هو لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا ، وقوله (من اسم زمان) بيان لما . ثم اسم الزمان قسمان مبهم ومختص ، وذلك مستفاد من قوله (كصمت يوم الخميس أو حينا أو أسبوعا) فالمبهم مادل على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وساعة فينصب على جهة التأكيد المعنوى لأنه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كأسماء الأيام .

قال المرادى : وأما المعدود فهو من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا انتهى :

وعبارة المصنف فى الجامع : وما صلح من الزمان جوابا لمتى كشهر رمضان فمختص أو لكم كيومين فمعدود أو لهما فمختص معدود كأسماء الشهور غير ما أضيف إليه شهر وهو الربيعان ورمضان وغيرهن مبهم كحين

والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتى رسله من الآيات لأنه يعلم مافيهم من الطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك انتهى .

واعترض بأنه بعيد لأنه يقتضى حذف المفعول والموصول الذى هو صفته وبعض صلة ذلك الموصول ، ولأن المعنى كما مر أنه يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لاشىء فيه . وفى البحر ما أجازوه هنا من أنه مفعول به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحو ، لأن النحاة نصوا على أن حيث من الظروف التى لا تتصرف ونصوا على أن الظرف الذى يتوسع فيه لا يكون إلا متصرفا ، وإذا كان كذلك امتنع نصبه حيث على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها ، والذى يظهر لى إقرار حيث على الظرفية المجازية على تضمن أعلم معنى ما يتعدى إلى الظرف فيكون التقدير الله أنفذ علما حيث يجعل رسالته : أى هو نافذ العلم فى الموضع الذى يجعل فيه رسالته فالظرفية مجازية .

قال السفاقسى : تعقبه حسن بحسب مانص عليه حذاق هذه الصناعة من أن حيث لا تتصرف وأما ما اختاره ففيه نظر لأن إشكالهم لا يندفع ولو قدر أنفذ لأنه يقتضى أنه أنفذ فى هذا المكان دون غيره .

قال الشمنى : وأقول فى كلامه ما يدفع هذا النظر وهو قوله أى هو نافذ العلم فإنه ظاهر فى أن مراده مجرد الوصف دون التفضيل : قال السفاقسى : ثم لا حاجة إلى تقدير إذ لا مانع لعمل أعلم فى الظرف . والذى يظهر لى أنه باق على معناه من الظرفية والإشكال إنما يرد من حيث مفهوم الظرف وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه ، وقد قام فى هذا الموضع الدليل القاطع (قوله وناصب حيث الخ) سكت عن ناصب يوما لظهور أنه يخافون (قوله لا ينصب المفعول به إجماعا) كذا فى الأوضح وفيه نظر فانظر التصريح (قوله بيان لما) أى هذا ومابعده بيان لجنس الحد الذى هو ما إذا كان مبهما لصلاحيته لكل مالا يعقل . والظاهر أنه أراد باسم الزمان والمكان مادل على الزمان أو المكان بالوضع أو بغيره حقيقة أو حكما فإن أرباب هذه الفنون يتسامحون فى التعاريف فلا يرد عليه مازاده فى الأوضح من قوله أو اسم عرضت دلالته على أحدهما أو جار مجراه أو يقال إنه تعريف بالأخص أو أن المقصود تعريف المفعول فيه أصالة ومازاده فى الأوضح من قبيل النائب ، ويوافق ذلك ماصنعه فى المفعول المطلق وإليه يرشد قول الألفية ٭ وقد ينوب عن مكان مصدر ٭ فتدبر إلا أنه يبعده أن المصنف هنا لم يقل وقد ينوب عنه كذا وكذا كما صنع فى المفعول المطلق ، ولينظر وجه المخالفة بين المفعول المطلق وما هنا فى كلام الأوضح حيث لم يعرف المفعول المطلق بما يشمل النائب عنه أو يجعل ماأدخله فى تعريف المفعول فيه من أسماء العدد ونحوها نائبا (قوله والمختص بخلافه) أى ملتبس بمخالفته للمبهم فى معناه ولو أسقط الباء لكان أوضح وأخصر (قوله كأسماء الأيام) كالسبت والأحد وكأسماء الشهور والصيف والشتاء ، وما اختص من الأزمنة بصفة أو إضافة أو دخول أن عليه (قوله وهو الربيعان ورمضان) أى فلا يضاف إليها الشهر وفى المطلب أن رجبا

(أو اسم مكان مبهم) بالجر وهو مالا يختص بمكان بعينه ، وهذا القيد يشعر بأن اسم الزمان ينصب مفعولا فيه مطلقا وأن اسم المكان لا ينتصب منه إلا ما كان مبهما (وهو) ثلاثة أقسام :

أحدها : (الجهات الست كالأمام والفوق واليمين وعكسهن) أى وراء وتحت وشمال ؛ وسميت الجهات الست باعتبار الكائن فى المكان فإن له ست جهات (ونحوهن) فى الإبهام (كعند ولدى) وناحية ومكان .

(و) ثانيها : (المقادير) أى الدالة على مسافة معلومة كالفرسخ والبريد والميل :

مثلها وليس كذلك ونظم ذلك فقال :

ولا تضف شهرا إلى اسم شهر إلا لما أوّله الرا فادر
واستثن منها رجبا فيمتنع لأنهم فيما رووه ماسمع

وكأن وجه ذلك مع أن قاعدة العرب تقتضى خلافه لأنهم يفرون من اجتماع المثلين كما يشهد به الإدغام الكبير لأبى عمرو أن لفظ ربيع مشترك بين اسم الشهرين واسم الفصل الذى هو أحد الفصول الأربع ، وأنه ورد أن رمضان من أسماء الله تعالى فأضيف شهر إليها للفرق ودفع اللبس ، وأما قوله عليه الصلاة والسلام «من صام رمضان» فشاذ أو اعتمد على القرينة وهى صام كما هو أحد الأقوال الثلاثة التى ذكرها النووى (قوله بالجر) أى عطفا على اسم زمان (قوله مطلقا) أى مبهما كان أو مختصا (قوله إلا ما كان مبهما) لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما ، فلما كانت دلالته على الزمان قوية تعدى إلى المبهم من أسمائه والمختص ولما كانت دلالته على المكان ضعيفة لم يتعد إلى كل أسمائه بل إلى المبهم منها ، لأن فى الفعل دلالة عليه فى الجملة وإلى المختص الذى اشتق من اسم ماشتق منه العامل لقوّة الدلالة عليه حينئذ (قوله وهو ما لايختص بمكان بعينه) دخل فى عمومه داخل وخارج وجوف وباطن وظاهر ونحوهنّ إذا أريد بشىء من ذلك الظرفية مع أنه لايجوز انتصابه على الظرفية بل يجب التصريح بالحرف وقول بعضهم سكنت ظاهر باب الفتوح لحن (قوله الجهات الست) أى أسماؤها فى الكلام حذف مضاف أو المراد بالجهات أسماؤها من تسمية الدال باسم المدلول والمتجه أن الجهات صارت حقيقة فى أسمائها (قوله وعكسهنّ) بالجر (قوله وسميت الجهات الخ) وأسماؤها أكثر من ست إذ منها قدام وخلف وذات اليمين وذات الشمال (قوله ونحوهن) بالرفع عطفا على الجهات أى ونحو الجهات الست ؛ ويجوز جره بالعطف على أمام أى ونحو أمام (قوله كعند) هى اسم لمكان حاضر أو قريب فالأول نحو — فلما رآه مستقرا عنده — والثانى نحو — ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى — وقد يكون الحضور والقرب معنويين نحو — قال الذى عنده علم من الكتاب — ونحو — رب ابن لى عندك بيتا — وقد تفتح فاؤه وقد تضم ولا تقع إلا منصوبة على الظرفية أو مخفوضة بمن ، وعنها ألغز الحريرى بقوله :

ومامنصوب أبدا على الظرف ولا يخفضه سوى حرف

وقول العامة ذهبت إلى عنده لحن وقد ترد للزمان نحو «الصبر عند الصدمة الأولى» (قوله ولدى) هى لغة فى لدن والصحيح أنها مرادفة لعند فتكون للقرب الحسى نحو — إذ القلوب لدى الحناجر — والمعنوى نحو - قولك لديه علم ؟ وتقلب ألفها ياء مع الضمير فى لغة الجمهور وهى معربة . والظاهر أن إعرابها مقدر على الياء نصبا أيضا وتفارق لدى عند من أوجه ذكرها فى المغنى والأوضح (قوله وثانيها المقادير الخ) زعم السهيلى أن انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا الظروف لأنه لايقدر بفى ولا يعمل فيه إلا ما كان فى معنى الحركة فلا يقال قعدت ولا رقدت ميلا ، والظرف يقع فيه كل ناصب له فهو اسم لخطى معدودة فكما أن سرت خطوة مصدر فكذلك

(و) ثالثها : (ماصيغ) أى اشتق (من مصدر عامله) المسلط عليه (كقعدت مقعد زيد) ورميت مرمى عمرو وقمت مقام خالد وأنا قائم مقامك وسرنى جلوسى مجلسك ، فإن صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفى كجلست فى مرمى زيد . كما يتعين ذلك مع غير هذه الأقسام الثلاثة من أسماء المكان كصليت فى المسجد وأقمت فى الدار .

وأما نحو قولهم دخلت الدار فمنصوب على المفعول به توسعا ، وشذ قولهم هو منى مقعد القابلة ومزجر الكلب إن قدّر عامله مستقرا أو نحوه فإن قدر قعد فى المقعد وزجر فى المزجر فلا شذوذ . وما أفهمه كلامه من أن المفيد للمقدار قسم من المبهم هو مذهب الجمهور نظرا إلى أنه لا يختص ببقعة معينة . وبعضهم جعله قسيما له نظرا إلى أنه دال على كمية معينة وهو ظاهر عبارة الشذور . وما أفهمه أيضا من أن ماصيغ من مصدر عامله قسم من المبهم مخالف لما فى الأوضح والجامع والشذور من أنه قسيم له لا قسم منه وهو ظاهر كلام ابن مالك فى شرح الكافية وصححه أبو حيان ويمكن حمله فى الألفية عليه .

وقد يحذف ناصب المفعول فيه جوازا لدليل كقولك يوم الجمعة لمن قال متى صمت ووجوبا كما إذا وقع صفة أو صلة أو خبرا أو حالا .

ميلا ونحوه (قوله من مصدر عامله) قدر لفظ مصدر ليوافق ماهو المختار من أصالة المصدر لكنه لايتناول ماإذا كان العامل مصدرا فإدراج الشارح له فى الأمثلة محل نظر (قوله فإن صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفى) صرح فى المغنى فى النوع الرابع من الجهة السادسة بأنهم لم يكتفوا بالتوافق المعنوى كما فى المصدر قال : والفرق أن انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغى أن لايتجاوز به محل السماع ، وأما نحو : قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس . ورد بذلك جواب أبى حيان عن ردّ أبى على قول الزجاج فى - واقعدوا لهم كل مرصد - أن كل ظرف بأنه إنما يكون ظرفا مكانيا ماكان مبهما حيث قال اقعدوا ليس على حقيقته بل معناه ارصدوهم ويصح ارصدوهم كل مرصد فكذا يصح قعدت كل مرصد . وظاهر كلام الرضى عدم اشتراط ذلك انظر حاشية الأوضح للحفيد ومثل فى مافى معناها وهو باء الظرفية نحو : صليت بالمسجد (قوله من أسماء المكان) أى المختصة وهى ماله اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد وكذا يتعين الجر بفى مع ضمير الظرف مكانيا أو زمانيا مبهما أو غير مبهم ، وأما قوله فيوما شهدناه فشاذ (قوله توسعا) أى بإسقاط الجار وإجراء القاصر مجرى المتعدى ، وهذا مذهب الفارسى واختاره جماعة منهم ابن مالك . وقيل إن المختص شبه بغيره فنصب على الظرفية : قيل وهو مذهب سيبويه والمحققين وصححه ابن الحاجب . وقيل إنه مفعول به صريحا لاعلى إسقاط الخافض ودخل يتعدى بنفسه وبحرف الجر ، وأكثرية الأمرين فيه تقتضى أنهما أصلان وهو مذهب الأخفش (قوله وشذ قولهم هو منى مقعد القابلة الخ) أى فلا يرد نقضا على اشتراط أن يصاغ من مصدر عامله (قوله وهو ظاهر عبارة الشذور) قال فى شرحه : وحقيقة القول فيه أن فيه إبهاما من جهة أنه لايختص ببقعة بعينها واختصاصا من جهة دلالته على كمية معينة فعلى هذا يصح فيه قولان (قوله وهو ظاهر كلام ابن مالك فى شرح الكافية) عبارته فيه وأما المكان فلا يكون من أسمائه ظرفا صناعيا إلا ماكان مبهما أو مشتقا من اسم الحدث الذى اشتق منه عامله الخ ولا يخفى أن مجلس زيد مثلا وإن تعين بإضافته إليه لكنه مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وتفاوته كبرا وصغرا وعدم كونه محدودا فى الواقع فيصح فيه الاعتباران (قوله جوازا) أى جائزا أو ذا جواز وقس عليه مابعده (قوله كما إذا وقع صفة الخ) إنما يجب الحذف فى هذه المواضع الأربعة إن قدر العامل المحذوف كونا عاما كما علم من باب المبتدإ والخبر وأمثلتها ظاهرة .

(و) الخامس من المفاعيل :

[المفعول معه]

أى الذى يفعل معه فعل وأخره للخلاف فى كونه قياسيا دون غيره ولوصول العامل إليه بواسطة الواو دون غيره ولم يقع فى القرآن بيقين (وهو اسم فضلة) واقع (بعد واو أريد بها التنصيص على المعية) حالة كونها (مسبوقة بفعل) ولو تقديرا (أو) اسم (مشتمل على مافيه حروفه) أى الفعل (ومعناه) فالأول (كسرت والنيل و) الثانى (أنا سائر والنيل) والناقة متروكة وفصيلها فخرج بالاسم غيره نحو: ٭لاتنه عن خلق وتأتى مثله٭ بناء على أن المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولا معه وبالفضلة العمدة نحو : اشترك زيد وعمرو ، وبالبعدية بقية المفاعيل ومجرور مع و باء المصاحبة نحو : جئت مع زيد وبعتك العبد بثيابه وإن أفاد المعية ونحو : مزجت عسلا وماء

واعلم أنه ليس فى كلامه إلا أن الواقع فى هذه المواضع يجب حذف ناصبه لأن كل ظرف يقع فيها فلا يرد أن ماقطع عن الإضافة وبنى على الضم لايقع فيها ، ولهذا ردّ فى المغنى قول من جعل من قبل فى قوله تعالى - ومن قبل ما فرطتم فى يوسف - خبرا عن ما بناء على أنها مصدرية وهى وصلتها فى موضع رفع بالابتداء لكنه استشكل ذلك بقوله تعالى - كيف كان عاقبة الذين من قبل - .

قال الدماميني : وهذا الإشكال مبنى على أن قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هى أكثرهم مشركين انتهى .

وأجاب الأستاذ أنى سمعت بأن الممنوع وقوع نفس الظرف أحد المذكورات ، والواقع فى الآية خبرا أو صلة إنما هو المجموع من الجار والمجرور ، وفيه أن أبا حيان نص على أنه لافرق فى المنع بين أن يجر بالحرف أولا فالحق فى الجواب أن محل المنع إذا لم يكن المضاف إليه معلوما لعدم الفائدة وهو فى الآيتين معلوم.

بقى أن مما يحذف فيه ناصب المفعول فيه وجوبا ما إذا وقع الظرف مشتغلا عنه نحو : يوم الخميس صمت فيه أو يستعمل المتعلق محذوفا فى مثل أو شبهه كقولهم لمن ذكر أمرا قد تقادم عهده حينئذ الآن : أى كان ذلك حينئذ واسمع الآن .

[المفعول معه]

مر فى المفعول به مايتعلق به فلا تغفل (قوله للخلاف فى كونه قياسيا) الأصح أنه مقيس (قوله ولم يقع فى القرآن بيقين) قال فى المغنى فى حرف الواو : فأما قوله تعالى - فأجمعوا أمركم وشركاءكم - فى قراءة السبعة فأجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فتحتمل الواو فيه ذلك وأن تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف: أى وأمر شركائكم أو جملة على بتقدير فعل : أى وأجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة ، وموجب التقدير فى الوجهين أن أجمع لايتعلق بالذوات بل بالمعانى كقولك أجمعوا على كذا بخلاف جمع فإنه مشترك بدليل - فجمع كيده - الذى جمع مالا وعدده - ويقرأ فاجمعوا بالوصل فلا إشكال ويقرأ برفع الشركاء عطفا على الواو للفصل بالمفعول وهو أمركم (قوله بعد واو الخ) لم يثبت فى العربية حذف واو المفعول معه قاله فى الجهة الثالثة من الباب الخامس من المغنى: وردّ بذلك قول بعضهم فى - ومالنا أن لانقاتل فى سبيل الله - أن الأصل ومالنا وأن لانقاتل : أى ومالنا وترك القتال كما تقول مالك وزيدا انتهى :

وقال فى الحواشى : واختار بعضهم حذفها مستدلا بالقياس لأن أصلها واو العطف وهى قد تحذف وفيه نظر إذ لايلزم من التوسع فى الأصل التوسع فى الفرع (قوله ولو تقديرا) نحو : مالك وزيدا (قوله بناء على أن المؤول الخ) هو ماقاله المصنف . قال حفيده : هو بمنزلة الاسم فينبغى أن يعطى حكمه وقد صرح بعضهم

إذا الواو فيه للعطف والمعية استفيدت من العامل ومعناها مشاركة مابعدها لما قبلها فى العامل فى وقت واحد ، وبما بعدها كل رجل وضيعته لعدم سبق شىء من ذلك ، ونحو : هذا لك وأباك فلا يتكلم به خلافا لأبى على لعدم حروف الفعل وإن كان فيه معنى أنه وأشير واستقر .

قال بعض العلماء : وإنما لم يقدروا الفعل فيه كما قدروه فى مالك وزيدا حيث أوجبوا فيه النصب على المفعول معه لقوة الداعى إلى تقدير الفعل فى مالك وزيدا بسبب تقدم ما الاستفهامية التى هى بالأفعال أولى وتأخر الجار والمجرور ، ولاقتضائه ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك وأباك فإنه ليس فيه إلا داع واحد وهو تأخر الجار والمجرور فافترقا اهـ :

ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه له ثلاث حالات وإليها أشار بقوله (وقد يجب) أى النصب على المفعول معه لمانع يمنع من العطف معنويا كان (كقوله) لمن ينهى عن القبيح ويأتيه (لاتنه عن القبيح وإتيانه) فلو عطف لكان المعنى لاتنه عن القبيح وعن إتيانه ، وهو خلاف المعنى المراد بل فيه الأمر بتقدير القبيح وإتيانه ، ومثله مات زيد وطلوع الشمس واستوى الماء والخشبة أو صناعيا (ومنه قمت وزيدا ومررت بك وزيدا) فلو عطف للزم فى الأول العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد بضمير منفصل أو فاصل ما. وفى الثانى العطف

أنه مفعول معه وهو الحق انتهى : وعليه فتخرج الواو عن العطف (قوله ومعناها مشاركة مابعدها الخ) أى معنى المصاحبة المدلول عليها بالواو فى هذا الباب تلك المشاركة فى قولك سرت وزيدا زيدا مشارك للمتكلم المدلول عليه بالتاء الذى هو معمول الفعل الناصب للمفعول معه فى السير فى وقت واحد : أى وقع سيرهما جميعا فى وقت واحد ، وفى قولك سار زيد وعمر وتشارك زيد وعمر وفى السير أيضا ، لكن لايلزم أن يكون ذلك فى وقت واحد (قوله وبما بعدها الخ) أى وخرج بمابعد البعدية وهو قوله مسبوقة بفعل الخ (قوله نحو كل رجل وضيعته) أى فلا يستقيم فيه النصب على المفعول معه بل يجب الرفع عند الجمهور . وخالف الصيمرى فأجاز النصب على المفعول معه عند تمام الاسم كالتمييز بلاتأويل .

وقال المهدى : إنما يستقيم هذا الاحتراز لو قدر الخبر من نحو : مقرونان أومقارنان أمالو قدر مفردا ويعطف وضيعته على الضمير المتصل ، أى كل رجل مقرون هو وضيعته فلا لأنه على هذا يكون من قبيل جئت أنا وزيد (قوله وأباك) بالموحدة (قوله خلافا لأبى على) فإنه أجازه مستدلا بقوله هذا ردائى مطويا وسربالا وأجيب بأن العامل فى سربالا مطويا (قوله وإن كان فيه معنى أنبه الخ) معنى أنبه معنى حرف التنبيه وأشير معنى ذا واستقر معنى لك (قوله قال بعض العلماء) هو العلامة خالد الأزهرى (قوله بسبب تقدم ما الاستفهامية الخ) يشكل عليه نحو : ماأنت وزيدا لفوات معاضدة الاستفهام بأمر آخر .

وفى حواشى الحفيد : فإن قلت : لم اكتفى الجمهور بتقدير الفعل فى ماأنت وزيدا ، ولم يكتفوا به فى هذا لك وأباك مع أن الفعل فيه مقدر لأن معنى هذا لك هذا استقر لك؟ قلت : قيل بين التقديرين فرق فإن تقديره فى هذا لك وأباك على جهة امتناع ذكره بخلافه فى ماأنت وزيدا فإنه يجوز ذكره فنزل جواز ذكره منزلة تقدمه على الواو فلذلك جاز النصب فى هذا وامتنع فى هذا لك وأباك (قوله لما فيه من الأمر الخ) وذلك لأن النهى عن الشىء أمر بضده :

وعلل الدمامينى الامتناع هنا بعدم الفائدة لأن لاتنه عن القبيح معناه لاتنه عن إتيان القبيح ، لأن النهى إنما يكون عن الأفعال فيكون قولك بعد ذلك وإتيانه مستغنى عنه وهو من عطف الشىء على نفسه . ثم قال : وهذا لاينهض مانعا بدليل ـ فما وهنوا لما أصابهم فى سبيل الله وماضعفوا ـ (قوله واستوى الماء والخشبة) لأن استوى ليس

على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض وذلك لا يجوز (على الأصح) من القولين (فيهما) ويترجح النصب على القول الآخر (ويترجح فى نحو كن أنت وزيدا كالأخ) من جهة المعنى إذ لو عطف زيد على ماقبله لكان الأمر متوجها إليه أيضا وأنت لاتريد أن تأمره وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ كذا فى الشرح ؛

قلت : مقتضى هذا التعليل وجوب النصب لارجحانه وبتقدير جواز الرفع بالعطف فظاهر كلامه أنه من عطف المفردات وفيه نظر إذ شرط عطف المفرد على مثله صلاحية المعطوف أو ما فى معناه لمباشرة العامل وهو هنا غير صالح لذلك إذ لوباشره للزم أن يكون فعل الأمر رافعا للظاهر وهو ممتنع ولهذا قدر ابن مالك فى نحو - اسكن أنت وزوجك الجنة - فعلا محذوفا أى وليسكن وأقره عليه فى المغنى بل تابعه عليه فى الأوضح . وأفهم قوله كالأخ أن ما بعد المفعول معه بحسب ما قبله فقط فلا يجوز كالأخوين (ويضعف فى نحو : قام زيد وعمرو) لأن العطف هو الأصل وقد أمكن بلا ضعف ومثله ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد ، والنصب فيهما بيكون مضمرة وليست ناقصة والأصح أن عامله ماسبقه من فعل أو مافى معناه

بمعنى استقام ، بل بمعنى ارتفع كما فى قوله تعالى - ذو مرة فاستوى - ولرجعل استوى بمعنى تساوى لابمعنى استقام ولاارتفع جاز العطف . والمعنى تساوى الماء والخشبة فى العلو : أى وصل الماء إلى الخشبة فليست الخشبة أرفع من الماء (قوله وذلك لايجوز) أى عند جمهور البصريين فامتناع العطف مبنى على مذهبهم وإن اختار المصنف كابن مالك فى باب العطف خلافه (قوله قلت مقتضى هذا التعليل الخ) أخذه من كلام الدمامينى فى شرح التسهيل (قوله أومافى معناه نحو : قام زيد وأنا) إذلا يصح قام أنا لكن يصح قمت والتاء بمعنى أنا (قوله مابعد واو المفعول معه) أى من خبر كالمثال أوحال نحو : جاء البرد والطيالسة شديدا ولا يجوز شديدين (قوله فلا يجوز كالأخوين) هومذهب ابن كيسان واختاره أبو حيان لأن باب المفعول معه باب ضيق وأكثر النحويين لايقيسونه . وقال الجمهور : قد يعطى حكم مابعد المعطوف بالواو فيقال كنت وزيدا كالأخوين .

قال الدمامينى : وينبغى أن يتعين ماقاله ابن كيسان عند الجميع فى نحو : كان زيد ومؤدبه كالعبد (قوله وليست ناقصة) قال فى التصريح : واختلف فى كان المقدرة فنص الفارسى وغيره على أنها التامة وعلى هذا فيكون كيف فى موضع نصب على الحال وأما ما فلا تكون حالا . وزعم بعضهم أنها مخرجة عن أصلها للسؤال عن الحال والصحيح أنها ناقصة وكيف ومافى موضع نصب خبرها . والتقدير على أى حال يكون أوكنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف انتهى .

وفى الباب السابع من المغنى قد يكون للشىء إعراب إذا كان وحده فإذا اتصل به شىء آخر تغير إعرابه فينبغى التحرز فى ذلك من ذلك ماأنت وماشأنك فإنهما مبتدأ وخبر إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك وزيدا فإن جئت به فأنت مرفوع بفعل محذوف والأصل ماتصنع أو ماتكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفاعه بالفاعلية أوعلى أنه اسم لكان وشأنك بتقدير مايكون ومافيهما فى موضع نصب خبرا ليكون أو مفعولا لتصنع ، ومثل ذلك كيف أنت وزيدا إلا أنك إذا قدمت تصنع كان كيف حالا إذ لاتقع مفعولا به (قوله ماسبقه من فعل أومافى معناه) أى من فعل لازم أو متعد خلافا لمن زعم أنه لايكون إلامع اللازم فلا يقال ضربتك وزيدا على أنه مفعول معه أواسم دال على معناه وفيه حروفه لكن بواسطة الواو ، ويستثنى مما فى معناه اسم التفضيل فلا تقول أنا أسير الناس والنيل ، وشمل كلامه الفعل الناقص وهو كذلك خلافا لمن قال إنه لاينصبه لأنه ليس فيه معنى حدث تعدى بالواو وهو مردود لأن الصحيح أن الأفعال الناقصة مشتقة وأنها تدل على معنى سوى الزمان وقد قال الشاعر

وأنه مقيس وأنه لايتقدم على المصاحب .

ولما أنهى الكلام على المفاعيل أخذ يتكلم على بقية المنصوبات مبتدئا بالحال فقال :

، تكون وإياها بها مثلا بعدى ، وقال ، فكونوا أنتم وبنى أبيكم ، وأفهم قوله ماسبقه أنه لايتقدم على عامله وهو اتفاق لأن أصل واوه العطف والمعطوف لايتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعا .

وقال الرضى : وأنا لاأرى منعا من تقدم المفعول معه على عامله إذا تأخر عن المصاحب فإن ذلك مع واو والعطف الذى هو الأصل جائز نحو : زيدا وعمرا لقيت . وذهب عبد القاهر إلى أن عامله الواو . وقيل غير ذلك ممالا نطيل به (قوله وإنه مقيس) أى والأصح أنه مقيس . واختلف القائلون به فقوم قاسوه فى كل شىء وقوم خصوه بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول معه فلا يجوز حيث لايتصور معنى العطف لأن واو مع عطف فى الأصل ، ولا حيث تمحض معنى العطف لأن دخول معنى مع هو الذى سوغ خروجه عما يقتضيه العطف من المشاكلة التى تؤثرها العرب على غيرها إلى النصب . وقال المبرد والسيرافى : فيما كان الثانى مؤثرا الأول وكان الأول سببا له نحو : جاء البرد والطيالسة ، وبعض النحاة يقتصر فى مسائله على السماع . قال ابن عصفور : ومعناه أنهم لايجيزونه إلا حيث لايراد بالواو معنى العطف المحض لأن السماع إنما ورد به هناك . وقال الأستاذ أبو على : إذا كان العطف نصا على معنى مع وكان حقيقة فى المعنى ضعف النصب كقولك ماقام زيد وعمرو فهذا لايقال بالنصب إلا إن سمع ومنه ، تبكى عليك نجوم الليل والقمرا ، أى مع القمر فإذا كان العطف ليس بنص فى المعنى نحو : استوى الماء والخشبة ، أوكان مجازا نحو : مشيت والنيل فينبغى أن يكون الخلاف فى هذا أقياس هو أم لا (قوله وإنه لا يتقدم على المصاحب) أى والأصح أنه لايجوز تقدمه على المصاحب خلافا لابن جنى تمسكا بأنه قد جاء ذلك فى العاطفة كقوله ، عليك ورحمة الله السلام ، وبأنه قد سمع من كلامهم كقوله : ، جمعت وفحشا غيبة ونميمة ، ورد بأن وقوع مثله فى العاطفة شاذ أو مخصوص بالضرورة فلا يقاس عليه . وقد يقال المفعول معه فى التقدم أوسع مجالا من باب التابعية وإنما المانع من التقدم هنا الحمل على ذلك فإذا جاز فى الأصل بقلة واضطرار جاز هنا بكثرة وسعة وبأن قوله جمعت البيت من العطف لامن المفعول معه :

[تتمة] لايجوز أيضا الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولابغيره فلايقال قام زيد واليوم عمرا وإن جاء الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها لكن الواو هنا نزلت منزلة الجار والمجرور ، وفى النهاية استوى والخشبة وشفير الوادى سألت شيخنا فقال الواو الأولى واو مع والثانية واو العطف قلت فهل يجوز إظهار واو بعدها فلم يجب بنعم ولا بلا . وقد قيل إن واو المعية أصلها واو العطف فإذا كان أصلها واو العطف لم يجز الجمع بينها وبين واو العطف لأنه لايجتمع حرفان لمعنى (قوله ولما أنهى الكلام على المفاعيل الخ) ظاهر هذا الصنيع تغيير إعراب المتن لأن المتبادر منه أن لفظ الحال مبتدأ لخبر محذوف أو بالعكس أى الحال من المنصوبات أو هذا الحال وظاهر قوله يذكر ويؤنث أنه هو الخبر المحذوف وهو خلاف مقتضى التوطئة إلا أن يقال التقدير وهو يذكر ويؤنث وصنيع المتن حيث قال : والحال بواو العطف كما فى جميع نسخ المتن يقتضى أن قوله والحال عطف على المفعول به على الأصح فى المعطوفات إذا تكررت ، أو على المفعول معه على مقابله أى والحال منصوب ، ولعل الواو التى قبل قول الشارح لما أنهى من المتن فإنه المناسب لترجمة المنصوبات وهى باب المفعول منصوب .

[والحال]

يذكر ويؤنث لفظا ومعنى وهو الأفصح ، وهى نوعان مؤكدة وستأتى ، ومؤسسة وهى مالا يستفاد معناها بدون ذكرها وإليها أشار بقوله (وهو وصف) ولو تقديرا (فضلة) أى ليست إحدى جزءى الكلام (يقع فى جواب كيف) فخرج بالفضلة نحو القائم زيد وزيد قائم ، وبما بعدها نعتها نحو : رأيت رجلا فاضلا ، والتمييز نحو : لله دره فارسا لعدم صلاحيتهما لذلك.

والغالب فى الحال أن تكون منتقلة : أى غير لازمة لصاحبها مشتقة من المصدر للدلالة على متصف بها ، وتأتى

[الحال]

(قوله يذكر ويؤنث لفظا) فيقال حال وحالة ومن التأنيث لفظا قوله :

على حالة لو أن فى القوم حاتما　　على جوده لضن بالماء حاتم

وحاتم بالبيت مخفوض بدل من الهاء فى جوده (قوله ومعنى) أى باعتبار تذكير الفعل المسند إليها وتأنيثه وتذكير الوصف وتأنيثه ونحو ذلك فيقال أعجبك حال فلان وأعجبتك قال :

إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ　　فـدعه وواكل أمره والليإليا

ويقال حال حسن وحال حسنة ، وقوله وهو أفصح أى التأنيث بمعنى أفصح فى اللغة (قوله وهى نوعان) أى باعتبار التبيين والتأكيد (قوله وسيأتى) أى فى التمييز (قوله وهو وصف) هو مادل على حدث معين وذات مبهمة وذلك كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل (قوله ولو تقديرا) مثل الجملة وشبهها ، فإنها فى تأويل الوصف ومثل ثبات فى قوله تعالى — فانفروا ثبات — فإنه بمعنى متفرقين (قوله أى ليست أحد جزءى الكلام) أى وليس المراد بالفضلة مايستغنى الكلام عنها وإلا لم تدخل فى التعريف نحو : كسالى من قوله تعالى — قاموا كسالى — فإن كسالى حال ولا يستغنى الكلام عنه (قوله تقع فى جواب كيف) أى يصح أن تقع فى جوابها وذلك بأن يكون مذكورا لبيان الهيئة أى للدلالة على الحال الثابتة للفاعل حين صدور الفعل عنه أو للمفعول حين وقوع الفعل عليه أولهما (قوله فخرج بالفضلة نحو القائم زيد الخ) أى المبتدأ المشتق والمؤول به والخبر المشتق والمؤول به ونحو ذلك كالفاعل المشتق أوالمؤول به .

بقى أنه يخرج بذكر الوصف نحو القهقرى فى رجعت القهقرى كما فى الأوضح وكأن الشارح تركه لأن فيه الاحتراز بالجنس (قوله والتمييز) الأولى أن يقول وبعض أمثلة التمييز أويقول التمييز المشتق وكأنه اعتمد على المثال ، ثم ماذكر مبنى على الصحيح أن فارسا ونحوه فى المثال تمييز ، وقيل إنه حال والمعنى أتعجب منه فى حال كونه فارسا . ورد بأنه لا يستقيم كونه حالا مقيدة لأنك لم ترد به المدح فى حال الفروسية بل المدح مطلقا بدليل أنك تقول : لله دره كاتبا وإن لم يكتب ، ولا مؤكدة لأن شرطها أن يكون الحال مفهوما من الجملة التى قبلها ولله دره محتمل للفروسية وغيرها . وقال الرضى : وأنا لا أرى بينهما فرقا لأن معنى التمييز ما أحسن فروسيته فلا تمدحه فى حال فروسيته إلا بها . وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ماأحسنه فى حال فروسيته (قوله لعدم صلاحيتهما لذلك) أى للوقوع فى جواب كيف لأنهما لم يذكرا لبيان الهيئة قصدا بل لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية ولتقييد الموصوف وجاء بيان الهيئة ضمنا (قوله أن تكون منتقلة) أى غير لازمة لصاحبها لأنها مأخوذة من التحول وهو التنقل فلا تكون أمرا خلقيا فلا يجوز جاء زيد أحمر أو طويلا ، ومن غير الغالب أن تقع وصفا ثابتا وذلك فى ثلاث مسائل ذكرها فى المغنى والأوضح (قوله مشتقة من المصدر الخ) كذا قاله غير واحد ولا يتقيد بكونه من المصدر

من الفاعل كجاء زيد راكبا ، ومن المفعول (كضربت اللص مكتوفا) ومنهما معا نحو : لقيته راكبين ، ومن المضاف إليه إن كان المضاف بعضه نحو — ونزعنا ما فى صدورهم من غلّ إخوانا — أو كان كبعضه فى صحة حذفه والاغتناء عنه بالمضاف إليه نحو — أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا — أو كان عاملا فى الحال عمل الفعل نحو — إليه مرجعكم جميعا — :

كما فى مستحجر من الحجر ومستنسر من النسر ، ولك أن تجعل اشتقاق هذه من المصدر كالاستحجار والاستنسار وإنما كان الغالب فيها أن تكون مشتقة لأنها فى المعنى صفة والصفة مشتقة . ومن غير الغالب أن تقع جامدة مؤوله بالمشتق وذلك فى ثلاث مسائل ، وجامدة غير مؤولة بالمشتق وذلك فى سبع مسائل فانظر الأوضح وشرحه (قوله كجاء زيد راكبا) أى كراكبا من هذا المثال وقس ما بعده (قوله ومن المفعول) منه المنادى وفى جواز مجىء الحال منه مذاهب أصحها كما فى الجامع الجواز (قوله نحو : لقيته راكبين) فراكبين حال من الفاعل وهو التاء ومن المفعول وهو الهاء لأنه ذكر لبيان هيئتهما : أى صدور اللقىّ من المتكلم حال كونه راكبا ، ووقع اللقىّ فى المفعول حال كونه راكبا (قوله ومن المضاف إليه إن كان المضاف بعضه الخ) فإن كان المضاف إليه غير واحد من هذه الثلاثة نحو : ضربت غلام هند جالسة لم يجز مجىء الحال منه . وادّعى ابن مالك فى شرح التسهيل الاتفاق على ذلك وتبعه ولده وفيه نظر فإن الفارسى ذهب إلى الجواز وممن نقله عنه ابن الشجرى فى الأمالى .

قال فى التصريح : وإنما اشترطوا أحد هذه الشروط لئلا تنخرم قاعدتهم وهى أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وصاحبها إذا كان مضافا إليه يكون معمولا للمضاف ، والمضاف لا يعمل فى الحال إذا لم يشبه الفعل فإذا كان المضاف مصدرا أو صفة فالقاعدة موفاة لأن الحال وصاحبها معمولان لشىء واحد ، وإذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله أو بما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل فى الحال بخلاف ما إذا لم يكن كذلك فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب الحال انتهى .

وأفاد كلام الشارح أن الحال لا تكون مبينة لهيئة مبتدأ ولا خبر وظاهر كلام سيبويه مجيئها من المبتدأ وحكى السعد الخلاف فى الخبر وغيره يؤول ذلك بالفاعل والمفعول فجالسا فى نحو زيد فى الدار جالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى أو حال من زيد ، وهو وإن كان مبتدأ صورة إلا أن معنى الكلام استقر وحصل زيد فى الدار فهو فاعل معنى ، والفعل العامل فى زيد وإن لم يكن مقدرا فى الكلام لأنه مبتدأ لكنه مفهوم من الكلام ، وهذا أقرب إلى معنوية الفاعل حقيقة وشيخا فى — هذا بعلى شيخا — حال من بعلى وهو مفعول معنى لأن التقدير أنبه على بعلى أو أشير إلى بعلى وجرى على هذا ابن الحاجب فقال فى كافيته الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا أو معنى نحو : ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار قائما وهذا زيد قائما انتهى .

ويرد عليه مجيئها من المضاف إليه فلعله لا يثبته ولهذا لم يذكره ، وأما مجيئها من المجرور بالحرف فراجع للمفعول معنى . وبقى الكلام فى اسم كان قال السعد فى قوله تعالى — قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة — ومن لم يجوز الحال من اسم كان بناء على أنه ليس بفاعل جعلها حالا من الضمير المستكن فى لكم لكن اللائق بالنظر النحوى أنه فاعل قد أسند إليه الفعل على طريقة القيام وإن لم يكن قائما ولهذا لم يعدوه فى الملحقات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال إن الأفعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لأنها أفعال عندهم ولا شىء من الفعل بلا فاعل انتهى .

وإنما قيد النظر بالنحوى لأن أهل المعانى قالوا إن منطلقا فى كان زيد منطلقا هو المسند حقيقة وكان للدلالة على زمن النسبة فهو قيد لمنطلقا (قوله — إليه مرجعكم جميعا —) أى رجوعكم فالمرجع بكسر الجيم مصدر ميمى

(و) الحال (شرطها) من حيث هى (التنكير) خلافا ليونس والبغداديين مطلقا والكوفيين فيما تضمن معنى الشرط ، وإنما شرط ذلك لأن المقصود بها بيان هيئة صاحبها : أى كيفية وقوع الفعل منه أو عليه وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة إلى تعريفها صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض ، وقد تقع بلفظ المعرفة فتؤوّل بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير نحو : اجتهد وحدك : أى منفردا ، وادخلوا الأوّل فالأوّل : أى مرتبين .

(و) شرط (صاحبها) وهو من الحال وصف له فى المعنى (التعريف) لأنه مخبر عنه بها فى المعنى ، والأصل فيه التعريف (أو) ما يقوم مقامه من المسوغات فى إيضاح المعنى : وهو إما (التخصيص) بوصف أو إضافة أو بمعمول غير مضاف إليه (أو التعميم) بأن يتلو نفيا أو شبهه من نهى أو استفهام (أو التأخير) بأن يتأخر عن الحال فالأوّل (نحو — خاشعا أبصارهم يخرجون —) فخاشعا حال من ضمير الفاعل فى يخرجون وهو أعرف المعارف .

والثانى نحو (— فى أربعة أيام سواء للسائلين —) فسواء حال من أربعة لاختصاصها بالإضافة ، ومنه قوله :

نجيت يارب نوحا واستجبت له … فى فلك ماخر فى اليمّ مشحونا

بمعنى الرجوع . والقياس فتح الجيم إذ المصدر الميمى قياس عينه الفتح مطلقا كأعجبنى مضربك زيدا (قوله من حيث هى) أى من غير نظر إلى كونها مؤكدة أو مؤسسة منتقلة أو لازمة من الفاعل أو غيره فالحيثية لبيان الإطلاق لا للتقييد أو التعليل (قوله التنكير) أى ولو صورة فلا يرد ماقيل إن كلا قد ينصب على الحال نحو : أخذت المال كلا مع أنه معرفة لكونه مضافا فى التقدير لأنه نكرة صورة (قوله مطلقا) أى سواء تضمن معنى الشرط كما يأتى أولا نحو : جاء زيد الراكب ؛ وحجتهم فى ذلك القياس على الخبر وعلى ماسمع من ذلك (قوله فيما تضمن معنى الشرط) نحو : زيد الراكب أحسن منه الماشى فإن الراكب والماشى حالان ، وصح تعريفهما لتأويلهما بالشرط إذ التقدير زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى ، وأنت زيدا أشهر منك عمرا : أى إذا سميت ، وذو الرمة أشهر منه غيلان . والجمهور قالوا المنصوب فى الأوّل بتقدير إذا كان وفى الأخيرين بفعل التسمية (قوله أى كيفية وقوع الفعل منه) أى إن كان صاحبها فاعلا ولو تأويلا ؛ وقوله أو عليه أى إن كان مفعولا كذلك (قوله وذلك حاصل بلفظ التنكير الخ) اعترض عليه بأنه ينبغى أن يصح تعريفه إن كان التبيين مقصودا والمنع مطلقا ، وعلل بعضهم وجوب تنكيرها بأنها خبر فى المعنى ، وفيه أن الخبر لايجب تنكيره فالدليل لايوافق المدعى إذ المدعى أن التنكير شرط واجب والدليل يقتضى أن يكون جائزا لاواجبا ، وعلله بعضهم بعدم توهم كونها نعتا عند نصب صاحبها أو خفاء إعرابها ، وفيه أن التوهم حاصل إذا كان ذو الحال نكرة منفية مثلا منصوبة (قوله نحو : اجتهد وحدك) أى من كل ماعرف بالإضافة ، وقوله وادخلوا الأوّل فالأول : أي من كل ماعرف بأل : وقد يجىء المؤول بنكرة علما كقولهم جاءت الخيل بدادا فبدادا علم جنس وقع حالا لتأوله بنكرة كأنهم قالوا جاءت الخيل متبدّدة (قوله لأنه مخبر عنه بها فى المعنى الخ) أولى منه أن يقول لأنه مبتدأ فى المعنى وهو لايكون فى الغالب إلا معرفة أو نكرة بمسوغ (قوله حال من ضمير الفاعل فى يخرجون) يجوز أيضا كونه صفة مفعول محذوف أى يوم يدع الداع إلى شىء نكر قوما خاشعا أبصارهم (قوله وهو) أى الضمير مطلقا لاضمير الفاعل (قوله ومنه) أى الثانى لكنه من المختص بالوصف وإنما قال : ومنه لاحتمال كون مشحونا حالا من الضمير المستتر فى ماخر ، ثم كان المناسب لما أسلفه أن يقدم هذا على مثال المتن أو يقول فيما سلف بإضافة أو وصف والفلك فى البيت بضم اللام ، وماخر بكسر المعجمة صفة وهو الذى يشق الماء ، واليمّ البحر . والشاهد

وقولك : عجبت من ضرب أخوك شديدا :

والثالث نحو (ـوما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون ـ) فجملة لها منذرون حال من قرية لوقوعها فى سياق النفى ، ونحو : « لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا » ونحو قوله « ياصاح هل حم عيش باقيا » :

(و) الرابع نحو :

(لمية موحشا طلل) يلوح كأنه خلل

فموحشا حال من طلل الذى هو صاحبها وسوغ مجيء الحال منه تأخره عنها أو الوصف أوهما : وقيل حال من الضمير فى لمية وحينئذ لا يكون من قبيل تأخير الحال عن صاحبها . والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها ، وصححه فى الجامع والمشهور المنع . وقد يقع صاحبها نكرة من غير مسوغ ومنه

فى مشحونا أى مملوءا حيث وقع حالا من فلك مع أنه نكرة لتخصصه بالوصف (قوله وقولك عجبت الخ) أى ونحو قولك فهو بالجر عطفا على فى أربعة أيام . والشاهد فى شديدا حيث وقع حالا من ضرب مع أنه نكرة لتخصصه بمعمول غير مضاف إليه وهو الفاعل (قوله والثالث)أى التعميم (قوله ياصاح الخ) قطعة صدر بيت بقيته : فترى « لنفسك العذر فى إبعادها الأملا » هل للاستفهام الإنكارى وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر : والشاهد فى باقيا حيث وقع حالا من عيش مع أنه نكرة لتقدم الاستفهام (قوله كأنه خلل) بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بكسرها أيضا وهى بطانة كانوا يغشون بها أجفان السيوف المنقوشة بالذهب أو غيره ، وهى أيضا ستور تلبس ظهور سيتى القوس :

وقال الدماميني : والخلل من الأضداد يطلق على العظيم والحقير والمراد هنا الثانى انتهى :

واعترض بأنه لامعنى لتشبيه آثار الديار بالحقير بأن يقال يلوح كأنه حقير مع أن الذى يطلق على العظيم والحقير إنما هو الجلل بالجيم المفتوحة (قوله وسوغ مجيء الحال منه تأخره عنها) فى المغنى أن تقديم حال النكرة عليها ليس لأجل تسويغ الحال منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفى الرضى مايوافقه (قوله أو الوصف) أى بجملة يلوح (قوله وقيل حال من الضمير فى لمية) زعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفا أو جارا أو مجرورا لاضمير فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر واستدل بأنه لو تحمل ضميرا عند التقدم لجاز أن يؤكد وأن يعطف عليه وأن يبدل منه .

قال فى المغنى : وهو مخالف لإطلاقهم ولقول أبى الفتح فى « عليك ورحمة الله السلام » إن الأولى عطفه على ضمير الظرف لاعلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض عليه بأنه تخلص من ضرورة بأخرى وهى العطف مع عدم الفصل ولم يعترض بعدم الضمير . وجوابه إن عدم الفصل أسهل لوروده فى النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل إنه قياس (قوله وحينئذ لايكون من قبيل الخ) كذا فى النسخ والصواب إسقاط لا كما لايخفى؛ وقيل فى الكلام قلب إذ الكلام فى تأخر صاحب الحال لافى تأخر الحال (قوله والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها) أى وعامل صاحبها وفى كلامه حذف معطوف مع عاطفه. والتقدير وعدم جواز ذلك أى الاختلاف فكونه حالا من طلل مبنى على جواز الاختلاف لأن طلل حينئذ مبتدأ لافاعل بالظرف قبله لعدم اعتماده إلا على مذهب الأخفش . والعامل فى المبتدإ الابتداء والعامل فى الحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف ، ولم يجز أن يعمل معنى الابتداء فى الحال لأنه ليس المعنى على أن الابتداء بلفظ طلل للإسناد إليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل فى الحال ما ليس مقيدا به ، وكونه حالا من الضمير مبنى على عدم جواز الاختلاف بين العامل فى الحال وصاحبها إذ العامل على هذا واحد وهو الاستقرار (قوله وصححه فى الجامع) استشهد له

الحديث « وصلى وراءه رجال قياما » فلا يقاس عليه عند الخليل ويونس ويجوز تقدمها على صاحبها إلا لمانع ، وكذا على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو صفة تشبهه إلا لمانع أيضا وقد يجب ذلك . ويجوز حذفها إلا لمانع ككونها نائبة عن خبر كضربى زيدا قائما أو جوابا نحو : راكبا لمن قال كيف جئت ، أو منهيا عنها نحو — لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى — ويحذف عاملها جوازا كقولك للمسافر راشدا مهديا أى اذهب ووجوبا كضربى زيدا قائما وزيد أبوك عطوفا .

فى المغنى فى الباب السادس بأمور ثم ردها ، ولهذا قال الدمامينى فى شرح التسهيل : فظهر بالأخرة أن الصواب عنده مذهب الجمهور القائلين بأن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها مع أنه ساق مذهب سيبويه فى هذه المسئلة فى معرض الرد به على المعربين فى أمور اشتهرت بينهم والصواب خلافها ، وبان لك أن آخر كلامه يناقض أوله (قوله عند الخليل ويونس) وأما سيبويه فذهب إلى جواز كون ذى حال نكرة قياسا مطردا . ووجهه أن الحال إنما دخلت لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه (قوله ويجوز تقديمها على صاحبها) أشعر كلامه بأن الأصل فيها التأخير وهو كذلك كالخبر (قوله إلا لمانع) كأن تكون نكرة محصورة نحو — وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين — أو مجرورة بحرف جر غير زائد أو بإضافة ولو غير محضة خلافا لابن مالك فى شرح التسهيل قال : لأنها فى نية الانفصال .

قال فى شرح العمدة : ومما يمتنع فيه تقديم الحال على صاحبها أن يكون منصوبا بكان أو ليت أو فعل تعجب أو تصل بصلة أل نحو : القاصدك سائلا زيد أو اتصل بفعل موصول به حرف نحو : أعجبنى أن ضربت زيدا مؤدبا (قوله أو صفة تشبهه) أى الفعل المتصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ، والحصر فى المتصرف وشبهه منقوض بالمصدر النائب عن فعله كضربا زيدا مجردا فإن الظاهر أنه كالمتصرف .

واعلم أن ماذكر من جواز تقديم الحال على عاملها هو الأصح ، وفى أقوال لا نطيل بها (قوله إلا لمانع) نحو لأصبرن محتسبا ولأعتكفن صائما فإن مافى حيز لام الابتداء ولام القسم لايتقدم عليهما (قوله وقد يجب ذلك) راجع لكل من المسئلتين قبله فيجب تقديمها على صاحبها إذا كان محصورا نحو : ما جاء راكبا إلا زيد ، ويجب تقديمها على عاملها إذا كان لها صدر الكلام نحو : كيف جاء زيد أو كانت فاضلة وكان العامل أفعل تفضيل عامل فى حالين لا سمين متحدى المعنى أو مختلفيه وأحدهما مفضل على الآخر ، وبسط هذا الكلام يطلب من المطولات (قوله نائبة عن خبر) عبارة التسهيل ويجوز حذف العامل مالم تنب عن غيرها انتهى سواء كانت نائبة عن الخبر أو بدلا من اللفظ بالفعل ، وعدل الشارح عنها لأن الثانى لم يتضح له مثال لأن الأظهر فى نحو : أتميما مرة وقيسا أخرى ، انتصابه على المصدر ونحو : أقائما وقد قعد الناس صاحب الحال ضمير قائما والعامل قائما (قوله أو منهيا عنها) أى لتوقف المراد على ذكرها فمثلها ما شاركها فى ذلك ، وأكثر مايقع ذلك فى النفى وشبهه نحو — وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين — وما أرسلناك إلا مبشرا ونذيرا — ويأتى فى غيره كقوله تعالى — وهذا بعلى شيخا — وقال الشاعر « إنما الميت من يعيش كئيبا » (قوله كضربى زيدا قائما) تقدم الكلام عليه فى باب المبتدأ والخبر (قوله وزيد أبوك عطوفا) سيأتى الكلام عليه فى باب التمييز .

(و) من المنصوبات :

[التمييز]

أى المميز بكسر الياء على البناء للفاعل لكن اشتهر إطلاق المصدر عليه والتمييز والتبيين والتفسير ألفاظ مترادفة (وهو اسم فضلة نكرة جامد) غالبا (يفسر ما انبهم من الذوات) أو النسب فخرج بالفضلة غيرها نحو: زيد قائم، وبالنكرة المعرفة نحو: زيد حسن وجهه. وقد يأتى بلفظ المعرفة فيؤول بنكرة معنى كقوله وطبت النفس ياقيس عن عمرو أى نفسا وبما بعدها سائر الفضلات كالحال فإنه مبين للهيئة لا رافع لإبهام ذات ولا نسبة وكالنعت فإنه مخصص أو مقيد ورفع الإبهام إنما حصل ضمنا لا قصدا ورب شىء يقصد لمعنى خاص وإن لزم منه معنى آخر:

[التمييز]

(قوله ومن المنصوبات التمييز) جعل قول المصنف التمييز مبتدأ لخبر محذوف . والظاهر أنه عطف على المفعول به أو على الحال على مامرت الإشارة إليه فى باب الحال (قوله أى المميز بكسر الياء الخ) فهو مجاز من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل ، وقوله لكن اشتهر الخ أى فيكون إطلاق المصدر على الاسم المذكور حقيقة عرفية فلا يحتاج لتأويله باسم الفاعل (قوله ألفاظ مترادفة) أى لغة واصطلاحا وهو فى اللغة فصل الشىء عن غيره قال تعالى — وامتازوا اليوم أيها المجرمون —: أى انفصلوا من المؤمنين - تكاد تميز من الغيظ — أى ينفصل بعضها من بعض (قوله وهو اسم) أى صريح لأن التمييز لا يكون جملة (قوله غالبا) ومن غير الغالب أن يكون مشتقا كما يأتى (قوله أو النسب) الذى دل عليه كلام ابن الحاجب أن التمييز دائما إنما يفسر الذوات غايته أن الذات إما مذكورة وإما مقدرة غاية أنه عبر عن الثانى بأنه يرفع الإبهام عن النسبة نظرا للظاهر :

وفى المنهل الصافى للدماميني : النسبة على الحقيقة لا إبهام فيها إذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم وإنما الإبهام فى المتعلق الذى نسب إليه الطيب فى الحقيقة بحسب القصد إذ يحتمل أن يكون دارا وعلما وأبوة وغير ذلك ، ولأنه لا يصلح جعله للنسبة إذ الدار ليست هى النسبة فى المعنى فكيف يرفع بها الإبهام عنها :

وقال الأستاذ الصفوى عند قول ابن الحاجب . والثانى عن نسبة فى جملة أو ماضاهاها مثل طاب زيد نفسا الخ وقد عرفت أن التمييز فى هذه المواضع المذكورة فى الحقيقة إنما هو عن أمر مقدر إذ التقدير طاب شىء من زيد والتمييز يبين ذلك الشىء (قوله فخرج بالفضلة) أى وأما قوله اسم فجنس شامل للفضلة وغيرها ومع ذلك فيخرج الجملة كما تقدم ، وكأن الشارح راعى أن الجنس من شأنه الإدخال وإن جاز الإخراج به إذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص وجهى كما هنا كما لا يخفى (قوله وطبت النفس الخ) قطعة من عجز بيت بقيته :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت . . . .

قائله رشيد اليشكرى يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكرى وأراد بالوجوه أعيان القوم ومثله فى مجىء التمييز بلفظ المعرفة والتأويل بالنكرة الحديث إن امرأة كانت تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة أل . وأجاز ابن مالك أن يكون مفعولا على أن الأصل تهريق ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كقولهم جاراة وناصاة . قال فى المغنى : وهذا مردود لأن شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية : أى لأن الغرض إنما يحصل حينئذ، وأما فى تهريق فلا حاجة لقلب الياء ألفا لأنها ساكنة ، فاندفع قول الشمنى إن ابن مالك لم يشترط ذلك بل كون الياء لاما كرضى لأن اشتراط ذلك ظاهر لا يسع أحدا مخالفته فتدبر . وأما قولهم فى العدد المركب أحد عشر من الدراهم وفى العقود عشرون من الدراهم ونحو ذلك فليس المجرور بمن تمييزا اصطلاحا بدليل عدم إفراده ،

واعلم أن التمييز كالحال من جهة كونه منصوبا وفضلة ومفسرا للإبهام إلا أن الحال تخالفه من ثلاثة أوجه :

وأما بطرت معيشتها فقيل ظرف بتقدير المدة وأن المعيشة مصدر مثل وإدبار النجوم أى مدة عيشها ومدة إدبار النجوم ، وأما سفه نفسه فقيل تأكيد وقيل غير ذلك فيهما قاله المصنف فى الحواشى ٥

ونقل بعض الأفاضل أن ابن مالك فى شرح التسهيل أعرب نفسه من قوله تعالى - إلا من سفه نفسه - توكيدا لمن ومن منصوبة على الاستثناء وفى يرغب ضمير هو فاعله . واعترض بأن المعنى على الرفع والتفريغ إذ المعنى ما يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه ، ويؤيد ذلك - ومن يغفر الذنوب إلا الله - إلا أن النصب يجوز فى هذا على ضعف ، وفى الباب الخامس من مغنى اللبيب بعد أن اعترض على الزمخشرى فى الكلام على قوله تعالى - قل لا يعلم من فى السموات - الآية ، ونظير هذا على العكس قول الكرمانى فى - ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه -: أن من نصب على الاستثناء ونفسه توكيد ؛ فحمل قراءة السبعة على النصب فى مثل ماقام أحد إلا زيدا إلى آخر ما حرره (قوله من جهة كونه منصوبا الخ) ومن جهة كونه اسما نكرة ، ولذا قال فى المغنى إنهما يشتركان فى خمسة أوجه . بقى أنهما يشتركان فى أنهما يحذفان (قوله من ثلاثة أوجه) ذكر فى المغنى أنها سبعة ، وزاد على ما هنا أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى - ولا تمش فى الأرض مرحا - بخلاف التمييز ٥

قال الشمنى : ولقائل أن يقول إن التمييز قد يتوقف معنى الكلام عليه نحو : ما طاب زيد إلا نفسا ، وأن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه ، ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح فأما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله :

رددت بمثل السيد نهد مقلص كميش إذا عطفاه ماء تحلبا

وقوله • إذ المرء عينا قر بالعيش منزيا • فسهو لأن عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف وأما قوله : • وما ارعويت وشيبا رأسى اشتعلا • وقوله : • أنفسا تطيب بنيل المنى • فضرورتان وإنما لم يقدر للمرفوع فيهما فعل لأنه لا ضرورة لذلك بخلافه فيما سبق ، لأن عدم التقدير يؤدى إلى دخول إذا على الجمل الاسمية وأما هنا فلا محذور فسقط ما للدمامينى فى المقام . وبه يعلم صحة حكم المصنف على ابن مالك بالسهو لأنه لا يصح استدلاله بالبيتين السابقين على وقوع الجملة الاسمية بعد إذا لأنهما ليسا نصا فى ذلك فسقط ما للشمنى فتدبر ، وأن الحال تكون مؤكدة لعاملها ولا يقع التمييز كذلك وهو بخلاف ما مشى عليه فى هذا الكتاب حيث قال : وقد يؤكدان ، وأن الحال تتعدد كقوله :

علىّ إذا مازرت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا

بخلاف التمييز ولذلك كان خطأ قول بعضهم فى • تبارك رحمانا رحيما وموئلا • أنهما تمييزان ، والصواب أن رحمانا منصوب بإضمار أخص أو أمدح ورحيما حال منه لا نعت له لأن الحق قول الأعلم وابن مالك أن الرحمن ليس بصفة بل علم ، وبهذا أيضا يبطل كونه تمييزا وقول قوم إنه حال :

واعلم أنه قد صنف بعض فضلاء المغاربة وهو الشيخ يحيى بن عبد الرحمن بن محمد العقيلى البجائى فى هذه المسئلة رسالة ذكر أن سبب تصنيفها وقوع الكلام فيها بين جمع من أهل الأدب من أهل مصر وأهل حلب ، وأن سبب ذلك ماوقع فى توقيع بعض الكتبة وهو مانصه : عند فلان عشرون قنطارا عسلا قصبا ، وحاصل ماذكره أن لك ليس من التعدد لعدم اتحاد المميز بل كل واحد تمييز لما قبله ، وهذا يقتضى أن التمييز يميز وهو كذلك كما نص عليه ابن الحاجب فى شرح المفصل فى الكلام على قوله تعالى - ولبسوا فى كهفهم ثلثمائة سنين - فإنه لما نقل فى

أحدها : أنها فى الغالب تـكون مشتقة أومؤوّلة به ، والتمييز الغالب فيه كونه جامدا ووقوعه مشتقا قليل نحو : لله دره فارسا :

ثانيها : أنها لبيان الهيئة ، وهو تارة لبيان الذوات وأخرى لبيان جهة النسبة .

ثالثها : أنها تقع جملة أو ظرفا بخلافه .

وقد علم ممامر أن التمييز نوعان تمييز نسبة وسيأتى ، وتمييز مفرد وهو المراد بقوله (وأكثر وقوعه بعد) مايفيد (المقادير) من مساحة (كجريب نخلا) أوكيل كقفيز برا (وصاع تمرا) أو وزن كرطل زيتا (ومنوين عسلا) والجريب مقدار معلوم من الأرض ، ومنوين تثنية منا بالتخفيف والقصر كعصى وهوآلة الوزن يعرف بهامقادير الموزونات :

وقد يقع بعدما يشبه المقادير كشبه المساحة نحو : مافى السماء موضع راحة سحابا ، وشبه الكيل

المفصل أن الزجاج قال لو انتصب سنين على التمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة قال : هذا الذى ذكره يرده قراءة الأخوين إذ لا وجه لها إلا التمييز وهو ليس بلازم ،لأنه مخصوص بكون التمييز مفردا بخلافه جمعا فإنه مثله فى ثلاثة أبواب على أن الأصل فى التمييز الجمع وإنما عدل إلى المفرد لغرض فإذا استعمل الجمع استعمل على الأصل لا على الوجه الذى ألزمه ، ولعل الشارح إنما اقتصر على ما ذكره من الفروق لأن ما عداه إما محل نزاع أوفيه خلاف ، وبعضه اعتمد المصنف فى غير المغنى خلافه كقوله هنا إن التمييز يؤكد (قوله نحو: لله دره فارسا) قال قوم : إن انتصاب نحو : فارسا فى مثل هذا التركيب على الحال وضعفه ابن الحاجب فى أمالى المفصل بأنه لا يخلو إما أن يكون حالا مقيدة أو مؤكدة وكلاهما غير مستقيم ، أما المقيدة فلأن قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح فى حال الفروسية وإنما تريد به المدح مطلقا بدليل أنك تقول لله دره كاتبا وإن لم يكتب بل تريد الإطلاق بذلك ، وأما المؤكدة فلأن شرطها أن يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التى قبلها ، وأنت لو قلت لله دره كان محتملا للفروسية وغيرها : وقال الرضى : وأنا لا أدرى بينهما فرقا لأن معنى التمييز ما أحسن فروسيته فلا تمدحه فى حال فروسيته إلا بها ،وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسنه فى حال فروسيته (قوله أنها لبيان الهيئة) قال المصنف فى حواشى التسهيل : المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا ، وإن أرادوا الصفة فالتعبير بها أوضح لمقصودهم ، لـكن يخرج منه جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو جالس : قال الدمامينى : هما فى معنى جاء مقارنا لطلوع الشمس وجلوس عمرو فبحسب التأويل لايخرجان لأنهما حينئذ مبينان للصفة انتهى . وقال السيد ركن الدين إذا قلت آتيك وزيد قائم فإن الحال لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول وإنما هى بيان للزمان الذى هو لازم الفاعل أو المفعول ، وقد اشتهر التعبير عن اللازم بالملزوم فكأنه بين ذاتيهما انتهى : وقد تـكلم فى المغنى على تأويل الجملة الواقعة حالا فى الترجمة التى نصها أقسام الجمال (قوله بعد مايفيد المقادير) حمل المقادير فى عبارة المتن على أنه جمع مقدار مصدر بمعنى تقدير فاحتاج إلىتقدير قوله مايفيد لأن التمييز فىالأمثلة وقع بعد مايعرف به قدرالشىء كالجريب ، ولو جعل المقادير جمع المقدار بمعنى ما يعرف به قدر الشىء لم يحتج إلى حذف وهو أظهر مع أنه يلزم على صنيعة حذف الموصول وبعض الصلة إن جعلت ما موصولة : وقال فى الفواكه الجنية بعد أن فسر المقدار بما يعرف به قدر الشىء : والمراد بالمقدار فى هذه الأمثلة هو المقدر لا الآلة التى يقع بها التقدير وإلا وجبت الإضافة نحو : اشتريت قفيز برّ تريد المـكيال الذى يكال به البر انتهى فتأمله فإن كلامه أوّلا يقتضى أن المقدار اسم للآلة وثانيا أنه مصدر بمعنى اسم المفعول وهو الظاهر ، لأن الذى بينه التمييز فى الحقيقة هو المقدر لا نفس المقدار (قوله تثنية منا بالتخفيف والقصر) هو لغة فى المن بالتشديد (قوله فشبه المساحة الخ) إنما كانت هذه

نحو : نحى سمنا ، وشبه الوزن نحو — مثقال ذرة خيرا — وقولهم على التمرة مثلها زبدا يحتمل الوزن والمساحة ؛
وقد يقع بعد ماهو فرع له نحو : هذا خاتم حديدا فإن الخاتم فرع حديد .

(و) أكثر وقوعه أيضا بعد (العدد) الصريح (وهو) من أحد عشر فما فوقها إلى تسعة وتسعين بإدخال الغاية (نحو) — إنى رأيت (أحد عشر كوكبا) — وبعثنا منهم اثنى عشر نقيبا — وواعدنا موسى ثلاثين ليلة — الآية ، وهكذا (إلى) آخر ذلك نحو — إن هذا أخى له تسع (وتسعون نعجة — ومنه) أى تمييز العدد (تمييزكم الاستفهامية) بأن تكون بمعنى أى عدد ويتعين إفراده وكذا نصبه (نحو : كم عبدا ملكت) مالا تجركم بحرف كما سيأتى فعبدا منصوب على التمييز لكم وهو مفعول مقدم كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدار ولهذا فصل تمييزها عما قبله (فأما تمييزكم الخبرية) بأن تكون بمعنى عدد كثير (فمجرور) أبدا بإضافتها إليه حملا لها على ماهى مشابهة له من العدد وهو حينئذ إما (مفرد) وهو أكثر وأبلغ (كتمييز المائة فمافوقها) من المئين والألوف فإنه مجرور مفرد فتقول كم عبد ملكت بالجر والإفراد كما تقول مائة عبد أو ألف غلام ملكت ، وفى معنى المفرد مايؤدى معنى الجمع نحو : كم قوم صدقونى ، وقد تميز المائة بمفرد منصوب كقوله * إذا عاش الفتى مائتين عاما *

الأمور شبه ما ذكر لاعينه لأنها ليست معدة لذلك وإنما تشبهه ومثل فى التوضيح لشبهه المساحة بـ — لو جئنا بمثله مددا — وقال : وحمل على هذا إن لنا غيرها إبلا (قوله نحو : نحى سمنا) النحى بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن (قوله وقد يقع بعد ماهو فرع له الخ) هذا مقابل الأكثر .

واعلم أنه يجوز فى مثل هذا خاتم حديدا ثلاثة أوجه النصب إما على التمييز كما ذكر أو على الحال وينبنى عليهما الخلاف فى الإتباع فمن خرج النصب على التمييز قال إن التابع عطف بيان ، ومن خرجه على الحال قال إنه نعت والأول أولى لأنه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا ، والإتباع والإضافة وهى أرجحها لما فيها من التخفيف بحذف التنوين (قوله الصريح) إنما قيد به مع أن المصنف ذكر العدد الكناية وهو كم لأنه فصله بمنه فعلم أنه لم يرد التعميم كما يشير الشارح إليه فتدبر (قوله ويتعين إفراده) وكذا نصبه لأنها لما كانت كناية عن العدد جعلت كناية عن وسطه وهو من أحد عشر إلى مائة لأنها لو جعلت كناية عن أحد طرفى العدد لكان تحكما ووسط العدد مميزه منصوب مفرد ، ولما كان الوسط عدلا بين الطرفين ذا حظ من كل منهما لم يلزم التحكم فى الحمل عليه فسقط اعتراض الحديثى (قوله مبهم الجنس) أى الحقيقة بأن لايدرى أنه من الآحاد أو غيرها ، وقوله والمقدار أى الكمية بأن لايدرى أنه خمسة أو غيرها (قوله ولهذا فصل تمييزها الخ) أى لكونها كناية عن العدد لاعدد صريح (قوله فأما تمييز الخبرية) فإن قلت : مامعنى تسمية كم هذه خبرية ؟ قلت : من معنى الخبر الذى هو قسيم الطلب وهو الذى يحتمل الصدق والكذب لا من معنى الخبر الذى هو صاحب المبتدأ ، ألا ترى أن قول القائل كم عبيد ملكت يحتمل توجيه التصديق والتكذيب إلى قائله فيما تكثر به وافتخر (قوله فمجرور أبدا) أى مالم يفصل .

قال فى الهمع : فإن فصل نصب حملا على الاستفهامية كقوله : * كم نالنى منهم فضلا على عدم * وربما نصب غير مفصول روى كم عمة لك البيت بالنصب ، وذكر بعضهم أن النصب بلا فصل لغة تميم وذكره سيبويه عن بعض العرب قال أبو حيان وهى لغة قليلة انتهى .

وفى المختصر للسعدى قالوا وإذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول (قوله حملا لها على ماهى مشابهة له من العدد) وهو عشرة ومائة لأنها مشابهة للعشرة فى جمع المميز وللمائة فى إفراده (قوله كقوله إذا عاش الفتى الخ) صدر بيت للربيع بن ضبيع الفزارى وعجزه * فقد ذهب المسرة والفتاء *

وقد تضاف إلى جمع نحو ثلاثمائة سنين على قراءة الإضافة (أو مجموع كتمييز العشرة) مفردة (فما دونها) من التسعة إلى الثلاثة فإنه مجرور مجموع إلا إذا كان بلفظ المائة كعشر مائة أو ثلاثمائة رجل فمجرور مفرد فتقول كم رجال ملكت بالجر والجمع كما تقول عشرة رجال أو ثلاثة رجال جاءوك ، وقد يكون تمييز العشرة فمادونها اسم جنس أو اسم جمع فيجر بمن فى الغالب نحو : عندى ثلاثة من الغنم وعشرة من القوم ، وقد يجر بالإضافة نحو - تسعة رهط - «وليس فيما دون خمس ذود صدقة» وعبارته توهم أن الواحد والاثنين يميزان وليس كذلك كما فى الشذور :

وقد علم من كلامه رحمه الله أن تمييز الأحد عشر والتسعين وما بينهما مفرد منصوب ، وأما قوله تعالى - وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا - فالتمييز محذوف : أى فرقة وأسباطا بدل من اثنتى عشرة (ولك فى تمييزكم الاستفهامية) إذا كان متصلا بها (المجرور بالحرف) وجهان (جر) بمن مضمرة على الأصح ويجوز إظهارها

(قوله على قراءة الإضافة) وهى قراءة الأخوين حمزة والكسائى . قيل ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة إذ كانت تعشيرا للعشرات والعشرة تعشيرا للآحاد ، وقيل إنه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نون فقيل عطف بيان أو بدل ونية الطرح غالبة لالازمة فلا يرد أنه على البدل يصير المعنى : ولبثوا فى كهفهم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد ولا يكون سنين تمييزا لما أسلفناه فى بحث الفرق بين الحال والتمييز (قوله من التسعة فما دونها) فيه تخصيص لعموم قوله فما دونها الصادق بالواحد والاثنين لأنهما لايميزان فأخرجهما من عموم الكلام ، وبذلك يعلم وجه كون كلام المصنف يوهم أنهما يميزان (قوله وقد علم من كلامه رحمه الله تعالى أن تمييز الخ) أى حيث قال : والعدد وهو من أحد عشر الخ وعلم ذلك من كلام المصنف بالنسبة لوجوب الأفراد محل نظر ، ثم إن غرض الشارح من هذا التوطئة لقوله . وأما قوله تعالى - وقطعناهم - الخ ، وهو جواب عن سؤال حاصله أنه قد علم أن تمييز أحد عشر وبابه واجب الإفراد والتمييز فى الآية وهو أسباط جمع ، وتقرير الجواب أن أسباطا ليس بتمييز والتمييز محذوف ولو كان تمييزا لذكر العدد لأن السبط مذكر (قوله وأسباطا بدل من اثنتى عشرة) أى بدل كل من كل :

قال فى التصريح : والقول بالبدلية مشكل على قولهم إن المبدل منه على نية الطرح غالبا ، ولو قيل وقطعناهم أسباطا لفات فائدة كمية العدد وحمله على غير الغالب لايحسن تخريج القرآن عليه انتهى :

أقول : قد خرّج عليه قراءة الأخوين فى ثلثمائة سنين مع قرب المحلين (قوله إذا كان متصلا) أفهم أنه يجوز فصله منها وهو كذلك .

قال فى الهمع : ويجوز فصل تمييز كم الاستفهامية فى الاختيار وإن لم يجز فى عشرين وأخواته إلا اضطرارا ويكثر بالظرف والمجرور ، وقد يفصل بعاملها وبالخبر نحو : كم ضربت رجلا وكم أتاك رجلا ، ولكن اتصاله هو الأصل والأقوى ، ومما وجه به جواز الفصل فيها أنها لما لزمت الصدر ونظيرها من الأعداد التى ينصب تمييزها ليس كذلك بل يقع صدرا وغير صدر جعل هذا القدر من التصرف عوضا عن ذلك التصرف الذى سلبته انتهى :

وتقييد جواز جر تمييز المجرورة بالحرف بمن بالاتصال لم يذكره فى الأوضح والجامع ولم يذكره السيوطى فى جمع الجوامع ، وظاهر كلام الهمع أنه إذا فصل بين كم الاستفهامية ومميزها بفعل متعد لاتجب من : وفى المطول فى باب الإنشاء أنهم قالوا بوجوب زيادة من فى التمييز لئلا يلتبس بالمفعول كما فى الخبرية (قوله ويجوز إظهارها)

لا باضافة كم إليه لأنها بمنزلة عدد مركب وهو لا يعمل الجر فى مميزه فكذلك ماكان بمنزلته (ونصب) على التمييز فتقول بكم درهما أو بكم درهم اشتريت عبدك ، وقيدها بالمجرورة لأنها إذا لم تكن كذلك وجب نصب تمييزها كما إذا جرّت بالحرف ولم يتصل بها ، وفى كلامه دليل على أن كم اسم سواء كانت استفهامية أم خبرية ، ويشتركان فى الاسمية والبناء على السكون ولزوم التصدير والاحتياج إلى التمييز ، ويفترقان من عشرة أوجه ذكرها ابن الأنبارى فى شرحه على الألفية .

وأشار إلى النوع الثانى بقوله (وقد يكون التمييز مفسرا للنسبة) فى الجمل كما سيأتى ، وفى الوصف إلى مرفوعه كزيد متصبب عرقا ومحمد طيب نفسا ، وفى الإضافة كأعجبنى طيب زيد علما وقرب محمد دارا : أى طيب علم زيد وقرب دار محمد ، وهو قسمان لأنه إما أن يكون (محوّلا) وهو ثلاثة أقسام محوّلا عن مضاف فاعل (كاشتعل الرأس شيبا) أصله اشتعل شيب الرأس فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه ، ثم جىء بالمضاف بعد ذلك تمييزا مبالغة وتأكيدا إذ ذكر الشىء مجملا ثم مفسرا أوقع فى النفس من ذكر مفسرا

كذا فى التصريح ، لكن فى المغنى أن الإضمار واجب (قوله لأنها بمنزلة عدد مركب) مر حكمة ذلك فلا تغفل (قوله كما إذا جرت بالحرف ولم يتصل بها) هذا مفهوم تقييده السابق لكلام المتن بالاتصال ومر مافيه (قوله وفى كلامه دليل على أن كم اسم الخ) لأنه ذكر أن الخبرية تضاف والاستفهامية تجر بالحرف والمضاف والمجرور لايكون إلا اسما ، لكن لايخفى أنه لم ينص على أن جر تمييز الخبرية بإضافته إليها . وعلل بعضهم اسميتهما بأنهما يجران بالحرف والإضافة نحو : بكم درهم اشتريت ، وغلام كم ملكت (قوله والبناء على السكون) إنما بنيا لتضمنهما معنى من معانى الحروف وهو الاستفهام والتكثير لالشبه الحرف وضعا خلافا لمن زعمه لأن شرطه كون الثانى حرف لين ، وقد مر مايتعلق بذلك فى باب المعرب والمبنى (قوله ولزوم التصدير) أى على غير الجار حرفا كان أو اسما وذلك فى الاستفهامية ظاهر وفى الخبرية لأنها لانشاء التكثير فوجب لها صدر الكلام كما وجب لرب (قوله والاحتياج إلى التمييز) وذلك لإبهامهما لأنهما موضوعان للعدد المبهم ، والذازاد فى المغنى وغيره من وجوه الاشتراك الإبهام وعدها خمسة (قوله ويفترقان من عشرة أوجه ذكرها ابن الأنبارى الخ) الأول أن تمييز الاستفهامية أصله النصب وتمييز الخبرية أصله الجر . الثانى : أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون يكون مفردا وجمعا وإن كان الإفراد أكثر وأبلغ . الثالث : أن الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز فى السعة ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا فى الضرورة . الرابع : أن الاستفهامية لاتدل على التكثير خلافا لبعضهم والخبرية تدل عليه خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف . الخامس : أن الاستفهامية لايعطف عليها بلا والخبرية يعطف عليها بلا والخبرية يعطف عليها بها تقول كم رجل جاءنى لارجل ولارجلين . السادس : أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب بخلاف الخبرية والأجود فى جوابها أن يكون على حسب موضعها من الإعراب ويجوز رفعه مطلقا . السابع : أن الخبرية تختص بالماضى كرب بخلاف الاستفهامية فيجوز كم عبدا ستملكه . الثامن : أن الخبرية يتوجه إليها التصديق والتكذيب بخلاف الاستفهامية . التاسع : أن المبدل من الخبرية لايقترن بهمزة الاستفهام . العاشر : أن الاستفهامية إذا فصل مميزها فى السعة بالظرف والمجرور كان واجب النصب ومميز الخبرية إذا فصل فى الضرورة فنصبه مختار حملا على الاستفهامية ويجوز جره بالإضافة وبالحرف وقد نظم المهلبى هذه الفروق العشرة فقال :

الفرق فى كم فى الاستفهام والخبر ... فى عشر استوضحت كالأنجم الزهر
نصب المفسر مع إفراده أبدا ... وحذفه تارة والفصل فى نظر
ويقتضيك جوابا فى السؤال بها ... ومبدلا يقتضيك الحرف فى الأثر

أولا ومحوّل عن مضاف مفعول نحو (— وفجرنا الأرض عيونا —) أصله وفجرنا عيون الأرض فحوّل المفعول وجعل تمييزا وأوقع الفعل على الأرض ومحوّل عن مضاف غيرهما كمحول عن مبتدإ (و) ذلك بعد اسم التفضيل الصالح للإخبار به عنه نحو (— أنا أكثر منك مالا —) أصله مالى أكثر من مالك فحذف المضاف وأقيم ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل فصار أنا أكثر منك ، ثم جيء بالمحذوف تمييزا ومثله زيد أكرم منك أبا وأجمل

وليس من خيمها التنكير ثمة لا | عطف عليها بلا فى سائر الزبر
ولا تضاف إلى مابعدها شبها | وقد ترى بعدها إلا بمستطر
وكل هذا فالاستفهام يحكمه | وضده فى كم الأخرى على الخبر

وقد اقتصر فى المغنى والتوضيح على الفرق من خمسة أوجه : الأول والثانى والسادس والسابع والثامن مما أسلفناه (قوله ومحول عن مضاف مفعول الخ) أنكر هذا القسم الشلوبين وتبعه تلميذاه الآبدى وابن أبى الربيع ، وتأول الشلوبين عيونا فى الآية على أنها حال مقدرة لأنها حال التفجير لم تكن عيونا وإنما صارت عيونا بعد ذلك . وابن أبى الربيع على وجهين : أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير : أى عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أى ثلثه . والثانى أن يكون مفعولا باسقاط الجار . ورد بأنه لو كان كما زعم لم تلتزم العرب فى مثل ذلك التنكير والتأخير عن الفعل ولصرحوا بالجار فى وقت ، وأيضا فليس العيون مفجرا بها بل هى نفس الشيء المفجر .

وقال المصنف فى الحواشى : ظهر لى أن تمييز الجملة الفعلية فى المعنى مسند إليه نفس الفعل أو مطاوعه أو أصله أو مسند الفعل إلى مصدره فإنه لايخرج عن هذه الخمسة ، فالأول نحو : طاب زيد نفسا ، والثانى نحو — وفجرنا الأرض عيونا — لأن مطاوعه فتفجرت عيون الأرض . والثالث نحو : امتلأ الإناء ماء لأن مطاوعه ملأ الماء الإناء وقد استعملت . والرابع نحو : ما أحسن زيدا رجلا لأن أصله يجوز أن يقال فيه حسن رجل زيد ويكون زيد بدلا . والخامس — كفى بالله شهيدا — لأن المعنى كفت شهادة الله بدليل — أولم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد — (قوله الصالح للإخبار به عنه) أى عن التمييز خرج به نحو : مال زيد أكثر مال فيجب الخفض .

فإن قلت : يرد على هذا قوله تعالى — أحصى لما لبثوا أمدا — فإن أمدا تمييز مع أنه لايصلح أن يقال الأمد أحصى لأنه ليس محصيا بل محصى .

قلت : أحصى فعل ماض لا أفعل تفضيل فليس مما نحن فيه وأمدا مفعول ولما لبثوا حال من أمدا وما مصدرية لأن صفة النكرة إذا تقدمت أعربت حالا . وقيل أحصى أفعل تفضيل من الإحصاء بحذف الزوائد لأن أفعل التفضيل لايؤخذ من المزيد وأمدا منصوب بفعل دال عليه التفضيل كقوله . واضرب منا السيوف القوانسا .

فإن قلت : يرد قوله تعالى — أو أشد خشية — أو أشد ذكرا — .

قلت : الأول حال بتقدير كذوى خشية الله ، والثانى إما عطف على آباءكم أو خبر لكونوا مقدرا مدلولا عليه بالمعنى أو حال من ذكرا لأنه نعت له فى الأصل تقدم عليه ، وساغ مجيء الحال منه مع تنكيره لتقدمه عليه أو ذكرا مصدر لاذكروا ، واختار هذا أبو حيان ، وانتقده المصنف بأنه يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال وإن قدر نعتا لمصدر فمن باب شعر شاعر فيصح جعلهما حينئذ تمييزين لكونهما فاعلين فى المعنى مجازا .

فإن قلت : يرد قولهم زيد أفضل الناس رجلا .

منك وجها (أو غير محوّل) عن شيء أصلا وهذا هو القسم الثانى (نحو امتلأ الإناء ماء) ولله دره فارسا ونحوه مما يفيد التعجب لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول وهو قليل فى الكلام (و) الحال والتمييز (قد يؤكدان) فلا يفسران هيئة ولا ذاتا بل يفيدان مجرد التأكيد ، فالحال المؤكدة وهى ما استفيد معناها من غيرها ثلاثة أقسام: لأنها إما مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو — وأرسلناك للناس رسولا — أو معنى فقط (نحو — ولا تعثوا فى الأرض مفسدين —) لأن العثوّ هو الفساد معنى ؛ ومثله — ولى مدبرا — فتبسم ضاحكا — وإما مؤكدة لصاحبها نحو — لآمن من فى الأرض كلهم جميعا — وجاء الناس قاطبة ، وإما لمضمون جملة قبلها مركبة من اسمين

قلت : إنما نصب هذا لتعذر إضافة أفعل مرتين (قوله نحو امتلأ الإناء ماء) كون هذا غير محول مبنى على أنه لابد فى التمييز المحول أن يكون فاعلا للفعل المذكور . والتحقيق أن ذلك ليس بلازم بل يكفى الإسناد للازمه أو لمتعديه فالمثال من المحول عن الفاعل ، والأصل ملأ الماء الإناء وقد مر عن المصنف فى الحواشى مايؤيده (قوله ولله دره فارسا ونحوه مما يفيد التعجب) نحو : ياله رجلا ويالها امرأة ، وكون ماذكر من تمييز النسبة ظاهر إن عرف المقصود من الضمير برجوعه إلى سابق معين نحو : لقيت زيدا فلله دره فارسا ، وجاءنى زيد فياله رجلا ونحو ذلك ، أو كان كاف الخطاب لشخص معين أو اسم مظهر نحو : لله درك رجلا ولله در زيد رجلا ، فإن كان الضمير مبهما لايعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد لاعن النسبة لأن الضمير حينئذ يحتمل أن يكون المراد منه رجلا أو امرأة أوصبيا أو عبدا .

واعلم أن اللام فى ياله رجلا ويالها قصة لام المستغاث له نحو : ياللماء (قوله فالحال المؤكدة الخ) قد تكون الحال محتملة للتأكيد والتأسيس نحو هنيئا لك بحسب ماتقدره ، وقولهم أما علما فعالم لأن العامل إن قدر هناك الخبر وما بعد الفاء : أى فالمذكور عالم وذو الحال ضمير الخبر فهى مؤكدة وإن قدر ثبت لك الخبر ومهما يذكر إنسان فى حال علم فهى مبنية ويتعين هذا بعد أمافى نحو : أما علما فهو ذوعلم أو فإنه عالم أو فلا علم له (قوله نحو — وأرسلناك للناس رسولا —) أى فرسولا حال من الكاف وهى مؤكدة لعاملها وهو أرسلناك لفظا ومعنى لتوافقهما فى اللفظ والمعنى (قوله ومثله — ولى مدبرا — الخ) لأن الإدبار نوع من التولى والتبسم نوع من الضحك على الإسناد فقط كقيام زيد من زيد قائم ، واختصاص الحامد بالله تعالى من الحمد لله وإصعاد المهوىّ من

• هواى مع الركب اليمانين مصعد • انتهى . وهذا أولى من قول الجامى فى باب المفعول المطلق إنه مصدرها المضاف إلى الفاعل أو المفعول لأنه يحتاج إلى أن يراد الفاعل ولو معنى ليشمل المبتدأ .

ثم إنه يرد عليه أنه لاحاجة إلى قوله أو المفعول لأن المضمون مثلا فى ضرب زيد عمرا ضرب زيد عمرا وفى — شدوا الوثاق — شدكم الوثاق فتأمل (قوله وإما لمضمون جملة) مضمون الجملة هو المأخوذ من مادة الكلام وهيئته من حيث دلالتها (قوله مركبة من اسمين الخ) فلو كانت الجملة فعلية لم يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى — قائما بالقسط — إنه حال مؤكدة من فاعل شهد ، ونحو قوله تعالى — إنا أنزلناه قرآنا عربيا — فإن المنزل لايحتمل إلا كونه قرآنا عربيا .

وذهب ابن الحاجب إلى أنه لايجوز كون الحال مؤكدة وجعل قرآنا بدلا من الضمير وكذا لو كانت مركبة غير معرّفتين أو غير جامدين نحو : الله شاهد قائما بالقسط ، لأن العامل حينئذ مذكور فكيف يكون حذفه واجبا .

واشترط ابن مالك أن يكون الجمود محضا احترازا من أن يكون أحد الاسمين فى حكم المشتق ، فإن الحال لاتكون حينئذ مؤكدة للجملة ، ولا يحتاج إلى تقدير العامل ولذلك جعل زيد أبوك عطوفا من المؤكدة لعاملها على

معرفين جامدين كزيد أبوك عطوفا فعطوفا حال مؤكدة لمضمون زيد أبوك وعاملها محذوف وجوبا تقديره أحقه أو أعرفه ، ومثله قوله : « أنا ابن دارة معروفا بها نسبى » (و) التمييز المؤكد نحو (قوله) هو أبو طالب ابن عبد المطلب :

(ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا)

فدينا تمييز مؤكد كما قال ابن مالك ، والجمهور منعوا وقوع التمييز مؤكدا وأولوا ماورد ووافقهم فى المغنى (ومنه) على القول بجواز الجمع بين فاعل نعم وبئس الظاهر وتمييزهما قوله :

والتغلبيون (بئس الفحل فحلهم فحلا) وأمهم زلاء منطيق

وصححه ابن مالك قال : لأن التمييز قد يجاء به توكيدا كما سبق (خلافا لسيبويه) وموافقيه فى منع ذلك لاستغناء الفاعل بظهوره عن التمييز المبين له ففحلا عنده حال مؤكدة .

تأويل الأب بمشتق والعامل الأب لما فيه من معنى الاشتقاق (قوله فعطوفا حال لمضمون زيد أبوك) مضمون هذه الجملة العطوفية وهى تقرر الأبوة ولا تقيدها فإن الأب لايكون إلا عطوفا ولو فى الجملة (قوله تقديره أحقه) أى بفتح الهمزة وضمها من حققت الأمر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين ، أو من أحققت الأمر بهذا المعنى بعينه أو بمعنى أثبته : أى تحققت أبوته لك وصرت منها على يقين أو أثبتها لك عطوفا ، ومحل تقدير ماذكر إن كان المبتدأ غير أنا ، فإن كان أنا فالتقدير أحقنى أو أعرفنى .

وأشار المصنف فى الجامع إلى أنه يقدر بعد غير أنا أحق مبنيا للفاعل وبعده مبنيا للمفعول .

فإن قلت : مقتضى هذا التقدير أن صاحب الحال هو المفعول المحذوف . فما وجه كونها مؤكدة لمضمون الجملة .

قلت : لاشك أن الأبوة يلزمها إعادة وغالبا العطف كما أسلفنا فكون الأب عطوفا مستفاد من قولنا زيد أبوك فالمستفاد من عطوفا مستفاد مما قبله فلذلك كان مؤكدا (قوله ومثله : قوله أنا ابن دارة الخ) هو صدر بيت لسالم بن دارة اليربوعى يهجو فزارة عجزه « وهل بدارة ياللناس من عار » والشاهد فى معروفا فإنه حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية أعنى أنا ابن دارة ، وبها نائب عن الفاعل ويروى لها ، ونسبى فاعل معروفا ، وهل استفهام على وجه الإنكار ، ومن زائدة . والتقدير هل عار بدارة وياللناس معترض بين المبتدإ والخبر ويالمجرد التنبيه أو للنداء والمنادى محذوف أى ياقوم قاله العينى . ويرد على الأول وإن اشتهر أنه كما لاينادى إلا الأسماء لاينبه إلا هى ، وعلى الثانى أن المنادى لايحذف بعد حرف النداء إلا إذا وليه أمر كقراءة الكسائى - ألا يااسجدوا - أو دعاء كقوله : ألا يااسلمى ، نص عليه ابن مالك فى التوضيح ، واللام فى قوله يا للناس مفتوحة للتعجب (قوله ووافقهم فى المغنى) حيث قال : ولا يقع التمييز كذلك أى مؤكدا ، فأما - إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا - مؤكد لما فهم من - إن عدة الشهور - وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين ، وأما ما أجازه المبرد ومن وافقه : نعم الرجل رجلا زيد فمردود ، وأما قوله :

تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا

فالصحيح أن زادا معمول لتزود إما مفعول مطلق إن أريد به التزود أو مفعول به إن أريد به الشىء الذى يتزوده من أفعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا ، وأما قوله :

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا أو بإيماء ففتاة حال مؤكدة

أقول : التأويل فى مثل « من خير أديان البرية دينا » بعيد ولذا لم يتعرض له فى المغنى واقتصر هنا على الاستدلال به (قوله والتغلبيون الخ) أى قول جرير يهجو الأخطل ، والتغلبيون جمع تغلبى بالغين المعجمة

واعلم أن ناصب التمييز مفسره إن كان مفردا والفعل أو شبهه إن كان نسبة ، ولا يتقدم على ناصبه مطلقا خلافا للكسائى والمازنى والمبرد فى الفعل المتصرف ، ووافقهم فى التسهيل والعمدة ، ونص فى الألفية على قلته ، ولك فى تمييز المفرد جره بإضافة المفرد إليه إلا إذا كان المفرد عددا كعشرين رجلا أو مضافا كملء الأرض ذهبا ، وجره أيضا بمن إلا إذا كان المفرد عددا ، وأما تمييز النسبة فلا يجر بالإضافة ويجر بمن إذا كان غير محوّل نحو : ما أحسنه رجلا ولله دره فارسا ونعم رجلا زيد ، بخلاف ما أحسنه أدبا وطاب محمد نفسا وزيد أكثر مالا ؛

وكسر اللام : نسبة إلى بنى تغلب قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الأخطل ، والزلاء بفتح الزاى وبتشديد اللام ممدودة وهى اللاصقة العجز خفيفة الإلية ، ومنطيق بكسر الميم صيغة مبالغة يستوى فيه المذكر والمؤنث : وهو البليغ ، والمراد به هنا المرأة تتأزر بحشية تعظم بها عجزها ، والتغلبيون مبتدأ وجملة بئس الفحل فحلهم فحلا خبره ، وفحلهم من هذه الجملة مخصوص بالذم مبتدأ خبره جملة بئس الفحل على أحد أعاريب . والشاهد فى فحلا حيث جمع بينه وهو تمييز وبين الفاعل الظاهر للتأكيد (قوله مفسره إن كان مفردا) اختلف فى صحة إعماله مع أنه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لأنه طالب له فى المعنى كعشرين درهما فإنه شبيه بضارب زيدا ، ورطل زيتا فإنه شبيه بضارب عمرا فى الاسمية والطلب المعنوى ، ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون ولذلك قالوا يجب فى الاسم المفرد أن يكون تاما بأن يكون منونا أو مع نون التثنية أو الجمع أو ما يشبهها أو مضافا .

قال الرضى : قد يكون الاسم تاما فى نفسه لا بشىء وذلك فى شيئين الضمير واسم الإشارة فاحفظه . وقيل شبهه بأفعل وذلك فى خامس مرتبة فإن الفعل أصل لاسم الفاعل لأنه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدا ، وهو أصل للصفة المشبهة لأنه يعمل فى السببى والأجنبى وهى لا تعمل إلا فى السببى وهى أصل لأفعل لأنها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه إلا فى مسألة الكحل ، وهو أصل للمقادير لأنه يتحمل الضمير وهى لا تتحمله (قوله مطلقا) أى متصرفا كان أو جامدا (قوله ووافقهم فى التسهيل الخ) تمسك بما أسلفناه مع رده فيم افترق فيه الحال والتمييز (قوله ولك فى تمييز المفرد جره الخ) أى إذا حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو مقدر أو نون تشبهه (قوله إلا إذا كان المفرد عددا) أى فإن نصبه واجب ويمتنع جره لأنه يضاف إلى غير المميز نحو : عشرى رجل ، فلو أضيف إلى المميز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز أولا ، ولم يعكس الأمر دفعا لإضافة الشىء إلى نفسه لأن العدد هو التمييز فى المعنى كذا فى المتوسط . ويرد عليه أنه يقتضى امتناع إضافة العدد مطلقا إلى مميزه مع أن تمييز الثلاثة والتسعة وما بينهما والمائة والألف واجب الجر بالإضافة (قوله أو مضافا) لامتناع إضافة الشىء مرتين (قوله وجره بمن الخ) أى ولك جره بمن . واختلف فى معناها ؛ فقيل التبعيض ولذلك لم تدخل فى طاب نفسا لأن نفسا ليست أعم من المبهم الذى انطوت عليه الجملة . وقال الشلوبين : زائدة عند سيبويه لمعنى التبعيض : قال فى الارتشاف : ويدل على صحته أنه عطف على موضعها نصبا . قال الحطيئة :

طافت أمامة بالركبان آونة ... ياحسنها من قوام ما ومنتقبا

وبحث الموضح فى الحواشى أنها لبيان الجنس وهو ظاهر لأن المشهور من مذهب النحويين ما عدا الأخفش أن من لا تزاد فى الإيجاب (قوله إلا إذا كان المفرد عددا) أى فلا يجوز جره بمن لعدم صحة حمل ما بعدها على ما قبلها لكون العدد دالا على متعدد والتمييز مفرد ، ومن المبينة وضعها كما يأتى أن يحمل ما بعدها على ما قبلها (قوله فلا يجر بالإضافة) لأن المضاف لا يكون إلا اسما (قوله ويجر بمن إذا كان غير محول الخ) إنما امتنع دخول من على المحول دون غيره لأن وضع من المبينة أن يفسر بها وبمضمونها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه

(و) منها :

[المستثنى]

وهو كما قال الرضى المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا

نحو - من أساور من ذهب - والحمل ممتنع فى المحول لأن التميز مفسر بالنسبة لاللفظ المذكور وجاز فى غيره لأن التميز نفس المميز فى المعنى :

[المستثنى]

(قوله ومنه المستثنى) جعل المستثنى مبتدأ لخبر محذوف وفيه مامر (قوله وهو كما قال الرضى المذكور الخ) قال ابن الحاجب : لايمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد لأن أحدهما مخرج من حيث المعنى وهو فصله الذى يتميز به عن المنقطع والآخر غير مخرج وإذا اختلفا فى الحقيقة تعذر جمعهما بحد واحد ، نعم يمكن حدهما بحد واحد باعتبار اللفظ وهو أن يقال هو المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها كذا فى شرح الكافية ، فقوله المذكور جنس شامل للمتصل والمنقطع وغيرهما مما يذكر فى الكلام ، ولم يقل المخرج لئلا يخرج المنقطع : وفيه أن فى المنقطع إخراجا من حكم مفهوم الكلام وإن لم يكن من مفهوم اللفظ فإنه إذا قيل جاء القوم فهم عرفا مجىء ما يتعلق بهم أيضا فقولهم إلا الحمير إخراج من هذا المفهوم كما صرح بذلك البدر ابن مالك ، ولذلك أخذ والده فى التسهيل المخرج جنسا وجعله فى المتصل تحقيقا وفى المنقطع تقديرا فقال : هو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بإلا أو ماف معناها بشرط الفائدة :

فإن قلت : هل هذا يرد على ابن الحاجب فى دعواه أنه لايمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد ؟ .

قلت : لا لأن هذا فى قوة حدين لاحد واحد إذ «أو» فى قوله أو تقديرا للتقسيم ، نعم يرد أن صحة تعريف المطلق لاتفتقر إلى جمع أنواعه فى التعريف ، إلا أن يقال مراده أنه لايمكن ذلك بحيث تتميز أنواعه فى التعريف .

واعلم أن المراد بإخراج المستثنى أن ذكره بعد إلا مبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لأنه مراد للمتكلم ثم أخرجه فلا يلزم التناقض كذا قرره الشاطبى . وأورد عليه أنه يلزم أن لايكون الاستثناء من النفى إثباتا وبالعكس لأن بيان أنه لم يرد دخوله لابعنوان حكم المستثنى مغاير لحكم المستثنى منه لجواز أن يكون غير معلوم الحكم ، وبهذا ظهر حكمة تعبير ابن الحاجب والرضى بالمذكور دون المخرج فتدبر ، وقوله بعد إلا أو إحدى أخواتها فصل مخرج لما عدا المستثنى ، وقوله مخالفا لما قبلها الخ حكم وليس من الحد ولذا أسقطه ابن الحاجب ، وهو نظير قول التسهيل بشرط حصول الفائدة الذى احترز به عما كان المستثنى منه نكرة فى إيجاب ، ولم تخصص نحو : جاءنى ناس إلا زيدا ومعرفة والمستثنى نكرة لم تخصص نحو : قام القوم إلا رجلا ، فلو كان المستثنى منه نكرة فى نفى نحو : ماجاءنى أحد إلا رجل أو إلا زيد أو خصصت نحو : قام رجال كانوا فى دارك إلا رجلا ، أو كان المستثنى من المعرفة نكرة مخصصة نحو : جاء القوم إلا رجلا منهم جاز كما فى الهمع .

واعلم أن كون الاستثناء من النفى إثبات وبالعكس مبنى على أن الألفاظ موضوعة بإزاء المعانى الخارجية مثلا مدلول جاءنى القوم إلا زيدا وقوع النسبة الخارجية بين القوم الخارجى والمجىء الخارجى ، وقد أخرج زيد عن عن هذا الحكم الذى هو الثبوت الخارجى فيلزم عدم مجىء زيد ألبتة لأنه لاواسطة بين مجىء زيد وعدمه فى الخارجى ، أما إن قلنا إنها موضوعة بإزاء المعانى الذهنية فلا فإن مدلوله هو الصورة الذهنية وهى إيقاع النسبة الذهنية بين القوم الذهنى والمجىء الذهنى ، وقد أخرج زيد عن هذا الحكم الذهنى فلا دلالة فى اللفظ على أن

وهو من حيث هو منصوب وغيره ، وذكر غير المنصوب معه إنما هو على سبيل الاستطراد وإفادة لتمام القسمة وإن كان مما ليس الكلام فيه . وأما الاستثناء فهو إخراج بإلا أو إحدى أخواتها حقيقة أو حكما من متعدّد ، وهو حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع :

وأدوات الاستثناء ثمانية ، وهى أربعة أقسام: ماهو حرف وهو إلا ، وماهو فعل وهو ليس

للمستثنى حكما مخالفا لحكم الصدر فإنه يجوز أن يرتفع الإيقاع رأسا بل عدم مجىء زيد إنما يكون بحكم البراءة الأصلية وهو عدم الدلالة على الثبوت لا بسبب دلالة اللفظ على الثبوت ، وفى مثل ليس علىّ إلا سبعة لا يثبت شىء بدلالة اللفظ لغة بل بالعرف وطريق الإشارة كما فى كلمة التوحيد حيث يحصل بها الإيمان من المشرك بحسب عرف الشرع (قوله وهو) أى المستثنى ، وقوله من حيث هو أى سواء كان بإلا أو غيرها وسواء كان المستثنى بإلا متصلا أو منقطعا تاما أو مفرّغا فالحيثية حيثية إطلاق (قوله على سبيل الاستطراد) هو ذكر الشىء فى غير محله لمناسبة فذكر المستثنى المرفوع هنا ليس محله لأن الكلام فى المنصوبات لكن ذكر لاستيفاء أقسام المستثنى (قوله وإفادة الخ) عطف علة على معلول (قوله وأما الاستثناء) أى الذى هو مصدر المستثنى . وفيه إشارة إلى أن تعبير المصنف المستثنى أولى من تعبير غيره بالاستثناء لأن الذى من المنصوبات هو المستثنى فيحتاج للتأويل من عبر بالاستثناء لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول :

لكن قال السعد ينبغى أن يعلم أنا إذا قلنا جاء القوم إلا زيدا فالاستثناء يطلق على إخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى لفظ زيد المذكور بعد إلا وعلى مجموع لفظ إلا وزيدا ، وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات فى تفسيره فيجب أن يحمل كل تفسير على ما يناسب من المعانى (قوله حقيقة أو حكما) تعميم فى الاخراج ونصب حقيقة وماعطف عليه على الخبرية لكان المحذوفة جوازا وإن لم يتقدمها إن ولو أى حقيقة كان الإخراج كما فى المتصل أو حكما كما فى المنقطع ، ويحتمل أنهما منصوبان على الحالية من الإخراج بناء على جواز مجىء الحال من الخبر ، والأقرب أنهما منصوبان على المفعولية المطلقة ، والتقدير إخراجا حقيقة أو حكما فهو مما ناب فيه الصفة (قوله من متعدد) متعلق بالإخراج ، ولا فرق فى المتعدد بين أن يكون مذكورا كما فى الاستثناء التام أو متروكا كما فى المفرغ . والظاهر أن هذا حكم من أحكام الاستثناء وليس من الحد فكان ينبغى أن يقول وشرطه أنه يكون من متعدد وإلا لم يتصور الإخراج (قوله وهو حقيقة فى المتصل الخ) قال فى التاويح : قد اشتهر فيما بينهم أن الاستثناء حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع والمراد صيغ الاستثناء وأما لفظ الاستثناء فحقيقة اصطلاحية فى القسمين بلا نزاع ، ثم أنكر على صدر الشريعة أن لفظ الاستثناء مجاز فى المنقطع فعلى هذا يكون محل الخلاف صيغ الاستثناء وهو ظاهر كلام العضد (قوله وأدوات الاستثناء ثمانية) أى على الأصح فلا يرد عليه بله ولاسيما ، لكن يرد عليه لمّا قال المصنف فى الحواشى من حروف الاستثناء لما كقراءة بعضهم — إن كل نفس لما عليها حافظ — وإن كل لما جميع — وقرأ ابن مسعود — وإن منا لما له مقام — وقال الشاعر : قالت له بالله البيت . وليس منها بله خلافا للكوفيين والبغداديين وبعض البصريين ، ولا لاسيما خلافا للكوفيين وبعض البصريين لأن ما بعدها داخل فيما قبلها . ووجه ابن هشام قولهم بأنه لما كان ما بعدها بعضا مما قبلها وخارجا عنه بمعنى الزيادة كان خارجا عنه بوجه لم يكن له فسمى استثناء ، وأقرب ما يشبه به قول النابغة :

فتى كملت خيراته غير أنه جواد فما يبقى من المال باقيا

لأن كونه جوادا خير لكن زاد فى هذا الخير على غيره مما هو خير (قوله وهو ليس) أى عند الجمهور ،

ولا يكون ، وما هو مشترك بين الفعل والحرف وهو خلا وعدا وحاشا ، وما هو اسم وهو غير وسوى بلغاتها :
وبدأ بالكلام على المستثنى (بإلا) لأنها أصل أدوات الاستثناء وغيرها يقدر بها ، وإن كان الأولى البداءة بما هو متعين نصبه على كل حال كالمستثنى بليس ولا يكون كما فعل فى الشذور :
ثم المستثنى بإلا له أحوال لأنه إن كان (من كلام تام) بأن كان المستثنى منه مذكورا (موجب) بفتح الجيم بأن لم يسبق بنفى أو شبهه وجب نصبه بها على الأصح سواء كان الاستثناء متصلا (نحو - فشربوا منه إلا قليلا -) أو منقطعا نحو : قام القوم إلا حمارا تأخر المستثنى عن المستثنى منه كما مر أم تقدم نحو : قام إلا زيدا القوم (فإن) كان الكلام تاما ولكن (فقد) منه (الإيجاب) بأن اشتمل على نفى أو شبهه (ترجح) عند البصريين (البدل) أى اتباع المستثنى للمستثنى منه فى إعرابه بدل بعض من كل ، والنسق عند الكوفيين على النصب (فى) الاستثناء

وذهب الفارسى وأبو بكر بن شقير إلى حرفيتها مطلقا كما مر أول الكتاب ، وبعضهم إلى أنها فى باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى إلا (قوله ولايكون) اعترض بأن المركب من حرف وفعل لايكون فعلا .وأجيب بأنهما لما ركبا غلب الفعل على الحرف لشرف الفعل فسمى الجميع فعلا (قوله وهو خلا) عند الجميع (قوله وعدا) عند غير سيبويه فإنه لم يحفظ فيها إلا الفعلية (قوله وحاشا) أى عند الجرمى والمازنى وجماعة . وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى حرفيتها دائما وجمهور الكوفيين إلى أنها فعل دائما (قوله وإن كان الأولى البداءة بما هو متعين نصبه الخ) أى لأنه المناسب للمقام لأن الكلام فى المنصوبات (قوله أو شبهه) هو النهى والاستفهام الإنكارى (قوله وجب نصبه) لأنه شبيه بالمفعول ، والمراد وجوب نصبه فى لغة الأكثر فلا ينافى أنه يجوز إتباع المؤخر فى لغة حكاها أبو حيان وخرّج عليها قراءة - فشربوا منه إلا قليل - والكلام فيما إذا كان إلا للاستثناء كما هو صريح قوله والمستثنى بإلا ، فلا يرد أن غير النصب جائز فى نحو قام القوم إلا زيدا إذا جرت إلا صفة على الأول . ومن كلامهم : لو كان معنا أحد إلا زيدا لغلبنا ، وفى القرآن - لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا - (قوله بها على الأصح) هو مذهب ابن مالك وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد .
ووجه ماقاله الرضى أن إلا مقوية لمعنى الاستثناء ومحصلة له ، والعامل مابه يتقوم المعنى المقتضى للإعراب وأن إلا نائبة عن أستثنى كما أن حروف النداء نائبة عن أنادى ، ومقابل الأصح سبعة أقوال ذكرها فى التصريح (قوله فشربوا منه إلا قليلا) فإن قلت : يشكل على التمثيل لوجوب النصب بذلك قراءة بعضهم - إلا قليل - بالرفع قلت : لا إشكال لأنها محمولة على أن شربوا فى معنى لم يكونوا منى بدليل - فمن شرب منه فليس منى - فهو من الاستثناء المفرغ . وإما لأنه على لغة كما مر عن أبى حيان . وقيل إلا ومابعدها صفة فقيل إن الضمير يوصف فى هذا الباب . وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لايخلص من الاعتراض إن كان لازما لأن عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير ، وقيل قليل مبتدأ حذف خبره أى لم يشربوا كذا فى القاعدة الأولى من الباب الثامن من مغنى اللبيب . وعلى الأخير فالاستثناء منقطع ويكون ذلك من مجيئه جملة وإن كان الأكثر مجيئه مفردا ، لكن الظاهر أنه متصل لأن القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم والحكم المنسوب إليه بعض الحكم المنسوب إليهم وهذا شأن المتصل (وقوله وترجح البدل) للمشاكلة فى الإعراب (قوله بدل بعض) هو كما قال الآبدى يجوز فيه مخالفة الثانى للأول : فاندفع رد ثعلب بأنه كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفى (قوله والنسق عند الكوفيين) لأن إلا عندهم من حروف العطف فى باب الاستثناء خاصة وهى بمنزلة لا العاطفة فى أن مابعدها مخالف لما قبلها . واعترض مذهبهم ثعلب بأنها لو كانت عاطفة لم تباشر العامل فى نحو : ماقام إلا زيد لأن ذلك

(المتصل) بأن كان المستثنى من جنس المستثنى منه (نحو - مافعلوه إلا قليل -) برفع قليل على أنه بدل من الواو فى فعلوه وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء ، والدليل على أن الاتباع أرجح إجماع السبعة على الرفع فى قوله تعالى - ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم - وقوله تعالى - ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون - ولا يمنع ترجح البدل تأخر صفة المستثنى منه عن المستثنى خلافا للمازنى كما سيأتى ، وإذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع نحو : ماجاءنى من أحد إلا زيد ولا أحد فيها إلا عمرو ومازيد بشىء إلا شىء لايعبأ به بالرفع فى الثلاثة على البدلية حملا على المحل وبالنصب على الاستثناء .

(و) ترجح (النصب) على البدل (فى المنقطع (بأن كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه (عند) بنى (تميم)

ليس شأن حروف العطف . وأجاب فى المغنى بأنها لم تباشر العامل فى التقدير إذ الأصل ماقام أحد إلا زيد (قوله بأن كان المستثنى من جنس المستثنى منه) يرد عليه أن قول القائل جاء بنوك إلا بنو زيد منقطع مع أنه من جنس المستثنى منه فالصواب تفسير المتصل بالذى يكون بعض المستثنى منه والمنقطع بضده

هذا وترجيح الاتباع فى المتصل مشروط بكونه غير مردود به كلام يتضمن الاستثناء وإلا تعين النصب قصدا للتطابق بين الكلامين كأن يقول لك قائل قاموا إلا زيدا ، وأنت تعلم خلافه فتقول ماقاموا إلا زيدا . وبكونه غير متراخ عن المستثنى منه كما فى التسهيل فإن كان متراخيا عنه ترجح النصب لأن الإثبات إنما كان مختارا للتشاكل وهو بالتشاغل بطول الفصل يضعف وذلك نحو « مالعبدى المؤمن جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة » ووقع للزمخشرى مايخالف هذا وذلك أنه قال : إن من فى قوله تعالى - إلا من خطف الخطفة - بدل من الواو فى - لايسمعون - أى لايسمع الشياطين إلا الشيطان الذى خطف ، ولم يذكر النصب فليحرر (قوله خلافا للمازنى كما سيأتى) يأتى إن شاء الله تعالى مايتعلق به (قوله وإذا تعذر البدل على اللفظ الخ) إنما تعذر لأن لا الجنسية فى المثال الثانى لاتعمل فى معرفة ولا فى موجب ، وماذكر من الابدال على المحل فى ذلك المثال مشكل فإن اعتبار محل اسم لا على أنه مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ ، واعتبار محل لا مع اسمها على أنهما فى محل مبتدإ عند سيبويه لايتوجه عليه تقدير دخول لا على أحد وحينئذ يفوت النفى والإثبات ، وبيان عدم توجه لا للدخول على أحد أن أحدا على هذا التقدير بدل من لا مع اسمها لا من الاسم فقط فالداخل على الجلالة إنما هو الابتداء الذى هو العامل فى محل لا مع اسمها لأن البدل على نية تكرار العامل ، والمختار أن أحدا بدل من الضمير المستتر فى الخبر العائد لاسم لا ومن والباء الزائدتان فى المثال الأول والثالث لايعملان فى موجب واحد ، وزيد فيهما موجبان بدخول إلا عليهما فزيد فى المثال الأول مرفوع على البدلية من أحد لأنه فى موضع رفع بالفاعلية ، وشيئا فى المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شىء لأنه فى موضع نصب على الخبرية لليس (قوله على البدلية) أى بدل الغلط كما صرح به الرضى فقال : أهل الحجاز يوجبون نصب المنقطع مطلقا لأن بدل الغلط غير موجود فى الفصيح من كلام العرب. انتهى . وفيه أن مثل مارأيت القوم إلا ثيابهم لو جعل الثياب بدلا كان بدل اشتمال إلا أن يمنع كونه اشتمالا لأنه لايكون إلا فى موضع يكون المخاطب منتظر البدل والمخاطب لاينتظر عند ذكر القوم شيئا (قوله فى المنقطع) يقدر البصريون إلا فى المنقطع بلكن وغيرهم بسوى ، ويرجح الأول أمور أحدها : أنه تأويل حرف بحرف الثانى : أنه تفسير مالا موضع له بما لا موضع له . الثالث : أنه تفسير ناصب بناصب وذلك تفسير ناصب بخافض . الرابع : أن فيه بيانا للمعنى وأن المنقطع بمنزلة الاستدراك فى أنه تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته أو نفيه وليس بإخراج حقيقة وهذا لايعطيه التفسير بسوى (قوله بأن كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه) تقدم مايرد عليه فى تعريف المتصل :

نحو : ماقام أحد إلا حمارا بالنصب على الاستثناء مع جواز الرفع أيضا على البدلية إن صح حذف المبدل منه وإقامة البدل مقامه استدلالا بقوله :

وبلدة ليس بها أنيس   إلا اليعافير وإلا العيس

(ووجب عند الحجازيين) وبلغتهم جاء التنزيل (نحو - مالهم به من علم إلا اتباع الظن -) بالنصب فى قراءة السبعة ونحو - من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى - بالنصب :

وبقى أنه قال الشارح فى شرح الحدود : وقد عرّف المنقطع بما لا يكون بعض المستثنى منه مانصه : سواء كان من غير جنس ماقبله وهو ظاهر أم من جلسه كجاء القوم إلا زيدا مشيرا بالقوم إلى جماعة ليس زيد منهم ، فقد استبان لك أن كل استثناء من غير الجنس منقطع ومن الجنس يحتمل الانقطاع والاتصال ، فتعريف بعضهم المنقطع بكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه جرى على الغالب (قوله إن صح حذف المبدل منه الخ) بأن يصح تسلط العامل على البدل فخرج نحو : مازاد هذا المال إلا مانقص فيجب نصبه إذلا يقال زاد النقص ، ومثله قوله تعالى - لاعاصم اليوم من أمر الله إلامن رحم - وذلك إذا جعل عاصما على حقيقته ، ومن رحم هو المعصوم وفى رحم ضمير مرفوع يعود على الله تعالى ومفعوله ضمير الموصول وهو من حذف لاستكمال الشروط . والتقدير لاعاصم اليوم ألبتة من أمر الله ، لكن من رحمه الله فهو معصوم فهو استثناء منقطع ، ولا يصح هنا تسلط العامل على المستثنى لأنه لايقال لااليوم من أمر الله إلامن رحم ، ولو ردّ المحذوف منه أعنى الخبر لم يجز ذلك لأنه لايقال لاهم اليوم إلا من رحم لأنه لامعنى له :

وقد رأيت بخط المصنف فى الحواشى مانصه : قالوا فى قولنا «لا إله إلا الله» أن اسم الله بدل من محل لا مع اسمها ومنعوا هنا الإبدال كما ترى ، وأيضا مانصه : قيل فى - لاعاصم - الآية لم يصح الإبدال لعدم صحة الإحلال محل الأول فقلت : لم لايصح ؟ فقيل لأن لا لاتعمل فى المعارف ، فقلت : مشكل من وجهين - أحدهما : أنهم أنشدوا :

ألا لامجير اليوم مما قضت به   صوارمنا إلا امرأ دان معلنا

وقالوا : إن الإتباع هنا ممتنع وهذا نكرة ، وقيل العلة أن اسم لايحذف ، فقلت : والفاعل لايحذف ، فقيل يصح فيه التفريغ نحو : ماقام إلا زيد ولا كذلك هنا لو قلت لافى الدار إلا رجل لم يجز لأنك فصلت بين لا وما ركبت معه وقدمت الخبر على الاسم ، فقلت : لوكان المعتبر ذلك لم يجز الإبدال فى لا إله إلا الله ، وأيضا فالإبدال هنا باعتبار المحل لاباعتبار اللفظ لأن لا لاتعمل فى الموجب فقيل إنما يشترط لصحة الإبدال كون الثانى صالحا للحلول محل الأول فى الاستثناء المنقطع لافى المتصل البحث كله أنا قائله سؤالا وجوابا ولم يتحرر بعداه .

وقيل فى الآية إن الاستثناء متصل وأن المراد بمن رحم البارى ، وكأنه قيل لاعاصم اليوم إلا الراحم أو أن عاصما بمعنى معصوم وفاعل قد يجىء بمعنى مفعول نحو - ماء دافق - أى مدفوق ، ومن مراد بها المعصوم . والتقدير لامعصوم اليوم من أمر الله إلا من رحمه الله فإنه معصوم أو أن فى الكلام مضافا محذوفا والتقدير لايعصمك اليوم معتصم قط من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمه الله تعالى ونجاه يعنى فى السفينة ، وعلى هذا اقتصر الزمخشرى (قوله استدلالا بقوله) أى استدل بنو تميم على جواز الرفع استدلالا بقول عامر بن الحارث : وبلدة ليس بها أنيس الخ فأبدل اليعافير والعيس من أنيس ، ولا الثانية مؤكدة للأولى ، واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية ، والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء وهى الإبل البيض يخالط بياضها شىء من الشقرة (قوله بالنصب فى قراءة السبعة) أى مالهم به من اتباع علم بل الذى لهم به اتباع ظن : فإن قيل :

وأجيب عن البيت بأن المراد بالأنيس ما يؤانس فهو أعم من الإنسان فيكون متصلا لا منقطعا وهذا كله (مالم يتقدم) المستثنى على المستثنى منه (فيهما) أى فى المتصل والمنقطع الكائنين فى كلام تام غير موجب ، فإن تقدم (فالنصب) حينئذ واجب كقول الكميت :

وما لى إلا آل أحمد شيعة ومالى إلا مذهب الحق مذهب

وإنما امتنع فيه الإبدال لأن التابع لا يتقدم على متبوعه ، ومثله فى وجوب النصب عند المازنى تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو : ماأتى أحد إلا أباك خير من زيد والراجح ما تقدم ، وأما تقدم المستثنى على جزءى الكلام نحو : إلا زيدا ماجاء أحد فغير جائز (أو فقد التمام) من الكلام المنفى بأن لم يصرح فيه بالمستثنى منه (فعلى حسب العوامل) الواقعة قبل إلا يكون المستثنى ولا عمل للا فيه بل العمل لما قبلها ، فإن اقتضى الرفع رفع مابعدها (نحو — وما أمرنا إلا واحدة —) أو النصب نصب نحو — ولا تقولوا على الله إلا الحق — أو الجر جر نحو — ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن — (ويسمى) هذا الاستثناء (مفرغا) لأن ماقبل إلا تفرغ

الاستثناء من العلم المنفى ونفى العلم شامل للظن فالاستثناء متصل . أجيب : بأن الاستثناء إنما يعتبر مع المستثنى منه فقط ولا عبرة بالحكم .

قال البيضاوى : ويجوز أن يفسر الشك بالجهل والعلم بالاعتقاد الذى تسكن إليه النفس جزما كان أو غيره فيتصل الاستثناء انتهى .

وتميم يقرءون بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع كما فى شرح المصنف والتصريح ، ولينظر المسوغ لقراءتهم بذلك فإن القراءة بالرواية لابالرأى وكلام التصريح يوهم خلافه (قوله ومالى إلا آل أحمد الخ) والأصل ومالى شيعة إلا آل أحمد ومالى مشعب إلا مشعب الحق والمشعب الطريق والشيعة الأعوان :

قال ابن عمرون : وهذا البيت مشكل لأن العامل فى شيعة الابتداء وهو لايعمل فى المستثنى وإنما هو مستثنى من الضمير الذى فى الجار والمجرور فلم يتقدم المستثنى ، ووجه كلامهم ماتكلفته لهم فى « لمية موحشا طلل » إذ قالوا إن الحال من النكرة .

قال المصنف فى الحواشى : جزمه بكون شيعة مبتدأ مردود بل الأرجح أنه فاعل لاعتماد الظرف فقد أمكن أن يقع كل شىء فى موضعه (قوله ومثله فى وجوب النصب عند المازنى الخ) أى كما نقله ابن الخباز فى النهاية ، والصواب مانقله عنه فى التوضيح أنه فى هذه الحالة يجيز النصب ، فقد نسب أبو حيان صاحب النهاية للغلط ، وإنما أوجب المازنى أو رجح النصب والحالة هذه لأنه ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف ، لأن المبدل منه يلغى فى بعض الوجوه والموصوف مرعى الجانب فتدافعا كذا فى التصريح فليتأمل (قوله والراجح ماتقدم) هو الإبدال (قوله يكون المستثنى) بيان لمتعلق الجار والمجرور ، والمراد يكون إعرابه (قوله أو النصب نصب) إما على المفعول به كما مثل أو المفعول لأجله نحو — ماضربوه لك إلا جدلا — أى لأجل الجدال والغلبة لاللتمييز بين الحق والباطل ، أو المفعول فيه نحو — إن لبثتم إلا يوما — ولا يجوز التفريغ فى المفعول المطلق المبهم ونحو — إن نظن إلا ظنا — مبين بتقدير الصفة نحو — لاتأتيكم إلا بغتة — ويجوز كون هذا حالا أو مفعولا مطلقا مؤكدا حذف هو وعامله ؛ أى لاتبغتكم إلا بغتة فالمستثنى المجموع وهو جملة حالية فيكون من التفريغ للحال نحو — ماكان لهم أن يدخلوها إلا خائفين — ونحو — إلا متحرفا لقتال — ولا فى المفعول معه لايقال مامررت إلا والنيل ، وأما التوابع فلا يجوز التفريغ فيها إلا فى البدل وأجازه الزمخشرى وأبو البقاء والرضى فى الصفات ، وكلام النحويين كما فى المغنى يخالف ذلك (قوله أو الجر جر) عبارة التصريح : وإن كان يطلب منصوبا لفظا

للعمل فيما بعدها وإن كان المستثنى منه مقدرا فى التحقيق لجواز ماقام إلا هند وامتناع قام هند ، وشرط صحة التفريغ تقدم نفى أو شبهه ، فلو قال أو فقد : أى التمام والإيجاب لكان أولى (ويستثنى بغير وسوى خافضتين)

نصب ، وإن كان يطلب منصوبا محلا جر بجار يتعلق به (قوله منه مقدرا) شرط هذا المقدر كونه عاما مناسبا للمستثنى فى جلسه وفى صفته وفى الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك ، فيقدر فى ماقام إلا زيد ماقام إنسان ، وفى مالبست إلا قيصا مالبست ملبوسا ، وفى ماجاء إلا ضاحكا ماجاء على حالة من الأحوال (قوله لجواز ماقام إلا هند) أى بتجريد الفعل من علامة التأنيث مع كون الفعل فى الظاهر حقيقى التأنيث (قوله تقدم نفى) نحو مامر من قوله تعالى — وما أمرنا إلا واحدة — (قوله أو شبهه وهو النهى) نحو ماتقدم من قوله تعالى — ولاتقولوا على الله إلا الحق — والاستفهام الإنكارى نحو — فهل يهلك إلا القوم الفاسقون — ولايأتى التفريغ فى الإيجاب لأنه يؤدى إلى الاستبعاد لاتقول رأيت إلا زيدا لأنه يلزم منه أنك رأيت جميع الناس إلا زيدا وذلك محال عادة نظرا للظاهر ، فاندفع أن ذلك غير لازم لجواز كونه على المبالغة أو تخصيص المحذوف بحيث لايلزم ذلك . وجوّز ابن الحاجب التفريغ فى الموجب إذا استقام المعنى نحو : قرأت القرآن إلا يوم كذا ، فأما قوله تعالى — ويأبى الله إلا أن يتم نوره — فحمل يأبى على لايريد لأنهما بمعنى (قوله فلو قال أو فقد الخ) يمكن أن يقال الضمير فى فقد يرجع لما ذكر الشامل للإيجاب والتمام (قوله ويستثنى بغير) أى لتضمنها معنى إلا لابحسب الأصل بل أصلها الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها إما بالذات نحو : مررت برجل غير زيد ، وإما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الذى خرجت به ، والأصل هو الأول والثانى مجاز ، فإن الوجه الذى يتبين فيه أثر الغضب كأنه غير الوجه الذى لايكون فيه ذلك بالذات ، كما أن إلا قد تخرج عن الاستثناء وتتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر ، وتفارق غير إلا فى ثلاث مسائل :

إحداها : أن لايقع بعدها الجمل الاسمية أو الفعلية إن سبقت بنفى وكان الفعل إما مضارعا نحو : مازيد إلا يفعل الخير وإما ماض مسبوق بمثله نحو — مايأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون — أو مقرونا بقد نحو : مازيد إلا قد ضرب ، وأما — إلا إذا تمنى ألقى — فليس من المقام لأنه فيما إذا ولى إلا لفظ الفعل فلا حاجة لما تكلفه أبو حيان من أن إذا خرجت عن الشرطية مع أنه لامعنى له بخلاف غير لأنها مختصة بالإضافة إلى المفرد .

الثانية : أن غيرا يوصف بها حيث لايتصور الاستثناء بخلاف إلا ، فلذا يجوز عندى درهم غير جيد على الصفة ويمتنع إلا جيد .

الثالثة : أن إلا إذا كانت مع مابعدها صفة لم يجز حذف الموصوف وإقامتها مقامه بخلاف غير نحو أن يقال : قام غير زيد ولا يجوز قام إلا زيد .

الرابعة : مراعاة المحل مع غير بخلاف إلا فلذا جاز ماقام القوم غير زيد وعمرو بالرفع لأن المعنى ماقام إلا زيد وعمرو . فإن قلت : قال فى التسهيل واعتبار المعنى فى المعطوف على المستثنى بهما يعنى غير وإلا جائز . قلت : قال شراحه هذا مذهب بعض ، والصحيح المنع فى المعطوف على المستثنى بإلا .

الخامسة : إذا فرغت العامل لما بعد إلا فى نحو قولك : ماجئتك إلا ابتغاء معروفك على أن يكون مفعولا له صح نصبه ، وفى غير لابد من جره باللام ولا يحذف لأن من شرط المفعول له أن يكون مصدرا وغير ليس مصدرا (قوله وسوى) لابمعنى عدل كالتى فى قوله — مكانا سوى — فإن هذه لاتقع استثناء ولا بمعنى قصد . قال أبو عبيدة البكرى : وأنشد على ذلك اللغويون :

فلأصرفنّ سوى حذيفة مدحتى   لفتى العشىّ وفارس الأحزاب

للمستثنى دائما بإضافتهما إليه (معربين) أى غير لفظا وسوى تقديرا (بإعراب الاسم الذى) يقع (بعد إلا) وهو المستثنى بها على التفصيل السابق فيجب النصب فى نحو: قام القوم غير أو سوى زيد ، ويترجح عند تميم فى نحو: مافيها أحد غير أو سوى زيد ، والبدل فى نحو : ماجاء أحد غير أو سوى زيد وعلى حسب ما يقتضيه العامل من فاعل أو مفعول أو غير ذلك فى نحو : ماقام غير أو سوى زيد ومارأيت غير أو سوى زيد وما مررت بغير أو بسوى زيد ، وكون سوى كغير فيما تقدم هو مذهب الزجاجي واختاره ابن مالك لورودها فاعلا فى حكاية

قال أبو عبيدة : وأنا أشهد أن الشاعر إنما قال : فلأصرفن إلى حذيفة مدحتى وسوى موضوع ، وهذه الشهادة فيها نظر فإن الفراء وغيره أنشدوا البيت سوى ، وأنشد الفراء :

لو تمنت حبيبتى ماعدتنى أو تمنيت ماعدت سواها

أى قصدها وإلا فسد المعنى (قوله معربين بإعراب الاسم الذى بعد إلا) قال المصنف فى حواشى الألفية : فإن قلت يفترق غير وإلا فى أحكام - أحدها : أن نحو : ماجاءنى أحد غير زيد الأرجح إذا اتبعت أن يكون على الوصف لا البدل وفى إلا بالعكس : والثانى : أن نصب تالى إلا بها لا بالعامل قبلها ونصب غير على العكس : والثالث : أن مستثنى غير يجوز فى تابعه مراعاة اللفظ والمعنى : قلت : الكلام فى غير وإلا المستثنى بهما لا الموصوف بهما وفى الأحكام اللفظية لا فى التوجيه ، والتسوية بين كلمة إلا وكلمة غير لا بين المستثنى بهما فضلا عن تابعه كيف وقد نص على وجوب جر مستثنى غير وليس مستثنى إلا كذلك (قوله والبدل فى نحو: ماجاءنى أحد غير أو سوى زيد) ترجح البدل على النصب لاينافى أن الذى يترجح فى غير الصفة لا البدل كما صرح به المصنف فى حواشى الألفية (قوله حسب ماتقتضيه العوامل) أى إذا لم يعرض مايجوز البناء :

قال فى التسهيل : وقد تفتح فى الرفع والجر لإضافتها إلى مبنى أى كقوله :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة فى غصون ذات أرقال

قال الدماميني : وكأن بعض الناس سأل فقال كيف أن غيرا فى البيت أضيفت لمبنى مع أن هذا المضاف إليه فى تقدير معرب وهو النطق فلم تضف فى الحقيقة إلا لمعرب ؟ فقلت : المعرب إنما هو الاسم الذى تؤول به وأما الحرف المصدرى وصلته فبنى ، ألا تراهم يقولون الاسم فى موضع كذا ، ومما يدل على ذلك أن هذا المضاف إليه وهو مجموع أن نطقت حمامة إذا قيل بأنه معرب لم يخل أن يكون إعرابه لفظيا أو تقديريا وكلاهما باطل ، أما الأول فظاهر وأما الثانى فلأن تقدير الإعراب إنما يكون فى آخر المعرب وهنا ليس كذلك قطعا ، وهذا كله إنما جاء من اعتقاد أن المضاف إليه الجملة ، وفيه أمران : الأول : إنما يرد بناء على أن الجملة توصف بالبناء والذى صرح به الرضى أن البناء كالإعراب من عوارض الكلمة . الثانى : فى الرضى مانصه : قال الفراء : يجوز أن تبنى غير فى الاستثناء مطلقا سواء أضيف إلى معرب أو مبنى لكونه بمعنى الحرف يعنى إلا ، ومنعه البصريون لأنه فى ذلك غير لازم ولا اعتبار به ، وأما إذا أضيف إلى أن فلا خلاف فى جواز بنائه على الفتح كما فى قوله :

• لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت • اه

وهذا هو الذى يستفاد من كلام المغنى فى الباب الرابع من الترجمة التى نصها الأمور التى يكتسبها الاسم بالإضافة ، لكن قال المصنف فى الحواشى فى أثناء كلام ذكره . ووجه ماذكر أنهم جعلوا مايلاقى المضاف من المضاف إليه كأنه المضاف إليه ، ونظير هذا تعليل بعضهم أظنه الزمخشرى البناء فى - يوم لا تملك نفس - بأن لا

الفراء أتانى سواك ، ومبتدأ فى قوله : * فسواك بائعها وأنت المشترى * واسما لليس فى قوله :

أأترك ليلى ليس بينى وبينها   سوى ليلة إنى إذا لصبور

ومجرورة فى قوله عليه الصلاة والسلام « دعوت ربى أن لا يسلط على أمتى عدوا من سوى أنفسهم » ومذهب الجمهور أنها لا تستعمل إلا ظرفا ولا تخرج عنه إلا فى الضرورة .

وقال الرمانى : إنها تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا واختاره فى الأوضح والجامع وفيها أربع لغات : كسر السين مقصورة وممدودة ، وضمها مقصورة وفتحها ممدودة :

(و) يستثنى (بخلا وعدا) مجردين عن ما و (حاشا) ولا تصحب ما (نواصب) للمستثنى على تقدير كونها

حرف والحروف مبنية مع علمنا بأن أحدا لا يتخيل الإضافة للحرف انتهى (قوله فى قوله فسواك بائعها الخ) عجز بيت صدره * وإذا تباع كريمة أو تشترى * الواو للاستفتاح وإذا شرط وخبره فسواك وفيه الشاهد حيث وقع مرفوعا بالابتداء وخرج عن النصب على الظرفية ، وأراد بكريمة فعلة كريمة أى حسنة وأو بمعنى الواو قاله العينى . وانظر جعل الواو للاستفتاح فلم أره لغيره وإنما هذه الواو زائدة كما أثبت ذلك الكوفيون .

قال فى المغنى : والزيادة ظاهرة فى قوله :

فما بال من أسعى لأجبر عظمه   حفاظا وينوى من سفاهته كسرى

انتهى

وبعضهم يجعل الواو فى مثل ذلك للاستئناف . وفيه أن واو الاستئناف الواقع بعدها مضارع مرفوع على أنه خبر لمبتدإ محذوف تقدم ذلك المضارع مضارع منصوب نحو - لنبين لكم ونقر فى الأرحام ما نشاء - أو مجزوم نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما يشعر به كلامهم فتدبر ، وجعل أو فى قوله أو تشترى بمعنى الواو لا يكاد يصح فى البيت كما لا يخفى بل المراد أنه إذا وجد أحد هذين الأمرين من شخصين فسواك بائع وأنت مشتر (قوله أأترك ليلى الخ) الاستفهام للإنكار وبينى وبينها متعلق بخبر ليس المحذوف وسوى اسم ليس مؤخر وفيه الشاهد والتقدير ليس سوى ليلى ليلة كائنة بينى وبينها وجملة ليس ومعمولها حال ولا يحتاج لقد كما يأتى قريبا محتملة لأن تكون من فاعل أترك المستتر أو مفعوله وهو ليلى والرابط على كل ضمير صاحب الحال من بينى أو بينها وإذا فى قوله إنى إذا ظرفية حذفت الجملة التى أضيفت إليها وعوض عنها التنوين ، والتقدير إذا تركتها فى هذه الحالة وليست إذا الناصبة كما يتوهم (قوله إلا ظرفا) أى ظرف مكان بمعنى وسط غير متصرف (قوله واختاره فى الأوضح والجامع) لأن ما استدل به ابن مالك لا ينهض حجة لأكثر من ذلك إذ بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر وبعضه قابل للتأويل (قوله وفتحها ممدودة) لا بمعنى وسط كالتى فى قوله تعالى - فرآه فى سواء الجحيم - ولا بمعنى تام كقوله هذا درهم سواء ، ولا بمعنى مستو كالتى فى قوله تعالى - فهم فيه سواء - أى مستوون - تعالوا إلى كلمة سواء بيننا - أى مستوية بيننا (قوله ولا تصحب ما) أى خلافا لبعضهم ، واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم « أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة » بناء على أن ما حاشا فاطمة من الحديث وليس بمدرج . ورده فى المغنى بأن ما نافية لا مصدرية وحاشا فعل متصرف بمعنى لا الاستثنائية . والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة ، وبأن ما حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوى بدليل أن فى معجم الطبرانى وما حاشا فاطمة ولا غيرها ، وأما قوله :

رأيت الناس ما حاشا قريشا   فإنا نحن أفضلهم فعالا

فنادر ، أو حاشا فعل متعد متصرف من حاشيته بمعنى استثنيته واشتقاقه من الحاشية كأن المراد أنه أخرجه منه .

أفعالا جامدة متعدية إليه استتر فاعلها فيها ، وهو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أو على البعض المفهوم من الكل السابق ، وجملة الاستثناء هل هى حال فمحلها النصب أو مستأنفة فلا محل لها قولان صحح ابن عصفور منهما الثانى (أو خوافض) له على تقدير أنها حروف جر كو :

واختار فى المغنى أنها غير متعلقة بشىء وفيه يجوز فى نحو : قام القوم حاشاك كون الضمير منصوبا وكونه

وعزله عنه (قوله جامدة) لوقوعها موقع إلا والفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا (قوله متعدية إليه) قال المصنف فى شرح اللمحة : فإن قلت : هذا إن صح فى عدا لكونها متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا فلان طوره أى تجاوزه لم يصح فى خلا لكونها قاصرة فكيف ينصب المفعول به ؟ قلت : ضمنوها فى الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك أن كل من خلا من شىء فقد جاوزه (قوله عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق) فإذا قلت قاموا خلا أو عدا أو حاشا زيد ، فالتقدير عدا هو أى القائم زيدا وقس عليه : وأورد أنه غير مطرد لتخلفه فيما إذا لم يكن فى الكلام فعل ولا شبهه نحو : القوم إخوتك ماعدا زيدا ، وقول المصنف فى الحواشى : وقد يقال فاعله ضمير الإخوة وكذا القوم بنوك ماعدا زيدا يقال فاعله ضمير البنوة ، لكن يرد هؤلاء المحمدون ماعدا هذا فإنه ليس من المحمدين انتهى . لايدفع الإيراد بعدم الاطراد وإنما فيه تبيين مرجع الضمير غير اسم الفاعل . وأجاب الدمامينى فى شرح التسهيل بما يدفع الإيراد حيث قال : إذا لم يوجد الفعل يتصيد من الكلام مايمكن عود الضمير عليه فالمعنى فى المثال خلا هو أى منتسب الأخوة إلى زيد ، أو خلا المنتسب إليك بالأخوة زيدا ، وهذا كله جار فى القول بأن الضمير عائد على مصدر الفعل السابق على حذف مضاف ، والتقدير خلا هو أى قيامهم قيام زيد ، لكن أورد عليه أن فيه تقدير محذوف لم يلفظ بلفظ (قوله أو على البعض المفهوم منه الكل) أورد عليه أن المقصود من قولك قام القوم خلا زيدا مثلا أن زيدا لم يكن معهم ، ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة البعض إياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل . وأجيب بأن المراد بالبعض ماعدا المستثنى ، وفيه أن إطلاق البعض على الأكثر قليل ، والأظهر الجواب بأن البعض الذى هو الفاعل مبهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض منه لايتحقق إلا بمجاوزة الكل وخلوه عنه ؛ أو أن البعض فى سياق النفى يعم كل بعض (قوله هل هى حال) أى على التأويل باسم الفاعل ، ومعنى قاموا عدا زيدا قاموا مجاوزين زيدا (قوله أو مستأنفة الخ) المراد بكونها مستأنفة عدم تعلقها بما قبلها فى المعنى بل فى الإعراب فقط لأن الجملة واقعة موقع إلا زيدا وهى لاموضع لها من الإعراب مع تعلقها بما قبلها فأعطيت هذه حكمها ، ثم إنهم لم يذكروا هنا كون الجملة منصوبة على الظرفية الزمانية كما إذا اقترنت بما فإنهم قالوا إنها منصوبة إما على الحالية أو الظرفية الزمانية على حذف مضاف ، والتقدير فى قاموا ماعدا زيدا وقت مجاوزتهم زيدا ، وهذا القول ينبغى أن يجرى هنا وأن يعتمد عليه فإنه كثيرا مايحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر (قوله واختار فى المغنى أنها غير متعلقة بشىء) عبارته : ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام ، وقيل تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر . والصواب عندى الأول لأنها لاتعدى الأفعال إلى الأسماء : أى لاتوصل معناها إليها بل تزيل معناها عنها فأشبهت فى عدم التعدية الحروف الزائدة ولأنها بمنزلة إلا وهى غير متعلقة انتهى . والجواب عن الثانى أن تعدية الحرف إيصال معنى الفعل إلى المجرور على المعنى الذى يقتضيه ذلك الحرف ، وقد صرح بذلك فى على الاستدراكية حيث قال : وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال بها لأنها أوصلت معناه إلى مابعدها على وجه الإضراب والإخراج (قوله فى نحو : قام القوم حاشاك) أى مما اتصل فيه بحاشا ضمير المخاطب ، وهذا الكلام مذكور فى المغنى فى باب الاستثناء فى الجهة الخامسة من الباب الخامس (قوله كون الضمير منصوبا)

مجرورا فإذا قلت حاشاى تعين الجر أو حاشانى تعين النصب وكذا القول فى خلا وعدا انتهى :

وإذا ولى خاشا مجرور باللام فارقت الحرفية قطعا إذ لايدخل جار على جار ، والصحيح أنها حينئذ اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ومعناه التنزيه فمن قال حاشالله كأنه قال تنزيها لله ، واللام حينئذ مقوية للعامل كما فى نحو — فعال لما يريد — قال فى المغنى : ويؤيد هذا قراءة بعضهم حاشالله بالتنوين فهذا كقولهم رعيالك :

(و) يستثنى (بماخلا وماعدا وليس ولا يكون نواصب) للمستثنى فقط ولو كان ماقبله منفيا، وإنما وجب النصب بعد الأولين لوقوعهما بعد ما المصدرية التى لا يليها الحرف ، لكن نص فى التسهيل أنها لا توصل بفعل جامد فدخولها على هذا مشكل . وجوّز بعضهم الجر بهما بتقدير ما زائدة . وردّه فى المغنى وموضع ما وصلتها

أى بناء على أن حاشا فعل (قوله فإذا قلت حاشاى) أى بجعل المتصل بحاشا ضمير المتكلم ، وقوله تعين الجر أى لتعين حاشا حينئذ للحرفية ، إذ لو كانت فعلا ازم نون الوقاية قبل ياء المتكلم (قوله أو حاشانى تعين النصب) لتعين حاشا للفعلية بدليل نون الوقاية لأنها لاتكون إلا مع أحرف ليست هذه منها (قوله والصحيح أنها حينئذ اسم الخ) مقابله ماذهب إليه المبرد وابن جنى والكوفيون من أنها فعل لتصيرفهم فيها بالحذف ولإدخالهم إياها على الحرف، لأن هذين الدليلين إنما ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية ،ولو كانت فعلا لوقع بعدهافعل منصوب، والقول بأنه محذوف والتقدير جانب يوسف المعصية لأجل الله لايتأتى فى كل موضع يقال لك أتفعل فتقول حاشالله (قوله واللام حينئذ مقوية للعامل) لام التقوية هى الزائدة لتقوية عامل ضعيف إما بتأخره أو بكونه فرعا فى العمل ومنه ماهنا (قوله ويؤيد هذا) أى القول بالاسمية ، وإنما ترك التنوين فى قراءة السبعة لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية فى اللفظ،ومن نون أعربها على إلغاء هذا الشبه كما أن بنى تميم أعربوا باب حذام كذلك (قوله فهذا كقولهم رعيا لك) لايخفى أن اللام فى رعيا لك للتبيين لاللتقوية فهذا يخالف ماقبله :

قال فى المغنى : بعد أن قسم لام التبيين إلى ثلاثة أقسام مثال المبينة للمفعولية سقيا لزيد وجدعا له ، فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين لأنهما متعديان ، ولا هى مقوية للعامل لضعفه بالفرعية إن قدر أنه المصدر أو بالتزام الحذف إن قدر أنه الفعل لأن لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لاتسقط ، لايقال سقيا زيدا ولا جدعا إياه خلافا لابن الحاجب ذكره فى شرح المفصل،ولا هى ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار لأن الفعل لايوصف فكذا ماأقيم مقامه وإنما هى لام مبينة للمدعوّ له أو عليه إن لم يكن معلوما من سياق أو مؤكدة للبيان إن كان معلوما ، وليس التقدير أعنى كما زعم ابن عصفور لأنه يتعدى بنفسه بل التقدير إرادتى لزيد انتهى :

واعلم أنه ليس فى المغنى أن اللام فى ماشاء الله للتقوية ولا للتنظير برعيالك وعبارته فى بحث حاشا والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما يقال تنزيها لله من كذا (قوله ولا يكون) هى حينئذ جامدة بمنزلة ليس لتضمنها معنى الحرف (قوله التى لايليها الحرف) أى فتعينت فعليتها (قوله فدخولها على هذا مشكل) أخذ ذلك من التصريح : وقد أجيب بأن محل امتناع وصلهما بالجامد الجامد أصالة وهذان متصرفان فى الأصل (قوله وجوز بعضهم الجر بهما الخ) هو الجرمى والربعى والكسائى والفارسى وابن جنى (قوله ورده فى المغنى) قال فيه فإن قالوا بالزيادة قياسا ففاسد لأن مالا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو

نصب بلا خلاف ، لكن هل هو على الحال والمعنى قاموا مجاوزين زيدا أو على الظرفية على حذف مضاف والمعنى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا فيه قولان ، وإنما وجب نصب المستثنى بعد الأخيرين لأنه خبرهما واسمهما مستتر فيهما ، والكلام فيما يعود عليه وفى محل الجملة كالكلام السابق فى خلا وعدا وحاشا ولا يستثنى بخلا وما بعدها منقطع :

وأفهم كلامه أن جواز الوجهين فى خلا وعدا إذا تجرد عن ما وأن حاشا لا تقترن بما وهو كذلك :

[باب] فى ذكر المخفوضات

وهى ثلاثة أقسام : مخفوض بالحرف ، ومخفوض بالمضاف ويرجع إليهما المخفوض من التوابع ، ومخفوض

ـ عما قليل ـ وإن قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لايقاس عليه (قوله على الحال) أى على التأويل باسم الفاعل (قوله أو على الظرفية) أى الزمانية ، وهذا القول ينبغى أن يعتمد عليه فإنه كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر (قوله فيه قولان) بقى قول ثالث ذكره فى المغنى والتصريح فقال : أو على الاستثناء كانتصاب غير فى قاموا غير زيد وإليه ذهب ابن خروف (قوله وفى محل الجملة) فإن قلت : كيف يحكم على جملة ليس بأنها حال والفعل الماضى لايقع حالا إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة ؟ قلت : هذه مستثناة كما قاله أبو حيان فى النكت الحسان بحثا . وانظر ماالداعى لذلك وهلا قيل بتقدير قد (قوله ولايستثنى بخلاوما بعدها الخ) ظاهره أنه لافرق بين كون خلا وعدا فعلين أو حرفين : والذى فى الارتشاف : والحرف والاسم الذى يستثنى به يكون فى الاستثناء المتصل والمنقطع ، وأما الفعل الذى يستثنى به فلا يقع فى الاستثناء المنقطع لو قلت مافى الدار أحد خلا حمارا لم يجز (قوله وأفهم كلامه أن جواز الوجهين الخ) أى النصب والخفض لأنه لما ذكرهما بدون ماقال نواصب أو خوافض، ولما ذكرهما معها اقتصر على قوله نواصب (قوله وأن حاشا لاتقترن بما) لأنه إنما ذكرها مع غير المقترن بما لا مع مايقترن بها (قوله وهو كذلك) أى فى الحكمين ، وأما تجويز بعضهم اقتران حاشا بما والاستدلال له فقد مر رده فلا تغفل :

[باب فى ذكر المخفوضات]

(قوله ويرجع إليهما المخفوض من التوابع) جواب عما يرد على الحصر فى الثلاثة : وذلك لأنه بقى رابع وهو المخفوض بالتبعية . وحاصله أنه لا يرد لأن الصحيح أن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع لا التبعية والعامل فى المتبوع إما الحرف أو المضاف ، وكان عليه أن يقول والمخفوض بالتوهم كقول الشاعر :

بدالى أنى لست مدرك مامضى ولا سابق شيئا إذا كان آتيا

بجر سابق على توهم دخول الباء فى خبر ليس فكأنه قال بمدرك لأنه وارد أيضا على الحصر . والجواب أنه يرجع إلى المخفوض بالحرف المتوهم (قوله ومخفوض بالمجاورة) كقولهم : هذا جحر ضب خرب بخفض خرب لمجاورته لضب وحقه الرفع لأنه صفة لجحر ، وقول امرئ القيس :

كأن أبانا فى عرانين وبله كبير أناس فى بجاد مزمل

وذلك لأن مزملا صفة كبير فكان حقه الرفع ولكن خفض لمجاورته المخفوض وهو بجاد كما صرح به المصنف فى بعض تعاليقه ، لكن فى الرضى آخر باب النعت ما نصه : وانجر مزمل لمجاورته لأناس لا لبجاد لأن الجار والمجرور يتعلق بمزمل والتقدير كبير أناس مزمل فى بجاد انتهى فليتأمل قوله لأن الجار والمجرور الخ ه فقد يقال

بالمجاورة وأسقطه لشذوذه كالمرفوع بها وقدم الأول لأنه الأصل ، ثم إنه نوعان : مايجر الظاهر والمضمر وما يجر الظاهر فقط :

وأشار إلى الأول مبتدئا به لعمومه بقوله (يخفض الاسم إما بحرف مشترك) بين الظاهر والمضمر (وهو) سبعة :

(من) نحو - منك ومن نوح - وهى لبيان الجنس نحو - فاجتنبوا الرجس من الأوثان -

---

إن ذلك لايمنع كون الخفض لمجاورته بجاد المتقدم لفظا وأما قراءة وأرجلكم بالخفض مع أنه معطوف على أيديكم لا على رؤوسكم إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة فليس من هذا الباب ، لأن الذى عليه المحققون أن خفض الجوار يكون فى النعت قليلا كما مثلنا وفى التوكيد نادرا كقوله :

ياصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

بخفض كلهم لمجاورته الزوجات مع أنه توكيد لذوى ، ولا يكون فى النسق لأن العاطف يمنع من التجاور بل لأن الأرجل لما كانت من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعا عطفت على الممسوح لا لتمسح ، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليها ، ولهذا جيء بالغاية وهو قوله تعالى - إلى الكعبين - إماطة لظن من يظن أنها ممسوحة لأن المسح لم يضرب له غاية فى الشريعة (قوله وأسقطه لشذوذه كالمرفوع بها) فيه أن الخفض بالمجاورة فى النعت قليل لا شاذ كما فى المغنى ، ومسئلة الرفع بالمجاورة عزيزة ذكرها فى جمع الجوامع ولم يمثلها فى الشرح. وقد رأيت رسالة للشيخ أبى حيان رحمه الله فى العطف على الجوار ذكر أولها أن قاضى القضاة تقى الدين بن دقيق العيد سأله عنه مانصه : وقال بعض معاصرينا أكثرهم يعتقده مخصوصا بالمجرور قال : وقد جاء فى المرفوع وأنشد :

السالك الثغرة اليقظان كالبها مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل

فإنه رفع الفضل إتباعا لما قبله لقربه : قلت : وليس الرفع كما ذكر إتباعا للخيعل بل رفعه على أنه نعت للهلوك على الموضع لأن معناه كما تمشى الهلوك الفضل وعليها الخيعل انتهى (قوله وقدم الأول لأنه الأصل) الحرف لأن يقدر به المضاف لا العكس ، ودليل التقدير اقحامهم اللام ، ولأن عمل الاسم دون عمل الحرف فى القياس ، ولأن المضاف كثيرا ما يحمل فى أحكامه على الجار ، ألا ترى أن أبا الفتح ذكر فى باب تدريج اللغة أنه إنما جاز غلام من تضرب أضرب حملا على بمن تمرر أمرر ، وذلك لأن الأصل أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، ولما كانوا لم يجدوا الحرف الجر سبيلا أن يعلقوه استجازوا فيه ذلك ، فلما ساغ لهم إعماله فيه تدرجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم (قوله وهو سبعة) أى بالنظر للمذكور فى هذا الباب فلاينافى أن خلا وعدا وحاشا ولعل ومتى كذلك

قال المصنف فى حواشى الألفية : عند قولها بالظاهر اخصص الخ مفهومه أن ماعدا هذه السبعة يجر الظاهر والمضمر فتقول على هذا إذا قيل زيد قام القوم حاشاه أو خلاه أو عداه احتمل المفعولية والجر ، وكذا أنت قام القوم حاشاك وخلاك وعداك أما فى المتكلم فإنك تقول قاموا عدانى وخلانى وحشانى إن قدرته فعلا وبغير نون إن قدرت الحرفية ، وإذا قلت : لعله يفعل أو لعلى أفعل أو لعلك تفعل احتمل الوجهين ، وإن سمع ذلك من عقيل فهو على الجر وإلا فهو على النصب ، هذا إذا كان عقيل يوجبون الجر بها وإلا فهو على الاحتمال ، وإذا قلت زيدا أخذت الثوب منا بمعنى منه جاز أيضا عند الهزلى انتهى (قوله وهى لبيان الجنس) هذا المعنى أثبته جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها إذا بينت معرفة كالآية التى مثل بها : أى الذى هو الأوثان ، فإن بينت نكرة فهى ومجرورها فى موضع جملة نحو - يحلون فيها من أساور من ذهب - أى هى ذهب

وللتبعيض نحو — ومن الناس من يقول آمنا بالله — ولابتداء الغاية

(قوله وللتبعيض) هذا المعنى أثبته الفارسى والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض، والفرق بين البيانية والتبعيضية أن ماقبل الأولى أكثر مما بعدها لأن الرجس مثلا أكثر من الأوثان، وماقبل الثانية أقل لأن من يقول مثلا أقل من مطلق الناس ومن يقول متقدم تقديرا :

واعلم أن البعضية المعتبرة فى من التبعيضية هى البعضية فى الأجزاء لاالبعضية فى الأفراد على خلاف التنكير الذى يكون للتبعيض على رأى السيد فإن المعتبر فيه البعضية فى الأفراد لاالبعضية فى الأجزاء ، وبه تفارق من التبعيضية من البيانية على ماصرح به الرضى حيث قال وتعريف من البيانية أن يكون قبلها أو بعدها مبهم يصلح أن يكون المجرور بمن تفسيرا له ، ويقع ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس إنه الأوثان وللعشرون إنها الدراهم ؛ وللضمير فى قولك عزمن قائل إنه القائل بخلاف التبعيضية فإن المجرور بها لايطلق على ماهو مذكور قبلها أو بعدها لأن ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لايطلق على البعض، فإذا قلت: عشرون من الدراهم فإن أشرت بالدراهم إلى دراهم معينة أكثر من عشرين فمن تبعيضية لأن العشرين بعضها وإن أردت بالدراهم جنس الدراهم فهى بيانيه لصحة إطلاق المجرور على العشرين انتهى :

وبنى السيد فى حواشى المطول على مارآه الرد على السعد فى قوله وكتقليل المدة فى قوله تعالى — سبحان الذى أسرى بعبده ليلا — مع أن الإسراء لايكون إلا بالليل للدلالة على تقليل المدة وأنه أسرى به فى بعض الليل حيث قال: الدلالة على البعضية مذكور فى الكشاف. واعترض عليه بأن البعضية المستفادة من التنكير هى البعضية فى الإفراد لاالبعضية فى الأجزاء ، فكيف يستفاد من قوله ليلا أن الإسراء كان فى بعض من أجزاء ليلة فالصواب أن تنكيره لدفع توهم الإسراء فى ليال أو لإفادة تعظيمه . واعترضه ابن كمال باشا بأن ماقاله خالف فيه الشيخ عبد القاهر فإنه قال فى دلائل الإعجاز : إن التنكير فى حياة فى قوله تعالى — ولكم فى القصاص حياة — للدلالة على أن تلك الحياة قليلة .

واعلم أيضا أن البعضية التى تدل عليها من وهى البعضية المجردة المنافية للكلية لاالبعضية التى هى أعم من أن تكون فى ضمن الكل أو بدونه ، والدليل عليه كما قاله السعد فيما علقه على التلويح اتفاق النحاة على ذلك حيث احتاجوا إلى التوفيق بين — يغفر لكم من ذنوبكم — وإن الله يغفر الذنوب جميعا — إلى أن قالوا لايبعد أن يغفر بعض الذنوب لقوم وجميعها لقوم، أو خطاب لبعض قوم نوح وعاد وثمود كما يقتضيه سياق آية سورة إبراهيم فتخصيص النحاة بقوم نوح غير ظاهر وخطاب الجميع لهذه الأمة ولم يذهب أحد إلى أن التبعيض لاينافى الكلية ، وأما بحث السيد فيه بأن الرضى صرح بعدم المنافاه بينهما حيث قال : ولو كان أيضا خطابا لأمة واحدة فغفران بعض الذنوب لاينافى غفران كلها بل عدم غفران بعضها فغير متجه ، لأن كلام الرضى غير مرضى لما عرفت ويرشد لأن مدلول من التبعيضية المجردة قول صاحب الكشاف فى قوله تعالى — ومما رزقناهم ينفقون — وأدخل من التبعيضية صيانة لهم وكفا عن الإسراف والتبذير المنهى عنه ولم ينكر عليه أحد ، وأيضا زيادة من التبعيضية فى قوله تعالى — وآمنوا به يغفر لكم من ذنوبكم — فإنه لو كانت دلالتها على مطلق البعضية الشاملة لما فى ضمن الكلية لضاعت تلك الزيادة وفاتت الدلالة على أن المغفور بالإيمان بعض الذنوب لاكلها .

قال البيضاوى : وبعض ذنوبكم هوما يكون من خالص حق الله تعالى فإن المظالم لاتغفر بالإيمان، والعجب له أنه مع تصريحه بهذا قال فى تفسير سورة نوح : بعض ذنوبكم هو ماسبق فإن الإسلام يجبه فلا يؤاخذكم به فى الآخرة حيث أخذ جب الإسلام عاما لنوعى الذنوب :

مكانا أو زمانا أو غيرهما نحو — من المسجد الحرام من أوّل يوم — إنه من سليمان — وللبدل نحو — أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة — وللتعليل نحو — مما خطاياهم أغرقوا — وللتأكيد

[فائدة] قيل جيء بمن فى خطاب الكفرة دون المؤمنين فى جميع القرآن تفرقة بين الخطابين . وقال البيضاوى فى تفسير سورة إبراهيم : ولعل المعنى فيه أن المغفرة حيث جاءت فى خطاب الكفار مرتبة على الإيمان وحيث جاءت فى خطاب المؤمنين مشفوعة بالطاعة والتجنب عن المعاصى ونحو ذلك فيتناول الخروج عن المظالم ، قال ابن كمال باشا : وهذا إنما يتم لو لم يجيء الخطاب للكفرة على العموم ، وقد جاء كذلك فى قوله تعالى فى سورة الأنفال — قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ماقد سلف — .

[فائدة أخرى] قضية كلام الزمخشرى فى قوله تعالى — فأخرج به من الثمرات رزقا لكم — أنه إذا كانت من للتبعيض فهى فى موضع المفعول به ورزقا مفعول من أجله ولكم مفعول به لرزقا لأنه حينئذ مصدر قال الطيبى : وإذا قدرت من مفعولا كانت اسما كعن فى قوله • من عن يمينى مرة وأمامى • انتهى . ولهذا قال بعضهم الذى يقتضيه جزالة نظم التنزيل فى مثل — ومن الناس من يقول — كون من التبعيضية اسما مبتدأ ومن يقول خبر إذ لم يستفد على عكسه من الخبر زيادة على المبتدإ فتأمل ، لكن قال السيد : من الثمرات على تقدير التبعيض مفعول به لا على أن من اسم بمعنى بعض كما قيل بل على تقديره شيئا من الثمرات ، وما يقال من أن معناه فأخرج بعض الثمرات فهو حاصل المعنى . وقال السعد فى — ومن الناس من يقول — بعد كلام قرره فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ (قوله ولابتداء الغاية) هذا هو الغالب عليها حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه فكان ينبغى تقديمه ، والمراد بالغاية المسافة إطلاقا لاسم الجزء على الكل إذ الغاية هى النهاية وليس لها ابتداء ، وبهذا ظهر معنى قولهم إلى لانتهاء الغاية قاله فى التلويح . واعترض عليه بأن نهاية الشيء ماينتهى به ذلك الشيء والشيء إنما ينتهى بضده فكيف يكون جزءا منه ، بل إنما يطلق على آخر جزء منه لمجاورة بينه وبين النهاية . قال الفنارى : ولك أن تقول غاية ما فى الباب أن تكون الغاية فى المسافة مجازا فى المرتبتين ومثله غير عزيز ؛ قال الرضى : وتعرف من الابتدائية بأن يحسن فى مقابلتها إلى أو يفيد فائدتها نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لأن معنى أعوذ به ألتجىء إليه فالباء أفادت معنى الإنتهاء (قوله مكانا) باتفاق من البصريين والكوفيين (قوله أو زمانا) عند الكوفيين والأخفش وابن درستويه ومنع ذلك أكثر البصريين وأوّلوا مايدل له (قوله أو غيرهما) قال الشاطبى معتذرا عن ابن مالك حيث لم يذكر هذا : يمكن أن يكون جعل ابتداء الغاية للمكان هو الأصل وما سواه راجع إليه بالمجاز فكأنه جعل الأشخاص أماكن بالتأويل للملازمة الأماكن لها إذ لا يقال من فلان إلى فلان إلا ولهما مكانان بينهما مسافة ويصل الكتاب من أحد المكانين إلى الآخر انتهى (قوله من المسجد الحرام) مثال للابتداء مكانا وقوله من أول يوم مثال للابتداء زمانا وقيل التقدير من تأسيس أول يوم . ورده السهيلى بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان وقوله — إنه من سليمان — مثال لابتداء غيرهما (قوله وللبدل الخ) أنكر قوم مجيء من للبدل وقالوا التقدير أرضيتم بالحياة الدنيا بدل من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأما هى فللابتداء (قوله وللتعليل) أى عند جماعة (قوله مما خطاياهم أغرقوا) أى أغرقوا لأجل خطاياهم فقدمت العلة على المعلول للاختصاص (قوله وللتأكيد) هذه هى الزائدة وهى الدالة على التنصيص على العموم إذا دخلت على نكرة لا تختص بالنفى نحو : ما جاءنى من رجل أو تأكيد التنصيص عليه وهى الداخلة على نكرة مختصة بالنفى وشبهه نحو : ما جاءنى من أحد ، والمراد من كونها زائدة كونها فى موضع يطلبه العامل بدونها فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب وإن كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قالوا فى لا إنها زائدة فى قولهم جئت بلا زاد مع أن

بعد نفى أو شبهه نحو : مالباغ من مفر - وهل من خالق غير الله - وللاستعلاء نحو - ونصرناه من القوم -

سقوطها مخل بالمعنى (قوله بعد نفى الخ) لابد أيضا أن يكون مجرورها نكرة وأن يكون إما فاعلا نحو - ما يأتيهم من ذكر - أو مفعولا به نحو : هل تحس منهم من أحد ، أو مبتدأ كما مثل ، والمراد بشبه النفى النهى بلا والاستفهام بها ، وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو : قد كان من مطر ، وأوّل هـذا على التبعيض أو التبيين : أى قد كان شىء هو بعض المطر أو المطر فحذف شىء وأقيمت الصفة مقامه ، والأخفش والكسائى وهشام بلا شرط ووافقهم ابن مالك .

قال المصنف فى الحواشى : وقد تزاد فى معمول فعل نسبته لمعمولاته على سبيل الإيجاب فى اللفظ إذا كان المعنى على أن النسبة على سبيل النفى نحو - ما يودّ الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم - لأن المعنى يودون أن لا ينزل عليكم من خير فإن العرب قد تدخل النفى على شىء ومرادها نفى غيره إذا صح استلزامه له بوجه ، ومن هذا ما علمت أحدا يقول ذلك إلا زيد لأن معناه ما يقول أحد ذلك فى علمى ولهذا تأولوا ۞ وما إخال لدينا منك تنويل ۞ على معنى إخال أن لا تنولينا ، وقد أشار إلى هذا أبو العباس ثعلب فى أماليه (قوله نحو هل من خالق غير الله) قال فى التصريح : خالق مبتدأ وغير الله نعته على المحل والخبر محذوف تقديره لكم وليس يرزقكم الخبر ، لأن هـل لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل على الأصح انتهى .

وقوله على المحل مبنى على أن المجرور بحرف زائد إعرابه محلى وأن الإعراب المحلى لا يختص بالمبنيات بدليل فاعل المصدر المخفوض بإضافته إليه ونحو ذلك ، فقد صرحوا بأن إعرابه محلى ، وقد أسلفنا فى باب المبتدإ أن القياس أن يكون جميع ذلك من الإعراب التقديرى لقولهم إن الإعراب المحلى أن تكون الكلمة فى محل لو كان فيه اسم معرب لكان إعرابه كذا ، وهذا لا يصح فى الكلمة المعربة ، وقولهم المانع فى الإعراب المحلى قائم بجملة الكلمة وفى التقديرى بالحرف الأخير ، وأى فرق بين المتبع والمحكى والمدغم فإن إعرابها تقديرى وبين المجرور بحرف زائد أو بإضافة المصدر ونحوه إلا أن يقال لما كانت حركة المجرور بإضافة المصدر والحرف الزائد وشبهه إعرابية استبعدوا أن يعربوه تقديرا لئلا يصير الاسم معربا بإعرابين فى محل واحد ، وإن كان أحدهما لفظيا والآخر تقديريا لا نظير له بخلاف غيره مما جعلوا إعرابه محليا ، فإن حركته إما بنائية أو لا إعرابية ولا بنائية (قوله وللاستعلاء) عند الأخفش والكوفيين وعبر فى المغنى عن هذا والذى بعده بقوله مرادفة على مرادفة وكذا ما أشبهه مما استعملت فيه من بمعنى هو المعنى الأصلى لحرف غيرها ، وكذا صنع فى بعض الحروف كفى وفى بعضها كالباء جعل نفس تلك المعانى معانى ذلك الحرف وجمع ابن مالك فى الألفية بين الطريقين ، ولعل التعبير بمرادفة الحرف الآخر أظهر لسلامته من إيهام أن الحرف مشترك بين تلك المعانى وأنه حقيقة فيها وليس كذلك بل هو مجاز إما فى الفعل أو الحرف على ما ستعرفه (قوله نحو - ونصرناه من القوم -) أى عليهم وخرّجها المانعون على التضمين : أى معناه بالنصر من القوم كذا فى المغنى وهو مبنى على أن التضمين إشراب لفظ معنى لفظ آخر ، وهو ما ذكره فى القاعدة الثالثة من الباب الثامن وهو أحد أقوال خمسة فى التضمين ، والمختار منها عند المحققين أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذ من اللفظ الآخر بمعونة القرينة اللفظية ، فمعنى يقلب كفيه على كذا : أى نادما على كذا ، وقد يعكس كما فى - يؤمنون بالغيب - أى يعترفون به مؤمنين ، وبهذا يندفع أن اللفظ المذكور إن كان فى معناه الحقيقى فلا دلالة على الآخر ، وإن كان فى معنى الآخر فلا دلالة على المعنى الحقيقى ، وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وتحقيق الكلام فى التضمين يطلب من مسألتنا

وللظرفية نحو – ماذا خلقوا من الأرض –

المعمولة فيه فإنها جمعت غرر الفوائد وفرائد القلائد (قوله وللظرفية) عند الكوفيين مكانية أو زمانية فالأولى كالآية التى مثل بها : أى ماذا خلقوا فى الأرض والظاهر أنها لبيان الجنس مثلها فى – ما ننسخ من آية – والثانية نحو – إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة – أى فى يوم الجمعة ، وأوصل فى المغنى معانى من إلى خمسة عشر :

واعلم أنه قال فى المغنى فى حرف الباء : مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك ، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ كما قيل فى – ولأصلبنكم فى جذوع النخل – أن فى ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فى الشىء وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن فى قوله شربن بماء البحر معنى روين وأحسن فى وقد أحسن بى معنى لطف بى ، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى وهذا الأخير هو محمل الباب عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم أقل تعسفا انتهى :

وقال فى الباب السابع : الثالث عشر : أى من الأمور التى اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض ، وهذا أيضا مما يتداولونه ويستدلون به ، وتصحيحه بإدخال قد على قولهم ينوب وحينئذ فيتعذر استدلالهم به إذ كل موضع ادّعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح قولهم لجاز أن يقال مررت فى زيد ودخلت من عمرو وكتبت إلى القلم ، على أن البصريين ومن تابعهم يرون فى الأماكن التى ادعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه ، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لأن التجوز فى الفعل أسهل منه فى الحرف انتهى . وفيه أمور :

الأول : أن كلامه فى حرف الباء يقتضى أن الذى يقول بالتضمين إنما هو البصريون وأن الكوفيين وبعض المتأخرين لا يثبتونه ، ولم ينبه أحد ممن تكلم على التضمين على الخلاف فيه بين البصريين والكوفيين .

الثانى : أن كلامه يقتضى أن البصريين يجيزون فيما أوهم إنابة حرف عن حرف مما سمع تخريجه على الأوجه الثلاثة ، وكان ينبغى أن لا يصار إلى الثالث إلا حيث تعذر الأوّلان وكذا لا يصار إلى التضمين إلا حيث تعذر التأويل الذى يقبله اللفظ ، لأنه صرح فى المغنى فى الجملة الثالثة مما له محل من الباب الثانى بأن التضمين لا ينقاس وبه صرح ابن جنى ، لكن فى التصريح آخر باب المفعول معه أن الأكثرين على أنه قياسى ، وظاهر كلام الجماعة حيث يتكلمون على معانى الحروف أن إنابة حرف عن حرف لا تثبت إلا أن يتعذر التضمين فإنهم كثيرا ما يردون شاهدا للإنابة باحتمال التضمين ، وهذا إما بناء على أن التضمين قياسى أو على أن التجوز فى الفعل أسهل كما أشار إليه فى المغنى فى الباب السابع ، وبه يندفع ما يرد من أنه ما المرجح للتضمين على تلك الإنابة مع أن كلا لا ينقاس فليحرر :

الثالث : يرد على ما قاله فى الباب السابع أنه يجوز كون المعربين تبعوا الكوفيين و بعض المتأخرين فإن مذهبهم أقل تعسفا كما اعترف به فى حرف الباء :

الرابع : صريح قوله ولا يجعلون ذلك شاذا إن القاعدة عندهم مطردة فلا يحتاج بل لا يصح ما ادّعاه فى تصحيحها من إدخال قد ، وقوله ولو صح ذلك لجاز أن يقال الخ يرد عليه أنه إن كان مذهبهم أن الإنابة لا تتوقف على سماع جاز ماذكر ولا مانع منه ، وإن كان مذهبهم أنها تنوب سماعا وأن تلك الإنابة المسموعة ليست بشاذة فيحمل عليها ما سمع من غير احتياج إلى تأويل آخر كما يدل عليه كلامه فى حرف الباء ، فلا يلزم جواز أن يقال ذلك لعدم سماعه فتأمل ، وقوله لأن التجوز فى الفعل أسهل منه فى الحرف لأنه قيل لا مجاز فى الحرف

(وإلى) نحو — إلى الله مرجعكم جميعا — وإليه ترجعون — وهى لانتهاء الغاية مطلقا نحو — إلى المسجد الأقصى — — ثم أتموا الصيام إلى الليل — وللمصاحبة نحو — ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم — وللظرفية نحو :

فلا تتركنى بالوعيد كأننى إلى الناس مطلىٌّ به القار أجرب

وغير ذلك .

(وعن) نحو — يوسف أعرض عن هذا — عفا الله عنك — وهى للمجاوزة كسرت عن البدل وللبعدية نحو — طبقا عن طبق — وللبدل نحو — يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا — وللاستعلاء نحو — فإنما يبخل عن نفسه — وللتعليل نحو — إلا عن موعدة وعدها إياه — وغير ذلك .

(وعلى) نحو — وعليها وعلى الفلك تحملون — وهى للاستعلاء .

وإليه ذهب الفخر الرازى وأتباعه استنادا إلى أن مفهومه غير مستقل بنفسه فإن ضم إلى ماينبغى ضمه كان حقيقة وإلا فهو مجاز فى التركيب لا فى المفرد ، وكلامنا فى المفرد . ورد هذا النقشوانى بأن الحرف له مداول فى الجملة بطريق الوضع سواء استقل بنفسه أو قام بغيره ، فإن استعمل فيما وضع له كان حقيقة وإن استعمل فى غيره لعلاقة كان مجازا ، وهذا هو المختار عند أهل المعانى (قوله وهى لانتهاء الغاية مطلقا) أى زمانية أو مكانية أو غيرهما ولم يمثل له وذلك نحو ؟ إلى هرقل ملك الروم (قوله فلا تتركنى بالوعيد الخ) الوعيد التهديد والمطلى المدهون وفى الصحاح القار القير وقيرت السفينة طليتها بالقار :

قال فى المغنى : وتأول بعضهم البيت على تعلق إلى بمحذوف : أى مطلىّ بالقار مضافا إلى الناس فحذف وقلب الكلام : أى لأنه حذف الحال أعنى مضافا وأدخل الباء على غير ما حقها أن تدخل عليه لأنه أدخلها على الضمير الذى كان مستترا فى مطلىّ ورفع القار بمطلى ، وكان حقها أن تدخل على القار ورفع الضمير بمطلى ، وهذا على رواية رفع القار وأما على رواية جره فهو بدل من الضمير المجرور ولا قلب فيه .

وقال ابن عصفور : هو على تضمين مطلى معنى مبغض قال : ولو صح مجئ إلى بمعنى فى لجاز زيد إلى الكوفة ، وفى قوله لو صح الخ بحث يعلم مما أسلفناه (قوله وغير ذلك) أوصلها فى المغنى إلى ثمانية معان (قوله وهى للمجاوزة) لم يذكر البصريون لها سوى هذا المعنى (قوله وللبعدية) بالباء الموحدة (قوله — لتركبنّ طبقا عن طبق —) أى حالا بعد حال ، ويحتمل أن تكون عن على بابها ، والتقدير طبقا متباعدا فى الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق أعظم فى الشدة مما قبله قاله الدمامينى (قوله — فإنما يبخل عن نفسه —) أى عليها ويحتمل التضمين ، والمعنى فإنما يبعد الخير عن نفسه بالبخل قاله الدمامينى وفيه ما مر ، وعلى طريق المحققين فتقدير التضمين فإنما يبخل مبعدا بالبخل الخير عن نفسه (قوله وغير ذلك) أوصلها فى المغنى لعشرة معان (قوله وعليها وعلى الفلك تحملون) قال الزمخشرى : معناه وعلى الأنعام وحدها لا تحملون ولكن عليها وعلى الفلك فى البر والبحر .

قال شيخ الاسلام قاضى القضاة أبو الحسن على السبكى رحمه الله تعالى : توقفت فى هذا الكلام ونظرى فى شيئين أحدهما مدلول وحده والثانى ما كتبته فى مسألة كل أما الأول فقال النحاة فى وحدة مذهب الخليل وسيبويه أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنه قال اتحادا واتحادا موضع موحد ، أومع الفعل المتعدى نحو : ضربت زيدا وحده هو حال من الفاعل : أى ضربته فى حال اتحادى له بالضرب ، ومذهب المبرد أنه حال من المفعول : أى ضربته فى حال أنه مفرد بالضرب ، وذهب أبو بكر بن طلحة إلى أنه حال من المفعول ليس إلا لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا مررت به وحدى كما قال . والذئب أخشاه إن مررت به وحدى *

وذهب جماعة إلى أنه مصدر موضوع موضع الحال فمنهم من قال مصدر على حذف حروف الزيادة أى اتحاده ومنهم من قال مصدر لم يوضع له فعل ، وذهب يونس وهشام فى أحد قوليه إلى أنه منتصب انتصاب الظروف والمختار ما قاله ابن طلحة ، وقول سيبويه فى حال اتحادى له بالضرب محمول عليه لأنه إنما توحده بالضرب إذا لم يكن غيره مضروبا معه ، وقد يشارك الضارب غيره فى ضرب ذلك المضروب ، ألا ترى أنك تقول ضربنا زيدا وحده وضربت وحدى زيدا وعمرا ، فعلم أن معناها إفراد ما تضاف إليه إما المتكلم وإما المخاطب كوحدك وإما الغائب فى معنى ذلك الفعل ، وإذا جعلتها خبرا فى قولك زيد وحده فمعناه زيد استقر وحده فمعنى الحصر والانفراد موجود ومعنى الظرفية بعيد لكنه تقرير نحوى ، والمعنى لا يختلف وإنما النظر فى أن وحده المضاف إلى الضمير أىّ ضمير كان هل هو المحصور فى الفعل أو الفعل محصور فيه إذا قلت ضربت زيدا وحده وأردت لا مضروب لك سواه هل حصرته فى ضربك أو حصرت ضربك فيه ، قد تبين أن المراد الثانى فالمحصور هو الفعل والمحصور فيه هو المضروب فلا مضروب لك غيره ، وقد يكون له هو ضارب آخر فهذا معنى الإفراد الذى قدمنا ، والتقييد إنما هو للفعل فى المفعول ، ومما يبين هذا أن الحال تقييد للفعل لا للمفعول وهو فى قوّة خبر ثان فإذا قلت رأيت زيدا راكبا فكأنك أخبرت برؤيته ، وكونه راكبا فى حال الرؤية بخلاف قولك رأيت زيدا الراكب لم تخبر بركوبه بل قيدته بالركوب وصفا له ، فوحده إذا أعربته حالا ظهر فيه هذا وإن أعربته ظرفا وهو بعيد فكذلك لأن العامل فى الظرف هو الفعل وليس فيه تخصيص للمفعول أصلا ولا تقييد بخلاف الصفة وبذلك تبين لك معنى وحده ، فإذا قلت أكلت من الأنعام وحدها فقد أفردت أكلك وحصرته فيها فليس لك مأكول غير الأنعام ، فكأنك قلت أكلت بعض الأنعام ولم آكل شيئا غير ذلك فهى فى قوة قضيتين نفى وإثبات ولهذا لم يصح أن تقع فى صغرى الضرب الأوّل من الشكل الأول لاشتراط أن تكون موجبة هـذا إذا قلت أكلت من الأنعام وحدها ، فلو أدخلت حرف النفى فقلت ما أكلت من الأنعام وحدها احتمل النفى أن يكون لكل من القضيتين ، فلا تكون أكلت شيئا من الأنعام بل أكلت من غيرها ، ويكون التقييد لنفى الأكل لا للأكل المنفى ، واحتمل أن يكون النفى للقضية النافية فقط فتكون قد نفيت عدم أكلك من غيرها فتكون قد أكلت من غيرها ، ويحتمل أن تكون أكلت منها وأن لا تكون فصارت هذه القضية بدخول حرف النفى تحتمل ثلاثة معان : أن لا تكون أكلت شيئا لا منها ولا من غيرها ، أو أنك أكلت منها دون غيرها ، أو أنك أكلت من غيرها ولم تأكل منها ، وإنما احتمل هذه المعانى الثلاثة لأنك سلبت المجموع من الاثنين وسلب المركب من اثنين بثلاث طرق هذا إذا قدمت السلب على الفعل كما مثلناه ، فلو أخرته فقلت الأنعام وحدها لم آكل منها هل تقول إنه كذلك كما لو قدم النفى أو نقول يختلف المعنى كما فى تقديم النفى على كل وتأخيره عنها ، والذى أذوقه من قولك الأنعام وحدها لم آكل منها أنك لم تأكل من الأنعام شيئا ، وأنك قد تكون أكلت من غيرها ، ولا يحتمل أنك أكلت منها ومن غيرها لأن التقييد لنفى الأكل فنفى الأكل مقيد بالأنعام وليس المراد نفى الأكل المقيد ، وإنما جاء ذلك من جهة أن المحكوم به فى هذه القضية هو المنفى فهى فى حكم المعدولة وأما ما سبق ففى حكم السالبة البسيطة :

إذا عرفت هذا فى قولنا على الأنعام وحدها لا تحملون معناه تقييد نفى الحمل بالأنعام لا نفى الحمل المقيد بالأنعام كما فهمه الزمخشرى : ولابد أن يتقرر عندك الفرق بين سلب الحكم والحكم بالسلب ، وأنه إذا تقدم النفى فهو سلب الحكم فإن كان المحكوم به واحدا انتفى وإن كان مركبا انتفى المركب ، والمركب ينتفى بانتفاء

أى العلوّ وهو حسى كما مر ، ومعنوى نحو – على العرش استوى – وللمصاحبة نحو – وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم – وللظرفية نحو – على ملك سليمان – وللمجاوزة نحو : * إذا رضيت علىّ بنو قشير * وللتعليل نحو – ولتكبروا الله على ماهداكم – ولغير ذلك .

(وفى) نحو – فى جنات النعيم – وفيها ماتشتهيه الأنفس – وهى للظرفية : أى حلول الشىء فى غيره حقيقة أو مجازا .

قال الجرجانى : فالظرفية الحقيقية حيث كان للظرف احتواء وللمظروف تحيز نحو : الدرهم فى الكيس ، والمجازية إذا فقد الاحتواء نحو : زيد فى البرّية ، أو التحيز نحو : فى صدر فلان علم ، أو فقدا معا نحو : فى نفسه علم ، وللمصاحبة نحو – ادخلوا فى أمم – وللسببية نحو – لمسكم فيما أفضتم فيه – وللاستعلاء نحو – ولأصلبنكم فى جذوع النخل – ولغير ذلك .

(واللام) نحو – لله مافى السموات – له مافيها وهى للملك نحو : المال لزيد ، وللاختصاص نحو : الجنة للمتقين

أحد أفراده ، وإذا تأخر النفى فلا يخلو إما أن يصح تسليطه على ماقبله وإعماله فيه أولا ، فإن صح واقتضت العربيه إعماله فيه فكما لو تقدم كقولك من الأنعام وحدها لم آكل فيحتمل المعانى الثلاثة كما لو تقدم كما قال الشاعر كله لم صنع بنصب كله وإن لم يعمل فيه كان النفى هو المحكوم به فيتعين ماقلنا سواء اشتغل بضميره بحيث لولم يشتغل به لعمل فيه أولا ، وقولك على الأنعام وحدها لاتحملون من هذا لأن تحملون والحالة هذه لايصح إعماله فى على الأنعام.

وإذا تقرر ذلك فلا يصح أن تقول على الأنعام وحدها لاتحملون لكن عليها وعلى الفلك ، فلذلك لم يتجرع لى ماقاله الزمخشرى أول مارأيته ونفر طبعى منه ثم عرضته على الميزان فظهر لى ماقلته لك ، وأما ماكتبته فى مسألة كل فلا حاجه إلى ذكره هنا فإنه قد ظهر ماحاولت بيانه والله أعلم انتهى ماحرره الإمام السبكى ومن خطه نقلت ، وإنما نقلته لعزته وكثرة فوائده ، واختصرت منه شيئا قليلا فى حكاية الأقوال فى وحده (قوله أى العلوّ) يعنى أن السين فى الاستعلاء ليست للطلب ثم إن العلو إما على المجرور وهو الغالب كما مثل أو على مايقرب منه نحو – أو أجد على النار هدى – (قوله – على ملك سليمان –) أى فى زمن ملكه ، ويحتمل أن تتلو تضمن معنى تتقول فيكون بمنزلة – ولو تقوّل علينا – (قوله إذا رضيت الخ) صدر بيت لنحيف العامرى عجزه * لعمر الله أعجبنى رضاها * وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثا ، ويحتمل أن يكون رضى ضمن معنى عطف قاله فى المغنى . وقال الكسائى : حمل على نقيضه وهو سخط . قال فى التصريح بعد نقل ماذكر : وقال أبو عبدة إنما ساغ هذا لأن معناه أقبلت على انتهى .

والظاهر أن هذا راجع لطريق التضمين غايته أنه ضمن رضى معنى أقبل ، والفعل الذى يدعى تضمين الفعل المذكور له لايدعى تعينه بل الشرط صحة تسليطه على الحرف المذكور تدبر (قوله – ولتكبروا الله على ماهداكم –) فى الكشاف : وإنما عدى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمنا معنى الحمد كأنه قيل ولتكبروا الله حامدين على ماهداكم . واعترضه المصنف فى حواشى التسهيل بأن هذا التقدير يبعده قول الداعى على الصفا والمروة الله أكبر على ماهدانا والحمد لله على ماأولانا فيأتى بالحمد بعد تعدية التكبير بعلى ، قال الدمامينى : وفيه نظر لأن المستفاد من الأول غير المستفاد من الثانى ، ثم قال المصنف : وأيضا على الثانية ظاهرة فى التعليل فكذا نظيرتها الأولى . قال الدمامينى : قد يمنع ظهور شىء منهما فى التعليل (قوله ولغير ذلك) أوصل فى المغنى معانيها إلى تسعة (قوله والظرفية) أى مكانية أو زمانية (قوله – ولأصلبنكم فى جذوع النخل –) فى هنا ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فى الشىء كالقبر للمقبور (قوله ولغير ذلك) أوصل معانيها

للمتقين ، وللاستحقاق نحو : النار للكافرين : أى عذابها ، وللتعليل نحو : * وإنى لتعرونى لذكراك هزة * ، وللتعجب نحو : لله درك فارسا ، وللاستعلاء نحو : ـ يخرون للأذقان ، ـ وللقسم نحو : لله لايؤخر الأجل ، وللعاقبة نحو :

لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير إلى التراب

ولغير ذلك :

(والباء) ولا فرق بين أن تكون (لاقسم) نحو : بالله لأفعلنّ وبه لتفعلنّ . (أو غيره) من تبعيض نحو ـ عينا يشرب بها عباد الله ـ واستعانة نحو : كتبت بالقلم ، وظرفية نحو : ـ نجيناهم بسحر ـ ومصاحبة نحو : ادخلوا باللص ، وسببية نحو ـ فبما نقضهم ميثاقهم ـ وتعويض نحو : بعت هذا بهذا ،

فى المغنى إلى عشرة (قوله وللاستحقاق) فسرها فى المغنى بأنها الواقعة بين معنى وذات نحو : الحمـد لله والملك لله والأمر لله قال : ومنه وللكافرين النار أى عذابها فنبه على أن اللام هنا واقعة بين ذات ومعنى مقدر مضاف إلى النار أقيمت هى مقامه فى إعرابه ، وإنما قدر ذلك لأن الكافرين لايستحقون ذات النار وإنما يستحقون عذابها : أى فلم تجعل فيه للاختصاص كما فى الجنة للمؤمنين لأن النار ليست مختصة بالكافرين بل تكون أيضا لمن شاء الله من غيرهم ، بخلاف الجنة لاتكون إلا للمؤمنين وتبعه الشارح فى ذلك (قوله وإنى لتعرونى) صدر بيت لأبى صخر الهذلى عجزه : * كما انتفض العصفور بلله القطر * ومر الكلام عليه فى باب المفعول له (قوله لله درك) أى ما أكثر درك بالدال المهملة (قوله وللاستعلاء) حقيقة كما مثل ومجازا نحو ـ وإن أسأتم فلها ـ أى عليها (قوله وللقسم) وتختص بالجلالة لأنها خلف عن التاء المثناة (قوله وللعاقبة) وتسمى لام الصيرورة والمآل (قوله لدوا للموت وابنوا للخراب) تمامه * فكلكم يصير إلى ذهاب * فإن الموت ليس علة للولادة والخراب ليس علة للبناء ، ولكن صار عاقبتهما ومآلهما إلى ذلك ، ومنع بعضهم الصيرورة فى اللام وردها إلى التعليل بحذف السبب ، وإقامة المسبب مقامه ، وأهل البيان يجعلون ذلك من قبيل الإستعارة فى الحرف ، وتقريره يطلب من موضعه (قوله ولغير ذلك) أوصل معانيها فى المغنى لاثنين وعشرين (قوله من تبعيض) أثبته الأصمعى والفارسى وابن مالك (قوله عينا يشرب بها عباد الله) قيل ضمن يشرب معنى يروى : وقال الزمخشرى : المعنى يشرب بها الخمر فقلب كما تقول شربت الماء بالعسل . قال بعضهم : لو كانت الباء للتبعيض لصح زيد بالقوم تريد من القوم وقبضت بالدراهم أى من الدراهم اهـ وقد قدمنا مايعلم منه الجواب . وقال الشهاب القاسمى : هذا كله غير ماقاله الشافعية نقلا عن اللغة من أن الفعل المتعدى إذا عدى بالباء كان المقصود التبعيض لأن هذا يختص بالمتعدى انتهى : وفيه أن قبضت متعد (قوله واستعانة) هى الداخلة على آلة الفعل حقيقة كما مثل أو مجازا نحو ـ بسم الله ـ لأن الفعل لايتأتى على هذا الوجه الأكمل إلا بها على أحد القولين فيها (قوله وظرفية) زمانية كما مثل أو مكانية نحو ـ وما كنت بجانب الغربى ـ (قوله أو مصاحبة) ومنه باء البسملة على القول الأظهر عند الزمخشرى (قوله وسببية) قال الرضى : السببية فرع الاستعانة ولذا اقتصر عليها فى الكافية الكبرى وحذف السببية وعكس فى التسهيل قال أبو حيان : وأصحابنا فرقوا بين باء السببية وبين باء الاستعانة فقالوا باء السببية هى التى تدخل على سبب الفعل وباء الاستعانة هى التى تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذى هو آلة (قوله وتعويض) وتسمى باء المقابلة وهى الداخلة على الأعواض والأثمان حسا كما مثل أو معنى نحو : كافأت إحسانه بضعف . قال فى المغنى ومنه ـ ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ـ وإنما لم نقدرها باء السببية كما قال المعتزلة وكما قال الجميع فى « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله » لأن المعطى بعوض قد يعطى مجانا وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب ، وبهذا يتبين أنه لاتعارض بين الحديث

وتوكيد نحو — فكفى بالله شهيدا — و «كفى بجسمى نحولا أننى رجل» وبدل نحو : مايسرنى أننى شهدت بدرا بالعقبة ، وتعدية نحو — ذهب الله بنورهم —

والآية لاختلاف محمل الباء بن جمعا بين الأدلة (قوله وتوكيد) وهى الزائدة وزيادتها فى ستة مواضع : الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وجائزة وضرورة ، والمفعول والمبتدأ والخبر وهو ضربان غير موجب فينقاس وموجب فيتوقف على السماع ، والحال المنفى عاملها عند ابن مالك ، والتوكيد بالنفس والعين ، وتفصيل ذلك يطلب من المغنى (قوله نحو — فكفى بالله شهيدا —) هذا من الزيادة الغالبة قال فى المغنى والغالبة فى فاعل كفى (قوله وكفى بجسمى الخ) صدر بيت للمتنبى عجزه • لولا مخاطبتى إياك لم ترنى : قال فى المغنى فى أوائل الباب السابع : وإن كان الخبر غير مقصود لذاته قبل خبر موطئ كقوله تعالى — بل أنتم قوم تجهلون — وقوله :

كفى بجسمى نحولا أننى رجل لولا مخاطبتى إياك لم ترنى

ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل إلى ماقبلهما لا إليهما انتهى : وبه يعلم أنه لاتغليب فى الخطاب فى تجهلون خلافا لما فى التلخيص وليس فيه مراعاة المعنى على اللفظ خلافا لما فى عروس الأفراح ولما فى المغنى من القاعدة الرابعة من الثامن ، لأنه مبنى على أن ضمير تجهلون لقوم لا لأنتم . وبه يعلم أيضا رد قول الدمامينى فى الشرح المزج فى الكلام على بيت المتنبى فى حرف الباء : وأتى بضمير الحضور فى صفة رجل مع أن طريقه الغيبة إذ هو اسم ظاهر لكونه مسندا إلى ضمير الحاضر من قوله أننى ، ومثله يجوز فيه الأمران نظرا إلى المخبر عنه وإلى الخبر تقول أنا رجل قمت وأنا رجل قام (قوله وبدل) قال الشهاب القاسمى : كما أنها تفارق باء التعويض بأن المراد بتلك ماوقع فيه مقابلة شىء بشىء بأن يدفع من أحد الجانبين ويدفع من الجانب الآخر شىء فى مقابلته ، والمراد بهذه أن يختار أحد الشيئين على الآخر بحيث لايسد الآخر عنده مسد الأول ، ولا يكون هناك دفع ومقابلة من الجانبين وقال السيوطى : الظاهر أن باء العوض داخلة فى باء البدل انتهى . وفى قوله بأن يدفع الخ نظر لأنه لايظهر فى العوض المعنوى إلا بتكلف (قوله وتعدية) قال حفيد الموضح فى حواشيه : فإن قلت أليست الباء للتعدية فى بقية المواضع ؟ قلت بلى ولكنها تمحضت للتعدية ولم تفد غيرها بخلاف بقية المواضع فإنها أفادتها مع شىء آخر فلذلك أفرد معنى التعدية وجعل قسما على حدة انتهى .

وهذا يقتضى أن المراد بالتعدية المفردة مطلق إيصال الفعل الذى لايستقل بالوصول بنفسه إلى الاسم وفيه أن التعدية بهذا المعنى ليست من المعانى التى وضعت الحروف لها وإنما ذلك أمر لفظى يشترك فيه جميع الحروف الجارة لأنها وضعت لتوصل الأفعال إلى الأسماء ، وكان يلزمهم أن يعدوا التعدية معنى لكل حرف جار إذا لم يظهر له معنى غيرها ولم يفعلوا ذلك ، نعم عد ابن مالك التعدية من معانى اللام . واعترضه الشاطبى بأنه لم يذكر أحد من النحويين هذا المعنى فى اللام فيما أعلم وبما ذكرناه ، وتبع المصنف ابن مالك فى التوضيح : قال شارحه : والأولى إسقاطه لعدم مثال له سالم من الاحتمال وهذا يدل على أن التعدية المعدودة من معانى الباء تعدية خاصة وهو الحق لأن المراد بها التعدية المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا . قال الجامى عند قول الكافية والتعدية : أى جعل الفعل اللازم متعديا لتضمنه معنى التصيير بإدخال الباء على فاعله فإن معنى ذهب زيد صدر الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا ، والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف (قوله نحو — ذهب الله بنورهم —) فيه إشارة إلى رد قول المبرد والسهيلى : إن بين التعدية بالباء والهمزة فرقا وإنك إذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له فى الذهاب كما فى المغنى . ونوزع فى ذلك بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب

ومجاوزة نحو — فاسأل به خبيرا — وإلصاق حقيقة نحو : بقلبى غرام : أى لصق به بمعنى قام به ، أو مجازا نحو : مررت بزيد : أى ألصقت مرورى بمكان يقرب منه .

على معنى يليق به كما وصف نفسه بالمجئ فى قوله — وجاء ربك — وهذا ظاهر . قال فى المغنى : وأما — لو شاء الله لذهب بسمعهم — فيحتمل أن الفاعل ضمير البرق ولكون المراد بالتعدية المذكورة فى معانى الباء ماذكر اعترض على من مثل لها بمررت بالوادى إذ لايصح أن يقال المعنى صيرت الوادى مارا (قوله ومجاوزة) قيل تختص بالسؤال كما مثل وقيل لاتختص بدليل — ويوم تشقق السماء بالغمام — (قوله وإلصاق) قال فى المغنى : قيل وهو معنى لايفارقها فلذا اقتصر عليه سيبويه فكان ينبغى للشارح تقديمه على غيره والبداءة به كما صنع فى المغنى (قوله حقيقة) وهو نوعان ما لايصل الفعل إلا بحرفه كسطوت بزيد وما يصل الفعل إليه بدونه نحو : أمسكت بزيد فإن الباء أفادت أن إمساكك لزيد كان بمباشرة منك له بخلاف أمسكت زيدا فإنه يفيد منعه التصرف بوجه ما (قوله نحو : مررت بزيد) عن الأخفش أن الباء فيه بمعنى على بدليل — وإنكم لتمرون عليهم مصبحين — ورده فى المغنى بما حاصله : أن كلا من الإلصاق والاستعلاء لما لم يكن حقيقيا فيه ، واستعمال حرف الإلصاق مع المرور أكثر من استعمال حرف الاستعلاء كان الأولى جعل الباء للإلصاق المجازى دون الاستعلاء المجازى ، وبه يندفع ماللدمامينى

واعلم أنه ذكر فى المغنى للباء أربعة عشر معنى فكان على الشارح أن يقول كما صنع فى غيرها وغير ذلك وأنه لم يذكر فى المغنى من معانيها التعليل وقد ذكره فى التسهيل قال فى شرحه : وهى التى يحسن فى موضعها اللام غالبا نحو — فبظلم من الذين — ثم قال : واحترزت بغالبا من قول العرب غضبت لفلان إذا غضبت من أجله وهو حى ، وغضبت به إذا غضبت من أجله وهو ميت . قال أبو حيان : ولم يذكر أصحابنا هذا المعنى وكأن التعليل والسبب عندهم شىء واحد . قال السيوطى : هذا هو الحق انتهى .

وفى شرح جمع الجوامع للجلال المحلى مايصرح بذلك لأنه قال : المعبر عنه هنا بالسبب هو المعبر عنه فى القياس بالعلة ، لكن الأشباه والنظائر لصاحب جمع الجوامع مولانا التاج السبكى قدس الله سره أن الفرق بينهما ثابت لغة ونحوا وشرعا : قال اللغويون : السبب كل شىء يتوصل به إلى غيره ومن ثم سموا الحبل سببا وذكروا أن العلة المرض ، وكلمات يدور معناها على أن العلة أمر يكون عنه أمر آخر ، وذكر النحاة أن اللام للتعليل ولم يقولوا للسببية ، وقال أكثرهم الباء للسببية ولم يقولوا للتعليل . وذكر ابن مالك السببية والتعليل وهذا صريح بأنهما غيران وذكروا أيضا أن الباء للاستعانة وهو غيرهما .

والحاصل أن الباء الداخلة على الاسم الذى لوجوده أثر فى وجود متعلقها إن صح نسبة العامل إلى مصحوبها مجازا فباء الاستعانة نحو : كتبت بالقلم ، وتعرف بأنها الداخلة على أسماء الآلات وإلا فإن كان المتعلق إنما وجد لأجل وجود مجرورها فباء العلة نحو — فبظلم — ألا ترى أن وجود التحريم ليس إلا لوجود الظلم وتعرف بأنها الصالحة غالبا لحلول اللام محلها وإن لم يكن المتعلق كذلك فباء السببية نحو — فأخرج به من الثمرات رزقا لكم — ألا ترى أن إخراج الثمرات مسبب عن وجود الماء ولم يكن لأجل الماء بل لأجل مصلحة العباد ، وبهذا التقسيم علمت أن باء الاستعانة لاتصح فى الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى ، وقال أهل الشرع : السبب مايحصل الشىء عنده لا به والعلة مايحصل به ، وأنشد ابن السمعانى على ذلك :

ألم تر أن الشىء للشىء علة   تكون به كالنار تقدح بالزند

ثم أشار إلى الثانى بقوله (أو مختص بالظاهر) أى بخفضه (وهو) سبعة أيضا :
(ربّ)

والمعلول يتأثر عن علته بلا واسطة بينهما ولا شرط يتوقف الحكم على وجوده ، والسبب إنما يفضى إلى الحكم بواسطة أو بوسائط ولذلك يتراخى الحكم عنه حتى توجد الشرائط وتنتفى الموانع ، وأما العلة فلا يتراخى الحكم عنها إذ لاشرط لها بل متى وجدت أوجبت معلولها بالاتفاق حكاه إمام الحرمين والآمدى وغيرهما ، ووجهوه بدلائل كثيرة وهو وإن كان فى العلة العقلية فالشرعية مثلها إلا فى عدم الإيجاب بنفسها ، ومعنى إيجاب العلة عندنا مع أنه لاإيجاب للفعل تلازم العلة والمعلول واستحالة ثبوت أحدهما دون الآخر كما قاله الإمام فى الشامل :

وقد أشار إلى الفرق بين العلة والسبب الفقهاء فقال الغزالى : الفعل الذى له مدخل فى الزهوق إن لم يؤثر فى الزهوق ولا فيما يؤثر فيه فهو الشرط ، وإن أثر فيه وحصله كالقد والحز ، وإن لم يؤثر فى الزهوق ولكنه أثر فى حصوله فهو السبب انتهى ملخصا ، وإنما سقناه لنفاسته (قوله ثم أشار إلى الثانى) أى ثم أشار إلى النوع الثانى وهو مايجر الظاهر فقط (قوله ومختص بالظاهر) أى مقصور عليه لايتجاوزه إلى الضمير فالباء داخلة على المقصور عليه : قال السيد فى حواشى الكشاف : الاختصاص وكذا التخصيص والخصوص يقتضى بحسب مفهومه الأصلى أن تدخل الباء على المقصور عليه ، فيقال اختص الجود بزيد : أى صار مقصورا عليه لايتجاوزه إلى غيره ، وهذا عربى جيد إلا أن الأكثر فى الاستعمال إدخال الباء على المقصور بناء على أن تخصيص شىء بآخر فى قوة تمييز الآخر به عن نظائره ، فاستعمل فيه مجازا مشهورا زاد فى حواشى المطول حتى صار كأنه حقيقة فيه وأما أن يجعل من باب التضمين بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيان معا وتكون الباء المذكورة صلة للمضمن ويقدر المضمن فيه أخرى ، فيقال فى نخصك بالعبادة نميزك بها مخصصا إياها بك انتهى :

وقد عرفت منه أن دخولها على المقصور عليه نظرا لمفهوم الاختصاص الأصلى وأن دخولها على المقصور هو الأكثر فلا اعتراض عليه ، كما غلط فيه جماعة منهم بعض شراح الألفية عند قوله : والاسم قد خصص بالجر ، وأن السيد موافق للسعد فى أن دخولها على المقصور أكثر خلافا لما عليه الشهاب القاسمى فى حواشى المختصر أن السيد والسعد اتفقا على جواز الأمرين واختلفا فى الغالب ، فالسعد قال : الغالب دخولها على المقصور ، والسيد قال على المقصور عليه (قوله رب) إنما اختصت بالظاهر لاختصاصها بالمنكر وستعرف وجهه :

واعلم أن رب حرف زائد فى الإعراب أى غير متعلقة بشىء دون المعنى لدلالتها على التكثير أو التقليل ، ولا تختص من بين حروف الجر بذلك خلافا لما فى المغنى لمشاركة لولا ولعل فى لغة من جر بهما لها فى هذا الحكم كما نص على ذلك فى بحث لعل فى الباب الثالث ، وقول الشمنى المراد اختصاصهما بذلك عن الحروف المشهورة دون الشاذة كلعل والغير المشهورة كلولا يوهم أن الشاذة كلها لاتتعلق ، وفيه أن متى فى لغة هذيل وكى من الحروف الشاذة ، وظاهر كلامهم أنهما يتعلقان كتعلق ما استعملا بمعناه فإن متى بمعنى من وكى بمعنى اللام :

وإذا علمت أن رب حرف زائد فى الإعراب فمحل مجرورها فى نحو : رب رجل صالح عندى رفع على الابتداء وفى نحو : رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية ، ولا يجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبر والرابط محذوف : أى لقيته لأن فى ذلك تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وفى نحو : رب رجل صالح لقيتــه رفع أو نصب ويقدر النصب بعد المجرور لاقبل الجار لأن لها الصدر ، ويجوز مراعاة محله كثيرا نحو : رب امرأة صالحة لقيت ورجلا صالحا ، وإن لم يجز نحو : مررت بزيد وعمرا إلا قليلا نبه عليه فى المغنى ، لكنه قال فى الكلام على أقسام العطف : وله أى للعطف على المحل شروط ثلاثة عند المحققين : أحدها إمكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح ، وهذا

وهى موضوعة للتكثير والتقليل لكن استعمالها فى الأول كثير ، ومنه - ربما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين - ولها صدر الكلام من بين أحرف الخفض ، ولا يجر بها إلا فرد خاص من الظاهر وهو النكرة لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو : رب رجل وأخيه ، والغالب فى هذا الظاهر وصفه

الشرط مفقود هنا فلعلها مستثناة فليحرر (قوله وهى موضوعة للتكثير والتقليل) أى لإنشائهما (قوله لكن استعمالها الخ) أى وليست للتقليل دائما خلافا للأكثرين ، ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة (قوله ومنه - ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين -) فى الكشاف مايقتضى أن هذه الآية من الثانى فإنه قال : فإن قلت: متى يكون ودادتهم ؟ قلت : عند الموت أو يوم القيامة إذا عاينوا حالهم وحال المسلمين ، وقيل إذا رأوا المسلمين يخرجون من النار . فإن قلت : مامعنى التقليل ؟ قلت : هو وارد على مذهب العرب فى قولك لعلك ستندم فى فعلك وربما ندم الإنسان على فعل ، ولا يشكون فى تندمه ولا يقصدون تقليله ولكنهم أرادوا لو كان الندم مشكوكا فيه أو كان قليلا لحقّ عليك أن لاتفعل هذا الفعل لأن العقلاء يتحرون من الغم المظنون كما يتحرون من المتيقن ومن القليل كما من الكثير ، وكذلك المعنى فى الآية لو كانوا يودون الإسلام مرة فبالحرى أن يسارعوا إليه فكيف وهم يودونه كل ساعة ، وقيل تدهشهم أحوال ذلك اليوم فيبقون مبهوتين ، فإن كانت منهم إفاقة فى بعض الأوقات من سكرتهم تمنوا فلذلك قال وقوله - لو كانوا مسلمين - حكاية ودادتهم وإنما جىء به على لفظ الغيبة لأنهم مخبر عنهم كقولك حلف بالله لأفعلنّ ، ولو قيل لو كنا مسلمين لكان حسنا (قوله ولها صدر الكلام) لأنها وضعت للإنشاء وكل ماهو كذلك موضعه الصدر ولأن التقليل جار مجرى النفى ، والمراد تصديرها فى كلام هى فيه وإن كان ذلك الكلام مبنيا على غيره ، ألا ترى أن ما حرف نفى له صدر الكلام وأنه يصح إن زيدا ماقام ، فاندفع إيراد أنها وقعت خبرا لإن المشدّدة فى قوله :

أماوىّ إنى رب واحد أمه قتلت فلا قتل لدىّ ولا أسر

وأن المخففة فى قوله :

تيقنت أن رب امرئ خيل خاينا أمين وخوّان يخال أمينا

على أنه قد يدعى أن ذلك ضرورة (قوله ولا يجر بها إلا فرد خاص من الظاهر وهو النكرة) علله الرضى بأن رب علم القلة وإنما يحتاج للعلامة فى المحتمل للقلة والكثرة حتى يصير بالعلامة نصا فى أحد المحتملين ، والمعرفة إما دالة على القلة فقط كالمفرد المعرفة أو الكثرة فقط كالمجموع ، وأما النكرة فللقلة والكثرة معا نحو : جاءنى رجل أى واحد ، وما جاءنى رجل : أى هذا الجنس . انتهى ملخصا .

ويمكن أن يلخص منه التوجيه وإن قلنا إنها للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا ، ثم المراد لايجرّ بها إلا ذلك باعتبار الاستعمال الكثير فلا ينافيه قوله بعد وقد تجر رب ضمير الغيبة (قوله نحو : رب رجل وأخيه) فرجل نكرة لفظا ومعنى وأخيه نكرة معنى فقط لتأويله بالنكرة . قال المصنف فى حواشى التسهيل: وجواز رب رجل وأخيه شبيه بقول الهذلى : • وإذا المنية أنشبت أظفارها • قال الدماميني : ووجه الجمع أنه أضمر فى نفسه تشبيه المنية بالسبع ودل على ذلك بذكر شىء من لوازم السبع وهو الأظفار ، وكذا المتكلم بالمثال المذكور نوى بالمضاف التنكير ودل على ذلك باستعماله فى سياق مايستلزم التنكير انتهى .

ولا يجوز جرها للثانى إلا بطريق التبعية للأول فلو قيل رب أخيه لم يجز كما فى القاعدة الثالية من الباب الثامن من المغنى (قوله والغالب فى هذا الظاهر وصفه) هذا واضح إذا جعلت للتقليل الذى هو مدلولها لأنه إذا وصف الشىء صار أخص وأقل مما لم يوصف . قال فى التسهيل : خلافا للمبرد ومن وافقه . قال المرادي : وقد احتمل

كما أن الغالب حذف متعلقها ومضيه ، وقد تحذف فيجب بقاء عملها وذلك بعد الواو كثير كقوله :

ملتزمه بعلل لاتقوى واستدل من لم يلتزمه بالسماع ، قال المصنف : وهو ثابت بالنقل الصحيح فى الكلام الفصيح وأنشد على ذلك أبياتا منها قول أم معاوية :

يارب قائلة غدا   يالهف أم معاويه

وللأول أن يقول الموصوف محذوف : أى يارب امرأة قائلة ، ألا ترى أن جميع مافى الأبيات التى استشهد بها صفات (قوله كما أن الغالب حذف متعلقها) هذا ماذكره فى المغنى فى بحث رب حيث قال فى عد ما انفرد به وغلبة حذف معداها ومراده بمعداها متعلقها . وقال فى الباب الثالث : الرابع أى مما استثنى من قولنا لابد لحرف الجر من متعلق رب فى رب رجل صالح لقيته أو لقيت ، لأن مجرورها مفعول فى الثانى ومبتدأ فى الأول أو المفعول على حد زيدا ضربته ، ويقدر الناصب بعد المجرور لاقبل الجار لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر وإنما دخلت فى المثالين لإفادة التكثير أو التقليل لالتعدية عامل هذا قول الرمانى وابن طاهر ، وقال الجمهور : هى فيهما حرف جر معد فإن قالوا إنها عدت العامل المذكور فخطأ لأنه لايتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله فى المثال الأول ، وإن قالوا إنها عدت محذوفا تقديره حصل أو نحوه كما صرح جماعة ففيه تقدير مامعنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به فى وقت انتهى :

فنى بحث رب مشى على كلام الجمهور ، لكن دعوى أن الغالب حذف المتعلق لم يذكره عن الجمهور . لكن قال ابن يعيش : ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى أن بعضهم قال : لايجوز إظهاره إلا فى الضرورة ، ثم إن كلام الجمهور لايناسب دعواه هناك أن رب حرف جر زائد فى الإعراب وإنما يناسب كلام الرمانى وابن طاهر ، ومن ثم اعترضه الدماميني هناك بما حاصله ، أن كلامه متدافع . وقول الشمنى فى الجواب مراده بالمعدى الفعل الذى مجرورها مفعوله لايجدى نفعا .

هذا ، وقوله لأن مجرورها مفعول فى الثانى فيه أمران . الأول : أن كونه مفعولا لاينافى التعلق ، والثانى : أن التعلق معناه أن المتعلق معمول بحسب المحل ، إلا أن يراد أنه مفعول لفعل يتعدى بنفسه فلا حاجة لتعلق الحرف بمعنى تعديته للفعل بدليل مقابلته هذا الكلام بقوله وقال الجمهور : هى فيها حرف جر معد ، ثم إنه يمكن الجواب عن اعتراضه على الجمهور باختيار الشق الأول ، وتعدى الفعل بنفسه لايمنع تعديه بالحرف إذا قصد معنى لايحصل بدون تعديه بذلك الحرف ، فإنه لو عدى هنا بنفسه فات معنى التقليل أو التكثير ، ونظيره صحة قولك أخذت من البر فعديت الفعل بمن لإفادة معنى التبعيض وإن كان يتعدى بنفسه ، وأخذ معموله فى المثال الثانى لايمنع جعله معمولا لمثله كما فى زيد ضربته : واعترض الدماميني على الجمهور بأنه لو كان كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها رفعا ونصبا فى الفصيح ، وقد جاز تقول رب رجل وأخاه أكرمت فيجعلون لها حكم الزائد فى الإعراب وإن لم تكن زائدة فى المعنى ، ولا يجوز فى الفصيح بزيد وأخاه مررت . ويجاب بأنه إنما صح العطف على محل مجرورها لأنها كالزائد بخلاف مانظر به فليتأمل (قوله ومضيه) أى والغالب مضى متعلقها ، ومن غير الغالب وقوعه مستقبلا كما فى قول جحدر :

فإن أهلك فرب فتى سيبكى   على مهذب رخص البنان

ووقوعه حالا كقوله « رب امرئ فى وقتنا مستريح » وهذا مامشى عليه فى المغنى ، ومذهب المبرد والفارسى وأكثر النحويين أنه يجب مضيه ، وبيت جحدر مؤول على حكاية حال ماضية هذا إن جعل سيبكى جواب إن وأما إن جعل صفة مجرورها وحذف الجواب : أى لم أقض حقه فلا يبقى فى البيت حجة . وذهب ابن السراج إلى

• وليل كموج البحر أرخى سدوله • وبعد الفاء قليل كقوله : فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع •
وبعد بل أقل كقوله : • بل بلد ملء الفجاج قتمه • وقد تجر رب ضمير الغيبة فيلزم إفراده وتذكيره
وتفسيره بتمييز مطابق للمعنى نحو : ربه رجلا أو امرأة أو رجلين أو رجالا أو نساء .

(ومذ ومنذ) ولا يجر بهما إلا نوع خاص من الظاهر وهـــو الزمن المعين غير المستقبل ماضيا كان وهما فيه
لابتداء الغاية نحو : مارأيته مذ يوم الجمعة أو حاضرا ، وهما فيه للظرفية نحو : ما رأيته منذ يومنا :

أنه يجوز أن يكون حالا ومنع أن يكون مستقبلا : قال : فلا يجوز رب رجل سيقـــوم إلا أن يريد رب رجل
موصوف بهذا الوصف (قوله وليل كموج البحر الخ) صدر بيت لامرىء القيس عجزه :
• على بأنواع الهموم ليبتلى • والشاهد فى وليل حيث حذف رب فيه بعد الواو : أى رب ليل كموج البحـــر
فى كثافة ظلمته ، وأرخى سدوله صفة لليل : أى ستوره ، وقوله ليبتلى : أى لينظر ماعندى من الصبر والجزع
أو ليعذبنى ، وأصله ليبتليني فحذف المفعول (قوله فمثلك حبلى الخ) صدر بيت لامرىء القيس عجزه :
• فألهيتها عن ذى تمائم مغيل • والشاهد فى قوله فمثلك حيث حذف رب فيه بعد الفاء ، ومعنى طرقت أتيتها ليلا
ومعنى ألهيتها شغلتها ، والتمائم التعاويذ واحدتها تميمة ، والمغيل بضم الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الياء آخر
الحروف وهو المرضع وأمه حبلى أو الذى يرضع وأمه تجامع ، وأما المغيلة بكسر الغين فهى التى تؤتى وهى ترضع
أو حامل ، ويروى محول على الأصل والقياس محيل (قوله بل بلد الخ) صدر بيت لرؤبة عجزه :
• لايشترى كتانه وجهرمه • والشاهد فى قوله بل بلد حيث حذف رب بعد بل : أى بل رب بلد والفجاج
الطرق والقتم الغبار ، وقوله جهرمه أصله جهرميه بياء النسب وهى بسط شعر تنسب إلى قرية بفارس تسمى
جهرم بفتح الجيم ، أو جعل الجهرم اسما بإخراج ياء النسبة عنه .

وبقى أن رب تحذف من غير أن يتقدمها حرف وهو قليل كقوله • رسم دار وقفت فى طلله • أى رب
رسم دار ، وقد جعل فى التوضيح الحذف بعد الفاء كثيرا وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلا وبدونهن أقل (قوله
وقد تجر رب ضمير الغيبة) اختلف فى هذا الضمير فقيل معرفة وإليه ذهب الفارسى وكثيرون ، وقيل نكرة
واختاره الزمخشرى وابن عصفور لأنه عائد على واجب التنكير (قوله فيلزم إفراده الخ) استغناء بمطابقة التمييز
للمعنى المراد هذا مذهب البصريين . وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو : ربها امرأة وربهما رجلين وربهم
رجالا وربهن نساء (قوله ومذ ومنذ) لأنهما لما اختصا بالوقت اختصا بالظاهر الأظهر فى الدلالة على الوقت
ليظهر الاختصاص (قوله ولايجر بهما إلانوع خاص الخ) قد يوجه بأن معناهما إذا كانا اسمين لوقت فخصا بجر
الأوقات للمناسبة بين معناهما اسمين وحرفين ، وأما قولهم مارأيته مذ أن الله خلقه فتقديره مذ زمن أن الله خلقه
(قوله المعين) خرج المبهم فلا يقال مذ أو منذ يوم أو غد لأنهما إنما يدخلان على الوقت الذى يجاب به متى
وكم ، وهذا إذا لم يكن معدودا نحو : ما رأيته منذ يومين ، ولهذا قال المصنف فى الحواشى . شرط الوقت أن يكون
معدودا أو معرفا وقال : وكالزمان مايسئل به عن الزمان بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفا ، يقال مارأيته منذ
ثلاثة أيام فتقول منذكم ، ويقال مارأيته منذيوم الجمعة فتقول منذمتى ومذأى وقت ، ولا يجوز مذما لأن ما لاتكون
ظرفا ، وأجازه بعضهم لأن ماقد تشبه بالظرف ، ألاتراها تكون مع الفعل بمنزلة المصدر وذلك المصدر يكون ظرفا نحو :
سبحان ماسخركن لنا وسبحان ماسبح الرعد بحمده وقال : وشرط الوقت أيضا التصرف فلا يجوز مذ سحر تريد به
سحرا بعينه لأنه يتصرف فلا يجر ولا يرفع (قوله ماضيا كان الخ) هذا مع المعرفة كما مثل فإن كان المجرور بهما
نكرة معدودة كانا بمعنى من وإلى :

قال فى الجامع : ولك رفع تاليهما خبرا عنهما فمعناهما الابتداء أو الأمد ، ويردان ظرفين مضافين للفعلية بكثرة والاسمية بقلة :

(والكاف) وهى للتشبيه نحو : زيد كالأسد وللتعليل نحو — واذكروه كما هداكم — وللتوكيد

بقى هنا شىء وهو أن عاملهما إذا كانا بمعنى الماضى أو الحاضر هل يتعين أن يكون فعلا ماضيا كما فى أمثلتهم أو يجوز أن يكون فعلا مضارعا منفيا بلم أو غير منفى بمعنى الحال ، وأما إذا كان بمعنى الاستقبال فالظاهر المنع لأنهما لايدخلان على المستقبل ، وأما فعل الأمر فيدل على زمانين الحال والمستقبل نظرا إلى المطلوب به واسم الفاعل واسم المفعول ونحو ذلك فليحرر أمرها كذا بخط شيخنا الغنيمى بهامش الأشمونى (قوله ولك رفع تاليهما خبرا عنهما) سوغ الابتداء بهما أنهما معرفتان بمعنى الأمد أو المدة ، وهذا المذهب هو الذى اختاره ابن الحاجب وصرح بأنه مذهب المحققين :

قال الدمامينى : وهو مشكل بعده مذ ومنذ فى الظروف لأن كونهما مبتدأين مناف لكونهما ظرفيتين ، ويمكن الجواب بأنه لايلزم التنافى إلا لو صرح بأنهما ظرفان لايتصرفان ، ومجرد عدهما فى الظروف لاينافى تصرفهما تخرجهما عن الظرفية فليتأمل . نعم قال المرادى : لاتكون مذ ومنذ عند الأخفش إلا مبتدأين فهو مناقض لعزوه له ظرفيتهما إذا وليهما اسم مفرد ، وقال الأخفش وجماعة : ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناهما بين وبين مضافين ، فمعنى مالقيته مذ يومان بينى وبين لقائه يومان ، وقيل هما ظرفان ومابعدهما فاعل بفعل محذوف : أى مذ كان أو مذ مضى يومان ، وعليه يكون الكلام كلاما واحدا مشتملا على جملتين ، وعلى القولين قبله يكون كلامين وتكون جملة مذ لامحل لها لأنها جواب سؤال مقدر تقديره على الأول ماأمد ذلك وعلى الثانى مابينك وبين لقائه ، وقال السيرافى فى موضع الحال والرابط موجود بحسب المعنى وإن لم يكن موجودا لفظا لأن المعنى بينى وبين لقائه يومان :

قال ابن الصائغ فى رسالته فى بيان منذ ومذ . واعلم أن من أعرب منذ ومذ مبتدأين ينبغى أن يعدهما فيما يجب فيه تقديم المبتدإ ، من أعربهما خبرين ينبغى أن يعدهما فيما يجب فيه تقديم الخبر وهو شىء خطر لى ولكن يحتاج ذلك إلى تعليل ، ويمكن تعليله بقلة تمكنهما وبأن الكلام معهما جرى مجرى المثل ، وأحسن من ذلك أنهما إذا كانا حرفى جر يلزم تقديمهما على المجرور فيلزم تقديمهما إذا كانا اسمين (قوله فمعناهما الابتداء) إن كان الزمن ماضيا ، وقوله أو الأمد إن كان الزمان حاضرا أو معدودا .

[تنبيه] قال المصنف فى التذكرة : كان يخطر لى أن قائلا قد يقول لادليل على حرفية مذ ومنذ ، بل قد ثبتت اسميتها إذا ارتفع مابعدهما أو كان جملة فعلية فليحكم عليهما حالة الجر بأنهما اسمان أضيفا إلى مابعدهما وهو مفرد كما يضافان إلى الجملة حتى رأيته منقولا انتهى ومن خطه نقلت (قوله والكاف) لأن دخولها على الضمير يؤدى إلى اجتماع الكافين نحو كك فطرد المنع قاله الرضى . وعلله الجامى بالاستغناء عنها بمثل ونحوه ، ولا يخفى مافيه إذ يرد عليه أنه هلا استغنى بمثل ونحوه وفى المظهر أيضا . ويجاب بالفرق باحتياج الضمير لضعفه بخفاء معناه وقلة حروفه غالبا إلى لفظ قوى يتصل به ، وفيه أن الضمير جر بغير الكاف إلا أن يقال المناسبة لايلزم اطرادها (قوله للتشبيه) أى لبيان أن شيئا له مشاركة ما مع مدخوله فى شىء (قول وللتعليل) أثبته قوم ومثلوه بالآية التى مثل بها الشارح ، ونفاه الأكثرون وأجابوا بأن فى الآية وضع الخاص موضع العام إذ الذكر والهداية يشتركان فى أمر وهو الإحسان ، فهذا فى الأصل بمنزلة — وأحسن كما أحسن الله إليك — (قوله وللتوكيد) هى الزائدة واشترط

نحو — ليس كمثله شيء — ولغير ذلك وجرها للضمير شاذ :

(و) كذلك (حتى) وهى لانتهاء الغاية مطلقا ولا تكون جارة إلا آخرا أو متصلا بآخر ، فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها ، ثم إن كان ما بعدها إسما غير داخل فيما قبلها إما لكونه غير جزء له نحو — سلام هى حتى

فى التسهيل لزيادتها أمن اللبس (قوله نحو — ليس كمثله شيء —) أى ليس شيء مثله إذ لو لم يكن المعنى كذلك بل ليس شيء مثل مثله لزم المحال وإثبات المثل ؛ وإنما زيدت الكاف لتوكيد نفى المثل لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا ، وقيل الكاف غير زائدة بل الزائدة مثل كما زيدت فى — فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به — وإنما زيدت هنا لتفصيل الكاف من الضمير :

قال فى المغنى : والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت ، وقيل غير ذلك :

قال الشهاب القاسمى : وانظر هل يشكل اشتراط أمن اللبس بالتمثيل بالآية مع هذه الاحتمالات فيها ، إلا أن يقال مآل الاحتمالات واحد أو يقال إذا صح إرادة كل لم يضر الاحتمال (قوله ولغير ذلك) أو صل معانيها فى المغنى إلى خمسة (قوله وجرها للضمير شاذ) كقوله • وأم أو عال كها أو أقربا • وجعل ذلك فى التوضيح ضرورة ، والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة ، وعليه يتخرج مايقع فى عبارات المصنفين ، ثم إن الشارح قصد بذلك الجواب عما يرد على جعل الكاف مما يختص بجر الظاهر (قوله وكذلك حتى) لا يخفى أن حتى من السبعة التى تختص بالظاهر فهى معطوفة على رب أو الكاف على الاحتمالين فى المعطوفات إذا تكررت ، والشارح لم يقدر فى كلام المصنف لفظ كذلك إلا فيها ، ولعل حكمة ذلك ليفيد أيضا أن جرها للضمير كقوله :

أتت حتاك تقصد كل فج ترجى منك أنها لا تخيب

شاذ ، فجعل قوله وكذلك حتى مرتبطا بقوله قبله فى الكاف وجرها للضمير شاذ ، وعلل اختصاصها بالظاهر بأشياء اعترضت كما بين ذلك فى المغنى . وعلله ابن الحاجب بما معناه أنها لو دخلت على المضمر لم يخل من أن تبقى ألفها أو تقلب ياء وكلاهما لا يستقيم فتعذر دخولها على المضمر ، أما الأول وهو بقاء ألفها فلا سبيل إليه لأن القاعدة فى كل ألف لا أصل لها وهى آخر حرف أو اسم متمكن تقلب ياء إذا اتصل بها مضمر نحو : إليه وعليه ولديه ولا سبيل إلى الثانى وهو قلب ألفها ياء لأن القاعدة أن المضمر لا يغير الكلمة إلا لحاجة ولا حاجة هنا فإنهم استغنوا عن حتى بإلى انتهى . وعليه سؤال وجواب فى الدمامينى :

قال الشهاب القاسمى : ولى فى دعوى عدم الحاجة نظر لأن التوسعة فى طرق التعبير المؤدية إلى التسهيل ودفع المشقة ، ولهذا نظروا إلى ذلك فى مواضع المترادفات حاجة أى حاجة . وعلله الجامى بأنها لو دخلت على الضمير لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها (قوله لانتهاء الغاية مطلقا) أى زمانية أو مكانية . وبقى من معانيها أنها للتعليل وبمعنى إلا الاستثنائية وكأنه لم يتعرض لذلك لتقدمه فى باب النواصب (قوله ولا تكون جارة إلا آخرا الخ) اعتمد فى التسهيل خلافه : وفى المغنى : والشرط الثانى أن من شرطى حتى خاص بالمسبوق بذى أجزاء وهو أن يكون المجرور آخرا نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، أو ملاقيا لآخر جزء نحو — سلام هى حتى مطلع الفجر — ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها ونصفها كذا قاله المغاربة وغيرهم وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشرى واعترض عليه بقوله :

عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يئوسا

مطلع الفجر — أو لكونه جزءا كيوم لم يقع الفعل عليه نحو: صمت الأيام حتى يوم العيد فالجر بها متعين وإن كان جزءا مما قبلها ، ولم يتعذر دخوله نحو : صمت الأيام حتى يوم الثلاثاء فالجر بها جائز ويجوز العطف :

[فائدة] متى دلت قرينة على دخول الغاية فى حكم ما قبلها أو على عدمه فواضح أنه يعمل به وإلا فأقوال أصحها الدخول مع حتى دون إلى حملا على الغالب ، لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول فى إلى والدخول فى حتى فإن كانت حتى عاطفة دخلت اتفاقا لأنها بمنزلة الواو :

(والواو) أى واو القسم نحو : والله والنبى والكعبة ، وهى مع ما قبلها لا تختص بظاهر معين :

(والتاء) أى تاؤه ولا يجر بها إلا لفظ الجلالة ورب مضافا للكعبة أولياء المتكلم نحو : تالله وترب الكعبة وتربى لأفعلنّ ، وقولهم تالرحمن وتحياتك نادر ، ومن حروف الخفض خلا وعدا وحاشا وقد مر الكلام عليها ومنها أيضا لعل ومتى وكى ولولا وإنما أسقطها لأن الجر بها شاذ :

[تنبيه] قال ابن عصفور فى شرح الجمل : حروف الجر على أربعة أقسام : قسم لا يستعمل إلا حرفا : وقسم يستعمل حرفا واسما وهو مذ ومنذ وعن وكاف التشبيه ، وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا ،

وهذا ليس محل الاشتراط إذا لم يقل فمازلت فى تلك الليلة حتى نصفها وإن كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به ، وناقشه الدماميني بأنها فى حكم الملفوظ بها ولا أثر لخصوصية النطق بها فى ذلك (قوله فالجر بها متعين) أى ويمتنع العطف أما فى الأول فلأن حتى إنما يعطف بها بعضا على كل ، وأما فى الثانى فلأن العطف بها يراد به إدخال مابعدها فى حكم ماقبلها وهو هنا متعذر (قوله أصحها الدخول مع حتى) زعم الشهاب القرافى أنه لاخلاف فى وجوب دخول مابعد حتى ، وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور (قوله والواو) إنما اختصت بالظاهر حطالها عن رتبة أصلها وهو الباء بتخصيصها بأحد القسمين وخص الظاهر لأصالته (قوله ولا يجر بها إلا لفظ الله الخ) أى فهى مختصة بالظاهر معين وذلك حط لمرتبتها عن مرتبة أصلها الذى هو الواو بتخصيصها ببعض المضمر ، وخص منه ماهو أصل بيان القسم وهو اسم الله وماألحق به مما كثر استعماله فى لسانهم فى القسم (قوله وقد مر الكلام عليها) أى فى باب الاستثناء (قوله لعل) أى فى لغة عقيل كقوله : • لعل الله فضلكم علينا • ومجرورها فى موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد بجامع عدم التعلق بعامل (قوله ومتى) أى فى لغة هذيل وهى عندهم بمعنى من الابتدائية سمع من بعضهم أخرجها متى كمه : أى من كمه (قوله وكى) إنما يجر بها ثلاثة أشياء : ما الاستفهامية كقولهم فى السؤال عن علة الشىء كيمه . وما المصدرية وصلتها كقوله :

: : : : : : فإنما يراد الفتى كيما يضر وينفع

أى للضر والنفع وأن المصدرية وصلتها نحو : جئت كى تكرمنى إذا قدرت أن بعدها (قوله ولولا) أى إذا وليها ضمير غير مرفوع نحو : لولاى ولولاك ولولاه عند سيبويه والجمهور فإنهم قالوا إنها جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق بشىء ، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف ، وقال الأخفش : الضمير مبتدأ ولولا غير جارة ، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا فى ما أنا كأنت ويرد بأن النيابة إنما وقعت فى الضمائر المنفصلة لشبهها بالأسماء الظاهرة ، وكأنه فى التوضيح جنح لكلام الأخفش فلم يعدها فى حروف الجر (قوله وهو مذ ومنذ) تقدم الكلام عليهما (قوله وعن) وذلك إذا دخلت عليها من كقوله • من عن يمينى مرة وأمامى • فعن اسم بمعنى جانب لأن حروف الجر مختصة بالأسماء (قوله وكاف التشبيه) الصحيح أن اسميتها خاصة بالشعر كقوله • يضحكن عن كالبرد المنهم •

وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وهو على انتهى . وكخلا عدا كما مر . وفى الحبيصى أن اللام جاءت فعلا فى قولك ل زيدا ومن كذلك إذا كان أمرا من مان يمين وإلى اسما بمعنى النعمة وفى فعل أمر لمؤنث من وفى يفى واسما من الأسماء الستة .

ولما فرغ من القسم الأول أخذ يتكلم على الثانى فقال :

[أو بإضافة اسم]

أى يخفض الاسم بما مر أو بسبب إضافة اسم إليه إذ العامل فى المضاف إليه هو المضاف كما فى الأوضح وغيره وهو الأصح لاتصال الضمير المضاف إليه به وهو لا يتصل إلا بعامله لا الإضافة نفسها كما هو ظاهر عبارته خلافا للأخفش ، ولا الحرف المقدر خلافا لبعضهم والإضافة إسناد اسم إلى غيره بتنزيله من الأول منزلة تنوينه

[فرع] مازيد كعمرو ولا شبيها به إن نصبت شبيها فأما عطف على الكاف على أنها اسم أو على محل الجار والمجرور إن جعلتها حرفا ، فإن خفض المعطوف فقد نفى أن يكون كشبيه عمرو فأثبت له شبيها وأن زيدا لا يشبهه ولايشبه من يشبهه كذا قاله سيبويه والأخفش. وأجاز الفارسى أن لايكون أثبت له شبيها وذلك على زيادة الكاف وقال الأخفش : إذا نصبت لم تثبت له شبيها وهذا الذى قاله نص عليه سيبويه .

قال المصنف فى هامش الألفية : لينظر فى فائدة النصب فإن قولك مازيد كعمرو ينفى المشابهة فكيف جاز ولا شبيها وهو بتقدير ولا هو شبيها انتهى . وفيه دلالة على أن اسمية الكاف لا تختص بالشعر (قوله وهو على) أما حرفيتها فتقدمت ، وأما اسميتها فإذا دخلت عليها من كقوله : • غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها • فعلى اسم بمعنى فوق ، وأما فعليتها فنحو — إن فرعون علا فى الأرض — فعلا فعل ماض من العلو (قوله ومن كذلك إذا كانت أمرا الخ) قد مر أن الطيبى جعل من التبعيضية اسما ، فالأدوات التى ترد اسما وفعلا وحرفا ثلاثة : على ، ومن ، وفى .

[الإضافة]

(قوله إذ العامل فى المضاف إليه هو المضاف الخ) علة لجعل الباء فى قول المصنف أو بإضافة للسببية لا للاستعانة التى يعبر عنها بباء الآلة ، وهذا إنما يأتى على الفرق بينهما وقد مر مايتعلق به (قوله كما هو ظاهر عبارته) لأنه المناسب لقوله أولا بحرف (قوله ولا بالحرف المقدر) أى الذى ناب عنه المضاف كما فى التصريح ، وفيه أنه لا معنى لتقديره مع نيابة المضاف عنه ، وقوله خلافا لبعضهم هو ابن الباذش ، ورد هذا القول بأن الجار لا يحذف ويبقى عمله إلا فى ضرورة أو نادر كلام : وبقى قول رابع ذهب إليه الزجاج أن العامل معنى اللام (قوله والإضافة إسناد الخ) أى اصطلاحا وأما لغة فهى الإلصاق والإمالة . قال امرؤ القيس :

فلما دخلناه أضفنا رحالنا إلى كل حارى جديد مشطب

ومراده بالإسناد ضم كلمة إلى أخرى مطلقا لا المقيد بكونه على وجه الفائدة الذى سبق أول الكتاب وإلا لم يصح الحد لأنه حينئذ مباين للمحدود ، ولا فرق فى الاسم المسند بين أن يكون جامدا أو مشتقا ، وقال إلى غيره ولم يقل إلى اسم غيره لأن الثانى من جزءى الإضافة قد يكون جملة نحو : قمت حين قمت ، وقد يكون موصولا حرفيا وصلته نحو : من بعد ماعقلوه من قبل أن يأتى يوم ، لكنه قدر فى شرح الحدود لفظ اسم فقال إلى اسم غيره ثم قال ولو تأويلا ، ثم إن قوله إسناد اسم إلى غيره جنس شامل للمحدود مما ضم فيه كلمة إلى أخرى على وجه جعل إحداهما حديثا عن الأخرى أو وصفا لها أو غير ذلك ، وقوله بتنزيله : أى الغير ، من الأول :

أو ما يقوم مقامه ، ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين ومن النون لقيام المضاف إليه مقامه فى نحو : ضاربا زيد وتصح بأدنى ملابسة ، ومراده بالاسم ما يقابل الوصف العامل عمل الفعل بدليل العطف الآتى الدال على المغايرة فدخل نحو : كاتب القاضى وأعجبنى ضرب زيد عمرا إذ المضاف فى الأوّل وإن كان وصفا ليس بعامل

أى الاسم الأوّل ، منزلة تنوينه : أى الأوّل أو مايقوم مقام تنوين الأوّل وهو النون التى تلى الإعراب ، وتلك نون المثنى وما ألحق به ونون الجمع وما ألحق به فصل مخرج لماعدا المحدود ، ووجه التنزيل إجراء الإعراب على الجزء الأوّل من جزءى الإضافة كما جرى على الحرف الذى قبل التنوين ، وجعل الجزء الثانى ملازما لحالة واحدة كما أن التنوين كذلك (قوله ولهذا وجب تجريد المضاف) أى لماذكر من تنزيل المضاف إليه من المضاف منزلة تنوينه أو مايقوم مقامه ، فقوله ولهذا علة قدمت على معلولها ،وكان مراده أن المضاف إليه لمانزل منزلتهما لم يجمع معهما لأن الجمع بينه وبينهما كالجمع بين العوض والمعوض ، وعلل غيره ذلك بأن التنوين يدل على الانفصال والإضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما ، وسيأتى التعليل بذلك أيضا فى كلامه عند قول المصنف : ولا تجامع تنوينا ، والنون المذكورة تشبه التنوين فى أنها تلى علامة الإعراب ولهذا لا تحذف النون التى تليها علامة الإعراب نحو : بساتين زيد ، ولا فرق فى التنوين بين أن يكون ظاهرا أو مقدرا كدراهم زيد أصله دراهم بغير تنوين لأنه غير منصرف ، فلما أريدت الإضافة نوى صرفه وقدر فيه التنوين ثم حذف حين أضيف (قوله لقيام المضاف إليه مقامه) أى النون ، وقوله فى نحو : ضاربا زيد : أى والأصل ضاربان ، ومراده بقيام المضاف إليه مقام النون وقوعه فى محلها . ولا يخفى عدم انسجام هذا مع ما قبله ، وكان الظاهر أن يقول كما فى شرح الحدود لقيامها فى ذلك مقام تنوين المفرد ليكون ذلك بيانا لقيام النون مقام التنوين الذى جعل علة لحذفها ، وظاهر صنيعه أنه جعله علة لحذف النون ، وفيه أن علة حذفها تقدمت فى قوله ولهذا فإن أراد أنه علة ثانية لخصوص حذف النون فكان يجب العطف مع أن الخصوص غير ظاهر فإن المضاف إليه يقوم مقام التنوين فى هذا ضارب زيد فتدبر (قوله وتصح بأدنى ملابسة) فتحصل بالإضافة خصوصية ما نحو : كوكب الخرقاء لأنها لابست فعلا هو الغزل فى زمن ملابس للكوكب، ونحو — إلا عشية أو ضحاها — أضيف الضحى إلى العشية لما بينهما من الملابسة باعتبار كونهما طرفى النهار ، ونحو — ولا نكتم شهادة الله — أضيفت الشهادة إلى الله لأنه حكم الله :

قال السيد فى شرح المفتاح : الهيئة التركيبية فى الإضافات اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لأن يخبر عن المضاف بأنه المضاف إليه ، فإذا استعملت فى أدنى ملابسة كانت مجازا لغويا لا حكميا كما توهم ، لأن المجاز فى الحكم إنما يكون بصرف النسبة عن محلها الأصلى إلى محل آخر لأجل ملابسة بين المحلين ، فظاهر أنه لم يقصد صرف نسبة الكوكب عن شىء إلى الخرقاء بواسطة ملابسة بينهما بل ينسب الكوكب إليها لظهور جسدها فى تهيئة ملابس الشتاء ؛ فجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الكامل وفيه لطف : وأراد به الرد على السعد حيث قال فى شرح المفتاح : فالإضافة بأدنى ملابسة تكون مجازا حكميا مشعرا بجعل تلك الملابسة بمنزلة الملابسة الكاملة الإضافة ،ورده مردود : أما أوّلا فلأن أدنى مرتبة المجاز اللغوى أن يكون لفظا والهيئة التركيبية ليست كذلك : وأما ثانيا فلأن لزوم صرف النسبة عن محلها الأصلى إلى محل آخر إنما هو مذهب غير الشيخ والحق مذهبه كما اعترف به السيد فى موضعه (قوله ومراده بالاسم مايقابل الوصف الخ) أى لا مقابل الفعل والحرف الشامل للمعطوف ، والمناسب لقول المصنف الآتى أو بإضافة الوصف إلى معموله أن يقول ماقابل الوصف المضاف لمعموله ، ثم يذكر فيما دخل خالق السماء لأن المراد بمعمول الوصف مايصح أن ترفعه الصفة أو تنصبه

وفى الثانى وإن كان عاملا ليس بوصف ، وهذه الإضافة ثلاثة أقسام لأنها إما (على معنى اللام) التى للملك أو لشبهه تحقيقا حيث يمكن النطق بها (كغلام زيد) وتقديرا حيث لا يمكن ذلك كذى مال وعند زيد ومع بكر وامتحان هذا بأن يؤتى مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه نحو : صاحب ومكان ومصاحب (أو) على معنى (من) البيانية وذلك إذا كان المضاف إليه كلا للمضاف وصالحا للإخبار به عنه

بكونه مفعولا به . قال الرضى : أوفيه ، فغير الوصف المضاف لمعموله يشمل الوصف المضاف لغير الفاعل والمفعول كثاله والمضاف إلى أحدهما ، لكن لم يتحقق فيه شرط العمل إما لكونه بمعنى الماضى كما مثلنا أو بمعنى الزمن المستمر . وهذا ماجزم به فى المغنى وكذا الزمخشرى عند الكلام على - مالك يوم الدين - لكنه خالف ذلك عند الكلام على قوله تعالى - وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر - فإنه جوّز أن يكون الشمس والقمر فى قراءة النصب عطفا على محل الليل ، ذاهبا إلى أن المراد بالجعل جعل مستمر فى الأزمنة المختلفة لا يوجد فى الزمن الماضى بخصوصه ، فتكون إضافته محضة فلا تعمل فيظهر أن بين كلاميه تعارضا . وأجاب الدمامينى تبعا لحواشى الكشاف بأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الاستمرار فى إضافته اعتباران - أحدهما : أنها محضة باعتبار معنى المضى فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل . وثانيهما : أنها غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه .

بقى أن من الإضافة المعنوية إضافة أفعل التفضيل وهى بمعنى اللام على ماحققه الرضى : وقال ابن عصفور : إنها لفظية بدليل مررت برجل أفضل القوم ، ولو كانت معنوية لزم وصف النكرة بالمعرفة ، وتخريجه على البدل فيه أن البدل بالمشتق يقل ، والعرب تقول مررت برجل أفضل القوم كثيرا ، وهو خارج من الإضافة اللفظية لأن الوصف لم يضف لمعموله فى أفضل القوم ، وداخل فى المعنوية على ماقلنا دون كلام الشارح لأن أفعل التفضيل وصف يعمل عمل الفعل فتدبر (قوله وهذه الإضافة ثلاثة أقسام) سيأتى أن الأكثر جعلها قسمين ، وزاد الكوفيون الإضافة بمعنى عند نحو : شاة رقود الحلب ، وأجيب بأنه يمكن جعل رقود صفة مشبهة كحسن الوجه ، ووصف الحلب بأنه رقود لما كان الرقاد عنده فجعل رقودا مبالغة (قوله التى للملك أو لشبهه) الملك إما حقيقى نحو : غلام زيد ومال عمرو ، أو مجازى نحو : يد زيد ورجل خالد ، وأما شبه الملك فهو الاستحقاق حقيقة بأن يكون الثانى مستحقا للأول نحو : حصير المسجد وسرج الدابة ورب الناس ، لأن الناس يستحقون ربا يعبدونه ، أو مجازا نحو • إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة • (قوله تحقيقا حيث يمكن الخ) هذا ما أشار إليه فى التسهيل ، وقال حفيد : الموضح ليس المراد من قولنا إن الإضافة بمعنى اللام أو بمعنى من أن اللام أو من مقدرة ، وإنما المراد من ذلك القصد إلى أن المضاف إنما عمل الجر لما فيه من معنى الحرف لأن الأسماء المحضة لاحظ لها فى الإعراب انتهى :

قال الجامى أخذا من الرضى : واعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفى إفادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام ، فقولك يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام ولا يصح إظهار اللام فيه ، وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية ، ولا يحتاج فيه إلى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد (قوله إذا كان المضاف إليه كلا للمضاف) فإن انتفى الشرط الأول(١) نحو : يد زيد فإن زيدا وإن كان كلا لليد لكن لا يصح أن يخبر بزيد عنها ، فلا يقال هذه اليد زيد فإضافتها من إضافة الجزء

---

(١) قوله فإن انتفى الشرط الأول صوابه الثانى وقوله أو الشرط الثانى صوابه الأول اه مصححه .

(كخاتم حديد) وثوب خزّ ، ولك فى هذا نصب الثانى على التمييز أو الحال واتباعه للأوّل بدلا أو عطف بيان أو نعتا بتأويله بالمشتق : أى مصوغ من حديد (أو) على معنى (فى) الظرفية عند بعضهم ، وذلك إذا كان الثانى ظرفا للأوّل (كمكر الليل) وشهيد الدار . واختاره ابن مالك لكثرة وقوعه فى الكلام الفصيح بالنقل الصحيح وأكثرهم نفى هذا القسم ، وما أوهم معنى فى فهو على معنى اللام مجازا :

إلى كله وهى على معنى اللام ، أو الشرط الثانى نحو : يوم الخميس ، فإنه وإن صح الإخبار بالخميس عن اليوم فيقال هذا اليوم الخميس ، لكن الخميس ليس كلا لليوم فإضافته من إضافة المسمى إلى الاسم وهى على معنى اللام أيضا ، أو الشرطان معا نحو : ثوب زيد وغلامه وحصير المسجد وقنديله ، فإن المضاف إليه ليس كلا للمضاف ولا صالحا للإخبار به عنه فالإضافة على لام الملك كما فى الأوّلين أو الاختصاص كما فى الأخيرين، ولم يشترط جماعة منهم ابن الحاجب الشرط الثانى . واشترط الجامى أن يكون المضاف أيضا صادقا على غير المضاف إليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه ؛ واشترط أيضا أن يكون المضاف إليه أصلا للمضاف وإلا فهى بمعنى اللام قال : فإضافة خاتم إلى فضة بيانية وإضافة فضة إلى خاتم بمعنى اللام ، وردّ هذا الشرط الشهاب القاسمى تبعا لأستاذه الصفوى بأنه لا يوافق تصريحهم بأن إضافة المقادير أو الأعداد كشبر أرض ومائة رطل بمعنى اللام.

واعلم أن الإضافة التى على معنى من هى المسماة بالإضافة البيانية لأن المراد بمن من البيانية ، وقد أشار لذلك الجامى بقوله فإضافة خاتم إلى فضة بيانية ، وقد علمت اختلافهم فى شروط الإضافة التى على معنى من فلذا اختلف إطلاقاتهم فى الإضافة البيانية ، فكل أطلق بحسب ما يشترطه فلا ينبغى أن يعترض عليه ، ومن العجب قول شيخنا العلامة الغنيمى : الإضافة البيانية لها معنيان : لغوى وهو مايكون المضاف إليه كاشفا للمضاف وبيانا له سواء كان بينهما عموم وخصوص من وجه أولا ومن ثم قيل إن إضافة شجر أراك بيانية ، واصطلاحى وهو أن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فإن هذا يوهم الاتفاق الاصطلاح على ذلك وليس كذلك: وإضافة شجر أراك على مقتضى كلام ابن مالك والمصنف وأتباعهما بيانية ، وأعجب منه قول السيوطى فى الفتاوى : إن الإضافة البيانية هى إضافة الشىء إلى مرادفه ، وأنها ليست على تقدير حرف (قوله كخاتم حديد) هذا المثال مستوف للشرطين : ألا ترى أن جلس الحديد كل للخاتم ، ويخبر بالحديد عن الخاتم فيقال هذا الخاتم حديد فإن الإخبار عن الموصوف إخبار عن صفته ، وقس عليه قوله وثوب خز وما أشبهه (قوله إذا كان الثانى ظرفا للأول) سواء كان ظرف زمان كالمثال الأوّل أو مكان كالثانى والمراد من حيث إنه ظرف : أى إذا قصد بيان الظرفية ، فإن أضيف إلى الظرف لقصد الاختصاص والمناسبة كما فى مصارع مصر وبيع الدار ، فهو بمعنى اللام لافى كما صرح به ابن الحاجب فى الأمالى ، ثم الظروف إنما تنسب إلى المصدر وما تضمنه فلا يلزم صحة غلام الدار بمعنى فى (قوله واختاره ابن مالك) خالفه ولده محتجا بأمور — أحدها : أنه يلزم كثرة الاشتراك فى معناها وأنه خلاف الأصل الثانى : أن حمل ما احتج به على مجيئها بمعنى فى على معنى لام اختصاص المجازية ممكن فوجب المصير إليه من وجهين — أحدهما : أن المصير إلى المجاز خير من المصير إلى الاشتراك ، والثانى : أن الإضافة لمجاز الملك والاختصاص ثابتة باتفاق والإضافة بمعنى فى مختلف فيها ، والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه ، والثالث : أن اضافة فى نحو مكر الليل إما بمعنى اللام على جعل الظرف مفعولا على السعة وإما بمعنى فى على بقاء الظرفية ، لكن الأول حمل المتفق عليه كما فى صيد عليه يومان وولد له ستون غلاما ، والثانى حمل على المختلف فيه .

وأجاب الشاطبى عن الأمر الأول بأن الدليل هو المتبع وقد دل على وجود إضافة فى فلابد من اتباعه ، وعن

(وتسمى) هذه الإضافة المنقسمة لما ذكره محضة لأنها خالصة من تقدير الانفصال (ومعنوية) لإفادتها أمرا معنويا (لأنها) مفيدة (للتعريف) أى لتعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة كضارب زيد أمس (أو التخصيص) أى لتخصيص المضاف بالمضاف إليه إن كان نكرة كضارب رجل أمس .

قال فى المغنى : والمراد بالتخصيص الذى لم يبلغ درجة التعريف فإن غلام رجل أخص من غلام لكنه

الوجه الأول من وجهى الأمر الثانى بأنه معارض بعكس القضية وجعل الاشتراك أولى والمسألة خلافية كما قرر فى الأصول ، وعن ثانيهما بأن الدليل دل على وجود مااختلف فيه فترك القول به إهمال للدليل من غير موجب ، وعن الأمر الثالث باتفاقهم على أن الأصل فى الظرف الذى وقع فيه الفعل أن يبقى على ظرفيته كما إذا سبك من المضاف فعل نحو : بل مكركم الليل والنهار .

وكلام الرضى يوافق ماذهب إليه ابن الناظم فإنه لما قرر أنه يكفى فى الإضافة التى بمعنى اللام الاختصاص الذى هو مدلول اللام قال : فالأولى إذن أن تقول نحو : ضرب اليوم وقتيل كربلاء بمعنى اللام ، ولا تقول إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى فى فإن أدنى ملابسة واختصاص يكفى فى الإضافة بمعنى اللام نحو : كوكب الخرقاء وهى الإضافة التى يقال إنها لأدنى ملابسة ، وتبعه الجامى وقال : فإن قلت فعلى هذا يمكن رد الإضافة بمعنى من إلى الإضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين . قلنا : نعم لكن لما كانت الإضافة بمعنى فى قليلا ردوها إلى الإضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام . وأما الإضافة بمعنى من فهى كثيرة فى كلامهم ، فالأولى بها أن تجعل قسما على حدة اه . وذهب ابن الصائغ إلى أن الإضافة لاتكون إلا بمعنى اللام وقد ظهر وجهه مما تقدم . وذهب أبو حيان تبعا لابن درستويه إلى أن الإضافة ليست على معنى حرف وإلا لزم تساوى العبارتين فى المعنى وليس كذلك ، وجوابه أنه ليس قولهم معنى غلام زيد غلام لزيد تفسيرا مطابقا من كل وجه إذ معنى المعرفة غير معنى النكرة ، وإنما قصدوا إلى تفسير معنى الإضافة خاصة من جهة الملك أو الاختصاص لامن جهة أخرى . (قوله أى لتعريف المضاف بالمضاف إليه) لأن الإضافة المعنوية وضعت لتفيد أن لواحد مما دل على المضاف مع المضاف إليه مزيد خصوصية فإذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلابد أن تشير إلى غلام من غلمانه له مزيد خصوصية بزيد إما لعظمه أو شهرته أو يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب .

قال الرضى ، وتبعه الجامى : وقد يقال جاءنى غلام زيد من غير إشارة إلى واحد معين لكنه على خلاف الأصل والوضع .

قال الأستاذ الصفوى : وأقول لايصير بذلك نكرة فإن التحقيق أن التعريف الإضافى يقصد به أحد المعانى الأربعة المعلومة للمعرف باللام (قوله والمراد بالتخصيص الخ) كأنه جواب عن قول ابن حيان تقسيم النحاة الإضافة إلى أنها تخصص وتعرف ليس بصحيح لأنه من جعل القسم قسما وذلك أن التعريف تخصيص فهو قسم من التخصيص لا قسيم له ، فالإضافة إنما تفيد التخصيص لكن أقوى مراتبه التعريف ، وهل إضافة الجمل تفيد التعريف كما مال إليه أبو حيان لأنها فى تأويل المصدر المضاف إلى فاعله أو التخصيص كما استظهره المرادى ، لأن الجمل نكرات وتقدير المصدر تقدير معنى فلايلتفت إليه كما لا يتعرف غلام رجل وأنت تريد واحدا بعينه وأيضا لا يلزم فى المصدر أن يقدر مضافا بل يقدر منونا عاما لأوجه الأول لأن المختار أن المضاف إليه لا يكون إلا إسما فلا بد من تأويل الجملة بالمصدر ، ومقتضى ربط الحدث بفاعله تقدير المصدر مضافا إليه فالمضاف إليه هو مضمون الجملة الذى هو المصدر مضافا لفاعله ، ووقوعها صفة للنكرة لايتوقف على تأويل فصح نظرا لظاهرها .

يتميز بعينه كما تميز غلام زيد وكغلام رجل ما كان متوغلا فى الإبهام كغير ومثل إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة ، أو واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف كجاء زيد وحده ولا أبا له ، ورب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها (أو بإضافة الوصف) عطفا على قوله أو بإضافة اسم فتكون قسيما له : أى يخفض الاسم بإضافة الاسم

وهذا واضح إذا كان الفاعل معرفة وهل كذلك إذا كان نكرة لأنه لا يلزم أن يكون نكرة عن تقدير المصدر (قوله ما كان متوغلا فى الإبهام) أى شديد الدخول يقال وغل فى الشيء إذا دخل فيه دخولا بينا (قوله إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة) أى لا كمالها وبيان الإبهام أنك إذا قلت غير زيد فكل شيء إلا زيدا غيره ، وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة إذا كان الجنس واحدا واشتركا فى وصف من الأوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر ، وماذكره من أن المانع من التعريف شدة الإبهام مذهب ابن السراج ، وارتضاه الشلوبين. ورد بأن كثرة المغايرين والمماثلين لا توجب التنكير كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة :

وذهب سيبويه والمبرد إلى أن سبب تنكيرهما أن إضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل ، ألا ترى أن غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك ، وجعل بعضهم المقتضى لتعريف غير إنما هو وقوعها بين ضدين كقولهم الحركة غير السكون ، وهذا القسم لا يقبل التعريف أصلا ومرجعه إلى السماع ومنه شبهك وحسبك وألفاظ سمعت:

قال الدمامينى فى شرح التسهيل : ولم يتعرض الشارحون إلى تحقيق شدة الإبهام فى حسبك (قوله أو واقع موقع نكرة) عطف على قوله متوغلا : أى أو كان واقعا موقع نكرة ، وهذا القسم يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة (قوله كجاء زيد وحده) لأن الحال لا تكون معرفة (قوله ولا أباله) لأن لا لا تعمل فى المعارف (قوله ورب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها) لأن رب وكم لا يجران المعارف ؟

واعلم أن قضية كلام المصنف أن الإضافة التى على معنى الحرف إنما هى المعنوية كما لا يخفى ، وعلى هذا فاللفظية ليست على معنى حرف ، وقضية كلام ابن مالك فى التسهيل والألفية أن الإضافة اللفظية على معنى اللام لأنه بعد أن بين ضابط التى على معنى فى ومن . قال : واللام لما سوى ذينك ، ولا شك فى دخول اللفظية فى سوى ذينك ، وقضية كلام ابن الحاجب فى الكافية أنها على معنى حرف لكن لم يبينه :

قال الأستاذ الصفوى : ونقل أبو حيان وغيره أن الإضافة إلى غير الفاعل بمعنى اللام كظالم نفسه ، وسكت عن الإضافة إلى الفاعل فقيل فيها أيضا بتقدير لام زائدة ، وقيل بتقدير من اه . وما اقتضاه كلام ابن مالك صرح به ابن جنى والشلوبين وبه يتضح أنه لا إشكال فى قول بعضهم إن ممطرنا من قوله تعالى – هذا عارض ممطرنا – بمعنى ممطرلنا لأن جعله الإضافة على معنى اللام لا ينافى أنها لفظية فصح جعل ممطرنا نعتا لعارض ، ولم يلزم نعت النكرة بالمعرفة ، وكون الإضافة فى ممطرنا لفظية صرح به المولى أبو السعود وهو الموافق للقواعد لأنه بمعنى الاستقبال كما يقتضيه نظم الآية كما لا يخفى ، ولا حاجة إلى جعله بدلا بالمشتق على قلة أو خبرا ثانيا أو نعتا مقطوعا:

واستدل الشاطبى على كون الإضافة اللفظية على معنى اللام بظهور اللام فى قوله تعالى – مصدقا لما معهم – وقوله – فعال لما يريد – وقد يتوقف فى ذلك بأن هذه اللام اللام المسماة بلام التقوية لا اللام التى الإضافة على معناها ، ويدل على ذلك كلام المصنف فى المغنى فإنه قال فى الكلام على أنواع اللام الزائدة : ومنها اللام المسماة بالمقحمة وهى المعترضة بين المتضايفين ، وذلك فى قولهم يا بؤس للحرب وهى انجرار ما بعدها بها ، أو بالمضاف قولان أرجحهما الأول لأن اللام أقرب ولأن الجار لا يعلق ، ثم قال : ومنها اللام المسماة لام التقوية وهى الزائدة لتقوية عامل ضعيف إما بتأخره أو بكونه مرفوعا فى العمل نحو – مصدقا لما معهم – فعال لما يريد – . :

هذا ، وفى جعل الإضافة اللفظية على معنى اللام نظر ظاهر فى مثل زيد حسن الوجه إذ ليس حسن مضافا

كما مر أو بإضافة الوصف العامل عمل الفعل (إلى معموله) بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال سواء كان اسم فاعل (كبالغ الكعبة) وضارب زيد الآن أو غدا ، أم اسم مفعول كمروّع القلب (ومعمور الدار) الآن أوغدا أم صفة مشبهة كعظيم الأمل (وحسن الوجه وتسمى) هـذه الإضافة (غير محضة) لأنها فى تقدير الانفصال (ولفظية) لإفادتها أمرا لفظيا (لأنها) جىء بها (لمجرد التخفيف) فى اللفظ بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه أو لرفع القبح كما فى نحو : حسن الوجه ، فإن فى جره تخلصا من قبح رفعه لخلو الصفة لفظا من ضمير يعود على الموصوف ومن قبح نصبه بإجراء وصف القاصر مجرى المتعدى فلا تفيد المضاف تعريفا ، ولهذا صح وصف النكرة به فى نحو - هديا بالغ الكعبة - ووقوعه حالا فى نحو - ثانى عطفه - ولا تخصيصا لأن أصل ضارب زيد ضارب زيدا لا ضارب كما توهم فالاختصاص موجود قبل الإضافة (ولا تجامع الإضافة) وجوبا (تنوينا) ولو مقدرا لأنه يدل على الانفصال والإضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما (ولا نونا تالية للإعراب) وهى نون المثنى والمجموع على حده وشبههما كضاربا زيد وضاربو عمرو (مطلقا) عن التقييد

إلى الوجه بتقدير حرف ، بل هو هو كما قاله الدمامينى فى شرح التسهيل ، وبه أيضا يسقط قول بعضهم إن الإضافة فى حسن الوجه بمعنى من ، لأنه لما قيل زيد حسن لم يعلم أن أى شىء منه حسن فتبين بالإضافة أنه من حيث الوجه (قوله إلى معموله) أى ما يصح أن يرفعه أو ينصبه بكونه مفعولا به كما قيده به كثير من المحققين بل ادعى التفتازانى الاتفاق عليه ، وعمم الرضى المعمول إلا أنه قال : لا يضاف الوصف إلا إلى الفاعل أو المفعول به أو فيه فلم يبق الخلاف إلا فى المفعول فيه فاحفظه :

والحاصل أنه منصوب معنى وهو اسم الفاعل ، أو مرفوع معنى وهو معمول اسم المفعول والصفة المشبهة (قوله سواء كان اسم فاعل) ومنه أمثلة المبالغة كشراب العسل (قوله كمروّع القلب) بفتح الواو المشددة من الروع وهو الخوف (قوله لأنها فى تقدير الانفصال) لأن نحو : ضارب زيد مثلا فى تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر فى الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا (قوله فإن فى جره تخلصا الخ) قال فى التوضيح : ومن ثم امتنع الحسن وجهه لانتفاء قبح الرفع ، ونحو : الحسن وجه لانتفاء قبح النصب لأن النكرة تنصب على التمييز (قوله لخلوّ الصفة لفظا من ضمير) قيد بذلك كما فى المغنى فى الأمور التى يكتسبها الاسم بالإضافة لأنه مقدر كما فى الأشياء التى تحتاج إلى رابط قال : وقيل أل ثابت عنه (قوله ولا تخصيصا) عطف على تعريفا أى ولا تفيد تخصيصا (قوله ضارب زيدا) فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتى الإضافة (قوله كما توهم) المتوهم ابن مالك فإنه رد على ابن الحاجب فى قوله ولا تفيد إلا تخفيفا فقال : بل تفيد أيضا التخصيص فإن ضارب زيد أخص من ضارب :

واعلم أن ظاهر كلام المصنف انحصار الإضافة فى هذين النوعين ، وزاد فى التسهيل قسما ثالثا وهو الشبيهة بالمحضة ، وحصر ذلك فى سبع إضافات : إضافة الاسم إلى الصفة ، وإضافة المسمى إلى الاسم ، وإضافة الصفة إلى الموصوف ، وإضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، وإضافة المؤكد إلى المؤكد ، وإضافة المعتبر إلى الملغى وإضافه الملغى إلى المعتبر ، ونوزع فى بعضها فليراجع شروحه ، ومما ينبغى أن ينبه عليه أن الإضافة فى جميعها بمعنى لام الاختصاص كما قاله الشهاب القاسمى : وفى حواشى المطول للفنارى عند قوله فى الديباجة : وفصل الخطاب إن إضافة الصفة إلى الموصوف بمعنى من البيانية (قوله ولو مقدرا) كما إذا كان المضاف غير منصرف كآمر (قوله والمجموع على حده) وأما قوله : • لايزالون ضاربين القباب • فمؤول بأوجه فى المغنى والتصريح فى باب إعراب جمع المذكر السالم منها أن الجمع معرب حينئذ بالفتحة على النون كمساكين لا بالنون .

مما يأتى بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين فإنها تجامعها لأنها غير تالية للإعراب بل هو تال لها أو عليها (ولا) ما فيه (أل) لأن المقصود منها أصالة التعريف وهو حاصل لما فيه أل بغيرها ولهذا لا تجامع العلم باقيا على علميته ، فلا يقال الغلامى ولا زيدكم بل يجب حذف أل من الغلام .

ويقدر فى زيد الشيوع (إلا فى نحو : الضاربا زيد) مما المضاف فيه وصف مثنى والمضاف إليه معموله (و) نحو (الضاربو زيد) مما المضاف فيه وصف مجموع على حد المثنى والمضاف إليه معموله (و) نحو (الضارب الرجل) مما المضاف إليه الوصف بأل أيضا (و) نحو (الضارب رأس الرجل) مما المضاف إليه مضاف لما هى فيه (و) نحو مررت (بالرجل الضارب غلامه) مما المضاف إليه مضاف لضمير عائد على ما هى فيه ، فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين أل والإضافة

(قوله بما يأتى) فى الصور المستثناة من عدم مجامعة أل (قوله بل هو تال لها أو عليها) أى على الخلاف فى أن الإعراب واقع بعد آخر الكلمة أو مقارن له . وبقى قول ثالث أنه قبله لكنه لا يوافق فرض المسألة فلذا أسقطه ، وقد مر ما يتعلق بذلك أول الكتاب فى بحث الإعراب . وقد أشار الجعبرى فى نونيته إلى — الأقوال الثلاثة فقال :

والشكل سابق حرفه أو بعده قولان والتحقيق مقترنان

(قوله ولا مافيه أل) وأما الثلاثة الأثواب فأل فيه زائدة أو الأثواب بدل (قوله لأن المقصود منها) أى الإضافة ، وقوله أصالة التعريف : أى والتخصيص وإن قصد منها فليس بطريق الأصالة ، وقوله وهو أى التعريف حاصل لما فيه أل بغيرها أى غير الإضافة وهو أل ، فلو أضيف مافيه أل لزم تحصيل الحاصل ، وعلى كلامه فمنع إضافة المعرفة إلى النكرة يكون بطريق التبع . وعلله بعضهم بأن فيه طلب الأدنى وهو التخصيص مع حصول الأعلى وهو التعريف ، وأورد على منعهم إضافة المعرفة جعلها علما فى نحو : أبو النجم وابن عباس مع أنه لا فرق بينهما فى لزوم تعريف المعرف . وأجيب بأنه ليس فى جعلها علما تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف ، فإنه حين صارت أعلاما لم يبق فيها الإشارة إلى معلوميتها باللام والإضافة فتأمل (قوله ولهذا لا تجامع العلم الخ) أى لكون المقصود من الإضافة أصالة التعريف ، لا يضاف العلم باقيا على علميته لحصول المقصود من الإضافة بتعريف العلمية (قوله ويقدر فى زيد الشيوع) فلا يبقى على علميته ومن ذلك قوله :

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماض الشفرتين يمانى

وقوله فإن قريش الحق لن تتبع الهوى ولن يقبلوا فى الله لومة لائم

والإضافة فى ذلك لأدنى ملابسة ، وجعل ابن مالك فى التسهيل ذلك من إضافة الموصوف إلى القائم مقام وصفه : أى علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ، وإن قريشا أصحاب الحق .

[تتمة] لا تجامع الإضافة أيضا تاء التأنيث إن أمن اللبس قال الله تعالى — وإقام الصلاة — وقال الشاعر :

• وأخلفوك عدا الأمر الذى وعدوا • أى عدة الأمر ، فإن حصل لبس لم يجز حذفها نحو : شجرة زيد وثمرة عمرو (قوله فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين أل والإضافة) لأن المقصود من الإضافة اللفظية التى هذه الخمس منها التخفيف أو رفع القبح وذلك حاصل فى الصفة المشبهة التى هى الأصل فى ذلك ، فكان ينبغى للمصنف أن يمثل بها كالجعد الشعر بحذف الضمير أو الجار والمجرور ، لأن الأصل الجعد شعره أو شعر منه فلما أضيف حذف الضمير المجرور بالإضافة أو بالحرف فحصل التخفيف بذلك ، وقرن المضاف إليه بأل عوضا عما فاته من الضمير أو التنوين ، لأن التنوين وأل يتعاقبان على الاسم فولى المضاف كما يليه التنوين وحمل

وماعداها لايجوز فيه ذلك على الراجح ، والأمور التى يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة ذكرها فى المغنى :

[باب] فى ذكر الأسماء العاملة عمل أفعالها

(يعمل عمل فعله) من الأسماء (سبعة) وزاد فى الشذور اسم المصدر والظرف والمجرور المعتمدين فعلى هذا تكون عشرة .

على الصفة المشبهة نحو : الضارب الرجل لمشابهته لها من حيث إن المضاف فى الصورتين صفة مقرونة بأل والمضاف إليه مقرون بها وإذا كانت أل فى المضاف إليه الثانى كانت كأنها فى الأول ، لأن المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد والضمير العائد إلى مافيه أل منزل منزلة الاسم المقرون بأل ، ولما طال الوصف المثنى والمجموع واحتاج لمزيد التخفيف لم يحتج فيه لاشتراط أل فى المضاف إليه (قوله وماعداها لايجوز فيه ذلك على الراجح) فيمتنع الضارب زيد ، وأجازه الفراء والضمير فى الضار بك والضار بى ونحوهما منصوب المحل على المفعولية لامجروره بالإضافة والتنوين سقط لاتصال الضمير لا للإضافة ، وتفصيل ذلك يطلب من المطولات (قوله والأمور التى يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة) ذكر فى المغنى أنها أحد عشر ، أربعة منها علمت من هنا : التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح ، والخامس المصدرية نحو – كل الميل – وهذا يعلم من باب المفعول المطلق ، والسادس الظرفية نحو – تؤتى أكلها كل حين – والسابع تذكير المؤنث كقوله : • إنارة العقل مكسوف بطوع هوى • والثامن تأنيث المذكر كقولهم : قطعت بعض أصابعه ، وشرط هذين صلاحية المضاف للاستغناء عنه ، والتاسع الإعراب نحو : هذه خمسة عشر زيد فيمن أعربه والأكثر البناء ، والعاشر البناء وذلك فى ثلاثة أبواب : أحدها أن يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون . الثانى أن يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف إليه إذ . الثالث أن يكون زمانا مبهما والمضاف إليه فعل مبنى بناء أصليا ، والحادى عشر وجوب التصدر ، ولهذا وجب تقديم المبتدإ فى غلام من عندك . وذكر الرضى أن المضاف يكتسب من المضاف إليه التثنية نحو : مامثل أخيك ولا أبيك يقولان ، والجمع كقوله : • فما حب الديار شغفن قلبى • وزاد فى الأشباه والنظائر أنه يكتسب التنكير وهو سلب تعريف العلمية .

[باب فى ذكر الأسماء العاملة عمل أفعالها]

(قوله المعتمدين) أى على نفى أو استفهام أو موصوف أو موصول أو مخبر عنه ، فحينئذ يترجح فى المرفوع بعدهما كونه فاعلا مع جواز كونه مبتدأ مخبرا عنه بأحدهما وهذا مختار ابن مالك . وظاهر كلامه فى الشذور يقتضيه ، وقيل يترجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بأحدهما مع جواز كونه فاعلا وهو مذهب الأكثرين ، وحيث أعرب فاعلا إما وجوبا أو جوازا راجحا أو مرجوحا ، فهل عامله الفعل المحذوف أو أحدهما لنيابته عن استقر وقربه من الفعل باعتماد فيه خلاف ، والمختار الثانى بدليلين . أحدهما : امتناع تقديم الحال فى زيد فى الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع ، وثانيهما : قوله • فإن فؤادى عندك الدهر أجمع • حيث رفع أجمع الذى هو توكيد الضمير المستتر فى الظرف ، ووجه الدلالة منه أن الضمير لايستتر إلا فى عامله ، ولا يصح أن يكون توكيدا لضمير محذوف مع استقر لأن التوكيد والحذف متنافيان ، ولا توكيدا لاسم إن على محله من الرفع بالابتداء لأن طالب المحل قد زال بوجود الناسخ ، هذا كله فى حالة الاعتماد فإن لم يعتمد نحو : فى الدار أو عندك زيد تعين عند الجمهور كون زيد مبتدأ وماقبله خبره ، وجوز الأخفش والكوفيون مع ذلك كونه فاعلا بما قبله ، قال فى المغنى : لأن

[أحدها اسم الفعل]

وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثرا بعامل، ويدل على اسميته قبوله بعض علامات الاسم كالتنوين والتعريف ومخالفة أوزانه أوزان الفعل ، والصحيح أن مدلوله لفظ الفعل وأنه لاموضع له من الإعراب ، وهو ثلاثة أنواع : ما هو بمعنى الماضى (كهيهات) بتثليث التاء

الاعتماد عندهم ليس شرطا . قال ابن جماعة : هذا مصادرة وإثبات المتنازع فيه بالمتنازع فيه (قوله وهو ماناب عن الفعل) المتبادر من نيابته عنه أنه يفيد مايفيده من الحدث والزمان ، وهذا صادق بالقول بأن مدلوله لفظ الفعل والقول بأن مدلوله معناه وإفادته مايفيده على الأول بواسطة وعلى الثانى بلا واسطة والمراد الأول لموافقته الأصح الآتى ، لكن لايحتاج على هذا لقوله وليس فضلة المقصود به إخراج الحرف فى نحو : يازيد وإن زيدا قائم لأن الحرف لادلالة له على زمان أصلا فلم يدخل فى الجنس ، وهو قوله ماناب عن الفعل حتى يحتاج لقيد يخرجه ، ويحتمل أنه أراد بنيابته عنه أنه يفيد مايفيده من الحدث فقط ، وعلى هذا فيصدق أيضا بالقول لأن مداوله المصدر النائب عن الفعل (قوله ولا متأثرا بعامل) فصل خرج به المصدر فى نحو : ضربا زيدا ، والصفات فى نحو : أقائم زيد فإنها وإن نابت عن الفعل إلا أنها تتأثر بالعوامل (قوله والصحيح أن مدلوله لفظ الفعل) فصه مثلا اسم للفظ اسكت .

قال الرضى : وهذا ليس بشئ إذ العربى القح الخالص ربما يقول صه مع أنه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه أصلا ، وقيل مدلوله المصدر ويحتاج عليه للفرق بين اسم الفعل والمصدر حيث بنى اسم الفعل وأعرب المصدر ، وقيل مدلوله مدلول الفعل من الحدث والزمان إلا أن الفعل يدل على الزمان بالصيغة واسم الفعل بالوضع ، وقيل إنه فعل حقيقة (قوله وأنه لاموضع له من الإعراب) أى والصحيح أنه لاموضع الخ ، وهذا الصحيح مبنى على الصحيح قبله أو على القول بأن اسم الفعل فعل حقيقة أما على القول بأنه اسم لمعنى الفعل فوضعه رفع بالابتداء ، وأغنى مرفوعه عن الخبر وعلى القول بأن مدلوله المصدر فوضعه نصب بالفعل الذى ناب المصدر عنه ، واستشكل كون اسم الفعل لاموضع له بأن الاسم الواقع فى التركيب لابد له من موضع ، وقد يجاب بالمنع والسند ضمير الفصل وكون اسم الفصل لاموضع له يقتضى أنه لايتأثر بالعوامل اللفظية والمعنوية وهو مادل عليه كلامهم فى هذا الباب فى حكاية الأقوال أنه الأصح ، وصرح به فى التصريح فى باب الإضافة لكن كلامه فى هذا الباب فى شرح تعريفه يدل على أنه على الأصح يتأثر بالعوامل المعنوية واللفظية التى لاتقتضى فاعلية ولا مفعولية ، وهو الذى يقتضيه إنابته عن الفعل فى الاستعمال لأن الفعل لايكون فاعلا ولا مفعولا وقد يتأثر بالعوامل اللفظية كالنواصب والجوازم ، وقد مر ماله تعلق بهذا فى بحث الكلام عند تمثيل الشارح بزيد هيهات (قوله بتثليث التاء) ذكر فى التصريح أن فيها إحدى وأربعين لغة فى شرح التسهيل للمصنف ، والحجازى يفتح تاءها والأسدى والتميمى يكسرانها وبعضهم يضمها ، والفتح قراءة الجمهور ، والكسر قراءة يزيد بن القعقاع والكسر والتنوين قراءة عيسى ، وقراءة ابن أبى حيوة بالضم والتنوين ، ثم قال : فأما من قرأ هيهات هيهات فالمجرور خبر عند الفارسى ، وفى أحد وجهى ابن جنى ، ويكون هيهات إذ ذاك مصدرا بنى فى قول أبى على لقلة تمكنه وإنه بمنزلة الصوت ولا يكون عنده اسم فعل لأن اسم الفعل لاموضع له ، وقيل التقدير هيهات هو أى التصديق ، وقيل فى كل منهما ضمير الإخراج لأنه قد يضمر فى هيهات كقوله . هيهات قد سفهت أمية رأيها . أى هيهات هو أى فلاح أمية ، وقيل اللام زائدة وما فاعل وعند ثعلب أنها إذا كررت كانت كبيت بيت ورده الفارسي بأن التركيب غير معهود فى اسم الفعل ويرد عليه حيهل وألف هيهات عن ياء كألف حاحيت فيكون

وشتان وهو قليل (و) ماهو بمعنى الأمر نحو (صه) ودونـكه وعليـكه وهو الغالب (و) ما هو بمعنى المضارع نحو (وا) وأوّه وأف وهو دون الأول فهيهات (بمعنى) بعد كقوله :

فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خلّ بالعقيق نواصله

وشتان بمعنى افترق كقوله :

وشتان هذا والعناق والنوم والمشرب البارد فى ظل الدوم

وقد تزاد ما قبل فاعل شتان كقوله : • لشتان ما بين اليزيدين فى الندى • (و) صه (بمعنى) اسكت ودونـكه بمعنى خذه وعليـكه بمعنى الزمه نحو - عليـكم أنفسكم - (و) وبمعنى (أعجب كقوله :

من الهيه وهو زجر وإبعاد كقوله • هيهات من منخرق هياؤه • أى بعدبعده كقولهم حن حنونه فبنى منه مصدر على فعلال كالزلزال ، وأيضا فباب سلس قليل وباب حاحيت أكثر منه (قوله وشتان) بفتح النون وفى فصيح ثعلب أن الفراء كان يكسرها (قوله وأف) ذكر فيها فى أول التصريح أربعين لغة ومحل كونها اسم فعل مالم تؤنث بالتاء فتنتصب مصدرا ، وذلك قولهم فى الدعاء أفة وتفة فهذا بدل من اللفظ بالفعل كجزعا ، وقد يرتفع فيكون أيضا دعاء وهو مبتدأ حذف خبره ، وقد يجىء للحين نحو : كان الأمر على أفه أى حينه وأوانه (قوله وهو دون الأوّل) بل لم يثبته ابن الحاجب : قال الجامى : فما قيل إن أف بمعنى أتضجر وأوّه بمعنى أتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالماضى الحالى (قوله كقوله فهيهات الخ) قاله جرير من قصيدة من الطويل الفاء للعطف والعقيق موضع بالحجاز فاعل بهيهات الأول والثانى تأكيد لم يؤنث به للإسناد فلا تنازع فى العاملين خلافا لأبى على ، لـكن مال ابن عصفور فى شرح الأبيات لـكلام أبى على ومنع التوكيد لأن وضع اسم الفعل للاختصار فتكراره للتأكيد مناقض لذلك : قال : فإن أكدت الجملة كلها جاز كنزال نزال ومن فى محل رفع عطف على العقيق ، ويروى وأهله وخل بكسر الخاء : أى صديق وبالعقيق فى موضع رفع نعت لخل والباء بمعنى فى ، ويجوز أن يكون حالا من الهاء فى نحاوله ، وجملة نحاوله فى موضع رفع على أنها صفة لخل من حاولت الشىء إذا أردته (قوله بمعنى افترق) كذا أطلق الجمهور ، وقيده الزمخشرى بكون الافتراق فى المعانى والأحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلايستعمل فى غير ذلك لايقال شتان الخصمان عن مجلس الحـكم (قوله شتان هذا والعناق الخ) أى افترق هذا الحال الذى هو فيها والحال الأخرى التى كانت وهى الموصوفه بقوله العناق الخ ، والدوم شجر المقل (قوله وقد تزاد ماالخ) عبارة المصنف فى شرح الشذور ، ولك زيادة ماقبل فاعل شتان كقوله :

شتان مانومى على كورها ونوم حيان أخى جابر

ولايجوز عند الأصمعى شتان مابين زيد وعمرو ، وجوزه غيره محتجا بقوله :

• لشتان مابين اليزيدين فى الندى • وأماقول بعض المحدثين :

جاز يتمونى بالوصال قطيعة شتان بين صنيعكم وصنيعى •

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على إضمار ماموصولة ببين وذلك على قول الـكوفيين إن ماالموصولة يجوز حذفها انتهت ، وإذا تأملتها علمت مافى عبارة الشارح ، وأن الصواب الاستشهاد على زيادة ماقبل فاعل شتان بقوله : شتان مانومى فاعل شتان . والمعنى افترق نومى على كور الإبل ونوم الشخص المذكور ، وأما مافى قوله لشتان مابين فليست زائدة لأن بين ليس فاعل شتان لأن فاعل شتان لا بد أن يتعدد وبين لاتقع على المتعدد بل ما موصولة وهى الفاعل وبين

وابأبى أنت وفوك الأشنب كأنما ذرّ عليه الزرنب

أو زنجبيل وهو عندى أطيب

ومثله وى وواها وأوّه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر وهذه الأنواع كلها سماعية ، والقياسىّ من اسم الفعل ماصيغ من فعل ثلاثى تام على وزن فعال كنزال وشذ صوغه من الرباعى كقرقار بمعنى قرقر .

وقد يؤخذ مما مثلنا أنّ اسم الفعل ضربان مرتجل وهو ما وضع من أوّل الأمر اسما للفعل كشتان ، ومنقول

صلتها فتأمل ، واللام فى قوله لشتان موطئة للقسم ، وتتمة البيت • يزيد سليم والأغر بن حاتم • يصف أحدهما بالكرم الزائد دون الآخر .

واعلم أن شبهة الأصمعى أن شتان سمع فيه الكسر فهو تثنية شت لااسم فعل بمعنى افترق ، ولأنه لو كان بمعناه لجاز أن يجىء الفاعل أكثر من اثنين بعطف أودونه ولم يجز ، وحينئذ لوجاز شتان مابين زيد وعمرو لزم الإخبار بالمثنى عن المفرد لأن مازائدة وبين مبتدأ وشتان خبر ، ويردّ شبهته أن اللغة العليا فتح النون .

قال الرضى : ينبغى أن لايجوز إلا ماقاله الأصمعى لالماقاله بل لأن مازائدة فبين هى الفاعل ؛ وفاعل شتان لابد أن يكون متعددا وبين ليست كذلك ، وإما أن تكون موصولة وهى الفاعل فليس هناك مايدل على التثنية فإن قيل : ماإسم مشترك ؟ قلت : يلزم أن يقال اقتران اللذان بين كذا وكذا ، ولا يستقيم لأن من شرط بين أن تقع بين متساويين فى النسبة كأن يقال بينى وبين زيد قرابة والغرض فى قوله لشتان مابين اليزيدين فى الندى : أن اليزيدين افترقا فى صفتين أحدهما متصف بالبخل والآخر بالكرم فلا يصح دخول بين إلا أن يكون شتان بمعنى بعد ، ولك أن تقول ليس المعنى ذلك بل أحدهما فى غاية الكرم والآخر فى أقل الدرجات فقد اشتركا فى صفة الكرم فتأمل (قوله وابأبى) صدر بيت لراجز من رجاز تيم عجزه • كأنما ذر عليه الزرنب • فوا اسم فعل بمعنى أعجب ، وبأبى جار ومجرور خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر ، وفوك بكسر الكاف مبتدأ ، والأشنب صفته من الشنب بفتحتين وهو حدة الأسنان وخبره كأنما ذر من ذررت الحب ، والزرنب ضرب من النبت طيب الرائحة (قوله ومثله وى) كقوله تعالى — وى كأنه لايفلح الكافرون — فوى اسم فعل بمعنى أعجب والكاف حرف تعليل وأن مصدرية : أى أعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل وسيبوية ، وقيل كأن للتشبيه بمعنى الظن (قوله وواها) كقوله • واها لسلمى ثم واهاواها • (قوله وأف بمعنى أتضجر) أى بالشرط المتقدم (قوله ماصيغ من فعل الخ) أى متصرف تصرفا كاملا فخرج بالثانى نحو دحرج لأنه رباعى وخرج نحو كان لأنه ناقص ونحو نعم وبئس لأنهما جامدان ونحو يذر ويدع لأنهما ناقصا التصرف (قوله ومنقول) هو اما منقول من ظرف للمكان نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت أو من جار ومجرور كامثل والغالب فى المجرور فى القسمين أن يكون ضميرا لمخاطب ، وقد يكون ضمير متكلم كقول بعضهم على بمعنى أولنى وقد يكون ضمير غائب نحو عليه رجلا ليسنى فعليه بالصوم وقديكون ظاهرا حكى الأخفش على عبدالله زيدا وهو غريب جدا والأول فى الشذوذ نظير إياى وأن يحذف أحدكم الأرنب والثانى نظير • فلاتصحب أخا الجهل وإياك وإياه • والثالث نظير فإياه وإيا الشواب كذا فى حواشى الخلاصة للمصنف ، واستفيد منه أن على فيما حكاه الأخفش مخففة لامشددة خلافا للدمامينى حيث فهم أن على بتشديد الياء على أنها جاوزة لضمير المتكلم وعبدالله بدل وفيه شذوذ لإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للإحاطة والأقرب أنه عطف بيان .

وهو ما وضع لغيره ثم نقل إليه كعليك وإليك ، ثم إنه يعمل عمل مسماه فيرفع الفاعل ظاهرا ومستترا ويتعدى إلى المفعول بواسطة وغيرها لكن يخالفه بلزوم البناء مطلقا ، والتجرد من العوامل وأن منه ما ينوب لزوما نحو واها وويها وجوازا كصه ومه وذلك للتنكير ، وأنه لا يؤكد بالنون ولا يحذف ولا يبرز ضميره ولا يضاف ولا ينصب المضارع فى جواب الطلب منه كما سيأتى (ولا يتأخر عن معموله) لقصور درجته عن مسماه بسبب كونه فرعه فى العمل خلافا للكسائى (و) تمسكه بقوله تعالى (- كتاب الله عليكم -) وما أشبه ذلك لا حجة فيه لأنه (متأوّل) على أنه مصدر منصوب بإضمار فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله تعالى - حرّمت عليكم - فكأنه قال كتب الله ذلك عليكم كتابا وعليكم متعلق بالمصدر أو بالعامل أو المحذوف (ويجزم) الفعل

واعلم أن كلامهم فى تقسيم اسم الفعل لمرتجل ومنقول يدل على أن اسم الفعل مجموع الجار والمجرور ، وكلامهم على موضع الكاف من الإعراب يخالفه ويقتضى أن اسم الفعل إنما هو الجار فقط ، وذلك لأنهم اختلفوا فى الكاف المتصلة بعليك وإخوته ، فقال ابن بابشاذ حرف خطاب ، وقال الجمهور ضمير المخاطب ، ثم اختلفوا فى موضعها من الإعراب فقال الكسائى نصب على المفعولية والفاعل الضمير المستتر ، لأن التقدير الزم أنت نفسك ، وانظر ما الناصب حينئذ لما بعدها إذا وجد نحو - عليكم أنفسكم - وقد يقال إن على تتعدى لاثنين ، وفى حواشى الأشمونى للشهاب القاسمى أو نصب عند الكسائى على المفعولية ، ويرده قولك عليك زيدا بمعنى خذ وخذ إنما يتعدى لواحد ، وقال الفراء : رفع على الفاعلية على استعارة ضمير غير الرافع له كما هو ظاهر ، فاندفع قول الشهاب فى حواشى الأشمونى . ويرده أن الكاف ليس من ضمير الرفع نعم فى المغنى أن نيابة ضمير عن ضمير إنما جاءت فى المتصل بثلاثة شروط : كون المنوب عنه منفصلا ، وتوافقهما فى الإعراب ، وكون ذلك فى الضرورة كقوله • أن لا يجاورنا إلاك ديّار • إلا أن يقال الفراء لا يشترط الأخير ثم إنه يلزم الفراء أن ضمائر الرفع لا تستتر فيها فليحرر ، وقال البصريون : جر فقيل على ما كان قبل إقامته مقام الفعل بناء على أنها أسماء للأفعال وقيل الجر بالإضافة بناء على أنها أسماء للمصادر . والمعنى الزامك واختاره المصنف فى الحواشى فقال : إن على مثلا اسم للزوم تقول عليك بمعنى الزامك فللكاف موضع خفض ورفع ، وانظر هذا مع ما صرحوا به وسيأتى فى كلام الشارح أن أسماء الأفعال لا تعمل الجر بالإضافة ، وقولهم إن اسم الفعل إذا كان لغير الماضى يستتر فيه الضمير وجوبا (قوله ثم إنه يعمل عمل مسماه) أى غالبا كما قيد بذلك فى التسهيل إذ قد يكون مسماه متعديا ويكون هو لازما نحو : آمين فإنه لازم ومسماه استجب وهو متعد وهذا إنما يصار إليه إذا تعذر الجريان على الأصل ولهذا اعترض فى شرح الشذور على من فسر مه باكفف بأن اكفف متعد ومه لازم فالأولى أن يفسر بانكفف ولم يجعله من غير الغالب الإمكان الجرى على الغالب هنا بخلاف آمين (قوله فيرفع الفاعل الفاعل) أى مطلقا (قوله ويتعدى إلى المفعول بواسطة) إن كان مسماه يتعدى بها وغيرها إن كان مسماه يتعدى بغيرها (قوله بلزوم البناء مطلقا) أى سواء كان بمعنى الأمر أو الماضى أو المضارع ، والفعل منه مبنى وهو الأمر والماضى ومنه معرب وهو المضارع بشرطه (قوله والتجرد من العوامل) أى اللفظية التى تقتضى فاعلية أو مفعولية كما أشرنا إليه أول الباب (قوله ولا يحذف) ولهذا رد على ابن مالك حيث جوز فى قوله • أيها المائح دلوى دونكا • أن يكون دلوى منصوبا بدونك مضمرة مدلولا عليها بدونك الملفوظة (قوله ولا يبرز ضميره) يشكل على بعض الأقوال السالفة فى الكاف المتصلة بنحو عليك (قوله ولا يضاف) قضية كلامه أن هذا من جملة الأمور التى يخالف فيها اسم الفعل مسماه وفيه نظر . قال فى شرح المتممة عند قولها ولا يضاف ما نصه : كما أن مسماه وهو الفعل كذلك ولهذا قالوا فى باه زيد ورويد زيد بالجر أنهما مصدران والفتحة فيهما فتحة إعراب انتهى ، لكن مقتضى ذلك أنه على القول بأن مسماه المصدر يضاف وهو قياس ما سبق فى الكلام على الكاف المتصلة

(المضارع فى جواب الطلب منه) أى من اسم الفعل كما يجزم فى جواب الطلب من الفعل نحو قوله (مكانك تحمدى أو تستريحى) فكانك بمعنى اثبتى وتحمدى مجزوم بفعل شرط محذوف تقديره فإن تثبتى تحمدى (و) لكنه (لا ينصب) فى جواب الطلب منه ، وإن كان اسم الفعل من لفظ الفعل فلا تقول نزال فنحدثك النصب على الأرجح .

(و) الثانى منها :

[المصدر]

وهو اسم الحدث الجارى على الفعل ويعمل عمل فعله الذى اشتق منه فيرفع الفاعل ويتعدى إلى المفعول بواسطة وغيرها ، وقد يتعدى إلى مفعولين فأكثر ، وقد مر أنه يجوز حذف فاعله وأنه لا يغير عند إسناده إلى نائب الفاعل ، وفى تمثيله للمصدر بقوله (كضرب وإكرام) إشارة إلى أن المصدر المزيد يعمل عمل المجرد لكن عمل المصدر مشروط بأمرين :

أحدهما : وجودى ، وإليه أشار بقوله (إن حل محله فعل مع أن) المصدرية والزمان ماض أو مستقبل كعجبت من ضربك زيدا أمس أو غدا : أى من أن ضربته أمس ومن أن تضربه غدا (أو) مع (ما) أختها والزمان حال فقط كعجبت من ضربك زيدا الآن : أى مما تضربه الآن فإن لم يحل محله ذلك امتنع عمله كما فى نحو : ضربا زيدا

بعليك ونحوه ، ويحتمل التزام أنه لا يضاف وحينئذ يصح جعل هذا مما خالف فيه مسماه فليتأمل (قوله نحو : قوله مكانك الخ) عجز بيت لعمرو بن الإطنابة صدره : • وقولى كلما جشأت وجاشت • والضميران فى جشأت وجاشت لنفسه ، ومعنى جشأت نهضت وجاشت غثت (قوله ولكنه لا ينصب الخ) تقدم ما يتعلق بذلك فى الكلام على النواصب :

[الكلام على إعمال المصدر]

(قوله اسم الحدث) أى اسم يدل على الحدث فالإضافة من إضافة الدال إلى المدلول ، ثم الحدث إما قائم بفاعل كفرح زيد فرحا أو صادر عنه حقيقة كقعد قعودا أو مجازا كرض مرضا أو واقع على مفعول كمصدر مالم يسم فاعله كرهو وجنون ، وقوله الجارى على الفعل مخرج لاسم المصدر المراد بجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له وبيانا لنوعه أو عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية مثل ويلا له وويحا له مما يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وإن كان الأخيران مفعولا مطلقا كذا فى الجامى ، ويحتمل أن المراد بالجريان على الفعل الاشتمال على جميع حروفه والاحتياج فى إخراج اسم المصدر إلى زيادة الجارى الخ مبنى على أن اسم المصدر يدل على الحدث بنفسه ، أو على أن المراد الدلالة على الحدث ولو بواسطة وإلا فاسم المصدر إنما يدل على لفظ المصدر وبواسطة ذلك يدل على الحدث ويتعدى إلى مفعولين كعجبت من ظنك زيدا قائما ، وقوله فأكثر كعجبت من إعلامك زيدا عمرا فاضلا (قوله فقط) قيد لحلول الفعل وما محل المصدر والمقصود بالتقييد بما ، والغرض أنه إذا كان الزمان حالا لا تكون أن حالة مع الفعل محل المصدر بل ما وليس الغرض أن ما لا تحل مع الفعل إلا إذا كان الزمان حالا لأنها تحل معه مطلقا ، غاية الأمر أن أم الحروف المصدرية فحيث أمكن حلولها لا يعدل إلى غيرها وهى إذا كان الزمان حالا غير ممكنة الحلول لمنافاتها له فعدل إلى ما لأنها لا تنافيه ولا غيره ومسألة التأويل بما عزيزة قل من ذكرها من النحاة (قوله كما فى نحو : ضربا زيدا) أى من المصدر النائب عن فعله ، وقوله وضربت ضربا

وضربت ضربا زيدا ، فلا يصح نصبك زيدا بضربا خلافا لابن مالك فى الأول ، ولهذا جعل الثانى فى نحو : فإذا له‍صوت صوت حمار منصوبا بفعل محذوف لا بالمصدر :

الأمر الثانى عدمى ، وهو المشار إليه بقوله (ولم يكن) المصدر (مصغرا) فلا يقال أعجبنى ضريبك زيدا لبعد شبهه عن الفعل بالتصغير الذى هو من خواص الأسماء (ولا مضمرا) فلا يقال ضربك المسىء حسن وهو المحسن قبيح لعدم حروف الفعل، ولهذا لم يعمل محذوفا كما سيأتى (ولا محدودا) بالتاء فلا يقال أعجبتنى ضربتك زيدا لأن صيغة الوحدة ليست الصيغة التى اشتق منها الفعل فإن ورد حكم بشذوذه (ولا منعوتا قبل) تمام (عمله) فلا يقال عرفت سوقك اللفيف الإبل لأنه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما فإن نعت بعدد جاز نحو : إن هجرك إياى المفرط لمهلك ، ولو قال ولا متبوعا لكان أولى فإن حكم سائر التوابع حكم النعت (ولامحذوفا) لعدم وجود حروف الفعل (ولا مفصولا من المعمول) أى من معموله بأجنبى

يازيدا : أى من المصدر المؤكد لعامله (قوله خلافا لابن مالك فى الأول) فإنه ذهب إلى جواز إعماله ، وصحح المصنف فى شرح القطر المنع ، وعلله بأن المصدر هنا إنما يحل محل الفعل وحده بدون أن وما فزيدا فى المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عن المصدر عند المصنف وأما الثانى فلا يصح نصبه زيدا اتفاقا .

قال فى الحواشى : بل لو قلت ضربت ضربا فى الدار أو عندك لم يجز أن يتعلقا به وهما ماهما فى التعلق بكل غاد ورائح إلا أن هذا المصدر لم يذكر كذلك ، كما أن الفعل الثانى فى قام قام لم يأت للإسناد انتهى .

لكنه فى شرح بانت سعاد قال : إن المصدر إنما يقدر بأن أو ما والفعل إذا كان فيه معنى الحدوث بخلاف نحو : لزيد معرفة بالنحو وذكاء فى الطب . قال : ولايقدح فى ذلك عمله فى الظرف وإن قدح فى عمله فى الفاعل والمفعول الصريح . قال : لأن الظرف يكفيه رائحة الفعل انتهى .

وهذا لاينافى مافى حواشى ابن الناظم لأنه محمول على مصدر غير مؤكد كما فى الأمثلة التى ذكرها ، وإذا كان المصدر فى معنى الثبوت وعمل فى ظرف جاز تقديم الظرف لانتفاء المانع من تقديمه وهو تقديم مافى حيز الحرف المصدرى عليه لأن ذلك إنما يكون عند التأويل ، وهذا لايؤول فظهر صحة قول المصنف فى المغنى إنه يجوز فى قوله — وهو الله فى السموات وفى الأرض يعلم سركم وجهركم — تعلق فى السموات وفى الأرض بسركم وجهركم لأن المصدر ليس مما ينحل لأن والفعل ، وغفل الدمامينى عن مراده فقال المصدر إذا لم ينحل لأن والفعل ينحل لما والفعل فالمحذوف باق فظن أن المراد نفى التأويل بخصوص أن والفعل ، والمنفى التأويل مطلقا فتأمل (قوله لبعد شبهه عن الفعل بالتصغير الخ) هذا لايناسب ماسيأتى من أن المصدر إنما عمل لأنه أصل الفعل لا لمشابهته له فالمناسب أن يعلله بأن صيغة المصغر ليست الصيغة التى اشتق منها الفعل (قوله ولا مضمرا) أى خلافا للكوفيين ويشهد لهم قوله :

وما الحرب إلا ماعلمتم وذقتم وماهو عنها بالحديث المرجم

فإن قوله عنها متعلق بهو العائد إلى الحديث : لكن إنما فى هذا عمله فى الجار والمجرور (قوله ولا مفصولا من معموله الخ) لهذا رد على الزمخشرى أن — يوم تبلى السرائر — معمول لرجعه لأنه قد فصل بينهما بالخبر وهو لقادر قاله فى المغنى ، ويؤخذ من ذلك أنه لا يعمل مفصولا ولو كان المعمول ظرفا ، ويؤخذ من اعتراضه على الزمخشرى إذا علق أياما بالصيام من قوله تعالى — كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم أياما — بأن فيه الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب أنه لايعمل مفصولا ولو الفاصل جارا ومجرورا ، فإن قيل : لعل الزمخشرى يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب . قلنا : يلزم محذور آخر وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل

لأن معموله بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما (ولا متأخرا عنه) أى عن معموله ولو ظرفا ، فلا يقال أعجبنى زيدا ضربك لما مر من أن معموله بمنزلة الصلة وهى لا تتقدم على الموصول .

قال التفتازانى : والحق جواز تقديم معمول المصدر إذا كان ظرفا لأنه مما يكفيه رائحة الفعل :

وظاهر اقتصاره على ماذكر أنه لا يشترط فى إعماله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال وهو كذلك لأنه عمل لكونه أصل الفعل بخلاف اسم الفاعل قاله ابن مالك . وأنه لا يشترط فيه أيضا أن يكون مفردا ، وقد اشترطه بعضهم فمنع إعمال المثنى والمجموع ، وجزم به ابن مالك قال : لأن لفظهما مغاير للفظ المصدر الذى هو أصل الفعل ، فإن ظفرنا فى كلام العرب بإعمال شىء من ذلك قبل ولم يقس عليه .

ثم المصدر يعمل مضافا ومنوّنا ومقرونا بأل (و) لكن (إعماله) حالة كونه (مضافا) للفاعل مع ذكر المفعول وتركه (أكثر) استعمالا من عكسه ومن إعماله منوّنا وبأل لأن الفاعل عمدة فإضافة العامل إليه أهم ، ولأن نسبة الحدث لمن وجد منه أظهر من نسبته لمن وقع عليه لكونه فضلة (نحو- ولولا دفع الله الناس -) -ربنا وتقبل دعائى - أى دعائى إياك :

وأما إعماله مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو : لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ، ومع ذكره قليل وليس خاصا بالشعر كما قيل بدليل قوله عليه الصلاة والسلام « وحج البيت من استطاع إليه سبيلا » :

معموله (قوله لأن معموله بمنزلة الصلة الخ) ربما تشعر هذه العبارة بأن المعمول ليس صلة حقيقة وفيه نظر لأنه عند العمل مؤول بأن والفعل أو ما والفعل فهو صلة لموصول حرفى (قوله قال التفتازانى : والحق جواز تقديم معمول المصدر الخ) حاصل ما أشار إليه التفتازانى أن المصدر يعمل فى الظرف من غير احتياج إلى تأويله بأن أوما والفعل ، لأن الظرف يعمل فيه العامل القوى والضعيف لتنزيله من الشىء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ، وقال الرضىّ بجواز تقديم المعمول إذا كان ظرفا ، واختار أنه لابد من التأويل وقال : المؤول بالشىء لا يلزم أن يعطى حكمه مطلقا فلا يلزم من منع تقديم ما فى حيز الحرف المصدرى عليه إذا كان ملفوظا به أن يمنع ذلك إذا كان مقدّرا ، ويؤيده أنّ أن لا مع الفعل لابد له من فاعل ولا يخلو من الدلالة على الزمان إلى غير ذلك مما افترق فيه المصدر المؤول والصريح ، وعبارة الشارح توهم أن التفتازانى يغتفر تقديم معمول المصدر الظرفى مع كونه مؤولا بالحرف المصدرى والفعل ولا يمنع فى هذه الحالة تقديم الصلة على الموصول فتأمل :

وفى حواشى ابن جماعة فى مباحث حذف المسند إليه لك أن تقول هذا الكلام : أى قوله رائحة الفعل بحسب ظاهره لا يتحقق ، لأنه لا رائحة للفعل لأن العرض لا يقوم بالعرض فلا بد من وجه من التأويل والكلام فيه انتهى (قوله بخلاف اسم الفاعل) فإنه إنما عمل لمشابهته الفعل المضارع ولهذا اشترط لعمله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال (قوله فمنع إعمال المثنى والجمع) هو قياس اشتراط أن لا يكون محدودا ولا مصغرا وإنعال التصغير بما مر فى كلام الشارح لأن التثنية والجمع من خواص الأسماء (قوله فإن ظفرنا بشىء من ذلك الخ) قد جاء إعمال المجموع فى قوله :

فجرّبوه فما زادت تجاربهم ... أبا قدامة إلا الحزم والفنعا

الفنع الفضل الكبير (قوله نحو - ولو لا دفع الله الناس -) مثال لما أضيف للفاعل مع ذكر المفعول (قوله -ربنا وتقبل دعائى-) مثال لما أضيف للفاعل مع حذف المفعول (قوله بدليل قوله عليه الصلاة والسلام « وحج البيت من استطاع إليه سبيلا ») قال فى التصريح : وللمانع أن يجيب بأن الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى فلا شاهد فيه انتهى . وهو ميل لكلام أبى حيان حيث اعترض على ابن مالك فى الاستدلال بالأحاديث الشريفة

وقد يضاف إلى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو: عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا.

(و) إعماله حال كونه (منوّنا) أى مجردا من أل والإضافة (أقيس) من إعماله مضافا وبأل لأنه يشبه الفعل لكونه نكرة (نحو - أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما -) أى أن يطعم يتيما.

(و) إعماله مقرونا (بأل شاذ) لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بأل (نحو) قوله:

• (عجبت من الرزق المسىء إلهه) • بنصب المسىء ورفع إلهه بالرزق الذى هو مصدر، وعورض بأن الإضافة كالتعريف بأل فهلا بعد معها المصدر عن الفعل. وأجيب بأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بأل.

على الأحكام النحوية باحتمالها الرواية بالمعنى ، وقد رد عليه بأن الأصل الرواية باللفظ، وإذا قصد الرواية بالمعنى أشار الراوى إلى ذلك بقوله قال ما معناه كما لا يخفى على العارف بمصطلح الحديث، وفتح هذا الباب يتطرق منه إلى عدم الاستدلال بالأحاديث على الأحكام الشرعية وهذا مخالف للإجماع والمسألة مبسوطة فى شروح المغنى، وإنما استدل بالحديث لا بالآية لأن من فى الآية ليست فاعل المصدر بل إما بدل من الناس بدل بعض من كل والرابط محذوف: أى منهم، وإما شرطية والجواب محذوف: أى فليحجج، وذلك لئلا يلزم أن يجب على الناس أن يحج المستطيع منهم كما قاله فى المغنى وغيره.

قال التاج السبكى فى بعض مجاميعه: وهو ممنوع، وأى مانع من ذلك ويكون فى الحج شيئان فرض كفاية على كل الناس أن يحج مستطيعهم فإن لم يحج المستطيع أثم الخلق كلهم، وفرض عين على المستطيع وهذا أحسن ويشهد له قول أصحابنا إن من فروض الكفاية إحياء الكعبة بالحج كل سنة، وللرافعى بحث أن الحج لا يتعين وأنه يغنى عنه العمرة، وفى هذا التقرير يردّ عليه، وقد ردّ عليه بوجه آخر غير أن هنا مباحثة، وهى أنه إذا ثبت أن فى الحج فرضين فرض كفاية وفرض عين: فيظهر أن فرض الكفاية يسقط بأن يقوم به المستطيع وغير المستطيع، فلو تجشم غير المستطيع المشاق وحج أسقط فرض الكفاية، ولا نقول إنه حج عن الغير لأن الحج لانيابة فيه عن مستطيع وبقى على المستطيعين فرض العين، وإذا حج المستطيع حصل له ثوابان ثواب إسقاط فرض الكفاية وثواب إسقاط ما فى ذمته من فرض العين، فإذا علمت ذلك ظهر لك أن هذا الإعراب مدخول من قبل إنه يلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد خصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت وظهر أن جعل من شرطية أرجح لأن حاصله إن لله على الناس أن يكون البيت محجوجا وله على المستطيع أن يباشر الحج بنفسه لكن ينبغى أن يقدر الجواب هكذا فعليه أن يباشر الحج بنفسه فتدبر (قوله وقد يضاف إلى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الخ) أى فتكون حينئذ كالمنون فى أنه يرفع وينصب وبهذا يتم للمصدر المضاف خمسة أحوال، وهذا كله فى مصدر الفعل المتعدى لواحد فإن كان مصدر فعل غير متعد جاز فيه وجهان: إضافته إلى فاعله، وإضافته إلى ظرف متسع فيه كأعجبنى قيام زيد اليوم أو قيام اليوم زيد، أو متعد لاثنين أو ثلاثة جاز فيه وجوه كثيرة لا تخفى على المتأمل (قوله لأنه يشبه الفعل الخ) فيه أن عمله مطلقا لشبه الفعل، فالأظهر أن يقال لأن التنكير أنسب بمعنى الفعل الذى عمل باعتباره، ومن إعمال المنون قول بعض العرب: عجبت من قراءة فى الحمام القرآن أى من أن قرئ.

قال ابن مالك فى شرح العمدة: وهذا غريب أعنى الرفع بالمصدر المنون والمستعمل كثيرا النصب به والقياس يقتضى وقوع الرفع وحده ومع النصب وإذا اقتصر على أحدهما فالرفع أحق والأكثر الواقع ما ذكرت انتهى.

وقال المصنف فى حواشى الألفية: إعمال المضاف فى الفاعل ضعيف وكذا إعمال المنون، وأما ذو أل فإعماله ضعيف مطلقا فى الفاعل والمفعول وتلخص أن عمل المصدر فى الفاعل ضعيف مطلقا (قوله عجبت من الرزق الخ):

[تتمة] يجوز فى تابع الفاعل المجرور بالمصدر كعجبت من ضرب زيد الظريف الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل ، وفى تابع المفعول كأعجبنى أكل اللحم والخبز الجر أيضا على اللفظ والنصب على المحل إن قدر المصدر بأن وفعل الفاعل :

(و) الثالث منها :

[اسم الفاعل]

ولو مثنى أو مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث

صدر بيت عجزه : • وللترك بعض الصالحين فقيرا • (قوله فى توابع الفاعل) ظاهر هذا جواز الرفع على المحل فى جميع التوابع ، وفصل أبو عمر فأجاز فى العطف والبدل ومنع فى التوكيد والنعت (قوله الجر حملا على اللفظ) هو أحسن من الإتباع على المحل ، وقيده فى التسهيل بما إذا لم يمنع مانع :

قال الدمامينى : كما فى أعجبنى إكرامك وزيد فإن الإتباع هنا بالجر يؤدى إلى العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض ، وهو ممنوع كما ستعرفه فى باب النسق (قوله والرفع حملا على المحل) على هذا حمل ابن مالك قراءة الحسن — أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون — وحمل عليه بعضهم قوله فى الحديث « أمر بقتل الأبتر ذو الطفيتين » وأنشد سيبويه :

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحون على سمعان من جار

(قوله والنصب على المحل) أى وإن لم يذكر الفاعل خلافا لبعضهم (قوله إن قدر بأن وفعل الفاعل) أى والرفع إن قدر بأن وفعل مالم يسم فاعله بناء على أن المصدر يرفع نائب الفاعل ويقدر بالحرف المصدرى ، وفعل ما لم يسم فاعله وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين ومشى عليه فى التسهيل ومنعه بعضهم لما فيه من الإلباس ، لأنه يتبادر من صيغة المصدر أنه من المبنى للفاعل ، ومنه يؤخذ إنه لا منع فيما كان فعله ملازما للبناء للمفعول كزكم فيجوز أعجبنى زكام زيد ، ولا من الإتيان بحرف مصدرى موصول بفعل مبنى للمفعول نحو : يعجبنى أن يضرب زيد ، فظهر صحة جعل ما فى قوله تعالى — فاصدع بما تؤمر — مصدرية وسقط كلام أبى حيان :

واعلم أن الشارح لم يحك فى جواز الإتباع على المحل هنا خلافا وحكاه فى اسم الفاعل فأوهم الاتفاق عليه هنا وليس كذلك فإنما يجوزه من لا يشترط وجود المحرز ، ومن اشترطه أضمر عاملا كما فى الباب الرابع من مغنى اللبيب .

[إعمال اسم الفاعل]

(قوله ولو مثنى أو مجموعا) كقول عنترة • والناذرين إذا لم ألقهما دمى • فدمى منصوب بالناذرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة ، وقوله تعالى — والذاكرين الله كثيرا — فإن قلت : لم لم تمنع التثنية والجمع كما منع التصغير والوصف بجامع الاختصاص بالأسماء ؟ قلت : أما الفرق بين ذلك والتصغير فلعدم تطرق الخلل إلى صيغة مفرده من حيث ذاتها بإلحاق علامتى التثنية والجمع ، وأما بين ذلك والوصف فلأن الفعل تلحقه صورة علامة التثنية والجمع فى الأفعال الخمسة بخلاف الوصف فليتأمل (قوله لمن قام به) أى لذات ما قام بها الفعل ، ولو قال لما قام به الفعل لكان أولى لأن ما جهل أمره يذكر بلفظ ما ، ولعله قصد تغليب العاقل على غيره فإن من لمن يعقل (قوله على معنى الحدوث) أى الوجود بعد أن لم يكن يعنى إنه وضع لذات حصل لها الحدث مع إفادة أن حصوله لها كان بعد أن لم يكن فالضارب معناه شئ ثبت له الضرب بعد أن لم يكن ، وكثيرا ما يستعمل اسم الفاعل من غير إفادة التجدد والحدوث كما فى : الله عالم وامرأة حائض ، وغير ذلك .

ويعمل عمل فعله المبنى للفاعل لازما ومتعديا، وإنما عمل لمشابهته للمضارع فى الزنة، والتذكير والتأنيث ودلالته على المصدر واحتماله أحد الزمانين ودخول لام الابتداء عليه، وفى تمثيله لاسم الفاعل بقوله (كضارب ومكرم) إشارة إلى أنه يصاغ من الثلاثى على زنة فاعل ومن غيره على زنة المضارع بإبدال حرف المضارعة ميما وكسر ما قبل آخره ثم إنه إن صغر أو وصف لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ إذ التصغير والوصف من خصائص الأسماء فإن لم يصغر ولم يوصف (فإن كان) مقرونا (بأل) كالضارب (عمل) عمل فعله (مطلقا) أى ماضيا وحالا مستقبلا معتمدا أو غير معتمد لوقوعه حينئذ موقع الفعل إذ حق الصلة أن تكون فعلا كجاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا (أو) كان

قال الأستاذ الصفوى . وهذا يخالف ما ذكره الشيخ عبد القاهر من أنه لا دلالة فى زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق وغيره من أن الاسم للثبوت ولعل ذلك لاختلاف علماء النحو والمعانى فتأمل، ويمكن الجمع بحمل أحد الأمرين على كثرة الاستعمال والشيوع والآخر على الوضع فليتأمل، وقوله ما اشتق من مصدر فعل شامل للمحدود وغيره وقوله من قام به يخرج ماعدا الصفة المشبهة حتى اسم التفضيل لأن المتبادر من قولنا ما اشتق لمن قام أن يكون موضوعا لمن قام به ، ويكون من قام بـه تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ولا نقصان ، واسم التفضيل موضوع لمن قام به مع زيادة ، وقوله على معنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة . وبعضهم أخرج به اسم التفضيل وقد عرفت أنه خرج بما قبله (قوله ويعمل عمل فعله) إلا أن اسم الفاعل تجوز إضافته لمعموله ولا يجوز ذلك فى الفعل، وإن الفعل لا تدخل اللام على معموله المؤخر وهذا يجوز فيه ذلك نحو — وما ربك بظلام للعبيد — وأن اسم الفاعل إذا كان خبرا عن مثنى لا يعمل فى متقدم تقول هذا ضارب زيدا وتاركه ولا يجوز هذان زيدا ضارب وتاركه لأن الفعل لا يصلح هنا ، وعلى هذا لا يجوز مررت برجلين ضارب عمرا وتاركه، وجاءنى رجلان ضارب عمرا وتاركه (قوله ثم إنه إن صغر أو وصف لم يعمل) قال المصنف فى حواشى الألفية : فإن قلت: فما بالكم تمنعون إعمال المصغر وقد حكى : أظننى مرتحلا وسويرا فرسخا . قلت : ما أحسن قول أبى الطيب :

وشر ماقنصته راحتى قنص شهب البزاة سواء فيه والرخم

يعنى أن الظرف وعديله يستوى العامل القوى والضعيف فى العمل فيهما فالمنفى عمل المصغر فى غيرهما .

فإن قلت : فكيف أيضا منعوا إعمال الموصوف وقد أجاز الكسائى أنا زيدا ضارب : أى ضارب ، وقال الشاعر :

إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمى فى الخليط المزايل

قلت : الأول من كلامه مبنى على مذهبه فلا يحتج به ، وأوله ابن مالك على أن أيا خبر ثان وليس بشىء لأن أيا لا يحذف موصوفها إلا شاذا مسموعا لأنها لم تمكن تمكن الصفات ، والثانى قالوا بتقدير فقدت فرخين وقالوا أيضا لأجل مخالفتهم الأخفش إذا رجعت ، فيبقى التقدير إذا رجعت فاقد خطباء فقدت فرخين رجعت فيفصل فى التقدير بين الجملة المفسرة والمفسرة بجملة أجنبية، وأخف الأمرين ارتكاب الابتداء فى فاقد أما إعماله فلا لأنه ليس أهلا له لتجرده من علامة التأنيث مع أنه لمؤنث بدليل خطباء ، ولا يكون الخبر فقدت فرخين لأنه يزيل ارتباط رجعت ، بل رجعت الخبر وتلك جملة معترضة بين المبتدأ والخبر مبينة للمفقود ما هـو على طريق الاستئناف .

وفى التصريح أن الكسائى خالف فى الشرطين ، وظاهر كلامه أن اسم الفاعل لا يعمل إذا وصف واو بعد العمل وإن الكسائى يجيز إعماله مطلقا ، وكلام بعضهم يقتضى خلافه لأنه قال أجاز الكسائى أنا زيدا ضارب : أى ضارب دون أنا ضارب : أى ضارب زيدا ، فقوله دون كذا يقتضى أنه لا يجيز إعماله إلا إذا وصف بعد

(مجردا) منها (فبشرطين) لابد منهما لصحة عمله فى المنصوب (كونه حالا أو استقبالا) لتحقق مشابهته المضارع (واعتماده) ولو تقديرا (على نفى) نحو : ما ضارب زيد عمرا الآن أو غدا (أو) على (استفهام) نحو: أضارب زيد بكرا الآن أو غدا ، ومهين خالد بشرا أم مكرمه : أى أمهين (أو) على (مخبر عنه) نحو : زيد ضارب خالدا الآن أو غدا ، ومختلف ألوانه أى صنف (أو) على (موصوف) نحو : مررت برجل ضارب عمرا الآن أو غدا ، ومنه ياطالعا جبلا : أى يارجلا ، أو على ذى حال كجاء زيد راكبا فرسا الآن أو غدا . ثم إن وجود هذين الشرطين لايوجب عمله بل تجوز إضافته إلى مفعوله وقد قرىء بالوجهين — إن الله بالغ أمره — هل هن كاشفات ضره — فإن اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه نحو: أنت كاسى خالدا ثوبا الآن أو غدا ، ولك فى تابع المفعول المجرور باسم الفاعل • كمبتغى جاهه ومالا من نهض •

العمل . وفى شرح التسهيل لمصنفه : ووافق بعض أصحابنا الكسائى فى الموصوف قبل العمل لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها (قوله لابدّ منها لصحة عمله فى المنصوب) أى بخلاف عمله فى المرفوع وظاهره أن عمله فى المرفوع لا يتوقف على واحد منهما والأول صرح به غيره وإنه يرفع الفاعل إذا كان بمعنى الماضى مضمرا بلا خلاف كما قال ابن عصفور ، لكن رد بأن ابن خروف وشيخه ابن طاهر منعا عمله فى المضمر وظاهرا على ظاهر كلام سيبويه ، ومذهب ابن جنى والشلوبين وأكثر المتأخرين إنه لا يرفعه ، وأما الثانى ففى المغنى إن الأظهر أن الجمهور منعوا قائم الزيدان لفوات شرط الاكتفاء بالمرفوع عن المبتدأ وهو تقدم النفى والاستفهام لا فوات شرط وهو الاعتماد ، وعلل ذلك بأمرين ثانيهما أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل فى المنصوب لا لمطلق العمل ، واستدل علىّ ذلك بصحة زيد قائم أبوه أمس وإنهم لم يشترطوا لصحة نحو : أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال ، لكن يرد عليه التمثيل فيما يأتى بقوله تعالى — مختلف ألوانه — وإنما عمل الرفع فتدبر (قوله ومختلف ألوانه أى صنف) أشار إلى أن الاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به لكنه جعل الاعتماد فى الآية على المخبر عنه المقدر . وفى التصريح إنها مثال للاعتماد على الموصوف المقدر وكلاهما صحيح ، والنظر فى الأرجح منهما لأن الموصوف المحذوف فى الأصل مخبر عنه ، وبحسب الظاهر المخبر عنه إنما هو الوصف بحسب الأصل (قوله ومنه نحو : ياطالعا جبلا) أشار بقوله ومنه إلى أن الاعتماد فيه ليس على حرف النداء كما يوهمه كلام الألفية لأن حرف النداء يبعده من الفعل ، لكن ليس فى الألفية ادعاء أن النداء مسوغ بل إن الوصف إذا ولى حرف النداء عمل ، وذلك صادق بأن المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف (قوله بل تجوز إضافته إلى مفعوله) أى وما أشبهه كالخبر حكى أنا كائن أخيك ولا يضاف إلى الفاعل ولا إلى الحال والتمييز ونحوهما ، وأما الوصف الذى لم يوجد فيه الشرطان فيخفض ما يليه لا غيره وما عداه أمره مشكل ، إذ لا يضاف إليه مرتين ولا ينصبه إذ ليس فيه أهلية ذلك وأجاز السيرافى نصبه لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأوّل شبها بمصحوب الألف واللام من حيث التعريف لأن الإضافة محضة وبالمنون من حيث إنه لا يضاف :

وقال ابن الناظم : المصحح لنصب اسم الفاعل بمعنى المضى لغير المفعول الأول هو اقتضاء اسم الفاعل إياه فلابد من عمله فيه قياسا على غيره من المقتضيات ، ولا يجوز أن يعمل فيه الجر فوجب النصب لمكان الضرورة انتهى ونقض بقولك هذا ضارب اليوم زيدا أمس فإنهم لا يجيزونه ، وقيل العامل فى غير الأوّل محذوف . واعترض بأنه غير ماش فى هذا ظان زيدا منطلقا لأنا إن لم نقدر المفعول الأول فلا يجوز الحذف اقتصارا وإن قدرناه فما ناصبه . وأجيب بأوجه أحسنها إنما يمتنع حذف الاقتصار إذا لم يكن المفعولان مذكورين (قوله ولك فى تابع المجرور الخ) بخلاف تابع المنصوب لايجوز جره لأن شرط الإتباع على الموضع أن يكون بحق الأصالة ، والأصل

الجر على اللفظ والنصب على المحل عند بعضهم أو بإضمار عامل من وصف أو فعل عند الجميع .

وفهم من كلامه أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضى أو لم يعتمد لم يعمل : وقد خالف فى الأول الكسائى فأجاز عمله محتجا بقوله تعالى - وكلبهم (باسط ذراعيه -) فباسط بمعنى الماضى ، وقد عمل فى ذراعيه النصب ولا حجة له فيه لأنه (على) إرادة (حكاية الحال) الماضية بأن يفرض ماوقع واقعا الآن فيعبر عنه بالمضارع بدليل أن الواو فى وكلبهم للحال، ولهذا قال - ونقلبهم - ولم يقل وقلبناهم . وخالف فى الثانى الأخفش فأجاز عمله (و) احتج بقوله : (خبير بنو لهب) فلاتك ملغيا مقالة لهبى إذا الطير مرت

ولا حجة له فيه لجواز حمله (على التقديم والتأخير) بجعل الوصف خبرا مقدما : ولما كان هذا الحمل يلزم منه الإخبار بالمفرد عن الجمع قال (وتقدير خبير كظهير) فى - والملائكة بعد ذلك ظهير - وفعيل على زنة المصادر كالصهيل والنعيق ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع فأعطى حكم ماهو على زنته ×

(و) الرابع منها :

[المثال]

ولو مثنى أو مجموعا (وهو ما) أى اسم (حول للمبالغة) والتكثير فى الفعل

فى الوصف المستوفى لشروط العمل إعماله لا إضافته لإلحاقه بالفعل ، وأجازه البغداديون تمسكا بقوله :

فظل طهاة اللحم مابين منضج صفيف شواء أو قدير معجل

وأجيب بأن الأصل أو طابخ قدير ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه (قوله الجر على اللفظ) وهو الوجه إلا إن منع مانع نحو : الضارب الرجل وزيد كما علم من باب الإضافة . وأجاز سيبويه ذلك وخالفه المبرد وابن السراج ، واحتج له بأنه يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل نحو : رب رجل وأخيه وأى فتى هيجاء أنت وجارها واحتج لهما بأن العاطف كالقائم مقام العامل فى المعطوف عليه ، وإنما جاز ماأورده المحتج لأن إضافته فى تقدير الانفصال إذ التقدير رب رجل وأخ له ، ولا سبيل إلى ذلك فى مثل العاطف والمعطوف (قوله عند بعضهم) هو من لايشترط فى العطف على المحل وجود المحرز الطالب لذلك المحل (قوله من وصف) أى منون ، وقوله أو فعل إما ماض أو مضارع وإضمار الوصف أرجح لأنه مطابق للمذكور ولأن حذف المفرد أقل من حذف الجملة ، ويستفاد من جواز النصب بإضمار ماذكر جواز النصب بالعطف على تابع الوصف المجرور إذا لم يكن عاملا وإن كان كلام الشارح إنما هو فى العامل (قوله بأن يفرض ماوقع واقعا الآن) قيل وإنما يفعل ذلك فى الماضى المستغرب كأنك تحضره للمخاطب وتصوره له فيتعجب منه ، وقيل معنى حكاية الحال أن تقدر نفسك كأنك موجود فى ذلك الزمان فتحكى الآن ما كنت تتلفظ به إذ ذاك كما فى قولهم دعنا من تمرتان . ورد بأن المقصود بحكاية الحال حكاية المعانى الكائنة حينئذ لا الألفاظ (قوله واحتج بقوله خبير بنو لهب الخ) لايخفى أن الوصف فى البيت لم يعمل فى منصوب ، وقد مر أن الشرطين إنما هما لعمله فى المنصوب وأما العمل فى المرفوع فلا يشترط فيه الاعتماد ، ولعل المصنف فى هذا الكتاب يرى أن الاعتماد شرط لعمله مطلقا وإن حقق فى المغنى خلافه ، فكان ينبغى للشارح أن يشرح كلامه هنا بما يناسبه ثم ينبه على ماقاله فى المغنى :

واعلم أن حمل البيت على التقديم والتأخير لابد منه لأن المرفوع إنما يسد مسد الخبر إذا اعتمد على مافى المغنى ، فالبيت من مشكلات باب المبتدإ والخبر لا من مشكلات باب الفاعل (قوله ولو مثنى أو مجموعا) سواء كان جمع تصحيح أو تكسير وهو فى التثنية وجمع التصحيح أقل لسلامة نظم الواحد فالمجاراة حاصلة بالفعل لا بالقوة (قوله للمبالغة والتكثير) هما متغايران فالمبالغة باعتبار الكيفية والتكثير باعتبار الكمية .

(من) صيغة اسم (فاعل) الثلاثى (إلى) صيغة (فعال) بتشديد العين كضراب (أو فعول) بفتح الفاء كضروب (أو مفعال) بكسر الميم كمضراب ، والتحويل إلى هذه الثلاثة (بكثرة) ولهذا وافق جميع البصريين سيبويه على جواز إعمالها (أو فعيل) بكسر العين وبعدها ياء كسميع (أو فعل) بكسر العين من غير ياء كحذر ، والتحويل إليهما (بقلة) وهذا منع بعضهم إعمالها .

وأما الكوفيون فمنعوا إعمال الخمسة نظرا إلى أنها لا تجارى الفعل وزادت عليه بالمبالغة فبعد شبهها عنه ، وقدروا للمنصوب بعدها عاملا ، والصحيح جواز إعمالها حملا على أصلها وهواسم الفاعل لإفادتها مايفيده مكررا ولورود السماع به (نحو) ماحكاه سيبويه (أما العسل فأنا شراب) بنصب العسل

قال الشاطبى فى شرح الألفية : هذه الأمثلة تأتى فى الكلام فى الجملة على ثلاثة أقسام — أحدها : هذا الذى ذكر ، والثانى : أن تأتى للمبالغة فى الصفة لافى كثرة الفعل كحسان ، وكذا إذ دخلها معنى النسب نحو : مقوال فإن معناه المبالغة فى القول وتكثيره لاعلى معنى الفعل بل على معنى ذى كذا كأنه يقول ذو قول أو على الياء كأنه يقول قولى فى قول ، فهذا ليس على معنى الفعل العلاجى كحائض وطامث ولذلك لاتدخلها الهاء للمؤنث فلذلك لاتعمل عمل الفعل أصلا لما دخلها من معنى النسب كما لايعمل نحو : تمار ، والثالث : أن تأتى لغير مبالغة أصلا نحو : كرم فهو كريم ، وشرف فهو شريف ، وصدى فهو صدى ، وما أشبه ذلك مما هو جار على فعله قياسا فى البناء ، فهذا القسم أيضا لايعمل عمل اسم الفاعل إذ ليس هذا بدلا عن فاعل (قوله الثلاثى) قيد بذلك لأن اسم فاعل غير الثلاثى لايكون على فاعل والعمل فى فعال أكثر من الاثنين بعده وعملها حينئذ قياس على الأصح (قوله على جواز إعمالها) أى بالشروط المذكورة فلا تعمل بمعنى الماضى بدون أل .

وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف أنها كلها تعمل ولو بمعنى الماضى مجردة من أل لقوتها بالمبالغة ، ولأن السماع ورد بذلك ، وجرى على ذلك الرضى ، وهو مردود لأن دلالتها على المبالغة مبعدة لها من شبه الفعل ، وما أوهمه السماع محمول على حكاية الحال (قوله حملا على أصلها) فيجب أن تعمل عمل أصلها الذى حوّلت عنه ، ومن ثم رد قول كثير من الفقهاء فى الطهور إنه الطاهر فى نفسه المطهر لغيره ، فإن الطهور صفة بدليل ماء طهور أو هو محول عن طاهر ، وطاهر لايتعدى فكذلك هو لايتعدى كما أن صبورا كذلك لأنه عن صابر بخلاف قطوع فإنه عن قاطع وقاطع يتعدى . وأجيب أما أوّلا فذكر ابن فارس إنه سمع محمد بن هارون يقول سمعت ثعلبا يقول الطهور الطاهر فى نفسه المطهر لغيره انتهى ، وفى الحديث « هو الطهور ماؤه » بعد قولهم « أنتوضأ بماء البحر » وفيه « وجعلت لى الأرض مسجداً وطهورا » وعن الثانى بأنه إنما يتحد فاعل وفعول فى التعبير إذا أمكن الفرق بينهما من غير جهة التعدى : أى من جهة التكرار كصبور وصابر ، ولا يمكن الفرق فى طهور وطاهر من غير جهة التعدى وكان الفرق بينهما من جهة التعدى (قوله لإفادتها ما يفيده مكررا) هذا مبنى على أن الفاعل لا يدل على مبالغة ولا كثرة وهو ما قاله الحريرى ، وذكر أن من الوهم قولهم لمن يكثر السؤال سائل وسائلة وإن الصواب سآل وسآلة ، وقد رده ابن برى وقال فعال خاص بالكثير وفاعل عام فى القليل والكثير انتهى ه وحينئذ فهى بدل عن فاعل فى التنصيص على الكثرة :

قال الشاطبى فى شرح الألفية : اسم الفاعل دال على الفعل كثيرا كان أو قليلا ، فيقال فاعل لمن تكرر منه الفعل وكثر ولمن وقع منه فعل مّا لكنه من جهة وضعه لاإشعار له بخصوص فعل فإذا أرادوا أن يشعروا بالكثرة وضعوا لها مثالا دالا عليها ، ففعول فى الحقيقة إنما هو بدل من فاعل المراد به الكثرة لا من مطلق فاعل وكذا سائر المثل ، فتبين أن كل واحد منها بدل من فاعل فى المعنى (قوله أما العسل فأنا شراب) فيه دليل على جواز

• وإنه لمنحار بوائكها • وقولهم: إن الله غفور ذنب العاصين، وإن الله سميع دعاء من دعاه، وقوله:
• أتانى أنهم مزقون عرضى • والمشهور أن هذه الأمثلة لا تتفاوت فى المبالغة.
(و) الخامس منها:

[اسم المفعول]

ولومثنى أو مجموعا، وهو ماشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه، ومثل له بقوله (كمضروب ومكرم) إشارة إلى أنه يصاغ من الثلاثى على زنة مفعول ومن غيره على زنة المضارع بميم مضمومة فى أوله وفتح ماقبل آخره، ولا يصاغ من اللازم إلا بعد أن يعدى بحرف الجر إذ ليس له مفعول كممرور به أو بهما أو بهم أو بهن ولا يثنى حينئذ ولا يجمع كالفعل بخلاف المصوغ من المتعدى (ويعمل عمل فعله) المبنى للمفعول، فيرفع نائب الفاعل تقول زيد مضروب عبده كما تقول ضرب عبده، وماسواه مما يتعلق بالرافع إن كان منصوبا لفظا أومحلا (وهما) أى المثال، واسم المفعول (كاسم الفاعل) فى جميع ما اشترط فيه لصحة عمله حتى فى عدم التصغير والوصف: ولك فى اسم المفعول خاصة إضافته إلى مرفوعه معنى إذا حوّل الإسناد إلى ضمير موصوفه

تقديم معمولها (قوله إنه لمنحار بوائكها) منحار بالحاء المهملة مبالغة فى ناحر والبوائك جمع بائكة وهى السمينة الحسناء من النوق (قوله وقوله أتانى أنهم الخ) صدر بيت لزيد الخيل عجزه: • جحاش الكرملين لهم فديد • والشاهد فى نصب عرضى بمزقون جمع مزق بالزاى مبالغة فى مازق وعرض الرجل جانبه الذى يصونه من نفسه وحسبه ويحامى عنه، وقوله جحاش جمع جحش وهو الحمار الصغير خبر مبتدإ محذوف: أى هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم موضع والفديد التصويت وفى الكلام تشبيه بليغ لهؤلاء القوم بالجحاش الكائنين فى هذا الموضع أو استعارة على الخلاف فى نحوه (قوله والمشهور أن هذه الأمثلة الخ) ذكر الحريرى أن العرب بنوا لمن فعل مرة فاعلا كقاتل وضارب، ولمن كرر الفعل فعالا كقتال وفتاك، ولمن بالغ فى الفعل وكان قويا عليه فعولا نحو: صبور، ولمن اعتاد الفعل مفعالا كامرأة مذكار أو مئناث أو معقاب إذا كان عادتها أن تلد الذكور أو الإناث أو نوبة كذا ونوبة كذا، ولمن كان آلة للفعل وعدة له مفعلا، وكتب عليه ابن برى هذا الذى ذكره سيبويه فعول وفعال لاتعرفه النحويون، وكذلك مفعال كلها بمعنى واحد نحو: ضروب وضرّاب ومضراب.

[اسم المفعول]

(قوله لمن وقع عليه) أى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب وفى التعبير بمن ما مر فى اسم الفاعل، فقوله ما اشتق من مصدر فعل شامل لجميع الأمور المشتقة من المصدر، وقوله لمن وقع عليه مخرج لما عدا المحدود (قوله فى جميع ما اشترط فيه لصحة عمله) أى النصبُ على ما مر، وكان الأظهر أن يقول فى أنهما إذا كانا بأل عملا مطلقا وإلا فبالشروط المتقدمة (قوله ولك فى اسم المفعول خاصة) يريد أن هذا مستثنى من تشبيهه باسم فاعل فإنه خالفه فى هذا الحكم، وذلك أن اسم الفاعل لا يضاف إلى مرفوعه ألبتة، فلا تقول هذا ضارب أبيه زيدا لأنه إضافة الشئ إلى نفسه إذا كان مدلول ضارب هو الأب، وكان الأصل فى اسم المفعول أن يجرى مجراه فى أنه لا يضاف إلى مرفوعه لكن لما كان إذا تعدى إلى واحد كما هو شرط المسألة، وإن أطلق الشارح إذ لا يتصوّر فى غير المتعدّى الإضافة والمتعدى لأكثر طالب بمعناه للمنصوب فيكون معنى العلاج باقيا فيه، وشرط اسم المفعول المذكور أن يقصد به ثبوت الوصف ويتناسى فيه

نحو : زيد مضروب العبـــد ، والأصل مضروب عبده فحوّلت الإسناد ثم أضفت وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة :

(و) السادس منها :

[الصفة المشبهة اسم الفاعل المتعدى لواحد]

فى أمور ستأتى ولهـــذا عملت عمل النصب وإن كان الأصل أن لا تعمل لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولـكونها مأخوذة من القاصر (وهى الصفة المصوغة) من فعل قاصر (لغير تفضيل لإفادة) نسبة الحدث إلى موصوفها على جهة (الثبوت) فإذا قلت زيد حسن فمعناه إثبات الحسن له واستمراره فى سائر أوقات وجوده

العلاج وإن لم يذكره الشارح أيضا ، نعم يجوز فيما تعدّى لأكثر من واحد إذا اقتصر عليه ولم يذكر غيره يكون سببيا فلا يظهر له عمل فى شئ إلا فى السببى أشبه الصفة المشبهة فجاز فيه ما جاز فيها ، والمراد أنه انفرد بجواز الإضافة إلى المرفوع من غير قبح وإلا فاسم الفاعل يضاف إلى مرفوعه نحو : زيـــد كاتب الأب فيمن نسب أبوه بقبح :

واعلم أن ابن مالك صرح بأن اسم الفاعل إذا قصد به معنى الثبوت جازت إضافته لمرفوعه إن كان من قاصر اتفاقا أو من متعد لواحد على خلاف أما إذا كان متعديا لأكثر من واحد فأطلقوا أنه لا يجوز ، والقياس على ما مر فى اسم المفعول الجواز إذا اقتصر على الواحد ، والظاهر أنه يصير حينئذ صفة مشبهة كما يدل عليه قول المصنف فى التوضيح فى باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها : إن فاعل إذا أريد به الثبوت وأضيف لمرفوعه صفة مشبهة وهو مايقتضيه تعريف اسم الفاعل واعتبار دلالته على الحدوث، وأما صيغة مفعول فلاتكون صفة مشبهة ولم يعتبروا فى تعريفه الدلالة على الحدوث ، وإن وقع للحفيد فى ذلك ما فيه خفاء فهو وإن دل على الثبوت لا يصير صفة : ووقع فى التصريح فى هذا المقام ما فيه خفاء وإشكال ، ولنا رسالة حسنة فى ذلك نظمت فرائد المقال بمراجعتها يظهر الحال (قوله والأصل مضروب عبده الخ) مثله فى شرح الألفية لابن الناظم ، ونقله المصنف فى الحواشى وقال : وعندى أنه ينبغى التوقف فى هذا فإن ذلك يئول إلى الإخبار عن زيد بأنه مضروب وذلك خلاف الواقع بخلاف تمثيل أبيه بمحمود المقاصد فإن من حمدت مقاصده لايمتنع أن يقال فيه محمود المقاصد:

[الصفة المشبهة]

(قوله فى أمور ستأتى) هى الدلالة على الحدث وصاحبه والتذكير والتأنيث وغير ذلك بخلاف الجوامد واسم التفضيل ، ومن ثم لم يجز فى مشيوخاء ومعلوجاء من الشيخ والعلج أن يعملا الرفع خلافا للفارسى لأنهما لايفارقان التأنيث وليسا جاريين . وأجاب الفارسى عن الثانى بأنهم يقولون أعور عينه فيرفعون به وإن لم يكن جاريا قلنا هذا مشبه للجارى لأنه يثنى ويجمع وله مؤنث بخلاف ما ليس بجار ولا شبيه بجار انتهى . وفيه أن عمل الصفة الرفع بطريق الأصالة لا المشابهة كما سيأتى (قوله ولهذا عملت عمل النصب) أى لأجل المشابهة والمراد عمل النصب على طريق المفعول به أما غير ذلك فيعمله بطريق الأصالة (قوله ولـكونها مأخوذة من القاصر) أى أصالة أو عروضا كما فى رحمن ورحيم ، واسم الفاعل المتعدّى لواحد إذا قصد به الثبوت وأضيف لمرفوعه على ما مر فإنها لازمة بالتنزيل أو النقل إلى فعل بضم العين (قوله واستمراره) استشكل بما صرح به أئمة المعانى من أنه لا دلالة للجملة الاسمية على أكثر من الثبوت ، وجمع بأن للاسمية دلالتين لفظية على مجرد الثبوت وعقلية على الاستمرار ، والمنفى فى كلام أهل المعانى الدلالة اللفظية ، والمثبت هنا العقلية لأن الأصل فى كل ثابت استمراره

لأنه متجدد حادث ، ويدل على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطراد إلى صيغة اسم الفاعل عند قصد الحدوث كما يقال فى حسن حاسن وفى ضيق ضائق ، قال تعالى - وضائق به صدرك - :

ثم اعلم أن هذه الصفة تشارك اسم الفاعل فى الدلالة على الحدث وصاحبه ، وفى التذكير والتأنيث والتثنية والجمع والاعتماد على واحد مما مر ، لكن النصب هنا على التشبيه بالمفعول به بخلافه ثمت : وتتميز عنه بأمور:

منها : أنها تصاغ من اللازم دون المتعدى وهو يصاغ منهما :

ومنها : أنها للزمن الحاضر الدائم : أي الماضى المستمر دون المنقطع والمستقبل بخلافه .

ومنها : أنها تكون غير مجارية للمضارع فى تحريكه وسكونه وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى (كحسن وظريف و) مجارية له نحو (طاهر وضامر) واسم الفاعل لا يكون إلا مجاريا :

(و) منها : أنها (لا يتقدم معمولها) المنصوب عليها لأنها فرع اسم الفاعل فى العمل بخلاف منصوبه ، ومن

(قوله ويدل على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطراد الخ) ظاهره أن الصفة لا تدل على الحدوث :

وفى التصريح مايقتضى أنها تدل عليه لأنه لما قال فى التوضيح فى باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها : جميع الصفات صفات مشبهة . قال : إلا إذا قصد بها الحدوث انتهى. وهو يدل على أن التحويل إلى فاعل عند قصد الحدوث ليس بواجب ، نعم إذا قصد النص على ذلك وجب التحويل كما يدل عليه قول الرضى استدلالا لشىء ذكره ، ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل عند قصد النص على الحدوث (قوله والاعتماد على واحد مما مر) أى فى عمل النصب على طريق المفعول به أما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك كما أن اسم الفاعل كذلك :

قال فى النهاية ، الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه انتهى :

وذكر المصنف فى الحواشى : أنها لا تنصب المفعول المطلق فيعارض قول النهاية إنها تنصب المصدر :

واشترط الشارح الاعتماد ولم يشترط كونها بمعنى الحال لأنه من ضروريات وضعها للثبوت فلا يمكن اشتراطه فيها لأنه كتحصيل الحاصل ، ثم الاعتماد شرط فيها مطلقا على الأصح من أن أل الداخلة عليها معرفة وما لم تكن صلة لأل إن كانت موصولة (قوله من اللازم) أى ولو بطريق العروض كما مر (قوله ومجازية) هذا بناء على ماذهب إليه ابن مالك ومن تبعه . وذهب الزمخشرى وابن الحاجب إلى أنها لا تكون مجازية وهو ظاهر كلام أبى على فى الإيضاح ، ورده ابن مالك بطاهر القلب ونحوه :

قال المرادى : ولقائل أن يقول إن ضامرا ومنطلقا ومنبسطا ونحوها مما يجرى على المضارع أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة انتهى . وفيه ما علمت من باب اسم الفاعل (قوله لا يتقدم معمولها) أى دائما فقوله بخلاف منصوبه : أى اسم الفاعل فإنه قد يتقدم منصوبه .

قال فى الارتشاف : ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه هذا زيدا ضارب إلا إذا كانت فيه أل ، وقد جاء ما ظاهره التقديم على ما فيه أل فأجازه بعضهم وتأوله بعضهم وذلك فى الظرف والمجرور ، فإن كان اسم الفاعل مجرورا بإضافة أو بحرف جر غير زائد نحو : هذا غلام قاتل زيدا ، ومررت بضارب زيدا ، فلا يجوز التقديم أو بحرف جر زائد نحو : ليس زيد بضارب عمرا فيجوز عمرا بضارب ومنع ذلك المبرد . هذا ، وقيد المعمول بالمنصوب لأنه محل التمييز إذ المرفوع والمجرور لا يتقدم فيهما لأن الفاعل لا يتقدم والمضاف إليه لا يتقدم على

ثم صح النصب فى نحو : زيدا أنا ضاربه ، وامتنع فى نحو : زيد أبوه حسن وجهه :

(و) منها : أن معمولها (لا يكون أجنبيا) بل سببيا : أى اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها ولو تقديرا كما فى نحو : زيد حسن وجها : أى منه ، فلا يقال زيد حسن عمرا كما يقال زيد ضارب عمرا لأنها مأخوذة من فعل لازم وقد جرت على الاسم فلا تقتضى حينئذ إلا ضميره أو سببيه كما فى اسم الفاعل اللازم. والمراد بمعمولها ما عملها فيه بحق الشبه فلا يرد زيد بك فرح إذ عملها فى الظرف وعديله لما فيها من معنى الفعل :

ومنها : أن معمولها مشبه بالمفعول به ، ولا يراعى له محل بالعطف وغيره ، ولا يفصل بينه وبينها بفاصل

المضاف (قوله نحو : زيدا أنا ضاربه) أى لأن مايعمل فى المتقدم عليه يصح أن يفسر عاملا ثم إنه كان الصواب أنا ضارب بغير ضمير لأنه مع الضمير لا يكون من مسألة تقديم منصوب اسم الفاعل بل من عمله محذوفا وهى ستأتى فى كلامه ، وهذه العبارة وقعت فى الأوضح هكذا فنقلها غافلا عن كونه لم يذكر فى الفروق مسألة الحذف وأنه أراد التنبيه عليها بقوله ولهذا الخ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله فى نحو : زيد أبـوه حسن وجهه) فلا يجوز نصب الأب بصفة محذوفة معتمدة على زيد يفسرها المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه ، لأن الصفة المشبهة لا تعمل فى متقدم وما لايعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع أن يقال وجه الأب زيد حسنه بنصب الوجه (قوله أى اسما ظاهرا) فيه أن معمول هذه الصفة قد يكون ضميرا مرفوعا كما فى قوله :

حسـن الوجه طلقه أنـت وفى الحرب كالح مكفهر

قال المصنف فى الحواشى عند قول الألفية وكونه ذا سببية ، وجب فيه نظر فإن معمول هذه الصفة قد يكون ضميرا والضمير يذكره النحاة فى مقابلة السببى :

قال الصيمرى : الصفة المشبهة تعمل فى شيئين ضمير الموصوف وما كان من سببه ، ويحتمل أن يقال احترز بالسببى عن الأجنبى فقط فيدخل الضمير لأنه ليس بأجنبى ، وقد أشار إلى هذا من قال يعمل فى السببى دون الأجنبى انتهى ، فكان ينبغى للشارح أن يعمم فى السببى ويدخل فيه الضمير . لا يقال هذا لا يرد على الشارح لقوله الآتى والمراد بمعمولها الخ ، وعملها فى المرفوع ليس بحق الشبه. لأنا نقول ذاك بالنسبة لتقديمه عليها وعدم اشتراط الاعتماد ، وأما بالنسبة لاشتراط كونه سببيا فلا فرق بين الرفع والنصب على طريق المفعول به إذا كان العمل حسنا ، نعم النصب لا على ذلك الوجه لا يشترط فيه السببية ، وهذا يؤخذ من كلامهم على تقسيم عملها إلى ممتنع وقبيح وضعيف ولهذا البحث تتمة تأتى ، نعم يراد أنها تعمل فى الضمير النصب لكن الشارح لا يقول به كما سيأتى (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) وهو النصب على طريق المفعول به لا الرفع ولا النصب على وجه آخر : وقضية ذلك أن مرفوعها لا يشترط أن يكون سببيا وهو ما صرح به الشاطبى فى شرح الألفية. والرضى وعبارة الرضى : تعمل فى غير السببى إذا كان فى معمول آخر لها ضمير صاحبها نحو : برجل طيب فى داره نومك ، وكذا إذا اعتمدت على حرف الاستفهام نحو : أحسن الزيدان وما قبيح العمران فإنها لا صاحب لها هنا حتى تعمل فى سببيه انتهى : وهذا لا يرد على ما يؤخذ من كلامهم الذى أسلفناه لأن ذاك يفرض فى غير هذه الأمثلة تدبر (قوله ومنها أن معمولها مشبه بالمفعول به) هذا قد مر حيث قال : لكن النصب هنا الخ (قوله ولا يراعى له محل بالعطف وغيره) فلا يقال بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا قوى اليد والرجل صرح سيبويه بأن ذلك ممتنع وأنه لم يسمع وأجازه الفراء ، هذا فى موضع الرفع : وأما فى موضع النصب نحو : هو حسن الوجه والبدن فنصوا كلهم على أنه لا يجوز ، وأما فى اسم الفاعل فيجوز وإن اختلفوا فى تأويله فقيل على الموضع ، وقيل بإضمار عامل وهو الصحيح ، وأما هنا

ولو ظرفا ، وأنها لا تعمل محذوفة ولا تنصب الضمير ولا تتعرف بالإضافة دائما ، وأنها تؤنث بالألف وتخالف فعلها فتنصب مع قصوره وتجوز إضافتها إلى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة فى الكلام ، وأن أل الداخلة عليها حرف تعريف واسم الفاعل على الخلاف منها فى ذلك كله :

(و) لمعمولها بالنسبة لعملها فيه ثلاث حالات :

فلا يجوز بوجه لأنك إن أضمرت فعلا فالفعل لايشبه أو وصفا فالصفة المشبهة لاتعمل محذوفة بخلاف اسم الفاعل وشمل قوله وغيره الصفة ، وقضيته أن معمولها يجوز أن يوصف .

ونص الزجاج وبعض المغاربة على خلافه وإن استشكله فى المغنى بالحديث فى صفة الدجال « أعور عينه اليمنى » لأنه يمكن أن يكون شاذا ، ومن هذا يظهر أنه كان ينبغى للشارح أن يذكر أولا فيما امتازت به أن معمولها لايتبع بالصفة المشعر بأنه يتبع بغيرها ثم يذكر أن التابع لايراعى فيه الإتباع على المحل (قوله ولو ظرفا) قال أبو حيان : ذكر صاحب البسيط أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها مرفوعا ومنصوبا نحو — مفتحة لهم الأبواب — انتهى : وكأنه أراد أن اسم المفعول هنا ملحق بالصفة المشبهة (قوله وإنها لاتعمل محذوفة) تقدم مايعلم منه شرح هذا (قوله ولا تنصب الضمير) قال فى الارتشاف : ثم المعمول ، إما أن يكون مضمرا أو ظاهرا إن كان مضمرا مرفوعا استتر فى الصفة أو غير مرفوع وباشرته الصفة خالية من أل غير متصل بها ضمير غيره فالضمير مجرور نحو : حسن الوجه جميله ، وأجاز الفراء التنوين والنصب فتقول جميل إياه أو يتصل بها ضمير غيره ، فالنصب على التشبيه نحو ماروى الكسائى « هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها » لاخلاف فى نصب هذا الضمير العائد على وجوه ، أو مقرونة بأل وهى متصرفة فى الأصل نحو : الحسن الوجه الجميله . ففى هذا الضمير خلاف قيل فى موضع نصب وقيل فى موضع جر وقيل بالتفصيل على حسب إعراب الصفة ، ففى نحو الحسن وجها الجميله الهاء فى موضع نصب ، وفى مثل الحسن الوجه الجميل الضمير يجوز فيه النصب والجر أو غير متصرفة فى الأصل وقرنت بأل نحو : الحسن الوجه الأحمره فالضمير فى موضع نصب عند سيبويه ؛ ويظهر من كلام الفراء ترجيح النصب على الجر ، وعن المبرد الجر وإن لم تقترن بأل نحو : رأيت رجلا حسن الوجه أحمره تعين الجر ، وأجاز الكسائى فيه الجر والنصب وتبعه ابن مالك ، ولم يجز فيه أحد من القدماء النصب إلا الكسائى . ويظهر الفرق بين النصب والجر أنك إذا قصدت الإضافة قلت مررت برجل أحمر الوجه الأصفره ، وإن لم تقصد الإضافة قلت الأصفر (قوله ولا تتعرف بالإضافة دائما) أى واسم الفاعل قد يتعرف بالإضافة إذا كان بمعنى الماضى أو أريد به الاستمرار على ماقاله الزمخشرى :

قال الشهاب القاسمى فى حواشى الجامى : وانظر هذا مع قولهم إن إضافة الصفة المشبهة لفظية ، ومع تصريح الرضى وغيره كشروح التسهيل بدلالتها على الاستمرار ، بل ومع قول التوضيح إن اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة ، ولا يخفى إشكال الفرق بينهما بل كون إضافة اسم الفاعل المذكور لفظية أولى لأنه أقرب إلى مشابهة الفعل التى هى سبب فى كون الإضافة لفظية ، لأن دلالته على الثبوت والاستمرار طارئة بخلاف الصفة المشبهة ، فدلالتها على ذلك أصلية كما يستفاد ذلك من الرضى فى باب الصفة المشبهة (قوله وإنها تؤنث بالألف) أى كما تؤنث بالتاء وأما اسم الفاعل فلا يؤنث إلا بالتاء (قوله من غير ضعف ولا قلة) أى بخلاف اسم الفاعل فإنه إنما يضاف إلى مرفوعه على ضعف وقلة نحو : زيد كاتب الأب ، وهذا إنما يظهر إذا لم يكن فى هذه الحالة صفة مشبهة (قوله حرف تعريف) أى على الأصح :

إحداها : أن (يرفع على الفاعلية) باتفاق بعد إخلائها ضرورة من ضمير موصوفها كزيد حسن وجهه (أو) على (الإبدال) عند بعضهم من الضمير فيها :

(و) ثانيها : أن (ينصب على التمييز أو) على (التشبيه بالمفعول) به إن كان نكرة كزيد حسن وجها ، أو عليه فقط إن كان معرفة كزيد حسن الوجه ، ولهذا قال (والثاني متعين في المعرفة) :

(و) ثالثها : أن (يخفض بالإضافة) أي بسببها كزيد حسن الوجه إلا إذا كانت الصفة بأل وهو مجرد منها والإضافة كالحسن وجه ، أو مضاف للمجرد منها كالحسن وجه أب ، أو مضاف لضمير الموصوف كالحسن وجهه أو لمضاف لضميره كالحسن وجه أبيه لامتناع إضافة ما فيه أل لشيء من ذلك ، وإذا خفض المعمول بالإضافة فلا تخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة لأن الخفض ناشيء عن النصب لاعن الرفع لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه إذ الصفة عين مرفوعها في المعنى وغير منصوبها .

واعلم أن الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها مع قطع النظر عن إفرادها وتذكيرها وأضدادهما ست وثلاثون صورة لأن الصفة إما نكرة أو معرفة وهي إما رافعة أو ناصبة أو جارة فهذه ست حالات من ضرب اثنين في ثلاثة ، ومعمولها له أيضا ست حالات لأنه إما بأل كالوجه أو مضاف لما فيه أل كوجه الأب أو للضمير كوجهه أو مضاف لمضاف للضمير كوجه أبيه أو مجرد من أل والإضافة كوجه أو مضاف للمجرد منهما كوجه أب ، فالصور ست وثلاثون صورة من ضرب ست في مثلها الممتنع منها الأربع التي استثنيت والبقية جائزة

وبقي عليه مما يمتاز به ماذكره المصنف في الحواشي وهو مبني على هذا الأخير ، وهو أنه لا يجوز الحسنا وجها ولا الحسنو وجها بحذف النون مع النصب للتقصير ، وذلك فيما زعم بعض المغاربة وقال : ومن أجاز ذلك فهو مخطيء لأنه لاسماع بذلك ولا قياس يقتضيه ، لأن المسوغ لذلك في اسم الفاعل إنما هو الطول بالموصول والصلة ، وأل هنا ليست موصولة لأن الموصول هنا لا يكون في تأويل الفعل لأن الفعل لا يشبه ، وظاهر كلام سيبويه جواز ذلك (قوله أو على الإبدال) أي بدل بعض من كل : ويرد حكاية الفراء : مررت بامرأة حسن الوجه ، وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الأنف ، وأنه يجوز برجل مضروب الأب بالرفع ، وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا (قوله عند بعضهم) هو أبو علي الفارسي (قوله أي تشبيها) فلا ينافي أن الصحيح أن العامل للخفض المضاف لا الإضافة ولا الحرف المقدر (قوله إذا كانت الصفة بأل وهو مجرد الخ) محله إذا كانت الصفة مفردة إذ المثناة والمجموعة تجوز إضافتها إلى ماذكر لحصول الفائدة من التخفيف بحذف النون :

وفي الرضي بعد أن وجه الامتناع في الصور الأربع مانصه : وأما في المثنى والمجموع نحو : الحسناوجههما والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة ، فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف (قوله كالحسن وجهه) أطلقوا امتناع هذا التركيب ولم ينظروا إلى إمكان أن الأصل بالرجل الحسن وجهه أو وجه أبيه فيكون المضاف فيهما مضافا لضمير أل أو لمضاف لضمير أل إذ لا يتعين أن يكون الأصل بزيد الحسن وجهه . وقد نص في التسهيل على جواز مررت بالرجل الحسن وجهه ، لكن قال الدماميني هذا التركيب مما يتوقف في صحته فإن الذي منع من جواز زيد الحسن وجهه أن الإضافة لا تخلص من قبح يلزم لو لم تضف ، وهذا المعنى موجود في قولك مررت بالرجل الحسن وجهه إذ العود إلى ما فيه أل لايمنع من كون الضمير رابطا إذا رفعت انتهى (قوله مع قطع النظر عن إفرادها وتذكيرها وأضدادهما) أي وأما مع النظر إلى ذلك فتزيد صورها . وقد أنهى صورها بعضهم بالنظر إلى ذلك وإلى تنويع آخر إلى أربعة عشر ألفا ومائتين

إلا أن فيها قبيحا وضعيفا وحسنا ، فالقبيح أربع صور والضعيف ست والباقى حسن . وبيان ذلك يطلب من المبسوطات :

(و) السابع منها :

[اسم التفضيل]

وأخره لأن عمله فى المرفوع الظاهر غير مطرد كما ستعرفه (وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة) لصاحبها على غيره فى أصل الفعل ، وشرط التفضيل أن يكون على وزن أفعل سواء صيغ من فعل لازم (كأكرم) أم من متعد كأضرب وأعلم ، ولا يرد خير وشر فإنهما للتفضيل لأن أصلهما أخير وأشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال

وستة وخمسين صورة فانظر التصريح (قوله فالقبيح أربع صور) ضابطها أن ترفع الصفة مطلقا النكرة وتحت هذا أربع صور : حسن وجه وجه الأب الحسن كذلك ، وهى مع قبحها جائزة فى الاستعمال لقيام السببية فى المعنى مقام وجودها فى اللفظ لأن المراد من حسن وجه الحسن وجه له . وأورد أنهم عدوا فى أمثلة الحسن الحسن الوجه مع انتفاء السببية فى اللفظ فيها . ويمكن أن يجاب بمنع انتفاء السببية فى اللفظ لأن أل قائمة مقام الضمير عند الكوفيين ، وعد ذلك من الحسن بناء على رأيهم وإن مشى ابن الناظم والمصنف فى باب الإضافة على أن كلا من الرفع والنصب فى مررت بالرجل الحسن الوجه قبيح وأن فى الجر تخلصا من ذلك فإنه مبنى على رأى البصريين ، كما أن عد هذه الصور قبيحا مبنى على أن معمولها مطلقا لا يكون أجنبيا ولو مرفوعا ، وقد مر ما يتعلق بذلك (قوله والضعيف ست) ضابطها أن تنصب الصفة المنكرة المعرفة مطلقا أو تخفض صاحب الضمير أو صاحب صاحبه فالأولى نحو حسن الوجه والثانية حسن وجه الأب والثالثة حسن وجهه والرابعة حسن وجه أبيه والخامسة حسن وجهه والسادسة حسن وجه أبيه : ووجه الضعف أن فى النصب إجراء الوصف القاصر مجرى المتعدى ، وبهذا عبر عنه المصنف فى باب الإضافة بالقبح . وقد يقال هذا الإجراء لازم عرّفت الصفة أو نكرت فلم خصوا الضعف بكونها نكرة؟ وأجاب الشهاب فى حواشى الأشمونى بأن فى الصفة المعرفة اعتمادا على أل وإن كانت معرفة لا موصولة لأنه قيل بأنها موصولة فروعى ذلك القول ، لكنه مناف لما صرح به المصنف أول باب الإضافة من قبح الرفع والنصب فى مررت بالرجل الحسن الوجه وأن فى الإضافة تخلصا منهما انتهى :

وأقول : الاعتماد على أل لا دخل له مع قصور الوصف كما لا يخفى ، وإنما يظهر ذلك فى عمل الرفع إن قيل إن أل موصولة لأنها حينئذ لا تحتاج فى عمل الرفع إلى اعتماد على غيرها وفى الجر شبه إضافة الشىء إلى نفسه. وأورد على ذلك أنهم عدوا من صور الحسن حسن الوجه وحسن وجه الأب وحسن وجه بالجر وفى ذلك شبه إضافة الشىء إلى نفسه ، ويمكن الجواب بأنه يمكن فى الصورتين هنا العدول إلى الرفع ولا محذور بخلافه فى تلك الصور ، لكن يرد أنه يمكن فى الصورة الأخيرة العدول إلى النصب بل وفى الأوليين العدول إلى الرفع بناء على أن أل قائمة مقام الإضافة إلى الضمير ، وبالجملة فالمقام لا يخلو عن الإشكال (قوله وبيان ذلك يطلب من المبسوطات) قد عرّفناك بما قررنا ذلك البيان مع بيان توجيه المدعى وما يرد عليه مع غاية التحرير والإتقان :

[اسم التفضيل]

قال المصنف فى حواشى التسهيل : الأحسن الترجمة بأفعل الزيادة لأنه قد يبنى مما لا تفضيل فيه نحو : أبخل وأجهل . ويمكن أن يجاب بأن هذه العبارة فى الاصطلاح صارت اسما للدال على الزيادة (قوله لكثرة الاستعمال) وقال الأخفش : لأنهما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل

وربما جاءا على القياس ، وأما قوله • وحب شيء إلى الإنسان ما منعا • فضرورة ، ولا يصاغ الا مما صيغ منه فعل التعجب كما سيأتى فى بابه (ويستعمل بمن) ولو تقديرا جارة للمفضل عليه إذا جرد من أل والإضافة نحو — أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا — وهى لابتداء الغاية ارتفاعا وانحطاطا أو للمجاوزة ، ولا يفصل بينها وبين مجرورها بأجنبى ولا يجوز تقديمها معها على اسم التفضيل إلا أن يكون اسم استفهام أو مضافا إلى استفهام فيجب حينئذ كممن أنت أفضل

لهما (قوله وربما جاءا على القياس) كقوله • بلال خير الناس وابن الأخير • (قوله أو تقديرا) أى للعلم بها كما فى — وأعز نفرا — (قوله ارتفاعا) فى نحو : أفضل منه (قوله وانحطاطا) فى نحو : شر منه ، وهذا قول سيبويه والمبرد إلا أن سيبويه أشار إلى أنها مع ذلك تفيد معنى التبعيض فقال فى : هو أفضل من زيد : فضله على بعض ولم يعم . وأبطل ابن مالك إفادتها التبعيض بعدم صلاحية بعض موضعها وكون المجرور بها عاما نحو : الله أعظم من كل عظيم ، والابتداء بأنه لا يقع بعدها إلى ، وسبقه إلى ذلك ابن ولاد . قال المرادى : وليس بلازم ، لأن الانتهاء قد يترك الإخبار به لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الإخبار به ، ويكون ذلك أبلغ فى التفضيل إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء (قوله أو للمجاوزة) هو ماذهب إليه ابن مالك فى شرح التسهيل فإن القائل زيد أفضل من عمرو كأنه قال جاوز زيد عمرا فى الفضل (قوله كممن أنت أفضل) كذا مثل ابن مالك فى الألفية ، ومثل المصنف فى التوضيح بقوله : أنت ممن أفضل . قال شارحه : وتمثيل الموضح أحسن لما فى تمثيل الناظم من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى ، لأن المبتدأ أجنبى من الخبر بمعنى أنه ليس معمولا له على الصحيح ، وسيأتى أنه لا يفصل بين أفعل ومن بالمبتدإ لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه ، ولا يلزم من تمثيل الموضح تأخير ماله صدر الكلام عن صدريته لأن ذلك إنما يمتنع بالنسبة إلى العامل فقط اهـ . وفى قوله إنما يمتنع الخ نظر من وجهين :

الأول : أن المضاف يتقدم على ذى الصدر مع عمله لفظا فيه نحو : صبيحة أى يوم سفرك ، ونحو ذلك ، إلا أن يقال الصدارة فى صورة الإضافة صارت للمضاف لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، والموجب لذلك أن المضاف إليه لا يمكن تقديمه على المضاف .

الثانى : أنهم صرحوا فى صور بمنع تقديم معمول ذى الصدر لئلا يخرجه عن صدارته من ذلك خبر ما النافية لا يصح تقديمه عليها ، وقد حررنا فى بعض الرسائل أن الذى يتحصل من كلامهم أنه يمتنع أن يتقدم على ماله الصدر ما يعمل فى لفظه إلا المضاف لما مر أو ما هو أحد أركان جملته .

واعلم أنه تعارض فى هذه المسألة أمران تأخير ماله الصدر إن أخر معمول أفعل عنه ، وعمل العامل الضعيف وهو أفعل فيما قبله إن قدم ، ورجح ابن مالك التقديم محافظة على منصب ماله الصدر لأن تقديم معمول أفعل عهد كما أشار له بقوله : . . . . ولدى إخبار التقديم نزرا وردا

وفيما سلكه المصنف فى التوضيح بقاء المحذورين كما لا يخفى لكن فيه السلامة من الفصل بين أفعل ومعموله بالأجنبى : وقد يقال إن أفعل ومعموله كالمضاف والمضاف إليه فهلا قدما على المبتدإ وتكون الصدارة سرت لأفعل من معموله ، إلا أن يقال تلك السراية خاصة بالإضافة . وقد يدفع هذا بتقديم معموله عليه فكان يقال ممن أفضل أنت ولا يلزم على ذلك شيء وهو المناسب لتقديم الخبر إذا استحق الصدارة ، ولا شك أن أفعل مع معموله مفرد لا جملة ليقال يكفى تصدره فى جملته نحو : زيد أين داره .

بقى ما إذا كان الاستفهام بالهمزة نحو : أمن زيد أنت أفضل فهل يجب التقديم أيضا ؟ ويتجه أن يقال إن أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم ، فقد تقرر فى المعانى أن المسئول عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب

ومن غلام من أنت أجمل (ومضافا لنكرة) مطابقة للمفضل وجوبا (فيفرد ويذكر) فى هذه الحالة وكذا فى التى قبلها وجوبا وإن كان المفضل بخلاف ذلك ؛ فتقول فى الحالة الأولى زيد أو هند أو الزيدان أو الهندان أو الزيدون أو الهندات أفضل من عمرو ؛ أما قوله : « كأنّ صغرى وكبرى من فواقعها » فإما لحن أو لم يقصد به حقيقة المفاضلة وفى الثانية زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نساء ، وأما قوله تعالى – ولا تكونوا أول كافر به – فالتقدير أول فريق كافر أو ولا يكن كل منكم أول كافر (و) يستعمل مقرونا (بأل فيطابق) وجوبا موصوفه إفرادا وتذكيرا وفرعيهما فتقول زيد الأفضل والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون أو الأفاضل وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات أو الفضل (ومضافا لمعرفة فوجهان) أى المطابقة إجراء له مجرى المعرّف بأل

التقديم ليكون المسئول عنه هو الذى وليها ، وإن أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول أأنت أفضل من زيد ليليها المسئول عنه وفاء بالقاعدة (قوله ومضافا لنكرة مطابقة الخ) لا تكون النكرة المضاف إليها أفعل إلا من جنس ما أسند إليه أفعل ، فلا يقال زيد أفضل امرأة لأن أفعل بعض ما تضاف إليه (قوله وكذا التى قبلها) لايظهر للفصل بكذا حكمة بل الأظهر أن يقول فى هاتين الحالتين (قوله فإما لحن) أى حيث أنث صغرى وكبرى ، وكان يجب أن يقول كأن أصغر وأكبر بالتذكير أو كان يأتى بأل أو الإضافة ولا يأتى بمن (قوله أو لم يقصد حقيقة المفاضلة) فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق « وأنتم ما أقام الأثم » أى لئام ، وهذا يدل على أن المجرد كالمضاف لمعرفة يؤول بما لاتفضيل فيه فيطابق ، وقد نص على ذلك فى التسهيل :

قال فى المغنى : وقول بعضهم إن من زائدة وإنهما مضافان على حد « بين ذراعى وجبهة الأسد » يرده أن الصحيح أن من لا تقحم فى الإيجاب ولا مع تعريف المجرور انتهى : وفيه أنه لا يلزم المخرج التخريج على ماهو متفق عليه ، ويكفى فى دفع اللحن أن يكون الكلام جائزا على قول بعض الأئمة . وقد أجاز الأخفش والكسائى وهشام زيادة من مطلقا واختاره ابن مالك (قوله وأما قوله تعالى – ولا تكونوا أول كافر به –) جواب عما ورد على قوله بعد قول المصنف ومضافا لنكرة مطابقة للمفضل عليه فإن النكرة فى الآية مفردة والمفضل عليه ضمير الجمع ، وأجاز ابن مالك فى النكرة المشتقة الإفراد مع جمعية ما قبل المضاف فلا ترد الآية حينئذ قال : وقد تضمن المطابقة والإفراد قوله :

وإذا هم طعموا فالأم طاعم ... وإذا هم جاعوا فشر جياع

قال : وإنما جاز الوجهان مع المشتق لأنه وأفعل مقدران بمن . والمعنى أول من كفر به والفعل ومن إذا أريد بها جمع يجوز فى ضميرها الإفراد والجمع باعتبار المعنى . قال أبو حيان : ومقتضى كلامه جواز الإفراد والتثنية إذا كان قبل أفعل تثنية نحو : الزيدان أفضل مؤمن وأفضل مؤمنين .

[فائدة] قال القرطبى : الضمير فى به قيل له عليه الصلاة والسلام ، وقيل للقرآن وهو – ما أنزلت – وقيل التوراة وهو – لما معكم – انتهى :

فإن قلت : قد كفر به قوم من قريش قبل هؤلاء :

قيل : المعنى أول من كفر به من أهل الكتاب :

قال المصنف فى حواشى الألفية : قد ترجح بهذا أن الضمير لما معكم هذا ، وأورد أيضا على وجود المطابقة فى المضاف لنكرة قوله تعالى – ثم رددناه أسفل سافلين – وأجيب بأن الإنسان هنا عام وأل فيه للجنس فعاد الضمير فى رددناه إلى لفظه ؛ وجمع سافلين حملا على معناه وحسن ذلك كونه فاصلة (قوله ومضافا لمعرفة فوجهان)

نحو — أكابر مجرميها — وعدمها وهو الغالب إجراء له مجرى المجرد نحو — ولتجدنهم أحرص الناس — نعم إن استعمل أفعل لغير تفضيل وجبت المطابقة كقولهم : الناقص والأشج أعدلا بنى مروان : أى عادلاهم إذ ليس فيهم عادل غيرهما حتى يقصد التفضيل ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد ، وفى هذه الحالة واللتين قبلها لا يستعمل بمن :

واعلم أنه ينصب التمييز والحال والظرف (ولا ينصب) المفعول له ولا معه ولا المطلق ولا (المفعول به) على الأصح (مطلقا) أى سواء كان ظاهرا أم غيره بل يصل إليه باللام كزيد أدعى للعلم وأبذل للمعروف أو بالباء كخالد أعرف بالنحو وأجهل بالفقه ، فإن كان فعله يتعدى لاثنين نصبت الآخر بفعل مقدر كزيد أكسى للفقراء الثياب : أى يكسوهم الثياب . وأجاز بعضهم نصبه به مطلقا ونقله المصنف فى حواشى التسهيل عن ابن مسعود وأن بعضهم أول بما لاتفضيل فيه :

قال الدماميني : وهذا الرأى حسن فينصب حين التأويل كما أنه يضاف حينئذ إلى ما ليس بعضه فيجرى حكم النصب والجر على طريقة واحدة كما أنه إذا حل الفعل محله رفع الظاهر ، فقد استبان لك أن ما فى الشرح من حكاية الإجماع على منع عمله فيه منظور فيه ، ويرفع الضمير المستتر فى كل لغة (ولا يرفع فى الغالب) اسما (ظاهرا) ولا ضميرا منفصلا لكونه ليس له فعل بمعناه (إلا فى مسألة الكحل) لأنه يرفع ذلك إجماعا لأنه

لا تكون المعرفة إلا بعض ما يضاف إليه حيث قصد معنى التفضيل فلا يجوز يوسف أحسن إخوته على هذا القصد بل يقال أحسن أبناء يعقوب ، وخالف فى ذلك ابن عصفور وقال : الصحيح أنه ليس بعض ما يضاف وإلا لزم تفضيل الشىء على نفسه . قال : ولكن العرب لاتضيفه إلا لما يصلح أن يكون بعضا عند المفاضلة (قوله وهو الغالب) أوجب ذلك ابن السراج وأكابر غير مضاف بل مفعول ثان ومجرميها مفعول أول منصوب لا مجرور ، وإنما لم يلزم الإفراد والتذكير فى أكابر لأنه لغير تفضيل فهو مثل * وأنتم ما أقوام الأئم * وله محسن ، وهو شبهه بالمضاف فى اللفظ . وقال الجواليقى : الأجود المطابقة ، ورد على صاحب الفصيح وقال : كان الأولى أن يقال فصحاهن لأنه الأفصح كما اشترط فى الكتاب (قوله الناقص والأشج) الناقص يزيد بن الوليد بن عبد الملك ابن مروان لقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجند ، والأشج لقب عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه لقب بذلك لشجة كانت بجبينه (قوله لايستعمل بمن) وأما قوله :

نحن بغرس الودى أعلمنا ... منا بركض الجياد فى السدف

فاستعمل بمن الإضافة ، وقوله :

ولست بالأكثر منهم حصى ... وإنما العزة للكاثر

فاستعمل بمن مع أل فشاذان أو مؤولان ، فانظر المغنى فى الباب الثالث فإنه تكلم على البيت الأول فى ذكر مالا يتعلق من حروف الجر ، وفى الجملة السادسة من الباب الخامس على الثانى (قوله والتمييز) إن كان فاعلا معنى ولم يضف لغيره (قوله على الأصح) لأنه التحق بالأفعال الغريزية (قوله إلى ماليس بعضه) أى مع كون المضاف معرفة (قوله أن مافى الشرح الخ) عبارة الشرح وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ولهذا قالوا فى قوله تعالى — إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله — أن من ليست منصوبة بأعلم لأنه لا ينصب المفعول ، ولا مضافا إليه لأن أفعل بعض ما يضاف إليه فيكون التقدير أعلم المضلين بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه أعلم : أى يعلم من يضل انتهت (قوله ولاضمير منفصلا) يمكن إدخاله فى كلام المصنف بأن يريد بالظاهر المصرح به (قوله لأنه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه) قال البدر ابن مالك : فصح رفعه الظاهر كما صح إعمال اسم الفاعل بمعنى المضى فى صلة الألف واللام : واعترض بأن أل الموصولة تطلب الفعل وليس هنا ماتطلبه :

يصح وقوع فعل بمعناه موقعه ، وضابطها أن يكون لاسم جنس مسبوقا بنفي أو شبهه

هذا ، والتعليل لرفعه الظاهر بمعاقبته للفعل ذكره ابن مالك ، وناقش فى ذلك أبو حيان لأن النفى فى صورة اسم التفضيل منصب على الزيادة فى عين الرجل ، ونفى الزيادة فيها يصدق بالمساواة ونقصانها عن عين زيد ، وفى صورة الفعل النفى منصب على المماثلة وهى تصدق بشيئين الزيادة والنقص. وأجاب ابن الصائغ بأن المراد بالاستعمال فى الصورة الأولى النقصان ، وفى الثانية إثبات الزيادة للثانى قضاء لحق التشبيه .

فإن قلت : حيث كانت علة العمل وقوعه موقع الفعل فكان ينبغى فى جواز رفع أفعل التفضيل للسببى نحو : ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه ، وفى الإثبات نحو : رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل ، لأنه يصح فى ذلك وقوع الفعل موقع أفعل .

قلت : أجاب البدر ابن مالك بأن المعتبر فى اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقع الفعل الذى بنى منه مفيدا فائدته ، وما أورد ليس كذلك ، ألا ترى أنك لو قلت ما رأيت رجلا يحسن أبوه كحسنه فأتيت موضع أحسن بمضارع حسن فاتت الدلالة على التفضيل أو قلت ما رأيت رجلا يحسنه أبوه فأتيت بمضارع حسنه إذا فاقه فى الحسن كنت قد جئت بغير الفعل الذى بنى منه أحسن وفاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل ، ولو رمت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع ، وكذا القول فى نحو : رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ، فإنك لو جعلت فيه يحسن مكان أحسن فقلت رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد ، أو يحسن فى عينه الكحل كحلا فى عين زيد فاتت الدلالة على التفضيل فى الأول وعلى الغريزة فى الثانى انتهى .

والحاصل أن قوله فى صدر الجواب الذى بنى منه شرط وقوله مفيدا فائدته شرط آخر ، فخرج بالأول أن يقيم مقام أحسن فى المثال يحسنه : أى يغلبه فى الحسن ، وفى الثانى أن يأتى بيحسن .

قال المصنف فى الحواشى : قال لى طالب بعد ما قررت له هذا الموضع أمليس إذا قيل زيد ما رأيت رجلا يزيد حسن أبيه على حسنه حصلت الزيادة التى أريد إفهامها ؟ قلت : هذا فعل مخالف لمادة ذاك الفعل ألبتة فلا يعتد به وقال أيضا : إن قلت هلا قال فى الثانى والإتيان بالفعل الذى بنى منه فإنه يفوت كما فات فى المثال السابق إذ هو المناسب للمصدر به كلامه أو لم يذكر الغريزة ؟ ثم قلت : المعنى واحد فإن حسنه فاقه فى الحسن وحسن هو غريزة كظرف فكأنه قال وفات معنى الفعل الذى اشتق منه أفعل وهو معنى الغريزة الذى وضع له فعل كظرف وشرف انتهى .

وعند التأمل الصادق لا يظهر من جوابه فرق بين صورة الجواز وما أورده فى السؤال وما وجه به المنع جار فى تلك الصورة كما قاله الشهاب القاسمى . والحق أن اشتراط الاستفهام وكون المرفوع سببيا لما تعرفه فى الضابط فتدبر

(قوله أن يكون صفة لاسم جنس) قضيته اعتبار موصوف له وهو قضية قول ابن الحاجب ولا يعمل فى مظهر إلا إذا كان لشىء أى صفة لشىء وهو ظاهر عبارة التسهيل وجه ذلك قيل ليتأتى التفضيل . واعترض بأنه مجرد دعوى ، وقيل لأن الأسماء العاملة لابد لها من الاعتماد ، واعترض بأن ذلك يكفى فيه النفى فتقول ما أحسن فى عين زيد الكحل منه فى عين زيد ، كما تقول ما قائم الزيدان فرفع الوصف مكتفى به . وأجيب بأن أفعل لم يقو قوة اسم الفاعل ، ألا ترى أنه لا ينصب المفعول به مطلقا على الصحيح ولو وجدت شروط رفعه للظاهر بخلاف اسم الفاعل .

وقال الجامى : وإنما اشترط أن يكون فى اللفظ ثابتا لشىء وهو فى المعنى لسببيه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ، ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل ، فإنه يعمل فى مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف أو لم يكن (قوله مسبوقا بنفى أو شبهه)

ومرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو: مارأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ، وبه عرفت المسألة بمسألة الكحل

يعنى النهى والاستفهام وهذا بناء على ما فى التسهيل ؛ واعترض بعدم السماع فى ذلك وليس بموضع قياس . وأجيب بأنه قد استقر أن النهى والاستفهام الإنكارى بجريان مجرى النفى فى أخوات كان الأربعة والاستثناء وتسويغ مجيء الحال من النكرة فى الفصيح واقتصر ابن الحاجب على النفى .

قال الجامى : وإنما اشترط أن يكون اسم التفضيل منفيا إذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله ، وإنما قلنا إنه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لأنه بمعنى حسن ، وهذه العبارة تحتمل معنيين :

أحدهما : أن يكون أحسن بعد النفى بمعنى حسن لأنه إذا استولى النفى على اسم التفضيل توجه النفى إلى قيده الذى هو الزيادة فيفيد أنه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على حسن كحل عين زيد ، فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيسا إلى حسن كحل عين زيد إما بأن يساويه أو يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح ، فرجع المعنى إلى أنه حسن فى عين كل أحد الكحل دون حسنه فى عين زيد فيكون أحسن مع النفى بمعنى حسن :

وثانيهما : أن يجعل أحسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة عرفا لأن نفى الزيادة لايلائم المدح فنفى أصل الحسن وتوجه النفى إلى حسن رجل مقيسا إلى حسن زيد إما بالمساواة أو بكونه دونه ، والقياس بكونه دونه لايناسب المقام فرجع المعنى إلى مارأيت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنه فى عين زيد ، فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الأولى لما اقتضاه المقام ، ولا يبعد أن يقصد بنفى المساواة نفى الزيادة أيضا لأن فى الزائد على شيء مايساويه من زيادة ، فيصح أن يقصد به عرفا نفى المساوى مطلقا ولو فى ضمن الزائد فانتفى الزائد أيضا ، فتحصل من جميع ذلك أن حسن كحل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال المدح . فإن قلت : لو كان زوال الزيادة اللفظية بالنفى يقتضى جواز عمل اسم التفضيل فى المظهر ينبغى أن يكون عمله فى مثل مارأيت رجلا أفضل أبوه من زيد جائزا كما جاز فى المثال المذكور؟ قلنا : فرق بين المثالين فإن المفضل والمفضل عليه فى المثال المذكور متحدان بالذات ، والأصل فى اسم التفضيل أن يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ، ففى صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلى فإذا زال بالنفى زال بالكلية ولم يبق له قوة أن يعود حكمه بعد الزوال بخلاف مارأيت رجل أفضل أبوه من زيد فإن المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات فلا ضعف فى معناه التفضيلى ، وله قوة أن يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله فى المظهر انتهى . سقناه برمته لأن به يتضح الحال ويزول الإشكال

(قوله ومرفوعه أجنبيا) صرح بذلك البدر ابن مالك :

قال الشمس ابن الصائغ : وقد رأيت الإمام جمال الدين ابن الحاجب اشترط السببية والإمام جمال الدين ابن مالك سكت عن ذلك ، فإن أراد بدر الدين بالأجنبى نفى السببى الذى اتصل بضمير الموصوف كما مثل به فى أثناء كلامه من مارأيت رجلا أحسن منه أبوه فلاشك أن أفعل فيه لايرفع الظاهر فى اللغة المشهورة ، لكن هذا القيد كان مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين ، وإن أراد به نفى السببى الذى للموصوف به تعلق مافليس كذلك بل لابد أن يكون أجنبيا بهذا المعنى ، وهو الذى يحمل كلام الشيخ أبى عمرو عليه وأن يكون أجنبيا بالمعنى الأول ليخرج رجلا أحسن منه أبوه ، لكن قد قدمنا أن هذا خارج من قيد آخر (قوله مفضلا على نفسه باعتبارين) قال الجامى : وإنما اشترط أن يكون ذلك السبب مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك مارأيت رجلا أحسن كحل عينه من كحل عين زيد فإنهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذاك فإنه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ، ولئلا يبقى على ماهو الأصل فى اسم التفضيل وهو

وأفردت بالتأليف ، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما فى المثال ؛ وقد يحذف الضمير الثانى وتدخل من إما على الظاهر نحو : من كحل عين زيد ، أو محله نحو : من عين زيد ، أو ذى المحل نحو : من زيد ، ولم يقع هذا التركيب فى القرآن ، ولا يجوز أن يعرب المرفوع فيه مبتدأ وأفعل خبره لئلا يلزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبى : وقد يرفع الظاهر مطلقا فى لغة حكاها سيبويه نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه ، وعنها احترز بقوله فى الغالب :

التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل إخراجه على التفضيل بالنفى كما ستتضح فائدته انتهى ؛ وأشار بقوله كما ستتضح فائدته إلى ماقدمناه عنه من الفرق السابق :

هذا ، وقال ابن الصائغ : واعلم أن رفع أفعل الظاهر على ماهو المختار مشروط بالشروط السابقة لكن هل هذا لأفعل من أو لأفعل فى جميع استعمالاته ؟ لم أجد شفاء الغليل فى هذه المسألة ؛ والذى ينبغى أن يقال هذا مبنى على اختلاف فى تعليل وجه قياس عدم عمله هل هو كونه لم يشبه الفعل كاسم الفاعل ولا الوصف المشبه للفعل وهو الصفة المشبهة فى لحاق العلامات وهو ظاهر عبارة سيبويه ؛ أو كونه لم يوجد فعل بمعناه كما قاله أبو عمرو وغيره ، إن قلنا بالأول فينبغى إذا استعمل بالألف واللام أن يجوز رفعه للظاهر فتقول هذا الرجل الأفضل أبوه لأنه يثنى ويجمع إذ ذاك ، وكذا إذا أضيف إلى معرفة نحو : زيد أفضل الناس أبوه لأنه يجوز تثنيته وجمعه حينئذ. وإن قلنا بالثانى فلا ينبغى أن يعمل إلا بالشروط انتهى . وقد يقال معنى التعليل بالأول أن اسم التفضيل لما لم يقبل العلامات فى بعض الأحوال انحط عن غيره مطلقا(قوله وأفردت بالتأليف)أفردها بذلك الشيخ شمس الدين ابن الصائغ من أجلاء تلامذة أبى حيان وسمى مؤلفه [الوضع الباهر فى رفع أفعل الظاهر] وهو مؤلف حسن نحو كراسة جمع فيه كلام القوم وحرره ، والإمام الكافيجى رحمه الله أفردها بمؤلف صغير نحو : ورقتين [نزهة الأصحاب] وذيل عليه بآخر نحو ربع الأول سماه [رمز الأسرار] ولم يتقيد بكلام القوم :

وحاصل ماأشار إليه أن عمل أفعل فى الاسم الظاهر باعتبار معنى نفسه لاباعتبار معنى الفعل لأن العامل اللفظى إنما يعمل فى معموله باعتبار اقتضاء معناه إياه من جهة احتياج تعقله إليه ، فإن معناه فى التحقيق هو معنى مضاف إلى أمر مّا فيضاف العمل إلى لفظه لكونه محتاجا إليه فى تفهيم معناه للسامع . قال : وأما الاستدلال عليه بما ذكر فى كتب النحو فاستدلال بالخفى على الجلى وهو باطل وبالمعقول على النقول فلا يتم التقريب ، ولأن معنى الفعل ليس مناط الإعراب وإنما مناطه فى أفعل التفضيل وفى معموله هو المعنى النحوى ، لأن محل الإعراب إنما هو المعانى النحوية لا المعانى اللازمة لمعانى التركيب ولا اللغوية ، وأنه يجوز عمله إذا كان مثبتا كما إذا كان منفيا (قوله بأجنبى)وهو المبتدأ . قال الرضى : ونعنى به هنا مالايكون من جملة معمولات ذلك العامل لاالذى لاتعلق له بذلك العامل بوجه ، كيف والكحل مبتدأ وأحسن خبره فله به تعلق من هذا الوجه .

قال البدر ابن مالك : فإن قلت : وأى حاجة إلى ذلك ولم لم يجعل مبتدأ مؤخرا عن من فيقال مارأيت رجلا أحسن فى عينه منه فى عين زيد الكحل ، أو مقدما فيقال ما رأيت رجلا الكحل أحسن فى عينه منه فى عين زيد ؟ قلت : لم يؤخر تجنبا عن قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسره وإعمال الخبر فى ضميرين لمسمى واحد وليس هو من أفعال القلوب ، ولم يقدم كراهة أن يقدموا لغير ضرورة ماليس بأهم فإن الامتناع من رفع أفعل التفضيل الظاهر ليس لعلة موجبة إنما هو لأمر استحسانى : فيجوز التخلف عن مقتضاه إذا زاحمه مارعايته أولى وهو تقديم ماهو أهم وإيراده فى الذكر أتم وبين ذلك مما ينبغى مراجعته :

[باب التوابع]

وهى جمع تابع ، وهو المشارك ما قبله فى إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر ، وإطلاق التابع على الحرف والفعل الغير المعرب مجاز إذ الإعراب فيهما تقع فيه التبعية ، والعامل فى التابع هو العامل فى المتبوع إلا فى البدل فإن العامل فيه مقدر خلافا للمبرد بدليل ظهوره فى بعض المواضع ، ولا يجوز الفصل بين التابع ومتبوعه بأجنبى

وكتب المصنف بهامشه عند قوله تجنبا عن قبح الخ قيل لاقبح فى ذلك إذ هو مؤخر فى النية فهذا مثل - فأوجس فى نفسه خيفة موسى - ومثل فى داره زيد ، وأما إعمال أفعل فى ضميرين فنظيره لازم على رفع الكحل بأفعل إذ لايتعدى فعل الظاهر إلى ضميره ، ثم إن ابن عصفور زعم أن الضمير العائد على الكحل إنما عاد باعتبار لفظه لاباعتبار لفظه ومعناه فهو كحل آخر لانفس ذلك الكحل الأول انتهى . ومن خطه نقلت .

وقال الشهاب : أورد على قوله لئلا يلزم الفصل أنه لورفع بالابتداء لم يلزم المحذور فى نحو : مارأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل ، والجواب أن هذه الصورة فرع الأولى فامتنع فيها ما امتنع فى أصلها ، ولأن المحذور واقع فى التقدير لأن تقديره مارأيت عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل منه فى غيرها .

[باب التوابع]

(قوله فى إعرابه الحاصل) خرج بهذا حال المرفوع وتمييزه ونحو ذلك ، وخرج بقوله والمتجدد حال المنصوب وتمييزه والمفعول الثانى من باب أعطى وجواب الشرط المجزوم فإنه يتجدد له الرفع إذا أقرن بالفاء وقدر خبر مبتدإ فلا يشارك الأول ، وخرج بقوله غير خبر الثانى فى نحو : الرمان حلو حامض ، فإنه وإن شارك ما قبله فى ذلك لكنه ليس تابعا لأنه خبر . واعترض بعضهم هذا بأن حامضا جزء خبر لاخبر فزاد وليس خبرا ولا جزء خبر .

واعلم أن المشاركة فيما يشبه الإعراب كالمشاركة فيه فحينئذ يشمل التعريف نحو : يازيد الفاضل وياسعيد كرز ، وياتميم أجمعون ، مما أتبع فيه المنادى على لفظه ولايكون التعريف غير جامع (قوله وإطلاق التابع على الحرف) أى فى قولهم إن التوكيد يكون فى الحروف ، وقوله والفعل أى فى قولهم يؤكد الفعل الماضى والأمر بمثلهما ، وأما قولهم يبدل الفعل من الفعل ويعطف الفعل على الفعل وعلى اسم يشبهه فذاك فيما فيه الفعل معرب كما لايخفى ، ومثل ذلك إطلاق التبعية على الجمل التى لا محل لها من الإعراب (قوله الغير المعرب) فيه إدخال أل على غير .

قال فى درة الغواص : والمحققون من النحويين يمنعون ذلك ، وعلله بأن غير لا تتعرف بالإضافة ، وفيه أنه قال غير واحد بأنها تتعرف بها ، وبأن المقصود من دخول أل تشخص مدخولها ، وإذا قيل الغير لاتتشخص وفيه أن التعريف قد يكون للعهد الذهنى الذى هو فى المعنى كالنكرات (قوله مجاز إذ الإعراب الخ) هذا بيان لقرينة المجاز ولم يبين علاقته وذلك أهم فإنها غير ظاهرة . وأجاب بعضهم بأن المراد أعرب بإعراب سابقه إن كان له إعراب . وبعضهم بأن المراد أعرب بإعراب سابقه وجودا وعدما (قوله والعامل فى التابع الخ) أى على الأصح (قوله بدليل ظهوره فى بعض المواضع) نحو - تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا - (قوله ولا يجوز الفصل الخ) الأولى أن يقول بدل أجنبى مباين فإنه قد يكون أجنبيا وليس مباينا ، ولذا قال بعضهم يجوز الفصل بغير مباين بالكلية كمعمول الوصف نحو - ذلك حشر علينا يسير - والموصوف نحو - سبحان الله عما يصفون عالم الغيب - والعامل فيه نحو : أزيدا ضربت العالم ، والمفسر نحو : - إن امرؤ هلك ليس له ولد - والمبتدأ الذى خبره متعلق الموصوف نحو - أفى الله شك فاطر السموات والأرض - والخبر نحو : زيد قائم

ولا تقدمه عليه كما يفهمه قوله (يتبع ما قبله فى إعرابه خمسة) بالاستقراء : نعت ، وتوكيد ، وعطف بيان ، ونسق ، وبدل ، ومن فصل فى التوكيد جعلها ستا ، ومن أطلق العطف وجعله شاملا للبيان جعلها أربعا ، والأولى أن يبتدأ منها بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق ، بل قيل هو الصواب لأنها إذا اجتمعت فى التبعية رتبت كذلك كما فى التسهيل — أحدها :

[النعت]

ويرادفه الوصف والصفة (وهو التابع) هذا كالجنس (المشتق أو المؤول به) أخرج به غيره منها ماعدا التوكيد اللفظى المشتق فبقوله (المباين للفظ متبوعه) والمشتق مادل على حدث وصاحبه كأسماء الفاعل

العاقل ، وجواب القسم نحو — بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب — والاعتراض نحو — وإنه لقسم لو تعلمون عظيم — والاستثناء نحو : ماجاءنى أحد إلا زيد خير منه ، ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد — ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن — وبين المتعاطفين — وامسحوا برؤوسكم — وبين الأيدى والأرجل ، فى قراءة نصب الأرجل ، وحسن ذلك أن المجموع عمل واحد وقصد الإعلام بترتيبه ، وبين البدل والمبدل منه نحو — قم الليل إلا قليلا نصفه — بخلاف المباين بالكلية ، فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل ، ولا يجوز الفصل إذا كان المنعوت مبهما ونحوه مما لايستغنى عن الصفة فلا يقال فى ضرب هذا الرجل زيدا ، وطلعت الشعرى العبور ، ضرب هذا زيدا الرجل ، والشعرى طلعت العبور ، أوكان النعت ملازما للتبعية كأبيض يقق ، ولا بين جزءى صفة لايستغنى بأحدهما عن الآخر ، ولابين كل وتوابعها ، ولا بين التأكيد والمؤكد بأماخلافا للكسائى والفراء فى هذا (قوله ولا تقدمه عليه) وأما قوله • عليك ورحمة الله السلام • فضرورة وخرّجه ابن جنى على العطف على المستتر فى الظرف لأنه يتحمل ضمير المبتدإ وإن تأخر على الأصح ، وناقشه المصنف فى المغنى بأنه تخلص من ضرورة بضرورة لأن العطف على الضمير المستتر من غير فاصل ضرورة . وقد يقال هذا أسهل :

• وبعض الشر أهون من بعض • وقد ذكروا مسئلة مضمونها أن النعت إذا صلح لمباشرة العامل جاز أن يتقدم بشرط جعله مستقلا ، والثانى بدلا منه كمررت بالكريم زيد فلا يقال إن الكريم نعت مقدم بل مستقل بنفسه وزيد بدل منه .

وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذاكانت لاثنين أولجماعة بشرط أن يتقدم أحد الموصوفين على الصفة ومنه : • أبى ذاك عمى الأكرمان وخاليا • :

وأجاز الكوفيون تقديم معمول التابع على المتبوع كهذا طعامك رجل يأكل ، وتبعهم الزمخشرى فى قوله تعالى — وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغا — فعلق فى أنفسهم ببليغا (قوله والأولى أن يبتدأ منها) أى فى الترتيب بدليل مابعده (قوله ويرادفه الوصف والصفة) قال ابن إياز فى شرح الفصول : قال بعض المتأخرين : الوصف يطلق على مالايتغير وعلى ضده والنعت لا يطلق إلا على ما يتغير فقط ولذا يقال صفات الله ولا يقال نعوته انتهى . ووقع فى عباراتهم مايخالفه ، وقال المصنف فى شرح اللمحة : الصفة والنعت واحد ، وقيل النعت يكون بالحلية كالطويل والقصير ، والصفة بالفعل كضارب وخارج ، فعلى هذا يقال للبارى سبحانه وتعالى موصوف ولا يقال منعوت ، وعلى الأول يقال موصوف ومنعوت ، وقيل غير ذلك (قوله منها) أى الخمسة (قوله مادل على حدث الخ) بهذا فسره ابن مالك فى شرح الكافية ، وادّعى بعضهم أنه اصطلاح نحوى لأن المشتق عند الصرفيين ماأخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى المنسوب إلى المصدر فشمل اسم الزمان والمكان والآلة وهى لاينعت بها ،

والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة ، والمؤول به ماأقيم مقامه من الأسماء العارية عن الاشتقاق كاسم الإشارة وذى بمعنى صاحب ، والمنسوب كجاءنى زيد هذا : أى الحاضر ، ورجل ذو مال : أى صاحبه ، ورجل دمشقى : أى منسوب إلى دمشق ، ومن المؤول به الجملة الخبرية فى نحو — واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله —

فلذا فسره فى شرح الكافية بما ذكره الشارح والأقرب أنه تفسير مراد ، وأنه مجاز من إطلاق العام على الخاص على مافيه مما هو مقرر فى محله لأنه لا يعرف اصطلاح للنحاة فى المشتق (قوله والتفضيل) سواء كان فى الفاعل كجاء رجل أفضل من عمرو أو فى المفعول كأجنّ من زيد (قوله كاسم الإشارة) أى غير المكانية كهنا :

فإن قلت : ماوجه إخراجها مع أنه ينعت بها نحو مررت برجل هنا .

قلت : الكلام فيما يكون نعتا بنفسه حقيقة وإلا لم يصح التقييد بالمشتق وشبهه ، والنعت حقيقة فى المكان هو المتعلق ، وهو إما مفرد فيدخل فى المشتق أو فعل فيدخل فى الجملة ، ومن ثم لم يذكروا الظرف والمجرور (قوله وذى بمعنى صاحب) ومثلها فروعها وأولى أولات وكذا ذو الطائية وسائر الموصولات المبدوءة بهمزة وصل كما فى التسهيل فخرج ما ليس مبدوءا بهمزة كمن وما وما هو مبدوء بهمزة قطع كأىّ ولم أقف على علة عدم النعت بها :

قال ابن هشام : ينبغى أن يقيد ذلك : أى النعت بذى بمعنى صاحب بالنعت الذى هو شبه المنعوت ، فلا يجوز برجل ذى مال أبوه نص عليه ابن الخباز ، وعلته أن فيه جمعا بين مجازين وأن الوصف بالجامد شاذ فيقتصر فيه على مورد السماع انتهى . ولينظر وجه الجمع بين مجازين ثم هو ليس بممتنع مطلقا كما حررنا فى رسالة سميناها [إحكام المجاز إلى أحكام تعدد المجاز] نعم نقل ابن جنى عن الأكثرين منع النعت بذى الصاحبية فى غير ما ذكر وأنهم عللوه بثلاثة أوجه : الأول : أنه غير مشتق بل فى معناه فضعف عن العمل فى الظاهر . الثانى : أنه يلزم الإضافة وذلك يبعده من الفعل . الثالث : أنه على حرفين وذلك أيضا يبعده انتهى :

قال الحفيد : وقوله إنه على حرفين إن أراد باعتبار الوضع فليس كذلك وإن أراد باعتبار الصورة فمسلم ، ولكن ليس هذا مبعدا من شبه الفعل (قوله والمنسوب) أى المقصود انتسابه سواء كان بالياء كما فى مثل أولا نحو : تامر وخرج بالمقصود نحو : قرى مما هو منسوب فى الأصل ، لكن غلب على جنس لا تعرّض فيه للانتساب (قوله أى الحاضر) أو المشار إليه (قوله ومن المؤول به الجملة) أى فيصح النعت بها لأنها تدل على معنى فى المتبوع ، وكل ماكان كذلك صح النعت به إلا المانع (قوله الخبرية) بخلاف الإنشائية ومنها الطلبية فلا يصح النعت بها ، وما أوهم ذلك مؤوّل وإن صح الإخبار بها لأن النعت يعين المنعوت ويخصصه فلابد أن تكون الجملة الواقعة نعتا معلومة للسامع من قبل ليمكن التعيين والتخصيص ، ولا يكون كذلك إلا الخبرية لأن لها خارجا يمكن أن يكون معلوما بخلاف الإنشائية إذ لا خارج لها (قوله نحو — واتقوا يوما — الخ) مما كانت الجملة فيه خبرية مشتملة على رابط والمنعوت منكرا لفظا ومعنى كالآية أو معنى لا لفظا كالشاهد (قوله ولابد (١) فى الرابط هنا أن يكون ضميرا) قال الحفيد : لك أن تقول ما الحكمة فى أنهم جعلوا فى باب المبتدإ والخبر إذا كان جملة الرابط أعم من أن يكون ضميرا وقصروه هنا على كونه ضميرا مع أن المقصود فى كل منهما ربط الجملة بما قبلها انتهى.

قال الشهاب القاسمى : قد يقال لما كان المبتدأ يستلزم الخبر قوى طلبه له فاكتفى بأى رابط بخلاف النعت لما

---

(١) (قول المحشى لقوله « ولابد الخ) ليس فى نسخة الشرح هنا حرر اه مصححه .

وقوله : • ولقد أمر على اللئيم يسبنى •   وكذا المصدر الملتزم إفراده وتذكيره فى نحو : مررت برجل عدل : أى عادل عند الكوفيين وذى عدل عند البصريين (وفائدته) حقيقيا كان أو غيره (تخصيص) لمتبوعه إن كان نكرة كجاءنى رجل تاجر أو تاجر أبوه ،

لما كان يستلزم المنعوت ضعف طلبه له فاختص بأقوى الروابط وهو الضمير ؛ ويشكل على ذلك أن حذف العائد من جملة الصفة كثير ومن جملة الخبر قليل ، ومقتضى هذا الفرق العكس إلا أن يقال شدة الاحتياج إلى الخبر اقتضت مزيد الاعتناء بالرابط المصحح للاخبار انتهى :

وأقول : قد تقرر أن الأشياء التى تحتاج إلى رابط أحد عشر والرابط فيها مختلف كما هو مبسوط فى المغنى ، وظاهر أن المرجع السماع فلا حاجة إلى هذا النزاع :

هذا ، وقال المصنف فى حواشى الألفية إن الرابط هنا يكون بإعادة الظاهر ، واستشهد عليه بقول كثير :

هل وصل عزة إلا وصل غانية   فى وصل غانية من وصلها خلف

(قوله وقوله) هو رجل من بنى سلول وعجز البيت • فأعف ثم أقول لايعنينى • فجملة يسبنى فى موضع جر نعت للئيم وهو الدنىء الأصل الشحيح النفس ، وصح نعته بالجملة نظرا إلى معناه فإن المعرف بأل الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة ، قيل : والأظهر كون الجملة حالية لما فيه من الاستغناء عن بيان القدر فى توصيف المفرد بالجملة : ورد بأنه ليس المعنى على أنه يسبه حال المرور بل الغرض أن ذلك دأبه ، نعم إن جعل الحال مؤكدة فلا محذور ، وكونه لثيما يلائم ذلك لأن الظاهر المتبادر منه إلى الفهم دوام سبه لا تقييده بحال المرور ، وقيل الحالية أولى لأنها أدل على المقصود لأن الوصفية تحتمل أمرين : أحدهما مقصود وهو أن هذا الوصف دأبه وديدنه مر أو لم يمر . وثانيهما وهو غير مقصود أن هذا الوصف ثابت له فى الجملة ولا دوام له بل ينقطع حال مروره ، وأما الحالية فلا تحتمل خلاف المقصود لأن معناها أنه يمر حال السب وهو يعرض عنه تكرما (قوله وكذا المصدر) أى بشرط أن يكون مصدر ثلاثى أو مزيد مصدر ثلاثى وأن لا يؤنث وأن لا يكون مبهما وقد يشير إلى ذلك قوله فى نحو الخ :

فإن قلت : الوصف بالمصدر مقصور على السماع وحينئذ فما انتفت فيه الشروط غير مسموع فما فائدة هذه الشروط ؟

قلت : فائدتها ضبط ما سمع . وأفهم كلامه أنه من المؤول بالمشتق على القولين وهو كذلك : أما عند الكوفيين فواضح ، وأما عند البصريين فلأنه على حذف ذى الصاحبية فالنعت بها فى الحقيقة وهى من المؤول بالمشتق وأنه ملتزم الإفراد والتذكير على القولين ، وهو كذلك إذ المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع فأجروه على أصله ، وعبارة التوضيح توهم خلاف ذلك فى الأمرين :

هذا ، وقد خالف كل من الفريقين ما قرره فى باب الحال فى أتيته ركضا ، فقد قال البصريون إن ركضا بمعنى راكضا ، والكوفيون إنه على حذف مضاف . وقد يقال إن كلا ذكر فى كل من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده (قوله أى عادل الخ) وقيل جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا أو ادعاء ، وهو مختار الإمام عبد القاهر . قال فى قول الخنساء • فإنما هى إقبال وإدبار • لم يرد بالإقبال والإدبار غير معناهما حتى يكون المجاز فى الكلمة ، وإنما المجاز فى أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كأنها تجسمت من الإقبال والإدبار ، وليس أيضا على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وإن كانوا يذكرونه منه ، إذ لو قلنا أريد إنما هى ذات إقبال وإدبار أفسدنا الشعر على أنفسنا وخرجنا إلى شىء مفعول وكلام عامى مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح

والتخصيص لتقليل الاشتراك فى النكرات (أو توضيح له) إن كان معرفة كجاءنى زيد الفاضل أو الفاضل أبوه ، والتوضيح رفع الاشتراك فى المعارف (أو) مجرد (مدح) له نحو — الحمد لله رب العالمين — (أو ذم) نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (أو ترحم) عليه نحو : اللهم الطف بعبادك الضعفاء (أو توكيد) لمادل عليه متبوعه كضربت ضربة واحدة لأنه قد علم من ضربة أنها ضربة واحدة فلم يفد النعت إلا مجرد التوكيد ، ومنه قولهم : مضى أمس الدابر ، وقال بعضهم : أو تعميم له نحو : إن الله يحشر عباده الأولين والآخرين ، أو تفصيل نحو : مررت برجلين عربى وعجمى ، أو إبهام نحو : تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة .

قال البدر الدمامينى عن بعضهم : أو إعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال من ذكر ، يقال لك أرأيت قاضى بلدنا فتقول رأيت قاضيكم الكريم الفقيه ، وليس هذا للتوضيح لأن مرادهم بالإيضاح للمخاطب وهو بالغرض فى مثالنا عالم بما ذكر غير محتاج إلى إيضاحه له ولا للمدح ، فإن غرض المتكلم إعلام السامع بأنه عالم بحال هذا الموصوف لا مجرد الثناء عليه .

(و) النعت من حيث هو (يتبع منعوته فى) اثنين من خمسة : (واحد من أوجه الإعراب) الثلاثة الرفع والنصب والجر (و) واحد (من التعريف والتنكير) سواء رفع الضمير أم اسما ظاهرا فلا تتبع معرفة بنكرة ولا عكسه ، نعم المعرف بلام الجنس يجوز أن يتبع بنكرة مخصوصة

الذوق والمعرفة نسابة للمعانى (قوله تقليل الاشتراك فى النكرات) قال السيد فى حواشى المطول : الظاهر أنهم أرادوا الاشتراك المعنوى لأن التقليل إنما يتصور فيه بلا تمحل كما فى رجل عالم ونظائره فلا تكون جارية فى قولنا — عين جارية — صفة مخصصة ، وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو أعم من المعنوى واللفظى ، ونجعل جارية صفة مخصصة لأنها قللت الاشتراك بأن رفعت مقتضى الاشتراك اللفظى وعينت معنى واحدا ، فلم يبق فى عين جارية إلا الاشتراك المعنوى بين أفراد ذلك المعنى اهـ . وعلى الأول يخرج مثل هذا الوصف عندالنحويين عن التخصيص والتوضيح (قوله أعوذ بالله الخ) بجعل الوصف فى ذلك مخصصا يندفع سؤال مشهور :

قال ابن عرفة رحمه الله : يرد على لفظ الاستعاذة سؤال وهو أن الاستعاذة استجارة والاستجارة إبعاد وهو من باب النفى ، وقد تعلقت بالأخص لأن الشيطان الرجيم أخص من مطلق الشيطان ، ونفى الأخص لا يستلزم نفى الأعم فلا يلزم من الاستعاذة من هذا الشيطان المخصوص الاستعاذة من مطلق الشيطان . وأجاب بأن النعت قسمان نعت تخصيص ونعت لمجرد الذم . وقال أيضا : كون الوصف للذم بناء على أن رجيم بمعنى مرجوم ، والمراد مرجوم بالشهب . أما إذا أريد مرجوم باللعنة والمقت وعدم الرحمة فالنعت للتأكيد لأن كل شيطان كذلك انتهى .

وعلى هذا أيضا يندفع السؤال . وفى شرح التوضيح أن كون النعت لغير التخصيص والإيضاح إنما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشىء فى غير ما وضع له (قوله من حيث هو) أى سواء رفع ضمير امستترا أو ضميرا بارزا أو اسما ظاهرا بدليل ما بعده (قوله واحد من أوجه الإعراب) ولو اختلفا لفظا وتقديرا ومحلا كما علم مما مر . ومن الاختلاف هذا جحر ضب خرب بجر خرب ، فإنه تابع جحر ورفعه مقدر منع منه اشتغال المحل بحركة المجاورة ، وبهذا يندفع أن التابع والمتبوع فى المثال اختلفا فى الإعراب (قوله فلا تتبع معرفة الخ) لا يرد قوله تعالى — ويل لكل همزة لمزة الذى جمع — لأنه وصف النكرة وهى كل همزة بالمعرفة وهو الذى ، وذلك لأن الذى بدل لا وصف أو وصف مقطوع وهو تجوز مخالفته للموصول تعريفا وتنكيرا ، ولا قوله تعالى : — مالك يوم الدين — حيث وقع مالك صفة للمعرفة وهو نكرة لأن إضافة الوصف لمعموله لفظية لأن محل ذلك كما سلف ما لم يرد به الاستمرار فى جميع الأزمنة وإلا فالإضافة معنوية (قوله يجوز أن يتبع بنكرة مخصوصة)

كقولهم ماينبغى للرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا . ويجب فى النعت أن يكون مساويا لمتبوعه فى التعريف أو دونه فنحو بالرجل أخيك بدل (ثم إن رفع) النعت ضميرا مستترا عائدا على المنعوت (تبع منعوته) ولو كان معناه لما بعده كما فى نحو: جاءنى رجل حسن وجها (فى) اثنين أيضا من خمسة (واحد من التذكير والتأنيث و) واحد (من الإفراد وفرعيه) من تثنية وجمع ، فيصير بهذا مع مامر مطابقا له فى أربعة من عشرة مالم يمنع مانع من التبعية كما فى الملتزم إفراده وتذكيره كأفعل منه ، أو تذكيره كفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول كامرأة صبور وجريح ، أو تأنيثه كرجل ربعة وهمزة وامرأة وربعة وهمزة (وإلا) أى وإن لم يرفع ذلك بأن رفع ظاهرا أو ضميرا بارزا (فهو) بالنسبة إلى الخمسة الباقية (كالفعل) الحال محله فيفرد لرفعه ذلك ويطابق فى التذكير والتأنيث المرفوع لا المنعوت كمررت برجلين قائمة أمهما وبرجال قائم آباؤهم كما فى الفعل الحال محله ويسمى حينئذ سببيا ، نعم إن رفع جمعا جاز أن يجمع جمع تكسير لجريانه مجرى المفرد بل يترجح على الإفراد ، ولهذا قال والأحسن نحو جاءنى رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير (ثم قاعد) غلمانه بالإفراد الذى هو قياس الفعل لأنك تقول قعد غلمانه لا قعدوا غلمانه فى اللغة الفصحى ، وقيل إفراده أرجح مطلقا لجريانه مجرى الفعل ، وقيل إن تبع مفردا أو مثنى (ثم) إفراده باتفاق (قاعدون) غلمانه بجمعه جمع سلامة وهو ضعيف لأنه خاص بلغة أكلونى البراغيث (ويجوز قطع الصفة) ولو تعددت

لأنه قريب المسافة من النكرة من حيث إنه لا يعين شيئا من الإفراد (قوله كقولهم ما ينبغى الخ) ذهب الأخفش إلى تنكير الرجل فى المثال على زيادة أل والخليل إلى تعريف خبر على تقدير أل ، وما ذكره الشارح فيه سلامة من تكلف الزيادة والتقدير والتخصيص فى مثلك بالإضافة وخير منك بالعمل (قوله ويجب فى النعت أن يكون مساويا الخ) هذا ما ذهب إليه الجمهور :

قال المرادى : وقيل سبب ذلك أن الاختصار يؤثر : أى على التطويل ، فوجب لذلك أن يبدأ بالأخص ليقع الاكتفاء به ، فإن عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه إلا المساوى انتهى . وفى قوله لم يوجد نظر لأنه يقتضى وجوب النعت بالمساوى ، وكان ينبغى أن يقول أو الدون لأنه قد يحصل به رفع الاشتراك ، وصحح ابن مالك جواز النعت بالأخص ، ويؤيده قول ابن خروف : توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة . قال: وما ذهب إليه الجمهور دعوى بلا دليل (قوله بدل) أى لأن المضاف للضمير فى مرتبته أو فى رتبة العلم ، وكلاهما أعرف من المعرّف باللام (قوله كما فى نحو : جاءنى رجل الخ) أى لأن معنى حسن للوجه لا لرجل (قوله ربعة) أى ليس بطويل ولا قصير (قوله كالفعل) ظاهره أنه فى القسم الأول ليس كالفعل ، وأنت إذا تأملت وجدته كالفعل أيضا لأن فاعله الضمير الراجع إلى موصوفه ، والفعل إذا أسند إلى الضمير تلحقه الألف فى التثنية والواو فى الجمع المذكر العاقل والنون فى الجمع المؤنث ويؤنث فى الواحد المؤنث ، لكن المقصود الأصلى فى هذا المقام بيان نسبة الوصفين إلى الموصوف بالتبعية وعدمها . ولما كان الوصف الأول يتبعه فى الأمور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل فى الخمسة البواقى عن هذه التبعية اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية ، بخلاف الوصف الثانى فإنه لما حكم عليه بالتبعية فى الخمسة الأول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فإنه غير مضبوط ، بل بين ضابطه عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة إلى ظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية (قوله نعم إن رفع الخ) استدراك على التشبيه بالفعل فإنه يقتضى أنه لا يجمع جمع تكسير لكون الفعل كذلك (قوله ولو تعددت) الصواب ولو كانت مفردة لأن مسئلة التعدد لا خلاف فيها بخلاف مسئلة الانفراد :

قال السيوطى فى النكت: حكم المفردة فى ذلك حكم المتعددة خلافا لما ذهب إلى أنه لا يجوز القطع إلا مع تعدد

عن التبعية (المعلوم موصوفها) بدونها (حقيقة أو ادّعاء) بأن ينزل منزلة المعلوم لأمر ما (رفعا بتقدير هو) فى حالة النصب والجر (نصبا بتقدير) فعل فى حال الرفع والجر تقديره (أعنى) فى نعت التوضيح (أو أمدح) فى المدح (أو أذم) فى الذم (أو أرحم) فى الترحم أو غير ذلك مما يناسب الصفة ، ولا يجوز إظهار المقدر إلا فى نعت التوضيح والتخصيص وإذا جرت الصفة على مشاربه أو كانت للتوكيد أو ملتزمة الذكر كالجمّ الغفير امتنع قطعها كما يمتنع إذا لم يعلم موصوفها إلا بها ، ولا فرق حينئذ بين تعددها واتحادها ، فلو احتاج فى حال تعددها إلى بعضها فقط جاز فيما عدا ذلك البعض القطع والإتباع والجمع بينهما بشرط تقدم المتبع ، وفى قوله رفعا إلى آخره إشارة إلى حقيقة القطع :

قال الشاطبى : وجملة الصفة المقطوعة مع عاملها لا محل لها من الإعراب إذ القطع مقتض للاستئناف :

[فائدة] اعـلم أن الأسماء فى نعتها والنعت بها على أربعة أقسام : قسم لا ينعت ولا ينعت به كاسم الفعل وكالمضمر ولو لغائب ، لأنه لما شابه الحرف من جهة افتقاره إلى ما يفسره لم ينعت ، ولكونه ليس بمشتق

المنعوت (قوله عن التبعية) متعلق بقوله قطع (قوله إلا فى نعت التوضيح) ومنه قول الألفية :
• قال محمد هو ابن مالك • (قوله على مشاربه) نحو : هذا الرجل (قوله أو كانت للتوكيد) نحو — نفخة واحدة — وبقى صورتان ذكرهما فى النكت : إذا كان النعت خاصا بمن جرى عليه ، وإذا بنى المتكلم كلامه على ذكر الصفة (قوله إذا لم يعلم موصوفها إلا بها) منه يعلم أن الكلام فى المنعوت المعرفة فإن نعت النكرة لا تعلم بدونه ، ولهذا شرط فى قطع نعتها تقدم نعت آخر فإن لم يتقدم لم يجز القطع إلا فى الشعر ، ويحتمل أن يكون منه :
• وقبر حرب بمكان قفر • أى هو قفر كما فى الأطول وإن أمكن أن يقال إنه مجرور تقديرا لاشتغال الآخر بحركة الروىّ (قوله حينئذ) أى حين إذ لم يعلم موصوفها إلا بها (قوله فلو احتاج) أى الموصوف (قوله تعددها) أى الصفات (قوله تقدم المتبع) أى على المقطوع : وقيل يجوز الاتباع بعد القطع لأنه عارض لفظى فلا حكم له ، وقد قال تعالى — والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة — وقالت الخرنق :

لا يبعدنْ قومى الذين هم   سم العداة وآفة الجزر
والنازلين بكل معترك   والطيبون معاقد الأزر

روى برفعهما ونصبهما ونصب الأول ورفع الثانى وعكسه : وأجيب بأن الرفع فيه على رواية نصب الأول وفى الآية على الابتداء ، ثم إنهم عللوا ما هو الأصح من وجوب الإتباع بثلاثة أوجه : لزوم الفصل بين النعت والمنعوت أو بين النعتين بجملة أجنبية ، وأن طباع العرب تأبى الرجوع إلى الأمر بعد الانصراف عنه ولزوم التسفل بعد التصعد والقصور بعد الكمال ، لأن القطع أبلغ فى المعنى المراد من الإتباع اعتبارا بتكثير الجمل : وعلى الأخيرين لا يرد أن يقال منع الفصل لا يجىء على مذهب من يجوّز الفصل بالأجنبى إما مطلقا أو إذا لم تتمحض أجنبيته ، وسقط التوقف فى عدم تجويز الوجهين فى — بسم الله الرحمن الرحيم — وهما جر الرحيم بعد رفع الرحمن أو نصبه (قوله وكالمضمر) أى مطلقا خلافا للكسائى فى نعت ذى الغيبة تمسكا بما سمع من نحو ؛ صلى الله عليه وسلم الرءوف الرحيم ، وغيره يجعله بدلا لوضوحه فى غير الغائب وحملاله على أخواته ، وعللوا عدم نعت الضمير بأنه أعرف المعارف ولا حاجة إلى وصف يزيل إبهامه : وأورد أنه قد يكون الغرض من الصفة المدح أو الذم أو الترحم ، فلم لا يجوز أن يكون الضمير موصوفا بالصفة المادحة أو غيرها مما ذكر ويمكن أن يجاب بأن الصفة الموضحة هى الأصل وغيرها محمول عليها : وأجاز الكسائى أن ينعت ضمير الغيبة للمدح أو الذم أو الترحم :

ولا فى حكمه لم ينعت به . وما أحسن قول القائل :

أضمرت فى القلب هوى شادن مشتغل بالنحو لا ينصف
وصفت ما أضمرت يوما له فقال لى المضمر لا يوصف

وقسم ينعت ولا ينعت به كالعلم وإنما نعت لإزالة الاشتراك ولم ينعت به لما مر وقسم ينعت وينعت به وهو اسم الإشارة : وقسم ينعت به ولا ينعت وهو أى كمررت برجل أىّ رجل .

(و) الثانى من التوابع :

[التوكيد]

أى المؤكد بكسر الكاف من إطلاق المصدر مراده به اسم الفاعل ويقال فيه التأكيد والأول أفصح ،

قال البدر الدمامينى فى المنهل الصافى : فإذا وضع الظاهر موضع المضمر فهل يمتنع وصفه ؟ قلت : وقع فى عبارة بعضهم ما يقتضيه ، وذلك لأنه سأل عن الحكمة فى افتراق آيتى السجدة وسبأ حيث قيل فى الأولى — ذوقوا عذاب النار الذى كنتم به تكذبون — وفى الثانية — ذوقوا عذاب النار التى كنتم بها تكذبون — وأجاب بأن النار فى آية السجدة وضعت موضع المضمر لتقدم ذكرها فى قوله تعالى — وأما الذين فسقوا فأواهم النار كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها — فكان مقتضى الظاهر أن يقال — ذوقوا عذابها — ولكن لما وضعت موضع المضمر امتنع وصفها لأن المضمر لا يوصف فكذا ما حل محله ، وأما آية سبأ وهى قوله تعالى — ونقول ذوقوا عذاب النار التى كنتم بها تكذبون — فلم يتقدم للنار ذكر ينزلها منزلة المضمر فصح وصفها انتهى : وهو منه كشيخ الإسلام زكريا فى فتح الرحمن فإنه نقل هذا الكلام وأقره ، وهو عجيب منه لتصريح أئمة المعانى بأنه يعدل عن المضمر إلى الظاهر لأغراض منها التمكن من الوصف كما فى قوله : « إلهى عبدك العاصى أتاكا » وفى الكشاف فى تفسير قوله تعالى — فآمنوا بالله ورسوله النبى الأمى الذى يؤمن بالله وكلماته — أنه لم يقل بالله ربى بل عدل عن المضمر إلى الاسم الظاهر لتجرى عليه الصفات ولما فى الالتفات من مزيد البلاغة ، وكالمضمر أسماء الشروط والاستفهام ، وكل متوغل فى الإبهام وكم الخبرية ، لكن صرح الرضى بجوازه فى : كم من قرية هلكت فن قرية صفة لكم (قوله هوى شادن) يقال ظبى قد شدن : أى ترعرع .

[التوكيد]

(قوله من إطلاق المصدر مرادا الخ) أى فهو مجاز مرسل والداعى إلى ذلك أن الكلام فى التوابع والذى منها إنما هو المؤكد لا المعنى المصدرى (قوله ويقال فيه التأكيد والأول أفصح) عبارة القاموس : والتوكيد أفصح من التأكيد وتوكد وتأكد وأصله للصحاح : وفى الكشاف فى قوله تعالى — ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها — وكدوأكد لغتان فصيحتان ، والأصل الواو والهمزة بدل . وفى شرح التوضيح : وكد وأكد لغتان ولم يرد أيهما أكثر استعمالا فى كلام العرب انتهى : فإن أراد بكثرة الاستعمال الأفصحية فهو مخالف لما نقلناه ، وإن أراد مجرد وجود كثرة الاستعمال فيفيد أن تكون الأفصحية مع عدم كثرة الاستعمال .

هذا ، وقال السعد فى بحث التوكيد للإنكار من شرح المفتاح قال فى الديوان : التوكيد بمعنى التأكيد عربية مولدة : قال الفنارى : اعترض عليه بأن عبارة الديوان هكذا : وكده وأكده بمعنى ، ويقال هذه عربية مولدة : والظاهر أن قوله عربية مولدة ابتداء كلام فى بيان لغة وكد لاتتمة بيان لغة التوكيد ، والقرينة أن صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد فى غير هذا الموضع .

وعرفه ابن مالك بأنه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره (و) هو قسمان لأنه (إما لفظى) وهو إعادة اللفظ الأول أو موافقه ويجرى فى جميع الألفاظ فيكون الاسم (نحو) قوله :

أخاك أخاك إن من لا أخا له ... كساع إلى الهيجا بغير سلاح

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل (و) فى الفعل وحده وفيه مع فاعله ، وقد اجتمعا فى (نحو) قوله :

فأين إلى أين النجاء ببغلتى ... (أتاك أتاك اللاحقون) احبس احبس

(و) فى الحرف (نحو) قوله :

لا لا أبوح بحب بثنة إنها ... أخذت علىّ مواثقا وعهودا

وأقول : ذكر فى المغرب أن الوكادة بمعنى التأكيد ليس بمثبت ، وهذا قرينة على أن مراد صاحب الديوان ماذكره الشارح انتهى .

واعلم أن محصل الاعتراض أن نقل السعد عن الديوان مخالف لمافيه ، لأن الذى فيه أمران أن وكد وأكد بمعنى وليس فى هذا إشعار بأن أحدهما أصل للآخر ، ولعل مزية تقديم وكد وقوعه فى القرآن وليس فيه الجزم بأنها مولدة ، وكلام الشارح يوهم ذلك لإسقاطه ، ويقال مع أن كلامه ربما أوهم عود اسم الإشارة إلى أكد لقربه ، وهذا اعتراض موافق لكلام أهل اللغة ، وجواب الفنارى غير سديد ، ثم نفى صاحب المغرب كون الوكادة من أكد لا إشعار له بأن أكد أصل لوكد ، وإنما أمره أن الوكادة تكون من التوكيد لامن التأكيد (قوله بأنه تابع الخ) تابع جنس ، وقوله يقصد به بمعنى أنه يقرر أمر المتبوع فى النسبة أو الشمول يخرج ماعدا التوكيد (قوله أو موافقه) كما فى سبلا فجاجا وكما فى أجل جير الآتى (قوله نحو قوله : أخاك أخاك) قاله مسكين الدارمى. والشاهد فى أخاك أخاك ونصبهما على الإغراء والهيجاء الحرب تمد وتقصر (قوله ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل) إن كان المنفصل ضمير رفع أكد به المتصل مطلقا مرفوعا ومنصوبا ومجرورا نحو : قمت أنت وأكرمتك أنت ومررت بك أنت ، وإن كان ضمير نصب لم يؤكد المتصل مطلقا عند البصريين ، ويؤكد ماكان غير منصوب عند الكوفيين وابن مالك ، ويؤكد ماكان منصوبا عندهم نحو : رأيتك إياك ، ويؤكد مثله نحو : فإياك إياك المراء عند الجميع ، ثم كلام الألفية والتوضيح يقتضى أن المنفصل المرفوع لا يؤكد مثله ولا ضميرا منصوبا حيث سكتا عن ذلك ، وينبغى أن لا يتوقف فى جواز الأول ، ومقتضى منع الثانى أنه لايجوز إياك أنت أكرمت ، وما أكرمت إلا إياك أنت (قوله فى قوله فأين إلى أين الخ) الفاء للعطف وأين للاستفهام تتعلق بمحذوف : أى إلى أين تذهب ، والنجاء بالمد الإسراع مبتدأ خبره إلى أين مقدما ، وفى قوله أتاك أتاك توكيد الفعل بالفعل لأن الفعل الأول رفع الظاهر وهو اللاحقون ولا ضمير فيه ، والثانى جىء به لمحض التأكيد فلا يطلب عاملا ولذا لم يحصل تنازع بين العاملين ، وإلا لقال أتوك أتاك أو أتاك أتوك ، ويروى اللاحقوك بالإضافة إلى كاف الخطاب وسقوط النون ، واحبس فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا ، ومفعوله محذوف تقديره نفسك ، وجملة احبس الثانى لأنه فعل أمر وفاعله مستتر وجوبا توكيد للأولى فقد اجتمع فى البيت الأمران (قوله لالا أبوح الخ) قاله جميل بن عبد الله ، والشاهد فى تكرار لا التى لنفى الجنس للتوكيد ، وباح بسره إذا أظهره وأفشاه ، وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء المثلثة وفتح النون وفى آخره هاء اسم محبوبته ، والمواثق جمع موثق بمعنى الميثاق أوأصله مواثيق جمع ميثاق فحذفت الياء للضرورة ، وفى غالب نسخ شرح التوضيح سقط لأنه فيها ماصورته : ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق وأصله مواثيق كمصابيح حذفت ياؤه للضرورة انتهى . وفيه أنه إذا كان جمع موثق

ومنه قوله : • أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره • ويشترط فى الحرف غير الجوابى أن لا يعاد إلا مع ما اتصل به كعجبت منك منك ، وإن زيدا إن زيدا أو إنه قائم وما ورد بخلاف ذلك فشاذ :

ولك أن تقول من أين لهم أن التأكيد فى مثل هذا للحرف وحده ولم لا يجوز أن يكون لمجموع الحرف وما اتصل به ، وإذا كان المؤكد جملة فالأكثر منه اقترانها بالعاطف حيث لا لبس :

وقيده فى الارتشاف والجامع بثم خاصة نحو ــ أولى لك فأولى ــ الآية ، فإن حصل لبس وجب تركه كضربت زيدا ضربت زيدا إذ لو جىء به لتوهم تكرار الضرب منك ، والغرض أنه لم يقع منك إلا مرة واحدة (وليس منه) ما كرر فى قوله تعالى (ــ دكا دكا ــ) لأنه لم يؤت به للتأكيد إذ مؤداه غير مؤدى الأول وإنما هو منصوب على الحال • والمعنى مكررا عليها الدك كعلمته الحساب بابا بابا ، وهو ظاهر قول الزمخشرى (و) فى قوله (ــ صفا

فحذف الياء هو القياس كمسجد ومساجد ؛ وعهودا عطف تفسير جمع عهد (قوله أجل جير الخ) عجز بيت صدره : • وقلن على الفردوس أول مشرب • والدعاثر جمع دعثور وهو الحوض ، والضمير فى دعاثره للفردوس (قوله غير الجوابى) وأما الجوابى فلا يشترط فى توكيده شىء ، ومنه ما تقدم من : لا لا أبوح (قوله وما ورد بخلاف ذلك شاذ) كقوله :

إن إن الكريم يحلم مالم يرين من أجاره قد أضيما

(قوله ولك أن تقول الخ) يمكن أن يجاب بأن العرب لما لم تلتزم إعادة ما اتصل بالحرف بل أعادوه تارة وأعادوا ضميره أخرى علم النحاة أنه ليس توكيدا لأن الضمير لا يؤكد الظاهر (قوله فالأكثر اقترانها بالعاطف) ويأتى بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام « والله لأغزون قريشا ثلاث مرات » كذا فى التوضيح : قال بعض الفضلاء : تخصيص العاطف بثم والحكم على الواو هنا بأنها غير عاطفة محل نظر :

واعلم أنهم أطلقوا فى علم المعانى فى بحث الفصل والوصل ترك العاطف فى الجملة المنزلة منزلة التأكيد اللفظى لما قبلها لما بينهما من كمال الاتصال ، لكنهم قالوا التوضيح فى الإطناب أن منه التكرار لنكتة كتأكيد الإنذار نحو ــ كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ــ قالوا : وفى الإتيان بثم دلالة على أن الإنذار الثانى أبلغ فبين الكلامين تناف والأول مخالف لكلام النحاة. ويجاب بأن كلام أهل المعانى فى الفصل والوصل محمول على غير ثم أو غيرها وغير الفاء فلا ينافى ما فى الإطناب ولا ما قاله النحاة ، ولا يصح أن يجاب بأن كلام النحويين محمول على ما له محل وكلام أهل المعانى فيما لا محل له لأن النحاة مثلوا بما لا محل له . والجواب بأن ما فى الفصل والوصل مفروض بما إذا لم ينزل الثانى منزلة غيره لنكتة يقتضيها المقام فيجعل كالمغاير له ، وفى باب الإطناب لما قصد الترقى كان أبلغ فنزل منزلة المغاير فإنما يرفع التخالف بين المقامين فى المعانى فتدبر (قوله وقيده فى الارتشاف والجامع) لأنهما اقتصرا لم يذكرا غيرها ، وعبارة الجامع : فالأجود الفصل بثم وليس ذلك نصا فى التخصيص بها لقول شارح التوضيح وهو ثم خاصة كما صرح به فى الارتشاف انتهى موضع نظر إذ الاقتصار لا يقتضى الاختصاص وابن مالك فى التسهيل اقتصر على ثم فلا حاجة لنقل ذلك على زعمه عن الارتشاف (قوله الآية) إرشاد إلى أن المؤكد ما بعد ثم ، وفى ذلك تعريض بابن الناظم حيث مثل ــ بأولى لك فأولى ــ ولم يزد الآية فأوهم أن المؤكد الجملة المقرونة بالفاء ، لكن أجيب عنه بأن الرضى صرح بأن الفاء كثم وفيه إنما يظهر إذا كان أولى أفعل وهو مبتدأ ولك خبر وقدر لأولى الثانى خبر حتى تكون جملة ، وأما إذا كان اسما للفعل ومعناه الشر وذلك مبين فلا يظهر ذلك لأنه حينئذ ليس جملة فتدبر (قوله لأنه لما لم يعرف به(١) الخ) قال الدمامينى فى باب الحال فى ادخلوا رجلا رجلا ، وعلمته الحساب بابا بابا . قال الزجاج : انتصب الثانى على أنه تأكيد والحال هو الأول فكأنه رأى

---

(١) هذه القولة ليست موجودة بنسخ الشرح التى بأيدينا ، اهـ مصححه .

صفا ـ) لما مر بل على الحال أيضا أى مصطفين أو ذوى صفوف كثيرة ، وقيل إن المكرر فيما ذكر توكيد وعليه كثير من النحاة ، وجرى عليه فى الشذور فى دكا دكا ، والمختار فى نحو : علمته الحساب بابا بابا أن المكرر وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم لأن مجموعهما هو الحال ، ونظيره فى الخبر هذا حلو حامض (أو معنوى) قسيم قوله لفظى (وهو) قسمان : مايقرر أمر المتبوع فى النسبة بأن يرفع توهم الإسناد إلى غيره ، وما يقرر أمره فى الشمول بأن يرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم ؛

فالأول يكون (بالنفس والعين) كجاء زيد نفسه أو عينه ، فلو اقتصرت على المؤكد بفتح الكاف لاحتمل

بابا الأول بمعنى مرتبا فجعل الثانى تأكيدا ، ولا يراد أن الثانى غير صالح للسقوط فهو مؤسس لأن له أن يقول إنما التزم ذكره وإن كان تأكيدا لأن ذكره أمارة على المعنى الذى قصد بالأول ، ورب شىء لا يلتزم ابتداء ثم يلزم لعارض انتهى : ومنه يؤخذ الجواب عمن قال إن الثانى هنا من التوكيد اللفظى بأن يقال دكا الأول بمعنى دكا متكررا وصفا الأول بمعنى صفوفا كثيرة ، والثانى منهما تأكيد جعل أمارة على المقصود بالأول فلذا ألزم (قوله أى مصطفين) أى على التأويل باسم الفاعل (قوله أو ذوى صفوف) أى على تقدير المضاف (قوله وجرى عليه فى الشذور فى دكا دكا) أى بخلاف صفا صفا وعلى ذلك جرى الرضى فى بحث عدم تأكيد الاسم النكرة (قوله لأن مجموعها هو الحال)أى فالمستحق للإعراب هو المجموع ، لكن لما لم يكن إعرابه من حيث هو مجموع وإعراب أحدهما دون الآخر تحكم أعرب كل جزء بالإعراب الذى استحقه المجموع دفعا للتحكم كما فى حلو حامض (قوله فى النسبة) هى عبارة ابن الحاجب ومقتضاها أن المجاز فى هذا القسم عقلى لكون التجوز فى الإسناد ، وقول الشارح بأن يرفع الخ مطابق له ، لكن هذا ظاهر إذا كان المسند فعلا أو فى معناه إلا أن يكون ابن الحاجب لا يشترط فى المجاز العقلى ذلك ، وقول المصنف فى التوضيح : يؤكد بالنفس والعين لرفع المجاز عن الذات يقتضى أن المجاز لغوى ، وأنه إذا قيل جاء الخليفة نفسه فيحتمل أنه أريد بالخليفة أتباعه واستعمل لفظ الخليفة فيهم ، وهذا ظاهر إذا لم يكن المسند إليه علما كجاء زيد لأنه لا يتجوز فى الأعلام كما نص عليه فى جمع الجوامع ، وقول شارح التوضيح فى تقريره : فيحتمل أنه على حذف مضاف فيه نظر لأن صاحب التوضيح قال : إن كل وأخواتها يؤكد بها لرفع احتمال تقدير مضاف ، فدل على أن هذا ليس على تقديره ، ولأنه إذا كان على حذف مضاف لا تجوز فى اسم الذات ألبتة لأنه على ذلك التقدير مستعمل فى معناه ، غاية الأمر أنه ليس هو المسند إليه بل المسند إليه مضاف إليه حذف توسعا ، نعم قال جماعة منهم البدر ابن مالك : إن التوكيد بالنفس والعين لرفع تقدير مضاف ، والذى يتحرر أن نحو : جاء الخليفة نفسه يحتمل الإسناد المجازى : والتعبير بتقدير النسبة ناظر إليه والمجاز اللغوى وتعبير التوضيح ناظر إليه وتقدير المضاف ، وليس فى الكلام مجاز بالمعنى المشهور وإن أطلق عليه المجاز لغير إعرابه توسعا كما هو مقرر فى محله (قوله بأن يرفع توهم إرادة الخصوص الخ) ظاهره أن التأكيد فى هذا القسم يرفع توهم المجاز اللغوى ، ويمكن توهم المجاز العقلى بأن يظن فى جاء القوم أن المجىء إنما وقع من بعضهم وأسند إلى الجميع مجازا للعلاقة ، ويمكن توهم تقدير مضاف فإن قدر لفظ بعض اندفع بالتأكيد بكل وأخواتها ، وإن قدر لفظ غلمان أو أثقال أو نحو ذلك فإنما يؤكد بأنفسهم أو أعينهم إما لأنه يرفعه أو لأنه يضعفه على ما يأتى ، وتقدم أن المصنف فى التوضيح قال : إن كل وأخواتها يؤكد بها لرفع احتمال تقدير مضاف ، ومن ذلك يعلم وجه توهم أن ألفاظ التوكيد تجتمع ويبدأ بالنفس والعين ، وأن الاقتصار فيما إذا كان المؤكد متعددا على التأكيد بكل ليس لتعينه ، وأنه على بعض هذه الاحتمالات يندرج هذا القسم فى تقرير النسبة .

أن الجائى خبره أو متاعه بارتكاب المجاز فبذكر التوكيد ارتفع ذلك الاحتمال مما ظاهره الحقيقة ، وتكون العين (مؤخرة عنها) أى عن النفس وجوبا (إن اجتمعا) فى اللفظ كجاء زيد نفسه عينه لأن النفس عبارة عن جملة الشىء والعين مستعارة فى التعبير عن الجملة (ويجمعان) جمع قلة (على أفعل) بضم العين (مع غير المفرد) من اثنين أو جماعة ، لكن ذلك مع الجماعة واجب ومع الاثنين أرجح ويليه الإفراد تقول جاء الزايدان أو زيد وعمرو أنفسهما أو أعينهما ، وجاء الزيدون أو زيد وعمرو وبكر أنفسهم أو أعينهم ، وجاءت الهندات أنفسهن أو أعينهن ، ويختصان بجواز جرهما بباء زائدة ، ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل مطابق للمؤكد كزيد جاء هو نفسه والزيدان جاءاهما أنفسهما .

وعلم مما مر أنه لايؤكد بنفوس وعيون وأنه يجوز على مرجوح جاء الزيدان نفساهما أو نفسهما وإنما كان نحو نفساهما مرجوحا وإن كان هو الأصل كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشىء الواحد وعدل إلى الجمع لأن التثنية جمع فى المعنى .

(و) القسم الثانى يكون (بكل) وكذا بجميع وعامة وأسقطهما لغرابة التوكيد بهما (لغير المثنى) من مفرد أو جمع ولكن إنما يؤكد بها (إن تجزأ) الغير : أى كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه إما (بنفسه) كجاء

هذا ، وأورد على قوله الشمول أنه يشمل البدل فى نحو : مررت بقومك أولهم وآخرهم صغيرهم وكبيرهم قال البهاء السبكى فى عروس الأفراح : فى كون التأكيد ينفى إرادة التخصيص بالبعض نظر ، ألا ترى إلى قوله : فأحرموا كلهم إلا أبا قتادة لم يحرم كيف دخله التخصيص مع تأكيده ونحو — فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس — إن كان الاستثناء متصلا وإن تخيل فى جوابه أن التأكيد مقدر حصوله بعد الإخراج فالمؤكد إنما هو غير المخرج ، ورد قوله تعالى — ولقد أريناه آياتنا كلها — والاستغراق فيه متعذر لأن آيات الله تعالى لا تتناهى انتهى . وفى الكشاف فى تفسير هذه الآية ما يفيد عدم الاستدلال بها (قوله ارتفع ذلك الاحتمال) الحق كما قاله المصنف أنه يضعف ولا يرتفع . قال : ولهذا يتأتى الإتيان بألفاظ متعددة ولو صار بالأول نصا لم يزد عليه . وأورد عليه أن الجمهور قالوا : إن العرب قد تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال كما أتوا بأجمع وأكتع بعد كل ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكل : والأظهر فى تعليل عدم رفع الاحتمال أنه مع التأكيد بالنفس والعين يجوز حمل السامع المتكلم على السهو أو الغلط ، ولهذا صرح السيد كالسعد بأن النسيان والغلط إنما يرتفعان بالتأكيد اللفظى (قوله لأن النفس الخ) به يعلم أن التأكيد بهما إنما هو عند استعمالهما بمعنى ذات الشىء فإن استعملا بمعنى آخر كاستعمال النفس بمعنى الدم نحو : أرقت زيدا نفسه واستعمال العين بمعنى الجارحة نحو : طرفت زيدا عينه لم يكن تأكيدا بل بدلا (قوله بجواز جرهما الخ) أما جاءوا بأجمعهم بضم الميم فليس من التوكيد لأن الباء ملازمة له : والإتيان بالضمير لو كان تأكيدا لكان وروده بدونه غالبا وبدون الضمير واجبا ، وإنما هو جمع لقولك جمع كأفلس جمع فلس (قوله غالبا) كذا فى التسهيل واحترز به عما حكاه الأخفش من أنه يجوز على ضعف قاموا أنفسهم (قوله إلا بعد توكيده بمنفصل) أو أى فاصل نحو : هلككم لكم أنفسكم : فإنه جائز بلا خلاف كما فى الارتشاف للفصل بلكم . وخرج بالنفس والعين توكيد الضمير المذكور بغيرهما وبالضمير غيره فلا يشترط فيه ذلك ، ففى نحو : قام الزيدون أنفسهم يمتنع التأكيد بالضمير لأنه لا يؤكد الظاهر . وفى نحو : ضربتهم أنفسهم ، ومررت بهم أنفسهم ، وقاموا كلهم التأكيد بالضمير جائز (قوله وعلم مما مر أنه لا يؤكد الخ) لأنه قال جمع قلة على أفعل فخرج جمع الكثرة وجمع القلة وإذا لم يكن على أفعل . وقضيته أنه لا يؤكد بأعيان ، لكن نقل الدمامينى عن شرح العمدة والمفصل وكفاية ابن الخباز جوازه فى هذا الباب (قوله وأنه يجوز على مرجوح الخ) عبارة التوضيح : ويترجح

القوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم (أو بعامله) كبعت العبد كله أو جميعه أو عامته :

ولما كان الغرض من هذه الألفاظ رفع توهم أن يراد بالمتبوع الخصوص اشترط فيه ماذكر ليمكن توهم إرادة البعض بالكل فيرفع بالتوكيد (و) يكون (بكلا وكلتا له) أى للمثنى (إن صح وقوع المفرد موقعه) ليمكن توهم إرادة البعض بالكل كجاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما إذ يصح حلول المفرد محل المؤكد بهما ، ويحتمل أنه أطلق المثنى وأريد به واحد فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لعدم صحة ذلك لأن الاختصام لايكون إلا بين اثنين ، ويدل على المنع إجماعهم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة . هذا ماذهب إليه جمع ، والمنقول عن الجمهور الجواز وعليه ابن مالك محتجين بأن التوكيد قد يأتى للتقوية لا لرفع الاحتمال (واتحد معنى المسند) إلى المؤكد فلا يقال مات زيد وعاش بكر كلاهما لاختلاف المسند ، وكما يؤكد بكل الجمع وبكلا المثنى يؤكد بهما مافى معنى ذلك كجاء زيد وبكر وعمرو كلهم وجاء زيد وخالد كلاهما :

(و) جميع هذه الألفاظ المتقدمة

إفرادهما على تثنيتهما عند الناظم وغيره بعكس ذلك انتهت . وهى صريحة فى جواز التثنية ، وأن بعضهم رجحها على الإفراد ، وذلك يبطل رد أبى حيان على ابن الناظم جوازها ، وأنه لم يقل به أحد من النحويين ، ورد بعضهم عليه بأن الرضى نقله عن ابن كيسان . وأجاب المرادى بأن ابن إياز أجاز التثنية ، لكن تعقب بأن أبا حيان لا يعده من النحويين على أنه متأخر عن ابن الناظم :

هذا ، وجواز التثنية يؤخذ مما صرح به النحاة من أن كل مثنى فى المعنى أضيف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع والإفراد والتثنية وإن اختلفت بالأرجحية والرجحان والضعف (قوله كبعت العبد كله) قال الرضى : وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين ، واشتريت العبيد من افتراق الأجزاء حكما ما احتمل المفرد أعنى اشتريت العبد كله ، لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتأكيد إذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع افتراق الأجزاء حكما لاشتبه برفع افتراق الأجزاء حسا ، والاحتمال الثانى أظهر لكون افتراق الثانى أشهر بسبق الفهم إليه فلا يحصل المقصود ، فإذا أردت رفع الاحتمال الثانى قلت اشتريت جميع أجزاء العبدين وجميع أجزاء العبيد انتهى . وقد يفهم جواز التأكيد إذا أريد رفع الاحتمال الثانى ومنعه إذا أريد الأول ، لكن قوله فإذا أردت يفهم المنع فى الثانى فتأمل (قوله ويحتمل أنه المثنى وأريد به واحد) فى المطول : وأما نحو جاءنى الرجلان كلاهما ففى كونه لرفع توهم عدم الشمول نظر ، لأن المثنى نص فى مداوله لا يطلق على الواحد أصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الأولى أنه لرفع توهم أن الجائى واحد منهما ، والإسناد إليهما إنما وقع سهوا ، وأما أنه إذا توهم السامع أن الجائى رسولاهما أو نفس أحدهما ورسول الآخر فلا يقال لرفعه جاء الزيدان كلاهما بل أنفسهما أو أعينهما ، وكذا إذا توهم أن الجائى أحدهما والآخر محرض باعث ونحو ذلك فإنما يدفع بتأكيد المسند لأن توهم المجاز إنما وقع فيه انتهى . ونوزع بأنهم قالوا إن العرب تخاطب الواحد بصيغة المثنى كما قرره محشوه (قوله لعدم صحة ذلك) وأما احتماله لكون الأصل عبد الزيدين ، ثم لما حذف المضاف ارتفع المضاف إليه فإنما يؤكد لرفعه بالنفس والعين ، فقول المصنف فى التوضيح إن التأكيد بألفاظ الشمول لرفع تقدير مضاف وأن اختصم الزيدان لايحتمل ذلك صحيح ، لأن مراده لا يحتمل تقدير مضاف يؤكد له بألفاظ الشمول (قوله واتحد معنى المسند) أى وإن اختلف لفظه فيجوز انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما وهو ما جزم به ابن مالك تبعا للأخفش :

قال أبو حيان : ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب حتى يصير قانونا ، والذى تقتضيه القواعد المنع لأنه لايجتمع عاملان على معمول واحد فلايجتمعان على تابعه (قوله وجميع هذه الألفاظ المتقدمة) وهى النفس والعين

(يضفن) وجوبا (لضمير) مطابق (للمؤكد) إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ليرتبط به وليدل على من هو له كما مثلنا، وأما قوله : • يا أشبه الناس كل الناس بالقمر • فكل فيه نعت أى الكاملين فى الحسن كما فى مررت بالرجل كل الرجل (و) يكون (بأجمع) للمفرد المذكر (وجمعاء) للمؤنثة (وجمعهما) كجمع أجمع أجمعون وجمع جمعاء جمع ، ولا يؤكد بهذه الألفاظ فى الأكثر إلا بعد كل فلهذا كانت (غير مضافة) لضمير المؤكد كجاء الجيش كله أجمع ، والقبيلة كلها جمعاء ، والقوم كلهم أجمعون ، والنساء كلهن جمع . والظاهر أن التوكيد بها بعد كل توكيد بالمرادف .

وكل وكلتا وكلا (قوله يضفن وجوبا للضمير) أى لفظا ولا يكتفى بنيته كما دل عليه قول الألفية : با ضمير موصلا والانصال من عوارض الألفاظ وأقره الشراح ، وليس من التوكيد قوله تعالى – خلق لكم مافى الأرض جميعا – ووهم ابن عقيل والسفاقسى فقالا جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق ولو كان كذلك لقال جميعه ، ثم التأكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله فى المغنى ، ولا قراءة بعضهم – إنا كلا فيها – خلافا للفراء والزمخشرى بل جميعا فى الآية الأولى حال مؤكدة لأن الموصول من أدوات العموم خصوصا والمقام مقام الامتنان . فإن قيل الحالية تقتضى أن الخلق وقع على مافى الأرض حالة الاجتماع وليس كذلك ؟ أجيب بأن خلق بمعنى قدر وفى القراءة بدل من اسم إن أو حال من الضمير المرفوع فى فيها ، لكن ضعفه فى المغنى بتقدمه على عامله الظرفى وتنكير كل لقطعه عن الإضافة لفظا ومعنى لأن الحال واجبة التنكير ، وقال فى الحواشى : وقول أبى حيان بدل كل من كل لكونه مفيدا للإحاطة لم أتخيل صحته لأنى لم أجد البدل الذى من هذا النوع إلا متصلا بضمير المبدل منه فإن قال مقدر قلنا فاجعله تأكيدا على ذلك انتهى. وقد يتوقف فيه بأنه لابد من الإضافة هنا لفظا ولا يكفى التقدير كما مر بخلاف البدل وحال الروابط مختلف والمرجع السماع .

فإن قلت : سيأتى أنهم اكتفوا فى أجمع وأخواته بنية الإضافة على قوله وتركوا الإضافة رأسا على القول بأن تعريفها بالعلمية ؛

قلت : لما كانت فى الأغلب تابعة توسعوا فى أمرها (قوله مطابق للمؤكد إفرادا الخ) قال المرادى فى الكلام على التأكيد بكل : فتقول جاء الجيش كله والقبيلة كلها والزيدون كلهم والرجال كلهم أو كلها أو كله ، على قياس هو أحسن الفتيان وأجمله وهو ضعيف وجاءت الهندات كلهن أو كلها وحكى الخليل كلهن عن بعض العرب انتهى . ووجه كلها فى الرجال أنه على معنى الجماعة ، ولا يجوز مثله فى جمع التصحيح لأن له حكم مفرده لسلامته فيه ووجه كله أنه فى معنى الجمع (قوله وأما نحو قوله يا أشبه) أى مما أضيف فيه كل إلى ظاهر مثل المؤكد ، وهذا عجز بيت لكثير عزة صدره • كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم • وكم خبرية مبتدأ وقد ذكرتك خبر ، واستشهد ابن مالك فى شرح التسهيل بهذا على قوله فى التسهيل إنه قد يستغنى بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل عن الإضافة إلى ضميره ، ونازعه أبو حيان بما ذكره الشارح من قوله فكل الخ ، لكن قال المصنف فى المغنى إن قول أبى حيان ليس بشىء لأن التى ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الأفراد . والعجب من الشارح كيف لم يستحضره مع شغفه بكلام المصنف ومن الشهاب القاسمى حيث أجاب بأن الاحتمال الذى قاله أبو حيان خلاف المتبادر ، فلا يقدح فى الاستدلال على هذا الأمر الظنى انتهى ولو استحضر كلام المغنى أغناه عن هذا التكلف (قوله جمع) بضم الجيم وفتح الميم (قوله ولا يؤكد بهذه الألفاظ فى الأكثر إلا بعد كل) أفهم أن المؤكد بها متبوع كل لا كل ، ومراده بما أفهمه كلامه من قلة التأكيد بها بدون كل أنه قليل بالنسبة لمجيئها بعدها فلا ينافى أنه كثير فى نفسه فصيحا لكثرة وروده كقوله تعالى – لأغوينهم أجمعين – (قوله فلهذا كانت غير مضافة) أى لفظا وهى مضافة نية على ما سيأتى ، وعلى القول بأنها معارف بالعلمية الجنسية على الإحاطة

وزعم بعضهم أن كلا ترفع احتمال التخصيص وأجمع ترفع احتمال التفــرق ، وهو مردود بقوله تعالى : ـ لأغوينهم أجمعين ـ إذ الإغواء لايختص بوقت واحد فلا دلالة لأجمع على اتحاد الوقت .

وفهم من كلامه أن أجمع وجمعاء لايثنيان وأن ماعداهما من ألفاظ التوكيد معرفة . وأما أجمع فصرح فى الشارح بأنه معرفة بنية الإضافة ومثله جمعاء .

[تتمة] أكدوا بعد أجمع بأكتع فأبصع فأبتع ، وبعد جمعاء بكتعاء فبصعاء فبتعاء ، وشذ مجىء ذلك على خلاف هذا وتسمى توابع أجمع تقول جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون ، ولا يجوز فى ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ولا إلى النصب ولا عطف بعضها على بعض ولا إتباعها لنكرة بخلاف النعت كما قال (و) هى بخلاف النعوت المتعددة لواحد نحو : جاء زيد الفقيه الكاتب الشاعر ، يجوز أن تتعاطف لاختلاف معانيها كقوله تعالى ـ سبح اسم ربك الأعلى ـ الآية (لايجوز أن تتعاطف المؤكدات) بل تورد متتابعة دون فصل كما

والشمول فلا إضافة لالفظا ولا نية (قوله وزعم بعضهم) هو للفراء (قوله وهو مردود بقوله تعالى ـ لأغوينهم أجمعين ـ) يمكن أن يكون مراد الفراء أنها ترفع ماذكر إذا وقعت بعدكل لا مطلقا فلا رد بالآية (قوله وفهم من كلامه) حيث اقتصر على جمعهما ولم يذكر تثنيتهما ، فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعاوان ، خلافا للكوفيين والأخفش أجازوا ذلك قياسا مع اعترافهم بعدم السماع (قوله وأن ماعداهما من ألفاظ التوكيدمعرفة) لأنه ذكر أنه مضاف لضمير المؤكد فلزم أنه معرفة بالإضافة (قوله بأنه معرفة بنية الإضافة) نسب هذا القول لسيبويه : وقيل بالعلمية لأنها أعلام للتوكيد علقت على معنى الإحاطة بما تتبعه كأسامة ونحوه من أعلام الأجناس وهذا قول صاحب البديع وغيره واختاره ابن الحاجب وصححه أبو حيان قال : ويؤيده أنه لم يصرف وليس بصفة ولا شبهها وما منعه وهو معرفة فالمانع هو تعريف العلمية ولأنه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما إلا العلم ، وفيه كلام يأتى إن شاء الله تعالى فى باب موانع الصرف (قوله ومثله جمعاء) وكذا توابعه الآتية (قوله بأكتع الخ) قيل لا معنى لهذه الكلمات حال الإفراد مثل حسن بسن ،وقيل أكتع مشتق حول من كتيع أى تام ، وأبصع بالمهملة من بصع العرق أى سال وبالمعجمة من بضع أى روى ، وأبتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ، وعلى هذا فليست من التوكيد بالمرادف وبه صرح الهندى . وكلام الرضى يفهم خلافه لأنه قال : إن التأكيد اللفظى إما إعادة اللفظ بلفظه أو تقويته بموازيه مع اتفاقهما فى الحرف الأخير ويسمى إتباعا . وهو على ثلاثة أضرب لأنه إما يكون للثانى معنى ظاهر نحو : هنيئا مريئا ، أولا يكون له معنى أصلا بل ضم إلى الأول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى ، وإن لم يكن له فى حال الإفراد معنى نحو : حسن بسن ، أو يكون له معنى بتكلف غير ظاهرنحو: خبيث نبيث من نبث الشىء أى استخراجه ،وقولهم أكتعون أبصعون أبتعون قيل من القسم الأول أى لا معنى لها مفردة ، وقيل من الثالث انتهى المقصود منه ملخصا (قوله وشذ مجىء الخ) كقول بعضهم أجمعه أبصعه ، وقول آخر جمع بتع ، وقوله • تحملنى الذلفاء حولا أجمعا • ونقل المصنف فى التذكرة عن ابن الخباز : أنه لا ترتيب بين أبصع وأبتع ، وقال ابن مالك فى نكت الحاجبية : لك أن تبدأ بعد أجمع بأيها شئت (قوله ولا يجوز فى ألفاظ التوكيد القطع) أى لأنه يشبه قطع الشىء عن نفسه لاتحاد المؤكد مع المؤكد معنى ويفارق النعت بأن المقصود منه المعنى لا الذات والمعنى مغاير ، ومن ثم لم يجز فى نعت التوكيد القطع (قوله ولا عطف بعضها) أجاز ابن الطراوة تعاطفها ، وينبغى أن يكون مبنيا فى كل وأجمعين على اختلاف معناهما (قوله ولا إتباعها لنكرة) لأنها معارف إما بالإضافة لفظا أونية أو بالعلمية الجنسية على مامر ة

تقدم لاتحاد معناها فتزلت منزلة الشيء الواحد وإذا نعت بمفرد وظرف وجملة قال فى الجامع فالأرجح أن يبدأ بالمفرد فالظرف (ولا أن يتبعن نكرة) مطلقا عند البصريين لما تقدم من أنها معارف بالإضافة (وندر قوله) :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب * ياليت عدة حول كله رجب

وأجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا ، وبعضهم إن أفادت النكرة ، وصححه فى الأوضح وقال ابن مالك هو أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ، ولأن من قال صمت شهرا قد يريد جميعه وقد يريد أكثره ؛ فى قوله احتمال يرفعه التوكيد ، واستند فى السماع إلى شواهد من كلام العرب أوردها ، ومن الوارد قول عائشة رضى الله تعالى عنها : مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله إلا رمضان وتحصل الفائدة بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة كما فى البيت ومن أنشد شهرا مكان حول فقد حرفه قاله فى الأوضح :

(و) الثالث منها :

[عطف البيان]

أى معطوف البيان سمى بذلك لأنه تكرر لزيادة بيان فكأنك رددته على نفسه ولم يحتج إلى حرف لأنه عين الأول (وهو تابع موضح) لمتبوعه إن كان معرفة (أو مخصص) له إن كان نكرة كالنعت لكنه مخالف له فى أنه (جامد

[تنبيه] لا يجوز الفصل بين المؤكد والمؤكد بإما على الأصح ، وأجاز الفراء مررت بالقوم إما أجمعين وإما بعضهم ، ولا يجوز أن يكون تابعا لمحذوف عند المتأخرين وأجازه الخليل وسيبويه كما بينه فى مباحث الحذف من مغنى اللبيب (قوله لاتحاد معناها) لأنها وإن تعددت عين المؤكد (قوله فالأرجح أن يبدأ الخ) وذلك قوله تعالى — وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه — وحينئذ فلا حاجة لقول صاحب تلخيص المفتاح : إنما قدم — من آل فرعون — على ما بعده لأنه لو أخر لتوهم أنه صلة — يكتم — ولم يفد أنه من آل فرعون لأن الشيء إذا جاء على الأصل لا يسأل عنه ، مع أن ماذكره معترض كما بيناه فى حواشى شرحه الصغير ، ومن خلاف هذا الترتيب — فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة — وجعله بدل ضعيف لأنه مشتق ، وهذه الآية حجة على ابن عصفور فى قوله إن ذلك الترتيب واجب ، وأما — وهذا كتاب أنزلناه مبارك — فيحتمل أن يكون مبارك خبر محذوف ، ولا أدرى وجه ذكر هذه المسألة وحقها أن تذكر فى باب النعت (قوله لأنها معارف بالإضافة) أو بالعلمية (قوله لكنه شاقه الخ) الشوق نزاع النفس إلى الشيء ، وأن بالفتح فى محل رفع على أنه فاعل شاقه ، وبالمجرد التنبيه (قوله وأجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا) أى أفادت أم لم تفد ، وقول الأوضح وإذا لم تفد النكرة لم يجز باتفاق مشكل (قوله بأن تكون النكرة محدودة) اقتضى كلام الرضى والشاطبى أن مذهب الكوفيين جواز تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار ، وإن لم يكن زمنا محدودا لأنهما مثلا بدينار ودرهم :

[عطف البيان]

(قوله أى معطوف) أشار إلى أن العطف مصدر بمعنى اسم المفعول . وقد يقال إنه صار حقيقة عرفية فى التابع المخصوص فلا تأويل (قوله يوضح الخ) هذا هو الغالب فيه وقد يكون للمدح ، ففى الكشاف أن البيت الحرام فى قوله تعالى — جعل الله الكعبة البيت الحرام — عطف بيان للكعبة على جهة المدح . وذهب جماعة إلى أنه يكون للتوكيد فى قوله • يا نصر نصر نصرا • وتبعهم المصنف فى الشذور وحقق ما يتعلق بذلك فى المغنى فى الباب السابع (قوله فى أنه جامد) قال فى التسهيل أو بمنزلته أى بأن كان صفة فصار علما بالغلبة كالصعق

غير مؤول) بمشتق وقد تقدم معنى التوضيح والتخصيص ، وخرج بقوله موضح أو مخصص بقية التوابع غير النعت وبما بعده النعت (فيوافق متبوعه) فى أربعة من عشرة تقدمت فى النعت (كأقسم بالله أبو حفص عمر) فعمر عطف بيان لأبى حفص ذكر لإيضاحه ، وقد تبعه فى الرفع والإفراد والتذكير والتعريف (وهذا خاتم حديد) فحديد عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه وقد تبعه فى الثلاثة الأول والتنكير .

وأفهم كلامه أن عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفا وتنكيرا وأنه يكون فى النكرات ، ومنع بعضهم ذلك

والرحمن والرحيم (قوله غير مؤول بمشتق) أى فيكفى جموده ظاهرا وإن كان مما يمكن تأويله بمشتق (قوله بقية التوابع) لا يرد أن البدل والتوكيد قد يوضحان لأنه غير مقصود بهما بالذات . فإن قيل : يشكل على خروج البدل أن كل ماجاز فيه عطف البيان جاز فيه البدل إلا ما استثنى ، وذلك يدل على أن المقصود فيهما واحد . وأجيب بأن جواز الأمرين على مقصدين (قوله فيوافق متبوعه الخ) تفريع على كونه كالنعت بناء على أن المتبادر النعت الحقيقى ، ويوافقه فيها لازم إلا لعارض ككونه مما يستوى فيه المذكر والمؤنث (قوله كأقسم بالله الخ) صدر بيت قاله أعرابى لا رؤبة كما زعمه ابن يعيش لأنه لم يدرك أمير المؤمنين عمر المراد بالبيت ، وعجزه :

* ما مسها من نقب ولا دبر *

وأصل قوله ذلك أنه استحمل الإمام عمر وقال : إن ناقتى قد نقبت ، فقال له كذبت ولم يحمله (قوله لا يخالف متبوعه تعريفا وتنكيرا) لاشتراطه موافقته له فى ذلك :

قال فى التوضيح : وقول الزمخشرى إن مقام إبراهيم عطف على آيات بينات مخالف لإجماعهم حكم عليه بالسهو فى الباب الرابع من المغنى ، واعتذر عنه فى الجهة السادسة من الباب الخامس بأنه عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ، وهذا الاعتذار لا يصح لأن البدل والمبدل منه لا يتخالفان بالإفراد والجمعية فى بدل كل من كل كما هو المتبادر هنا ، ولهذا نصوا على أن المبدل منه إذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع ، وحينئذ فقام إبراهيم مبتدأ حذف خبره أى منها ؛

والحاصل : أن فى الآية ما تعين فى البيان للتخالف تعريفا وتنكيرا وللتخالف إفرادا وجمعية لأن التوافق فيهما شرط فى البيان كما عرفت ومانع من البدل ، والمصنف لم يعرج فى المانع من البيان إلا على التخالف فى الأول الخاص بالبيان فلذا يأتى له الاعتذار المتقدم ، وذلك إما غفلة عن التخالف بالإفراد والجمعية أو لأن وحدته باعتبار كونه بمنزلة آيات كثيرة لظهور شأنه وقوة دلالته على قدرة الله تعالى وعلى نبوة إبراهيم عليه الصلاة والسلام أو باعتبار اشتماله على آيات كثيرة فإن كل واحد من أثر قدمه فى صخرة صماء وغوصه فيها إلى الكعبين ، وإلانة بعض الصخور دون بعض ، وبقائه دون سائر آيات الأنبياء وحفظه من كثرة الأعداء آية مستقلة ويؤيده القراءة على التوحيد أو أراد أنه بدل مقطوع فسماه بدلا باعتبار أصله وإن خرج بالقطع عن البدلية ؛

هذا ، وقال الدماميني : حيث أراد الزمخشرى البدل فلا يتعين القطع إلا إذا لم ينو معطوف محذوف يحصل به منضما إلى المذكور المطابقة للمبدل منه أما إذا نوى فلا يجب القطع بل يجوز هو والإتباع ، ويجوز أن ينوى معطوف فى الآية أى مقام إبراهيم وأمن من دخله وكثير سواهما انتهى مع تغيير . وهذا ذكره فى بحث الأشياء التى تحتاج إلى رابط عند قول المصنف : ولاشتراط الرابط فى بدل البعض وجب فى نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو القطع بتقدير منهم لأنه لو أتبع لكان بدل بعض من غير ضمير : فقال الدماميني : لانسلم وجوب القطع فى ذلك على الإطلاق بل هو مقيد بما إذا لم ينو معطوف واستطرد إلى الكلام على ما قاله الزمخشرى فى الآية ؛

وخصه بالمعارف وأوجب البدلية فيما استند إليه المجيز محتجا بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لايبين المجهول . ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والأخص يعين غيره (ويعرب بدل كل من كل) لما فيه من تقرير معنى الكلام وتوكيده بكونه على نية تكرار العامل وذلك مطرد (إن لم يمتنع) الاستغناء عنه أو (إحلاله محل الأول) فإن امتنع ذلك تعين كونه عطف بيان كقولك هند قام زيد أخوها فأخوها عطف بيان على زيد لا بدل لأن البدل فى نية تكرار العامل فهو من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط لها بالمبتدأ و(كقوله) أى الشاعر :

(أنا ابن التارك البكرى بشر) عليه الطـير ترقبـه وقوعا

فبشر عطف بيان على البكرى لا بدل إذ لا يحل محله لأنه يستلزم إضافة الوصف المفرد المقرون بأل إلى الخالى عنها وعن الإضافة لتاليها وهو غير جائز كما تقدم (و) قوله :

(أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا) أعيذكما بالله أن تحدثا حربا

فعبد شمس ونوفلا عطفا بيان على أخوينا لا بدلان لأنهما لو كانا كذلك لكانا فى تقدير حرف النداء فيلزم ضم نوفل لأنه مفرد معرفة ، ومما يمتنع إحلاله محل الأول نحو يا زيد الحارث ويا أيها الرجل زيد وخالد أفضل الناس الرجال والنساء :

واقتضى كلام المصنف والدمامينى أنه لايجوز أن يكون ماتبع المتعدد مما ليس وافيا بالعدة بدل بعض بتقدير الضمير ، وقد يتوقف فيه بأن الضمير فى بدل البعض والاشتمال يقدر ه وقد قيل فى مقام إبراهيم إنه بدل بعض فتأمل . وبقى عليه أن يقول إن كلامه أفهم أنه لايشترط أن يكون عطف البيان أخص من متبوعه لأنه اكتفى فيه بالموافقة فى مطلق التعريف :

قال فى التوضيح : وقول الزمخشرى والجرجانى يشترط كونه أوضح من متبوعه مخالف لقـول سيبويه فى ياهذا ذا الجمة أن ذا الجمة عطف بيان مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذى الأداة انتهى :

وهذا القول اختاره ابن مالك وجعل تابع اسم الإشارة إذا كان جامدا بيانا لا نعتا . ورد على من جعله نعتا وقال : أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا فى ذلك ، والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه ، وليس كذلك فإنه فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتق ، ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت : وقد هدى ابن السيد إلى الحق فى المسألة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذلك ابن جنى انتهى :

وفى التأييد الذى قاله فى التوضيح نظر لاحتمال أن سيبويه بنى ذلك على أن أل فى الجمة لتعريف الحضور ، وهو أعرف من اسم الإشارة على مانقله المصنف فى المغنى عن ابن عصفور فى بحث أل والجهة السادسة وأقره وإن كان مخالفا لإطلاقهم أن اسم الإشارة أعرف من المعرف بأل كما أسلفنا التنبيه عليه فى بحث المعرفة والنكرة (قوله فيما استند إليه المجيز) من نحو قوله تعالى — من ماء صديد — و — من شجرة مباركة زيتونة — (قوله لما فيه) أى البدل (قوله عليه الطير الخ) عليه متعلق بوقوعا والطير مبتدأ وجملة ترقبه خبر والجملة حال من بشر، ووقوعا مفعول له أى ترقبه لأجل الوقوع عليه (قوله ومما يمتنع إحلاله محل الأول نحو : يازيد الحارث) لأن مافيه أل لا ينادى إلا مع أى أو كان لفظ الجلالة أو علما محكيا من جملة (قوله ويا أيها الرجل زيد) لأن صفة أى يجب أن تكون مقرونة بأل ولتنوين زيد (قوله وخالد أفضل الناس الرجال والنساء) مما أضيف فيه أفعل إلى عام أتبع بقسيميه لأن أفعل التفضيل بعض مايضاف إليه فيلزم كون خالد بعض النساء ، ومما يمتنع إحلاله محل الأول نحو : يازيد هذا مما أتبع فيه المنادى باسم الإشارة لأنه لا يحذف حرف النداء من اسم الإشارة ، وأحسن من ذلك أن

[تنبيه] تعين عطف البيان فيما ذكر مبنى على أن البدل لابدّ أن يكون صالحا الإحلال محل الأول ،
قال المصنف فى حاشيته على التسهيل : وفيه نظر ، لأنهم يغتفرون فى الثوانى مالا يغتفرون فى الأوائل ، وقد أجازوا فى إنك أنت كون أنت توكيدا وكونه بدلا مع أنه لا يجوز أن أنت .

وقال أبو سعيد على بن مسعود فى كتابه [المستوفى] : أولى مايقال فى نعم الرجل زيد أن زيدا بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد .

وقال الإمام الرازى : وهذا الاستثناء مبنى على أن المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لأنه قد يحتاج إليه لغرض آخر كقولك زيد رأيت غلامه رجلا صالحا ، فلو أسقطته لم يصح الكلام ، وعليه السعد ه وقد ذكروا فرقا آخر بين البيان والبدل يطلب من المطوّلات .

يقال لأنه يلزم نداء اسم الإشارة من غير وصف (قوله لابدّ أن يكون صالحا) هذا لا يظهر فى نحو : هند قام زيد أخوها ، وإنما وجهه عدم الاستغناء كما مر (قوله لأنهم يغتفرون الخ) قضيته جواز نصب البدل المفرد إذا أتبع منادى منصوبا لأن أصل البدل من الثوانى ، وهذا يرد قولهم إن البدل فى النداء كالمستقل فإن خص الجواز بالمعطوف على البدل أشكل الفرق بين البدل والمعطوف عليه مع جريان المعنى الذى نظر إليه فيهما إلا أن يفرق بينهما بضعف استقلال المعطوف على البدل لتعدد مرتبة التبعية فيه لأنه تابع التابع (قوله وقد جوزوا الخ) قد يفرق بين هذه المستثنيات وماجوزوه بأن ما بمعنى أنت مع إعرابه يجوز أن يلى أن مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه ، وكذا يقال فى الفرق بين ماهنا ونحو : رب شاة وسخلتها مع أن رب مختصة بالنكرة لأن ما بمعنى سخلتها فى الجملة كقولك وسخلة لها بلا ربّ ، ولا يرد نحو : اضرب أنت ، فأنت توكيد لفظى مع أن الأمر لا يعمل فى البارز ، فقد اغتفروا فى الثانى مالم يغتفروا فى الأول ، وذلك للتسامح فى التأكيد اللفظى لأنه غير مقصود للحكم فليتأمل (قوله وقال الإمام الرازى : وهــذا الاستثناء الخ) كلامه ظاهر فى جميع الصور (قوله يطلب من المطوّلات) ذكر منها فى الباب الرابع جملة وكذا فى شرح التوضيح وزاد عليه فمن الفروق أنه لا يتبع ضميرا لأنه فى البيان بمنزلة النعت فى المشتقات :

قال فى المغنى فى بحث أن : وذهل عن هذه النكتة الزمخشرى فأجاز أن يكون — أن اعبدوا — بيانا للهاء فى — إلا ما أمرتنى به — .

قال الدمامينى : وليست هذه النكتة بالتى تصل فى القوة إلى حيث يوصف الزمخشرى بالذهول عنها وإنما رآها غير معتبرة بناء على أن مانزل منزلة الشىء لا يلزم أن تثبت جميع أحكامه له ، ألا ترى أن المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير والضمير لاينعت مطلقا على المشهور ، ومع ذلك لايمتنع نعت المنادى عند الجمهور انتهى : وقال فى الباب الرابع إن الكسائى أجاز أن ينعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم ، وأجاز الزمخشرى مجىء عطف البيان للمدح فعلى ذلك لايمتنع مثل ماذكر فى عطف البيان انتهى ملخصا : ومنها أن عطف البيان لايكون جملة ولا تابعا لجملة بخلاف البدل ، ويشكل عليه ماذكره أهل المعانى فى بحث الفصل والوصل ، وجعلوا جملة فقال — يا آدم — عطف بيان على — فوسوس إليه الشيطان — .

واعلم أنه لم يحك فى المغنى فيما افترق فيه البيان والبدل خلافا فى جواز وقوع البدل الجملة ولا فى بحث الجمل التى لها محل ، لكنه فى بحث الجمل التى لا محل لها فى الكلام على الجملة المفسرة قال مالصه : ولم يثبت الجمهور وقوع البدل والبيان جملة انتهى .

(و) الرابع منها :

[عطف النسق]

بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه أى عطفت بعضه على بعض ، والمصدر بالتسكين وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه فى الاتباع أحد الحروف الآتية ، ثم العطف إما على اللفظ وهو الأصل وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف أو على المحل ، وله شروط ثلاثة : إمكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح ،

وفى المرادى فى باب البدل ذكر كثير من النحويين أن الجملة قد تبدل من الجملة إلى أن قال : وفى الارتشاف أن ما استدلوا به لا تقوم به حجة فليحرر ذلك ، ومما يمكن أن يجعل فى الفروق ولم يذكره فى المغنى فيما افترقا فيه ولا ذكره شارح التوضيح أن حذف المعطوف عليه عطف بيان لم يثبت جوازه ، واختلف فى البدل منه كما ذكره فى بحث الجملة المفسرة ، ثم ذكر عن أبى على فى البغداديات أنه لم يثبت ولم يذكر فى مباحث الحذف حذف المعطوف عليه عطف بيان وذكر حذف المبدل منه ، ونقله غيره عن ابن مالك والأخفش وأنهما خرّجا عليه — ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب — أن الأصل لما تصفه والكذب بدل من الهاء ، ومن الفروق التى لم يذكرها فى المغنى أن البدل يقطع كما سيأتى فى بابه بخلاف عطف البيان :

[عطف النسق]

(قوله بمعنى اسم المفعول) يجوز أن يكون هذا المركب الإضافى اسما اصطلاحيا للتابع المخصوص فلا حاجة لتأويل العطف بالمعطوف والنسق بالمنسوق (قوله وهو تابع الخ) قال أبو حيان : لا يحتاج عطف النسق إلى حد لأنه تابع بأدوات محصورة ، ولا يخفى سقوطه لأن عدم الاحتياج بتسليمه لا يسوغ الاعتراض بذكره ولأنه إن أراد أنه يمكن أن يعبر عنه بعبارة لا تكون حدا ففيه نظر ، لأن تلك العبارة إن كانت نحو تابع بأدوات محصورة أو بالواو الخ أو هو الواقع بعد الواو الخ فلا يخفى أن هذه حدود لأنه لا معنى للحدّ فى هذه الفنون إلا ما يفيد تصوّر المعرف ، وإن أراد أنه يكفى أن يقال يجوز العطف بالواو الخ فلا يخفى ضعف بيان أحكام العطف بدون تصور معناه (قوله تابع) أى من حيث الرتبة لا الذكر جنس (قوله يتوسط) أى لفظا أو تقديرا لأن الحرف قد يحذف (قوله أحد الحروف) فصل أخرج ما عدا النسق ونحو جاء زيد بنفسه ، ومررت بغضنفر : أى أسد ، وقوله الآتية فصل أخرج هذين لأن الباء وأى ليسا من الحروف الآتية إذ الباء ليست من حروف العطف مطلقا وأى ليست منها على الصحيح ، وشمل التعريف النعوت المعطوفة وهو صحيح لأن إعرابها بالعطفية لا بالتبعية لأن المعطوف منها لا يسمى نعتا فى الاصطلاح ، وقد مر ما يتعلق بذلك فى تعدد الخبر وكلام ابن الحاجب يقتضى خلافه فانظر شراح الكافية (قوله إمكان توجه العامل إلى المعطوف) فلا يجوز فى نحو : ما جاءنى من امرأة ولا زيد إلا الرفع عطفا على الموضع لأن من الزائدة لا تعمل فى المعارف (قوله وله شروط) أى عند المحققين (قوله إمكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح) نحو : ليس زيد بقائم فيجوز أن تسقط الباء فينصب ولا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جنى لأنه لا يجوز مررت زيدا ، وأما • تمرون الديار ولم تعوجوا • فضرورة ، ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل فى اللفظ زائدا بدليل :

فإن لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتدعك العواذل

وقوله تعالى — ومن آناء الليل فسبح وأطراف النهار — فأطراف منصوب عطفا على محل آناء وليست من زائدة

وكون الموضع بحق الأصالة ، ووجود المحوز : أى الطالب لذلك المحل أو على التوهم ،وشرطه صحة دخول ذلك العامل المتوهم ، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ؛

وحروف العطف تسعة ، وهى قسمان : مايقتضى التشريك فى اللفظ والمعنى ، وهو ستة : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وأو ، وأم ، ومايقتضى التشريك فى اللفظ فقط وهو ثلاثة : بل ، ولكن ، ولا .

والعطف يكون (بالواو لمطلق الجمع) بين المتعاطفين فى الحكم لابقيد ترتيب ولامعية فتعطف الشىء على مصاحبه فى الحكم نحو -فأنجيناه وأصحاب السفينة -وعلى سابقه نحو-لقد أرسلنا نوحا وإبراهيم -وعلى لاحقه نحو -كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك - فلو قيل جاء زيد وعمرو احتمل المعانى الثلاثة المذكورة ، وهى مختلفة الكثرة والقلة فمجيئها للمعية أكثر وللترتيب كثير ولعكسه قليل، فقد ظهر لك أن استعمالها فى كل من هذه الثلاثة من حيث إنه جمع استعمال حقيقى ، وقد ذكروا لها أحدا وعشرين حكما يختص بها من بين أخواتها لسنا بصدد ذكرها فعليك بالمطولات ؛

(قوله وكون الموضع بحق الأصالة) فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل ، وأجاز ذلك البغدادبون تمسكا بقوله :

فظل طهاة اللحم مابين منضج ... صفيف شواء أو قدير معجل

بعطف قدير بالجر على محل صفيف المنصوب والقدير المطبوخ فى القدر . وأجيب بأن الأصل طابخ قديد ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه أو أنه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة (قوله ووجود الطالب الخ) بهذا امتنع مسائل منها إن زيدا وعمرو قائمان لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول إن ، وخالف فى هذا الشرط بعض البصريين ومر فى باب اسم الفاعل والمصدر مايتعلق بذلك (قوله صحة دخول العامل المتوهم) كقوله :

وماكنت ذا نيرب فيهم ... ولا منمش فيهم منمل

النيرب النميمة والمنمل الكثير النميمة والمنمش المفسد ذات البين ، فقوله ولامنمش منمش عطفا على ذا على توهم أنه مجرور بالباء لصحة دخول الباء على خبر كان وإن كان قليلا (قوله كثرة دخوله هناك) كقوله :

بدالى أنى لست مدرك مامضى ... ولا سابق شيئا إذا كان آتيا

بجر سابق على مدرك لتوهم أنه مجرور بالباء ودخول الباء فى خبر ليس كثير ؛

واعلم أنه كما وقع العطف فى المجرور وقع فى المجزوم ووقع أيضا فى المرفوع اسما وفى المنصوب اسما وفعلا وفى المركبات ، فانظر الباب الرابع من المغنى (قوله لمطلق الجمع) قال فى المغنى : وقول بعضهم إنها للجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق وإنما هى للجمع بلا قيد انتهى . واعترض بأن معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة من معية أو غيرها فالتقييد بالمطلق إطلاق فى المعنى فلا فرق بين العبارتين ، ولا يشبه هذا تفرقة الفقهاء بين مطلق ماء والماء المطلق لأن الماء المطلق غلب فى عرف الشرع على شىء خاص اشتهر (قوله استعمال حقيقى) لأنه استعمال للكلمة فيما وضعت له ، وقيد بقوله من حيث إنه جمع لأنه لو اعتبر خصوص أحد الثلاثة كان مجازا وهذا جار فى كل عام استعمل فى فرد من أفراده (قوله فعليك بالمطولات) قد ذكرها فى شرح التوضيح والاقتصر فى المغنى على خمسة عشر ولا حاجة لنقلها لشهرة شرح التوضيح ، نعم ينبغى التنبيه على أنهم جعلوا مما انفردت به عطف سببى على أجنبى فى الاشتغال ونحوه نحو : زيدا ضربت عمرا وأخاه ، وزيد مررت بقومك وقومه ؛ وقد يقال هلا اكتفوا بالربط بالفاء كما اكتفوا بها عند الاحتياج إلى الربط فى الجمل ، وعللوه بأنها تجعل

(والفاء) للجمع فى الحكم مع (الترتيب) المعنوى والذكرى، وأكثر مايكون هذا فى عطف مفصل على مجمل نحو — ونادى نوح ربه فقال رب إن ابنى من أهلى — الآية (والتعقيب) وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة لكنه فى كل شىء بحسبه تقول قام زيد فعمرو إذا أعقب قيام عمرو قيام زيد ، ودخلت البصرة فالكوفة إذا لم تقم فى البصرة ولا بينهما ، وتزوج فلان فولد له إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل

الجملتين واحدة . ويتبادر أنها إذا كفت فى ربط الجمل يكون ربطها فى الجملة الواحدة أولى . وأن شارح التوضيح عد مما تنفرد به امتناع الحكاية معها . قال : فلا يقال ومن زيدا بالنصب لمن قال رأيت زيدا انتهى وفيه نظر ، لأنهم أطلقوا العاطف الذى يمنع اقترانه بمن الحكاية وبعضهم خصه بالواو والفاء ولم أر من خصه بالواو فقط ، وكان ينبغى أن يجعل بدل هذا أنه لايبطل حكاية التابع بها نحو : من زيدا وعمرا لأنهم اشترطوا لحكاية العلم بعد من أن لايتبع إلا إذا كان التابع ابنا متصلا بعلم أو علما معطوفا بالواو .

بقى هنا مسألة لابأس بذكرها وهى أن الرضى قال :

[فائدة] فى عطف الاسم والفعل والجملة دفع توهم أن المتبوع وقع عن سهو وغلط والثانى تدارك له أو أن المتكلم قصد أحدهما ، ثم قال : اعلم أنك إذا نفيت نحو : جاءنى زيد وعمرو مثلا وقلت ماجاءنى زيد وعمرو فهى لنفى المركب أعنى المجيئين ، والمركب كما ينتفى بانتفاء جزءيه معا ينتفى أيضا بانتفاء أحد جزءيه دون الآخر . فيحتمل أن يكون معناه انتفى المجيئان كلاهما وأن يكون المعنى انتفى أحد المجيئين ، فإذا قصدت التنصيص على المعنى الأول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ماجاء زيد ولا عمرو ، وقد تزاد طردا حيث لايمكن أحد الفعلين كما فى قوله تعالى — ولا تستوى الحسنة ولا السيئة — ومايستوى الأحياء ولا الأموات — لأن الاستواء بمعنى التساوى فإذا انتفت المساواة من أحد الطرفين فلابد من انتفائها من الآخر ، وماقيل من أن زيادة لا لدفع وهم أن المنفى هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع فى وقت ليس بشىء ، لأن نفى الشىء مطلقا وإرادة نفيه مقيدا خلاف الظاهر كما تقول ماجاءنى رجل وتريد رجلا قصيرا ونحوه ، فإن كررت العامل فقلت ماجاءنى زيد وما جاءنى عمرو فهو عند سيبويه نفى للمجيئين المنقطع أحدهما عن الآخر ، كأن المخاطب توهم أنه حصل مجىء كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجىء الآخر فرفعت بهذا الكلام وهمه . وعند المازنى هو لنفى مطلق المجيئين معا كما كان من دون تكرير العامل وهذا أقرب ويكون فائدة تكرار النفى كفائدة زيادة لا بعد الواو ، نعم تكرر الفعل المنفى فى ذلك الغرض أصرح (قوله مع الترتيب المعنوى والذكرى) المعنوى هو أن يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى - خلقك فسواك - والذكرى هو أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا أن معنى الثانى وقع بعد زمان وقوع الأول وخصه الرضى بعطف الجمل .

هذا والترتيب بمعنى الترتب لأنه على حقيقته غير حاصل لا من المتكلم ولا من الفاعل (قوله وأكثر مايكون هذا) أى ولا ينحصر فيه كما هو ظاهر كلام المغنى فراجعه لأنه قال : وذكرى وهو عطف مفصل على مجمل ومن غير الأكثر — ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين — وقوله تعالى — نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين — فإن ذم الشىء أو مدحه يصح بعد جرى ذكره (قوله الآية) إنما احتاج لذلك لأن تمام التفصيل فى بقيتها (قوله لكنه فى كل شىء بحسبه) كذا فى المغنى .

قال الدماميني ، يشير إلى ماقاله ابن الحاجب : من أن المعتبر مايعد فى العادة مترتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقضى فى مثله بعدم المهلة وقد يقصر والعادة تقضى بالعكس ، فإن الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة إلى عظم الأمر فتستعمل الفاء ، وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة إلى طول أمر يقضى العرف بحصوله فى زمن أقل منه . قلت : والذى يظهر من كلام الجماعة أن استعمال الفاء فيما تراخى زمان وقوعه من الأول سواء

مع لحظة الوطء ومقدمته ، وأما قوله تعالى ـ أهلكناها فجاءها بأسنا ـ فمعناه أردنا إهلاكها فجاءها ، وقوله ـ فجعله غثاء أحوى ـ فمعناه فمضت مدة فجعله أو الفاء بمعنى ثم ، وقد تأتى للسببية فيلزمها التعقيب وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة نحو ـ فوكزه موسى فقضى عليه ـ وقول كعب :

• بانت سعاد فقلبى اليوم متبول • وقد تأتى الفاء لمجرد السببية والربط لاغير نحو : إن جئتنى فأنا أكرمك وحينئذ لايلزمها التعقيب ، وعلى هذا يحمل إطلاق قول ابن الحاجب فى أماليه إن الفاء السببية لايلزمها التعقيب :

(وثم) للجمع مع (الترتيب) كما تقدم (و) المهلة أى (التراخى) فى الزمان نحو ـ ثم إذا شاء أنشره ـ

قصر فى العرف أولا إنما هو بطريق المجاز ، وكلام المصنف أن استعمالها فيما بعد بحسب العادة تعقيبا وإن طال الزمن استعمال حقيقى فتأمله انتهى :

واعلم أن الترتيب بين ماقبلها ومابعدها إذا عطفت مفردا على مفرد إما فى ملابستهما لمعنى العامل بأن يلابسه ماقبلها قبل ملابسة مابعدها ، أو فى تعلق مدلول العامل لموصوفهما نحو : يقدم الأفقه فالأقرأ ، فمعنى التعقيب هنا كما هو ظاهر الحكم باستحقاق الأقرإ التقدم بعد الحكم باستحقاق الأفقه ، أو فى تحقق الاتصاف بهما جاءنى زيد الآكل فالنائم : أى الذى اتصف بالنوم عقب اتصافه بالأكل ، فالترتيب فى مصادر تلك الصفات ، وإن عطفت جملة على جملة أفادت أن ابتداء حصول مضمون الجملة التى بعد الفاء عقب حصول مضمون الجملة الأولى بلا مهلة سواء كان حصولها بتمامها فى زمن طويل أم لا (قوله وأما قوله أهلكناها الخ) جواب عن إيراد الآية على الترتيب لأن مجىء البأس قبل الإهلاك : وقد يقال لا وجه للإيراد بعد حمل الترتيب على مايشمل الذكرى وإنما يتجه إذا خص بالمعنوى ، ويدل لذلك أنه لما قال فى المغنى إن الفراء احتج بها على عدم إفادة الفاء الترتيب قال : وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها أو بأنها للترتيب الذكرى فتأمل (قوله وقوله فجعله غثاء الخ) إيراد على التعقيب لأن جعله غثاء لا يتصل بإخراجه . وقد يقال هذا لا يرد بعد قوله إن التعقيب فى كل شىء بحسبه وإنما يظهر إذا حمل على المتبادر منه ، وهو الذى يقتضيه كلام المصنف فى التوضيح لأنه لم يفسره وأورد ماذكر ولم يتنبه شارحه لذلك وهو الذى أوقع الشارح ، وبيان ذلك أن الفاء فى الآية مثلها فى تزوج زيد فولد له ، ويدل على ذلك أن المصنف فى المغنى مثل للتعقيب بعد تفسيره بماذكر بقوله تعالى ـ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ـ ثم قال . وقيل الفاء فى هذه الآية للسببية وهى لاتستلزم التعقيب ولا فرق بين هذه الآية والتى فى الشرح فتدبر :

هذا ، وأورد أن تقدير فمضت مدة لا يدفع الاعتراض لأن مضى المدة لا يعقب ماقبله . ويجاب بأنه يكفى أن أول أجزاء المضى يعقب الإخراج وإن لم يحصل بتمامه إلا فى زمن طويل كما أشرنا إليه آنفا ، وقد ذكره الرضى والسعد فى المطول وجعلوا منه ـ فتصبح الأرض مخضرة ـ

واعلم أنه إن فسر الأحوى بالأسود من الجفاف واليبس فأحوى صفة لغثاء وإن فسر بالأسود من شدة الخضرة بكثرة الرى كما فسر ـ مدهامتان ـ فهو حال من المرعى وأخر لتناسب الفواصل ، وجعله صفة لغثاء كجعل قيما صفة لعوجا . قاله المصنف فى الباب الخامس من المغنى (قوله بين الجمل) أو الصفات نحو ـ لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم ـ (قوله وقد تأتى الفاء لمجرد السببية الخ) قال الرضى ، بعد أن تكلم على الفاء العاطفة : والتى لغير العطف لا تخلو عن معنى الترتيب وهى التى تسمى فاء السببية ، وتختص بالجمل وتدخل على ماهو جزء مع تقدم كلمة الشرط نحو : إن لقيته فأكرمه وبدونها نحو زيد فاضل فأكرمه ، وتعريفه بأن يصلح تقدير إذ الشرطية قبل الفاء ، وجعل مضمون الكلام السابق شرطا لأن المعنى فى مثالنا إن كان كذا فأكرمه ، وهو كثير فى القرآن الحميد وغيره قال تعالى ـ أنا خير منه خلقتنى من نار وخلقته من طين قال

ونحو - ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى - وقد تأتى بمعنى الواو نحو - خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها - وبمعنى الفاء كقوله :

كهز الردينى تحت العجا ج جرى فى الأنابيب ثم اضطرب

فاخرج منها - أى إذا كان عندك هذا الكبر فاخرج - و - قال رب فأنظرنى - أى إذا كنت لعنتنى فأنظرنى وقال - فإنك من المنظرين - أى إذا اخترت الدنيا على الآخرة فإنك من المنظرين، وتقول أكرم زيدا فإنه فاضل فهذه دخلت على ماهو الشرط فى المعنى كما أن الأولى دخلت على ماهو الجزاء فى المعنى ، ولا تنافى بين السببية والعاطفة فتكون سببية وعاطفة جملة على جملة نحو : يقوم زيد فيغضب عمرو ، لكن لا يلزمها العطف نحو : إن لقيته فأكرمه، وقد يؤتى فى الكلام بماء تقع موقع الفاء السببية وهى زائدة، وفائدة زيادتها التنبيه على أن مابعدها لازم لماقبلها لزوم الجزاء للشرط ، وذلك كما فى إذا غير المتضمنة للشرط نحو قوله تعالى - إذا جاء نصر الله - إلى قوله - فسبح - انتهى : وتضمن كلامه أن إذا الشرطية تحذف مع فعل الشرط وعليه يتخرج مايقع للمصنفين كثيرا من تقدير إذ وفعل الشرط ، لكن المشهور تقدير إن وفعل الشرط (قوله وقد تأتى بمعنى الواو نحو خلقكم الخ) بدليل - هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها - بالواو فى الإعراب والقصة واحدة؛

واعلم أن قوما زعموا أنها لا تفيد الترتيب وتمسكوا بالآية التى ذكرها الشارح ، وأجاب المصنف فى المغنى عنها بخمسة أجوبة ،ولم يذكر الجواب بأنها بمعنى الواو - أحدها : أن العطف على محذوف: أى من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها . الثانى : أن العطف على واحدة على تأويلها بالفعل : أى من نفس توحدت ثم جعل منها زوجها . الثالث : أن الذرية أخرجت من ظهر آدم ثم خلقت حوّاء من قصيراه : الرابع : أن خلق حوّاء من آدم لما لم تجر عادة بمثله أتى بثم إيذانا بترتيبه وتراخيه فى الإعجاب وظهور القدرة لالترتيب الزمان وتراخيه؛ الخامس : أن ثم لترتيب الإخبار انتهى :

وزعم الأخفش أنها تتخلف عن المهلة والتراخى بدليل قولك أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب ، لأن ثم فى ذلك لترتيب الأخبار ولا تراخى بين الأخبار :

قال فى المغنى : وجعل منه ابن مالك - ثم آتينا موسى الكتاب - الآية ، وقد مر البحث فى ذلك يعنى أن ثم فيها لترتيب الأخبار ، ومن العجب قول شرح التوضيح إنه فى المغنى قال فى هذه الآية : والظاهر أن ثم فيه واقعة موقع الفاء انتهى لأنه لم يقل ذلك وإنما قال : والظاهر أنها واقعة موقع الفاء فى قوله

• جرى فى الأنابيب ثم اضطرب • ووقوعها فى الآية بمعنى الفاء لا يخلص من الإشكال :

[تنبيه] قال الرضى : وقد تكون ثم والفاء لمجرد التدرج فى الارتقاء وإن لم يكن الثانى مرتبا فى الذكر على الأول وذلك إذا تكرر الأول بلفظه نحو : بالله فالله والله ثم والله، وقوله تعالى - وما أدراك مايوم الدين ثم ما أدراك مايوم الدين - وقوله تعالى - كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون - وأما قوله تعالى - فإلينا مرجعهم ثم الله شهيد على مايفعلون - أى ثم نجازيهم بما عملوا لأنه كان شهيدا على مايعملون فأقام العلة مقام المعلول ، وقوله تعالى - وإنى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى - أى بقى على الهدى من التوبة والإيمان والعمل الصالح، فاستعمل ثم نظرا إلى تمام البقاء واستبعادا لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها لأن البقاء عليها أفضل انتهى . وقد تجىء ثم فصيحة كما قيل فى قول المفتاح ثم يتفرع لإفصاحها عن محذوف : أى فيحصل الإيماء ثم يتفرع : وفى شرح المشارق أنها تجىء لمجرد استفتاح الكلام . وزعم الأخفش والكوفيون أن ثم تقع زائدة وجعلوا على ذلك قوله تعالى:

(وحتى) للجمع مع (الغاية) بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها فى زيادة أو نقص ينقطع الحكم عنده (والتدريج) بأن ينقضى ماقبلها شيئا فشيئا إلى أن يبلغ الغاية ، ولهذا اشترط فى المعطوف بها أن يكون بعضا مما قبلها ولو تقديرا كما فى قوله :

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعلـه ألقاها

إذ المراد ألقى مايثقله حتى نعله ، أوشبيها بالبعض نحو : أعجبتنى الجارية حتى كلامها ، ويمتنع حتى ولدها ، وشرط المعطوف بها أيضا أن يكون اسما ظاهرا .

-ثم تاب عليهم - جعلوا تاب هو الجواب وثم زائدة . ورد بالمنع وأن الجواب محذوف تقديره : فجاءوا إلى الله فاستغفروه ثم تاب عليهم ، وفى البحر تقديره تاب عليهم وكرر للتوكيد ، أو أريد بالأول إنشاء التوبة وبالثانى استدامتها ، وقيل إن إذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج إلى جواب بل تكون غاية للفعل الذى قبلها وهو خلقوا ، وأما قول زهير :

أرانى إذا أصبحت أصبحت ذا هوى فـثم إذا أمسيت أمسيت غاديا

فالفاء فيه زائدة لاثم (قوله فى زيادة أو نقص) اجتمعا فى قوله :

قهرناكم حتى الكماة فأنتم تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

(قوله ينقطع الحكم عنده) أى ماذكر من الزيادة والنقص ، ولو قال عندهما كان أولى لأن أو هنا تنويعية وحكمها حكم الواو فى وجوب المطابقة نص عليه الآبدى : قال المصنف فى بحث الجملة المعترضة من المغنى : وهو الحق (قوله ولهذا اشترط الخ) لأن الغاية والتدريج إنما يوجد إذا كان كذلك (قوله كما فى قوله ألقى الخ) قاله ابن مروان فى قصة المتلمس وهى مشهورة . والصحيفة الكتاب الذى ألقاه فى النهر وبالغ بإلقاء الزاد والنعل ليخفف عن راحلته وينجو من عدوه ، ويخفف منصوب بأن مضمرة بعد كى ، والزاد بالنصب عطف على رحله والشاهد فى حتى نعله لأن النعل ليس بعض الزاد حقيقة بل بالتأويل الذى ذكره الشارح :

هذا ، ومقتضى كلامهم فى باب الاشتغال أن حتى هنا ليست عاطفة وأن نعله منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور ، وتقدم ذلك مع جوابه ومافيه فى بابه (قوله وشرط المعطوف بها أن يكون اسما ظاهرا) فلا تعطف الفعل ولا الجملة لأنها منقولة من الجارة وهى مختصة بالأسماء ولو تأويلا ، وبهذا تعلم أن قوله اسما أولى من قول غيره مفردا لأنه لايخرج الفعل لأنه مفرد . وعلل فى المغنى عدم عطفها الجمل بأن شرط معطوفها أن يكون جزءا مما قبلها أوكجزء ، ولا يتأتى ذلك إلا فى المفردات . وأورد عليه الدمامينى أنه لو قيل فعلت مع زيد ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى كان المعطوف بها بعضا مع أنه جملة : وقد صرح النحاة وأهل المعانى بأن الجملة تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو - أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين - والفعل يبدل من الفعل كذلك فما فى المغنى وإن تبعه عليه غيره مشكل ، ولعله لذلك لم يعلل الشارح اشتراط كونه اسما بذلك كما فعل فيما قبله ، ولم يقل ولهذا اشترط كونه اسما أو وكونه اسما عطفا على مدخول اشترط ويذكر اشتراط الظاهر مستقلا لأنه لا يظهر تعليله بذلك .

واعلم أنه وقع فى المطول فى أول باب الفصل والوصل مايقتضى أن حتى تعطف الجمل ، لأنه لما ذكر صاحب التخليص أن شرط كون عطف الجملة الثانية على الأولى مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما جهة جامعة قال : الظاهر أنه أراد بنحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى ، لكن صرح بعد ذلك

قال المصنف : والضابط أن ماصح استثناؤه صح دخولها عليه ومالا فلا (لا للترتيب) فلا تفيده بل هى كالواو للجمع لا كالفاء خلافا للزمخشرى لأنك تقول : حفظت القرآن حتى سورة البقرة وإن كانت أول ماحفظت ، ومات كل أب لى حتى آدم ، ومن ادّعى أنها للترتيب فمراده الترتيب الذهنى على سبيل التدريج كما أفصح به ابن الحاجب والتفتازانى فى المطول والكافيجى فى شرح القواعد ، وإذا عطفت على مجرور فالأحسن إعادة الجار فرقا بينها وبين الجارة :

وقال فى التسهيل : يجب مالم يتعين العطف كعجبت من القوم حتى بنيهم ، واستحسنه المصنف والدمامينى ، وجزم به فى الجامع ، ورده أبو حيان ، والعطف بها قليل ولذا أنكره الكوفيون :

بأنها لا تعطف الجمل . قال السيد : وظاهر المفتاح يشعر بوقوعها بين الجمل حيث قال فى بحث العطف : ولابد فى حتى من التدرج ، كما ينبىء عنه قوله :

وكنت فتى من جنـــد إبليس فارتقى بى الحال حتى صار إبليس من جندى

إذ المتبادر أنه مثال لحتى العاطفة وحينئذ يجعل الشرط المذكور مخصوصا بحتى العاطفة المفردات ، ويمكن أن يقال حتى فى البيت استئنافية فإنها والعاطفة يرجعان إلى أصل واحد هى الجارة ، فاعتبار التدريج فى أحدهما يغنى عن اعتباره فى الأخرى رعاية لجانب الأصل بقدر الإمكان ، ويمكن أن تجعل جارة بتقدير حرف المصدرية ولا تعطف الضمير فلا يقال قام القوم حتى أنا ، وهذا الشرط نقله المصنف عن ابن هشام الخضراوى وقال : إنه لم يقف عليه لغيره :

أقول : وهو ظاهر على ما تقدم من أن العاطفة منقولة عن الجارة وشرط مجرورها أن يكون ظاهرا خلافا للكوفيين والمازنى ، نعم علل اشتراط ذلك فيها بأمور : منها : ما يقتضى اعتبار هذا الشرط . ومنها : الفرق بينها وبين العاطفة ورده ولو سلم ذلك لم يظهر هذا الشرط ، وزاد المصنف فى الحواشى شرطا آخر وهو أن يكون شريكا فى العامل فلا يجوز صمت الأيام حتى يوم الفطر انتهى أى لأنه بعد فرض كونه يوم فطر يستحيل صومه . وظن شيخنا العلامة الغنيمى أن العبارة حتى يوم عيد الفطر فقال : المانع فى هذا المثال شرعى والكلام فى حتى على طريق اللغة كما قالوا فى الإباحة التى من معانى الواو ، وكان يمكن التمثيل بمات الناس حتى عجب الذنب فلعله أوضح من مثاله وإن كان لا يخلو عن شىء ، نعم اشتراط الغاية يغنى عن هذا الشرط (قوله قال المصنف : والضابط) ينبغى تقديمه على قوله وشرط المعطوف لأنه متعلق بما قبله كما لا يخفى (قوله والتفتازانى فى المطول) عبارته : والتحقيق أن المعتبر فى حتى ترتب أجزاء ما قبلها ذهنا من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للأجزاء الأخر نحو : مات كل أب لى حتى آدم ، وفى أثنائها نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، أو فى زمان واحد نحو : جاء القوم حتى خالد إذا جاءوك جميعهم ويكون خالد أضعفهم أو أقواهم (قوله ورده أبو حيان) الأولى أن يقول : وإن رده أبو حيان :

قال فى المغنى : ورده أبو حيان وقال : هى فى المثال جارة إذ لا يشــترط فى تالى الجارة أن يكون بعضا أو كبعض بخلاف العاطفة ، ولهذا منعوا أعجبتنى الجارية حتى ولدها ، وفى البيت يعنى الذى مثل به ابن مالك وهو قوله : جود يمناك فاض فى الخلق حتى بائس دان بالاساءة دينا

محتملة ، وأقول : إن شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضا أو كبعض ، وقد ذكر ابن مالك ذلك فى باب حروف الجر وأقره أبو حيان عليه ، ولا يلزم من امتناع أعجبتنى الجارية حتى ابنها امتناع

(وأو لأحد الشيئين) نحو - لبثنا يوما أو بعض يوم - (أو الأشياء) نحو - فكفارته إطعام عشرة مساكين - الآية (مفيدة بعد الطلب) إما (التخيير) بين المتعاطفين نحو : تزوّج هندا أو أختها (أو الإباحة) نحو : تعلم فقها أو نحوا ، والفرق بينهما جواز الجمع فى الإباحة دونه .

قال الشمنى : وليس المراد بها الإباحة الشرعية لأن الكلام فى معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع ، بل المراد الإباحة بحسب العقل أو بحسب العرف فى أى وقت كان وعند أى قوم كانوا (و) مفيدة (بعد الخبر) إما (الشك) من المتكلم كجاء زيد أو بكر (أو التشكيك) للسامع : أى إيقاعه فى الشك ، ويعبر عنه بالإبهام

عجبت من القوم حتى بنيهم لأن اسم القوم يشمل أبناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها ، ويظهر لى أن الذى لحظه ابن مالك أن الموضع الذى يصح أن تحل فيه إلى محل حتى العاطفة فهى فيه محتملة للجارة فحينئذ يحتاج إلى إعادة الجار عند قصد العطف نحو : اعتكفت فى الشهر حتى آخره بخلاف المثال والبيت السابقين انتهى .

وقال الدمامينى : لأبى حيان أن يقول إنما يشمل اسم القوم أبناءهم إذا لم تقم قرينة على خلافه وهنا قامت قرينة وهى إضافة الأبناء إلى ضمير القوم .

وأجاب الشمنى بأن المراد شمول اسم القوم للأبناء فى الجملة وفى تركيب من التراكيب لا فى هذا الخاص ، ولو سلم فإضافة البعض إلى ضمير القوم لا يمنع شمول القوم للبنين لجواز أن يكون الضمير أخص مما يرجع إليه كالضمير فى قوله تعالى - وبعولتهن أحق بردهن - فإنه راجع إلى المطلقات وهو أخص مما يرجع إليه لأن المراد به الرجعيات وغيرهن ولا امتناع فى ذلك كما لو كرر الاسم الظاهر وخصص .

وقال الدمامينى : إن قوله إن إلى لا تحل فى المثال والبيت محل حتى دعوى عارية عن الدليل ، وأى مانع يمنع من أن العجب من القوم انتهى إلى بنيهم وأن فيض الجود فى الخلق انتهى إلى البائس فيكون المحل صالحا لإلى .

وأجاب الشمنى بأنه ليس المانع من ذلك معنويا بل صناعى أما فى المثال فلأن حتى الجارة لا تقابل بمن ، وأما فى البيت فلأن حتى الجارة إذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أن يكون المجرور بها بعضا أخيرا أو كبعض والبائس وإن كان بعضا من الخلق إلا أنه ليس ببعض أخير : قال : وفى هذا نظر يعرف من كلام المطول ، وذكر التحقيق الذى قدمناه (قوله بعد الطلب) أى بعد صيغة الطلب وإن لم يكن هناك طلب نفس إذ لا طلب فى الإباحة والتخيير ، ثم الحمل على الإباحة بعد صيغة الأمر ظاهر بخلاف غيرها من صيغ الطلب كالاستفهام كما بينه الرضى حيث قال : وإذا كان فى الأمر فله معنيان التخيير والإباحة ، ثم قال : وأما فى أقسام الطلب فالاستفهام نحو : أزيد عندك أم عمرو لا تعرض فيه لشىء من المعانى المذكورة ، وأما التمنى نحو : ليت لى فرسا أو حمارا فالظاهر فيه جواز الجمع إذ فى الأغلب من يتمنى أحدهما لا ينكر حصولهما معا ، وأما التحضيض نحو : هلا تتعلم الفقه أو النحو ، وهلا تضرب زيدا أو عمرا فكالأمر فى احتمال الإباحة والتخيير بحسب القرينة (قوله والفرق بينهما جواز الجمع فى الإباحة الخ) قال المصنف فى الحواشى : يقولون أو التى للتخيير تنافى الجمع وأو التى للإباحة لا تأباه يعنون أنها لا تنافيه ، ويقولون إن التخيير فيما أصله الحظر والإباحة فيما أصله الجواز . ويرد على الأول تزوّج هندا أو أختها وتزوّج هندا أو بنت عمها فإن قالوا الأصل الإباحة فى الإبضاع فسد بالمثال الأول وإن قالوا المنع فسد بالثانى لأنها فى الأول للتخيير وفى الثانى للإباحة ، والحق أن أو مشتركة وإنما يتبين أحد معانيها بالقرينة كسائر المشتركات انتهى . وفى المطول : والفرق بينهما أن التخيير يفيد ثبوت الحكم لأحدهما فقط بخلاف الإباحة فإنه يجوز فيها الجمع أيضا ، لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب أمر خارج (قوله ومفيدة بعد الخبر إما الشك الخ) ظاهره أن ما عدا التخيير والإباحة إنما يكون بعد الخبر وهو ظاهر التوضيح ، وبذلك

نحو ـ وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين ـ أو التقسيم نحو : الاسم نكرة أو معرفة ، ومنه قوله :

لنـــا ثنتـــان لابد منهما صدور رماح أشرعت أو سلاسل

قال بعضهم : أو الإضراب نحو ـ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ـ وقد تأتى بمعنى الواو كقوله :

صرح الأشمونى فقال : وما سواهما فبعد الخبر ؛ وصرّح الشاطبى بأن الشك والإبهام يختصان بالخبر والباقى يستعمل فى الموضعين ، وكلام المغنى يشعر به (قوله نحو : وإنا أو إياكم) قال فى المغنى : الشاهد فى الأولى ؛ وقال الدمامينى : فيهما ، والأقرب أن الشاهد فى الثانية فقط لأن الشرط تقدّم كلام خبرى ، وهو إنما يتحقق بقوله ـ لعلى هدى ـ لأن ماقبله ليس كلاما ، وإلى هذا أشار فى شرح التوضيح فقال : فإنا أو إياكم لعلى هدى كلام خبرى وأو فى ضلال مبين للإبهام فيكون الشاهد فى الثانية انتهى ؛ لكن قد يقال إن لعلى هدى أو فى ضلال مبين خبر عن الأوّل وحذف خبر الثانى أو بالعكس ، ولا يتعين كونه خبرا عنهما وإن صلح لذلك لأنــه جار ومجرور ؛

بقى أنه قال فى المثل السائر إنما خولف بين الحرفين فى الدخول على الحق والباطل لأن صاحب الحق كأنه مستعل على جواد يركض به حيث شاء ، وصاحب الباطل كأنه منغمس فى ظلام منخفض فيه لا يدرى أين يتوجه (قوله ومنه قوله وقالوا الخ) أشرعت : صوبت تقول أشرعت الرمح نحو العدو إذا صوبته إلى جهته وقصدت طعنه به أراد أنه لا بد من القتل أو الأسر فأشار بإشراع صدور الرماح إلى الحالة الأولى وبالسلاسل إلى الحالة الثانية ، وإنما قال ومنه لاحتمال أن يكون المعنى لابد من أحدهما فحذف المضاف كما قيل فى ـ يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان ـ :

[تنبيه] من مجىء أو للتقسيم قوله تعالى ـ إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ـ وقد يتوهم أنها بمعنى الواو وأن الواو والفاء أليق منها لأن القلب عبارة عن محل الإدراك وإلقاء السمع عن الجد والاجتهاد وتحصيل تلك الإدراكات والمعارف ، ومعلوم أنه لا بد من الأمرين جميعا فالمقام مقام الواو الجامعة ، وهذا غفلة عن أن القوى العقلية قسمان : منها ما يكون فى غاية الكمال والإشراق ويكون مخالفا لسائر القوى العقلية بالكم والكيف ، أما الكم فلأن حصول المقدمات البديهية والحسية والتجريبية بها أكثر ، وأما الكيف فبتركب المقدّمات على وجه ينساق إلى النتائج الحقة بأسهل وجه وأسرع وأمثل ، وهذه النفس القدسية تستغنى فى معرفة حقائق الأشياء عن الغير إلا أن ذلك فى غاية الندور وإليه الإشارة بقوله ـ إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب ـ وذكره بلفظ التنكير ليدل على الكمال التام : أى لمن كان له قلب عظيم الاستعداد للوقوف على عالم القدس فإن التنكير يأتى للتعظيم ، وقوله ـ أو ألقى السمع وهو شهيد ـ إشارة إلى الثانى ، ولكثرة هذا القسم أمر فى أكثر الآيات بالطلب والكسب نحو ـ أفلم يسيروا فى الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها ـ فتأمل (قوله قال بعضهم : أو الإضراب) قال ذلك سيبويه : بشرط تقدم نفى أو نهى وإعادة العامل وقاله الكوفيون وأبو على وأبو الفتح وابن برهان مطلقا ، والآية إنما يظهر القول بالإضراب فيها على هذا ، وقد أولها فى المغنى بأمور فراجعه ؛ وظاهر هــذا أن أو التى للإضراب عاطفة وإن كان لايقع بعدها إلا الجمل لأن العطف لا يختص بالمفردات ، وكلام الرضى يقتضى أنها غير عاطفة بل استئنافية (قوله بمعنى الواو) فتكون لمطلق الجمع :

واعلم أن ابن جنى أثبت مجىء أو بمعنى الواو وجعله من تدريج اللغة وعقد له بابا فى الخصائص قال : وذلك

• جاء الخلافة أو كانت له قدرا •

[فائدتان : الأولى] لا يعطف بأو بعد همز التسوية للتنافى بينهما لأن أو تقتضى أحد الشيئين أو الأشياء والتسوية تقتضى الشيئين نحو: سواء علىّ أقمت أو قعدت ، فإن لم توجد الهمزة جاز العطف بها نص عليه السيرافى فى شرح الكتاب نحو : سواء على قمت أو قعدت ، ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا ، وقراءة ابن محيصن — أو لم تنذرهم — وأما تخطئة المصنف لهم فى ذلك فقد ناقشه فيها الدمامينى ؟

أن يشبه شيء شيئا فى موضع فيمضى حكمه على حكم الأول ثم يترقى منه إلى غيره فمن ذلك قولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين ، ولو جالسهما جميعا كان مطيعا لا مخالفا ، وإن كانت أو إنما هى فى أصل وضعها لأحد الشيئين ، وإنما جاز ذلك فى هذا الموضع لا لشيء جمع إلى نفس أوبل لقرينة من جهة المعنى انضمت إلى أو ، وذلك لأنه إنما رغب فى مجالسة الحسن لما فى مجالسته من الحظ وذلك موجود فى مجالسة ابن سيرين ثم لما جرت أو فى هذا الموضع مجرى الواو تدرج من ذلك إلى موضع عار من هذه القرينة كقوله :

فكان سيان أن لا يسرحوا غنما ... أو يسرحوه بها واغبرت السوح

وسواء وسيان لا تستعمل إلا بالواو (قوله جاء الخلافة الخ) البيت لجرير يمدح به سيدنا عمر بن عبد العزيز رحمه الله والمعنى وكانت له قدر قال فى المغنى : والذى رأيته فى ديوانه إذ كانت . قال الدمامينى : هو لا يقدح فى رواية الجماعة ويحتمل أن أوفيه للشك وكأنه قال نال الخلافة لما أرادها لأنه أحق بها أو قدرت له من غير طلب اعتناء من الله به وكأنه شك أى ذلك كان من حيث كان فيه الصفات التى من أجلها أحق بالخلافة من غيره ومن حيث إنه من الذين يعتنى الله بهم فيبلغهم أعلى المراتب (قوله والتسوية تقتضى نفس أحدهما) الظاهر أن يقول والتسوية تقتضى متعددا .

والحاصل أن التسوية من الأمور النسبية التى لا تقوم إلا باثنين فصاعدا والعطف فيها مما اختصت به الواو ، وفى المغنى أن أم المتصلة تشاركها فى ذلك لعطفها فى نحو : سواء علىّ أقمت أم قعدت مما لا يستغنى ، لكنه قال فى الحواشى إن هذا الكلام منظور فيه إلى حالته الأصلية والأصل سواء قيامك وقعودك فالعاطف بطريق الأصالة إنما هو الواو فثبت أن الواو مختصة بهذا الحكم لا يشاركها فيه غيرها (قوله فقد ناقشه فيها الدمامينى) سنده فى المناقشة عبارة السيرافى قال : اعلم أن السيرافى قال ما هذا نصه : وسواء إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت أم بعدها كقولك سواء على أقمت أم قعدت انتهى . قال : وهو نص صريح يقضى بصحة قول الفقهاء إلى أن قال : فإن قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه لأنها تقتضى شيئين فصاعدا وأو لأحد الشيئين أو الأشياء؟ قلت : وجهه السيرافى بأن الكلام محمول على معنى المجازاة ، فإذا قلت سواء قمت أو قعدت فتقديره إن قمت أو قعدت فهما على سواء وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدأ فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء ، وسواء على قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدإ محذوف : أى الأمران سواء ، وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر ، وصرح الرضى بمثل ذلك وحكى أن أبا على الفارسى قال : لا يجوز أو بعد سواء ورده ولعله مستند المصنف ، والعجب أنه أورد كلام الفقهاء فى المعطوف بعد همزة التسوية وكذا ما فى الصحاح ، والفرض أنه لا همزة فى شىء من ذلك ، وكأنه توهم أنها لازمة بعد كلمة سواء فى أول جملتها فقدر الهمزة إذا لم تكن مذكورة ، وتوصل بذلك إلى تخطئة الفقهاء وغيرهم وهو مندفع بما مر انتهى ملخصا .

وأقول: ليس فى العبارة التى نقلها عن السيرافى ما هو ظاهر فى كلام الفقهاء فضلا عن كونه نصا لم يتعرض للعطف

[الثانية] : إذا نهى عن المباح امتنع فعل جميع ما كان مباحا باتفاق من النحاة ، وحكم المخير فيه حكم المباح عند السيرافى ، ووافقه فى المغنى ، وصححه ابن عصفور ، وجوّز ابن كيسان كون النهى عن واحد وعن الجميع ، فإذا قلت لا تأخذ دينارا أو ثوبا جاز عنده أن يكون نهاه عن الجميع وعن أحدهما على مقابلة الأمر لأن الأمر كان بأخذ أحدهما ، وهذان القولان جاريان فى نحو : ماجاءنى زيد أو عمرو ،

(وأم لطلب التعيين) إن وقعت (بعد همزة داخلة على أحد المستويين) فى الحكم فى ظن المتكلم نحو : أزيد عندك أم عمرو إذا كان عالما بأن أحدهما عند المخاطب لابعينه ، ولهذا يجاب بتعيين أحدهما لا بعندى أحدهما

بأو بعد سواء إذا لم توجد الهمزة ، وإنما نص على لزوم أم بعد سواء إذا دخلت ألف الاستفهام ، واحترز بذلك عما إذا كان ألف الاستفهام بدون سواء فإنه يعطف بأو ولاتتعين أم ، و لاعتراض على الفقهاء لم ينشأ من الهمزة إنما نشأ من التسوية لما علمت من أن معناها مناف لمعنى أو ، وما وجه به العطف محتاج إليه مطلقا وجدت الهمزة أولا عطف بأو أو بأم كما تقدم ، غاية الأمر أن هذا الموضع سمع فيه العطف بأم والقياس العطف بالواو فأوّل ماسمع ولاتتجاوز مورد السماع وإن أمكن فيه ذلك ، وأما تقدير الهمزة فلأنهم نصوا على تقديرها إذا حذفت مع أم فأو أولى بذلك هذا ، وقد يقال قد تقرر أن أو تأتى بمعنى الواو وحملوا على ذلك مواضع لايغنى فيها المعطوف عليه نحو : « مابين سافع مهره أو ملجم » فهلاقيل بمثله فى كلام الفقهاء وقراءة ابن محيصن فايحرر المقام (قوله إذا نهى عن المباح) ليس المراد المباح الشرعى كما تقدم فصح تمثيل المصنف لذلك فى المغنى بقوله تعالى - ولا تطع منهم آثما أو كفورا - واندفع توقف الدمامينى بأن طاعة الآثم أو الكفور فى الإثم أو الكفر لاتباح أصلا بل تحرم ، لكنه قال بعد ذلك : ولعل الإباحة إنما لحظ فيها ماكان الكفار يعتقدونه من أن طاعة الآثم أو الكفور مباحة لاحرج على من ارتكبها (قوله وهذان القولان جاريان فى نحو : ماجاءنى زيد أو عمرو) أى مما وقع فيه العطف بأو بعد النفى فعلى القول الأوّل يكون المنفى الجميع وعلى الثانى يجوز كون المنفى واحدا وكونه الجميع ، وعلى القول الأوّل جرى ابن الحاجب فى قوله تعالى - لاجناح عليكم إن طلقتم النساء مالم تمسوهنّ أو تفرضوا لهنّ فريضة - وقال : ليس المعنى مدة انتفاء أحدهما يريد أنه إذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى ، فكيف يصح نفى الجناح عند انتفاء أحد الأمرين بل المعنى مدة لم يكن واحد منهما ، وذلك صادق بنفيهما جميعا لأنه نكرة فى سياق النفى الصريح بخلاف الأول فإنه لاينفى إلا أحدهما ، ولا حاجة لجعل أو بمعنى إلا فى الاستثناء والمضارع بعدها منصوب بأن ، ومثله قوله صلى الله عليه وسلم « البيعان بالخيار مالم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اختر » فاحفظه :

بقى هنا فائدة وهى أن الدمامينى قال فى حاشية البخارى عند قوله فنزلت هذه الآية - وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها - : حضرت بالقاهرة فى سنة تسع وثمانين وسبعمائة أو سنة ثمان درسا بالشيخونية عند بعض حذاق المالكية فأفضى الكلام إلى أنه إذا ذكر متعاطفان بأو فإنه يعاد الضمير إلى أحدهما ، فقال ذلك المدرس : وزعم بعض أصحابنا أن منه هذه الآية وهو خطأ لأنه لم يعد إلى أحدهما لابعينه بل إلى أحدهما معينا وهو التجارة ، وليس البحث فيه فقلت له : يلزم إما الحذف أو الإتيان بما لافائدة فيه والأول خلاف الأصل والثانى باطل ، لأنك إما أن تقدر إليه فيلزم الأول أولا تقدر شيئا ألبتة فيلزم الثانى لأن ذكر اللهو يكون ضائعا ، فقال : لايقدر إليه للدلالة عليه ، فقلت له : هذا ممكن غير أن لنا عنه مندوحة فاستبعد ذلك وكاد يقطع باستحالته ، فقلت له يمكن أن يعود الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم وهو الرؤية كأنه قيل وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إلى الرؤية

لأنه معلوم للسائل وعلامتها صحة الاستغناء عنها بأى ، وتسمى حينئذ متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يغنى أحدهما عن الآخر فتسميتها بذلك لأمر خارج عنها ، ويقال لها المعادلة لمعادلتها الهمزة فى إفادة الاستفهام ، وتسمى أيضا

الواقعة على التجارة أو اللهو فاستحسنه ، ثم رأيته بعد ذلك بنحو عشرين سنة فى شرح الحاجبية للرضى وفى غيره انتهى :

أقول : وقوله إنه يعاد الضمير إلى أحدهما محمول على ما إذا كانت أو للشك ونحوه مما تكون فيه لأحد الأمرين لا التى للتنويع لأنها بمنزلة الواو كما نبه عليه الآبدى وأقره فى المغنى فى بحث الجملة المعترضة كما مر قريبا ، وكثير من الناس يبقى الكلام على عمومه وليس كذلك ، ومما يدل على أن التنويعية يطابق الضمير معها لما يذكر قوله تعالى — إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما — والتأويل الذى قاله الرضى فى الآية المتقدمة متعين لأنه لم يقل إليهما ٥

واعلم أن الرضى قال : ولنذكر بقية أحكام العطف ، إلى أن قال : ومنها أن كل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يجب تطابقهما مطلقا نحو : زيد وعمرو جاءانى ، ومات الناس حتى الأنبياء فبنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه ، ثم أشار إلى دفع مايتوهم أنه من أفراد هذه الكلية مع عدم ثبوت حكمها له ، وهو فى الواقع ليس من أفرادها بقوله : وأما قوله تعالى — والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها — إلى أن قال : وقوله تعالى — وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها — أى إلى الرؤية انتهى ؛ وإنما ذكرها هنا استطرادا لا سهوا لأن حرف العطف فيها أو ، وقد تكلم عليها حين تكلم على أو ، وقد يقال لما كانت أو فيها تنويعية وهى بمنزلة الواو ذكرها هنا وذكرها فى الكلام على أو نظرا للفظها ؛ هذا ، وأورد أنه كيف يصح أن تكون الرؤية منفضا إليها مع أنها متقدمة على الانفضاض وسبب له هذا بعيد سيما إذا كانت الرؤية الثانية هى الأولى المستفادة من قوله — وإذا رأوا — ويمكن توجيه كلامه بحمل الأولى على غير البصرية والثانية على البصرية ، لكن يلزم اختلاف الضمير ومرجعه إلا أن يقال لما كانت غير البصرية معناها الإدراك وهو من حيث هو يصدق بالمعنى الحاصل بالبصرية كان هذا القدر من العموم كافيا فى مرجع الضمير ، أو أن الرؤية فى الأصل تصدق بالبصرية وبغيرها فحملت الرؤية على غير البصرية وعاد الضمير إليها على الماصدق الثانى على طريق الاستخدام ؛ وقال الناصر اللقانى : وقد سئل عن ذلك هناك رؤيتان جزئيتان إحداهما من بعيد هو مكان الصلاة سابقة على الانفضاض حاملة عليه والأخرى من مكان قريب لاحقة للانفضاض ، لكن بينهما حد مشترك حاصل فى ضمن كل منهما هو مطلق الرؤية أعنى جنسهما المعول عليهما فهما أعنى الرؤيتين الجزئيتين متغايرتان بحسب الشخص ومتحدتان بحسب الجنس ولا استحالة فى تصادق المتضادين على شىء باعتبارين ٥

[تتمة] إذا كان العطف بالفاء أو بثم جاز الإفراد والمطابقة والإفراد مع ثم أحسن ، وإن كان العطف بلا فقال فى الارتشاف : الذى يقتضيه النظر أن الحكم فى ذلك للأول . وقال ابن عصفور : الضمير على حسب المتأخر وإن كان العطف ببل أو بلكن . قال فى الارتشاف : الذى يقتضيه النظر أن الحكم للثانى ؛ وقال ابن عصفور : على حسب المتأخر منهما ، وثمرة القولين تظهر إذا كان أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا (قوله صحة الاستغناء عنها بأى) أى مضافة لضمير المتعاطفين فيقال فى المثال أيهما عندك (قوله فتسميتها بذلك الخ) أى لأن الاتصال على هذا بين السابق واللاحق فأطلق عليها متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين بها فتسميتها بذلك إنما هو لأمر خارج عنها ، وقيل سميت متصلة لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة ، ألا ترى أنهما جميعا بمعنى أى ، واعتبار هذا المعنى فى تسميتها أولى من الأول لأنه راجع إلى نفسها ، لكنه إنما يأتى فى المسبوقة

بذلك إن وقعت بعد همزة التسوية وهى الداخلة على جملة فى محل المصدر نحو : ماأدرى أقمت أم قعدت ـ سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون ـ فإن وقعت أم بعد غير همزة التسوية وهمزة يطلب بها وبأم التعيين كانت منقطعة بمعنى بل مختصة بالجمل نحو ـ أم هل تستوى الظلمات ـ أى بل هل ، وقد تتضمن مع ذلك الاستفهام الحقيقى نحو • إنها لإبل أم شاء • أى بل أهى شاء ، أو الإنكارى نحو ـ أم له البنات ولكم البنون ـ إذ لو جعلت للإضراب المحض لزم المحال ، وقد ترد محتملة للاتصال والانقطاع نحو ـ أم تقولون على الله مالا تعلمون ـ وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها :

(وللرد) أى رد السامع (عن الخطإ فى الحكم) إلى الصواب فيه (لا) فهى لنفى الحكم عن تاليها وقصره على متلوها إما قصر إفراد أو قلب ولهذا لا يعطف بها إلا (بعد إيجاب) أو أمر أو نداء كزيد كاتب لاشاعر ردا على من اعتقد اتصاف زيد بالشعر والكتابة أو اتصافه بالشعر فقط :

وذكر السهيلى والآبدى أن من شرط العطف بها أن لايصدق أحد متعاطفيها على الآخر ، فلا يجوز جاءنى رجل لا زيد بخلاف لا امرأة .

قال فى الأوضح : وهو الحق ، ومنع الزجاجى العطف بها على معمول الفعل الماضى ، ويرده قولهم نفعك جدك لا كدك :

(و) للرد عن الخطأ فى الحكم (لكن وبل) واقعين (بعد نفى) أو نهى فهما لتقرير حكم متلوهما وإثبات

بهمزة الاستفهام يترجح الأول لشموله النوعين (قوله نحو ما أدرى الخ) إشارة إلى أنه لا يختص الحكم بسواء كما أفاده قوله وهى الداخلة الخ وإن أوهم قولهم بعد همزة التسوية الاختصاص (قوله مختصة بالجمل) أى خلافا لابن مالك كما يأتى (قوله وقد يتضمن مع ذلك الاستفهام الخ) فتكون بمعنى بل والهمزة (قوله أى بل أهى شاء) قال فى التوضيح : وإنما قدرنا بعدها مبتدأ لأنها لا تدخل على مفرد : وقال ابن مالك : إنها قد تدخل على المفرد ولم يقدر مبتدأ واستدل بأنه قد سمع أن هناك لإبلا أم شاء بالنصب . وأجيب بإمكان حمل أم على أنها متصلة وحذفت الهمزة قبل إن، أو التقدير أن أم منقطعة وانتصب شاء بمحذوف : أى أم أرى شاء والتوكيد بأن إما لأن المخاطب شاك فى أن هناك إبلا أو منكر ، وعلى الأول فالتأكيد مستحسن وعلى الثانى واجب كما لا يخفى على معانى المعانى ، فمن العجب ماكتبه شيخنا عبد الله الدنوشرى بهامش شرح التوضيح من قوله انظر ما فائدة التوكيد بإن ، وادعى فى المغنى أن ابن مالك خرق إجماع النحويين وهو تابع فى ذلك لأبى حيان ، وناقش الدمامينى ابن هشام فراجعه (قوله نحو ـ أم تقولون على الله مالا تعلمون ـ) قال الزمخشرى : يجوز فى أم أن تكون معادلة بمعنى : أى الأمرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون أحدهما ويجوز أن تكون منقطعة (قوله إما قصر إفراد) إن كان المخاطب يعتقد الشركة (قوله أو قلب) إن كان المخاطب يعتقد العكس كما يعلم مما بعد (قوله أو أمر) فى معنى الأمر الدعاء نحو : رحم الله زيدا لا عمرا ، والتحضيض نحو : هلا تضرب زيدا لا بكرا . قاله أبو حيان ، وفى الرضى خلافه (قوله قال فى الأوضح : وهو الحق) للإمام أبى الحسن على السبكى رسالة سماها [نيل العلا فى العطف بلا] حقق فيها الكلام على هذا الشرط ، وبين أنه لا ينافى أمثلة أهل المعانى فى القصر بنحو : زيد كاتب لا شاعر ، لخصنا المقصود منه فى حاشية المختصر (قوله نفعك جدك لا كدك) اعلم أن أصل المثل هكذا جدك لا كدك وقالوا فى تفسيره ما فى الشرح فالرد بقولهم لا به فاندفع ما قيل لا دليل فيه لجواز كون التقدير نافعك جدك أو ينفعك . هذا ، وفى هذا المثل على تقدير كون جدك فاعلا بفعل محذوف حذف الفعل وبقاء الفاعل فى غير المواضع الأربعة المذكورة فى باب الفاعل (قوله ردا على من اعتقد أن الخ) هذا فى بل ظاهر ،

نقيضه لتاليهما نحو : ماجاء زيد لكن عمرو أو بل عمرو ، ولا تضرب زيدا لكن عمرا أو بل عمرا ردا على من اعتقد أن الجائى أو المضروب زيد لا عمرو فهما لقصر القلب لاغير ، ومن ثم وجب الرفع فى نحو : مازيد قائما لكن أوبل قاعد ، وشرط العطف بلكن إفراد معطوفها ووقوعها بعد نفى أو نهى وعدم اقترانها بالواو فإن تلتها جملة أو تلت واوا أو وقعت بعد إثبات أو أمر فهى حرف ابتداء للاستدراك (ولصرف الحكم) عن المتلو بأن ينقل (إلى مابعدها) ويصير المتلو كأنه مسكوت عنه (بل) واقعة (بعد إيجاب) أو أمر كجاء زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا فمفادها نقل الحكم بالمجىء والأمر بالضرب عن زيد وإثبات ذلك لعمرو .

وأفهم كلامه أن لكن لايعطف بها بعد الإيجاب وهو مذهب البصريين لأنه لم يسمع ، وجوّزه غيرهم قياسا

وأما فى لكن فنقله السعد عن المفتاح والايضاح ثم قال : والمذكور فى كلام النحاة أن لكن فى ما جاءنى زيد لكن عمرو لدفع زعم المخاطب أن عمرا أيضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملاءمة لأنه للاستدراك ، وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء ، وهذا صريح فى إنما يقال ما جاءنى زيد لكن عمرو لمن اعتقد أن المجئ منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو على ماوقع فى المفتاح ، أما أنه يقال لمن اعتقد أنهما جاآك معا على أن يكون قصر إفراد فلم يقل به أحد (قوله ومن ثم) أى من أجل أنهما لتقرير حكم متلوهما وإثبات نقيضه لتاليهما (قوله وجب الرفع فى نحو الخ) أى لأن متلوهما منفى فنقيضه مثبت ومالا تعمل فى مثبت فلا يجوز النصب على إعمال ما بل يجب الرفع على أن الواقع بعدهما خبر مبتدأ محذوف ، ولا تكون لكن وبل من حروف العطف لما يأتى من أن شرط معطوفهما الإفراد (قوله وشرط العطف بلكن إفراد معطوفها) سكت عن اشتراط ذلك فى بل فأوهم أنها تكون عاطفة فى الجمل ، وجرى على ذلك ابن الناظم فقال فإن كان المعطوف بها جملة ، والصحيح خلافه :

قال الزركشى : وكان بعض الأكابر يقول : لم لم تكن عاطفة إذا وقع بعدها الجمل وما الفرق بينها وبين الواو ؟ والذى يظهر فى الفرق أن بل لما كان أصلها الإضراب صار ما قبلها كأنه لم يذكر فكأنه لاشىء يعطف عليه ، وكان مقتضى هذا أن لا تعطف المفردات لكن لما حصل التشريك فى الإعراب وكان ما بعدها معمولا لما قبلها أمكن إلغاؤه من هذا الوجه ، فلما بقى تعلق ما قبلها بما بعدها لم يحصل الإضراب إلا فى نسبة الحكم لما قبلها فقط ، لكن مقتضى هذا أن تكون حتى عاطفة إذا وقع بعدها الجملة إلا أنه لم يكن أصلها العطف بل أصلها الغاية كإلى ، فلما وقع بعدها الجملة لم يتعذر بقاؤها على أصلها ولما وقع بعدها المفرد مع عدم مصاحبتها للغاية جعلت حرف عطف ، ولهذا يدعى فيها مع كونها عاطفة معنى الغاية انتهى . ولا يخفى ما فيه . أما أوّلا : فلا خصوصية لبل فى كونها غير عاطفة للجمل على ما عرفت فيما مر من أن لكن ولاكذلك فما وجه تخصيص السؤال بها ، وغاية ما دل كلامه على أن حتى تشاركها فى ذلك لما قاله . وأما ثانيا : فلأن كلامه يوهم أن معنى الغاية لا يظهر فى حتى إذا وقع بعدها مفرد مع أن شرط عطفها للمفرد أن يكون غاية لما قبلها (قوله ووقوعها بعد نفى) هذا لا حاجة لذكره للعلم به من كلام المصنف ، وكان ينبغى أن يقول : وعلم من كلامه أن شرط العطف بلكن وقوعها بعدنفى أو نهى وبقى من شروطه أفراد الخ (قوله أوأمر أو نهى) أفاد أنهافى هذه الحالة لاتكون بعد الاستفهام وهو كذلك كما نص عليه فى التسهيل فلا يجوز هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم (قوله ولصرف الحكم الخ) الحاصل أنها تفيد مع النفى والنهى أمرين تأكيدى وهو تقرير ما قبلها وتأسيسى وهو إثبات نقيضه

على بل وإن بل فى غير الإيجاب لاتفيد صرف الحكم إلى مابعدها، وجوّزه المبرد وعبد الوارث كما بعد الإيجاب فعلى قوله يجوز مازيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ماهو قاعدا واستعمال العرب على خلاف ذلك :

[تنبيه] يجوز عطف الفعل على مثله إن اتحدا فى الزمان ولا يضر اختلافهما فى اللفظ وعلى اسم يشبهه

لما بعدها. وبعد غيرهما أمرين تأسيسين إزالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها (قوله وجوزه المبرد وعبدالوارث) قال فى شرح التوضيح . ويلزمهما أن لا تعمل ما فى قائما شيئا لأن شرط عملها بقاء النفى فى المعمول وقد انتقل عنه انتهى ؛ وقد يقال انتقاله بعد مضى العمل لا يضر قياسا على النصب بعد فاء السببية أو واو المعية بعد النفى المنتقض بعدهما نحو :

وما أصاحب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حبا إلىّ هم

فيجوز فى أذكرهم النصب مع انتقاض النفى بعد وقد مرت هـذه المسألة فى باب النواصب (قوله اتحدا فى الزمان) أى المضى والاستقبال (قوله ولا يضر اختلافهما فى اللفظ) مثال اتحادهما فى نوع الفعلية — لنحيى به بلدة ميتا ونسقيه — ومثال اختلافهما فيها — يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار — ونحو — تبارك الذى إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجرى من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا —:

قال المصنف : قال بعض الطلبة : لا يتصور لهذا أى عطف الفعل على الفعل مثال لأن نحو : قام زيد وقعد عمرو المعطوف فيه جملة لا الفعل ، وكذا قام وقعد زيد لأن فى أحد الفعلين ضميرا ، فقلت له : فإذا قلت يعجبنى أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج فبالها خجلة وقع فيها انتهى :

ووجه ما ذكره فى تصوير ذلك أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم فلولا أن العطف للفعل لم يتأت نصبه أو جزمه وقد ظهر النصب فى ونسقيه والجزم فى يجعل ، وهذا أولى من قول المرادى : فإن قلت ليست هذه المثل من عطف الفعل على الفعل وإنما هى من عطف جملة على جملة ؟ قلت : لما كان الغرض منها إنما هو عطف الفعل لأن فاعل الفعل الثانى هو فاعل الفعل الأوّل صح أن يقال إنها من عطف الفعل على الفعل انتهى لأنه يقتضى أنها فى الحقيقة من عطف الجملة على الجملة : وهذا لا يظهر فيما إذا نصب الفعل أو جزم لأن ذلك يقتضى أنه من عطف المفردات :

واعلم أنه لا يشكل على كون العطف للفعل وحده فى مثل ويجعل أن الواقع جوابا جملة جعل وإن كان المجزوم محلا للفعل وحده كما دل كلام المغنى فى بحث الجمل التى لها محل حيث عد منها الجملة الواقعة جوابا بشرط جازم ، ولم يقترن بالفاء ومثالها بنحو : إن تقم أقم وإن قمت قمت ، وإذا كان المعطوف يجعل وحده لظهور الجزم فيه فهو لا يصلح لكونه جوابا لأنه مفرد وجملتها بتمامها غير معطوفة فلا يمكن جعلها جوابا لعدم التبعية لأنه يكفى فى كونها جوابا تبعية فعلها (قوله وعلى اسم يشبهه) نحو — فالمغيرات صبحا فأثرن — ونحو — ومايكفر بها إلا الفاسقون — أوكلما عاهدوا — قرأها ابن السماك بسكون الواو :

قال الزمخشرى : على أن الفاسقين بمعنى الذين فسقوا فكأنه قيل وما يكفر بها إلا الذين فسقوا ونقضوا عهد الله مرارا كثيرة ، وأما — وأقرضوا الله قرضا — فليس أقرضوا معطوفا على مصدّقين للفصل بالمعطوف الذى هو المصدقات بين الموصول والصلة على هذا التقدير ، ولكنه معطوف على مجموع المصدقين والمصدقات كأنه قيل إن الذين تصدقوا وأقرضوا على أن يكون الذين تصدقوا شاملا للمذكرين والمؤنثات أو اعتراض بين إنّ وخبرها

وبالعكس وعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس ، والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف . ولا تجب إعادة الخافض إذا أريد العطف على الضمير المجرور كما قاله ابن مالك وجماعة خلافا للجمهور :

قال جدى رحمه الله: والشواهد لما قاله كثيرة والاحتمالات لا تنفى الظهور فلا تقدح إذ المسألة ليست قطعية فينبغي المصير إليه ورفض القياس إذ المبحث لغوى .

أو مستأنف (قوله وبالعكس) جعل منه ابن مالك فى شرح الكافية قوله تعالى - يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى - وليس ماذهب إليه بمتعين بل هو مرجوح :

قال الزمخشرى : مخرج عطف على فالق ويخرج الحى من الميت جملة مبينة لفالق الحب والنوى لأن فلقهما من جنس إخراج الحى من الميت لأن النامى كالحيوان انتهى. وعند هذا يترجح بل يتعين بمقتضى علم المعانى عطف مخرج على فالق الحب والنوى لا على يخرج لعدم صلاحيته لتبيين فالق الحب والنوى :

بقى أنه على تقدير كون ومخرج عطفا على يخرج يكون من عطف المفرد الذى هو الاسم على الجملة لأن جملة يخرج خبر ثان لأن الله ، ويحتاج لإعتذار المرادى السابق لكن كان ينبغي أن ينص على ذلك ، وقد صرح فى الارتشاف بعطف الجملة الاسمية على المفرد ومثله بقوله تعالى - بياتا أوهم قائلون - وقال السيوطى فى الهمع : يعطف المفرد على الجملة وبالعكس ومثل الأول فى شرحه بقوله تعالى - دعانا لجنبه أو قاعدا أو قائما - قال : فقاعدا عطف على لجنبه لأنه حال انتهى وفيه نظر لا يخفى ، وعد فى المغنى من الجمل التى لها محل الجملة التابعة لمفرد وقال : إنها ثلاثة أنواع أحدها المعطوفة بالحرف نحو : زيد منطلق وأبوه ذاهب إن قدرت الواو عاطفة (قوله وعطف الإسمية على الفعلية وبالعكس) ذكر فى المغنى ثلاثة أقوال ، الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين فى باب الاشتغال مثل قام زيد وعمرو أكرمته أن نصب عمرو أرجح لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما ، والمنع مطلقا ، والثالث لأبى على أنه يجوز فى الواو فقط . قال : وأضعف الثلاثة القول الثانى ولقد لهج به الرازى فى تفسيره (قوله والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف) كمررت برجل سواء والعدم : أى مستوهو والعدم ، فإن فصل جاز من غير ضعف وأحسن الفصل الفصل بالتوكيد بالضمير المنفصل نحو - لقد كنتم أنتم وآباؤكم - وأقله الفصل بلا بين العاطف والمعطوف نحو - ما أشركنا ولا آباؤنا - خلافا لمكى حيث جعل الآية من العطف من غير فصل وكأنه يظن أنه يشترط تقديم الفاعل على حرف العطف ، ويعطف على الظاهر والضمير المنفصل والمتصل المنصوب بلا شرط كقام زيد وعمرو ، وإياك والأسد - وجمعناكم والأولين - وإنما اشترط فى العطف على المرفوع المتصل الفاصل لأنه كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض حروف الكلمة ، وبالفصل بالتوكيد يظهر استقلاله وبغيره يطول الكلام وبطوله يستغنى عما هو الواجب نحو حضر القاضى امرأة والحافظو عورة العشيرة بالنصب ، ومنه يعلم أن الأصل الفصل بالتوكيد بالضمير المنفصل (قوله كما قال ابن مالك وجماعة) اختاره أبو حيان وقال : ينبغى أن يقيد بأن يكون الحرف ليس مختصا بجر الضمير احترازا من الضمير المجرور بلولا فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر (قوله خلافا للجمهور) أى جمهور البصريين واحتجوا بأن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له فلم يجز العطف كالتنوين ، وبأن حق المتعاطفين أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل المعطوف عليه . وأجاب ابن مالك بأن شبه الضمير بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه كالتنوين ولا يمنع منهما بإجماع ، وأن الحلول لو كان شرطا لم يجز رب رجل وأخيه وكل شاة وسخلتها بدرهم. وأجاب ابنه عن الأول بأن البدل فى نية تكرار العامل فاتباعه الضمير المجرور فى الحقيقة اتباع له وللجار جميعا

(و) الخامس منها :

[البدل]

وهو تابع مقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعه إثباتا أو نفيا (بلا واسطة) فخرج بمقصود غيره من نعت وتوكيد وعطف بيان فإنها متممات للمقصود بالحكم ، ومعطوف بلا وببل بعد نفى وبلكن وبنفى الواسطة المقصود بها وهو المعطوف ببقية أحرف العطف. والغرض منه أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ماقبله لإفادة توكيد الحكم وتقريره ، ولهذا يقولون البدل فى حكم تكرار العامل

لأن البدل فى قوة المصرح معه بالعامل : وأجاب بعضهم بأن البدل هو المبدل منه فى المعنى وكذا التوكيد إلا التوكيد بالنفس والعين لما تقرر فيهما فى بابه. وفرق الحريرى بين المنع هنا وجواز العطف على الضمير المرفوع والمنصوب بلا تكرير بأنهما لما جاز عطفهما على الاسم الظاهر جاز عطفه عليهما . وكان مزاده عطف المنصوب بعد فصله الجائز والمجرور لا يفصل :

[البدل]

(قوله وهو تابع الخ) هذا معناه الاصطلاحى: وأما فى اللغة فمعناه العوض وفى التنزيل — عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها — (قوله ومعطوف بلا) أى بعد الإيجاب ولذا أعاد الباء فى قوله وببل لئلا يتوهم رجوع قوله بعد نفى للا ، لكن إعادتها مع لكن تقتضى أن لكن يعطف بها بعد الإثبات ولا تعطف المفردات فى الإثبات إلا على قول الكوفيين :

والحاصل أن قوله مقصود يخرج المعطوف بلا بعد الإيجاب وببل ولكن بعد النفى : أما الأول فلأن الحكم السابق منفى عن التابع ، وأما الآخران فلأن الحكم السابق منفى والمقصود به إنما هو الأول (قوله بقية أحرف العطف) ومنها المعطوف ببل بعد الإيجاب (قوله ولهذا يقولون البدل فى حكم تكرار العامل) اعلم أن هذه المسألة مسألة ذات خلاف وإن أوهم كلامه الاتفاق عليها. وخلاصة القول فيها أنه على نية تكرار العامل وهو قول أكثر النحويين ، وحجتهم أن العرب قد تذكر العامل فى بعض المواضع ، واختلف هؤلاء هل تصرح به العرب مطلقا أو بشرط كونه جارا على مذهبين :

أحدهما : أنهم يصرحون به مطلقا ولكن ذلك كثير حين يكون جارا نحو — قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم — وقوله — لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة — كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم — ولقد نجينا بنى اسرائيل من العذاب المهين من فرعون — وقليل إذا كان غير جار وأمن الإلباس نحو قوله — ياقوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا — :

والثانى : أنه إنما يذكر إذا كان جارا ونحو — اتبعوا من لا يسألكم أجرا — من باب التوكيد لا من باب البدل ، وإذا علمت ذلك عرفت مافى قول شرح التوضيح فى باب الاشتغال أن عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح أن يكون خبرا أو مفسرا لغيره ، ولهذا امتنع زيدا ضربت عمرا أخاه بالرفع والنصب وإنما هو تقدير معنوى وإلا لم يكن من بدل المفرد ، ومافى قوله هنا لما مثل لبدل الظاهر من الضمير المفرد للإحاطة بقوله تعالى — تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا — أولنا وآخرنا بدل من الضمير المجرور باللام ، ولذا أعيد اللام مع البدل لأن كلامه أولا يقتضى أنه لا يلفظ بالعامل بالفعل وهو مخالف لكلامه ثانيا ، وقوله وإلا لم يكن من بدل المفرد لا يخلو عن نظر فقد صرحوا فى التوكيد اللفظى بأن نحو : قمت قمت من توكيد الضمير فقط كمامر ، وكلامه ثانيا

يقتضى أنه يلفظ به بالفعل وهو الحق لكن تخصيصه بعامل الجر قول وتخصيص الجار باللام لم يذهب إليه أحد : هذا ، وقال أيضا : وقولهم المبدل منه فى حكم الطرح إنما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده إذ لو لم يعتد بزيد أصلا لما كان للضمير مايعود إليه انتهى :

وفى المفصل قولهم إنه فى حكم تنحية الأول إيذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التوكيد والصفة فى كونهما تتميمين لما يتبعانه لا أنهم يعنون إهدار الأول واطراحه ، فلا يمتنع إبدال -غير المغضوب- من المجرور فى -عليهم- لوجود العائد حسنا وإنما يلزم الخلو منه لو كان المبدل منه مهدرا بالكلية .

لكن خالف هذا فى الكشاف فى قوله تعالى - ماقلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله - فقال : يمتنع أن تكون ما موصولة بالفعل وأن اعبدوا الله بدلا من الهاء فى به ، لأنك لو أقمت أن اعبدوا الله مقام ضمير الموصول فقلت إلا ما أمرتنى بأن اعبدوا الله بقى الموصول بلا عائد عليه من صلته انتهى :

وقال فى التسهيل : والكثير كون البدل معتمدا عليه وقد يكون فى حكم الملغى انتهى :

وقال المصنف فى الجامع بعد قوله وهو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة فمن ثم كان هو المعتمد كهند حسنها فاتن ونحو : : : كأنه ماحاجبيه معين بسواد مؤول انتهى

وقال فى التذكرة سلكت العرب فى المبدل منه مسلكين : أحدهما أنه ليس فى تقدير الطرح ولذلك أخبر عنه بعد أن أبدل منه نحو :

إن السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الأعضب

غدوها بدل اشتمال - وماأنسانيه إلا الشيطان أن أذكره - كأنه ٭ ماحاجبيه معين بسواد ٭ وتقول الذى مررت به أبى عبد الله ، ولو فرضت اطراح الأول خلت الصلة من عائد وأماسلوكهم عدم الاعتداد به فى قولهم فى الغلط مررت برجل حمار لأنه لم يقصد بالخبر انتهى ومن خطه نقلت وفيه تصريح بأن ماعدا بدل الغلط ليس فى تقدير الطرح ، وقوله ماحاجبيه الخ من أبيات الكتاب وصدره ٭ وكأنه لهق السراة كأنه ٭ يصف ثور وحش أبيض السراة وهى أعلى الظهر أسفع ماحول عينيه ، و«ما» فى قوله ماحاجبيه زائدة ، وقوله معين خبر عن حاجبيه وهو بدل من الهاء المنصوبة فى كأنه وفى ذلك مراعاة المبدل منه وإلا لقال معينان ، وأراد بنحو ماروعى فيه ذلك كقوله إن السيوف الخ وتأويله أما فكأنه ماحاجبيه الخ فلأن ماهو مثنى فى البدل يجوز إفراد خبره وصفته على المعنى وتثنيته على اللفظ ، ومن الإفراد قوله : بها العينان تنهل ، أو لأن معين مصدر كممزق فى قوله تعالى - ومزقناهم كل ممزق - وإذا أخبر بالمصدر كان موحدا ، وأما أن السيوف الخ فلأن نصب غدوها ورواحها على الظرف كخفوق النجم وكأنه قال إن السيوف وقت غدوها ورواحها ، وهذا الذى مشى عليه فى الجامع هو رأى ابن عصفور وادعى أنه لم يجىء ماظاهره الاعتماد على المبدل منه إلا هذان البيتان :

والحق أن المسلكين فيما عدا بدل الغلط ، ومثال ما سلكت به مسلك الطرح قولهم إن زيدا عينه حسنة وإن هندا جفنها فاتر بنصب العين والجفن فأنث الخبر فى الأول وذكر فى الثانى لأن المعتمد عليه هو البدل والمبدل منه فى تقدير الطرح ، وبذلك يجمع بين كلامى الكشاف ، والوقوف عند أحدهما قصور كما وقع للسعد وأبى حيان : فى المطول فى آخر بحث بيان المسند إليه : لانسلم أن البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه ألا ترى إلى ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى - وجعلوا لله شركاء الجن - أن لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ، ومعلوم أنه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن انتهى .

(وهوستة أقسام) :

أحدها (بدل كل) من كل وهو ما كان مدلوله مدلول الأول (نحو — مفازا حدائق —) وجاءنى زيدأخوك، وسماه ابن مالك البدل المطابق لوجوده فيما لا يطلق عليه كل ، ولا يحتاج إلى ضمير يعود إلى المبدل منه كالجملة التى هى عين المبتدإ :

(و) ثانيها : بدل (بعض) من كل وهو ما كان مدلوله بعض مدلوله الأول سواء كان ذلك البعض نصفا أو أقل أم أكثر على الصحيح :

وقال أبوحيان : ما أجازه لا يجوز ، وعلل ذلك بأن شرط البدل أن يكون على نية تكرار العامل على أشهر القولين أو معمولا للعامل فى المبدل منه على قول ، وذلك لايصلح هنا إذ لايصح أن يحل الجن محل شركاء انتهى :

وقد عرفت أن كلام صاحب الكشاف فى هذه القاعدة مضطرب لبنائه القول فى بعض المواضع على أحد المسلكين السابقين وفى بعض آخر على المسلك الثانى ، هكذا ينبغى أن يحرر المقام (قوله وهو ستة أقسام) قال أبو حيان : ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو : لقيته غدوة يوم الجمعة لأن يوم الجمعة لايكون ظرفا ثانيا لأن العامل لا يعمل فى نوع من المعمولات إلا فى واحد منه إلا على طريق الاتساع ولا يكون غلطا لأن اللقى لا يكون فى كل اليوم بل فى بعضه :

وقال السيوطى : قد وجدت له شاهدا فى التنزيل وهو قوله تعالى — فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن — (قوله وهو ما كان مدلوله مدلول الأول) فيه نظر والظاهر وهو ما كان ما صدقه ماصدق الأول إذ المدلول مختلف إلا أن يقال أراد بالمدلول الماصدق :

قال الجلال المحلى فى شرح جمع الجوامع فى مسألة حدوث الموضوعات اللغوية : وإطلاق المدلول على الماصدق شائع والأصل إطلاقه على المفهوم وهو ماوضع له اللفظ انتهى : ويوافق الأصل ما قيل إن الفرق بين المدلول والمفهوم والمعنى اعتبارى باعتبار دلالة اللفظ على ماوضع له . وفهمه منه وعنايته أى قصده منه . واعترض أيضا القول باتحاد الماصدق فى هذا البدل بمثل جاء زيد أخوك . قال لأنهما ليسا متحدين فيما صدقا عليه إذ ليس لزيد ماصدق عليه : وقال : الأولى أن يقال إن بدل الكل من الكل ما اتحد فيه المبدل والمبدل منه فى الوجود فإن زيدا وأخاك موجودان بوجود واحد انتهى : وفيه نظر ، لأن المراد من الماصدق الذات ولا يختص بما يكون كليا ولا شك أن زيدا وأخاك يتحدان فى الذات الجامعة لهما ، ويؤيده قولهم لابد فى المبتدإ والخبر أن يتحدا ماصدقا ويختلفا مفهوما ، وهو شامل لمثل زيد أخوك .

وقد عبر فى المطول بالاتحاد فى الذات فقال فى تعريف بدل الكل من الكل : وهو الذى تكون ذاته عين ذات المبدل منه وإن كان مفهوما هما متغايران انتهى . ثم قال : إن بدل البعض هو الذى تكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وإن لم يكن مفهومه ، بعضا من مفهومه فنحو — إلهين اثنين — إذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض لأن ماصدق عليه اثنين عين ماصدق عليه إلهين انتهى : وهو صريح فى أن الماصدق بمعنى الذات وبالجملة المبدل منه والبدل فى هذا القسم كالمبتدإ والخبر (قوله فيما لا يطلق عليه كل) وهو اسم الله تعالى نحو — إلى صراط العزيز الحميد الله — فى قراءة الجر فالله بدل من العزيز بدل مطابق ، ولا يقال بدل كل من كل إذ كل إنما يقال فيما ينقسم ويتجزأ ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (قوله على الصحيح) ومذهب الكسائى وهشام أنه لا يقع إلا على مادون النصف ولهذا منعنا أن يقال بعض الرجلين لك : أي أحدهما ؛

ولابد من اتصاله بضمير يعود إلى المبدل منه مذكور كأكلت الرغيف نصفهأو ثلثيه أو مقدر (نحو) ـ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ـ) أى منهم فمن بدل بعض من الناس لأن المستطيع بعض الناس لا كلهم :

وقال ابن الدهان : بدل كل والمراد بالناس المستطيع فهو عام أريد به خاص لأن الله لا يكلف الحج من لا يستطيع ، ومنع إدخال أل على كل وبعض هو مذهب الجمهور لملازمتها الإضافة ، وهى لا تجامع أل كما مر ،

قال المصنف فى الحواشى : لما لم يقع البعض فى عرف الناس مطلقا إلا على الأقل من النصف خصه الكسائى وهشام به ، ورد بقوله :

داينت أروى والديون تقضى فمطلت بعضا وأدت بعضا

ووجدت أنا ذلك فى التنزيل قال الله سبحانه ـ أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ـ وعكس هذه المسألة أنه لما وقع سائر فى حديث «وفارق سائرهن» مطلقا على الباقى الأكثر ، قال بعض العلماء باختصاصه بذلك وهو مردود لأنه من السؤر وهو البقية ، وفى الحديث « وإذا شربتم فأسئروا » فلو تمسك بظاهر الاشتقاق ، وبهذا الحديث على عكس هذا المذهب لمشى فى الظاهر والحق عدم الاختصاص مطلقا ، وقال الآخر :

إذا احتملت رأسى وفى الرأس أكثرى وغودر عند الملتقى ثم سائرى

واعلم أنه اختلف فى موضع هل هو من بدل الكل أو البعض والإضراب أو ليس من باب البدل البتة ، وهو قوله عز وجل ـ قم الليل إلا قليلا نصفه ـ فقال ابن خروف : نصفه بدل من قليلا بدل كل من كل وكأنه قيل قم الليل إلا نصفه وذلك لأنه سمى النصف قليلا والقليل مبهم فبينه بالنصف فضمير نصفه لليل قال المصنف لأن بدل الكل لا يحتاج إلى ضمير انتهى : والضميران بعده للنصف واستدل بالآية على استثناء النصف ، قال : ولو أعيد الضميران الآخران لليل لزم أن يقوم أكثر الليل ، ورد ابن عصفور عليه فقال : ضمير نصفه للقليل وهو بدل بعض من كل وإن كان القليل مبهما ، لأن القليل قد تعين بالعادة : أى قم مايسمى فى العرف قليلا ، قال : وإلا فمن قام نصف الليل لا يقال قام القليل : ورد ابن الصائغ على ابن عصفور فقال : إن أراد أن العادة عينت القليل مقدارا محدودا كالثلث فقط أو الربع فقط فباطل ، وإن أراد مايقع عليه القليل فلا وجه لبيانه بالنصف ، لأنه لو قيل أكلت قليلا من الرغيف نصفه أى نصف القليل لم يكن له معنى لأن ذلك النصف قليل أيضا . قال : بل النصف بدل من الليل بدل إضراب ، وابن خروف يجيزه . وقال الآبدى : الواجب عندى لكون النصف لا يطلق عليه أنه قليل أن يكون نصفه مفعولا بتقدير قم نصفه :

قال أبو حيان : وفيه نظر ، لأنه يكون أمر أولا بقيام الكثير ثم قيل قم النصف أو انقص منه أو زد عليه وذلك مخالف للأمر الأول فيكون ناسخا له والناسخ لابد من تراخيه عن المنسوخ كما ثبت فى أصول الفقه ، وأعرب السمين نصفه بدل بعض من الليل وبه قال الزجاج (قوله ولابد من اتصاله الخ) هذا ماذهب إليه أكثر النحويين ومشى عليه المصنف فى المغنى والتوضيح . وقال ابن مالك فى الكافية : الصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه . وظاهر كلام التسهيل أنه لابد من الضمير أو مايقوم مقامه كالألف واللام ، لكن مثل لما يقوم مقامه ببدل الاشتمال وسيأتى فى كلام الشارح (قوله نحو ـ ولله على الناس ـ الخ) مر الكلام على هذه الآية فى باب إعمال المصدر فلا تغفل عنه (قوله فهو عام أريد به خاص) فهو لفظ مستعمل فى بعض مدلوله فعمومه ليس مرادا لا تناولا ولا حكما ولهذا كان مجازا بخلاف العام المخصوص فهو لفظ أريد به معناه مخرجا منه بعضه فعمومه مراد تناولا لا حكما ولهذا كان حقيقة ، وتحقيق ذلك يطلب من جمع الجوامع الأصولى وشروحه ، ولكون الأول مجازا احتاج إلى قرينة ولهذا بينها ابن برهان بقوله لأن الله الخ فتدبر (قوله لملازمتها الإضافة)

وأجازه الأخفش والفارسى :

(و) ثالثها (بدل اشتمال) وهو ما كان بينه وبين الأول ملابسة أى تعلق بغير الكلية والجزئية وأمره فى الضمير كأمر بدل بعض من كل (نحو) - يسئلونك عن الشهر الحرام (قتال فيـه -) فقتال بدل اشتمال من الشهر لملابسته له بوقوعه فيه ، ونحو - قتل أصحاب الأخدود النار - أى فيه أو الأصل ناره ثم نابت أل عن الضمير ، وشرط صحته إمكان فهم معناه عند حذفه ، وحسن الكلام بتقدير حذفه ، ولهذا جعل نحو : أعجبنى زيد أخوه بدل إضراب إذ لا يمكن فهم المعنى عند حذفه ، وامتنع نحو : أسرجت زيدا دابته ، لأنه وإن فهم معناه عند الحذف لا يحسن استعماله بل لا يستعمل ، وبتقدير ورود مثله يحمل على الغلط أو نحوه :

(و) رابعها بدل (إضراب) وهو مايقصد ذكر متبوعه كما يقصد ذكره ولا علاقة بينهما ، ويسمى بدل البداء لأن المتكلم يخبر بشىء ثم يبدو له أن يخبر بآخر من غير إبطال للأول ، ونفاه بعضهم مطلقا وادّعى أن ماستدلوا به على ثبوته محمول على إضمار بل :

(و) خامسها بدل (غلط) وهو مالايقصد متبوعه بل سبق إليه اللسان ، وخصه بعضهم بالشعر قال لوجوده فيه دون النثر ، وعكس بعضهم لأن الشعر إنما يقع عن تروّ وفكر ، ونفاه بعضهم مطلقا وادعى أنه تطلبه

إما لفظا أونية ، ولهذا حكى سيبويه : مررت بكل قائما فلولا أنه معرفة ما جاز نصب الحال عنه كذا قيل ، وفيه أن صاحب الحال قد يكون نكرة من غير مسوغ نحو : عليه مائة بيضا «وصلى وراءه رجال قياما» (قوله وأجازه الأخفش والفارسى) حكى الأخفش : مررت بهم كلا بالنصب على الحال فهو دليل على تنكيره (قوله أى تعلق بغير الكلية والجزئية) أى إما باشتمال الأول على الثانى نحو: أعجبنى زيد علمه ، أو باشتمال الثانى على الأول نحو : سلب زيد ثوبه أو باشتمال العامل على الثانى بمعنى تعلقه به وإن تعلق فى اللفظ بغيره ، فما قاله أعم من الاقتصار فى بيان الاشتمال على بعض الأوجه المذكورة ، وخرج بقوله بغير الكلية بدل كل من كل وبقوله والجزئية بدل بعض من كل :

واعلم أن الدمامينى بعد أن نقل الخلاف فى المشتمل فى بدل الاشتمال هل هو الأول أو الثانى أو العامل قال : قال المصنف : الأول هو الصحيح لأن الثانى والثالث لا يطردان لأن من بدل الاشتمال أعجبنى زيد فصاحته وكلامه وكرهت زيدا ضجره وساءنى خالد فقره وعرجه ، والثانى فى هذه وأمثالها غير مشتمل على الأول فلم يطرد كون الثانى مشتملا ، وأما عدم اطراد الثالث فظاهر لأن من بدل الاشتمال - يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه - والعامل ليس مشتملا على بدل الاشتمال ، ثم قال فى آخر كلام عن الرضى : بخلاف نحو : ضربت زيدا عبده فإنه بدل غلط لأن ضربت زيدا مفيد غير محتاج إلى شىء آخر ، ولا تقول فى بدل الاشتمال قتل الأمير سيافه وبنى الأمير وكلاؤه لأن شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد من المبدل معينا بل تبقى النفس متشوقة إلى البيان للإجمال الذى فيه ، وهنا الأول غير محتمل إذ يستفاد عرفا من قولك قتل الأمير أن القاتل سيافه وكذا فى أمثاله ، ولا يجوز مثل هذه الإبدال أصلا انتهى : ويرد عليه أن الأول لم يشتمل على الثانى فى سلب زيد ثوبه بل الثانى اشتمل على الأول لأن الثوب اشتمل على لابسه ، إلا أن يقال إن الأول اشتمل على الثانى بطريق التمليك ، وقوله أما عدم اطراد الثالث فظاهر لأن الخ فيه نظر لما تقدم من أن معنى اشتماله عليه تعلقه به وإن تعلق فى اللفظ بغيره (قوله ونحو -قتل أصحاب الأخدود-) ذهب الفراء وتبعه ابن الطراوة إلى أن النار بدل كل من كل عبر بالأخدود عن النار لما كان مشتملا عليها كقولهم عفيف الإزار : وقال ابن هشام : الأولى أن يكون على حذف مضاف : أي أخدود النار . وقال ابن خروف : هو بدل إضراب قاله المرادى (قوله ونفاه بعضهم مطلقا وادعى الخ)

فلم يجده وأنه طالب به من لقيه فلم يعرفه ، ومذهب سيبويه والأكثرين جوازه مطلقا :

(و) سادسها بدل (نسيان) وهو مايقصد متبوعه ثم يتبين فساد قصده (نحو : تصدّقت بدرهم دينار) هذا يصلح مثالا للثلاثة الأخيرة إذ يحتمل أن يكون المتكلم قصد الإخبار بالتصدق بالدرهم ثم أضرب عنه إلى الإخبار بالتصدّق بالدينار وجعل الأول فى حكم المتروك فيكون بدل إضراب ، وهذا معنى قوله (بحسب قصد الأول والثانى) وأن يكون قصد الإخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانه إلى الدرهم فيكون بدل غلط أى بدلا عن اللفظ الذى ذكر غلطا وهو المبدل منه ، وهذا معنى قوله (أو الثانى وسبق اللسان) إلى الأول وأن يكون قصد الإخبار بالتصدق بالدرهم ، ثم تبين له أن الصواب الإخبار بالتصدق بالدينار لظهور الخطأ فى القصد الأول فيكون بدل نسيان : أى بدل شىء ذكر نسيانا ، وهذا معنى قوله (أو الأوّل وتبين الخطأ) فى قصده ، والأحسن أن يعطف التابع فى هذه الثلاثة ببل فيكون من عطف النسق :

[تتمة] اعلم أن البدل يوافق متبوعه فى واحد من أوجه الإعراب مطلقا ، وكذا فى واحد من التذكير والإفراد وضديهما إن كان بدل كل مالم يمنع مانع من التثنية والجمع لكون أحدهما مصدرا ، أو قصد به التفصيل ويخالف فى التعريف والإظهار وضديهما فتبدل المعرفة من مثلها ومن النكرة ، والنكرة من مثلها ومن المعرفة ، لكن إن اتحد اللفظ فى إبدال النكرة من مثلها اشترط أن يكون مع الثانى زيادة بيان

هو خطاب ، وادعى أبو محمد بن السيد أنه وجده فى قول ذى الرمة :

لمياء فى شفتيها حوة لعس ... وفى اللثات وفى أنيابها شنب

قال : فلعس بدل غلط لأن الحوة السواد بعينه واللعس سواد مشرب بحمرة : ورد بأنه من باب التقديم والتأخير : التقدير فى شفتيها حوة وفى اللثات لعس وفى أنيابها شنب (قوله جوازه مطلقا) أى نثرا ونظما (قوله فى واحد من أوجه الإعراب مطلقا) أى سواء كان بدل كل من كل أم غيره (قوله بأن يكون أحدهما مصدرا) نحو — مفازا حدائق وأعنابا — قاله أبو حيان : قال الدمامينى : وفيه نظر لأن المراد المطابقة فى المعنى والمصدر يشتمل على الاثنين والجماعة فلذلك أبدل الجمعان منه (قوله أو قصد به التفصيل) كقوله فى الحديث « أذن لها بنفسين نفس فى الشتاء ونفس فى الصيف » :

قال الدمامينى : وقد يقال المطابقة حاصلة مع التفصيل أيضا فإن البدل ليس واحدا من شقى التفصيل وإنما هو مجموعهما وهو مطابق ، ألا ترى أن قوله نفس فى الشتاء ليس على انفراده بدلا من نفسين وإنما البدل هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه وهما متطابقان من حيث هما اثنان والمبدل منه كذلك غير أن هنا بحثا وهو أنه إذا كان مجموعهما هو البدل فما هو العامل فى كل منهما مع أنه بمفرده غير بدل ، وهذا فى البدل كقولهم فى الخبر : الرمان حلو حامض انتهى :

أقول : قد مر فى باب الخبر الجواب : وحاصله أن المعمول فى الحقيقة مجموعهما لكنه من حيث هو معمول لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وظهوره فى أحدهما دون الآخر تحكم ، فظهر فى كل منهما دفعا للتحكم (قوله فتبدل المعرفة من مثلها) نحو — إلى صراط العزيز الحميد الله — فى قراءة من جر (قوله ومن النكرة) نحو — وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله — (قوله والنكرة من مثلها) نحو — مفازا حدائق وأعنابا — (قوله ومن المعرفة) نحو — لنسفعا بالناصية ناصية — :

قال ابن الحاجب : إن قيل لم حسن الجمع بين الناصية وناصية ؟ قلت : ذكرت الأولى للتنصيص على ناصية المذكور ، وذكرت الثانية تنبيها بالصفة على علة السفع ليشمل بذلك ظاهرا كل ناصية هذه صفتها (قوله اشترط أن يكون مع الثانية زيادة بيان) كقراءة يعقوب — كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها — :

كما فى إبدال الفعل من مثله ، ويبدل الظاهر من مثله ومن المضمر ، والمضمر من مثله

قال أبوالفتح : أبدل الثانية من الأولى لأن فى الثانية ذكر سبب الحنو ، واقتضى كلامه أنه لايشترط فى إبدال النكرة من النكرة أن تكون موصوفة ولا فى إبدال النكرة من المعرفة ذلك واتحاد اللفظ ، وهو كذلك خلافا للكوفيين ولمن تبعهم فى إبدال النكرة من المعرفة فى اشتراط وصفها كالبغداديين والزمخشرى والجرجانى. قالوا لأن البدل للإيضاح والشىء لايوضح بما هو أخفى منه فلا تحصل فائدة بدون الصفة (قوله كما فى إبدال الفعل من مثله) أى فى أنه يشترط فيه أن يكون مع الثانى زيادة بيان ، وهذا القيد ذكره فى التسهيل فقال: ويبدل فعل من فعل موافق فى المعنى مع زيادة بيان انتهى .ولم يعتبره فى غيره ، ولا تعرض له أبوحيان فى الارتشاف بنفى ولا إثبات ، والحق عدم اعتباره ، وأما اعتبار الموافقة فى المعنى فاعتبره غيره كابن معطى فقال : وأبدلوا الفعل من الفعل إذاكان بمعناه. قال ابن الخباز: إنما يكون ذلك إذا ترادف اللفظان كقولك من يأتنى يمش إلى أكلمه لأن يمش فى معنى يأتينى . فإن قلت : من يأتنى يضحك أكلمه رفعت يضحك وجعلته حالا لأنه ليس فى معنى يأتى انتهى. والظاهر أن ذلك مبنى على أن بدل الفعل من الفعل. بدل كل فقط والحق كما قال الشاطبى مجىء الأقسام كلها فيه حتى البعض ، ولا ينافيه اشتراط الضمير فى بدل الاشتمال والبعض لظهور أن ذاك خاص بالأسماء لتعذر عود الضمير على الأفعال كما سيأتى عن شرح التوضيح . وادعاء السيوطى نفى الخلاف على عدمه وتعليله بقوله لأن الفعل لايتبعض فيه نظر ، لأنه إن أراد أن لفظ الفعل لايتبعض فالاسم كذلك ، وإن أراد معناه فهو متصور فى معنى الفعل: أى الحدث بلا شبهة :

بقى أن المصنف قال فى حواشى الألفية : ينبغى أن يشترط لإبدال الفعل من الفعل مااشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد فى الزمان فقط دون الاتحاد فى النوع حتى يجوز إن جئتنى تمش إلى أكرمك ، ومما يدل على أن البدل فى نحو ــ يلق أثاما ــ يضاعف للفعل من الفعل لا الجملة من الجملة ظهور الجزم فى لفظه ، فاندفع قول الحفيد فى حواشى التوضيح : إنه من بدل الجملة من الجملة :

واعلم أن الأستاذ السيد الصفوى التزم أنه لايكون مضارعا مرفوعا بتبعية على البدلية أو العطف أو غيرهما لمضارع مرفوع لأنه أجاب عما أورد على البيضاوى فى قوله أن يتزكى بدل من يؤتى فى قوله تعالى ــ الذى يؤتى ماله يتزكى ــ من أن البدل تابع ، والتابع كل ثان أعرب بإعراب سابقه ، ويتزكى هنا ليس معربا بإعراب يؤتى لأن سبب الإعراب مؤثر فيه مع قطع النظر عن التبعية وهو التجرد ، فرفعه لتجرده لالكونه تابعا بأن المراد كل ثان أعرب بإعراب سابقه اولم يكن معربا بمقتضى الإعراب غير التبعية انتهى : ويمكن أن يقال لامانع من كون المضارع عند التبعية مرفوعا بالتبعية وإن كان فيه مقتض آخر للرفع وهو التجرد وفيه نظر (قوله ويبدل الظاهر من مثله) كما تقدم فى الأمثلة (قوله ومن المضمر) نحو :

على حالة لو أن فى القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم

فحاتم بالجر بدل من الهاء من جوده ، وهذا البيت دخله الخبن (قوله والمضمر من مثله) نحو : رأيتك إياك. قال الكوفيون وابن مالك : توكيد لابدل :

قال ابن مالك: لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو : فعلت أنت ، والمرفوع توكيد بإجماع فليكن المنصوب توكيدا فإن الفرق بينهما تحكم بلا دليل. وأجاب الشاطبى بما نقله فى شرح التوضيح ولا يخلو عن نظر لمن تدبر : وقال أبو حيان وقوم : يبدل المضمر من مثله بدل كل كما تقدم ، بخلاف بدل بعض أو اشتمال فلا يجوز ثلث التفاحة أكلتها إياه وحسن الجارية أعجبنى هو ، وأجازه قوم :

وكذا من الظاهر عند الجمهور ووافقهم فى شرح الشذور لكنه خالفهم فى الأوضح تبعا لابن مالك ، ولا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل إلا إذا أفاد الإحاطة ، وتبدل الجملة من مثلها ومن المفرد :

قال أبو حيان : ومنشأ الخلاف هل البدل من جملة أخرى أو العامل فيه عامل المتبوع ، فعلى الأول يمنع لئلا تبقى بلا رابط لأن الضمير يعود على المضاف إليه ، وعلى الثانى يجوز إلا أنه يحتاج إلى سماع انتهى : وقوله لئلا تبقى بلا رابط فيه ماتعرفه عن قريب (قوله وكذا من الظاهر عند الجمهور) نحو : رأيت زيدا إياه (قوله لكنه خالفهم فى الأوضح تبعا لابن مالك) قال فى الأوضح : ولا يبدل مضمر من ظاهر ونحو : رأيت زيدا إياه من وضع النحويين وليس بمسموع انتهى . ومقتضاه الإطلاق فى كل بدل ، وكذا عبارة التسهيل مطلقة حيث قال : ولا يبدل مضمر من مضمر لكن فى جمع الجوامع وشرحه : ومنع ابن مالك بدل المضمر من الظاهر بدل كل : قال لأنه لم يسمع لانظما ولا نثرا ، ولو سمع لكان توكيدا لابدلا ، وأجازه الأصحاب نحو: رأيت زيدا إياه ، وفى جواز بدل البعض والاشتمال خلف ؛ فقيل يجوز نحو : ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه وحسن الجارية أعجبتنى الجارية هو ، وقيل يمتنع :

قال أبو حيان : وهو كالخلاف فى إبدال مضمر من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع انتهى : وفى شرح الألفية لابن الصائغ : ومنعهما أى بدل الضمير من مثله ومن ظاهر ابن عصفور فى البعض ، والاشتمال لخلو الجملة عن رابط نحو : ثلث التفاحة أكلتها إياه وثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه ، وحسن الجارية أعجبها إياه ، وحسن الجارية أعجب الجارية إياه :

قال ابن الصائغ : لك أن تمثل بمستغن عن رابط نحو : كسرت ثلث الخبزة فأكلتها إياه ، فأما أن لا يعلل المنع أو يعلل بعلة عامة ، وتعليله إنما يأتى على أن البدل على نية استئناف عامل لايقوم الظاهر مقامه ، فإن المذاهب فيه ثلاثة ، فلو قيل بأن عامله العامل فى المبدل أو غيره وقد ناب عامل المبتدإ منابه حصل الربط ، على أنه لو قيل بالأول أمكن أن يقال الربط حصل بأن البعض والاشتمال داخلان فى الأول على حد زيد نعم الرجل (قوله بدل كل إلا إذا أفاد الإحاطة) نحو — تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا — فإن لم تفدها نحو : رأيتك زيدا امتنع خلافا للأخفش لأنه إنما يجىء للبيان ، وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج إليه لأنه فى غاية الوضوح ، وأما قوله تعالى — ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم — فالذين خسروا مستأنف لا بدل من ضمير المخاطب ، وخرج ببدل كل بدل البعض والاشتمال فيبدل من الظاهر من غير شرط نحو :

أوعدنى بالسجن والأداهم رجلى : : : : : : : : :

وقوله تعالى — لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجوا الله واليوم الآخر — (قوله وتبدل الجملة من مثلها) أى بدل بعض من كل كقوله تعالى — أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين — واشتمال كقوله ،

• أقول له ارحل لا تقيمن عندنا • وغلط نحو : قم اقعد :

وقال فى شرح التوضيح : وسكتوا عن اشتراط الضمير فى بدل البعض والاشتمال فى الأفعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها ، وتقدم آخر عطف البيان ما فى جواز كون البدل جملة من الخلاف (قوله ومن المفرد) قيده فى شرح التوضيح ببدل كل من كل كقوله :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

وفى شرح الألفية للفارضى أنه بدل اشتمال .

قال فى الجامع : ويجوز قطع البدل ويحسن مع الفصل نحو – بشرّ من ذلكم النار – ويجب إن تبع متعددا ولم يف به نحو « اتقوا الموبقات الشرك » .

[تتمة] بقى إبدال الفعل من اسم يشبهه والعكس ، وإبدال المفرد من الجملة ، وإبدال الحرف من مثله :

أما الأول فقد رأيته فى كلام المصنف فى الحواشى قال : وينبغى أن يجوز إبدال الاسم من الفعل وبالعكس كما جاز العطف نحو : زيد متق يخاف الله أو يخاف الله متق انتهى : وكون هذا من إبدال الفعل لا الجملة يعلم مما مر فى العطف :

وأما الثانى فقال أبو حيان فى البحر : إن قيما بدل من جملة لم يجعل له عوجا لأنها فى معنى المفرد أى جعله مستقيما قيما :

وأما الثالث فقد قال الشهاب القاسمى : إنهم سكتوا عنه. أوأقول قد ذكره سيبويه وجعل منه – أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون – فجعل أن الثانية بدلا من الأولى لا توكيدا كما قال غيره وقال فى كتابه فى القرآن فى – أنه من عمل منكم سوءا – الآية ، يشبه أن تكون الفاء زائدة كزيادة ما ، وأنّ بعدها بدل من التى قبلها ، واختار الكسر وجعل الفاء جزاء (قوله قال فى الجامع : ويجوز قطع البدل) أى سواء فصل به جمع نحو : مررت برجال طويل وقصير وربعة ، أو عدد نحو « بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله » الحديث ، أو لم يفصل به شىء نحو : مررت بزيد أخوك نص عليه سيبويه والأخفش ، ومنه – بشرّ من ذلكم النار – واقتصر فى التسهيل على القطع فى المفصل فقال : وما فصل به مذكور وكان وافيا ففيه البدل ، والقطع وإن كان غير واف تعين قطعه إن لم ينو محلوف انتهى : ومسألة جواز قطع البدل عزيزة حتى إن بعضهم فى باب العلم أنكر أنه يقطع وقال : المعروف إنما هو قطع النعوت ، وتقدم ذلك فى بابه (قوله ويحسن مع الفصل) قضية كلام الارتشاف وستأتى عبارته أن هذا فى غير البدل الذى فصل به ما قبله أما هو فيحسن مطلقا ، وتبعه السيوطى فى جمع الجوامع فقال ، ويجوز القطع فيما فصل به جمع أو عدد وكذا غيره ، وقيل يقبح ما لم يطل الكلام (قوله مع الفصل) أى بين البدل والمبدل كما فى المثال فإنه فصل بينهما بقوله – من ذلكم – (قوله ويجب إن تبع الخ) لم يذكر هذا السيوطى فى جمع الجوامع وهو عجيب فإنه ملخص من التسهيل والارتشاف ، وقد أحطت بعبارة التسهيل : وقال فى الارتشاف . ويجوز فيم فصل به جمع أو عدد الإتباع والقطع إن توافيا بالمفصل وإن لم يف بأن لا ينطبق عليه اسم المفصل قطعت فتقول مررت برجال زيد وعمرو وبثلاثة بكر وخالد أى منهم ، وليس من شرط القطع التفصيل بل يجوز فى مررت بزيد أخيك أن تقطع فتقول أخوك نص عليه سيبويه والأخفش ، وهو قبيح عند بعضهم إلا إن طال نحو – بشرّ من ذلكم النار – فإن جاء جمع وتبعه ماليس وافيا فيؤول الجمع على أنه متجوز فيه وأتبع على الاثنين ، أو اعتقد محذوف يعنى به وبالمذكور الإطلاق على الجمع وذلك نحو قوله :

توهمت آيات لها فعرفتها   لستة أعوام وذا العام سابع
رمادا ككحل العين لا أبينه   ونؤيا كجذم الحوض أسلم خاشع

يروى برفع رمادا ونؤى على القطع من آيات أى منها رماد ونؤى وبنصبهما على تأويل آيات بمعنى آيتين فيكون قد طابق ، أو على إقرار آيات على الجمعية وتقدير محذوف يصح به الإتباع أى رمادا ونؤيا وأثفية انتهى تلخيص يشير فى أوّله بحذف الأمثلة وفيه شرح لكلام التسهيل فى مسألة وجوب القطع .

وإذا علمت ذلك علمت أن وجوب القطع فى « اتقوا الموبقات » ونحوه إنما هو حيث لم ينو معطوف يحصل

[باب]

فى ذكر حكم ألفاظ العدد تذكيرا وتأنيثا

وهو ماوضع لكمية آحاد الأشياء قاله ابن الحاجب فالواحد عنده عدد ، وهو المناسب لقول النحاة إن الواحد والاثنين وماوازن فاعلا يجرين على القياس (العدد من ثلاثة إلى تسعة) جار على خلاف القياس لأنه (يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث) ولو مجازيا مفردا كان العدد (نحو) ثلاثة رجال وتسع نسوة و (سبع ليال وثمانية أيام) أو مركبا من العشرة نحو: ثلاثة عشر رجلا وتسع عشرة امرأة (وكذا العشرة) تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث (إن لم يركب) بأن كانت مفردة كعشرة رجال وعشر نسوة فإن ركبت جرت على القياس ، وأما نحو - من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها - فعلى حذف مضاف أى عشر حسنات أمثالها ولولاه لقيل عشرة ،

بانضمامه للمذكور الوفاء بمطابقة المبدل منه ، وإن نوى جاز البدل كأنه قيل وأخواتهما لأن الموبقات سبع كما جاء فى حديث آخر ، واقتصر على هاتين تنبيها على أنهما أحق بالأجتناب ، وجاء فى حديث « اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر » وروى بالرفع على القطع وبالنصب على البدل ونية معطوف محذوف :

[تنبيهان : الأول] الأحسن أن لا يفصل بين البدل والمبدل منه ، وقد يفصل بالظرف والصفة ومعمول الفعل نحو : أكلت الرغيف فى اليوم ثلثه ، وقام زيد الظريف أخوك ، وقال تعالى - قم الليل إلا قليلا نصفه - :

[الثانى] : يجوز البدل من البدل :

قال شيخنا العلامة الغنيمي : واستشكله شيخنا العلامة محمد النحريرى بأن مقتضى كونه بدلا أن يكون هو المقصود بالحكم ، ومقتضى كونه مبدلا منه عكس ذلك ، وكون الشيء الواحد مقصودا وغير مقصود مما لا يصح وأجاب عن ذلك بعض طلبته ارتجالا بأنه لا مانع من كون الشيء الواحد مقصودا غير مقصود باعتبارين : فباعتبار كونه بدلا مقصود وباعتبار كونه مبدلا منه غير مقصود ، ويجوز تعدد الإبدال على ما قاله الزمخشرى فى تفسير سورة غافر فى الكلام على قوله تعالى - حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم - الآية . واعترضه أبو حيان فقال : وقوله إنها كلها إبدال فيه تكرار الإبدال أما بدل البداء فقد تكررت فيه الأبدال وأما غيره فلا نص عن أحد من النحويين أعرفه فى جواز التكرار فيها ومنعه ، وفى المغنى فى بحث إذ ولا نعرف أن البدل يتكرر إلا فى بدل الإضراب ، وناقش أبا حيان الدماميني فى شرح الخزرجية بما من جملته أن ابن الحاجب قال فى الأمالى : والأحسن فى - ذى الطول - أنه بدل ثان من البدل انتهى : وفيه أن هذا إنما يدل على جواز البدل من البدل لا على تكرر البدل لأنه لم يقل بدل ثان من المبدل منه فتأمل .

[باب العدد]

(قوله فالواحد عنده عدد) أى بخلاف من قال كالحساب الواحد ماساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو لبعيدتين فإن الواحد عندهم ليس بعدد بل مبدأ لعدد إذ ليس له حاشية سفلى (قوله لأنه يؤنث مع المذكر الخ) قال ابن مالك : وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت فى عدد المذكر فى هذا القسم لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة ، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته (قوله ولو مجازيا) كليال وأيام (قوله ولولا ذلك لقيل عشرة) كذا فى التوضيح وفى الملازمة نظر لأن بعضهم أجاب عن تذكير عشر بأن الأمثال حسنات ، وبعضهم بأن المضاف

لأن المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفرده فى التذكير والتأنيث كما فى الألفية والتسهيل ، ومحل ماذكر إذا لم يحذف المعدود فإن حذف جاز حذف التاء مع المذكر نحو : ـأربعة أشهر وعشراـ وفى الحديث « وأتبعه بست من شوال » (ومادون الثلاثة) من واحد واثنين (و) ماوازنه (فاعل) من ألفاظ العدد (كثالث ورابع) إلى عاشر بجريان (على القياس) فيذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث (دائما) مفردا كان العدد أو مركبا تقول فى المذكر واحد واثنان والجزء الثالث أو الخامس عشر أو السادس والعشرون ، وفى المؤنث واحدة واثنتان وثالثة والمقالة الرابعة أو الخامسة عشر أو السادسة والعشرون ولاسم الفاعل المصوغ من اثنين فما فوق إلى العشرة

اكتسب من المضاف إليه التأنيث (قوله حال مفرده) فإن كان مفرده مذكرا أنث عدده وإن كان مؤنثا ذكر فتقول ثلاثة إصطبلات وثلاثة حمامات اعتبارا بالأصطبل والحمام فإنهما مذكران ولاتقل ثلاث اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين ، ثم المعتبر من حال المفرد ما يستحقه باعتبار ضميره لا حال لفظه ولا حال معناه ، وبسط ذلك فى التوضيح (قوله ومحل ماذكر إذا لم يحذف المعدود فإن حذف جاز حذف التاء) ظاهره أن إثباتها هو الأرجح ، وبه صرح فى شرح التوضيح ، وفيه ماتعرفه قريبا ، وأنه لا فرق بين أن يكون المعدود الأيام أوغيرها ، وكذا أطلق غير واحد منهم المصنف فى الجامع وجعلوا من ذلك « بنى الإسلام على خمس » أى أصول أو أركان وقيد الشيخ الإمام تقى الدين السبكى رحمه الله فى كتابه المسمى [إبراز الحكم من حديث رفع القلم] ذلك بما إذا كان المعدود الأيام خاصة دون ما سواها من المذكر ، وبنى على ذلك أن ما جاء فى بعض كتب الفقهاء من لفظ «رفع القلم عن ثلاث» بغير هاء لا أصل له ، وأنه يلزم من ظن تخرجه على حذف المعدود أن يكون حذف الهاء هو الأفصح من أن الذى ثبت فى جميع طرقه ثلاثة بالهاء ، وأطال فى تقريره ذلك .

والحاصل أنه إذاكان المعدود من الليالى والأيام وحذف نحو : سرت خمسا وأنت تريدهما ، أو من الأيام فقط نحو : صمت خمسا لأن الصوم لا يكون إلا فى الأيام حذفت التاء فى العدد أما فى الأول فلتغليب الليالى على الأيام على عكس قاعدة التغليب من تغليب المذكر على المؤنث إذا عبر عنهما بلفظ واحد ، ومراعاة السابق منهما إذاكان فى شىء يتعلق بهما كفعل يسند إليهما وعدد يميز بهما نحو : عندى ست بين جوار وعبيد وستة بين عبيد وجوار ، وتفصيل المقام يطلب من التسهيل وشروحه ؛ وفى المغنى أن المؤنث يغلب على المذكر فى هذه المسألة وفى قولهم ضبعان فى تثنية ضبع وضبعان للمذكر إذ لم يقولوا ضبعانان فلما غلبت الليالى على الأيام وجعلت الأيام تابعة لها أجرى على الأيام حكم الليالى . وأما فى الثانى فلأنه صار اليوم كأنه مندرج تحت الليلة وجزء منها فيدل عليه باسمها وإذاكان الحكم لليالى فحذف التاء هو الموافق لكلام العرب وذكرها خارج عنه ، ولذا قال سيبويه : إن إثباتها قد يجوز فى القياس ولم نجده فى كلام العرب وكلام الزمخشرى موافق له ، وما ذكره النووى من تجويز الوجهين عن العرب محل توقف ، وإذاكان المعدود من غيرهما وجب مطابقة القاعدة من التذكير مع المعدود المؤنث والتأنيث مع المذكر ، ولاوجه لمخالفة ذلك لأن وجه المخالفة مع الليالى والأيام تغليب الليالى ومع الأيام الاندراج الحكمى كما عرفت ، وتغليب المؤنث على المذكر ليس على القياس ، ولا يتصور الاندراج فى غير الأيام فتدبر .

هذا ، ونقل الأستاذ الصفوى فى شرح كافية ابن الحاجب عن النووى أنه نقل عن العلماء أن محل ذلك أيضا إذاكان المميز مذكورا بعد اسم العدد وأما إذا قدم فيجوز حينئذ فى اسم العدد إلحاق التاء وحذفها مع كل من المذكر والمؤنث ، وقال الصفوى : فاحفظها فإنها عزيزة ، وخرج عليه المحشى فى حواشى شرح الآجرومية قولها : والمضارع ماكان فى أوله إحدى الزوائد الأربع ، والزوائد جمع زائدة فكان القياس أحد الزوائد ، وشيخنا العلامة الغنيمى قول الهداية من كتب الحنفية فرائض الصلاة ستة وقال : فلا محل لقول الأكمل القياس

أربعة أحوال (فيفرد فاعل) عن الإضافة فيفيد حينئذ الاتصاف بمعناه مجردا كثالث ورابع ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة قال النابغة :

توهمت آيات لها فعرفتها لستة أعوام وذا العام سابع

(أو يضاف لما اشتق منه) فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لاغير كرابع أربعة : أى بعض جماعة منحصرة فى أربعة ، وهذه الإضافة واجبة عند الجمهور كإضافة بعض إلى كله (أو) يضاف (مادونه) أى تحته من العدد فيفيد حينئذ معنى التصيير والتحويل كهذا رابع ثلاثة : أى جاعل الثلاثة بنفسه أربعة قال تعالى — مايكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم — وتتعين إضافته إن كان بمعنى الماضى وإلا جاز تنوينه والنصب به كما قال (أو ينصب مادونه) لكونه اسم فاعل حقيقة لكن بشرط الاعتماد على واحد مما مر فى اسم الفاعل ، فيقال هذا رابع ثلاثة كما يقال هذا ضارب زيدا ، ويستثنى من إطلاقه ثان فلا تجوز إضافته لمادونه ولا إعماله نص عليه سيبويه وأجازه الكسائى وحكاه عن العرب :

أن يقول ست لأن الفرائض جمع فريضة ، لكن قاله على تأويله بالفروض الذى هو جمع فرض ، ولا لقول ابن الهمام هذا التأويل إنما يكون حيث ورد عن العرب ما يخالف القياس فى باب العدد ، وليس لنا ارتكابه فى عبارة المصنفين التى لم ترد عن العرب .

وأقول : يكفى فى منازعة الصفوى فى هذا القيد الذى لم يذكره ابن مالك فى التسهيل ولا أبو حيان فى الارتشاف ولا المصنف فى شىء من كتبه أنى راجعت شرحه على مسلم فلم أر فيه غير القيد الذى ذكره الشارح وغيره من كون التأنيث مع المذكر محله إذا ذكر المعدود وقال : قد بسطت المسألة فى تهذيب الأسماء واللغات وشرح المذهب فراجعتهما فلم أر فيهما زيادة على ما فى شرح مسلم الأغر ، والتقييد المذكور فى الشرح لطائفة من الأئمة (قوله بمعناه مجردا) أى عن الاتصال بالعشرة (قوله توهمت آيات الخ) معناه وقع فى وهمى : أى ذهنى علامات للمرأة فعرفت العلامات بعد ستة أعوام وهذا العام الذى أنا فيه سابع (قوله وهـذه الإضافة) أى إضافته لأصله ، ولا يجوز عكس ذلك فلا يقال اثنين ثان ولا ثلاثة ثالث ، ومن هنا غلط الصفدى أبا تمام فى قوله :

ولقد شفيت النفس من برحائها أن صار بابك جارما زيار

ثانيه فى كبد السماء ولم يكن كاثنين ثان إذ هما فى الغار

وأجاب الجلال البلقينى بأن فى الكلام تقديما وتأخيرا وتغليبا للتركيب وتغييرا : والتقدير لم يكن كاثنين إذ هما فى الغار ثان ، والمراد أنه لم يكن لهذه القضية قضية أخرى . وأجاب بعضهم بقوله : أما الصفدى المغلط فغالط فى واضح ، واعتراضه لنفسه فاضح ، وقد صفد ناقص ذهنه عن الكلام فى حل تركيب أستاذ الأدباء أبى تمام حيث لم يفرق بين كاثنين ثان وبين كثان اثنين ، والفرق ظاهر عند سمع عار عن الآفة إذ الأول تركيب جملة والثانى تركيب إضافة وظهور النون جعلهما كالضب والنون :

[باب]
فى ذكر موانع الصرف

اعلم أن الاسم إن أشبه الحرف بنى وسمى غير متمكن وإلا أعرب وسمى متمكنا ، ثم المتمكن إن لم يشبه الفعل صرف وسمى أمكن وإلا منع الصرف وسمى غير منصرف وغير أمكن ، والمعتبر من شبه الفعل فى منع الصرف كون الاسم فيه علتان فرعيتان إحداهما لفظية والأخرى معنوية ، أو فرعية تقوم مقامها لأن فى الفعل فرعيتين عن الاسم إحداهما لفظية وهى اشتقاقه من المصدر والأخرى معنوية وهى افتقاره إلى الفاعل ، والفاعل لايكون إلا اسما فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه فى الحكم إلا إذا وجدت فيه الفرعيتان أوماقام مقامهماوحينئذ يثقل كالفعل فلا يدخله كسر ولا تنوين :

(موانع صرف الاسم) وتسمى عللا (تسعة) عند الجمهور : وهى وزن الفعل : وهو فرع وزن الاسم إذ وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر فإذا وجد فى الاسم وزن الفعل كان فرعا بالنسبة إلى وزنه ، والتركيب وهو فرع الإفراد ، والعجمة وهى فرع العربية لأصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة إلى ما يأخذونه من غيرها ، والتعريف وهو فرع التنكير ، والعدل وهو فرع المعدول عنه ، والوصف وهو فرع الموصوف ، والجمع وهو فرع الواحد ، وزيادة الألف والنون وهى فرع المزيد عليه ، والتأنيث وهو فرع التذكير :

وتسمية كل واحد منها مانعا وعلة مجاز إذ كل منهما جزء مانع وجزء علة ، والمانع التام والعلة التامة إنما هو مجموع اثنين منها أو واحدة تقوم مقامهما وهذه التسع يجمعها :

جمع ووزن وعدل وصف معرفة   تركيب عجمـــة تأنيث زيادتها

[باب موانع الصرف]

(قوله وسمى أمكن) اسم تفضيل ، وبناؤه من مكن مكانة إذا بلغ الغاية فى التمكن لامن تمكن خلافا لأبى حيان ومن قلده ، لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثى المجرد شاذ وقد أمكن غيره فلا حاجة إلى ارتكابه (قوله كون الاسم فيه علتان الخ) أى من العلل التسع الآتية وخرج بذلك مالو كان فيه علتان فأكثر راجعتان إلى اللفظ كأذربيجان فلا يمنع من الصرف . وأما قول بعضهم إنه احتراز عن أجمال إذ فيه التصغير وهو فرع التكبير والجمع وهو فرع الإفراد وجهتهما اللفظ ، وعن حائض وطامث لأن فيهما التأنيث وهو فرع عن التذكير والوصف وهو فرع عن الموصوف ففيه نظر ، لأن التصغير ليس من العلل المعتبرة والتأنيث راجع مطلقا إلى اللفظ وليس من العلل مايرجع للمعنى إلا العلمية والوصفية (قوله وهى اشتقاقه من المصدر) هذا على قول البصريين إن الفعل مشتق من المصدر . وأما على قول الكوفيين إن المصدر مشتق من الفعل ، فالفرعية اللفظية التركيب لأن الاسم كالفرد لبساطة مدلوله والفعل كالمركب لأن مدلوله الحدث والزمان (قوله فلا يدخله جر ولا تنوين) هل عدم دخولهما بطريق الأصالة أو عدم دخول التنوين بطريق الأصالة وعدم دخول الجر بطريق التبع فيه خلاف والتحقيق الثانى كما مر صدر الكتاب (قوله عند الجمهور) وقيل عشرة والعاشر الألف الزائدة فى آخر العلم سواء كانت للإلحاق كأرطى أو التكثير كقبعثرى : وقيل أحدعشر هذه العشرة والحادى عشر مراعاة الأصل نحو : أحمر بعد التنكير : وقيل العلل اثنان الحكاية والتركيب ، فالحكاية فى وزن مع الوصف كأحمر أو مع العلمية كيزيد ، لأنه كما لم يدخلهما كسر وتنوين قبل نقلهما من الفعلية لم يدخلهما بعد النقل . وأما التركيب ففى البواقى كتركيب للتأنيث مع العلمية وهكذا (قوله مجاز) لأن لكل واحد مدخلا فى العلمية (قوله إنما هو مجموع اثنين الخ)

وهو أحسن مما فى الشرح ، ومن قوله :

(وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تأنيثا)

لذكرها كلها بصرائح أسمائها من غير اشتقاق ، وأشار إلى أمثلتها على الترتيب (كأحمد) فيه الوزن والعلمية (وأحمر) فيه الوزن والوصف (وبعلبك) فيه التركيب والعلمية (وإبراهيم) فيه العجمة والعلمية (وعمر) فيه العدل والعلمية (وأخر) بضم أوّله وفتح ثانيه فيه العدل والوصف (ومساجد ودنانير) فيهما الجمع أى صيغة منتهى الجموع (وسلمان فيه العلمية وزيادة الألف والنون (وسكران) فيه الوصف والزيادة (وفاطمة) فيه التأنيث بالتاء والعلمية (و) مثله (طلحة) وفائدة ذكره التنبيه على أن مسمى التأنيث يكون مذكرا أيضا (وزينب) فيه العلمية والتأنيث المعنوى (وسلمى) فيه التأنيث بالألف المقصورة (وصحراء) فيه التأنيث بالألف الممدودة ، ثم إن هذه الموانع قسمان: مايستقل بالمنع من الصرف من غير مجامعة مانع آخر، ومالابد فيه من مجامعة مانع آخر، ثم مافيه مانعان قسمان : قسم يمتنع صرفه معرفة فقط وهو ماكانت العلمية إحدى علتيه والأخرى التركيب أو التأنيث أو العجمة أو الزيادة أو وزن الفعل أو العدل ، وقسم يمتنع صرفه مطلقا وهو ماوضع صفة وكان موازنا للفعل أو معدولا أو فى آخره ألف ونون :

وقد شرع فى بيانها بعد ذكرها إجمالا فقال (فألف التأنيث) مطلقا كجرحى وأصدقاء (والجمع الذى لا نظير له فى الآحاد) العربية أى لا مفرد على وزنه وهو ماأوّله مفتوح وثالثه ألف غير عوض بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن ومايلى الألف مكسور لا لعارض كمصابيح ودواب

إذ بذلك يحصل الحكم وهو منع الصرف (قوله ومساجد ودنانير) أشار إلى أنه لافرق فى الجمع بين أن يكون بعد ألف تكسيره حرفان كمساجد أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كمصابيح (قوله والتأنيث المعنوى) أى الذى ليس علامته لفظية إذ التأنيث راجع إلى اللفظ مطلقا ، وإلا أشكل على ماتقرر من أن مافيه علتان لابدّ أن تكون إحداهما راجعة إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى ، وإن مايرجع إلى المعنى العلمية والوصفية فقط (قوله مطلقا) أى مقصورة كانت أو ممدودة (قوله وهو ماأوله مفتوح الخ) لأن الجمع متى كان بهذه الصفة كان خارجا عن صيغ الآحاد العربية بدليل أنك لاتجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد، والألف عوضا عن إحدى ياءى النسب تحقيقا كيمان وشآم وأصلهما يمنى وشامى ، أو تقديرا كتهام فإن الألف فى تهامة موجودة قبل النسب فهى كالعوارض ، وكأنه نسب إلى فعل كشام بسكون العين ، أو فعل كيمن بفتح العين ، أو مايلى الألف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشـديد اللام جمع عبالة وهى الثقل ، يقال ألقى عليه عبالته : أى ثقله ، أو مفتوح كبراكا بفتح الموحدة والراء وهو الثبات فى الحرب ، أو مضموم كتدارك مصدر تدارك تداركا ، أو عارض الكسر لأجل اعتلال الآخر كتوان وتدان أصلهما توانى وتدانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة ، وأعل إعلال قاض أو ثانى الثلاثة محرك كطواعية وكراهية مصدرين أو الثانى والثالث عارضان للنسب منوىّ بهما الانفصال ، وضابطه أن لايسبقا الألف فى الوجود سواء كانا مسبوقين بالألف كظفارى ووبارى نسبة إلى ظفار ووبار قبيلتين أو غير منفكين عن الألف كحوارى وهو الناصر وحوالى وهو المحتال بخلاف نحو : قمارى وكراسى ، فإن الياءين فيهما موجودتان فى المفرد وهو قمرىّ وكرسى فليست الياءان عارضتين فى الجمع ، فقمارى ونحوه بمنزلة مصابيح (قوله وما يلى الألف مكسور الخ) أى لفظا كمساجد ومصابيح أو تقديرا كدواب ومدارى أصلهما دوابب ومدارى بالكسر فيهما ، وهذا حكمة تكرير الشارح المثال ، وقوله لالعارض احترازا عن العارض ، وقد عرفت

(كل) واحد (منهما) على انفراده (يستأثر) أى يستقل (بالمنع) من الصرف من غير مجامعة مانع آخر لقيامه مقام علتين . أما الألف فلأنها زيادة لازمة لبناء ماهى فيه دالة على تأنيثه بخلاف غيرها ففى المؤنث بها فرعية لفظية وهى لزوم الزيادة حتى كأنها أصلية وفرعية معنوية وهى دلالته على التأنيث : وأما الجمع فلأن فيه فرعية لفظية من جهة عدم النظير وفرعية معنوية من جهة الجمع ، وإذا سمى به كحضاجر منع الصرف نظرا إلى أصله، وكذا لو طرأ تنكيره بعد التسمية لذلك . وأما منع سراويل فإما لأنه أعجمى حمل على موازنه فى العربية اعتدادا بشبه الجمع أو لأنه عربى جمع سروالة تقديرا (والبواقى) من الموانع (لا) يستأثر كل منهن بالمنع بل لا (بد) فى تحققه (من مجامعة كل علة) المناسب مانع (منهن) أحد أمرين: إما (الصفة) وهى

مثاله (قوله كل منهما يستأثر بالمنع) لهذا قالوا : وهم من قال فى حواء امتنع للتأنيث والعلمية ، واستغرب قول أبى على فى الإيضاح حمراء لاينصرف لاجتماع الوصف والتأنيث (قوله بخلاف غيرها) لأن التاء ليست لازمة لما هى فيه بل مقدرة الانفصال غالبا ، فلا يرد أن من المؤنث بالتاء مالا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه لوجدله نظير كهمزة لأن همزة كحطم ، ومنه مالا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه لم يوجدله نظير كحذرية وعرقوة إذ ليس فى كلامهم فعلى ولا فعلو لأن ذلك من غير الغالب (قوله ففى المؤنث بها الخ) كذا وقع فى كلام غيره ولا يخفى مافيه . أما أولا فلأنه لا يناسب ماتقرر أولا من أن هذه الألف قائمة مقام علتين ، وهذا التقرير يقتضى أن فى المؤنث بها علتين لاواحدة تقوم مقامهما، والمناسب له أن يقول ففى المؤنث بها فرعية ذات جهتين جهة راجعة إلى اللفظ وجهة راجعة إلى المعنى. وأما ثانيا فالمناسب أن تجعل الدلالة على التأنيث راجعة للفظ ولزوم الزيادة راجعا للمعنى لأنه يشبه لزوم العلم لمدلوله لما عرفت من أن التأنيث دائما يرجع للفظ وأن الراجع للمعنى العلمية والوصفية فتدبر ، ولا تدخل عنقك فى ربقة التقليد فإنه آفة الطالب وحرمان المستفيد (قوله وأما الجمع الخ) فيه نظير ماقبله . والأظهر أن يقال فلأن فيه فرعية لها جهتان : جهة راجعة للفظ وهى الجمع ، وجهة راجعة للمعنى وهى عدم النظير ، لأنها تشبه الصفة التى يصير بها الموصوف عديم النظير (قوله نظرا إلى أصله) لأنه منقول عن الجمع فإنه فى الأصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمى به الضبع مبالغة فى عظم بطنها كأن كل فرد منها جماعة من هذا الجنس وإن كان فى الحال ليس جمعا (قوله لذلك) أى نظرا إلى أصله (قوله وأما منع سراويل) وهو اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لافى الحال ولا فى الأصل (قوله حمل على موازنه فى العربية) لأنه فى حكمها من حيث الوزن فهو وإن لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما ، فالجمعية على هذا التقدير أعم من أن تكون حقيقة أو حكما ، فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لاعلى زيادة سبب وهو الحمل على الموازن (قوله جمع سروالة تقديرا) أى كأنه سمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل : وقيل إنه جمع سروالة تحقيقا لقوله ٭ عليه من اللؤم سروالة ٭ ورد بأنه مصنوع :

قال العصام فى شرح الكافية : وقد سألنى الولد الأعز إسمعيل فى صباه حين قرأ على هذا الدرس فى بلد هراة مجمع الفضلاء الهداة أنه لم لم يحمل على موازنه على تقدير كونه عربيا حتى احتيج إلى تقدير الجمعية ؟ فاستحسنه كل من بلغه ذلك من الفضلاء ، فأجبته بأن العجمى غريب فى كلام العرب والغريب يتبع المتوطن المجانس بخلاف المتوطن العارف بحال الآخر، فإنه إذا عرضه حاله بسبب يخلو عنه لايقبلها ويقول ليس معى موجب هذا العارض ، فاستحسن كما استحسن سؤاله (قوله المناسب مانع) لقوله أو لا كل منهما يستأثر بالمنع : وقد

ماوضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين مقصود بالوضع (أو العلمية) وهى المراد بالمعرفة ، وإنما وجب ذلك لما مر من أنه يعتبر فى المنع أن يكون إحدى العلتين لفظية والأخرى معنوية والصفة والعلمية معنويتان والست البواقى كلها لفظية : وأفهم كلامه أن الصفة والعلمية لايجتمعان وهو كذلك :

(وتتعين العلمية مع التركيب) أى المزجى المختوم بغيرويه كمعدى كرب إذ هو المانع من الصرف بخلاف ماختم بويه وماركب من الأعداد والظروف

يقال إن المصنف أشار إلى ترادف العلة والمانع (قوله ماوضع) أى اسم وضع أو الذى وضع فما نكرة موصوفة أومعرفة موصولة والجملة بعدها صفة أوصلة (قوله باعتبار معنى معين) فيصح إطلاق ذلك الاسم على كل من اتصف بذلك المعنى كأحمر يطلق على كل من له حمرة (قوله مقصودا بالوضع) فيه قصور لأنه لا يشمل أربع فى نحو : مررت بنسوة أربع فإنه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد ، ولا وصفية فيه بحسب الوضع وإنما عرضت له فى الاستعمال فلا بد من زيادة أو الاستعمال (قوله وهى المراد بالمعرفة) أى فى البيت الذى جمعت فيه العلل : ولما قال ابن الحاجب : المعرفة شرطها أن تكون علمية : قال الجامى : وإنما جعلت مشروطة بالعلمية لأن تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد إلا فى المبنيات ، ومنع الصرف من أحكام المعربات والتعريف باللام أو الإضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجىء ، فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق إلا التعريف العلمى ، وإنما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض ، لأن فرعية التعريف للتنكير أظهر من فرعية العلمية له (قوله لما مر من أنه الخ) هذا لا يفيد اعتبار خصوص هاتين العلتين المعنويتين فيما يرجع للمعنى إذ العلل الراجعة للمعنى كثيرة ، والمفيد لذلك الاستقراء كاعتبار خصوص الستة اللفظية مع كثرة ما يرجع للفظ (قوله وأفهم كلامه أن الصفة والعلمية لا يجتمعان) لأن الظاهر أن أو فى قوله أو العلمية منفصلة حقيقة (قوله وتتعين العلمية مع التركيب) الحاصل أنها تتعين مع التركيب والتأنيث والعجمة وإنما تعينت مع التركيب ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها فى منع الصرف ومع التأنيث ليصير التأنيث لازما ، لأن الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان ولأن العلمية وضع ثان ، وكل حرف وضعت الكلمة عليه لاينفك عن الكلمة ومع العجمة لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم فى كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف : وبالجملة إنما اشترطت العلمية فى هذه الثلاثة لتكون لازمة ولا يتطرق لها التغيير (قوله إذ هو المانع من الصرف) أى المزجى المختوم بغيرويه (قوله بخلاف ماختم بويه) كسيبويه ونفطويه (قوله وماركب من الأعداد) كأحد عشر (قوله والظروف) زمانية نحو : فلان يأتينا صباح مساء : أى كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف ، ولو أضفت فقلت صباح مساء لجاز : أى صباحا مقترنا بمساء قاله المصنف فى شرح الشذوز : وظاهره أن العاطف الذى تضمنه التركيب الواو ، وفى الرضى أنه الفاء حيث قال : وإنما لم يتعين بناء الجزءين فى هذه الظروف والأحوال كما تعين فى خمسة عشر دون هذه المركبات ، إذ يحتمل أن يكون بتقدير الحرف وأن لا يكون فإذا قدرناها قلنا إن معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين : أى يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا : أى كل يوم وكل صباح ومساء وكل حين ، والفاء تؤدى هذا العموم كما فى قولك انتظرته ساعة فساعة : أى كل ساعة إذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقبه بلا فصل إلى مالا يتناهى انتهى :

ويعلم من قول المصنف أى صباحا مقترنا بمساء رد ماقاله الحريرى فى [درة الغواص] من أن الخواص يوهمون ولا يفرقون بين التركيب والإضافة مع الفرق ، وهو أن المراد به مع الإضافة أنه يأتينا فى الصباح وحده إذ تقدير

والأحوال فبنى والإضافى فمصروف والإسنادى فحكى ، والأفصح فيه أن يعرب ثانى جزءيه إعراب مالاينصرف ويبنى الأول على الفتح مالم يكن آخره ياء فيسكن :

(و) مع (التأنيث) أى بغير الألف لاستقلالها بالمنع كما مر سواء أكان علما لمؤنث أم لمذكر زائدا على ثلاثة أحرف أم لا محرك الوسط أم لا أعجميا أم لا منقولا من مذكر إلى مؤنث أم لا :

الكلام يأتينا فى صباح مساء . والمراد به عند التركيب أنه يأتينا فى الصباح والمساء لأن الأصل صباحا ومساء ، ورده ابن برى وقال : هذا الفرق لم يقله أحد وصرح السيرافى بخلافه وعلله بأنك إذا لم ترد أن السير وقع فيهما لم يكن فى مجيئك بالمساء فائدة ، ومثال الظروف المركبة المكانية قولهم سهلت الهمزة بين بين وأصله بينها وبين حرف حركتها فحذف ماأضيف إليه بين الأولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان (قوله والأحوال) نحو : هو جارى بيت بيت :

قال المصنف فى شرح الشذوز : وأصله بيتا لبيت أى ملاصقا فحذف له الجار وهو اللام وركب الاسمان ، وعامل الحال ما فى قوله جارى من معنى الفعل فإنه فى معنى مجاورى ، وجوزوا أن يكون الجار المقدّر إلى وأن لايقدر جار أصلا بل العاطف (قوله فبنى) أما المختوم بويه فعلى الكسر أما البناء فلأنه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين ولايجوز فيه عند سيبويه إلا الكسر . وزعم الجرمى أنه يجوز أن يعرب إعراب مالاينصرف :

قال أبو حيان : وهو مشكل إلا أن يستند إلى سماع وإلا لم يقبل لأن القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا . وأما المركب من الأعداد وما بعدها فعلى الفتح لما مر أوّل الكتاب ، وسبق هنا إشارة إليه وليس البناء فيهنّ واجبا ، أماما عدا العددى فلانزاع فيه وأما العددى فمر عن الرضى مايقتضى وجوب بنائه ، وقول المصنف فى أوّل الكتاب فى لزوم الفتح يوهمه ومر الكتاب عنه إذ هو إذا أضيف لمستحق المعدود نحو خمسة عشرك يجوز فيه إعراب العجز مع بقاء الصدر مفتوحا وإعراب الصدر مع جر العجز بالإضافة :

هذا ، وظاهر كلام الشارح أن المركبات المذكورة ليست من أقسام المركب المزجى ، وفى كلام بعضهم ما يوهمه ، وقد صرح جمع بأنها من أقسامه ، ولذا أوردوه على قول ابن مالك :

: : : وما بمزج ركبا إن بغير ويه تمّ أعربا

وكلام المصنف فى الحواشى مصرح به كما يعلم مما مر أول الكتاب ، ولعريف المركب المزجى بأنه كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها بجامع أن الجزء الأول ملازم للفتح إن لم يكن ياء ، والثانى معربا باعتبار أكثر أنواعه بدليل أن المختوم بويه مزجى اتفاقا وهو مبنى فلايلزم أن لاتكون المركبات المذكورة منه ، أو يقال يكفى فى كونها منه صدق تعريفه عليها باعتبار بعض أحوالها ، ومثل ذلك يقال فيما إذا أضيف أول جزءى المزجى إلى ثانيهما أو بنيا على الفتح فإن ذلك جائز فيه كما فى التوضيح وغيره ، أو يقال ، رادهم مايسمى مزجيا فى أشهر أحواله يجوز فيه ذلك ، وليس المراد أنه يجوز فيه ذلك فى كونه مزجيا لظهور أنه إذا أضيف أول جزءيه إلى الثانى يكون من المركب الإضافى (قوله والإضافى فمصروف) لأن الإضافة تخرج المضاف إلى الصرف أو إلى حكمه فكيف تؤثر فى المضاف إليه مايضاده (قوله فحكى) لأن التسمية بها إنما هى لدلالتها على قصة غريبة ، فلو تطرق إليها التغيير يمكن أن تفوت تلك الدلالة لكن فيه أنها مع الحكاية معربة تقديرا وذلك لاينافى منع الصرف إلا على قول ابن فلاح : إن المقصور الذى فيه علتان كموسى تقدر فيه الكسرة جرا لأن المانع منها فى غيره الثقل ولا ثقل مع التقدير ، وكون العلم الإسنادى محكيا هو ماصرح به صاحب اللباب والسيد فى حواشى المتوسط . وذهب ابن الحاجب إلى أنه مبنى وحينئذ فخروجه ظاهر لأن منع الصرف من أحكام المعربات (قوله والأفصح فيه)أى فى المركب غير ماتقدّم ، ومقابل الأفصح ماأشرنا إليه آنفا

لـكن شرط تحتم التأنيث المعنوى فى منع الصرف أحد أمور أربعة : إما زيادة على ثلاثة أحرف كزينب لتنزيل الزائد منزلة التاء، أو تحرك الوسط كسقر لتنزيل الحركة منزلة الزائد ، أو العجمة كبلخ اسم بلد لتنزيلها منزلة الحركة، أو النقل من مذكر إلى مؤنث كزيد اسم امرأة لأنه بنقله إلى المؤنث حصل ثقل عادل خفة اللفظ، وماعدا ذلك من الثلاثى كهند يجوز فيه الوجهان كما سيجىء ، وإذا سمى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه فى منع الصرف : الزيادة على ثلاثة أحرف ولو تقديرا .

[فائدة] أسماء القبائل والبلاد والكلم وحروف الهجاء صرفها ومنعها مبنيان على المعنى الذى يقصده المتكلم، فإن أراد أبا أو حيا أو مكانا أو لفظا أو حرفا صرف ذلك أو أما أو قبيلة أو بقعة أو سورة أوكلمة منع ذلك :

(و) مع (العجمة) وهى كون الكلمة من أوضاع غير العرب (وشرط العجمة) فى المنع (علميته فى) اللغة

من بناء الجزءين على الفتح وإعراب الأول وإضافته للثانى، ثم إن كان فى الثانى مايقتضى منع الصرف منع كرام هرمز وإذا كان آخر الأول ياء قدرت الحركات الثلاث ولا تظهر الفتحة تشبيها بالألف فلزم فى التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا فى الإفراد . وقيل يفتح بالنصب ما لم يكن آخره ياء فيسكن للثقل بالتركيب والإعلال كمعدى كرب وقالى قلا. وزاد بعضهم ما لم يكن نونا نحو، باذنجانة فيسكن أيضا، ويدل على تركيب باذنجانة قول بعض العرب فى تصغيرها تصغير ترخيم بذينجانة بفتح النون قبل الجيم ، ولـكن القياس فى التصغير بويذنجانة (قوله لـكن شرط تحتم التأنيث المعنوى) أى ما ليس علامته لفظية وإلا فالتأنيث مطلقا راجع للفظ كما تقدم (قوله أو العجمة كبلخ) إنما لم تعتبر العجمة مانعة ، والتأنيث شرط لتحتم منعها مع سكون الوسط لقوة التأنيث بظهور علامته المقدرة فى بعض التصرفات (قوله لتنزيلها منزلة الحركة) لا يخفى ما فى دعوى ذلك من الخفاء ، وعلل فى التصريح بقوله لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع ، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثى لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف وإنما أثرت تحتمه (قوله ولو تقديرا) قيده المرادى فى شرح الألفية بقوله : كاللفظ :

قال ابن هانئ : يعنى بقوله تقديرا كاللفظ ما كان حذفه على طريق القياس فإن المحذوف منه يكون كالملفظ به ومنه جوب تخفيف جواب اسم بقعة وشمل تخفيف شمال ، واحترز به عمن هو على غير قياس كأيم فى أيم من باب هين وهين فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به .فإن قيل: لم لم يكتفوا هنا بتحريك الوسط لأن حكمه حكم الزيادة كما تقدم ؟ قلت : لأنه لما كان المسمى مذكرا ضعف هنا معنى التأنيث جدا لـكون اللفظ والمعنى مذكرا فاحتاجوا إلى تقوية معنى التأنيث بأقوى الأمور القائمة مقام التأنيث وهو الحرف الزائد على الثلاثة، فإنه فى قيامه مقام التاء أقوى من تحرك الوسط بدليل أنه يمنع من ردها فى التصغير كما فى عقيرب بخلاف حركة الوسط لاتمنع من ذلك كما فى قديمة ، ولهذا لم يكتفوا بالعجمة (قوله أبا أو حيا) أى فى أسماء القبائل فإرادة الأب كمعد وتميم والحى كقريش وثقيف ، وقوله أو مكانا أى فى أسماء الأرضين ، وقوله أو لفظا أو حرفا أى فى أسماء الـكلم ، وقوله أو أما أو بقعة الخ على هذا الترتيب وكما كرر المعنى فى الأول والأخير فى إرادة معنى المذكر كررهما فى إرادة معنى المؤنث ، وإرادة الأم فى القبيلة كباهلة والقبيلة كيهود :

واعلم أنه قال فى التسهيل : وقد يتعين اعتبار القبيلة أو البقعة أو الحى أو المكان :

قال الدمامينى فى شرحه قبل ذلك : وهنا أمور ينبه عليها :

أحدها أن إطلاقهم القول بجواز الأمرين محمول على ماإذا لم يتحقق مانعان من الصرف فإن تحققا فمنع الصرف بكل حال نحو : تغلب وباهلة وخولان ونحو ذلك :

(العجمية) بأن تنقل الكلمة وهي علم فى العجم إلى لسان العرب بخلاف مانقل من لسانهم وهو نكرة كلجام ، وماكان نكرة فى لسانهم ثم نقل فى أول أحواله علما كبندار فيصرف أيضا لانتفاء علميته فى لغة العجم (وزيادة على الثلاث) كإبراهيم بخلاف الثلاثى فيصرف وإن كان علما فى العجمية كشتر :

وتعرف عجمة الاسم بأمور : منها خروجه عن أبنية العرب كإسماعيل ، ومنها نقل الأئمة ، ومنها أن يجتمع فيه مالا يجتمع فى كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان أو والقاف كمنجنيق أو والكاف كسكرجة ، وجميع أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام اعجمية إلا أربعة محمدا صلى الله عليه وسلم وصالحا وشعيبا وهودا ،

الثانى تجويز الأمرين بحسب الاستعمالين إنما هو موكول إلى استعمالنا فى الألفاظ نحو : كتبت زيدا فأجدته وكتبت زيلب فأجدتها ، وأما ماعدا ذلك فمنوط باستعمال العرب فى ذلك الخاص فما اعتبروه فيه من صرف ومنع اعتبرناه ، وليس لنا أن نقترح ذلك من أنفسنا :

الثالث أن المصنف سوّى بين الجميع فى الذكر فيقتضى أن الحكم فى الأنواع كلها واحد ويقوى إرادته ذلك قوله بأثر هذا الكلام وقد الخ انتهى . ومثلوا لما يتعين فيه اعتبار القبيلة بيهود ومجوس والبقعة بدمشق والحى بكلب والمكان ببدر (قوله بأن تنقل الكلمة) هذا خلاف المشهور :

قال فى الهمع : وهل يشترط أن يكون علما فى لسان العجم ؟ قولان : المشهور لا وعليه الجمهور فيما نقله أبو حيان : والثانى نعم وعليه أبو الحسن الدباح وابن الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه ، وينبنى على ذلك صرف نحو قالون وبندار فينصرف على الثانى لأنه لم يكن علما فى لغة العجم دون الأول لأنه لم يتمكن فى لسان العرب قبل أن يسمى به انتهى :

وقوله : إن ابن الحاجب على الثانى : أى لقوله فى الكافية إن شرط العجمة أن تكون علمية فى العجمة لكن فى الجامى أن معنى كون العلمية فى العجمة أن تكون متحققة فى ضمن العلم فى العجم حقيقة كإبراهيم ، أو حكما بأن تنقله العرب من لغة العجم إلى العربية من غير أن تتصرف فيه قبل النقل كقالون : فإنه كان فى لغة العجم اسم جنس للجيد سمى به أحد رواة القراءة لجودة قراءته قبل أن تتصرف فيه العرب فكأنه كان علما فى الأعجمية اهـ فقول الشارح بخلاف مانقل من لسانهم الخ مبنى على تفسيره المخالف للجمهور ، والبنادرة تجار يلزمون المعادل ، وفى بعض النسخ تأخير قوله بخلاف مانقل الخ بعد قوله بخلاف الثلاثى إلى قوله ونوح ، وحينئذ فيكون فى كلام الشارح لف ونشر مشوش ويحتاج لزيادة واو قبل لفظه بخلاف الثانية إذ لا ارتباط لها بدون العاطف ومعدلا حاجة إليها (قوله كشتر) بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة فيه إشارة إلى أن حركة الوسط لا أثر لها مع العجمة بخلافها مع التأنيث ، وذلك لأنها معه تقوم مقام علامته والعجمة لا علامة لها وبمجرد كون العجمى ثلاثيا يشابه كلام العرب ، لكن يبقى أن شتر إذا كان اسم قلعة فهو مؤنث فيشكل على ماسلف أن العجمة إذا انضمت إلى تأنيث الثلاثى الساكن الوسط تحتم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه إلا أن يقال اعتبار التأنيث فيه غير متعين لجواز إرادة المكان (قوله نحو إسماعيل) فإن مثل هذا الوزن مفقود فى أبنية الأسماء فى اللسان العربى . ومنها أن يكون فى أوله نون بعدها راء نحو : نرجس ، أو آخره زاى قبلها دال نحو : مهندز فإن ذلك لا يكون فى كلمة عربية ، وأبدلوا الزاى سينا فقالوا مهندس . ومنها أن يكون عاريا من حروف الذلاقة وهو خماسى أو رباعى ، وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل :

قال صاحب العين : لست واجدا فى كلام العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمتة خاصة ولا رباعية كذلك إلا كلمة واحدة وهى عسجد لخفة السين وهشاشتها (قوله وهودا) فى الجامى : وقيل هود كنوح يعنى

وألحق بها فى الصرف نوح ولوط وشيث فهذه السبعة منصرفة ويجمعها :

تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا　　　وهودا ولوطا ثم شيثا محمدا

عجمى صرف لكونه ثلاثيا وأيد بأن العرب من ولد إسماعيل انتهى ، وفيه نظر :

قال ابن كثير : الصحيح المشهور أن العرب كانوا قبل إسماعيل ، ويقال لهم العرب العاربة : أى الخلص منهم من قبيل ليل أليل وظل ظليل ، فإنهم إذا أرادوا المبالغة فى شىء يأخذون من لفظه صفة ويؤكدونه بها ، وهم قبائل منهم عاد وثمود وقحطان وجرهم وغيرهم . وأما العرب المستعربة فهم ولد إسماعيل وهو أخذ العربية من جرهم (قوله وألحق بها فى الصرف نوح الخ) أى مع كونها أعجمية لسكون وسطها ، ومنه يعلم أن ماشاع من أن أسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف إلا ستة ولم يعدوا شيثا ليس بظاهر وبقى أيضا عزير :

قال البيضاوى فى تفسير سورة براءة : تنوين عزير بناء على أنه عربى منصرف وترك تنوينه بناء على أنه أعجمى أو لغير ذلك انتهى :

قال الشهاب القاسمى : فليتأمل ، فإنه إذا ثبت كل منهما فى القرآن كما هو قضية القراءة بهما وجب جوازهما فكيف يكون أحدهما مبنيا على أنه عربى والآخر على أنه عجمى مع أنه فى الواقع لايكون عربيا وعجميا بل أحدهما فقط ، وأيضا شرط العجمى زيادته على الثلاثة بغير ياء التصغير انتهى : وقد يقال يكفى فى تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوى وإن لم يوافق توجيه القراءة الأخرى كما لايخفى ، وقد قرئ تترا بالتنوين على أن الألف للإلحاق وتركه على أنها للتأنيث ولا يمكن أن يكون فى الواقع بهما ، وليس المراد من كون الاسم أعجميا أن مدلوله أعجمى بل إن لفظه ليس من الأوزان العربية لأن النحوى إنما يبحث عن الألفاظ غاية الأمر أنه يلزم من منعه الصرف أن تقول إنه ليس من الأوزان العربية ومن صرفه أن يقول إنه منها ، وذلك لايقتضى كونه عربيا وعجميا بل إن فى وزنه خلافا كما لايخفى ومثل ذلك كثير فتدبر :

واعلم أنى رأيت بخط الإمام تقى الدين السبكى رحمه الله مانصه : - وقالت اليهود عزيز ابن الله - القراءة المشهورة بغير تنوين فقيل لأنه لاينصرف وقيل لأن ابن صفة لاخبر ، وأورد أنه لو كان صفة لكان الخبر مقدرا تقديره معبودهم وحينئذ يكون المنكر ذلك لاوصفهم إياه بالنبوة : وأقول : بل المنكر وصفهم ، والتقدير فى كلامهم المحكى بعضه لافى الحكاية لأن المخبر إذا وصف المخبر عنه بصفة له وأراد السامع إنكار ذلك من غير تعرض للحكم فطريقه إنكار الوصف فقط فكذلك هنا كأنك قلت قالوا هذه اللفظة المنكرة ولم يتعرض لما قالوه خبرا عنها والله أعلم انتهى :

واعلم أن الإيراد للشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز كما نقله الفخر عنه وأجاب بما هو محصل جواب السبكى ، والعجب للسبكى كيف لم يستحضر ذلك وبنى الإيراد على أن الإنكار لكونه تكذيبا إنما يتوجه للخبر ، لأن احتمال الصدق والكذب من خواصه كما هو المشهور وليس بلازم وإن كان أكثر كما ذكره ولده البهاء فى العروس والتاج فى جمع الجوامع فى بحث الأخبار من الكتاب الثانى وعبارته : ومورد الصدق والكذب النسبة التى تضمنها ليس غير كقائم فى زيد بن عمرو قائم لابنوة زيد . ومن ثم قال مالك وبعض أصحابنا : الشهادة بتوكيل فلان بن فلان شهادة بالوكالة مطابقة وبالنسبة ضمنا والوكالة أصلا انتهى . ومبنى الجواب على منع ذلك وأنه يكون فى غير الخبر ، وكون التقدير فى المحكى لادخل له فى الجواب وإنما هو لأن المبتدأ لابد له من خبر وكان الظاهر أن يقدر بلفظ التكلم فيقال معبودنا ، وأما على تقدير أنه من الحكاية فيجوز ذلك حكاية للفظهم وتقديره بلفظ الغيبة مراعاة لكون المبتدإ اسما ظاهرا ، وعلى منع اختصاص احتمال الصدق والكذب بالخبر جرى ولده البهاء فى العروس

وأفهم كلامه أن هذه الموانع الثلاثة لا يؤثر شيء منها فى المنع مع غير العلمية وهو كذلك ، فتصرف صنجة وقائمة وإن وجد فيهما علة أخرى مع التأنيث وهى العجمة فى صنجة والصفة فى قائمة ، ويصرف أذربيجان إذا نكر وإن وجد فيه العجمة والتركيب والزيادة : وأن غيرها من العدل والوزن والزيادة لا تتعين العلمية معه وهو كذلك أيضا ، فيمنع مع العلمية تارة ومع الصفة أخرى ، فمثال العدل مع العلمية عمر وزفر معدولين عن عامر وزافر تقديرا ، وطريق العلم بعدل ماجاء على فعل علما سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع ، فإن ورد مصروفا فغير معدول وكذا إن ورد ممنوعا . وفيه مع العلمية مانع آخر كطوى فإن فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة فلا حاجة إلى تكلف العدل مع إمكان غيره ، ومثاله مع الصفة - مثنى وثلاث ورباع - فهذه معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة تحقيقا : وجوّز بعضهم العدل إلى عشار ومعشر ، ومثال الوزن مع العلمية أحمد ومع الصفة أحمر ، ولا يكون مانعا من الصرف مع الصفة إلا فى أفعل بخلاف الوزن المانع مع العلمية ، وشرط تأثيره اختصاصه بالفعل كشمر وضرب علمين ، أو كونه بالفعل أولى كأصبع وأحمر علمين ومثال الزيادة

واستدل لرجوع التكذيب للنسبة الإضافية بما جاء فى البخارى مرفوعا : «يقال للنصارى يوم القيامة ما كنتم تعبدون فيقولون كنا نعبد المسيح ابن الله ، فيقال كذبتم ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد» : وقال : إنما كانت صفة المسند فيه مقصودة بالحكم نحو « الكريم ابن الكريم » الحديث ، ينبغى عدم النزاع فى رجوع التصديق والتكذيب إليها ، وفى المطول قبيل الباب الأول مافيه تحرير المقام : وقيل إن التنوين حذف لالتقاء الساكنين لأنه يحذف لذلك قليلا كما فى المغنى ، ومنه قراءة - قل هو الله أحد الله الصمد - ولا الليل سابق النهار - بترك تنوين أحد وسابق وبنصب النهار (قوله وأفهم كلامه أن هذه الموانع الثلاثة الخ) الأولى أن يحمل الكلام على أنه أفهم أنها لاتؤثر مع الوصفية لأنه المقصود للمصنف من هذا الكلام ، وأما ماذكره فإنه وإن أفهمه هذا الكلام لكنه ليس بمراد منه لأنه علم مما مر من أن ماامتنع صرفه لعلتين لابد أن تكون إحداهما معنوية والأخرى لفظية ، وما ذكره إنما اجتمع فيه علتان لفظيتان فتدبر (قوله وطريق العلم بعدل ماجاء الخ) قيل فيه دور ، ولايخفى على من تأمل دفعه لأن سماع عدم صرفه لايتوقف على معرفة أنه معدول لأنه أمر محسوس وبعد إدراكه يبحث عن سببه (قوله معدولة عن اثنين اثنين الخ) أى وليست معدولة عن اثنين وثلاثة ، ولهذا قال فى المغنى فى بحث أم : إن المتنبى لحن فى قوله :

أحاد أم سداس فى أحاد لييلتنا المنوطة بالتناد

حيث استعمل أحاد وسداس بمعنى واحدة وست ، ونقل مثله فى الباب السادس عن أبى طاهر حمزة بن الحسين الأصفهانى فى كتابه المسمى : [الرسالة المعربة عن شرف الإعراب] وأطال فيه فراجعه ، وبه تعرف سقوط السؤال المشهور أن الوصف فى هذه الألفاظ عارض لأنها من باب العدد ، وذلك كعروض الوصف بأربع فى قولك مررت بنسوة أربع فكيف أثر الوصف فيها ولم يؤثر فى أربع ؟ وأجيب بأن هذا التركيب المعدول لم يوضع إلا وصفا ولا يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه بخلاف اسم العدد نحو أربع فإنه لم يوضع وصفا فى الأصل وإنما تحصل له الوصفية بطريق العروض لأن ذلك مبنى على أصل اثنين وثلاثة وهكذا (قوله وجوّز بعضهم العدل إلى عشار ومعشر) على قوله يتخرج كلام المتنبى فى البيت السابق ولا يكون قوله سداس لحنا فقول المغنى إنه لحن ثلاث لحنات ماتقدم وهذه ، وتصغير ليلة على لييلة وإنما صغرتها العرب على لويلية بزيادة الياء على غير قياس تحامل (قوله اختصاصه بالفعل) المراد باختصاصه به أن لايوجد فى غيره إلا فى علم أو أعجمى أو لدور (قوله كشمر) بالشين المعجمة وتشديد الميم علما لفرس (قوله وضرب) أى على وزن المجهول من غير اعتبار الضمير (قوله أوكونه أولى) إما لكونه غالبا فيه أو لكونه مبدوءا بزيادة تدل على معنى فى الفعل ولا تدل

مع العلمية عثمان وعمران ومع الصفة عطشان وسكران ولا تكون مانعة من الصرف إلا فى وزن فعلان بفتح الفاء بخلاف الزيادة مع العلمية ، وأما حسان وشيطان فإن جعلا من الحس والشيط منعا أو من الحسن والشطن صرفا .

(و) شرط (الصفة) أى تأثيرها (التى على) وزن (أفعل أو) على وزن (فعلان) أمران : (أصالتها) بأن تكون الكلمة فى الأصل صفة (وعدم قبول) ها (التاء) إما لأنه لا مؤنث لها كأكمر لكبير الكمرة ولحيان لكبير اللحية ، أولها مؤنث على فعلى بالضم كأفضل أو فعلى بالفتح كسكران وغضبان ، وجميع أبنية فعلان مؤنثاتها على فعلى إلا أربع عشرة لفظة جاءت مؤنثاتها على فعلانة فتصرف ويجمعها

أجز فعلى لفعلانا ... إذا استثنيت حبلانا ... ودخنانا وسخنانا ... وسيفانا وصحيانا

وصوجانا وعلانا ... وقشوانا ومصانا ... وموتانا وندمانا ... وأتبعهن نصرانا

ورد فيهن خمصانا ... على لغة وأليانا

وفهم من كلامه أن الصفة العارضة أو القابلة للتاء لا أثر لها فى المنع ولهذا قال (فعريان وأرمل وصفوان وأرنب) إذا كان صفوان (بمعنى قاس و) أرنب بمعنى (ذليل) أى ضعيف (منصرفة) لقبول الأولين التاء تقول عريانة وأرملة ولعروض وصفية الأخيرين إذ صفوان فى الأصل وضع اسما للحجر الأملس وأرنب وضع اسما لدابة معروفة ، فلا أثر لطرو الوصفية كما لا أثر لطرو الاسمية كأبطح وأدهم وأرقم (ويجوز فى) نحو (هند) مما هو ساكن الوسط (وجهان) الصرف لانتفاء شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوى وعدمه وهو أولى نظرا إلى وجود العلتين فهما يؤثران جواز منع الصرف لا تحتمه ، وأوجب السيرافى الصرف نظرا إلى أن سكون الوسط قابل إحدى العلتين فتساقطا فبقى بلا سبب ، وأجرى المبرد والجرمى الوجهين فى نحو : زيد اسم امرأة (بخلاف زينب وسقر وبلخ) وزيد اسم امرأة فإنها ممنوعة الصرف حتما لوجود العلتين فيها مع وجود شرط تحتم منع صرفها كما تقدم (وكعمر) فى منع الصرف للعلمية والعدل (عند) جمهور بنى (تميم باب حذام) وهو ما كان على وزن فعال علما لمؤنث وهو معدول عن فاعلة (إن لم يختم براء) فإن ختم بها (كسفار) بنى على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا (وأمس لمعين) بأن يراد به اليوم الذى قبل يومك وهو معدول عما فيه أل وهو الأمس (إن كان مرفوعا نحو : مضى أمس بالرفع من غير تنوين ، فإن كان منصوبا أو مجرورا بنى على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا (وبعضهم) أى تميم (لم يشترط) ما اشترطه الجمهور منهم (فيهما)

الاسم ، ولابد من كون الوزن لازما باقيا غير مخالف لطريقة الفعل وتفصيل المقام فى شروح الألفية (قوله إلا فى وزن فعلان) أى بفتح الفاء (قوله بخلاف الزيادة مع العلمية) لأنها تكون مع فعلان المفتوح الفاء وغيره نحو : غطفان وعثمان وعمران (قوله منعا) لزيادة الألف والنون (قوله صرفا) لأن النون حينئذ أصلية وإذا أبدل من النون الزائدة لام منع من الصرف إعطاء للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو : أصيلال مسمى به أصله أصيلان تصغير أصيل على غير قياس ، ولو أبدل من حرف أصلى نون صرف نحو : حنان مسمى به أصله حناء أبدلت همزته نونا (قوله وأجز فعلى الخ) هذه الأبيات ماعدا الأخير لابن مالك والأخير للمرادى ، وتفسير هذه الألفاظ : الحبلان الممتلئ غيظا ، ويوم دخنان فيه كدرة ، ويوم سخنان حار ، ورجل سيفان طويل ممشوق ضامر البطن ، ويوم صحيان لاغيم فيه ، وبعير صوجان ناشز الظهر ، ورجل علان صغير حقير ، ورجل قشوان دقيق الساقين ورجل مصان لئيم ، وموتان الفؤاد أى غير جديده ، وندمان من المنادمة لامن الندم ، ونصران واحد النصارى لكن لم يستعمل إلا بياء النسب ، والأليان كبير الألية ، والخمصان الضامر البطن (قوله ولهذا قال فعريان الخ) أنت خبير بأن الكلام فى صفة على وزن فعلان المفتوح الفاء لأنها التى لها حالتان قبول التاء وعدمه ، وأما فعلان المضموم الفاء فمؤنثه بالتاء ليس غير ، وفعلان المكسور الفاء لم يسمع فى الصفات وحينئذ فكان المناسب للمصنف

أى فى باب حذام وفى أمس بل ذهب إلى إعرابهما إعراب مالا ينصرف مطلقا ، وقد مر الكلام عليهما فى صدر المقدمة (و) كعمر (سحر عند الجميع) من العرب (إن كان) ظرفا (معينا) بأن يراد به سحر يوم بعينه وهو معدول عمافيه أل وهو السحر نحو : جئت يوم الجمعة سحر ، فإن كان مبهما أى نكرة صرف نحو - نجيناهم بسحر - أو مستعملا غير ظرف وجب تعريفه بأل أو بالإضافة نحو : طاب السحر سحر ليلتنا ، وإن كان بأل أو مضافا صرف أيضا كجئتك يوم الجمعة السحر أو سحره .

[باب]

فى ذكر صيغتى التعجب ومايبنى منه فعلا التعجب واسم التفضيل

التعجب انفعال يحدث فى النفس عند الشعور بأمر خفى سببه وخرج عن نظائره ، ولهذا يقال إذا ظهر السبب بطل العجب ، فلا يطلق على الله تعالى أنه متعجب لأنه لا يخفى عليه شىء ، وماورد منه فى كلامه العزيز كقوله - فما أصبرهم على النار - مصروف إلى المخاطب : أى يجب أن يتعجب العباد منه ، وله صيغ كثيرة دالة عليه : منها ماهو بالقرينة نحو : -كيف تكفرون بالله - وسبحان الله إن المؤمن لا ينجس ، ولله دره فارسا ، ومنها ماهو بالوضع وهو ثلاث صيغ اقتصر منها هنا على صيغتين لاشتهارهما فقال (التعجب له صيغتان) وضعا لانشائه :

أحدهما (ما أفعل زيدا) نحو : ما أحسن زيدا (و) هذا اللفظ (إعرابه ما مبتدأ) لأنها مجردة عن عامل لفظى للإسناد إليها ، وحكى عن الكسائى أنها لاموضع لها من الإعراب ، وهى عند سيبويه نكرة تامة (بمعنى شىء)

أن يأتى بدل عريان بلفظ من الأربعة عشر المتقدمة فى النظم مما هو على وزن فعلان المفتوح الفاء ، وأما عريان فخارج عن الاعتبار من القسم المشروط له قبول التاء وهو فعلان المفتوح الفاء لأنه المقصود فى قوله أو فعلان فليتأمل (قوله وقد مر الكلام عليهما الخ) مر لنا هناك مايتعلق بذلك (قوله عند الجميع) أى من التميميين والحجازيين (قوله معدول عما فيه أل) لأنه لما أريد به معين كان الأصل فيه أن يذكر معرفا بأل

[باب صيغتى التعجب واسم التفضيل]

(قوله انفعال يحدث فى النفس الخ) الانفعال عبارة عن تأثر الشىء عن غيره مادام متأثرا كالمنقطع مادام ينقطع والمتسخن مادام يتسخن ، فهو هنا عبارة عن تأثر النفس عن الشعور بالأمر المذكور مادامت متأثرة (قوله وخرج عن نظائره) أو قلت نظائره (قوله ولهذا) أى لكونه عند الشعور بأمر خفى سببه (قوله منها ماهو بالقرينة) فتكون الصيغة حينئذ مستعملة فيه مجازا (قوله نحو -كيف تكفرون بالله-) هذه الصيغة أصل وضعها للاستفهام واستعملت فى التعجب مجازا ، ولما قال فى التلخيص إن كلمات الاستفهام كثيرا ماتستعمل فى غيره : قال السعد : وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان أنه من أى نوع من أنواعه مما لم يحم حوله أحد . وقد بين ذلك السيد ونوقش فيه ، وتفصيل المقام يطلب من حواشى المطول . وقد ذكرنا فى حاشية المختصر مافيه لقطة العجلان (قوله وسبحان الله الخ) هذا اللفظ موضوع لتنزيه الله وسبحان علم للتسبيح منصوب بعامل محذوف وجوبا ثم استعمل فى التعجب ، وأصل ذلك بأن يسبح الله تعالى عند رؤية المتعجب منه من صنائعه ثم كثر حتى استعمل فى كل متعجب منه (قوله ولله دره فارسا) أصل هذا الإخبار بأن ابن المحدث عنه لله ثم استعمل فى التعجب كما مر فى التمييز (قوله اقتصر منها هنا على صيغتين) أما فى الجامع والشذور فذكر الثالثة وهى فعل نحو : حسن وشرف ، وهى مذكورة فى باب نعم وبئس من التوضيح تبعا للألفية (قوله وضعا لإنشائه) وأما نحو عجبت من زيد وتعجبت فللإخبار بالتعجب وضعا لالإنشائه (قوله تضمنها معنى التعجب) كما قالوا فى قوله :

وسوغ الابتداء بها تضمنها معنى التعجب (وأفعل فعل ماض) غير متصرف للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو: ما أفقرنى إلى عفو الله، وأما قوله * ياما أميلح غزلانا شدن لنا * فشاذ (وفاعله ضمير) مستتر مفرد مذكر غائب لايتبع بعطف ولا توكيد ولا بدل عائد على (ما) ولهذا أجمعوا على اسميتها (وزيدا) منصوب بأفعل على أنه (مفعول به) لتعدى أفعل بهمزة النقل (والجملة) الفعلية فى محل رفع (خبرها) وعند الأخفش مامعرفة ناقصة بمعنى الذى والجملة صلة لها،أو نكرة ناقصة بمعنى شىء والجملة صفة لها وعليهما فالخبر محذوف وجوبا: أى شىء عظيم، وعند بعضهم ما استفهامية كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه والفعل خبرها، والتقدير أى شىء أحسن زيدا أى جعله حسنا.

قال ابن الحاجب: وهذه التقديرات باعتبار الأصل قبل نقلها إلى التعجب لا أنها الآن بهذا المعنى وإنما معناها الإنشاء كما تقول فى بعت فعل ماض وفاعل يعنى فى الأصل إذا كنت مريدا به معنى الإنشاء فكذلك هذا.

(و) الثانية (أفعل به) كأحسن بزيد (وهو بمعنى ما أفعله) فمدلولهما من حيث التعجب واحد، وأفعل فعل تعجب لازم لصيغة الأمر وليس بأمر حقيقة إذ لا معنى له (وأصله) عند سيبويه (أفعل) بصيغة الماضى وهمزته للصيرورة (أى صار ذا كذا كأغد البعير: أى صار ذا غدة) وأبقلت الأرض: أى صارت ذات بقل، وأثمرت الشجرة: أى صارت ذات ثمرة (فغير اللفظ) من صيغة الماضى إلى صيغة الأمر (وزيدت الباء فى الفاعل) قصدا (لإصلاحه) لأن أفعل لما غيرت صيغته قبح إسناده للظاهر لكونه على صورة الأمر فزيدت الباء

عجب لتلك قضية وإقامتى فيكم على تلك القضية أعجب

عجب مبتدأ وسوغ الابتداء به دلالته على التعجب ولتلك خبره وقضية تمييز أو حال. وقيل التقدير أمرى عجب لتلك. وقيل يجوز رفع قضية على تقدير هى قضية. وزعم الأعلم أن عجب لتلك مرفوع على الإهمال كذا فى الارتشاف فى باب المفعول المطلق (قوله للزومه مع ياء المتكلم) كذا فى التوضيح. قال اللقانى: قد تقدم فى أول الكتاب. وأما تجويز الكوفى فى ما أحسنى أى بدون نون فمبنى على أن أحسن عندهم اسم، فالمراد باللزوم هنا الملازمة بحسب الاستعمال المنقول البناء لا اللزوم الذى هو الإيجاب إذ لا يحسن الاستدلال بذلك إذ هو فرع عن ثبوت الفعلية (قوله ياما أميلح الخ) صدر بيت للعرجى عجزه * من هؤليائكن الضال والسمر * مصغر أملح من ملح الشىء ملاحة وشدن بمعنى قوين، يقال شدن الظبى إذا قوى وطلع قرناه، وقوله من هؤليائكن متعلق بشدن. وأشار الشارح إلى سؤال وجوابه تقرير السؤال أن هذا البيت يدل على أن أفعل اسم لا فعل لأن الشاعر صغره وشرط المصغر أن يكون اسما، وتقرير الجواب أن هذا التصغير شاذ فلا تثبت به الاسمية (قوله فالخبر محذوف أى شىء عظيم) ورد بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين: أحدهما تقديم الإفهام بالصلة أو الصفة وتأخير الإبهام بالتزام حذف الخبر، والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهاما وإبهاما تقدم الإبهام والثانى التزام حذف الخبر بدون شىء يسد مسده (قوله وعند بعضهم ما استفهامية) هو الفراء وابن درستويه: ونقل هذا القول فى شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية أفعل فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء (قوله وليس بأمر) أحسن من قول التوضيح لفظه الأمر ومعناه الخبر، لأن معنى الصيغة مع مابعدها التعجب والتعجب من قبيل الإنشاء فكيف يحكم عليه بأنه خبر (قوله فغير اللفظ الخ) وعلى هذا فالظاهر أنه مبنى على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر. ونقل شيخنا الغنيمى عن مشايخه أنه ينبغى أن يكون مبنيا على السكون إن كان صحيح الآخر، وعلى حذف الآخر إن كان معتله نظرا لصورته

صونا للفظ من الاستقباح (فمن ثمّ) أى من أجل ذلك (لزمت) الباء هنا فلا يجوز حذفها إلا إن كان الفاعل أن وصلتها (بخلافها فى فاعل كفى) فيجوز تركها كقوله : • كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا •

وذهب جماعة إلى أن المجرور بالباء فى محل نصب على المفعولية إذ هو المتعجب منه والباء للتعدية ، فعلى هذا يكون أفعل أمرا حقيقة لا خبرا وفيه ضمير مستتر هو الفاعل ، لكن ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كأنه قيل ياحسن أحسن بزيد ، وعند بعضهم ضمير المخاطب أمر لكل واحد بأن يجعل زيدا حسنا : أى بأن يصفه بالحسن ثم أجرى مجرى الأمثال فلم يغير عن لفظ الواحد تقول يارجل ويا هند ويارجلان ويارجال أحسن بزيد :

ولما شارك أفعل التفضيل فعلى التعجب فيما يبنيان منه ضمه إليهما حفظا على الاختصار فقال (وإنما يبنى) قياسا (فعلا التعجب وأفعل التفضيل من فعل) متصرف فلا يبنى من اسم ولا من فعل غير متصرف كنعم وبئس (ثلاثى) مجرد فلا يبنى من رباعى مطلقا ، ولا من ثلاثى مزيد كدحرج وتدحرج وانطلق واستخرج (مثبت)

الآن (قوله إلا إن كان الفاعل أن وصلتها) كقول الإمام أبى الحسن على بن أبى طالب رضى الله عنه :

وقال أمير المسلمين تقدموا وأحبب إلينا أن تكون المقدّما

وفى شعر الشريف الرضى حذفها لكن الفاعل أن المشددة حيث قال :

أهون علىّ إذا امتلأت من الكرى أنى أبيت بليلة الملسوع

وفى النهاية لا يجوز حذفها معهما . واعلم أن ابن مالك قال فى شرح التسهيل : ولو اضطر شاعر إلى حذف الباء المصاحبة غير أن بعد أفعل لزمه أن يرفع ، وعلى مذهب الفراء يلتزم النصب : أى لأن مذهبه أن فاعل أفعل ضمير المخاطب ، ولا حجة فى قول الشاعر :

لقد طرقت رحال القوم ليلى فأبعد دار مرتحل مزارا

لإمكان جعل أبعد دعاء على معنى أبعد الله دار مرتحل عن مزار محبوبته ، كأنه يحرض نفسه على الإقامة فى منزل طروق ليلى لأنه صار بطروقها مزارا ، ولا حجة له فى قول الآخر • وأجدر مثل ذلك أن يكونا • لاحتمال أن يكون أجدر فعل أمر عاريا من التعجب بمعنى اجعل مثل ذلك جديرا بأن يكون أى حقيقا بالكون يقال جدر بكذا جدارة وأجدرته به أى جعلته جديرا به أى حقيقا ، ويحتمل أن يكون أجدر فعل تعجب ثم حذفت الباء اضطرارا واستحق مرفوعها الرفع على الفاعلية لكنه بنى لإضافته إلى مبنى (قوله كقوله كفى الخ) عجز بيت لسحيم صدره • عميرة ودّع إن تجهزت غاديا • عميرة منصوب بودع وهو اسم محبوبته ، وغاديا من الغدوّ وهو الذهاب ، والشاهد فى قوله كفى الشيب حيث ترك الباء فى فاعل كفى (قوله فعلى هذا يكون أمرا حقيقة) رد بأنه محتمل للصدق والكذب والظاهر أن هذا يرد على الأول لأن المقصود بالصيغة إنشاء التعجب وبأنه لا يجاب بالفاء وبأنه يليه ضمير المخاطب نحو أحسن بك ، ولا يجوز ذلك فى الأمر لما فيه من إعمال فعل واحد فى ضميرى فاعل ومفعول لمسمى واحد وبأنه لو كان الناطق به آمرا بالتعجب لم يكن متعجبا كما لا يكون الآمر بالحلف حالفا (قوله أحسن بزيد) أى دم به (قوله ثم أجرى مجرى الأمثال) جواب عما يقال إذا كان الضمير للمخاطب يلزم أن يطابقه تأنيثا وتثنية وجمعا والصيغة ملازمة للتذكير والإفراد (قوله قياسا) احترز به عما ورد من بناء فعلى التعجب وأفعل التفضيل من غير ما وجدت فيه الشروط كقولهم ما أقمنه بكذا وما أجدره وهو أقمن به ، ونحو ذلك مما هو مبسوط فى التوضيح وغيره (قوله مطلقا) أى مجردا أو مزيدا لأن البناء منه يفوت الدلالة على المعنى المقصود : أما ما أصوله أربعة فلأنه يؤدى إلى حذف بعض الأصول ولا خفاء فى إخلاله بالدلالة : وأما المزيد فلأنه يؤدى إلى حذف الزيادة الدالة على المعنى المقصود (قوله ولا من ثلاثى مزيد) لما مر

فلا يبنى من منفى وإن لم يكن ملازما للنفى نحو : ماضرب زيد ، وماعاج بالدواء : أى ما انتفع به (متفاوت) فى المعنى : أى قابل للتفاضل بالنسبة لمن يقوم به فلا يبنى من غيره كمات وفنى لأن حقيقتهما لا تفاوت فيها (تام) فلا يبنى من ناقص ككان وكاد (مبنى للفاعل) فلا يبنى من مبنى للمفعول كضرب زيد خوف الالتباس بالفاعل فإن أمن اللبس بأن كان ملازما للبناء للمفعول جاز ذلك، وقد سمع من كلامهم ما أشغله وما أعجبه برأيه وماأعناه بحاجتك من شغل وأعجب وعنى بالبناء للمفعول وجرى على ذلك ابن مالك وولده (ليس اسم فاعله على) وزن (أفعل) ويعبر عن هذا بأن لايدل على لون أوعيب فلا يبنى مما هو كذلك كعور وشهل لئلا يلتبس اسم التفضيل منه باسم الفاعل ، وقيس عليه فعل التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحد فى أمور كثيرة قاله ابن مالك .

[تنبيه] إذا أردت التعجب أو التفضيل من فعل عدم بعض هذه الشروط فتوصل إليه بأشد أو أشدد أو شبههما ، واجعل مصدر العادم منصوبا بعد أشد ونحوه فيهما ومجرورا غالبا بعد أشدد ونحوه تقول زيد أشد بياضا وما أشد بياضه وأشدد ببياضه ، وما أكثر أن لا يقوم ، وما أعظم ماضرب :

من أن حذف الزيادة يخلّ بالمقصود ، وفى أفعل خلاف فقيل يجوز البناء منه مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز إن كانت همزته لغير النقل نحو ما أظلم الليل (قوله فلا يبنى من منفى) لئلا يلتبس المنفى بالمثبت لأن صيغة التعجب إثبات إذ ليس فيها نفى وليست الصيغة صالحة للنفى (قوله وإن لم يكن ملازما للنفى) أى سواء كان ملازما له أولا والمثال الأوّل لغير الملازم وهو مابعد الغاية والثانى للملازم وهو ماقبلها ففى التمثيل لف ونشر مشوش وكون عاج بمعنى انتفع ملازم للنفى قاله ابن مالك فى شرح العمدة . وعبارته عاج يعيج بمعنى انتفع لم يستعمل إلا منفيا وعاج يعوج بمعنى مال استعمل مثبتا ومنفيا . ونوزع فى اختصاص الأوّل بالنفى فإنه ورد :

ولم أر شيئا بعد ليلى ألذه ولا مشربا أروى به فأعيج

(قوله لئلا يلتبس الخ) وقيل لأن الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التى لاتزيد ولاتنقص كاليد والرجل فى عدم التعجب منها . ورده ابن الحاجب بأنه يقال ما أشد سواده وأكثر حمرته . قال : فإن قيل إنما تعجبنا من أشد . قلنا : القصد فى التعجب ليس إلا للسواد وتعليلك إنما كان من جهة المعنى لامن جهة اللفظ (قوله فيتوصل إليه بأشد أو أشدد الخ) المتبادر منه أن أشد وأشدد وشبههما أفعال يبنى منها ما ذكر ، وفيه نظر من وجهين : الأول : أن الكلام فيما يحصل بالبناء منه الخلاص من البناء من فاقد الشروط وأشد ومامعه من جملة فاقد الشروط إذ ليس ثلاثيا . الثانى : أن ذلك يتوقف على ورود أشد ونحوه فعلا وهو غير معلوم إلاماقال فى الصحاح والقاموس أشد الرجل إذا كان معه دابة شديدة ، والبناء من هذا فى نحو أشد استخراجا بعيد فليتدبر (قوله وما أكثر أن لا يقوم الخ) أشار إلى أن المصدر الواقع بعد أشد ونحوه إما صريح وذلك فيما عدا المنفى والمبنى للمفعول وإما مؤول وذلك فيهما :

قال فى التوضيح : وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول أى الذى يؤتى له بمصدر صريح وإلا فمن الثانى أى الذى يؤتى له بمصدر مؤول ، ووجه الإتيان بالمؤول فى النفى التمكن من أن يستعمل معه النفى ويعمل فيه الفعل الذى يتعجب بسببه كما فى التصريح وفيه بحث إذ استعمال النفى يتصوّر مع المصدر الصريح نحو ما أقرب عدم قيام زيد . هذا ، وكأن وجه التعبير مع النفى بأكثر دون أشد أن النفى لا تفاوت فيه بالشدة ، وفى المبنى للمفعول أن يبقى لفظ الفعل المبنى للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبنى للفاعل .

وأما الجامد وما لايتفاوت معناه فلا يتعجب منه ألبتة قاله فى الأوضح . وإذا علم المتعجب منه جاز حذفه كقوله تعالى — أسمع بهم وأبصر — أى بهم ، وقول على رضى الله تعالى عنه :

جزى الله عنى والجزاء بفضله ربيعة خيرا ماأعف وأكرما

أى ما أعفها وما أكرمها ، ولا يجوز تقدمه على الفعل وإن قيل إن المجرور بالباء مفعول لعدم تصرف الفعل ولا الفصل بينهما بغير ظرف أو مجرور متعلقين بالفعل ؛

[باب]

فى الوقف وبعض مسائل الخط

(الوقف) قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة وفيه وجوه مختلفة فى الحسن والمحل وهى أحد عشر بالاستقراء: الإسكان المجرد ، الروم ، الإشمام ، إبدال تاء التأنيث الاسمية هاء ، زيادة الألف ، إلحاق هاء السكت ، إثبات الواو والياء أو حذفهما ، إبدال الهمزة ، التضعيف ، نقل الحركة ؛

إذا علمت ذلك فيوقف (فى الأفصح) من اللغتين (على نحو : رحمة) من كل اسم آخره تاء التأنيث قبلها متحرك ولو تقديرا كحياة وقناة فإن أصل هذه الألف حرف علة متحرك انقلبت عنه (بالهاء) أى بإبدال التاء هاء فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل ولم يعكسوا لأنهم لو قالوا فى ضربت ضربة لالتبس بالضمير المفعول ، فإن كان ماقبل التاء ساكنا صحيحا كأخت وبنت وقف عليها من غير إبدال كاللاحقة للفعل والحرف ، ويوقف فى الأفصح (على نحو : مسلمات) مما هو جمع مؤنث سالم وإن سمى به (بالتاء) من غير إبدال لدلالتها على التأنيث والجمعية جميعا فكرهوا إبطال صورتها بخلاف التاء فى المفرد فإنها تدل على التأنيث المحض

قال ولبدر ابن مالك: فلو أمن اللبس جاز إيلاؤه المصدر الصريح نحو: ما أسرع نفاس هند وأسرع بنفاسها ؛
قال الشهاب القاسمى : قد يقال لم يؤمن اللبس هنا لأن النفاس يطلق بمعنى الحيض وفعله مبنى للفاعل إلا إن تصور هذا بما إذا دلت قرينة على إرادة الولادة لا الحيض ؛

بقى أن بعضهم نقل البناء للفاعل فى نفست بمعنى ولدت فلم يؤمن اللبس ، إلا أن يوجه جواز التعجب بأن مآل المبنى للفاعل والمبنى للمفعول هنا واحد فليتأمل (قوله وأما الجامد الخ) لأن الجامد لا مصدر له فينصب أو يجر ، وأما الذى لا يتفاوت معناه فإنه وإن كان له مصدر ليس قابلا للتفاضل إلا إن أريد وصف زائد عليه فيقال فى نحو : مات زيد ما أفجع موته وأفجع بموته كما أشار إليه البدر ابن مالك (قوله متعلقين بالفعل) خص الكلام بذلك لأنه محل الخلاف وصحح فى التوضيح تبعا لابن مالك جواز الفصل حينئذ نحو : ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب أما إذا تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب ، فلا يجوز الفصل به اتفاقا كما فى التسهيل نحو : ما أحسن معتكفا فى المسجد ، وأحسن بجالس عندك ؛

[باب الوقف]

(قوله وهو قطع الخ) المراد هنا الاختيارى بالياء المثناة التحتانية لا الاختبارى بالموحدة ولا الاستثنائى كقولك أيون لمن قال جاء قوم ، ولا التذكيرى كقولك قال زيد إذا قطعت لتتذكر المقول ، ولا الترنمى كقوله :
• أقلى اللوم عاذل والعتابن • (قوله الروم) هو إخفاء الصوت بالحركة (قوله الإشمام) وهو خاص بالمضموم ، وحقيقته الإشارة بالشفة إلى الحركة بعد الإسكان من غير تصويت (قوله فى الأفصح) سيأتى مقابله (قوله لالتبس بالضمير المفعول) أى وحمل مالا لبس فيه على مافيه لبس (قوله كأخت وبنت)

وكمسلمات هيهات وأولات (وعلى) نحو (قاض) مماهو منقوص منون غير محذوف العين (رفعا وجرا بالحذف) أى بحذف الياء لأن التنوين باق تقديرا وهو الموجب للحذف تقول هذا قاض ومررت بقاض :

وفهم من كلامه أنه إذا وقف عليه نصبا لا تحذف ياؤه كما سيأتى ، ومثله فى الحذف عند سيبويه المنادى المقصود منه كياقاض لأن النداء باب حذف وتغير مع عدم اختلال الكلمة هنا . واختار الخليل إثبات الياء لأنها إنما تسقط بالتنوين وهو منتف فى المنادى المقصود (وعلى) نحو (القاضى) مماهو منقوص مقرون بأل (فيهما) أى فى الرفع والجر (بالإثبات) للياء إذ لاموجب لحذفها فإن الوقف يقتضى السكون وذلك حاصل مع إثباتها ؛ وأما المعرف منه بالإضافة نحو : قاضى مكة فكلامهم قد يشعر بأن الحذف فيه أرجح من الإثبات (وقد يعكس) الأمر (فيهن) فيوقف فى غير الأفصح على نحو : رحمة بالتاء من غير إبدال فيقال رحمت . قال الراجز :

الله أنجـاك بكفى مسلمت ... من بعدما وبعدما وبعدمت

كادت نفوس القوم عند الغلصمت ... وكادت الحـرة أن تدعى أمت

قال أبو حيان : وعلى هذه اللغة كتب فى المصحف ألفاظ بالتاء نحو — إن شجرت الزقوم — أهم يقسمون رحمت ربك — وعلى نحو مسلمات بالهاء سمع دفن البناة من المكرماه : وحكى عن طيء كيف البنون والبناة

قضيته أن التاء فيهما للتأنيث وهو ما ذكره فى الأوضح فى هذا الباب لكنه فى باب النسب سلم قول يونس إن التاء فيهما ليست للتأنيث لأن ماقبلها ساكن صحيح ، وتاء التأنيث إذاكان ماقبلها صحيحا يجب فتحه ، وسيأتى فى كلام الشارح فى بحث الخط الجزم بأن تاءهما للتأنيث (قوله وكمسلمات هيهات) فى التوضيح أن هيهات مماسمى به من الجمع تقديرا فإنها فى التقدير جمع هيهية والأصل هيهيات حذفت اللام وهى الياء ، وحينئذ فقول الشارح فيما سبق وإن سمى به أى بالجمع تحقيقا وإلا لم يحتج لما ذكره هنا من تشبيه هيهات بمسلمات ، أو يكون مشى على القول بأن هيهات مفرد وأصله هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة قلبت الياء التى بعد الهاء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، لكن يرد على هذا القول أن الهاء الأخيرة كان ينبغى أن تكتب هاء لا تاء فليتأمل (قوله وأولات) هو اسم جمع لاواحد له من لفظه وإنماله واحد من معناه وهو ذات كما تقدم صدر الكتاب (قوله غير محذوف العين) فإن كان محذوف العين نحو : مر اسم فاعل أى من أرى برى أصله مرئى فأعل إعلال قاض وحذفت عينه وهى الهمزة بعد حذف حركتها وجب إذا وقف عليه رد الياء لأنها لو حذفت لزم بقاء الاسم على أصل واحد وذلك إجحاف بالكلمة :

قال المرادى : فإن قلت هذا لازم فى حالة الوصل أيضا . قلت : لايمكن إثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين بخلاف الوقف مع أن بقاء التنوين وصلا جبر للكلمة (قوله فكلامهم يشعر بأن الحذف إلخ) لأنهم قالوا لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ماذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ماجاز فى المنون ، ومعلوم أن الأرجح في الوقف على المنون الحذف :

قال المرادى : وبنوا على ذلك فرعا وهو أن ماسقط نونه للإضافة إذا وقفت عليه ردت نونه نحو : هؤلاء قاضو زيد فإذا وقفت قلت قاضون لزوال سبب حذفها ، فأما وقف الفراء على قوله تعالى — غير محلى الصيد — بحذف النون فاتباع للرسم . قلت : وفى هذا نظر انتهى :

بقى أن قضية عود التنوين إليه أنه فى النصب يبدل تنوينه ألفا . قال الشهاب القاسمى ، والسابق إلى الفهم أنه غير مراد فليحرر (قوله فى قول الراجز والله أنجاك إلخ) هو أبو النجم والمراد بقوله بعدمت بعدما فأبدل فى التقدير من الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافى أو أبدل الألف هاء ثم الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث فوقف

وكيف الإخوة والأخواة، وعلى نحو قاض رفعا وجرا بالياء نظرا إلى زوال موجب حذفها فى الوقف : وقد روى عن ابن كثير وورش فى أحرف من القرآن ، وعلى نحو القاضى فيهما بالحذف فرقا بين الوصل والوقف وعليه قراءة غير ابن كثير وهو – الكبير المتعال – لينذر يوم التلاق – (وليس لك فى نصب) نحو (قاض) منونا (و) نحوَ (القاضى) غير منون (إلا) إثبات (الياء) لكن المنون يبدل تنوينه ألفا فيقال رأيت قاضيا وغيره تسكن ياؤه فيقال رأيت القاضى : وأما ماسقط تنوينه لمنع الصرف كرأيت جوارى فكالمنصوب المنون ومقتضى عبارة التسهيل جواز الوجهين وأن الإثبات أجود (ويوقف على إذن) الجوابية بالألف : أى بإبدال نونها ألفا تشبيها لنونها بتنوين المنصوب لأن صورتها صورته لفظا (و) على (نحو – لنسفعا –) مما آخره نون توكيد خفيفة بالألف أيضا لذلك ولئلا يكون للفعل على الاسم مزية (و) على (نحو : رأيت زيدا) مماهو منصوب بالفتحة منون مجرد من التاء (بالألف) أى بإبدال تنوينه ألفا لأن التنوين حرف جىء به للدلالة على الأمكنية وليس فى إبداله ألفا ثقل بخلاف المرفوع والمجرور المنوَّنين فلا يبدل التنوين فى الأول واوا ولا فى الثانى ياء بل يحذف لثقل الواو والتباس الياء بياء المتكلم . وقيل يبدل حرف مد فى الأحوال الثلاثة فيقال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد لأنه يجرى مجرى حركة الإعراب لأنه تابع لها فكما لا يوقف عليها لا يوقف عليه . وقيل يحذف من غير إبدال فى الثلاثة فيقال فيها زيد تبعا لحذف حركة الإعراب وكما فى غير المنون ، وقوله بالألف متعلق بالمسائل الثلاثة ويوقف عليهنّ بالألف (كما يكتبن) بها إذ الأصل فى كتابة كل كلمة أن تكتب كما قال ابن الحاجب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك كتب من ابنك بهمزة وصل لأنك لو ابتدأت بابنك لم يكن بده منها ، وكتب أنا زيد بالألف لأن الوقف عليه كذلك ، ونحو رحمة بالهاء لأن الوقف عليها كذلك ، ونحو أخت ومسلمات وقامت بالتاء لأن الوقف عليها كذلك ، ونحو قاض رفعا وجرا بغير ياء ، ونحو القاضى فيهما بالياء

عليها بالتاء والغلصمة رأس الحلقوم وهو الموضع الناتئ فى الحلقوم (قوله نظرا إلى زوال موجب حذفها) وهو التنوين : وأجيب بأن ذلك عارض فلا يعتد به . واختار بعضهم أن الوقف على نحو بنى بالياء أحسن لئلا تنقص عدته عن أقل الأصول ، وعلى نحو قاض بالوجهين من غير ترجيح وعلى نحو مستقص بالحذف على الأحسن لطوله (قوله فكالمنصوب المنون) أى فليس فيه إلا إثبات الياء ، ونص أبو حيان كما قال الدماميني فى شرح التسهيل على وجوب الوقف بالياء فيه. وتعقب بذلك مااقتضته عبارة التسهيل ، وسكت الشارح عما سقط تنوينه لمنع الصرف إذا لم يكن منصوبا لأنه إنما فرض الكلام فى المنصوب كما هو قضية تشبيهه بالمنصوب المنون : ولما قال فى جمع الجوامع : وإن كان غير منون إثبات يائه أى الأفصح إثبات يائه قال فى شرحه : وتحت ذلك صورتان إلى أن قال أو غير منصرف نحو هؤلاء جوارى انتهى وهو مصرح بجواز الإثبات والحذف فى نحو جوار رفعا وجرا . قال الشهاب : وانظر هل يحذف التنوين حينئذ ويوقف على الراء ساكنة اه والظاهر نعم (قوله لأن صورتها صورته لفظا) أى لأن صورة إذن فى اللفظ صورة المنصوب المنون كما هو ظاهر قول الألفية :

• وأشبهت إذا منونا نصب • لأنها ثلاثية فتشبه الأسماء المنونة بخلاف ان إذ ليس فى الأسماء ثنائى وضعا منون ، وظاهر كلامه الآتى فى تعليل – لنسفعا – أن مراده لأن صورة نون إذن صورة التنوين فى اللفظ، ويرد عليه أن هذا مطرد فى لن ونحوها (قوله لذلك) أى لأن صورة نون التوكيد الخفيفة فى اللفظ صورة التنوين (قوله والأصل فى كتابة كل كلمة) مدار الرسم على معرفة هذه القاعدة وماخرج عنها ومدار ماخرج منها على خمسة أشياء كما قال ابن الحاجب ، والنظر بعد ذلك فيما لا صورة تخصه وفيما خولف بوصل أو زيادة أو نقص أو بدل الأول المهموز وهو أول ووسط وآخر الأول يكتب ألفا مطلقا ، والوسط إما ساكن فيحرف حركة ماقبله وإما متحرك قبله

لأن الوقف عليهما كذلك ، ومن النحاة من يكتب إذا بالنون لأنها من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الأولى للفرق بينها وبين إذا التى هى ظرف ، ومحل كتابة النون الخفيفة بالألف عند عدم اللبس أما إن حصل لبس نحو : لا تضربن زيدا واضربن عمرا فتكتب بالنون على الأصح لئلا يلتبس أمر الواحد أو نهيه بأمر الاثنين أو نهيهما فى الخط (وتكتب ألف) زائدة فى الخط (بعد واو الجماعة) المتطرفة المتصلة بفعل ماض (كقالوا) أو أمر كقولوا أو مضارع كان يقولوا فرقا بينها وبين واو العطف :

قال الجاربردى : فإنه وإن لم يحصل التباس فى نحو - كلوا واشربوا - لأن واوه تكتب متصلة بخلاف واو العطف ؛ لكن قد يجىء من الأفعال مالا تتصل به الواو صورة نحو : جادوا وسادوا فيحصل الالتباس فجعلوا الباب كله واحدا طردا له (دون) الواو (الأصلية) فى أبنية الكلمة فلا يكتب بعدها ألف (كزيد يدعو) ويغزو لعدم الالتباس وإن قدر الانفصال لأن المفرد ليس يدع ويغو دون واو الجماعة غير المتطرفة كضربوك وضربوهم لأنه لا يلتبس بواو العطف الذى يجىء بعد تمام الكلمة ، وإن أعربت هم توكيدا لواو الجمع زدت ألفا لأن الواو حينئذ متطرفة لأن المؤكد ليس كالجزء مماقبله مع أنه ضمير منفصل :

وأما الواو المتصلة بالاسم كضاربو زيد فمنهم من يكتب بعدها ألفا كما فى الفعل والأكثر يحذفونها لقلة اتصال واو الجمع للاسم فلم يبال فيه بالالتباس إن وقع ، ومنهم من يحذف الألف فى الفعل والاسم وإن لزم التباس لندوره وزواله بالقرائن (وترسم الألف) المتطرفة فى الخط (ياء) عند الجمهور (إن تجاوزت) الألف (الثلاثة) الأحرف بأن كانت رابعة فصاعدا ولم يكن ماقبلها ياء سواء أكانت زائدة لإلحاق أم لتأنيث أم لغير ذلك وسواء كان ماهى فيه فعـلا (كاستدعى) واستقصى أو اسما كالمستقصى (والمصطفى) فإن كان قبلها ياء رسمت ألفا

ساكن فيكتب بحرف حركته وإما متحرك وقبله متحرك فيكتب على مايسهل ، والظرف الذى لايوقف عليه لاتصال غيره كالوسط : وأما الوصل فقد وصلوا الحروف وشبهها بما الحرفية نحو - إنما الحكم لله - وأينما تكن أكن ، وكلما أتيتنى أكرمك بخلاف إن ماعندى حسن وأين ماوعدتنى وكل ماعندى حسن ٥ وأما الزيادة فسيأتى مثالها فى كلام المصنف . وأما النقص فحذف ألف ابن بشروطه وألف الجلالة فى - بسم الله الرحمن الرحيم - وأما البدل فسيأتى فى كلام المصنف : وتفصيل المقام يطلب من الشافية ، وقد أفرد هذا الفن بالتصنيف (قوله ومن النحاة من يكتب إذن بالنون) قال أبو العباس محمد بن يزيد : أشتهى أن أكوى من يكتب إذن بالألف لأنها مثل أن ولن ولا يدخل التنوين فى الحرف (قوله أو مضارع) على مااختاره الكسائى من أن الألف تكتب بعد الواو المتصلة به رفعا نحو : يغزو ويدعو ، ونصبا نحو : لن يغزو ، ووافقه الفراء فى حالة الرفع : والخلاف فى ذلك مبنى على الخلاف فى سبب زيادتها ، والعلة التى ذكرها الشارح نسبها فى الهمع للأخفش وابن دقيق العيد . ونقل عن الخليل أنه علل ذلك بأنه لما كان وضع الواو على المد وعلى أن لاتتحرك أصلا زادوا بعدها الألف لأن صوت المد بها يلتهى إلى مخرج الألف ، وأنه علل مذهب الكسائى بأنها زيدت فرقا بين الاسم والفعل ، والفراء بأنها زيدت بين الواو المتحركة والواو الساكنة وبذلك يعرف مافى كلام الشارح (قوله عند الجمهور) مقابله ماحكاه ابن عصفور عن الفارسى أنه زعم أن جميع مايأتى يكتب بالألف كما أن الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو فى مثل رداء وكساء تكتب على صورتها لاعلى أصلها : ورده بأن الألف المنقلبة ترجع إلى أصلها فى بعض الأحوال كرحيان ورميت فجعلوا الخط فى سائر المواضع على ذلك والهمزة لاتعود إلى أصلها فى موضع من المواضع ٥ وقال ابن الضائع : هذه الحكاية بعيدة عن الفارسى وإنما مراده أنه القياس ، وله أن يقول إن كانت العلة الرجوع إلى الياء فلتكتب المنقلبة عن الواو واوا وإن كانت العلة التفريق لزم الاعتراض بالهمزة ، بل الأولى أن يقال

كدنيا ومحيا وأحيا كراهة اجتماع ياءين فى الخط إلا يحيى وربى علمين فيرسمان ياء فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا وصفة ولم يعكسوا لثقل الفعل والصفة وكون الألف أخف من الياء (أو) لم تجاوز الثلاثة ولكن (كان أصلها الياء) بأن كانت منقلبة عنها سواء أكان ذلك فى فعل (كرمى) وهدى أم اسم كالرحى (والفتى) فإن اتصل بالألف ضمير متصل فالمختار رسمها ألفا كرماه واستدعاه ومصطفاه :

(و) ترسم الألف (ألفا) على حالها (فى غيره) أى غير مامر بأن كانت ثالثة منقلبة عن واو سواء اتصل بها ضمير متصل أم لا وسواء أكان ماهى فيه فعلا (كعفا) ودعا أم اسما كالقفا (والعصا) ثم أشار إلى مايتعرف به الواوى من اليائى بقوله (وينكشف أمر ألف الفعل بالتاء) أى باتصال تاء الفاعل به فمهما ظهر فهو أصله (كرميت وعفوت) فعلم بالأولى أن ألف رمى منقلبة عن ياء وبالثانى أن ألف عفا عن واو ، ولو قال بالضمير المرفوع المتحرك لكان أعم لشموله نحو: رمين وعفون وينكشف أيضا بالمضارع كيرمى ويعفو لأن الناقص اليائى مكسور العين والواوى مضمومها ،وبكون الفاء واوا لوعى لأن اللام حينئذ ياء لاواو إذ ليس فى كلامهم مافاؤه ولامه واو ، وبكون العين واوا كسوى لأن اللام حينئذ ياء لاواو إذ ليس فى كلامهم ماعينه ولامه واو (و) أمر ألف (الاسم بالتثنية) فمهما ظهر فيها فهو أصله (كعصوين وفتيين) فعلم أن ألف عصا عن واو وألف فتى عن ياء ، وينكشف أيضا بالجمع بالألف والتاء كالفتيات والفتوات ،وبكون الفاء أو العين واوا لما مر وشذ نحو : القوى والصوى فإن جهل حال الألف منقلبة عن واو أو ياء بأن لم يكن معها شىء من العلامات المذكورة فإن أميلت كتبت بالياء كمتى وإلا بالألف ، وإنما كتبوا لدى بالياء لانقلاب ألفه ياء مع الضمير فى لديك وكلا يكتب بالألف إذا لم يضف إلى مضمر لأن ألفه منقلبة عن واو عند البصريين :

وأما الحروف فلم تكتب منها بالياء غير بلى لإمالة ألفه ، وإلى وعلى لانقلاب ألفهما ياء مع الضمير فى إليك

للفارسى فرقت العرب بين هذين الألفين بالإمالة فحمل الخط فيهما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين (قوله إلا يحيى وربى) لحق المبرد بيحيى كل علم منقول من الفعل وأبو جعفر النحاس كل علم منقول من الاسم كروانى علما فيكتبه بالياء فرقا بينه وبين روايا الجمع (قوله وكون الألف أخف من الياء) قد يقال الخفة أمر يرجع للفظ لا للرسم (قوله وبكون الفاء واوا) وبكون الفاء ياء لأن اللام حينئذ واو لا ياء لأنه ليس فى كلامهم ما فاؤه ولامه ياء إلا يديت بمعنى أنعمت يقال يدى بيدى(قوله إذ ليس فى كلامهم ما فاؤه ولامه واو) قال السعد إلا لفظ واو ولا حاجة لذلك لأن النفى بالنسبة للأفعال وكأنه قصد بيان أن الحكم عام لم يستثن منه إلا هذا اللفظ ولو خصص بحسب المقام لم يعلم حكم غير الأفعال (قوله وبكون العين واوا) الظاهر أن يقول وبكون العين ياء لأن اللام حينئذ واو لاياء إذ ليس فى كلام ما عينه ياء ولامه واو :

قال السعد عند قول الفراء الرابع المعتل العين واللام ويقال له اللفيف المقرون مانصه : والقسمة تقتضى أن يكون هذا النوع أربعة أقسام لكن لم يجئ ماعينه ياء ولامه واو انتهى.أما ما عينه ولامه واو فموجود فى كلامهم نحو قوى فإن أصله قوو يقوو فأعل إعلال رضى يرضى ، ولولا قول الشارح فيما سيأتى فى الاسم : وتكون الفاء والعين واوا لما مر ، وشذ نحو : القوى والصوى لجزمت بأن فى عبارة الشارح تحريفا فلعل مراده أنه ليس فى كلامهم ما ذكر على سبيل القياس ولا نقض بما خرج عنه ، والمراد القياس الاستعمالى ولا شك فى أن اجتماع واوين مستثقل وكأنه لم يقل هنا قياسا على ما يأتى ، وشذ نحو قوى وصوى لأنه غير محتاج إليه لانكشاف أمره لأنه ياء فى اللفظ فليتأمل(قوله وكلا يكتب بالألف) وكذا كلتا حملا عليها وكان القياس أن تكتب بالياء لأن ألفها رابعة (قوله لأن ألفه منقلبة عن واو عند البصريين) أما من زعم أن ألفه منقلبة عن ياء كما ذهب إليه العبدى فإنه

وعليك ، وحتى حملا على إلى لأنها بمعناها :

[فصـــل]

في الكلام على مواضع همزة الوصل من الكلم

وبتمامه تتم المقدمة فنسأل الله تعالى حسن الخاتمة :

وهي همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج سميت بذلك لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن ، ويسميها الخليل سلم اللسان لذلك : وقيل لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها ، ومذهب الجمهور أنها زيدت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة ؛ ثم لما احتيج إلى تحريكها حركت بالكسر كما هو الأصل ؛ وظاهر مذهب سيبويه أنها زيدت متحركة بالكسرة التي هي أعدل لأنا نحتاج إلى تحرك السكون أول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه قاله التفتازاني . وقد تفتح تخفيفا وتضم إتباعا ، ولا تكون في مضارع مطلقا ولا ماض ثلاثي ولا رباعي ولا حرف غير لام التعريف ولا اسم وغير ما سيجيء بل تكون في مواضع أشار إليها وإلى بيان حركة الهمزة بقوله (همزة اسم) مبتدأ خبره سيأتي وأصله عند البصريين سمو كقنو لتكسيره على أسماء وتصغيره على سمي حذفت لامه للنقل بتعاقب الحركات الإعرابية عليها ، ونقل سكون الميم إلى السين لتتعاقب تلك الحركات عليها ثم أتى بالهمزة في أوله

يكتبها بالياء (قوله وحتى حملا على إلى) قال ابن الأنباري : وإنما كتبت حتى بالياء وإن كانت لا تمال فرقا بين دخولها على الظاهر والمضمر فلزمت الألف مع المضمر حين قالوا حتاى وحتاك وحتاه وانصرفت إلى الياء مع الظاهر حين قالوا حتى زيدا ، ومحل كتابة إلى وعلى وحتى بالياء مالم تتصل بما الاستفهامية وإلا كتبن بالألف لوقوعها وسطا نحو : إلام وعلام وحتام :

واعلم أن رسم المصحف متبع لما صدر من السلف رضي الله عنهم وقد وقع فيه أشياء على خلاف ماتقرر وكذا رسم العروض مخالف لما تقرر لأن أهله يكتبون ما سمع خاصة لأن المعتد به في صنعتهم أنهم يراعون الحروف التي يقوم بها الوزن فيكتبون التنوين ولا يراعون حذفه في الوقف والمدغم حرفين :

واعلم أيضا أن النقط وضع لرفع الاشتراك ومن ثم اختار أبو حيان نقط القاف والنون والتاء وصلا لا فصلا واختار بعضهم نقط الشين بواحدة لأن المقصود وهو الفرق بينها وبين السين حاصل بها والأكثر على نقطها بثلاث واختار الزنجاني وجماعة نقط هاء التأنيث في نحو رحمة فرقا بينها وبين هاء الضمير وهاء السكت ، والأدباء منهم الحريري يعدونها في الحروف غير المنقوطة ، ولهذا أتوا بها في الأبيات والرسائل التي التزموا عروها عن حرف منقوط ، ونقط أهل غريب الحديث كل حرف مهمل من أسفل مبالغة في الايضاح إلا الحاء إذ لو نقطت لالتبست بالجيم ، والله أعلم :

[فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل]

(قوله وسميت بذلك) أي مع أنها تسقط في الوصل (قوله لأن المتكلم يتوصل بها الخ) قد يقال هذا يظهر لو سميت همزة التوصل (قوله وقيل لسقوطها الخ) أي فيتصل ما قبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين : وقيل إن تسميتها بذلك اتساع (قوله ولا يكون في مضارع مطلقا) لهذا قالوا لايجوز الإدغام في مثل تتذكر لأنه يحوج إلى اجتلاب همزة الوصل (قوله وأصله عند البصريين سمو كقنو) وقال الكوفيون : أصله وسم بفتح الواو (قوله لتكسيره على أسماء الخ) ولو كان أصله وسم لكان جمعه أوساما وتصغيره وسيم واعتبار القلب بعيد (قوله للثقل بتعاقب الحركات الاعرابية عليها) أورد عليه دلو وظبي فإن الحركات الإعرابية متعاقبة على لامها ولم يحذف

(بكسر) لها (وضم) وهو قليل والمجرور فى محل نصب على الحال (و) همزة (است) وهو الذى أصله سته بفتح أوله وثانيه لتكسيره على أستاه وتصغيره على ستيه (وابن) أصله بنو بفتح أوله وثانيه أيضا لتكسيره على أبناء بوزن أفعال حذفت لامه تخفيفا وسكنت فاؤه لتكون الهمزة عوضا عن المحذوف ثم أتى بها للتوصل إلى النطق بالساكن (وابنم) هو ابن زيدت فيه ميم المبالغة سمع فحفظ ولم يقس عليه ونونه تابعة لميمه فى الإعراب كما فى امرىء ، وليست الميم بدلا من اللام كما هى بدل من العين فى فم لأن ذلك يقتضى سقوط الهمزة لأنها عوض (وابنة) أصله بنوة كشجرة لأنها مؤنثة ابن فالتاء للتأنيث بخلاف تاء بنت وأخت فإنها بدل من اللام لا للتأنيث لسكون ماقبلها ، ولأنه لو سمى بهما رجلان ما استفيد التأنيث من صيغتهما (وامرىء وامرأة) أصلهما مرء ومرأة وهما لغة أخرى سكن أولهما ثم زيدت فيه همزة الوصل وإن كان على ثلاثة أحرف لأن لامهما همزة ويلحقهما التخفيف فيقال مر ومره فجريا مجرى ابن وابنة (وتثنيتهن) أى السبعة المذكورة بخلاف جمعهن فإن همزاته همزات قطع (واثنين واثنتين) أصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان لأنهما من ثنيت فحذفت اللام وأسكنت الفاء وجىء بهمزة الوصل (والغلام) ونحوه مما بدىء بلام التعريف ، وكلام التعريف ميمه فى لغة طىء وحمير واللام الموصولة والزائدة ، وقد مر أن الخليل يقول إن الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال (وايمن الله) بناء على أنه مفرد لاجمع يمين إذ لو كان جمعا لم يصح كسر همزته ولم يتصرف فيه بحذف بعضه كما سيأتى ، وهو مشتق من اليمن بمعنى البركة ولا يستعمل إلا (فى القسم) فإذا قال المقسم أيمن الله لأفعلن فكأنه قال بركة الله قسمى لأفعلن والضمير فى قوله (بفتحهما) عائد إلى الغلام وأيمن وهو واجب فى نحو : الغلام لكثرة الاستعمال جائز فى أيمن الله برجحان كما أفهمه قوله (أو بكسر) فى أيمن وفيه اثنا عشر لغة جمعها ابن مالك فى قوله :

همز أيم وأيمن فافتح واكسر أو أم ‏ ‏ قل أو قل م أو من بالتثليث قد شكلا

وإنما يحصل الثقل إذا كان لام الكلمة حرف علة مفتوحا قبله كيدعو ويرمى (قوله أصله سته) حذفت لامه وهى الهاء تشبيها بحروف العلة وسكن أوله وجىء بالهمزة وفيها لغتان أخريان : سه بحذف العين فوزنه فل وست بحذف اللام وهى الهاء فوزنه فع (قوله لتكسيره على أبناء) هذا دليل على تحريك عينه وأما دليل كون الحركة فتحة فالخفة ودليل حركة فائه وأنها فتحة قولهم بنون (قوله سمع) أى فى قوله :

وهل لى أم غيرها إن ذكرتها ‏ ‏ أبى الله إلا أن أكون لها ابنما

(قوله بخلاف تاء بنت وأخت فإنها بدل الخ) هذا خلاف ما أسلفه فى أول باب الوقف كما نبهنا على ذلك هنالك (قوله بخلاف جمعهن) ظاهره أن السبعة تجمع وفى الصحاح المرء الرجل يقال هذا مرء وهما مرءان ولا يجمع على لفظه ، وفى فصيح ثعلب يقال امرؤ وامرءان وامرأة وامرأتان ولا يجمع امرؤ ولا امرأة (قوله بناء على أنه مفرد) أى كما ذهب إليه البصريون (قوله لاجمع يمين) كما ذهب إليه الكوفيون وقالوا إن همزته همزة قطع (قوله وفيه اثنا عشر لغة) ذكر فى فتح البارى أنها اثنان وعشرون ذكر ذلك فى باب التيمم وفى الأيمان ، وعبارة القاموس تفيد ذلك ونصها : وأيمن الله وأيم الله ويكسر أولهما ، وأيمن الله بفتح الميم والهمزة وتكسر ، وإيم الله بكسر الهمزة والميم ، وهيم الله بفتح الهاء وضم الميم ، وأم الله مثلثة الميم ، وإم الله بكسر الهمزة وضم الميم وفتحها ومن الله بضم الميم وكسر النون ، ومن الله مثلثة الميم والنون ، وم الله مثلثة ، وليم الله وليمن الله اسم وضع للقسم والتقدير أيمن الله قسمى (قوله فافتح واكسر) أى وميم أيمن على الوجهين مضمومة (قوله بالتثليث) راجع

وأيمن اختم به والله كلا أضف إليه فى قسم تستوف ما نقــلا

(همزة وصل) خبر المبتدإ ودخولها فى هذه الأسماء سماعى ، ويطرد قياسا فى لام التعريف وميمه وفيما ذكره بقوله (وكذا همزة) الفعل (الماضى المتجاوز أربعة أحرف) من الخماسى والسداسى همزة وصل (كاستخرج وانطلق (و) كذا همزة (أمره) كاستخرج وانطلق (و) همزة (مصدره) تبعا لفعله وهو منحصر فى أحد عشر: بناء الافتعال كالاكتساب ، والانفعال كالانطلاق ، والاستفعال كالاستخراج ، والافعلال كالاحمرار ، والافيعلال كالاحميرار ، والافعيعال كالاعشيشاب ، والافعوّال كالاجلواذ ، والافعنلال كالاقعنساس ، والافعنلاء كالاسلنقاء من مزيد الثلاثى ، والافعنلال كالاحرنجام ، والافعلال كالاقشعرار من مزيد الرباعى (و) همزة (أمر) الفعل (الثلاثى) إذا كان ثانى مضارعه ساكنا لفظا عند حذف أوّله وإلا فلا يحتاج إلى الهمزة كما فى هب وعد وقل ، ويستثنى من ذلك خذ وكل ومر إذ يصدق عليها أن ثانى مضارعها ساكن لفظا مع أنه لايحتاج فيها عند الأكثر إلى الهمزة (كاقتل واغز واغزى بضمهن) أى بضم همزاتهن مراعاة لعين الفعل إذ هى مضمومة وإن كانت الضمة فى الثالث مقدرة ، ولا اعتداد بعروض الكسرة فيه مع أن بعضهم جوّز فيه كسر الهمزة وأصله اغزوى فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ماقبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (واضرب وامشوا واذهب بكسر) أى بكسر همزاتهن وجوبا مراعاة لعين الفعل فى الأول وكذا فى الثانى إذ ضمة شينه عارضة ، وأصله امشيوا فاستثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الشين ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين : وأما الثالث فإنما تركوا فيه المراعاة فأوجبوا الكسرة لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة حالة الوقف : وفهم من المثل أن الهمزة فى الأمر من الثلاثى للوصل سواء أكان عين مضارعه مفتوحة أم مضمومة أم مكسورة ، وأنه لا اعتداد بعروض الكسر أو الضم (كالباقى) أى كما يجب الكسر فى الباقى من الفعل الماضى المتجاوز أربعة أحرف ومصدره واست واثنين وما بينهما من الأسماء المتقدمة ، وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها

لم ومن (قوله وأيمن اختم به) أى بكسر الهمزة وفتح الميم ه

والحاصل أن همزة أيمن إن فتحت تعين فى الميم الضم وإن كسرت جاز ضم الميم وفتحها ، وما شرحنا به هذين البيتين هو مادل عليه كلام ولد ناظمها فى شرح الخلاصة (قوله وكذا همزة أمره كاستخرج) لم يقيده بأن يكون ثانى مضارعه ساكنا لفظا كما قيد بذلك أمر الثلاثى فيما سيأتى ، لأنه بالاستقراء لايكون ثانى المضارع متحركا فيه بل هو أبدا ساكن فاحتيج إلى همزة الوصل أبدا (قوله ويستثنى من ذلك خذ الخ) هذه الأفعال الثلاثة كان القياس أن يكون الأمر منها أو خذ وأوكل واومر كاومل من تأمل ، لكنهم لما اشتقوا الأمر حذفوا الهمزة الأصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالساكن ، وهو حذف غير قياسى واجب فى خذ وكل بخلاف مر فإنه أكثر استعمالا كما قاله السعد (قوله وأصله اغزوى الخ) فالضم نظرا إلى أن الضمة الأصلية مقدرة لأن المقدر كالموجود والكسر نظرا إلى الحالة الراهنة ، ويرجع الوجهان إلى الاعتداد بالعارض وعدمه ؛

قال فى التصريح : ولم يجز هذان الوجهان فى امشوا لأن الأصل كسر الهمزة وقد عضد بأصل الكسر فألغى العارض لمعارضة أصلين ، ولا كذلك اغزى لأن هذا العارض داع لأصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم فى امشوا (قوله حذفت همزة الوصل) أى سواء كانت مكسورة كما فى قراءة غير أبى عمرو والأخوين أتخذناهم سخريا — وقراءة الجميع — أستغفرت لهم — الأصل أاتخذناهم بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة

مالم تكن مفتوحة فتبدل ألفا على الأفصح نحو : آلحسن عندك ، وآيمن الله يمينك لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها وحركة همز الاستفهام .

وليكن هذا آخر ما أردنا إيراده على هذه المقدمة ، والمسئول من فضل من اطلع فيه على خلل أن يبادر إلى إصلاحه إن لم يمكن الجواب عنه على وجه حسن ليكون ممن يدفع بالتى هى أحسن ، لكن بعد مطالعته فى ذلك مايتحقق به الخلل بعد مشاورته فيه أهل فنه فإن واضعه معترف بقصر الباع وكثرة الزلل ، ولولا طمعه فى أن يكون من الثلاثة التى إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا منها ماكشف فضائحه ولا عرّض نفسه لتكليم الألسنة الجارحة .

والحمد لله الذى هدانا لهذا وماكنا لنهتدى لولا أن هدانا الله . رب أوزعنى أن أشكر نعمتك التى أنعمت علىّ وعلى والدىّ وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلنى برحمتك فى عبادك الصالحين ، وصلى الله وسلم على أشرف المرسلين .

للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام ، أو مضمومة نحو : اضطر الرجل والأصل أضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت (قوله فتبدل ألفا) أى على الأوجه .

قال الخضراوى : لم يذكر أبو على وجماعة غير البدل ولم يقرأ بخلافه ولا جاء فى كلامهم ، ولا يجوز أن تحقق لأن همزة الوصل لاتثبت فى الدرج إلا ضرورة كقوله :

ألا لا أرى اثنين أحسن شيمة ... على حدثان الدهر منى ومن جمل

وقد تسهل بين الهمزة والألف مع القصر وهو القياس لأن الإبدال شأن الساكنة وقد قرئ فى السبع بالمد والتسهيل نحو - آلذكرين - (قوله لئلا يلتبس الخ) علة لترك مقتضى القياس مع المفتوحة .

❀

(قال المؤلف رحمه الله) وليكن هذا آخر ما أردنا جمعه فى هذه الحواشى جعله الله خالصا لوجهه الكريم وسببا للفوز بجنات النعيم إنه الوهاب الكريم ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه كلما ذكرك الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون .

فهرس الجزء الثانى